

الجزء الاول

من المدونة الكبرى للإمام مالك

التي رواها الامام سحنون بن سعيد التتوخي عن

الامام عبد الرحمن بن القاسم العتيق عن امام

دار الهجرة وأوحد الأئمة الاعلام

أبي عبد الله الإمام مالك بن أنس

الاصباحي رضى الله تعالى

عنهم أجمعين

﴿ الجزء الاول من كتاب الوضوء من المدونة الكبرى ﴾

﴿أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل﴾

٥٠- حقوق الطبع محفوظة للملزم ٥٠-

(حضرة الحاج محمد اندي سامي المغربي التونسي التاجر بالفحامين بمصر)

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله علی سیدنا محمد وآله

﴿ التوقيت فی الوضوء ﴾^(١)

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت الوضوء أكان مالك يوقت فيه واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً (قال) لا إلا ما أسبغ^(٢) ولم يكن مالك يوقت وقد اختلفت الآثار في التوقيت^(٣) قال ابن القاسم لم يكن مالك يوقت في الوضوء مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً وإنما قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ولم يكن يوقت واحدة من ثلاث قال ابن القاسم ومارأيت عند مالك في الغسل والوضوء توقيتاً لا واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثاً ولكنه كان يقول يتوضأ ويغتسل ويسبغهما جميعاً ﴿ مالك ﴾ عن عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن

(١) (قوله التوقيت في الوضوء) قال القاضي أبو الفضل عياض رضي الله عنه التوقيت في الوضوء هو التقدير مأخوذ من الوقت وهو المقدار من الزمن ومعنى هل وقت مالك في الوضوء أي هل قدر مالك فيه عدداً يقتصر عليه ويوقف عنده هذا هو الصواب لا قول من قال من الشيوخ معناه أوجب من قوله تعالى كتاباً موقوتاً أي فرضاً لازماً على أحد الأقوال ويندفع الاعتراض لما قلناه عن قوله واختلفت الآثار في التوقيت أي اختلفت في الأعداد والله الموفق

(٢) (الا ما أسبغ) استثناء من غير الجنس إذ لم يكن عند مالك توقيت وإنما كان يراعي الأسبغ (٣) (قوله وقد اختلفت الآثار في التوقيت) اتساع في العبارة وإنما أراد اختلفت الآثار في الأعداد لأن الموقت هو الواجب ولم يختلف في الواجب كم هو وإنما اختلفت الآثار في الأعداد فأخرج البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً فثبت بهذه الأحاديث أن الفرض مرة وأن الزائد فضيلة لأنه لا يجوز أن يقتصر على واحدة والفرض اثنتان أو ثلاث اهـ

المازني عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم وكان
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال عبد الله نعم قال فدعا عبد الله بوضوء فأفرغ على
 يديه فغسل يديه مرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه
 إلى المرفقين مرتين مرتين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدير بدأ بمقدم رأسه حتى
 ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع بهما إلى المكان الذي منه بدأ ثم غسل رجله
 وقال مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة أحسن ماسمنا في ذلك وأعمه عندنا في مسح
 الرأس هذا عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد الليثي
 أخبره أن حمدان مولى عثمان بن عفان أخبره أن عثمان بن عفان دعا يوماً بوضوء فتوضأ
 فغسل كفيه ثلاث مرات ^(١) ثم مضمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل
 يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك ثم مسح برأسه
 ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعب ثم غسل اليسرى مثل ذلك ثم قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 توضأ نحو وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما ^(٢) نفسه غفر له ما تقدم
 من ذنبه قال ابن شهاب وكان علماءنا بالمدينة يقولون هذا الوضوء أسبغ ما توضأ به أحد
 للصلاة عن علي بن زياد عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن
 ابن عباس قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فدعا بماء فأراهم
 مرة مرة فجعل في يده اليمنى ثم يصب بها على يده اليسرى فتوضأ مرة مرة عن علي
 عن سفيان عن عبد الله بن جابر قال سألت الحسن البصري عن الوضوء قال يجزئك مرة
 أو مرتان أو ثلاث عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد الجعفي عن الشعبي قال
 تجزئك مرة إذا أسبغت عن ابن وهب وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم تمضمض
 واستنثر من غرفة واحدة

(١) وفي نسخة مرتين مرتين (٢) وفي رواية ليعني لا يحدث نفسه فيهما

— الوضوء بماء الخبز والادام والنبذ —

﴿ والماء الذي يقع فيه الخشاش وغير ذلك ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يتوضأ بالماء الذي يبل فيه الخبز ﴿ قلت ﴾ فما قوله في القول والعدس والحمص والحنطة وما أشبه ذلك (قال) إنما سألته عن الخبز وهذا مثل آخر (قال ابن القاسم) وأخبرني بعض أصحابنا أن إنساناً^(١) سأل مالكا عن الجلد يقع في الماء فيخرج مكانه أو الثوب هل ترى بأساً أن يتوضأ بذلك الماء (قال) قال مالك لا أرى به بأساً قال فقال له فما بال الخبز فقال له مالك أرايت ان أخذ رجل جلداً فأنقعه أياماً في ماء أتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء فقال لا فقال مالك هذا مثل الخبز ولكل شيء وجه^(٢) (قال) وقال مالك لا يتوضأ بشيء من الانبذة ولا العسل المزوج بالماء قال واليتم أحب الي من ذلك (قال) وقال مالك لا يتوضأ من شيء من الطعام والشراب ولا يتوضأ بشيء من أبوال الابل ولا من ألبانها قال ولكن أحب الي أن يتمضمض من اللبن واللحم ويفسل الفمر^(٣) اذا أراد الصلاة (قال) وقال مالك لا يتوضأ بماء قد توضع به مرة قال ولا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فان أصاب ماء قد توضع به مرة ثوب رجل قال ان كان الذي توضع به طاهراً فإنه لا يفسد عليه ثوبه ﴿ قلت ﴾ فلو لم يجد رجل ماء إلا ما قد توضع به مرة أيتم أم يتوضأ بما قد توضع به مرة قال يتوضأ بذلك الماء الذي قد توضع به مرة أحب الي اذا كان الذي توضع به طاهراً (قال) مالك في النخاعة والبصاق والمخاط يقع في الماء قال لا بأس بالوضوء منه ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل ما وقع من خشاش الارض في إناء فيه ماء أو في قدر فإنه يتوضأ بالماء ويؤكل ما في القدر . وخشاش الأرض الزنبور والعقرب والصرار والخنفساء وبنات وردان وما أشبه هذا من الاشياء ﴿ قال ﴾ وقال مالك في بنات وردان والعقرب والخنفساء وخشاش الأرض ودواب الماء مثل السرطان والضفدع

(١) وفي نسخة ان ناساً سألوا (٢) أي يحمل عليه (٣) الفمر (بالتحريك) زنج اللحم وما يعلق باليد من دسمه

ما مات من هذا في طعام أو شراب فإنه لا يفسد الطعام ولا الشراب (قال) وكان مالك لا يرى بأساً بأبوال ما يؤكل لحمه مما لا يأكل الجيف وأروائها ان أصاب الثوب (قال) ابن القاسم وأرى ان وقع في ماء فإنه لا ينجسه (قال) وسئل مالك عن حيتان ما حلت فأصيب فيها ضفادع قد ماتت قال لا أرى بأساً لأن هذا من صيد البحر

- الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب -

(قال) وسألت مالكاً عن سور الحمار والبغل فقال لا بأس به (قلت) أريت ان أصاب غيره قال هو وغيره سواء (قال) وقال مالك لا بأس بمرق البرذون والبغل والحمار (قال) وقال مالك في الاناء يكون فيه الماء يلغ فيه الكلب قال قال مالك ان توضأ به وصلى أجزاءه (قال) ولم يكن يرى الكلب كغيره (قال) وقال مالك ان شرب من الاناء ماياً كل الجيف من الطير والسباع لم يتوضأ به (قال) وقال مالك ان وانغ الكلب في إناء فيه لبن فلا بأس بأن يؤكل ذلك اللبن (قلت) هل كان مالك يقول يغسل الاناء سبع مرات اذا ولغ الكلب في الاناء في اللبن وفي الماء (قال) قال مالك قد جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته (قال) وكأنه كان يرى أن الكلب كانه من أهل البيت وليس كغيره من السباع وكان يقول ان كان يغسل في الماء وحده وكان يضعفه وقال لا يغسل من سمن ولا لبن ويؤكل ما ولغ فيه من ذلك وأراه عظيماً أن يعتمد الى رزق من رزق الله فيلحق لـ كلب ولغ فيه (قلت) فان شرب من اللبن ماياً كل الجيف من الطير أو السباع أو الدجاج التي تأكل التبن أيؤكل اللبن أم لا (قال) أما ما تيقنت أن في منقاره قدره فلا يؤكل وما لم تره في منقاره فلا بأس به وليس هو مثل الماء لان الماء يطرح ولا يتوضأ به (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وبكر بن عبد الله أنهما كانا يقولان لا بأس بأن يتوضأ الرجل بسور الحمار والبغال وغيرهما من الدواب (وقال) ابن شهاب في الحمار مثله (ابن وهب) وقال عطاء بن أبي رباح وربيعة وأبو الزناد في الحمار والبغل مثله وتلا عطاء قول الله تبارك وتعالى والخليل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقاله مالك

من حديث ابن وهب عن علي بن زياد عن مالك في الذي يتوضأ بماء قد ولغ فيه الكلب ثم صلى قال لا أرى عليه إعادة وإن علم في الوقت (قال) علي وابن وهب عن مالك ولا يعجني الوضوء بفضل الكلب إذا كان الماء قليلاً (قال) ولا بأس به إذا كان الماء كثيراً كهيئة الحوض يكون فيه ماء كثير أو بعض ما يكون فيه من الماء الكثير عن ابن وهب عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد ومعه أبو بكر وعمر على حوض فخرج أهل ذلك الماء فقالوا يا رسول الله إن السباع والكلاب تلغ في هذا الحوض فقال لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراباً وطهوراً (وأخبرني) عبد الرحمن بن زيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقد قال) عمر لا تخبرنا يا صاحب الحوض فأتا رد على السباع وترد علينا فالكلب أيسر مؤنة من السباع والمهر أيسرهما لانها مما يتخذ الناس عن قال ابن القاسم وقال مالك ولا بأس بلماب الكلب يصيب ثوب الرجل وقاله ربيعة وقال ابن شهاب لا بأس إذا اضطرت إلى سؤر الكلب أن يتوضأ به (وقال) مالك يؤكل صيده فكيف يكره لعابه (قلت) والدجاج المخلاة التي تأكل القنذر بمنزلة الطير التي تأكل الجيف إن شربت من إناء فتوضأ به رجل أعاد ما دام في الوقت فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه وإن كانت الدجاج مقصورة فهي بمنزلة غيرها من الحمام وما أشبه ذلك لا بأس بسؤرها قال نعم (قال) وقد سألتنا مالكا عن الخبز من سؤر الفأرة فقال لا بأس به (قال) فقلنا هل يغسل بول الفأرة يصيب الثوب قال نعم (قال) وسألت مالكا عن الدجاج والاوز تشرب في الإناء يتوضأ به قال لا الآن تكون مقصورة لاتصل إلى الثن وكذلك الطير التي تأكل الجيف (قال) ابن القاسم ولا أرى أن يتوضأ به وإن لم يجد غيره وليتيم إذا علم أنها تأكل الثن (قال) مالك وإن كانت مقصورة فلا بأس بسؤرها (قال) وسألت ابن القاسم عن خرو الطير والدجاج التي ليست بمخللة تقع في الإناء فيه الماء ما قول مالك فيه (قال) كل ما لا يفسد الثوب فلا يفسد الماء . وإن ابن مسعود ذرق عليه طائر فنفضه باصبعه من حديث

وكيع عن سفیان بن عیینة عن عاصم عن أبي عثمان النهدي (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أنه قال كان يكره فضل الدجاج (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب في الأوز والدجاج مثله (وقال) الليث بن سعد مثله (وقال مالك) إذا كانت بمكان تصيب فيه الأذى فلا خير فيه وإذا كانت بمكان لا تصيب فيه الأذى فلا بأس به (وقال) حنظلة بن أبي سفیان الجمحي رأيت طائراً ذرق على سالم ابن عبد الله فمسحه عنه من حديث ابن وهب

— استقبال القبلة للبول والغائط —

﴿ قال ﴾ وقال مالك إنما الحديث الذي جاء لا تستقبل القبلة لبول ولا لغائط إنما يعني بذلك فيافي الأرض ولم يمن بذلك القرى ولا المدائن (قال) فقلت له أرايت مراحيض تكون على السطوح قال لا بأس بذلك ولم يمن بالحديث هذه المراحيض ﴿ قلت ﴾ أيجامع الرجل امرأته مستقبلاً القبلة في قول مالك قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا بأس به لانه لا يرى بالمراحيض بأساً في القرى والمدائن وإن كانت مستقبلة القبلة (قلت) كان مالك يكره استقبال القبلة واستدبارها لبول أو لغائط في فيافي الأرض قال نعم الاستقبال والاستدبار سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن اسحق انه سمع أبا أيوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذهب أحدكم لغائط أو لبول فلا يستقبل القبلة بفرجه ولا يستدبرها ﴿ ابن وهب ﴾ وذكر حمزة بن عبد الواحد المدني يحدث عن عيسى بن أبي عيسى الحنط عن الشعبي في استقبال القبلة لغائط أو لبول قال إنما ذلك في القلوات فإن لله عباداً يصلون له من خلقه فاما حشوشكم هذه التي في بيوتكم فإياها لا قبلة لها

— الاستنجاء من الريح والغائط —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يستنجي من الريح ولكن إن بال أو تنوط فليغسل مخرج

الأذى وحده فقط ان بال فخرج البول الاحليل وان تغوط فخرج الأذى فقط
 قال ابن القاسم : قلت لملك فمن تغوط واستنجى بالحجارة ثم توضأ ولم يغسل
 ما هنالك بالماء حتى صلى قال تجزئه صلاته وليغسل ما هنالك بالماء فيما يستقبل : مالك :
 عن يحيى بن محمد بن طحلاء عن عثمان بن عبد الرحمن أن أباه أخبره أنه رأى عمر
 ابن الخطاب يتوضأ بالماء وضوءاً لما تحت ازاره (قال) ابن القاسم قال مالك يعني
 الاستنجاء بالماء : ابن وهب : عن الليث عن أبي معشر عن محمد بن قيس قاضي
 عمر بن عبد العزيز أن المغيرة بن شعبة أتبع النبي صلى الله عليه وسلم بأداة ماء في غزوة
 تبوك حين تبرز فأخذ الادواة فني وقال تأخر عني ففعلت فاستنجى بالماء : ابن
 وهب : عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يفعله وقالت انه سقاء من الباسور^(١) : ابن وهب : عن عبد الرحمن
 ابن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع^(٢) التتوخي عن عبد الله بن مسعود قال كنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن^(٣) فسمعتهم يستفتونه عن الاستنجاء
 فسمعتهم يقول ثلاثة أحجار قالوا فكيف بالماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو أطهر وأطيب^(٤)

... الوضوء من مس الذكر ...

قلت : قبل ينتقض وضوءه اذا غسل دبره فس الشرج (قال) قال مالك
 لا ينتقض وضوء من مس شرجاً ولا رفناً ولا شيئاً مما هنالك الا من مس الذكر وحده
 باطن الكف فان مسه بظاهر الكف أو الذراع فلا ينتقض وضوءه (قالت) فان

- (١) (قوله من الباسور) قال القاضي أبو الوليد وقع في رواية يحيى بن عمر الباسور بالنون وذلك
 داء يظهر في طوق الشرج بتحريك الرء وفي رواية ابن باز الباسور بالباء وهو خروج العرم يعترى
 من خام مجتمع في المائدة اهـ (٢) (عن عبد الرحمن) هو أول مولود لاهل الاسلام بافريقية
 (٣) قال ابن وضاح ليس يصح أن عبد الله بن مسعود حضر ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم
 (٤) (قوله أطهر وأطيب) كذا ويحيى أظلم وأطهر

مسه بباطن الاصابع قال أرى باطن الاصابع بمنزلة باطن الكف قال لان مالكا قال
 لي باطن الكف فباطن الاصابع بتلك المنزلة (قال) وبلغني أن مالكا قال في مس
 المرأة فرجها انه لا وضوء عليها (قال) وقال مالك فيمن مس ذكره في غسله من
 الجنابة قال يعيد وضوءه اذا فرغ من غسل الجنابة الا أن يكون قد أمر يديه على
 مواضع الوضوء منه في غسله فأرى ذلك مجزيا عنه (ابن القاسم) وعلي بن زياد
 وابن وهب وابن نافع عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه
 سمع عروة بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه
 الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء قال عروة ما عدت ذلك فقال مروان
 أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا
 مس أحدكم ذكره فليتوضأ قال عروة ثم أرسل مروان الى بسرة رسولا يسألها
 عن ذلك فأتاه عنها بمثل الذي قال (وقالوا) كلهم عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
 كان يقول اذا مس رجل فرجه فقد وجب عليه الوضوء (وقالوا أيضا) عن مالك
 عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يغتسل ثم يتوضأ قال فقلت له أما
 يجزيك الغسل من الوضوء قال بلى ولكني أحيانا أمس ذكرى فأتوضأ (وذكروا
 أيضا) عن مالك عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن المصعب بن سعد
 عن سعد أنه كان يقول الوضوء من مس الذكر (وذكروا أيضا) عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء

... من النوم ...

(قال) وقال مالك من نام في سجوده فاستثقل نوما وطال ذلك إن وضوءه
 مستقض (قال) ومن نام نوما خفيفا الخطرة ونحوها لم أر وضوءه مستقضا (قال) وقال
 مالك فيمن نام على دابته قال ان طال ذلك انتقض وضوءه وان كان شيئا خفيفا فهو على
 وضوئه (قال) فقلت له أرايت ان نام الذي هو على دابته قدر ما بين المغرب والعشاء
 قال أرى أن يعيد الوضوء في مثل هذا وهذا كثير قال وهو عندي بمنزلة القاعد

(قال) وقال مالك من نام وهو محتب في يوم جمعة وما أشبه ذلك فان ذلك خفيف ولا أرى عليه الوضوء لان هذا لا يثبت قال وان نام وهو جالس بالاحتباء فان هذا أشد وعلى هذا الوضوء ان كثر ذلك وطال ﴿ مالك ﴾ عن زيد بن أسلم أن تفسير هذه الآية « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم » أن ذلك اذا قمتم من المضاجع يعني من النوم ﴿ مالك ﴾ عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال اذا نام أحدكم وهو مضطجع فليتوضأ ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة بن شريح عن أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد بن قسيط أن أبا هريرة كان يقول ليس على المحتب النائم ولا على القائم النائم وضوء ﴿ ابن وهب ﴾ وبلغني عن عطاء بن أبي رباح ومجاهد أن الرجل اذا نام راکماً أو ساجداً فعليه الوضوء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال ان السنة فيمن نام راکماً أو ساجداً فعليه الوضوء ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان الثوري عن سعيد بن اياس الجريري عن خالد بن علق العبسي عن أبي هريرة قال من استحق نوما فعليه الوضوء (قال ابن وهب) وان ربيعة بن أبي عبد الرحمن كانت في يده مروحة وهو جالس فسقطت من يده المروحة وهو ناعس فتوضأ ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ابن أبي سلمة من استثقل نوما فعليه الوضوء على أي حال كان

— في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر —

﴿ قال ﴾ وسألت ابن القاسم عن الذكر يخرج منه المذي هل على صاحبه منه الوضوء (قال) قال مالك اذا كان ذلك منه من سلس من برد أو ما أشبه ذلك قد استنكحه ودام به فلا أرى عليه الوضوء وان كان ذلك من طول عزيمة اذا ذكر فخرج منه أو كان انما يخرج منه المرة بعد المرة فأرى أن ينصرف فيغسل مابه ويميد الوضوء . قلت فالدود يخرج من الدبر قال لا شيء عليه عند مالك (وقال) ابراهيم النخعي مثله من

حديث ابن وهب عن أشهل عن شعبة (قلت) فان خرج من ذكره بول لم يتعمده قال عليه الوضوء لكل صلاة إلا أن يكون ذلك شيئاً قد استنكحه (قال) وقال مالك في السلس البول ان أذاه الوضوء واشتد عليه البرد فلا أرى عليه الوضوء (قلت) فان خرج من فرج المرأة دم قال عليها الغسل عند مالك إلا أن تكون مستحاضة فعليها الوضوء لكل صلاة (قال) وقال مالك والمستحاضة والسلس البول يتوضآن لكل صلاة أحب إلي من غير أن أوجب ذلك عليهما وأحب إلي أن يتوضأ لكل صلاة (قال) وسئل مالك عن الرجل يصيبه المذي وهو في الصلاة أو في غير الصلاة فيكثر ذلك عليه أرى أن يتوضأ (قال) قال مالك أما من كان ذلك منه من طول عزيمة أو تذكر فاني أرى أن يتوضأ وأما من كان ذلك منه استنكاحاً قد استنكحه من أبردة أو غيرها فكثير ذلك عليه فلا أرى عليه وضوءاً وإن أيقن أنه خرج منه فليكن ذلك بخرقة أو بشيء وليصل ولا يعيد الوضوء (قال) وسمعت مالكا يذكر قول الناس في الوضوء حتى يقطر أو يسيل (قال) فسمعتة وهو يقول قطر قطر استنكاراً لذلك ^(١) (قال) قلت لابن القاسم فهل حدث في هذا أنه يجزئه ما لم يقطر أو يسيل قال ما سمعتة حدثنا في هذا حداً ولكنه قال يتوضأ (وقد) ذكر مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده يتحدّر مني مثل الخريزة فاذا وجد ذلك أحدكم فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة (قال) مالك يعني المذي **ابن وهب** عن عمر بن محمد العمري أن عمر بن الخطاب قال اني لأجده في الصلاة على نخذي نكرز اللؤلؤ فما أنصرف حتى أقضي صلاتي **مالك** عن الصلت بن زييد أنه قال سألت سليمان بن يسار عن البلل أجده فقال سليمان انضح تحت ثوبك بالماء وآله عنه **ابن وهب** عن القاسم بن محمد أنه قال في

(١) (قوله استنكاراً لذلك) قال فضل ليس يعني بانكار مالك في هذا الموضع أن لا يقطر الماء لانه اذا لم يقطر يصير ماسحاً وهذا لا يجوز اتوضي الا في موضع المسح وانما استنكر مالك الحد في القطر فأما أن يغسل ولا يقطر فلا بد من ذلك والا يكون ماسحاً وقد رأيت لابن مزين هكذا

الرجل يجرد البلة فقال اذا استبريت وفرغت فارشش بالماء (وقال ابن وهب) عن ابن المسيب أنه قال في المذي اذا توضأت فانضح بالماء ثم قل هو الماء (ابن وهب) عن يونس بن يزيد وعمر بن الحارث عن ابن شهاب قال بلغني أن زيد بن ثابت كان يسلس البول منه حين كبر فكان يداري ماغلب من ذلك وما غلبه لم يزد علي أن يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يصلي (مالك) عن أبي النضر حدثه عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أحدنا اذا خرج منه المذي ماذا عليه فان عندي ابنته وأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسأله فقال اذا وجد ذلك أحدكم فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة (قال علي بن زياد) قال مالك ليس على الرجل غسل أثنيه من المذي عند وضوئه منه الا أن يخشى أن يكون قد أصاب أثنيه منه شيء إنما عليه غسل ذكره (قال) مالك المذي عندنا أشد من الودي لان الفرج يغسل عندنا من المذي . والودي عندنا بمنزلة البول (ابن وهب) عن عقبة بن نافع قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يكون به الباسور لا يزال يطلع منه فيرده بيده قال اذا كان ذلك لازما في كل حين لم يكن عليه الا غسل يديه فان كثر ذلك عليه وتتابع لم تر عليه غسل يديه وكان ذلك بلاء نزل به يعذر به بمنزلة القرحة

في وضوء المجنون والسكران والمغنى عليه اذا أفاقوا

(قال) وسألت مالكا عن المجنون يخنق قال أرى عليه الوضوء اذا أفاق (قلت) لابن القاسم فان خنق قائما أو قاعدا قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئا ولكن أرى أن يعبد الوضوء (قلت) فمن ذهب عقله من لبن سكر منه أو نبيذ قال لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن فيه الوضوء (قال) وقال مالك من أنغمي عليه فعليه الوضوء (قال) فقيل لمالك فالمجنون أعليه الغسل اذا أفاق قال لا ولكن عليه الوضوء وكان مالك يأمر من أسلم من المشركين بالغسل (قال) وقد يتوضأ من هو أيسر شأننا ممن فقد عقله مجنون أو باغماء أو بسكر وهو النائم الذي ينائم ساجدا أو مضطجعا لقول الله تعالى اذا

قتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق . وقد قال زيد بن سلم انما تفسير هذه الآية اذا قتم الى الصلاة من المضاجع يعنى النوم

❦ في الملامسة والقبلة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في المرأة تمس ذكر الرجل قال ان كانت مسته المرأة لشهوة فعليها الوضوء وان كانت مسته لغير شهوة لمرض أو نحوه فلا وضوء عليها (قال) واذا مست المرأة الرجل للذة فعليها الوضوء وكذلك الرجل اذا مس المرأة بيده للذة فعليه الوضوء من فوق الثوب كان أو من تحته فهو بمنزلة واحدة وعليه الوضوء (قال) والمرأة بمنزلة الرجل في هذا (قال) وان جسا للذة فلم ينعظ فعليه أيضا الوضوء (قلت) لابن القاسم فان قبلته المرأة على غير فمه على ظهره أو وجهته أويده أتكون هي الملامسة دونه في قول مالك (قال) نعم إلا أن يلتذ لذلك الرجل أو ينعظ فان التذ لذلك أو أنعظ فعليه الوضوء (قال) وإن هو لمسها أيضا أو قبلها على غير الفم فالتذت هي لذلك فعليها أيضا الوضوء وان لم تلتذ لذلك وتشته فلا وضوء عليها ❦ مالك ❦ عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله عن أبيه أنه كان يقول الوضوء من قبلة الرجل امرأته ومن جسا بيده ❦ ابن وهب ❦ عن مالك وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول من قبلة الرجل امرأته الوضوء (وعن) سعيد بن المسيب وعائشة وابن شهاب وزبيمة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله ابن يزيد بن هرم بن زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد ومالك والليث بن سعد وعبد العزيز ابن أبي سلمة مثله (على بن زياد) عن سفیان أن إبراهيم النخعي كان يرى في القبلة الوضوء

❦ في الذي يشك في الوضوء والحدث ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من شك في بضع وضوئه يعرض له هذا كثيرا قال يمضي ولا شيء عليه وهو بمنزلة الصلاة (قال) وقال مالك فيمن توضأ فشك في الحدث فلا يدري أحدث بحد الوضوء أم لا انه يعيد الوضوء بمنزلة من شك^(١) في صلاته فلا

(١) (قوله بمنزلة من شك في صلاته) هذا على انه أتى بالرابعة وهي خمسة رابعة ثم شك بعد

يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً فإنه يلغى الشك (قال ابن القاسم) وقول مالك في الوضوء مثل الصلاة ما شك فيه من مواضع الوضوء فلا يتقين أنه غسله فليغ ذلك وليعد غسل ذلك الشيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك ^(١) بعد ذلك فلم يدر أحدث أم لا وهو شاك في الحدث (قال) ان كان ذلك يستنكحه كثيراً فهو على وضوئه وان كان ذلك لا يستنكحه فليعد الوضوء وهو قول مالك وكذلك كل مستنكح مبتلى في الوضوء والصلاة

— ﴿ الوضوء بسؤر الحائض والجنب والنصراني ﴾ —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بسؤر الحائض والجنب وفضل وضوءهما اذا لم يكن في أيديهما نجس (قال) وقال مالك لا يتوضأ بسؤر النصراني ولا بما أدخل يده فيه (على) عن مالك أنه قال في الوضوء من فضل غسل الجنب أو شرابه أو الاغتسال به أو شربه قال لا بأس بذلك كله بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد (قال) وفضل الحائض عندنا في ذلك بمنزلة فضل الجنب ﴿ ابن وهب ﴾ قال قال نافع عن ابن عمر أنه كان يتوضأ بسؤر البعير والبقرة والشاة والبرذون والفرس والحائض والجنب

— ﴿ ما جاء في تنكيس الوضوء ﴾ —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن نكس وضوءه فغسل رجله قبل يديه ثم وجهه ثم صلى قال صلاته مجزئة عنه (قال) فقلت لمالك أفترى له أن يعيد الوضوء قال ذلك أحب اليّ قال ولا أدري ما وجوبه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وبلغني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري

ذلك فلا يضره الشك مع الاستنكاح فأما لو صلاها على أنها ثالثة ثم شك أي ثالثة أم رابعة فإنه يأتي برابعة مستنكحاً كان أو غير مستنكح اهـ من كتاب التبصرة لابن محرز رحمه الله تعالى (١) (قوله من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك الخ) وأما من جس بين أليتيه جساً نفيل اليه ريح أو صوت ولم يستقنه فلا وضوء عليه وهو من فعل الشيطان اهـ من المقرب لابن أبي زمين

ونعيم بن عبد الله المجر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أحدكم فليبدأ بيمينه (وذكر) وكيع عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أنهما قالاً ما نبالي بدأنا بأيسارنا أو بأيمننا

﴿ فيمن نسي المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين ومن فرّق ﴾

﴿ وضوءه أو غسله ناسياً أو متعمداً أو بعضه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن توضأ فغسل وجهه ويديه وترك أن يمسح برأسه وترك غسل رجله حتى جف وضوءه وطال ذلك قال ان كان ترك ذلك ناسياً بنى على وضوءه وان تطاول ذلك قال وان كان ترك ذلك عامداً استأنف الوضوء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن ابن حرملة أن رجلاً جاء الى سعيد بن المسيب فقال اني اغتسلت من الجنابة ونسيت أن أغسل رأسي قال فأمر رجلاً من أهل المجلس أن يقوم معه الى المطهرة فيصب على رأسه دلواً من ماء (قال) وقال مالك فيمن ترك المضمضة والاستنشاق وداخل أذنيه في الغسل من الجنابة حتى صلى قال يتمضمض ويستنشق لما يستقبل وصلاته التي صلى تامة (قال) ومن ترك المضمضة والاستنشاق ومسح داخل الاذنين في الغسل من الجنابة والذي ترك ذلك في الوضوء فهذا سواء ويمسح داخلهما فيما يستقبل (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لو نسيه لم يكن من الوضوء (قال) ابن وهب قال الليث وقال يحيى بن سعيد لو نسي ذلك حتى صلى لم يقل له عد لصلاتك ولم يروا أن ذلك ينقص صلاته (قال) ابن وهب قال ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبيد الله بن عمر انه لا يعيد الا بما ذكر الله في كتابه (وقال) مالك والليث مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال ان تغريق النسل مما يكره وانه لم يكن غسلاً حتى يتبع بعضه بعضاً وأما رجل يفرق غسله ما بين بكرة الى العشي متحرياً لذلك فذلك ليس بغسل (وقال) مالك والليث مثله

❦ في مسح الرأس ❦

❦ قال ❦ وقال مالك المرأة في مسح الرأس مثل الرجل تمسح على رأسها كله وإن كان معقوصاً فتمسح على ضفرها ولا تمسح على خمارها ولا على غيره (وقال) مالك الأذنان من الرأس ويستأنف لهما الماء وكذلك فعل ابن عمر (قال) وقد قال لي مالك في الحناء تكون على الرأس فأراد صاحبه أن يمسح على رأسه في الوضوء قال لا يجوز أن يمسح على الحناء حتى ينزعه فيمسح على الشعر (قال) وقال مالك في المرأة يكون لها الشعر المرخى على خديها من نحو الدالين أنها تمسح عليهما بالماء ورأسها كله مقدمه ومؤخره (ورواه) ابن وهب أيضاً . وكذلك الذي له شعر طويل من الرجال ❦ ابن وهب ❦ عن عمرو بن الحارث وابن أبي ليلى عن بكير بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة أنها كانت إذا توضأت تدخل يديها تحت الوقاية فتمسح رأسها كله (قال ابن وهب) وبلغني عن جويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وصفية امرأة ابن عمر وسعيد بن المسيب وابن شهاب ويحيى بن سعيد ونافع مولى ابن عمر بذلك وقاله مالك (وقال) مالك في المرأة تمسح على خمارها أنها تعيد الوضوء والصلاة

❦ في الذي يعجز عنه وضوءه أو يئس ببعض وضوئه وغسله ❦

❦ قال ❦ وقال مالك فيمن توضأ ففرغ من بعض الوضوء وبقي بعضه فقام لا يأخذ الماء قال إن كان قريباً فأرى أن يئس على وضوئه وإن تطاول ذلك وتباعد أخذه الماء وجف وضوءه فأرى أن يعيد الوضوء من أوله ❦ قال ابن القاسم ❦ أيما رجل اغتسل من جنابة أو حائض اغتسل فبقيت لمعة من أجسادهما لم يصبها الماء أو توضأ فبقيت لمعة من مواضع الوضوء حتى صليا ومضى الوقت قال إن كان إنما ترك اللعة عامداً أعاد الذي اغتسل غسله وأعاد الذي توضأ وضوءه وأعادوا الصلاة وإن كانوا إنما تركوا ذلك سهواً فليغسلوا تلك اللعة ويعيدوا الصلاة فإن لم يغسلوا ذلك حين ذكروا ذلك فليعيدوا الغسل والوضوء وهو قول مالك (قال ابن وهب) وقول ربيعة في

تبعيض الغسل مثل هذا (وقول) ابن المسيب في الذي ترك رأسه ناسياً في الغسل
مثل هذا (وقال) مالك في الذي ينسى أن يمسح برأسه فذكر وهو في الصلاة وفي
لحيته بلل قال لا يجزئه أن يمسح بذلك البلل ولكن ليأخذ الماء لرأسه وليتدى الصلاة
بعد ما يمسح برأسه ﴿ قلت ﴾ فهل كان يؤمر بأن يغسل رجله بعد ما يمسح رأسه
قال ان كان ناسياً وجف وضوءه فلا يكون عليه الا مسح رأسه

مسح الوضوء بالمنديل

١

قال : وقال مالك لا بأس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء (ابن وهب) عن
زيد بن الحباب عن أبي معاذ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقة ينشف بها بعد الوضوء

جامع الوضوء وتحريك اللحية

قال : وقال مالك من كان على وضوء فذبح فلا يتقض ذلك وضوءه (وقال)
مالك فيمن توضأ ثم حلق رأسه انه ليس عليه أن يمسح رأسه بالماء ثانية (وقال ابن
القاسم) وبلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال هذا من لحن الفقه (قال)
وسمعت مالكا يذكر قول الناس في الوضوء حتى يقطر أو يسيل قال فسمعتة وهو يقول
قطر قطر انكاراً لذلك (قال مالك) وقد كان بعض من مضى يتوضئون بثلاث المدة (قال)
وقال مالك في الوضوء تحريك اللحية من غير تخليل (ابن وهب) ان ربيعة بن أبي عبد
الرحمن كان ينكر تخليل اللحية وقال يكفيها ما مر عليها من الماء (وقال) القاسم بن محمد
أعرف ما يكفيني من الماء وأغسل به وجهي وأمره على لحيتي من حديث ابن وهب
عن حيوة بن شريح عن سليمان بن أبي زئب (وقال القاسم) لبست من الذين يخللون لحاهم
(وقال) ابراهيم النخعي يكفيها ما مر عليها من الماء من حديث وكيع عن الفضيل عن
منصور (وقال) ابن سيرين ليس من السنة غسل اللحية وان ابن عباس لم يكن يخلل

لحيته عند الوضوء من حديث ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر

— في غسل التقيء والحجامة والقلس والوضوء منها —

قال قال مالك التقيء قيان أما ما خرج بمنزلة الطعام فكان لا يرى ما أصاب الجسد من ذلك نجسا وما نغير عن حال الطعام فأصاب جسده أو ثيابه غسله (قال) وقال مالك في مواضع المحاجم يغسله ولا يجزئه أن يمسحه (قال) مالك وإن مسح موضع المحاجم ثم صلى ولم يغسل ذلك أنه يعيد مادام في الوقت (ابن وهب) عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله عن القاسم بن محمد أنه قال لا يتوضأ من التقيء ولا يرى فيه وضوءاً (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب ويحيى بن سعيد وربيع بن أبي عبد الرحمن وأبي الزناد وزيد بن أسلم وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله (ابن وهب) وبلغني عن يحيى بن سعيد ومجاهد وطاوس وربيع مثله في القلس (قال مالك) قد رأيت ربيعة يقلس في المسجد مراراً ثم لا ينصرف حتى يصلي (قال) ابن وهب وقال ابن عباس وابن عمر والحسن في الحجامة يغسل مواضع المحاجم فقط (ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد في العرق يقطع والحجامة مثله (وقال) ابن شهاب في الحجامة مثله (وقال) ربيعة مثله في القرحة التي تسيل (قال) وقال مالك كل قرحة إذا تركها صاحبها لم يسلم منها شيء وإن نكأها شيء سأل منها فان الدم الذي سأل منها يغسل منه الثوب وما سأل على جسده غسله إلا أن يكون الشيء اليسير مثل الدم الذي يفتله ولا ينصرف وما كان من قرحة تسيل لا تجف وهي تحصل فإن تلك يجعل عليها خرقة ويدراً بها ما استطاع وإن أصاب ثوبه لم أر به بأساً أن يصلي به ما لم يتفاحش ذلك فإن تفاحش ذلك فأحب إلى أن يغسله ولا يصلي به (قال) ابن القاسم والقبيح والصدید عند مالك بمنزلة الدم (قال مالك) فيمن كانت به قرحة فنكأها فسأل منها الدم أو خرج الدم من غير أن ينكأها قال هذا يقطع الصلاة ويبتدئ إن كان الدم قد سأل أو القبيح فيغسل ذلك عنه ولا يئني وليستأنف ولا يئني إلا في الرعاف وحده فإن كان ذلك الذي يخرج من هذه القرحة يسيراً فليمسحه

وليتأد على صلاته (ابن وهب) وإن عمر بن الخطاب صلى والجرح يشعب دماً (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال أما الشيء الملازم من جرح يمصل أو أثر براغيث فصل في ذلك فما زاد أو تغير ريحه فاغسله وليس به بأس ما لم يتفاحش منظره ويظهر ريحه مادمت توارى ذلك (قال ابن وهب) قال يونس وقال أبو الزناد أما الذي لا يريح فلا غسل فيه (ابن وهب) وقال حمزة بن أبي الربيع وعطاء بن أبي رباح مثله في الدماء والقرحة (ابن وهب) وإن أبا هريرة وسعيد بن المسيب وسالما كانوا يخرجون أصابهم من أنوفهم مختضبة دماً فيفتلونه ويمسحونه ويصلون ولا يتوضئون (ابن وهب) قال سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وربيعة ومحمد بن كعب القرظي قالوا فيما يخرج من الدم من الفم لا يرون فيه وضواً (وقال) سالم ويحيى بن سعيد مثله

— في الذيل والوطء على الروث والعذرة والختاء —

(قال) وقال مالك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدرع يطهره ما بعده قال هذا في القشب اليابس (قال ابن القاسم) كان مالك يقول فيمن وطئ بختفيه على دم أو عذرة يغسله ولا يصلي به قبل أن يغسله ثم كان آخر ما فارقت عليه أن قال أرجو أن يكون واسعاً (قال) مالك

(قال) لا يصلي حتي يغسله (قال) وإذا وطئ على ارواث الدواب وأبوالها قال هذا يدلكه ويصلي به وهذا خفيف (ابن وهب) عن الحارث بن نبهان عن رجل عن أنس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم المسجد فأن كان ليلاً فليدلك نعليه وإن كان نهاراً فلينظر إلى أسفلهما (ابن وهب) قال الليث وسمعت

(١) (قوله قال مالك) هكذا بالأصل ولم يذكر المقول وقد ترك له بياضاً كما ترى ولعل الساقط هو ما يتعلق بحكم الذيل يمر على نحو العذرة فإنه لم يذكره صريحاً ولعل تقديره أن يقال (وقد سئل في ذيل الثوب يمر على عذرة أو بول أو روث فيتعلق به شيء هل يصلي به قال لا يصلي الخ) أو نحو هذا مصححه

يحيى بن سعيد يقول يكره أن يصلي ببول الحمير والبغال والخيول وأرواثها ولا يكره ذلك من الابل والبقر والغنم وقاله ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن بن القاسم ونافع وأبو الزناد وسالم ومجاهد في الابل والبقر والغنم (وقال) مالك إن أهل العلم لا يرون على من أصابه شيء من أبوال الابل والبقر والغنم شيئاً فإن أصاب ثوبه فلا يغسله ويرون على من أصابه شيء من أبوال الدواب الخيل والبغال والحمير أن يغسله. والذي فرق بين ذلك أن تلك تشرب ألبانها وتؤكل لحومها وأن هذه لا تشرب ألبانها ولا تؤكل لحومها وقد سألت بعض أهل العلم عن هذا فقالوا هذا (ابن وهب) عن عمر بن قيس عن عطاء قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون حفاة فما وصلوا عليه من قشب رطب غسلوه وما وصلوا عليه من قشب يابس لم يغسلوه (وكيع) عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن مهران عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال كنا نمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نتوضأ من موطئ (قال) وقال مالك لا بأس بطين المطر وماء المطر المستنقع في السكك والطرق وما أصاب من ثوب أو خف أو نعل أو جسد فلا بأس بذلك (قال) فقلنا لما لك أنه يكون فيها أرواث الدواب وأبوالها والعذرة قال لا بأس بذلك وما زالت الطرق وهذا فيها وكانوا يخوضون المطر وطينه ويصلون ولا يغسلونه (حدث) موسى بن معاوية عن عيسى بن يونس عن محمد بن مجاشع التغلبي عن أبيه عن كهيل قال رأيت علي بن أبي طالب يخوض طين المطر ثم دخل المسجد فصلى ولم يغسل رجله

— في الدم وغيره يكون في الثوب يصلي به الرجل —

(قال) وقال مالك في الرجل يصلي وفي ثوبه دم يسير دم حيضة أو غيرها فرآه وهو في الصلاة قال يمضي على صلاته ولا يبالي أن لا ينزعه ولو نزعه لم أر به بأساً وإن كان دماً كثيراً دم حيضة أو غيرها نزعه واستأنف الصلاة من أولها باقاة جديدة ولم يبين على شيء مما صلى وإن رأى ذلك بعد ما فرغ أعاد ما دام في الوقت والدم كله عندي سواء دم الحيضة وغيرها ودم الحوت عنده مثل جميع الدم (قال) ويغسل قليل الدم وكثيره من

الدم كله وان كان دم ذباب رأيت أن يغسل ﴿قلت﴾ فان كان في نافلة فلما صلى ركعة رأي في ثوبه دماً كثيراً أقطع أم يمضي فان قطع أ يكون عليه القضاء أم لا (قال) يقطع ولا أرى عليه القضاء إلا أن يحب أن يصلي (قال) فقل لمالك فدم البراغيث قال ان كثر ذلك وانتشر فأرى أن يغسل (قال) والبول والرجيع والاحتلام والمذي وخرء الطير التي تأكل الجيف والدجاج التي تأكل النتن فان قليل خربها وكثيره ان هو ذكر في الصلاة وهو في ثوبه أو إزاره نزع وقطع الصلاة واستأنفها من أولها باقامة جديدة كان مع الامام أو وحده فان صلى أعاد ما كان في الوقت (قال) فان ذهب الوقت فلا أرى عليه اعادة (قال) فقلت له فان رآه قبل أن يدخل في الصلاة قال هذا كله يفعل فيه كما يفعل فيما فسرت لك قبل هذا . وأرواث الخيل والبغال والحمير أرى أن يفعل فيها كما يفعل في البول والرجيع والمذي يكون في الثوب (قال) ولا بأس ببول ما يؤكل لحمه مثل البعير والشاة والبقرة (قال) وقال مالك فيمن صلى وفي جسده نجس هو بمنزلة من هو في ثوبه يصنع فيها كما يصنع من صلى وفي ثوبه دنس (قال) وقال مالك في النني يصيب الثوب فيجف فيحكه قال لا يجزئه ذلك حتى يغسله (قال) وقال مالك في دم البراغيث يكون في الثوب متفرقا قال اذا تفاحش ذلك غسله . قال وان كان غير متفاحش فلا أرى به بأساً (قال) مالك ودم الذباب يغسل (قال) وما رأيت مالكا يفرق بين الدماء ولكن يجعل دم كل شيء سواء وذلك أني سألت ابن القاسم عن دم القراد والسماك والذباب فقال ودم السمك أيضا يغسل (قال) وقال مالك في الثوب يكون فيه النجس قال لا يطهره شيء الا الماء وكذلك الجسد (قال) فقلت لمالك فالقطرة من الدم تكون في الثوب أيمجه بفيه أي يقلعه وينزعه قال فكرهه لثوبه ويدخله فاه^(١) فكرهه

(١) (قوله قال فكرهه لثوبه الخ) معنى هذه العبارة على ما وصل اليه الفهم أن اللام في لثوبه لام الاجل أي لاجل تلف ثوبه أي لان قاع المتلوث بالدم من الثوب بالاسنان يتلفه وقوله ويدخله منصوب بأن مضرة وهو مؤول بمصدر معطوف على قوله لثوب الداخل عليه لام العلة وان كان شاذاً هنا أي كرهه لتلف الثوب ولادخله بفيه لقذارة الدم وقوله فكرهه ذلك فذلك أي كرهه هذين الشيئين القرص لتلاف الثوب وادخله الفم للقذارة فتأمل وحرراه مضمحه

ذلك (قال) وقال مالك في الثوب يصيبه البول أو الاحتلام فيحصى موضعه ولا يعرفه قال يغسله كله (قلت) له فإن عرف تلك الناحية منه قال يغسل تلك الناحية (قلت) فإن شك فلم يستيقن أصابه أو لم يصبه قال ينضجه بالماء ولا يغسله. وذكر النضج قال هو الشأن قال وهو من أمر الناس قال وهو طهور لما شك فيه ﴿قلت﴾ رأيت ما تطاير على من البول قدر رؤس الأبرهل تحفظ من مالك فيه شيئاً قال أما هذا بعينه مثل رؤس الأبرفلا ولكن قول مالك يغسل قليل البول وكثيره من الثوب (وأخبرني) ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في ثوبه دماً في الصلاة فانصرف ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب القيح بمنزلة الدم في الثوب وهو نجس (وقال) مجاهد مثله والليث بن سعد وقال أرى أن يغسله بالماء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال إن خولة بنت يسار قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت أن لم يخرج الدم من الثوب قال يكفيك الماء ولا يضرك أثره ﴿مالك﴾ عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي خاطب أن عمر بن الخطاب غسل الاحتلام من ثوبه ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال فيمن أصاب ثوبه بول أو رجيع أو ساقه أو بعض جسده حتى صلى وفرغ قال إن كان مما يكون من الناس فإنه يعيد الصلاة إن كان في الوقت وإن كان في غير الوقت فإنه لا يعيد (وقال) ابن شهاب فيمن صلى بثوب فيه احتلام مثل قول ربيعة ويونس (وقال) ربيعة في دم البراغيث يكون في الثوب إذا تفاحش منظره وتغير ريحه فأغسله وليس به بأس ما لم يتفاحش منظره ويظهر ريحه مادمت تداري ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن أفلح بن جبير عن أبيه قال عرسنا مع ابن عمر بالبوا ثم سرنا حتى صلينا الفجر حين ارتفع النهار فقلت لابن عمر اني صليت في ازاري وفيه احتلام ولم أغسله قال فوقف علي ثم قال انزل فاطرح ازارك وصل ركعتين وأقم الصلاة ثم صل الفجر ففعلت (قال) سحنون وإنما ذكرت هذا حجة على من زعم أنه لا يعيد في الوقت (وقال) ابن عمر وأبو هريرة في الثوب تصيبه

جناية فلا يعرف موضعه يغسل الثوب كله من حديث ابن وهب

❦ في المسح على الجبائر ❦

❦ قال ❦ وسألت ابن القاسم عن المسح على الجبائر فقال قال مالك ثم يمسح عليها (قال) ابن القاسم وأرى أن هو ترك المسح على الجبائر أن يعيد الصلاة أبداً (قال) قال مالك ولو أن رجلاً جنباً أصابه كسر أو شجة فكان ينكب الماء عنها لموضع الجبائر فإنه إذا صح ذلك الموضع كان عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي كانت عليه الجبائر أو الشجة (قلت) فإن صح فلم يغسل ذلك الموضع حتى صلى صلاة أو صلوات (قال) إن كان في موضع لا يصيبه الوضوء إنما هي في المنكب أو الظهر فاني أرى أن يعيد كل ما صلى من حين كان يقدر أن يمسحه بالماء لأنه بمنزلة من بقي من جسده موضع لم يصبه الماء في جناية اغتسل منها حتى صلى صلوات إنما تعاد الصلوات كلها وإنما عليه أن يمسح ذلك الموضع بالماء فقط (قال) وقال مالك في الظفر يسقط قال لا بأس أن يكسى بالدواء ثم يمسح عليه (قلت) لابن القاسم في المراحة يكساها الظفر بهذه المنزلة قال نعم هي مثله (قال) ابن وهب وقد قال يمسح على الجبائر الحسن البصري وإبراهيم النخعي ويحيى بن سعيد وربيع (وقال) ربيعة والشجة في الوجه يجعل عليها الدواء ثم يمسح عليها (قال) ابن وهب وقال مالك في القرطاس أو الشيء يجعل على الصندغ من وجع أنه يمسح عليه من رواية ابن وهب

❦ في وضوء الاقطع ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ قال مالك فيمن قطعت رجلاه إلى الكعيين قال إذا توضأ غسل بالماء ما بقي من الكعيين وغسل موضع القطع أيضاً (قلت) لابن القاسم أيتى من الكعيين شيء (قال) نعم إنما يقطع من تحت الكعيين ويبقى الكعبان في الساقين وقد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعيين ولقد وقفت مالكا على الكعيين اللذين اليهما حد الوضوء الذي ذكر الله في كتابه فوضع لي يده على الكعيين اللذين في أسفل

الساقين فقال لي هذان هما (قلت) فان هو قطعت يده من المرفقين أيغسل مابقي من المرفقين ويغسل موضع القطع (قال) لا يغسل موضع القطع ولم يبق من المرفقين شيء فليس عليه ان يغسل شيئاً من يديه اذا قطعنا من المرفق (قلت) وكيف لم يبق من المرفق شيء قال لان القطع قد أتى على جميع الذراعين والمرفقان في الذراعين فلما ذهب المرفقان مع الذراعين لم يكن عليه ان يغسل موضع القطع (قال) وأما الكعبان فهما باقيا في الساقين فلذلك يغسل موضع القطع (قلت) أهو قول مالك (قال) ماسألت مالكا عن الذراعين (قال ابن القاسم) والتميم في ذلك هو مثل الوضوء (قال ابن القاسم) الا أن يكون بقي شيء من المرفقين في العضدين يعرف ذلك الناس وتعرفه العرب فان كان كذلك فليغسل مابقي من المرفقين

في غسل بول الجارية والغلام

قال وقال مالك في الجارية والغلام بولهما سواء اذا أصاب بولهما رجلاً أو امرأة غسل ذلك وان لم يأكل الطعام (قال) وأما الام فأحب الى أن يكون لها ثوب سوى ثوبها الذي ترضع فيه ان كانت تقدر على ذلك وان لم تكن تقدر على ذلك فلتصل في ثوبها ولتدرك البول عن نفسها جهدها ولتغسل ما أصاب من البول ثوبها جهدها

في الذي يبول قائماً

قال وقال مالك في الذي يبول قائماً ان كان ذلك في موضع رمل وما أشبه ذلك لا يتطير عليه منه شيء فلا بأس بذلك وان كان في موضع صلب يتطير عليه فأكره ذلك له ولبيل جالساً علي بن زياد عن سفيان عن الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بال قائماً ومسح علي خفيه

في الوضوء من البثر تقع فيه الدابة

قال وسمعت مالكا وسئل عن جباب انطابلس التي يكون فيها ماء السماء

يقع فيه الشاة أو الدابة فتموت فيه (قال) لا أحب أن يشرب منه ولا يغتسل به فقليل له أتسقى منه البهائم قال لا أرى بذلك بأساً (قال ابن القاسم) وقال مالك في البئر من آبار المدينة تقع فيه الوزغة والفأرة قال ينزف منها حتى تطيب وينزفون منها على قدر ما يظنون أنها قد طابت ينزفون ما استطاعوا (قال) وكره مالك للجنب أن يمتسل في الماء الدائم إذا كان غدير يشبه البرك العظيم (قلت) رأيت ما كان في الطريق من الغدير والآبار والحياض أو في الفلوات يصيبها الرجل قد أنتنت فلا يدرى من أي شيء أنتنت أيتوضأ منها أم لا (قال) قال مالك إذا كانت البئر قد أنتنت من الحياة^(١) ونحو ذلك فلا بأس بالوضوء منها (قال) وهذا مثل ذلك (عن ابن وهب) وسمعت مالكا وسئل عن رجل أصابته السماء حتى استنقع منها الماء الفليل أيتوضأ من ذلك الماء (قال) نعم يتوضأ منه (قيل) له وإن جف ذلك الماء قال يقيم بذلك الطين (قيل) له فانه يخاف أن يكون فيه زبل قال فلا بأس به (قال) وسئل مالك عن مواجل^(٢) أرض برقة تقع فيه الدابة فتموت فيه قال لا يتوضأ به ولا يشرب منه (قال) ولا بأس أن تسقى الماشية منه (قال) والمعلل تقع فيه الدابة فتموت فيه (قال) ان كان ذلك ذائبا لم يؤكل وان كان جامداً طرحت الدابة وما حولها وأكل ما بقي وان كان ذائبا فلا يؤكل ولا يباع ولا بأس بأن يلف النحل ذلك العلل الذي ماتت فيه الدابة (عن ابن وهب) عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألما عن الماء الذي لا يجري تموت فيه الدابة أيشرب منه وينسل منه الثياب قالان رأيت أن لا يدنسه ما وقع فيه فترجو أن لا يكون به بأس (قال علي بن زياد) قال مالك ومن توضأ بماء وقعت فيه ميتة وتغير لونه وطعمه فصلى أعاد الصلاة وإن ذهب الوقت وإن لم يتغير لون الماء وطعمه أعاد مادام الرقت (قال ابن وهب) وقال ابن شهاب وريسة بن أبي عبد الرحمن كل

(١) قوله قد أنتنت من الحياة) كذا بالأصل ولعل المراد بها طول الإقامة وليحذر اهـ مصححه

(٢) قوله من مواجل أرض برقة) المواجل جمع موجل كموجد وهو حفرة يستنقع فيها الماء

وبرقة اسم بلدة قري منها قرية بقم وأخري تجاه واسط القصب اهـ

ما فيه فضل عما يصيبه من الاذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فلا يضره ذلك (قال) ربيعة وان تغير ريحه وطعمه نزع منه قدر ما يذهب الرائحة عنه (ابن وهب) وسجنون عن أنس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن عن عطاء ابن ميناء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ أو يشرب (قال ابن وهب) وبلغني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثم يغتسل فيه

❦ في عرق الحائض والجنب والدواب ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا بأس بالثوب يمرق فيه الجنب ما لم يكن في جسده نجس فان كان في جسده نجس فانه يكره ذلك لانه اذا عرق فيه ابتل موضع النجس الذي في جسده (قال) وقال مالك لا بأس بمرق الدواب وما يخرج من أنوفها ورواه ابن وهب (قال) وكذلك الثوب الذي يكون فيه النجس ثم يلبسه أو ينام فيه فيعرق فهو بتلك المنزلة (قال) الا أن يكون في ليل لا يمرق فيها فلا بأس بأن ينام في ذلك الثوب الذي فيه النجاسة ❦ قال ابن وهب ❦ وأخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن خديج قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول سألت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالثوب الذي كان يجامع فيه فقالت نعم اذا لم ير فيه أذى ❦ مالك ❦ عن زافع عن عبيد الله بن عمر أنه كان يمرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي فيه ❦ ابن وهب ❦ عن مسلمة بن علي عن هشام بن حسان عن عكرمة متولى ابن عباس أن ابن عباس قال لا بأس بمرق الجنب والحائض في الثوب وقاله مالك (وكيع) عن جرير عن إبراهيم النخعي أنه لا يرى بنجع الدابة الذي يخرج منها بأساً (ابن وهب) وان أبا هريرة كان يركب فرساً عرياً (وقال) الليث بن سعد لا بأس بمرق الدواب

❦ في الجنب ينغمس في النهر انغمسا ولا يتدلك ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الجنب يأتي النهر فينغمس فيه انغمسا وهو يوى الغسل من الجنابة ثم يخرج (قال) لا يجزئه الا أن يتدلك وان نوى الغسل لم يجزئه الا أن يتدلك (قال) وكذلك الوضوء بماء ❦ قلت ❦ أ رأيت ان مر يديه على بعض جسده ولم يمر بها على جميع الجسد كله (قال) مالك لا يجزئه حتى يمر يديه على جميع جسده كله ويتدلك

❦ في اغتسال الجنب في الماء الدائم ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا يكره اغتسال الجنب في الماء الدائم (قال) وقد جاء في الحديث لا يغتسل الجنب في الماء الدائم (قال) وقال مالك لا يغتسل الجنب في الماء الدائم ❦ قلت ❦ لابن القاسم فما تقول في هذه الحياض التي تسقى منها الدواب لان رجلا اغتسل فيها وهو جنب أفسدها في قول مالك أم لا (قال) نعم الا أن يكون غسل قبل دخوله فيها فرجه ومواضع الاذى منه فلا يكون بذلك بأس لان الحائض تدخل يدها في الاناء والجنب يدخل يده في الاناء ولا يفسد ذلك الماء (قال) فجميع جسده بمنزلة البعض في هذا (قال ابن شهاب) في الحائض تدخل ابهامها في الماء قال لا بأس به (وقال مالك) في الجنب يدخل في القصيرة يغتسل فيها من الجنابة قال لا خير في ذلك وان كان غير جنب فلا بأس بذلك ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن البثر القليلة الماء وما أشبه ذلك يأتيها الجنب وليس معه ما يشرب به وفي يده قدر (قال) يحتمل لذلك حتى يغسل يديه بغرف ويغتسل (قال) فأدركته عنه قال فجعل يقول لي يحتمل لذلك وكره أن يقول يغتسل فيها وجعل لا يزيدني على ذلك وقد جاء الحديث أنه نهى الجنب عن الغسل في الماء الدائم (قال) وقال ابن القاسم ولو اغتسل فيه لم أر ذلك نجسه اذا كان ماء معيناً ورأيت ذلك مجزئاً عنه ❦ ابن وهب ❦ عن أنس بن عياض عن الحارث ابن عبد الرحمن عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب (قال ابن وهب) وبلغني عن

أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم يغتسل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكر بن عبد الله أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقتلوا وكيف يفعل يا أبا هريرة قتال يتناوله تناولا ﴿سحنون﴾ قال على ابن زياد قيل لمالك فاذا اضطر الجنب قال يغتسل فيه وإنما كره ذلك إذا وجد منه بداً ذمماً إذا اضطر إليه فلا بأس أن يغتسل فيه إذا كان الماء كثيراً يحمل ذلك ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد قال سأله عن البثر أو الفسقية أو الحوض يكون ماء ذلك كله كثيراً راكداً غير جار وهو يغتسل فيه الجنب والحائض هل يكره لأحد أن ينتفع بها فيها إن فعل ذلك جنب أو حائض (قال) يحيى بن سعيد أما البثر المعين فاني لأرى اغتسال الحائض والجنب فيها بمائع مرافقتها من الناس وأما الفسقية والحوض فاني لأرى أن ينتفع به أحد ما لم يكن مأوها كثيراً

— في الغسل من الجنابة والاء ينضح في الاء والمرأة توطأ ثم تحيض —

﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يأمر الجنب بالوضوء قبل الغسل من الجنابة (قال مالك) فان هو اغتسل قبل ان يتوضأ أجزاء ذلك (قال) وقال مالك في المتوضئ يغتسل من الجنابة ويؤخر غسل رجله حتى يفرغ من غسله ثم يتنحى فيغسل رجله في مكان طاهر فيجزئه ذلك (قال) وقال مالك في الماء الذي يكفى الجنب قال ليس الناس في هذا سواء (قال) وقال مالك في الحائض والجنب لا تنقض الحائض شعرها عند الغسل ولكن لتضعه بيديها (وقال مالك) في الجنب يغتسل فينتضح من غسله في الاء (قال) لا بأس به ولا تستطيع الناس الامتناع من هذا (وقال) الحسن وابن سيرين وعطاء وربيعة وابن شهاب مثل قول مالك الا ابن سيرين قال انا لثرجو من رحمة ربنا ما هو أوسع ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الرجل الجنب يغسل جسده ولا يغسل رأسه وذلك لخوفه من امرأته ثم يدع غسل رأسه حتى يجف جسده ثم يأتي امرأته لتغسل رأسه هل يجزئه ذلك من غسل الجنابة (قال) لا وليستأنف الغسل (قال) وقال

مالك في المرأة تصيبها الجنابة ثم تحيض انه لا يغسل عليها حتى تطهر من حيضتها
 (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ربيعة وأبي الزناد أنهما قالا ان مسها ثم حاضت
 قبل أن تمتسل فليس عليها غسل حتى تطهر من الحيضة ان أحببت وقاله بكر ويحيى
 ابن سعيد . وقد قال ربيعة في أول الكتاب في تبويض الغسل ان ذلك لا يجزئه
 مالك . ويحيى بن عبد الله وابن أبي الزناد أن هشام بن عروة أخبره عن أبيه عن
 عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه
 ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدهس يده في الماء فيخال بأصابعه حتى يسبر^(١) من الشدة
 أصول شعره ثم يفيض على رأسه ثلاث مرار من ماء يديه ثم يفيض الماء بدم يديه
 على جلده (ابن وهب) عن أنس بن زيد أن سعيد بن أبي سعيد حدثه أنه سمع
 أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
 اني امرأة أشد ضمير رأي فكيف أصنع اذا اغتسلت من الجنابة قال تحفني عليه
 ثلاث حفنات ثم اغمره على أثر كل حفنة يكفيك (مالك) عن ابن شهاب عن
 سالم بن عبد الله أنه سأل أباه عبد الله بن عمر عن الرجل يجنب فيغتسل ولا يتوضأ
 (قال) وأي وضوء أطهر من الغسل ما لم يس فرجه

في مجاوزة الختان الختان

(قال) وقال مالك اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (قال) ابن القاسم
 انما ذلك اذا غابت الحشفة فأما ان مسه وهو زاهق الى أسفل ولم تنب الحشفة فلا
 يجب الغسل لذلك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يجامع امرأته فيما دون الفرج
 فيقضي خارجا من فرجها فيصل الماء الى داخل الفرج أترى عليها الغسل (قال) لا إلا
 أن تكون التذت يريد بذلك أنزلت (ابن وهب) عن عياض بن عبد الله القرشي
 وابن لميعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أخبرني أم كلثوم عن عائشة أن

(١) قوله حتى يسبر الخ السر ففتح فسكون امتحان غورالشي واستخراج كنه الامراه

رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل^(١) هل عليه من غسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا فعل ذلك أنا وهذه ثم نفتسل ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن نهران عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل ما يوجب الغسل فقال اذا التقى الختانان وغابت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد ابن أبي أيوب قال كان يزيد بن أبي حبيب وعطاء بن دينار ومشايخ من أهل العلم يقولون اذا دخل من ماء الرجل شئ في قبل المرأة فعليها الغسل وان لم يلتق الختانان وقاله الليث (وقال مالك) اذا التذت يريد بذلك أنزلت

❦ في وضوء الجنب قبل أن ينام ❦

﴿قلت﴾ هل كان مالك يأمر من أراد أن يطعم أو ينام اذا كان جنباً بالوضوء (قال) أما النوم فكان يأمر أن لا ينام حتى يتوضأ بجميع وضوء الصلاة غسل رجله وغيره من ليل كان أو نهار (قال) وأما الطعام فكان يأمر بغسل يديه ان كان الاذى قد أصابهما ويأكل وان لم يتوضأ (قال) وقال مالك لا ينام الجنب حتى يتوضأ ولا بأس أن يعاود أهله قبل التوضؤ أو بعده (قال) وأما الحائض فلا بأس أن تنام قبل أن تتوضأ وليست الحائض في هذا بمنزلة الجنب ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم أن عمر بن الخطاب وأبا

(١) (قوله ثم يكسل) في القاموس اكسل في الجماع اذا خالط زوجته ولم ينزل أو عزل ولم يرد ولداً

سعيد الخدري سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالوضوء (قال ابن وهب) وكان عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وابن المسيب وربيعة ويحيى بن سعيد ومالك يقولون إذا أراد الجنب أن يطعم غسل كفيه فقط

— في الذي يجد الجنابة في لحافه —

(قال) وقال مالك من انتبه من نومه فرأى بلالا على نخله أو في فراشه قال ينظر فإن كان مذياً توضأ ولم يكن عليه غسل وإن كان منياً اغتسل (قال) والذي في هذا يعرف من النبي وهو بمنزلة الرجل في اليقظة إذا لعب امرأته أن أمذى توضأ وإن أمنى اغتسل (قال) وقد جاء يكون الرجل في منامه يرى أنه يجامع فلا يني ولكنه ينزل وهو في النوم مثل من لعب امرأته في اليقظة (قال) وقد يكون الرجل في منامه يرى أنه يجامع في نومه فلا ينزل وليس الغسل إلا من النبي (قال مالك) والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل في المنام في الذي يرى

— في المسافر يريد أن يطأ أهله وليس معه ماء —

(قلت) رأيت المسافر يكون على وضوء أو لا يكون على وضوء وأراد أن يطأ أهله أو جاريته وليس معه ماء (قال مالك) لا يطأ المسافر جاريته ولا امرأته إلا ومعه ماء (قال ابن القاسم) وهما سواء (قلت) لمالك فالرجل تكون به الشجة أو الجرح فلا يستطيع أن يفصله بالماء أنه أن يطأ أهله (قال) نعم ولا يشبه هذا المسافر لأن صاحب الشجة يطول أمره إلى برء شجته وليس المسافر بتلك المنزلة (قال ابن القاسم) ولم يكن يحمل المسافر عندنا ولا عند مالك إلا أنه على غير وضوء الذي ينهأ عن الوطء (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لا يجامع الرجل أهله وهو بمفازة حتى يعلم أن معه ماء (ابن وهب) عن رجال من أهل السلم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر وأبي الخير المري ويحيى بن سعيد وابن أبي سلمة ومالك أنهم كانوا يكرهون ذلك

— في الجنب يغتسل ولا ينوي الجنابة —

﴿ قال ﴾ مالك من أصابته جنابة فاغتسل للجمعة ولم ينو به غسل الجنابة أو اغتسل من حرّ يجده ولم ينو به غسل الجنابة أو اغتسل على أي الوجوه كان ولم ينو به غسل الجنابة (قال) هو بمنزلة الرجل صلى نافلة فلا تجزئه عن الفريضة (قال مالك) وإن توطأ يريد صلاة نافلة أو قراءة في المصحف أو يريد به طهر صلاته فذلك يجزئه (قال) وقال مالك إن توطأ من حرّ يجده أو نحو ذلك ولم ينو به الوضوء لما ذكرت لك فلا يجزئه من وضوء الصلاة ولا من مس المصحف ولا النافلة ونحوها (قال ابن القاسم) لا يكون الوضوء عند مالك إلا بالنية (قلت) فإن توطأ وبقي رجلاه نفاض نهرا ومسح يديه برجليه في الماء إلا أنه لا ينوي بخوضه النهر (قال) لا يجزئه من غسل رجليه هذا (قال ابن وهب) وأخبرني عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال لو أن رجلا دخل نهرا فاغتسل فيه ولا يتعمد غسل الجنابة لم يجز ذلك عنه حتى يتعمد الغسل غسل الجنابة فإن صلى أعاد الصلاة (ابن وهب) وبلاني عن علي بن أبي طالب أنه قال لا يطهره ذلك حتى يذكر غسله من الجنابة (ابن وهب) قال مالك والليث مثله (وقال مالك) إنما الأعمال بالنيات

— في مرور الجنب بالمسجد —

﴿ قال ﴾ وقال مالك قال زيد بن أسلم لا بأس أن يمر الجنب في المسجد عابر سبيل (قال) وكان زيد يتناول هذه الآية في ذلك ولا جنبا إلا عابري سبيل وكان يوسع في ذلك (قال) وقال مالك ولا يعجبني بأن يدخل المسجد الجنب عابر سبيل ولا غير ذلك ولا أرى به بأساً أن يمر في ذلك من هو على غير وضوء ويقعد فيه

— في اغتسال النصرانية من الجنابة والحیضة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجبر الرجل المسلم امرأته النصرانية على أن تغتسل من الجنابة (وقال ابن القاسم) عن مالك في النصرانية تكون تحت المسلم فتحيض ثم تطهر أنها

تجبر على الغسل من الحيضة ليطأها من قبل أن المسلم لا يطأ امرأته حتى تطهر من الحيض وأما الجنابة فلا بأس أن يطأها وهي جنب

— في الجنب يصلي ولا يذكر جنابته —

قال وسألت مالكا عن الرجل تصيبه الجنابة ولا يعلم بذلك حتى يخرج الى السوق فيخرج فيرى الجنابة في ثوبه وقد كان صلى قبل ذلك (قال) ينصرف مكانه فيغتسل ويغسل ما في ثوبه ويصلي تلك الصلاة ولا يمضي لحاجته (قال) وقال مالك في الجنب يصلي بالقوم وهو لا يعلم بالجنابة فيصلّي بهم ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً ثم يذكر أنه جنب (قال) ينصرف ويستخلف من يصلي بالقوم ما بقي من الصلاة وصلاة القوم خلفه تامة (قال) وان فرغ من الصلاة فلم يذكر أنه جنب حتى فرغ فصلاة من خلفه تامة وعليه أن يعيده وحده وان كان الامام حين صلى بهم كان ذا كرا لجنابته فصلاة القوم كلهم فاسدة (قال) ومن علم بجنابته ممن يقتدي به والامام ناس اجنابته فصلاته فاسدة (قال) وان صلى بالقوم بعد ما ذكر الجنابة جاهلاً أو مستحياً فقد أفسد على القوم صلاتهم (قال ابن القاسم) وكل من صلى بقوم فدخل عليه ما ينقض صلاته فمادى بهم فصلاتهم متقضة وعليهم الاعادة متى ما علموا . وقد صلى عمر بن الخطاب بالناس وهو جنب ثم قضى عمر الصلاة ولم يأمر الناس بالقضاء (علي) عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال اذا صلى الامام على غير وضوء أعاد ولم يعيدوا

— في الثوب يصلي به وفيه النجاسة —

قال وسمعت مالكا يقول في الدم يكون في الثوب أو الدنس فيصلّي به ثم يعلم بذلك بعد اصفرار الشمس (قال) ان لم يذكر حتى اصفرت الشمس فلا اعادة عليه (قال) وجعل مالك وقت من صلى وفي ثوبه دنس الى اصفرار الشمس وفرق بينه وبين الذي يسلم قبل مغيب الشمس والمجنون يفيق قبل مغيب الشمس أو الحائض

تظهر قبل مغيب الشمس كان يقول النهار كله حتى تغيب الشمس وقت لهؤلاء، وأما من يصلي وفي ثوبه دنس فوقته الى اصفرار الشمس هذا وحده جعل له مالك الى اصفرار الشمس وقتاً والذي يصلي الى غير قبلة مثله (قال) فان كان الدنس في جسده قال سمعت مالكا يقول في الدنس في الجسد وفي الثوب سواء وقال يعيد ما كان في الوقت (قال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله . وابن شهاب مثله ﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى على موضع نجس فعليه الاعادة مادام في الوقت بمنزلة من صلى وفي ثوبه دنس ﴿ قلت ﴾ فان كانت النجاسة انما هي في موضع جبهته فقط أو موضع كفيه أو موضع قدميه فقط أو موضع جلوسه فقط (قال) أرى عليه الاعادة مادام في الوقت وان لم تكن النجاسة الا في موضع الكفين وحده أو موضع جبهته وحده أو موضع القدمين وحدها أو موضع جلوسه وحده ﴿ قال ﴾ وقال مالك من كان معه ثوب واحد وليس معه غيره وفيه نجس (قال) يصلي به فان اصاب ثوبا غيره أو اصاب ما يغسله أعاد مادام في الوقت فان مضى الوقت فلا اعادة عليه ﴿ قلت ﴾ فان كان معه ثوب حرير وثوب نجس بأيهما تحب أن يصلي (قال) يصلي بالحرير أحب اليّ ويعيد ان وجد غيره مادام في الوقت وكذلك بلغني عن مالك أنه قاله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لباس الحرير

في الصلاة بالحقن

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصيبه الحقن (قال) اذا اصابه من ذلك شيء خفيف رأيت أن يصلي به وان اصابه من ذلك ما يشغله عن صلاته فلا يصلي حتى يقضي حاجته ثم يتوضأ ويصلي (قلت) فان اصابه غثيان أو قرقرة في بطنه ما قول مالك فيه اذا كان ذلك يشغله عن صلاته (قال) لا أحفظ من مالك في الغثيان شيئا (قال) والغثيان والقرقرة عند مالك بمنزلة الحقن (قلت) فاذا أعجله عن صلاته أهوه مما يشغله قال نعم (قلت) وان صلى على ذلك وفرغ أرى عليه اعادة قال اذا شغله فأحب اليّ أن يعيد (قلت) له أفى الوقت وبعد الوقت قال اذا كانت عليه الاعادة فهو كذلك

يعيد وان خرج الوقت وقد بلغني ذلك عن مالك ثم قال قال عمر بن الخطاب لا يصلي أحدكم وهو ضام بين وركيه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن مجاهد أن القاسم بن محمد وعبد الله بن محمد حدثاه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حدثتهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقوم أحدكم إلى الصلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه ألا خبثان الغائط والبول (وذكر) مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة (وذكر) عن عطاء بن أبي رباح أنه قال ان كان الذي به شيئاً لا يشغله عن الصلاة صلى به (قال) وان ابن عمر كان يقول ما كنت أبالي به إلى أن يكون في جانب ردائي إذا كنت مدفأً لغائط أو لبول من حديث ابن وهب عن السري عن التيمي عن عبد الله بن عمر (وذكر) ابن مهدي عن ابن مسعود مثل قول ابن عمر من حديث ابن وهب

— ﴿الصلوات بوضوء واحد﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يقيم الرجل على وضوء واحد يصلي به يومين وأكثر من ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن أبي غطيف الهذلي أن عبد الله بن عمر قال له ان كان ليكفيني وضوئي لصلاة الصبح الصلوات كلها ما لم أحدث ﴿ابن وهب﴾ عن سفیان بن سعيد الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوم فتح مكة الصلوات كلها بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر بن الخطاب رأيتك صنعت شيئاً ما كنت تصنعه فقال عمداً صنعته يا عمر

— ﴿في غسل النصراني والصلاة بثياب أهل الذمة﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي بثياب أهل الذمة التي يلبسونها (قال) وأما ما نسجوا فلا بأس به وقال مغي الصالحون على هذا (قال) وقال مالك لا أرى أن يصلي يخفى النصراني الذين يلبس حتى يغسلا ﴿وكيع﴾ عن الفضيل بن عياض عن هشام بن

حسان عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً بالشوب ينسجه المجوسى^١ يلبسه المسلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك إذا أسلم النصراني هل ترى عليه الغسل قال نعم (قلت) لابن القاسم متى يغتسل أقبل أن يسلم أو بعد أن يسلم (قال) ما سألته إلا كما أخبرتك ولكنى أرى أن هو اغتسل للإسلام وقد أجمع على أن يسلم فإن ذلك يجزئه لأنه إنما أراد بذلك الغسل للإسلام (قلت) فإن أراد أن يسلم وليس معه ماء أيتيم أم لا (قال) نعم يتيم (قلت) أتخفظه عن مالك قال لا ولكن هذا رأيي والنصراني عندي جنب فإذا أسلم اغتسل أو يتيم فإن تيم ثم وجد الماء فعليه الغسل (قال ابن القاسم) وإذا تيم النصراني للإسلام ينوي بتيممه ذلك تيم الجنابة أجزأه أيضا (قال) وكان مالك يأمر من أسلم من المشركين بالغسل ﴿ ابن وهب ﴾ وابن نافع عن عبد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية له قبل نجد فأسروا ثمانية بن أثال^(١) فأتي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكان يأتيه كل غداة ثلاث غدوات يمرض عليه الإسلام ثم أسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذهب إلى حائط أبي طايحة فيغتسل

﴿ فيمن صلى على موضع نجس أو تيم ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى على الموضع النجس أعاد مادام في الوقت (قلت) لابن القاسم وإن كان بولا نجف قال إنما سألتناه عن الموضع النجس فإن جف أعاد (قلت) له فمن تيم به أعاد قال يعيد مادام في الوقت وهو مثل من صلى بشوب غير طاهر (ابن وهب) وقد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن وابن شهاب يعيد ما كان في الوقت

﴿ في الرعاف ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك ينصرف من الرعاف في الصلاة إذا سال منها^(٢) أو قطر

(١) قوله ثمانية بن أثال هو هكذا عند ابن وضاح وابن قاسم وهو الصواب وقال إبراهيم بن محمد أئمة (٢) قوله منها متعلق بقوله ينصرف وقوله أو قطر عطف على سال اه مصححه

قليلا كان أو كثيرا فيغسله عنه ثم يني على صلاته قال وان كان غير قاطر ولا سائل
 فليفتله بأصابعه ولا شيء عليه (قال) وقد كان سالم بن عبد الله يدخل أصابعه في أنفه
 وهو في الصلاة فيخرجها وفيها دم فيفتلها ولا ينصرف (قال) وأخبرني مالك عن يحيى
 ابن سعيد أن سعيد بن المسيب قال لأصحابه ما تقولون في رجل رعف فلم ينقطع
 عنه الدم قال فسكت القوم قال سعيد يومي أيماء (قال) وقال مالك فيمن رعف مع الامام
 ثم يذهب فيغسل الدم عنه انه يصلي في بيته أو حيث أحب (قال ابن القاسم) قول
 مالك عندي حيث أحب أي أقرب المواضع اليه حيث يغسل الدم عنه وذلك اذا كان
 الامام قد فرغ من صلاته الا أن يكون جمعة فانه يرجع الى المسجد لان الجمعة
 لا تكون الا في المسجد (قال) وقال مالك فيمن رعف بعد ماركع أو بعد مارفع رأسه
 من ركوعه أو سجد من الركعة سجدة رجع فغسل الدم عنه انه يلني الركعة وسجدتها
 ويبتدئ القراءة قراءة تلك الركعة من أولها (قال) وسألنا مالكا عن الرجل يرفع
 قبل تسليم الامام وقد تشهد وفرغ من تشهده (قال) ينصرف فيغسل الدم عنه ثم
 يرجع فان كان الامام قد انصرف قعد فتشهد وسلم وان رعف بعد ما سلم الامام ولم
 يسلم هو سلم وأجزأت عنه صلاته (قال) وقال مالك في الرجل يكون مع الامام يوم
 الجمعة فيرفع بعد ما صلى مع الامام ركعة بسجدتها (قال) يخرج ويغسل الدم عنه
 ثم يرجع الى المسجد فيصلي ما بقى عليه من صلاة الجمعة ركعة وسجدتها (قال ابن
 القاسم) فان رجع والامام لم يفرغ الا أنه في التشهد جالس جلس معه فاذا سلم الامام
 قضى الركعة التي بقيت عليه وان جاء وقد ذهب الامام صلى ركعة بسجدتها (قال)
 مالك فان هو صلى مع الامام ركعة بسجدتها ثم ركع أيضا مع الامام الركعة الثانية وسجد
 معه سجدة من الركعة الثانية ثم رعف (قال) يخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فيصلي ركعة
 بسجدتها ويلني الركعة الثانية التي لم يتم مع الامام بسجدتها أدرك الامام أولم يدركه
 (قال) وكذلك لو أنه رعف بعد ما صلى مع الامام ركعة وسجد منه سجدة ثم ذهب
 فغسل الدم عنه ثم رجع قبل أن يركع الامام الركعة الثانية (قال) يلني الركعة الأولى

ولا يعتد بالركعة التي لم يتم سجودها حتى رعف ولا يسجد السجدة التي بقيت عليه (قال) وقال مالك كل من رعف في صلاة فانه يقضي في بيته أو حيث غسل الدم عنه أقرب المواضع اليه (قال ابن القاسم) وذلك اذا علم أنه لا يدرك مع الامام شيئاً مما بقي عليه من الصلاة^(١) إلا الجمعة فانه لا يصلي ما بقي عليه اذا هو رعف إلا في المسجد لأن الجمعة لا تكون إلا في المسجد (قال) وقال مالك فان هو افتتح مع الامام الصلاة يوم الجمعة فلم يركع معه أو ركع وسجد احدي السجدين ثم رعف ثم ذهب يغسل الدم عنه فلم يرجع حتى فرغ الامام من الصلاة (قال) يتدي الظهر أربعاً (قال) وقال مالك اذا هو رعف بعد ركعة بسجديها يوم الجمعة فخرج يغسل الدم عنه ثم رجع وقد فرغ الامام من الركعة الثانية قال يصلي الركعة الثانية بقراءة (قال) وان هو سها عن قراءة السورة التي مع أم القرآن في ركعته التي يقضي سجد لسهوه قبل السلام (قلت) له فان سها عن قراءة أم القرآن في الركعة التي يقضي قال يسجد لسهوه قبل السلام ثم يسلم ثم يقوم فيصلّي ظهراً أربعاً (قال) وقال مالك وهذا الذي رعف يوم الجمعة وقد بقيت عليه ركعة ثم رجع يصليها وقد فرغ الامام من صلاته قال يجهر بالقراءة كما كان الامام يفعل (قال) وقال مالك فيمن رعف مع الامام في الظهر بعد ما صلى معه ركعة فخرج يغسل الدم عنه ثم جاء وقد صلى الامام ركعتين وبقيت له ركعة قال يتبع الامام فيما يصلي الامام ولا يصلي ما فات به الامام حتى يفرغ الامام فاذا فرغ الامام قام فقضى ما فاتته مما صلى الامام وهو غائب عن الامام (قال) وقال مالك من قاء عامداً أو غير عامد في الصلاة استأنف الصلاة ولم يبن وليس هو بمنزلة الرعاف عنده صاحب الرعاف عنده يني وهذا لا يني (مالك) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا رعف انصرف فتوضأ ثم رجع فني على ما صلى ولم

(١) (قوله مما بقي عليه من الصلاة) يعني الاسدية لابي زيد انه ان صلى ما بقي عليه من صلاته حين ظن أن الامام قد فرغ ثم انه لما انصرف أبين أن الامام لم يفرغ من صلاته بعد ان صلاته تامة ولا اعاده عليه لانه قد خرج من حكم الامام اهـ

يتكلم ﴿ابن وهب﴾ قال وبلغني عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وسالم وطاوس وعروة بن الزبير ويحيى بن سعيد مثله (قال) يحيى ما تعلم عليه وضوءاً وهذا الذي عليه الناس ﴿علي﴾ عن سفيان عن منصور عن ابراهيم أن علقمة بن قيس أم قوما فرعف فأشار الى رجل فتقدم ثم ذهب فتوضأ ثم رجع فصلى ما بقي من صلاته وحده ﴿وكيع﴾ عن مغيرة عن ابراهيم قال البول والريح يعيد منهما الوضوء والصلاة

في هيئة المسح علي الخفين

﴿قال﴾ وقال مالك يمسح على ظهور الخفين وبطونهما ولا يتبع غصونهما (قال) والغصون الكسر الذي يكون في الخفين على ظهور القدمين ومسحهما الى موضع الكعبين من أسفل ومن فوق (قال ابن القاسم) ولم يجد لنا مالك شيء في ذلك حداً (قال ابن القاسم) وأرانا مالك المسح على الخفين فوضع يده اليمنى^(١) على أطراف أصابعه من ظاهر قدمه ووضع اليسرى من تحت أطراف أصابعه من باطن خفه فأمرهما وبلغ باليسرى حتى بلغ بهما الى عقبه وأمرهما على عقبه الى موضع الوضوء وذلك أصل الساق حذو الكعبين (قال) وقال مالك وسألت ابن شهاب فقال لنا هكذا المسح ﴿قلت﴾ فإن كان في أسفل الكعبين طين أيمسح ذلك الطين من الخفين حتى يصل الماء الى الخفين قال هذا قوله ﴿قلت﴾ فهل يجزي عند مالك باطن الخلف عن ظاهره وظاهره عن باطنه (قال) لا ولكن لو مسح رجل ظاهره ثم صلى لم أر عليه الاعادة الا في الوقت لأب عروة بن الزبير كان يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما أخبرنا بذلك مالك بن أنس فأما في الوقت فأحب الي أن يعيد ما دام في الوقت ﴿ابن وهب﴾ عن رجل من رعين عن أشياخ لهم عن أبي أمامة الباهلي وعبادة بن الصامت أنهما رأيا رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح أسفل الخفين وأعلاهما ﴿ابن وهب﴾ ان ابن عباس وعطاء بن أبي رباح قال لا يمسح على غصون

(١) (قوله فوضع يده اليمنى الخ) قال القاضي أبو الوليد هذا يدل على أن يده اليمنى من فوق في الخفين جميعاً بخلاف قول ابن حبيب وطاب ابن شبلون وغيره من شيوخ المذهب قول ابن حبيب اهـ

الخفين وان ابن عمر قال يمسح أعلاهما وأسفلهما من حديث ابن وهب عن أسامة
 ابن زيد عن نافع عن ابن عمر (وقال مالك) في الخرق يكون في الخلف قال ان كان
 قليلا لا يظهر منه القدم فليمسح عليه وان كان كثيرا فاحشا يظهر منه القدم فلا يمسح
 عليه (قال) وقال مالك في الخفين يقطعهما من أسفل الكعبين المحرم وغيره لا يمسح
 عليهما من أجل أن بعض مواضع الوضوء قد ظهر (قال) وقال مالك في رجل لبس
 خفيه على طهر ثم أحدث فمسح على خفيه ثم لبس خفين آخرين فوق خفيه أيضا
 فأحدث قال يمسح عليهما عند مالك (قال ابن القاسم) لان الرجل اذا توضأ فغسل
 رجله ولبس خفيه ثم أحدث مسح على خفيه ولم ينزعهما فيغسل رجله (قال) فاذا
 لبس خفين على خفين وقد مسح على الداخين فهو قياس القدمين والخفين (قال)
 وقال مالك في الرجل يلبس الخفين على الخفين قال يمسح الاعلى منهما (قال ابن
 القاسم) كانت مالك يقول في الجورين يكونان على الرجل وأسفلهما جلد مخروز
 وظاهرهما جلد مخروز انه يمسح عليهما ثم رجع فقال لا يمسح عليهما (قلت) أليس هذا
 اذا كان الجلد دون الكعبين ما لم يبلغ بالجلد الكعبين . قال مالك وان كان فوق الكعبين
 فلا يمسح عليهما (قلت) فان لبس جرم وقين على خفين ما قول مالك في ذلك (قال) أما
 في قوله الاول فان كان الجر موقان أسفلهما جلد يبلغ مواضع الوضوء مسح على
 الجر موقين وان كان أسفلهما ليس كذلك لم يمسح عليهما وينزعهما ويمسح على الخفين .
 وقوله الآخر لا يمسح عليهما أصلا وقوله الاول أحب اليّ اذا كان عليهما جلد كما
 وصفت لك (قال ابن القاسم) وان نزع الخفين الاعليين اللذين مسح عليهما ثم
 مسح على الاسفل منهما مكانه أجزاء ذلك وكان على وضوئه وان آخر ذلك استأنف
 الوضوء مثل الذي ينزع خفيه يعني وقد مسح عليهما فان غسل رجله مكانه أجزاء
 ذلك وكان على وضوئه وان آخر ذلك استأنف الوضوء قال وليس يأخذ مالك بحديث
 ابن عمر في تأخير المسح (قال) وقال مالك والمرأة في المسح على الخفين والرأس بمنزلة
 الرجل سواء في جميع ذلك الا أنها اذا مسحت على رأسها لم تنقض شعرها (قلت)

أرأيت من توضأ فلبس خفيه ثم أحدث فمسح عليهما ثم لبس خفين آخرين فوق خفيه هل تحفظ عن مالك أنه يمسح على هذين الظاهرين أيضاً (قال) لا أحفظه عن مالك ولكن لا أرى أن يمسح عليهما ويجزئه المسح على الداخلين (قال) ومثل ذلك أنه إذا توضأ وغسل رجله ثم لبس خفيه لم يكن عليه أن يمسح على خفيه ﴿وقال﴾ وقال مالك في الرجل يتوضأ فيمسح على خفيه ثم يمكث إلى نصف النهار ثم ينزع خفيه (قال) إن غسل رجله مكانه حين نزع خفيه أجزاءه فإن أخر غسل رجله ولم يغسلها حتى ينزع الخفين أعاد الوضوء كله (قال) وقال مالك فيمن نزع خفيه من موضع قدميه إلى الساقين وقد كان مسح عليهما حين توضأ أنه ينزعهما ويغسل رجله بحضرة ذلك وإن أخر ذلك استأنف الوضوء (قال) وإن أخرج العقب إلى الساق قليلاً والقدم كما هي في الخلف فلا أرى عليه شيئاً (قال) وكذلك إن كان الخلف واسعاً فكان العقب يزول ويخرج إلى الساق وتحول القدم إلا أن القدم كما هي في الخلف فلا أرى عليه شيئاً ﴿قال ابن القاسم﴾ فيمن يقيم وهو لا يجد الماء فصلى ثم وجد الماء في الوقت فتوضأ به أنه لا يجزئه أن يمسح على خفيه وينزعهما ويغسل قدميه إذا كان أدخلها غير طاهرتين ﴿وقال﴾ وسألت مالكا عن المرأة تخضب رجلها بالحناء وهي على وضوء فتلبس خفيها لتمسح عليهما إذا أحدثت أو نامت أو انتقض وضوءها قال لا يعجبني ذلك ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فإن كان رجل على وضوء فأراد أن ينام أو يبول فقال ألبس خفي كما إذا أحدثت مسحت عليهما (قال) سألت مالكا عن هذا في النوم فقال لا بخير فيه والبول عندي مثله ﴿قلت﴾ لا بن القاسم أرأيت المستحاضة تمسح على خفيها قال عليها أن تمسح ﴿وقال﴾ وقال مالك لا يمسح المقيم على خفيه وقد كان قبل ذلك يقول يمسح عليهما (قال) ويمسح المسافر وليس لذلك وقت ﴿ابن وهب﴾ وقال عطاء ويحيى بن سعيد ومحمد بن عجلان والليث بن سعد يغسل رجله إذا نزع خفيه وقد مسح عليهما ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة والليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم البلوي أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر

عن عقبة بن عامر الجهني قال قدمت على عمر بن الخطاب بفتح من الشام وعلى خفان
لى فنظر اليهما عمر فقال كم لك منذ لم تنزعهما قال قلت لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة
ثمان قال أصبت ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت زيد بن الحباب يذكر عن عمر بن
الخطاب قال لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما
حتى أبلغ العراق أو أقضى سفري

باب في التيمم

﴿ قال ﴾ وقال مالك التيمم من الجنابة والوضوء سواء (والتيمم) ضربة للوجه
وضربة لليدين يضرب الأرض بيديه جميعاً ضربة واحدة فان تعلق بهما شيء نفضهما
نفضاً خفيفاً ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة أخرى بيديه فيبدأ باليسرى على
على اليمنى فيمرها من فوق الكف الى المرفق ويمرها أيضاً من باطن المرفق الى
الكف ويمر أيضاً اليمنى على اليسرى كذلك وأرانا ابن القاسم بيديه فقال هكذا أرانا
مالك ووصف لنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن رجل حدثه عن جعفر بن
الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في التيمم ضربة للوجه وأخرى للذراعين ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يتيمم في
أول الوقت مسافر ولا مريض ولا خائف الا أن يكون المسافر على اياس من الماء
فاذا كان على اياس من الماء تيمم وصلى في أول الوقت وكان ذلك له جائزاً ولا إعادة
عليه وان قدر على الماء . والمريض والخائف يتيمان في وسط الوقت . وان وجد
المريض أو الخائف الماء في ذلك الوقت فعليهما الوضوء والإعادة . وان وجد المسافر
الماء بعد ذلك فلا إعادة عليه . وان تيمم المسافر في أول الوقت وهو يعلم أنه يصل الى
الماء في الوقت ثم صلى قال ابن القاسم فأرى أن يعيد هذا اذا وجد الماء في الوقت
(قال) وقال مالك في المسافر والمريض والخائف لا يتيممون الا في وسط الوقت
(قال) وان تيمموا فصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت قال أما المسافر فلا يعيد وأما المريض
والخائف الذي يعرف موضع الماء الا أنه يخاف أن لا يبلغه فعليه أن يعيد ان قدر على

الماء في وقت تلك الصلاة ﷺ قال ابن وهب ﷺ وأخبرني ابن لهيعة عن بكر بن سودة الجذامي عن رجل حدثه عن عطاء بن يسار أن رجلين احتلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانا في سفر فالتسا الماء فلم يجدها فتيما ثم صليا ثم وجدا الماء قبل أن تطلع الشمس فاغتسلا ثم أعاد أحدهما الصلاة ولم يعد الآخر فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذي أعاد لك الآخر مرتين وقال للآخر تمت صلاتك ﷺ ابن وهب ﷺ وأخبرني الليث بن سعد عن معاذ بن محمد الانصاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي أعاد صلاته لك مثل سهم جمع وقال للذي لم يعد أجزت عنك صلاتك وأصبحت السنة ﷺ قال ﷺ وقال مالك فيمن كان معه ماء وهو مسافر فنتسي أن معه ماء ثم تيمم فصلى فذكر أن معه الماء وهو في الوقت (قال) أرى أن يعيد ما كان في الوقت فاذا ذهب الوقت لم يعد ﷺ قال ﷺ وسألت مالكا عن الرجل تغيب له الشمس وقد خرج من قريته يريد قرية أخرى وهو فيما بين القريتين على غير وضوء وهو غير مسافر (قال) ان طمع أن يدرك الماء قبل مغيب الشفق مضى الى الماء وان كان لا يطعم بذلك تيمم وصلى (قال) ومن ذلك أن من المنازل ما يكون على الميل والميلين لا يطعم أن يدركها قبل مغيب الشفق فاذا كان لا يدركها حتى يغيب الشفق تيمم وصلى (قال) وقال مالك وان كان مسافرا وهو على يقين من الماء أن يدركه في الوقت فليؤخر حتى يأتي الماء فان لم يكن على يقين من الماء أن يدركه في الوقت قال يتيمم ويصلى (قال) والصلوات كلها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح أيضا يتيمم لها في وسط الوقت الا أن يكون على يقين أنه يدرك الماء في الوقت فليؤخر ذلك وان كان لا يطعم أن يدرك الماء في الوقت فليتيمم في وسط الوقت ويصلى ﷺ مالك ﷺ عن نافع قال أقبلت أنا وعبد الله بن عمر من الجرف حتى اذا كنا في المربد نزل عبد الله بن عمر فتيما فمسح بوجهه ويديه الى المرققين ثم صلى قال نافع وكان ابن عمر يتيمم الى المرققين (قال) وقال لي مالك التيمم الى المرققين وان تيمم الى الكوعين أعاد التيمم والصلاة مادام في الوقت فان مضى

الوقت لم يعد الصلاة وأعاد التيمم ﴿قلت﴾ أيتيمم من في الحضر اذا لم يجد الماء في قول مالك قال نعم وسألنا مالكا عن كان في القبائل مثل المعافر^(١) وأطراف القسباط نخشي ان ذهب الى الماء يتوضأ أن تطلع عليه الشمس قبل أن يبلغ الماء قال يقيم ويصلي ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن المسافر يأتي البئر في آخر الوقت فهو يخاف ان نزل ينزع بالرشا ويتوضأ يذهب وقت تلك الصلاة (قال) فليقيم وليصل (قلت) لابن القاسم أفعيد الصلاة بعد ذلك اذا توضأ في قول مالك قال لا (قلت) فان كان هذا الرجل في حضر أترأه في قول مالك بهذه المنزلة في التيمم قال نعم (قال ابن القاسم) وقد كان مرة من قوله في الحضري أنه يعيد اذا توضأ^(٢) (قلت) أرايت من كان في السجن فلم يجد الماء أفيتيمم قال نعم (قلت) وهو قول مالك قال نعم قد أخبرتك أن مالكا قال في الرجل في الحضر يخاف أن تطلع الشمس عليه ان ذهب الى النيل يتوضأ وهو في المعافر أو في أطراف القسباط انه يقيم ولا يذهب الى الماء ويصلي وهذا مثل ذلك * وقد كان ابن القاسم قال من تيمم على موضع النجاسة من الارض بموضع قد أصابه البول أو القدر فانه يعيد مادام في الوقت (قلت) له هذا قول مالك (قال) قد كان مالك يقول من توضأ بما غير طاهر أعاد مادام في الوقت فكذلك هذا عندي (قال) فقال ابن القاسم سألت مالكا عن الرجل يجد الماء وهو على غير وضوء ولا يقدر على الماء وهو في بئر أو في موضع لا يقدر عليه (قال) يعالجه ما لم يخف فوات الوقت فاذا خاف فوات الوقت تيمم وصلي ﴿قلت﴾ أرايت ان تيمم رجل فيم وجهه في موضع ويم يديه في موضع آخر (قال) ان تباعد ذلك فليبتدي التيمم وان لم يتناول ذلك وانما ضرب بوجهه في موضع ثم قام الى موضع آخر قريب من ذلك فضرب يديه أيضا فأتى تيممه فانه يجزئه (قلت) هذا قول مالك قال هو عندي مثل الوضوء ﴿قلت﴾ فان نكس التيمم فيم يديه قبل وجهه ثم وجهه بعد يديه (قال) ان صلى أجزاءه ويعيد التيمم لما يستقبل

(١) (المعافر) اسم بلد (والقسباط) علم مصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص رضي

الله تعالى عنه اهـ

(قلت) وهذا قول مالك قال هذا مثل الوضوء (قال) وقال مالك في الجنب لا يجبد الماء فيتيمم ويصلي ثم يجبد الماء بعد ذلك (قال) يغتسل لما يستقبل وصلاته الاولى تامة وقاله سعيد بن المسيب وابن مسعود وقد كان يقول غير ذلك ثم رجع الى هذا أنه يغتسل ذكره عن ابن مسعود سفيان بن عيينة من حديث وكيع

ما جاء في المجذور والمحسوب

(قال) وقال مالك في المجذور والمحسوب اذا خافا على أنفسهما وقد أصابتها جنابة انهما يتيممان لكل صلاة أحدا في ذلك أولم يحدثا تيمم الجنابة ولا يغتسلان (قلت) رأيت المجروح الذي قد كثرت جراحاته في جسده حتى أتت على أكثر جسده كيف يفعل في قول مالك (قال) هو بمنزلة المجذور والمحسوب اذا كان لا يستطيع أن يمس بالماء جسده تيمم وصلى (قلت) فان كان بعض جسده صحيحا ليس فيه جراحات وأكثر جسده فيه الجراحة (قال) يغسل ما صح من جسده ويمسح على مواضع الجراحة ان قدر على ذلك ولا فعلى الخرق التي عصب بها (قلت) هذا قول مالك قال نعم (ابن وهب) عن ابن جريج عن مجاهد قال للمجدور واشباهه رخصة أن لا يتوضأ ويتلو هذه الآية وان كنتم مرضى أو على سفر وذلك مما يخفى من تأويل القرآن (قال) ابن أبي سلمة وبلغني أن ابن عباس أفتى بمجدورا بالتيمم (قلت) رأيت ان غمرت جسده ورأسه الجراحات الا اليد والرجل أيغسل تلك اليد والرجل ويمر الماء على ما عصب من جسده أم يتيمم (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن يتيمم اذا كان هكذا (قال مالك) اذا خاف الجنب على نفسه الموت في الثلج والبرد ونحوهما ان هو اغتسل أجزاءه التيمم (ابن وهب) عن جرير بن حازم عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسة الجزري قال كان رجل من المسلمين في غزوة خيرا أصابه جذري فأصابته جنابة فغسله أصحابه فتهرى لحمه فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتلوه قاتلهم الله قتلوه قاتلهم الله أما كان يكفيهم أن يعموه بالصعيد (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن العاص

علي جيش فسار وانه احتلم في ليلة باردة يخاف على نفسه ان هو اغتسل بالماء البارد
 أن يموت فتيّم وصلى بهم ولم يغتسل وأنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحب أنك تركت شيئاً مما فعلت ولا
 فعلت شيئاً مما تركت ﴿وسئل﴾ مالك عن الحصباء يتيّم عليها وهو لا يجد المدر قال نعم
 (قيل) له فالجبل يكون عليه الرجل وهو لا يجد المدر يتيّم عليه قال نعم (وقال) مالك في
 الطين يكون ولا يقدر الرجل على التراب يتيّم عليه وكيف يصنع (قال) يضع يديه على
 الطين ويخفف ما استطاع ثم يتيّم ﴿وسئل﴾ عن اللبد أيتيّم عليه اذا كان الثلج ونحوه
 فأنكر ذلك وقال لا يتيّم عليه (قلت) لابن القاسم فان تيم اذا كان الثلج وقد كره له
 أن يتيّم على لبد وما أشبه ذلك من النبات (قال) بلغني عن مالك أنه وسع له في أن يتيّم
 على الثلج (وقال) علي بن زياد عن مالك انه يتيّم على الثلج (قال) وسألت ابن القاسم عن
 الطين كيف يتيّم عليه في قول مالك (قال) ان لم يكن ماء تيم ويخفف يديه عليه (قال)
 ولم أسأله عن الطين الخضخاض ولكنني أرى ما لم يكن ماء وهو طين قال مالك
 يضع يديه وضعا خفيفا ويتيّم ﴿ابن وهب﴾ عن معاوية بن صالح قال سمعت يحيى
 ابن سعيد قال لا بأس بالصلاة على الصفا والسبخة ولا بأس بالتيّم بهما اذا لم يجد
 ترابا وهو بمنزلة التراب (وقال يحيى) ما حال بينك وبين الارض فهو منها ﴿وقال﴾
 وقال مالك في رجل تيم فدخل في الصلاة ثم طلع عليه رجل معه ماء قال يمضي في
 صلاته ولا يقطعها (قال) وان كان الماء في رحله قال يقطع صلاته ويتوضأ ويعيد الصلاة
 (قال) وان فرغ من صلاته ثم ذكر أن الماء كان في رحله فغسله أو جوهله أعاد الصلاة
 في الوقت (قال) وسألنا مالك عن الجنب لا يجد الماء الا ثمن (قال) ان كان قليل الدراهم
 رأيت أن يتيّم وان كان واسع المال رأيت أن يشتري ما لم يكثروا عليه في الثمن فان
 رفعوا عليه في الثمن فيتيمم ويصلي (قال) وقال مالك فيمن معه الماء وهو يخاف
 العطش ان توضأ به قال يتيّم ويبقى ماءه ﴿ابن وهب﴾ وقد قال مثل قول مالك
 علي بن أبي طالب وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ رأيت الجنب

اذا نام وقد تيمم قبل ذلك وأحدث بعد ما تيمم للجنبه ومعه من الماء قدر ما يتوضأ به هل يتوضأ أو يتيمم (قال مالك) يتيمم ولا يتوضأ بما معه من الماء الا أنه يغسل بذلك ما أصابه من الاذى فأما الوضوء فليس يراه على الجنب اذا كان معه من الماء قدر ما يتوضأ به في أول ما يتيمم في المرة الاولى ولا في الثانية وهو ينتقض تيممه لكل صلاة ويمود الى حال الجنبه ولا يجزئه الوضوء ولكنه ينتقض جميع التيمم ويتيمم للجنبه كلما صلى (قال) وقال مالك في الرجل يتيمم وهو جنب ومعه قدر ما يتوضأ به قال يجزئه التيمم ولا يتوضأ (قال) فان أحدث بعد ذلك فأراد أن يتنفل فليتيمم ولا يتوضأ لانه حين أحدث انتقض تيممه الذي كان تيمم للجنبه ولم ينتقض موضع الوضوء وحده فاذا جاء وقت صلاة أخرى مكتوبة فكذلك أيضاً ينتقض أحدث أو لم يحدث (قال ابن وهب) وبلغني عن ابن شهاب في رجل أصابته جنبه في سفر فلم يجد من الماء الا قدر ما يتوضأ به قال ابن شهاب يتيمم صعيداً طيباً (وقال) ذلك عطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة (قلت) لا ابن القاسم رأيت المسافرين والمرضى اذا لم يكونوا على وضوء فحسف بالشمس أو بالقمر هل كان مالك يرى أن يتيمموا ويصلوا (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن أرى ذلك لهم (قال ابن القاسم) من قول مالك من أحدث خلف الامام في صلاة العيدين قال لا يتيمم (وقال مالك) لا يصلي الرجل على الجنازة بالتيمم الا المسافر الذي لا يجد الماء (قال) وقد كان لا يرى بأساً أن يتيمم من لا يجد الماء في السفر فيمس المصحف ويقرأ حزبه (قال) وقال مالك في المسافر لا يكون معه الماء يتيمم ويقرأ حزبه ويمس المصحف (قلت) لا ابن القاسم رأيت اذا مر بالسجدة أيسجدها قال نعم يسجدها (قال) وقال مالك فيمن تيمم للفريضة فصل ركعتين نافلة قبل أن يصلي الفريضة (قال) فليعد التيمم لانه لما صلى النافلة قبل المكتوبة انتقض تيممه للمكتوبة فعليه أن يتيمم للفريضة (قلت) فما قوله في المسافر يكون جنباً في صلاة الصبح وهو لا يجد الماء فيتيمم لصلاة المكتوبة ثم يصلي ركعتي الفجر قبل المكتوبة (قال) قال مالك وسأله عن ذلك فقال يعيد التيمم

لصلاة الصبح أيضاً بعد ركعتي الفجر ﴿قلت﴾: أرأيت من تيمم وهو جنب من نوم
 لا ينوي به تيمم الصلاة ولا ينوي به تيمما لمس المصحف أيجوز له أن يتنفل بهذا التيمم
 أو يمس المصحف بهذا التيمم . قال لا ﴿قال﴾: وقال مالك لا يصلي مكتوبين بتيمم
 واحد ولا نافلة ومكتوبة بتيمم واحد إلا أن تكون نافلة بعد مكتوبة فلا بأس بذلك
 وإن صلى مكتوبة بتيمم ثم ذكر مكتوبة أخرى كان نسيها فليتيمم لها أيضاً ولا يجزئه
 ذلك التيمم لهذه الصلاة ﴿ابن وهب﴾: وأخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن
 عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة
 (وقال) الحكم وأبراهيم النخعي مثله (وأخبرني) رجال من أهل العلم عن ابن المسيب
 ويحيى بن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة والليث مثله ﴿قال﴾: وقال مالك
 في التيمم لا يؤم المتوضئين قال ويؤمهم المتوضئ أحب إلى (قال) ولو كان أهمم التيمم
 رأيت صلاتهم مجزئة عنهم ﴿قال ابن وهب﴾: وقد قال مثل قول مالك في التيمم
 لا يؤم المتوضئ أحب إلى علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وربيعة وعطاء بن أبي
 رباح وقال مالك مثله (وقال) مالك فإن أهمم التيمم كانت الصلاة مجزئة عنهم ﴿قال﴾
 وسألت مالكا عن الرجل يكون في السفر فتصيبه الجنابة ولا يعلم بجنبته وليس معه
 ماء فتييم يريد بتيممه الوضوء فيصلى الصبح ثم يعلم بعد ذلك أنه قد كان أجنب قبل
 صلاة الصبح أتجزئه صلاته بذلك التيمم (قال) لا وعليه أن يتيمم ويعيد الصبح لأن
 تيممه ذلك كان للوضوء لا للغسل ﴿قلت﴾: أرأيت المسافر يكون على وضوء أو لا
 يكون على وضوء فأراد أن يطأ أهله أو جاريته وليس معه ماء (قال) مالك لا يطأ
 المسافر جاريته ولا امرأته إلا ومعه ما يكفيها جميعاً من الماء قال ابن القاسم وهما سواء
 ﴿قال ابن القاسم﴾: قلت لمالك أرأيت امرأة طهرت من حيضتها في وقت صلاة
 فتييمت وصلت فأراد زوجها أن يطأها (قال) لا يفعل حتى يكون معها من الماء
 ما يغتسلان به جميعاً ﴿قلت﴾: لابن القاسم أرأيت المرأة إذا كانت حائضاً في السفر
 فلم تجد الماء ورأت القصة البيضاء فتييمت وصلت زوجها أن يجامعها قال لا (قلت) لم

قال لا يجامعها زوجها الا أن يكون معه من الماء ما يغتسل به جميعاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان معه من الماء ما يغتسل به هو وحده فأراد أن يجامعها (قال) ليس ذلك له (قلت) ولم لا يكون ذلك له (قال) ليس له ولا لها أن يدخلها على أنفسهما اذا لم يكن معها ماء أكثر من حدث الوضوء فان وقع الجماع فقد أدخلها على أنفسهما أكثر من حدث الوضوء وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة أليس هي على جنابة الا أنها متيممة فاذا كان مع الرجل قدر ما يغتسل به وحده أما ترى أنه لم يدخل عليها أكثر مما كانت فيه لانها كانت في جنابة (قال) لان ذلك لم يكن لها منه بد وقد تيممت وكان التيمم طهرًا لما كانت فيه فليس للزوج أن يدخل عليها ما ينقض ذلك (قلت) تحفظ هذا عن مالك (قال) نعم كذلك قال مالك (قال) وقال مالك اذا كانا على وضوء الرجل والمرأة فليس لواحد منهما أن يقبل صاحبه اذا لم يجدا الماء لان ذلك ينقض وضوءهما وليس لهما أن يتقضا وضوءهما الا أن يكون معهما ماء الا ما لا بد لهما منه من الحدث ونحوه

﴿ما جاء في الحائض﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان حاضت الجارية أول ما تحيض فمادى بها الدم (فقال) تقعد فيما بينها وبين خمس عشرة ليلة لان أكثر ما يحبس له النساء الحيض خمس عشرة ليلة وقد روى علي بن زياد عن مالك أنها تقيم بقدر أيام بدايتها ثم هي مستحاضة بعد ذلك تصلي وتصوم ويأتيها زوجها أبداً الا أن ترى دماً لا تشك فيه أنه دم حيضة ﴿سحنون﴾ عن ابن نافع عن عاصم بن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم ابن عبد الله أنه سئل كم تترك الصلاة المستحاضة (فقال) سالم تتركها خمس عشرة ليلة ثم تغتسل وتصلي ﴿ابن نافع﴾ عن عبد الله بن عمر عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن أبيه عبد الله أنهم كانوا يقولون أكثر ما تترك الصلاة الحائض خمس عشرة ليلة ثم تغتسل وتصلي ﴿قلت﴾ أرأيت ما رأت المرأة من الدم أول ما تراه المرأة في قول مالك أقال هو حيض اذا كانت قد بلغت قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت المرأة اذا رأت الدم بعد أيام حيضتها بأيام قبل أن يأتي وقت حيضتها المستقبلة أ يكون ذلك حيضاً (قال) اذا كان

بين الدمين من الايام ما لا يضاف بعض الدم الى بعض جعل هذا المستقبل حيضاً ﴿قلت﴾
 رأيت المرأة اذا كانت تحيض في شهر عشرة أيام وفي شهر ستة أيام وفي شهر ثمانية
 أيام مختلطة الحيضة فصارت مستحاضة كم تحسب أيام حيضتها اذا تمادى بها الدم
 أتستظهر بثلاث (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكنها تستظهر على
 أكثر أيامها التي كانت لحيضها ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ اذا كانت المرأة تحيض خمسة
 عشر كل شهر ثم يأتي الدم وصارت مستحاضة انها لا تستظهر بشيء اذا تمادى الدم
 بها بعد الخمسة عشر فهي مستحاضة مكانها تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها ﴿ قال ابن
 القاسم ﴾ وكل امرأة كانت أيامها أقل من خمسة عشر يوماً فانها تستظهر بثلاث
 ما بينها وبين خمسة عشر مثل التي أيامها اثنا عشر تستظهر بثلاث ومثل التي
 أيامها ثلاثة عشر تستظهر بيومين والتي أيامها أربعة عشر تستظهر بيوم والتي أيامها
 خمسة عشر لا تستظهر بشيء تغتسل وتصلى ويأتيها زوجها ولا تقيم امرأة في حيض
 أكثر من خمسة عشر باستظهار كان أو غيره ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يوقت
 في دم الحيض أكثر هذه اذا تمادى بها الدم انها تعد خمسة عشر يوماً فان انقطع
 الدم عنها فيما بين ذلك ألغت الايام التي لم تر فيها دماً مثل ما فسر لك واحتسبت
 بأيام الدم فاذا استكملت خمسة عشر يوماً من أيام الدم اغتسلت وصلت وصنعت مثل
 ما تصنع المستحاضة ثم رجع فقال أرى أن تستظهر بثلاثة أيام بعد أيام حيضتها ثم تصلى
 وترك قوله الأول خمسة عشر ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة ترى الصفرة والكبرة
 في أيام حيضتها أو في غير أيام حيضتها فذلك حيض وان لم ترمع ذلك دماً (وقال) اذا
 دفعت دفعة فتلك الدفعة حيض ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة ترى الدم فلا تدفع
 الا دفعة في الليل والنهار ان ذلك عند مالك حيض فان انقطع الدم عنها ولم تدفع
 الا تلك الدفعة اغتسلت وصلت ﴿ قلت ﴾ فهل حد مالك في ذلك متى تغتسل (قال)
 لا ولكنه قال اذا علمت انها قد طهرت اغتسلت ان كانت ممن ترى القصة
 البيضاء فحين ترى القصة البيضاء وان كانت ممن لا ترى القصة البيضاء فحين

ترى الجفوف فتغتسل وتصلى (قال ابن القاسم) والجفوف عندي أن تدخل الخرقه
 فتخرجها جافة ﴿ قال مالك ﴾ وان رأت بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة أو نحو
 ذلك الدم بين الايام فان كان ذلك الدم الثاني قريباً من الدم الأول فهو مضاف الى
 الدم الأول وذلك كله حيضة واحدة وما كان بين ذلك من الايام طهر وان كان
 ما بين الدمين متباعداً فالدم الثاني حيض ولم يوقت كم ذلك الا قدر ما يعلم أنها حيضة
 مستقبلة ويعلم أن ما بينهما من الايام ما يكون طهراً ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا رأت المرأة
 الدم يوماً ثم انقطع عنها يومين ثم رآته يوماً بعد اليومين (قال) اذا اختلط هكذا
 احتسبت بأيام الدم وألغت ما بين ذلك من الايام التي لم تر فيها دماً فاذا استكملت
 من أيام الدم قدر أيامها التي كانت تحيضها استظهرت بثلاثة أيام فان اختلط عليها
 أيام الاستظهار حسبت أيام الدم وألغت أيام الطهر فيما بين الدمين حتى تستكمل
 ثلاثة أيام من أيام الدم بعد أيام حيضتها فاذا استكملت ثلاثة أيام من أيام الدم بعد
 أيام حيضتها اغتسلت وصلت وكانت مستحاضة بعد ذلك والايام التي استظهرت بها
 هي فيها حائض وان رأت الدم فيما بعد ذلك وان لم تره . والايام التي كانت تلغها فيما
 بين الدمين التي كانت لا ترى فيها دماً تصلى فيها ويأتيها زوجها وتصومها وهي فيها
 طاهر وليست تلك الايام بطهر تعتد به في عدة من طلاق لأن التي قبل تلك الايام
 من الدم والتي بعد تلك الايام قد أضيف بعضها الى بعض فجعل حيضة واحدة وكان
 ما بين ذلك من الطهر مانعاً ثم تغتسل بعد الاستظهار وتصلى وتتوضأ لكل صلاة
 ان رأت الدم في تلك الايام وتغتسل كل يوم اذا انقطع عنها الدم من أيام الطهر وانما أمرت
 أن تغتسل لانه لا يدري هل الدم لا يرجع اليها ولا تكف عن الصلاة بعد ذلك وان
 تطاول بها الدم أشهرًا الا أن ترى في ذلك ما لا يشك فيه ويستيقن أنه دم حيضة فتكف
 عن الصلاة ويكون ذلك لها عدة من الطلاق فان لم يستيقن لم تكف عن الصلاة ولم تكن
 لها عدة وكانت عدتها عدة المستحاضة ويأتيها زوجها في ذلك وتصلى وتصوم ﴿ قالت ﴾
 أرايت قول مالك دماً تنكركم كيف هذا الدم الذي تنكركم (قال) ان النساء يزعمن أن

دم الحيضة لا يشبه دم المستحاضة لرائحته ولونه (قال) فان رأت ذلك ان كان ذلك يعرف
تجنب عن الصلاة والافتصل (قال) وكأني رأيت مالكا فيما يذهب اليه من قوله يريد
بهذا أن تصلي المستحاضة أبداً لأنه يقول ان لم تعرف ذلك ولم تر ما تنكره من الدم
صلت (قال) قال مالك في امرأة رأت الدم خمسة عشر يوماً ثم رأت الطهر خمسة أيام
ثم رأت الدم ثم رأت الطهر سبعة أيام قال هذه مستحاضة (قال ابن القاسم) وسألت
مالكا عن المستحاضة ينقطع عنها الدم وقد كانت اغتسلت قبل ذلك (قال) فقال لي
مالك مرة لا يغسل عليها ثم رجع عن ذلك فقال أحب الي أن تغتسل اذا انقطع عنها
الدم وهو أحب الي (قلت) فما قول مالك في الحائض تحيض بعد أن طلع الفجر وقد
كانت حين طلع الفجر طاهراً هل عليها إعادة صلاة الصبح اذا هي طهرت (قال) لا
إعادة عليها اذا هي طهرت وان نسيت الطهر فلم تصلها حتى دخل وقت العصر ثم
حاضت فلا إعادة عليها للظهر ولا للعصر (قلت) فان نسيت المغرب فلم تصلها حتى
دخل وقت العشاء ثم حاضت فلا إعادة عليها لا للمغرب ولا للعشاء (قال) وقال مالك
في الحائض تشدازارها ثم شأنك بأعلاها (قلت) ما معنى قول مالك ثم شأنه بأعلاها
(قال) سئل مالك عن الحائض أيجامعها زوجها فيما بين تخذيها (قال) لا
ولكن شأنه بأعلاها (قال) قوله عندنا شأنه بأعلاها أن يجامعها في أعلاها ان شاء في
أعلاها وان شاء في بطنها وان شاء فيما شاء مما هو أعلاها (مالك) عن زيد بن
أسلم أن رجلاً قال يا نبي الله ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لي لتشدد عليها
ازارها ثم شأنك بأعلاها (مالك) عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أرسل الى عائشة
هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشدد ازارها على أسفلها ثم يباشرها ان
شاء (قلت) أرايت امرأة كانت حيضتها خمساً خمساً فرأت الطهر في أربع أيجب
مالك لزوجها أن يكف عنها حتى تميز اليوم الخامس (قال) لا ولكن ليطأها بعد غسلها
(قال) وقال مالك في امرأة صلت ركعة من الظهر أو بعض العصر ثم حاضت (قال)
لا تقضي هذه الصلاة التي حاضت فيها

قال ابن القاسم: كان مالك يقول في النفاء أقصي ما يمسكها الدم ستون يوماً ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه فقال أرى أن يسئل عن ذلك النساء وأهل المعرفة فتجلس بعد ذلك ابن نافع عن ابن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله أنه سئل عن النفاء كم أكثر ما تترك الصلاة إذا لم يرتفع عنها الدم قال تترك الصلاة شهرين فذلك أكثر ما تترك الصلاة ثم تغتسل وتصلّي (قال) وقال مالك في النفاء متى ما رأت الطهر بعد الولادة وإن قرب فاتها تغتسل وتصلّي فإن رأت بعد ذلك يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك دماً مما هو قرب من دم النفاء كان مضافاً إلى دم النفاء وألفت ما بين ذلك من الأيام التي لم تر فيها دماً فإن تباعد ما بين الدمين كان الدم المستقبل حيضاً وإن رأت الدم قرب من دم النفاء كانت نفاءً فإن تبادى بها الدم أقصي ما يقول النساء أنه دم نفاء وأهل المعرفة بذلك كانت إلى ذلك نفاءً وإن زادت على ذلك كانت مستحاضة (قال ابن القاسم) وقد كان حد لنا قبل اليوم في النفاء ستين يوماً ثم رجع عن ذلك آخر ما لقيناه فقال أكره أن أحد فيه حداً ولكن يسئل عن ذلك أهل المعرفة فتحمل على ذلك (ابن وهب) قال سألنا مالكا عن النفاء كم تمكث في نفاسها إذا تبادى بها الدم حتى تغتسل وتصلّي قال ما أحد في ذلك حداً وقد كنت أقول في المستحاضة قولاً وقد كان يقال لي إن المرأة لا تقيم حائضاً أكثر من خمسة عشر يوماً ثم نظرت في ذلك فرأيت أن اختلط لها فتصلّي ولبس ذلك عليها أحب إليّ من أن تترك الصلاة وهي عليها أن تستظهر بثلاث فهذا مستحاضة فأرى اجتهد العالم لها في ذلك سعة ولتسأل أهل المعرفة بهذا فتحملها عليه لأن النساء ليس حالهن في ذلك حال واحد فاجتهد العالم في ذلك بمنعها (قال) وقال مالك في النفاء ترى الدم يومين وينقطع عنها يومين حتى يكثر عليها (قال) تلغي الأيام التي لم تر فيها الدم وتحسب الأيام التي رأت فيها الدم حتى تستكمل أقصي ما تجلس له النفاء في النفاء من غير سقم ثم هي مستحاضة بعد ذلك وترك قوله في النفاء أقصاه ستون يوماً (ابن

وهب ﴿عن مخرمة بن بكر عن أبيه قال يقال أيما امرأة كانت تهراق عند نفاس ثم رأت الطهر فلتطهر ثم لتصل فإن رأت بعد ذلك دماً فلا تصلي ما رأت الدم فإن أصبحت يوماً وهي ترى الدم فلا تصوم وإن انقطع الدم عنها إلى صلاة الظهر من ذلك اليوم فلتطهر

﴿في المرأة الحامل تلد ولداً ويبقى في بطنها آخر﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ في المرأة الحامل تلد ولداً ويبقى في بطنها ولد آخر فلا تضعه إلا بعد شهرين والدم يتمادى بها فيما بين الولدين (قال) تنتظر أقصى ما يكون النفاس بالنفساء ولزوجها عليها الرحمة وقد قيل فيها إن حالها كحال الحامل حتى تضع الولد الثاني ﴿قلت﴾ فهل تستظهر الحامل إذا رأت الدم وتمادى بها بثلاثة أيام كما تستظهر الحائض (قال) ما علمت أن مالكا قال في الحامل إنها تستظهر بثلاث لا حديثاً ولا قديماً ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو كانت الحامل تستظهر عنده بثلاث لقال إذا رأت الحامل الدم وتمادى بها جلست أيام حيضتها ثم استظهرت قال أشهب إلا أن تكون استراحت من حيضتها شيئاً من أول ما حملت هي على حيضتها فإنها تستظهر (وقال) مالك في النفساء ترى الدم يومين والطهر يومين فتمادى بها الدم هكذا أياماً (قال مالك) إذا انقطع الدم عنها اغتسلت وصلت وجامعها زوجها فإذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة حتى تبلغ أقصى ما تجلس إليه النساء ﴿قال أشهب﴾ وقد سألت مالكا عن الحامل ترى الدم قال هي مثل غير الحامل تمسك أيام حيضتها كما تمسك التي هي غير حامل (قال) ثم سمعته بعد ذلك يقول ليس أول الحمل كآخره مثل رواية ابن القاسم (قال أشهب) والرواية الأولى أحسن ما حبس الحمل من حيضتها مثل ما حبس الرضاع والمرض وغير ذلك ثم تحيض فإنها تقعد حيضة واحدة

﴿في الحامل ترى الدم على حملها﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الحامل ترى الدم في حملها كم تمسك عن الصلاة (قال مالك) ليس أول الحمل كآخره إذا رأت الدم في أول الحمل أمسكت عن الصلاة

قدر ما يجتهد لها وليس في ذلك حد ﴿قال ابن القاسم﴾ ان رأت الدم في ثلاثة أشهر أو نحو ذلك تركت الصلاة خمسة عشر يوماً أو نحو ذلك وإذا جاوزت الستة أشهر من حملها ثم رآته تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين يوماً أو نحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن ابن لهيعة عن بكر بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة عن عائشة أنها سئلت عن الحامل ترى الدم أتصلي فقالت لا تصلي حتى يذهب الدم عنها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وابن أبي سلمة مثله وقاله الليث. وقد قال مالك إذا طال عليها الدم فهي بمنزلة المستحاضة تصلي قال وذلك أحسن بما سمعت ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث وقال ربيعة لا تصلي بدم الولد لا قبل ولا بعد ﴿ابن وهب﴾ عن بكر بن مضر قال يحيى ابن سعيد إذا رأت الحامل الدم أو الصفرة أو الكدرة لم تصل حتى ينقطع ذلك عنها وقد بلغنا عن عائشة أنها كانت تأمر بذلك النساء ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال في المرأة ترى الصفرة أو الكدرة أو كالغسالة قال لا ترى أن تصلي ما دامت ترى من الترية شيئاً إذا كانت الترية من عند الحيضة أو الحمل ﴿تم كتاب الوضوء بحمد الله وعونه﴾

﴿كتاب الصلاة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه)

﴿ما جاء في الوقت﴾

﴿قال﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك أحب ما جاء في وقت صلاة الظهر الى قول عمر بن الخطاب أن صل الظهر والنبي ذراع^(١) (قال ابن القاسم) قال مالك وأحب الي أن يصلي الناس الظهر في الشتاء والصيف والنبي ذراع (قال ابن القاسم) وإنما يقاس

(١) (قوله والنبي ذراع) هذا وقت الاستحباب وأما وقت الوجوب فالزوال اهـ

الظل في الشتاء مادام في وقت صلاة الظهر في نقصان فهو غدوة بعد فاذا مدت ذهاباً
فمن ثم يقاس ذراع من ذلك الموضع فاذا كان النية ذراعاً صلوا الظهر حين يفيء النية
ذراعاً ﴿ قال مالك ﴾ وقد كان ابن عمر ربما ركب ^(١) في السفر بعد ما يفيء النية ^(٢)
فيسير الميلى والثلاثة قبل أن يصلى الظهر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما رأيت مالكا يحمد
في وقت العصر قامتين ولكنه فيما رأيت يصف كان يقول والشمس بيضاء نقية ﴿ ابن
القاسم ﴾ عن مالك عن نافع مولى ابن عمر أن عمر بن الخطاب كتب الى عماله أن
أهم أموركم عندي الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما
سواها أضيع ثم كتب أن صلوا الظهر اذا كان النية ذراعاً الى أن يكون ظل أحدكم
مثله والعصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة ^(٣) ﴿ قال
ابن القاسم ﴾ قال مالك ووقت المغرب اذا غابت الشمس للمقيمين وأما المسافرون
فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلوا فيصلوا وقد صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين أقام له جبريل الوقت في اليومين جميعاً المغرب في وقت واحد حين غابت
الشمس وقد كان ابن عمر يؤخرها في السفر قليلاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألنا مالكا عن
الحرس في الرباط يؤخرون صلاة العشاء الى ثلث الليل فأنكر ذلك انكاراً شديداً وكأنه
كان يقول يصلون كما يصلي الناس وكأنه يستحب وقت الناس الذي يصلون فيه العشاء
الآخرة ويؤخرون بعد مغيب الشفق قليلاً (قال مالك) وقد صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر فلم يؤخروا هذا التأخير ﴿ قلت ﴾ وما وقت الصبح
عند مالك قال الاغلاس والنجوم بادية مشتبكة ﴿ قلت ﴾ فما آخر وقتها عنده قال اذا

- (١) (قوله ربما ركب الخ) قال ابن رشد فيه تأويلان أحدهما أن معناه استدام الركوب
والتاني أن معناه ابتداء وكذلك ظاهر ما جاء عنه فيما يأتي بعد اه
(٢) (قوله بعد ما يفيء النية) يعني بعد الزوال لا بعد أن يفيء النية ذراعاً اه
(٣) (قوله قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة) وذكر في المبسوط وروى ابن نافع عن
مالك أن من صلى العصر في أول وقت الظهر والعشاء في أول وقت المغرب أنه لا إعادة عليه للعصر
والعشاء الا في الوقت اه

أسفر وقد قال عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري أن صل الصبح والنجوم بادية مشتبكة (قال ابن القاسم) ولم أر مالكا يعجبه هذا الحديث الذي جاء أن الرجل ليصلي الصلاة وما فاتته ولما فاتته من وقتها أعظم قال وذلك أنه كان يرى هذا أن الناس يصلون في الوقت بعدما يدخل ويمكن ويمضي منه بعضه الظهر والعصر والصبح والعشاء قال فهكذا رأيته يذهب إليه قال ولم أجترئ على أن أسأله عن ذلك وقد صلى الناس قديما وعرف وقت الصلوات ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يغلس في السفر في الصبح فقلت له هل يقرأ فيها بالسماء ذات البروج وسبح وما أشبهها فقال اني لأرى أن يكون ذلك واسعا والا كريات يعجلون الناس

﴿ في الأذان ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله قال ثم يرجع بأرفع من صوته أول مرة فيقول أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله قال فهذا قول مالك في رفع الصوت ثم حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله . قال فان كان الأذان في صلاة الصبح ^(١) في سفر أو حضر قال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم مرتين بعد حي على الفلاح (قال) وأخبرني ابن وهب عن عثمان بن الحكم بن جريج قال حدثني غير واحد من آل أبي مخذرة أن أبا مخذرة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فأذن عند المسجد الحرام قال قلت كيف أؤذن يا رسول الله قال فعلمني الأذان الله أكبر الله أكبر

(١) (قوله فان كان الأذان في صلاة الصبح الخ) قال ابن وضاح حدثنا أبو زيد عن ابن القاسم أنه قال أذن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبح وهو شاك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل فأعاد بلال أذانه وزاد فيه الصلاة خير من النوم قال فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي زدت في أذانك يا بلال فقال ظننتك ثقلت ووثبت فأردت أن أوقظك به فقال اجعله في أذانك للصبح ومرأى بكر يصل اه

أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال ارجع وامدد من صوتك أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الاولى من الصبح^(١) الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله قال ابن وهب قال ابن جريج قال عطاء ما علمت تأذين من مضى يخالف تأذنيهم اليوم وما علمت تأذين أبي محذورة يخالف تأذنيهم اليوم وكان أبو محذورة يؤذن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى أدركه عطاء وهو يؤذن (ابن وهب) وقاله الليث ومالك قال ابن القاسم والاقامة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله قال ابن وهب قال وبلغني عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة (ابن وهب) وقال لي مالك مثله قلت فما قوله في التطريب في الأذان قال ينكره انكاراً شديداً قال ابن القاسم وسألت مالكا عن المؤذن يدور في أذانه ويلتفت عن يمينه وعن شماله فانكره وبلغني عنه أيضاً أنه قال ان كان يريد أن يسمع فنعم والا فلا ولم يعرف الادارة قلت ولا يدور حين يبلغ حي على الصلاة قال لا يعرف هذا الذي يقول الناس يدور ولا هذا الذي يقول الناس يلتفت يميناً وشمالاً (قال ابن القاسم) وكان مالك ينكره انكاراً شديداً الا أن يكون يريد أن يسمع فان لم يرد به ذلك فكان ينكره انكاراً شديداً أن يكون هذا من حد الأذان ويراها من الخطأ وكان يوسع أن يؤذن كيف تيسر عليه (قال ابن القاسم) ورأيت المؤذنين بالمدينة يؤذنون ووجوههم الى القبلة قال وأراه واسعا يصنع كيف

(١) (قوله في الأولى من الصبح) يحتمل أن تكون الثانية هي الإقامة والأولى هو آذان الصبح أي مافعل في المرة الأولى وهو الآذان ويحتمل أن الأولى هو الآذان الأول من أذاني الصبح لما في الحديث ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت اه

شاء (قال ابن القاسم) ورأيت مؤذني المدينة يقيمون عرضاً يخرجون مع الامام
وهم يقيمون

❦ النهي عن الكلام في الأذان ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يتكلم أحد في الأذان ولا يرد على من سلم عليه . قال وكذلك
الملي لا يتكلم في تليته ولا يرد على أحد سلم عليه . قال وأكره أن يسلم أحد على الملي
حتى يفرغ من تليته ❦ قلت ❦ لابن القاسم فان تكلم في أذانه أيتدئه أم يمضي قال بل
يمضي (وأخبرني) سحنون عن علي عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم قال يكره
للمؤذن أن يتكلم في أذانه أو يتكلم في إقامته ❦ قال ❦ وقال مالك لا يؤذن الا من
احتلم قال لان المؤذن إمام ولا يكون من لم يحتلم إماما (قال مالك) وكان مؤذن النبي
صلي الله عليه وسلم أعمى وكان مالك لا يكره أن يكون الأعمى مؤذناً وإماماً (قال)
وقال مالك ليس على النساء أذان ولا إقامة . قال فان أقامت المرأة فحسن ❦ ابن وهب ❦
عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء أذان ولا إقامة ❦ ابن
وهب ❦ وقال ذلك أنس بن مالك وابن شهاب وسعيد بن المسيب وربيعة بن أبي
عبد الرحمن وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وقال لي مالك والليث مثله (قال ابن القاسم)
وقال مالك لم يبلغني أن أحداً أذن قاعداً قال وأنكر ذلك انكاراً شديداً وقال الا من
عذره يؤذن لنفسه اذا كان مريضاً (قال) وقال مالك لا بأس أن يؤذن رجل ويقيم
غيره (قال) وقال مالك في وضع المؤذن إصبعيه في أذنيه في الاذان قال ذلك واسع
ان شاء فعل وان شاء ترك ❦ قال ❦ وكان مالك يكره التطريب في الاذان كراهية
شديدة (قال ابن القاسم) ورأيت المؤذنين بالمدينة لا يجعلون أصابعهم في آذانهم
❦ قلت ❦ لابن القاسم هل الإقامة عند مالك في وضع اليدين في الاذنين بمنزلة
الاذان (قال) لا أحفظ فيه شيئاً وهو عندي مثله ❦ قال ❦ وقال مالك في مؤذن أذن
فأخطأ فأقام سبأها (قال) لا يجزئه ويبتدي الاذان من أوله ❦ قال ❦ وقال مالك اذا

أذن المؤذن وأنت في الصلاة المكتوبة فلا تقل مثل ما يقول وإذا أذن وأنت في النافلة
فقل مثل ما يقول ﴿ قال مالك ﴾ ومعنى الحديث الذي جاء إذا أذن المؤذن فقل مثل
ما يقول إنما ذلك إلى هذا الموضع أشهد أن محمداً رسول الله فيما يقع في قلبي ولو فعل
ذلك رجل لم أربه بأساً ابن وهب عن مالك أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن
أبا سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سمعتم المؤذن
يؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة قال يزيد بن أبي حبيب
مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم إذا قال المؤذن حي على الفلاح ثم قال الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله أنقول مثله (قال) هو من ذلك في سعة أن شاء فعل وإن شاء لم يفعل
﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت لمالك أرايت أن أبطأ المؤذن فقلت مثل ما يقول عجبت قبل
المؤذن (قال) أرى ذلك يجزئ وأراه واسعاً (قال) وقال مالك يؤذن المؤذن وهو على
غير وضوء ولا يقيم إلا على وضوء ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان عن منصور عن إبراهيم
أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء (قال ابن القاسم) وقال لي
مالك يؤذن المؤذن في السفر راكباً وقيم وهو نازل ولا يقيم وهو راكب ﴿ ابن
وهب ﴾ عن عمر بن محمد العمري أنه رأى سالم بن عبد الله في السفر حين يرى الفجر
ينادي في الصلاة على البعير فإذا نزل أقام ولا ينادي في غيرها من الصلوات إلا
الاقامة (قال ابن وهب) وكان ابن عمر يفعل ذلك . قال وكان ابن عمر لا يزيد على
واحدة في الاقامة وكان سالم يفعل ذلك (قال ابن القاسم) وقال مالك لا ينادي لشيء
من الصلوات قبل وقتها إلا الصبح وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلالا
ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم قال وكان ابن أم مكتوم رجلاً
أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت (قال) ولم يبلغنا أن صلاة أذن لها قبل
وقتها إلا الصبح ولا ينادي لغيرها قبل دخول وقتها إلا الجمعة ولا غيرها ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم أرايت مسجداً من مساجد القبائل اتخذوا له مؤذنين أو ثلاثة أو أربعة
هل يجوز لهم ذلك قال لا بأس به عندي (قلت) هل تحفظه من مالك قال نعم

لا بأس به (قال) وسئل مالك عن القوم يكونون في السفر او مساجد الحرس اوفي
الركب فيؤذن لهم مؤذنان او ثلاثة قال لا بأس بذلك (قال) وسألنا مالكا عن الامام
إمام المصر يخرج الى الجنائز فيحضر الصلاة أيصلي بأذان وإقامة ام بإقامة
وحدها قال لا بل بأذان وإقامة (قال مالك) والصلاة بالمزدلفة بأذنين وإقامتين للامام
وأما غير الامام فتجزئهم اقامة اقامة للمغرب اقامة وللعشاء اقامة (قال مالك) ويعرفه أيضا
أذانان وإقامتان (قال مالك) وكل ما كان من صلاة الأئمة فاذان وإقامة لكل صلاة
وان كان في حضر واذا جمع الامام صلاتين فأذانان وإقامتان (قال) وقال مالك كل
شيء من أمر الامراء انما هو بأذان وإقامة (قال) وقال مالك ليس الاذان الا في مساجد
الجماعة ومساجد القبائل والمواضع التي تجتمع فيها الأئمة فأما ماسوى هؤلاء من أهل
السفر والحضر فالإقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصبح وغير الصبح قال وان أذنوا
فحسن (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر وأسماء بن زيد عن نافع أن عبد الله بن
عمر كان لا يؤذن في السفر بالاولى ولكنه كان يقيم الصلاة ويقول انما التشويب
بالاولى في السفر مع الامراء الذين معهم الناس ليجتمع الناس الى الصلاة (قال ابن
القاسم) وسألت مالكا فيمن صلى بغير اقامة ناسيا قال لا شيء عليه (قال) قلت فان
تعمد قال فليستغفر الله ولا شيء عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب
أنه قال ان نسي الإقامة فلا يعد الصلاة وقاله ربيعة ويحيى بن سعيد والليث بن سعد
(علي) عن سفيان عن منصور قال سألت ابراهيم قلت نسيت أن أقيم في السفر
قال تجزئك صلاتك (قال ابن القاسم) وقال مالك فيمن دخل المسجد وقد صلى أهله
قال لا تجزئه اقامتهم وليقم ايضا لنفسه اذا صلى (قال) ومن صلى في بيته فلا تجزئه
إقامة أهل المصر (ابن وهب) عن حيوة بن شريح عن زهرة بن معبد القرشي
أنه سمع سعيد بن المسيب ومحمد بن المنكدر يقولان اذا صلى الرجل وحده فليؤذن
بالإقامة سرا في نفسه (ابن وهب) عن عطاء ومجاهد قالا من أتى المسجد وقد فرغ
من الصلاة فليقم (ابن وهب) وقاله مالك (قال ابن القاسم) وقال مالك من نسي

صلوات يجزئه أن يقضيها باقامة اقامة بلاأذان ولا يصليها ان كانت صلاتين باقامة واحدة ولكن يصلي كل صلاة باقامة اقامة (قال) وقال مالك لا بأس باجارة المؤذنين (قال) وسألت مالكا عن الرجل يستأجر الرجل يؤذن في مسجده ويصلي بأهله يعمره بذلك (قال) لا بأس به . قال وكان مالك يكره اجارة قسام القاضي (قال) وقال مالك لا بأس بما يأخذ المعلم اشترط ذلك أو لم يشترطه . قال وان كان اشترط على تعليم القرآن شيئاً معلوماً كان ذلك جائزاً ولم أر به بأساً (قال) وقال مالك اذا فرغ المؤذن من الاقامة ينتظر الامام قليلا قدر ما تستوى الصفوف ثم يكبر ويبتدئ القراءة ولا يكون بين القراءة والتكبير شيء (قال) وقد كان عمر وعثمان يوكلان رجلا بتسوية الصفوف فاذا أخبروها أن قد استوت كبرا (قال) وكان مالك لا يوقت للناس وقتاً اذا أقيمت الصلاة يقومون عند ذلك ولكنه كان يقول ذلك على قدر طاقة الناس فمنهم القوي والضعيف

ما جاء في الاحرام في الصلاة

(قال) وقال مالك تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم (قال ابن القاسم) قال مالك ولا يجزئ من الاحرام في الصلاة الا الله أكبر ولا يجزئ من السلام من الصلاة الا السلام عليكم (قال) وكان مالك لا يرى هذا الذي يقول الناس سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وكان لا يعرفه (قال ابن وهب) عن سفيان بن عيينة عن أيوب عن قتادة بن دعامة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين (قال) وقال مالك من كان وراء الامام ومن هو وحده ومن كان اماما فلا يقل سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولكن يكبرون ثم يبتدئون القراءة (وسألت) ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية ما قول مالك فيه (فقال) سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال أما يقرأ أما يصلي انكاراً لذلك أي ليتكلم بالعربية لا بالعجمية قال وما

يدريه الذي قال أهو كما قال أي الذي حلف به أنه هو الله ما يدريه أنه هو أم لا ﴿ قال ﴾ قال مالك أكره أن يدعو الرجل بالعجمية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره للعجمي أن يحلف بالعجمية ويستثقله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب نهى عن رطانة الأعاجم وقال إنها خب^(١) وكيع. عن سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية^(٢) عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ﴿ سفيان ﴾ عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص قال قال عبد الله بن مسعود تحريم الصلاة التكبير وانقضاءها التسليم ﴿ وكيع ﴾ عن اسرايل عن جابر عن عامر قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وانقضاءها التسليم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك فيمن دخل مع الامام في صلاة فنسى تكبيرة الافتتاح (قال) ان كان كبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح أجزأته صلاته وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الامام حتى اذا فرغ الامام أعاد الصلاة. قال وان هو لم يكبر للركوع ولا للافتتاح مع الامام حتى ركع الامام ركعة وركعها معه ثم ذكر ابتداء الاحرام وكان الآن داخل في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الامام ثم يقضى ركعة اذا سلم الامام ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا دخل مع الامام فنبى تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ولم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته ولم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الامام أعاد الصلاة . قال وان كان وحده قطع وان كان قد صلى من صلاته ركعة أو ركعتين ثم ذكر أنه لم يكن كبر للافتتاح قطع أيضاً قال وانما ذلك لمن كان خلف الامام وحده (قال) وقال مالك فيما بلغني عنه أنه قال انما أمرت من خلف الامام بما أمرته به لاني سمعت أن سعيد بن المسيب قال تجزئ الرجل اذا نسي تكبيرة الافتتاح تكبيرة الركوع قال مالك وكنت أرى ربيعة بن أبي عبد الرحمن يعيد الصلاة مراراً فأقول له مالك يا أبا عثمان فيقول نسيت تكبيرة الافتتاح

(١) (خب) بكسر أوله أي خبت وغش اهـ (٢) (محمد بن الحنفية) لم يقع ذكره في

المدونة الا في هذا الموضع اهـ من هامش الاصل

فأنا أحب له في قول سعيد أن يمضي لاني أرجو أن يجزئ عنه وأحب له في قول ربيعة أن يعيد احتياطاً وهذا في الذي مع الامام (قال) وقال مالك اذا نسي الامام تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع وكبر من خلف الامام تكبيرة الافتتاح ثم صلوا معه حتى فرغوا أو قبل أن يفرغوا قال يعيد الامام ويعيدون ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان نسي الامام تكبيرة الافتتاح وكبر للركوع ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح (قال) لا يجزئ عنهم ويعيد ويعيد من خلفه في قول مالك لانه لو كان وحده لم تجزئه صلاته فكذلك اذا كان اماماً عند مالك يعيد (قال سحنون) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التحريم التكبير فلا ينبغي لرجل أن يتبدى الصلاة بالركوع قبل القيام وذلك يجزئ من كان خلف الامام لأن قراءة الامام وفعله كان يحسب لهذا لانه أدرك معه الركعة فحمل عنه الامام ما مضى اذا نوى بتكبيره تكبيرة الافتتاح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك من كبر للافتتاح خلف الامام وهو يظن أن الامام قد كبر ثم كبر الامام بعد ذلك ففضي معه حتى فرغ من صلاته (قال) أرى أن يعيد صلاته الا أن يكون علم فكبر بعد ما كبر الامام (قال) فان كان كبر بعد ما كبر الامام أجزأته صلاته (قال) فقلت لمالك أرايت هذا الذي كبر قبل الامام للافتتاح ثم علم أن الامام قد كبر بعده أي سلم ثم يكبر بعد الامام (قال) لا بل يكبر بعد الامام ولا يسلم

١ - ﴿ قال ﴾ مالك لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لا سراً

في نفسه ولا جهرًا قال وهي السنة وعاليها أدركت الناس ﴿ قال ﴾ وقال مالك في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال الشأن ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال لا يقرأ ذلك أحد لا سراً ولا علانية لا إمام ولا غير إمام (قال) مالك وفي النافلة ان أحب فعل وان أحب ترك ذلك واسع (قال) وقال مالك لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة قال ولكن يتعوذ في قيام رمضان اذا قاموا (قال مالك) ومن قرأ في غير صلاة تعوذ قبل القراءة ان شاء (قال) وقال مالك في الرجل اذا صلى

وحده صلاة الجهر أسمع نفسه وفوق ذلك قليلا (قال) ولا تشبه المرأة الرجل في -
﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة تصلي وحدها صلاة يجهر فيها بالقراءة قال تسمع المرأة
نفسها قال وليس شأن النساء الجهر الا الامر الخفيف في التلية وغير ذلك ﴿ قال ﴾
وقال مالك ليس العمل عندي أن يقرأ الرجل في الركعة الآخرة من المغرب بعد
أم القرآن بهذه الآية ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس العمل
على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا له انك لم تقرأ فقال كيف كان الركوع والسجود
فقالوا حسن قال فلا بأس اذن (قال مالك) وأرى أن يعيد من فعل ذلك وان ذهب
الوقت ﴿ قال ﴾ وكان مالك لا يرى ماقرأ به الرجل في الصلاة في نفسه ما لم يحرك به لسانه
قراءة قال وكذلك بلغني عنه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل ترك القراءة في ركعتين من
الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة قال لا تجزئه الصلاة وعليه أن يعيد (قال) وكان مالك
يقول من ترك القراءة في جل ذلك أعاد وان قرأ في بعضها وترك بعضها أعاد أيضاً قال
وذلك اذا قرأ في ركعتين وترك القراءة في ركعتين فانه يعيد الصلاة من أي الصلوات
كانت ﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم وان ترك القراءة في ركعة من المغرب أو الصبح (قال)
انما كشفنا مالكا عن الصلوات ولم نكشفه عن المغرب والصبح ﴿ قال ابن القاسم ﴾
والصلوات محمل واحد فان قرأ في ركعة من الصبح وترك ركعة أعاد وان كان مالك
ليحب أن يعيد اذا ترك القراءة في ركعة واحدة في خاصة نفسه من أي الصلوات
كانت وقد كان قبل مدته الآخرة يقول ذلك وقد قاله لي غير عام واحد ثم قال
أرجو أن تجزئه سجدة السهو قبل السلام وما هو بالبين عندي ﴿ قال ﴾ وقال مالك
وان قرأ بأم القرآن في صلاته كلها وترك ما سوى ذلك من القرآن فلم يقرأ مع أم
القرآن شيئاً في صلاته (قال) تجزئه ويسجد سجدة السهو قبل السلام ﴿ قال مالك ﴾
وان هو ترك قراءة سورة سورة في الركعتين الأولىين سجد للوهم وان قرأ بسورة
سورة مع أم القرآن في الركعتين الآخريتين عامداً^(١) فليس عليه سجود الوهم

(١) انظر على القول بأنه يعيد من ترك قراءة السورة عامداً ينبغي أن يسجد اذا تركها ساهياً

﴿ قلت ﴾ فان هو ترك قراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين الاولتين عامداً ماذا عليه في قول مالك أيسجد للوهم (قال) لم نكشف مالكا عن هذا ولم نجترئ عليه بهذا (قال ابن القاسم) ولا أرى عليه إعادة وليستغفر الله ولا سجود عليه للسهو لانه لم يسهه ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قرأ في أول ركعة من الصبح ولم يقرأ في الركعة الآخرة (قال) يعيد الصلاة أيضاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك من نسي قراءة أم القرآن حتى قرأ السورة انه يرجع فيقرأ بأم القرآن ثم يقرأ سورة أيضاً بعد قراءة أم القرآن ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يقضي قراءة نسيها من ركعة في ركعة أخرى ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن ترك قراءة سورة من إحدى الركعتين الاولتين ساهياً وقد قرأ فيها بأم القرآن انه يسجد لسهوه (قال) ولو قرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة في كل ركعة ساهياً فلا سهو عليه ^(١) ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ قول مالك قديماً ان أم القرآن تجزئ من غيرها من القرآن ولا يجزئ من أم القرآن ما سواها من القرآن قال فلما سأله قلنا له أم القرآن تجزئ من غيرها من القرآن ولا يجزئ غير أم القرآن من أم القرآن فقال لا أدري ما هذا وكأنه انما كره مسئلتنا ﴿ قال ﴾ وسألناه عن الرجل ينسى في الركعتين الاولين أن يقرأ مع أم القرآن بسورة سورة (قال) يسجد لسهوه وقد أجزأت عنه صلاته ﴿ قلت ﴾ فان ترك أم القرآن في الركعتين وقد قرأ بغير أم القرآن (قال) يعيد صلاته. فعرفنا في هذا أن أم القرآن تجزئ من غيرها وأن غيرها لا يجزئ منها (قال) وكان مالك يقول زمانا في رجل ترك القراءة في ركعة في فريضة انه يلغي تلك الركعة بسجديتها ولا يعتد بها. ثم كان آخر قوله أن قال يسجد لسهوه اذا ترك القراءة في ركعة وأرجو أن تكون مجزئة عنه وما هو عندي بالبين ^(٢) (قال)

فان لم يفعل حتى طال أعاد خلاف ما لابن القاسم في العتية وعلى هذا قراءة السورة واجبة قاله أشهب (١) (قوله فلاسهو عليه) قال أشهب أحب الى أن يسجد وأنا أرى ذلك واجباً عليه اه من المنتخب (٢) (قوله وما هو عندي بالبين) تنازع شيوخنا في معنى قوله وما هو عندي بالبين فقال بعضهم فما هو بالبين أن ينوب عن قراءتها سجود السهو قاله ابو محمد وقال غيره معناه وما بالبين أن تعاد الصلاة من ذلك بعد السجود اه ذكره الباجي في السبل

وان قرأ في ركعتين وترك في ركعتين أعاد الصلاة أيضاً ﴿ قال ﴾: وسألت مالكا غير مرة عن نسي أم القرآن في ركعة قال أحب الي أن يلغي تلك الركعة ويعيدها (وقال) لي في حديث جابر هو الذي أخذ به قال كل ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلا يصليها الا وراء إمام قال فأنا أخذ بهذا الحديث ثم سمعته ^(١) آخر ما فارقت عليه يقول لو سجد سجدتين قبل السلام هذا الذي ترك أم القرآن أن يقرأ بها في ركعة رجوت أن تجزئ عنه ركعته التي ترك القراءة فيها عن تكره منه ويقول وما هو بالين (قال) وفيما رأيت منه أن القول الاول هو أعجب اليه (قال) ابن القاسم وهو رأيي (قال) وقال مالك أطول الصلوات قراءة صلاة الصبح والظهر ﴿ مالك ﴾ عن حميد الطويل ^(٢) عن أنس بن مالك قال قت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم لم يكن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم اذا افتتحوا الصلاة قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن عيينة عن أيوب عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن عيينة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك بذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن عيسى بن يونس عن حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن ربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمع أبا السائب يحدث

(١) (قوله ثم سمعته الخ) في هذا الكلام تقديم وتأخير وإنما تقديره ثم سمعته آخر ما فارقت عليه يقول لو سجد سجدتين قبل السلام رجوت أن تجزئ عنه على كره منه ويقول وما هو عندي بالين وهو رأيي وفيما رأيت منه أن القول الأول أعجب اليه ، وذكر ابن أبي زيد أن الالغاء هو الذي اختاره ابن القاسم لأنه اختار فيما هنا القول بالالغاء واختار في الوضوء الاعادة وكذلك في كتاب محمد اه .

(٢) (قوله حميد الطويل) قال ابن وضاح انما سمي حميدا الطويل على الضد وهو قصير اه

عن أبي هريرة أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تمام ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ﴿مالك بن أنس﴾ عن أبي نعيم وهب ابن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلا يصلى الا وراء إمام ﴿وكيع﴾ عن الأعمش عن خيشمة قال حدثني من سمع عمر بن الخطاب يقول لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفتحة الكتاب وبشيء معها ﴿وكيع﴾ عن ابن عون قال سمعت إبراهيم يقول لو صليت خلف إمام علمت أنه لم يقرأ بشيء الا أعدت صلاتي ﴿وكيع﴾ عن يونس عن أبي اسحاق عن الشعبي أن عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة وقال لا صلاة الا بقراءة

﴿رفع اليدين في الركوع والاحرام﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا أعرف رفع اليدين ^(١) في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع الا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً خفيفاً والمرأة بمنزلة الرجل في ذلك (قال ابن القاسم) كان رفع اليدين عند مالك ضعيفاً الا في تكبيرة الاحرام ﴿قلت﴾ لابن القاسم وعلى الصفا والمروة وعند الجمرتين وبعرفات وبالموقف والمشر وفي الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا أنه في الاستسقاء بالغنى أن مالكا رأى رافعاً يديه وكان قد عزم عليهم الامام فرفع مالك يديه وجعل بطونهما مما يلي الارض وظهورهما مما يلي وجهه (قال ابن القاسم) فان كان الرفع فهكذا مثل ما صنع مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم قوله ^(٢) ان كان الرفع فهكذا في أى شيء يكون هذا الرفع (قال) في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء

(١) (قوله لا أعرف رفع اليدين الخ) قيل في معنى رفع اليدين للاحرام ان ذلك تعظيم لله وخضوع له وقيل ان ذلك من زينة الصلاة قال عبد الله بن عمر لكل شيء زينة وزينة الصلاة رفع اليدين فيها قال عقبة والمصلي بذلك عشر حسنات اهـ ذكره عبد الحق (٢) لعل الصواب قولك اهـ مصححه

(قال) نعم والجمرتان والمشعر^(١) (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا يستطيع ان يستلم أرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن أم يكبر ويمضي (قال) بل يكبر ويمضي ولا يرفع يديه ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح التكبير للصلاة ﴿وكيع﴾ عن سفیان عن عاصم بن عبد الرحمن ابن الاسود عن الاسود وعلقمة قال قال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلي فلم يرفع يديه الا مرة ﴿وكيع﴾ عن ابن أبي ليلى عن عيسى أخيه والحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما حتى ينصرف ﴿وكيع﴾ عن أبي بكر بن عبد الله بن قطاف الهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود (قال) وكان شهد معه صفين وكان أصحاب ابن مسعود يرفعون في الاولى ثم لا يعودون. وكان ابراهيم النخعي يفعله

— الدُّبُّ فِي الرُّكُوعِ —

قال قال مالك من جاء والامام راكع فليركع ان خشي أن يرفع الامام رأسه

(١) (قوله والجمرتان والمشعر الخ) قال عبد الحق وسئل في كتاب الحج هل يرفع يديه في المقامين عند الجمرتين فقال لا يفعل قال بعض الناس لعل جوابه ههنا لم يقع على رفع اليدين وانما وقع على التعريف أن الجمرتين والمشعر من مواضع الدعاء لاعلى رفع اليدين عندهما ولا على غيره من ترك رفع اليدين عندهما اذا إنما سئل عن عرفة هل هي من مواضع الدعاء فقال نعم والجمرتان والمشعر أراد أنهما من مواضع الدعاء كعرفة التي هي من مواضع الدعاء وهذا أولى من أن يعد اختلافاً من قوله اذا كان يحتمل ما وصفنا والله أعلم اهـ (٢) (قوله اذا افتتح التكبير الخ) تمام الحديث في الموطأ واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود هكذا في رواية يحيى وجماعة معه ولم يذكروا رفعهما عند الانحناء للركوع وقد ذكر ذلك فيه جماعة من الحفاظ اهـ

إذا كان قريباً يطمع إذا ركع فدب أن يصل إلى الصف (قال) قلت يا أبا عبد الله فإن هو لم يطمع أن يصل إلى الصف فركع قال أرى ذلك مجزئاً عنه (قلت) لا ابن القاسم أرايت لو أن رجلاً جاء والامام راكع في صلاة العيدين أو في صلاة الخسوف أو في صلاة الاستسقاء فأراد أن يركع وهو لا يطمع أن يصل إلى الصف أيفعل في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكنه عندي بمنزلة المكتوبة (قال) والمكتوبة أعظم من هذا وأرى أن يفعل (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أنه رأى زيد بن ثابت دخل المسجد والامام راكع فثب حتى إذا أمكنه أن يصل إلى الصف وهو راكع كبر فركع ثم دب وهو راكع حتى وصل إلى الصف (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله

في الركوع والسجود

(قال) وقال مالك في الركوع والسجود إذا أمكن يديه من ركبتيه وإن لم يسبح فذلك مجزئ عنه وكان لا يوقت تسبيحاً (قال) وقال مالك تكبير الركوع والسجود كله سواء يكبر للركوع إذا انحط للركوع في حال الانحطاط ويقول سمع الله من حمده في حال رفع رأسه (١) فكذلك في السجود يكبر إذا انحط ساجداً في حال الانحطاط وإذا رفع رأسه من السجود يكبر في حال الرفع وإذا قام في الجلسة الأولى لم يكبر في حال القيام حتى يستوى قائماً وكان يفرق بين تكبيرة القيام من الجلسة وبين تكبير الركوع والسجود (قال ابن القاسم) وأخبرني بعض أهل العلم أن عمر بن عبد العزيز كتب به إلى عماله يأمرهم أن يكبروا كلما رفعوا وخفضوا من السجود والركوع إلا في القيام من التشهد بعد الركعتين لا يكبر حتى يستوى قائماً مثل قول مالك (قال) وقال مالك في الركوع والسجود قدر ذلك أن يمكن في ركوعه يديه من ركبتيه وفي

(١) قوله في حال رفع رأسه (وقيل أنه يقول سمع الله من حمده إذا استوى قائماً ولا يقولها في حال رفع رأسه وقع هذا القول في الكافي اهـ)

سجوده جبهته من الارض فاذا تمكن مطمئناً فقد تم ركوعه وسجوده وكان يقول الى هذا تمام الركوع والسجود ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من كانت في جبهته جراحات أو قروح لا يستطيع أن يضمها على الارض وهو يقدر على أن يضع أنفه أيسجد على أنفه في قول مالك أويومي (قال) بل يوميئ ايماء ﴿ قال ﴾ وقال مالك السجود على الأنف والجهة جميعاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أتحمض عنه ان هو سجد على الأنف دون الجهة شيئاً (قال) لا أحفظ عنه في هذا شيئاً ﴿ قلت ﴾ فان فعل أترى أنت عليه الاعادة قال نعم في الوقت وغيره ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل ينكس رأسه في الركوع أم يرفع رأسه فكره مسئلتى وعابه على من فعله (قال) وقال مالك هذا يسأني عن الرجل أين يضع بصره في الصلاة قال وبلغني عنه أنه قال يضع بصره أمام قبلته وأنكر أن ينكس رأسه الى الارض ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما خفض ورفع فلم تزل تلك صلاته حتى قبضه الله (وذكر) أبو هريرة وأبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك اذا فرغ الامام من قراءة أم القرآن فلا يقل هو آمين ولكن يقول ذلك من خلفه واذا قال الامام سمع الله لمن حمده فلا يقل هو اللهم ربنا لك الحمد ولكن يقول ذلك من خلفه (وقال) اذا صلى الرجل وحده فقال سمع الله لمن حمده فليقل اللهم ربنا لك الحمد أيضاً قال واذا قرأ وهو وحده فقال ولا الضالين فليقل آمين (قال مالك) ويخفى من خلف الامام آمين ولا يقل الامام آمين ولا بأس بالرجل وحده أن يقول آمين ^(١) ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يأمر الرجل بأن يفرق أصابعه على ركبتيه في الركوع ويأمره بأن يضمها في السجود (قال) مارأيت يحد في هذا حداً وسمعتة يسئل عنه وكان يكره الحد في ذلك ويراها من البدع

(١) (قوله ولا بأس بالرجل وحده الخ) هذا وهم وصوابه وعلى الرجل اذا صلى وحده أن يقول آمين اه

ويقول يسجد كما يسجد الناس ويركع كما يركعون ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال الامام سمع الله لمن حمده لم يقل اللهم ربنا لك الحمد وليقل من خلفه اللهم ربنا ولك الحمد ولا يقل من خلف الامام سمع الله لمن حمده ولكن يقولون اللهم ربنا ولك الحمد (قال ابن القاسم) وقد قال لي مالك مرة اللهم ربنا لك الحمد ومرة اللهم ربنا ولك الحمد قال وقال وأحبهما اليّ الله ربنا ولك الحمد

— الذي ينس عن الركعة خلف الامام —

﴿ قال ﴾ وقال ابن القاسم الذي أرى وأخذ به في نفسي الذي ينس خلف الامام في الركعة الاولى أنه لا يتبع الامام فيها وان كان يدركه قبل أن يرفع رأسه من سجودها ويسجد مع الامام ويلغي تلك الركعة ويقضيها اذا نضى صلاته وانما يتبع الامام عندي بالركعة في الثانية والثالثة والرابعة اذا طمع أن يدركه قبل أن يرفع رأسه من سجودها فأما الاولى فلا تشبه عندي الثانية ولا الثالثة وهذا رأيي ورأي من أَرْضِي^(١) (قال) وقال مالك في السجود والركوع في قول الناس في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الاعلى قال لا أعرفه وأنكره ولم يحدث فيه دعاء مؤقتاً ولكن يمكن يديه من ركبتيه في الركوع ويمكن جبهته من الارض في السجود وليس لذلك عنده حد وكان مالك يكره الدعاء في الركوع ولا يرى به بأساً في السجود ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت مالكا حين كره الدعاء في الركوع أكان يكره التسبيح في الركوع قال لا

— جلوس الصلاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك الجلوس فيما بين السجدين مثل الجلوس في التشهد يفضى بأليتيه الى الارض وينصب رجله اليمنى ويثنى رجله اليسرى واذا نصب رجله اليمنى جعل باطن الابهام على الارض لا ظاهر الابهام (قال مالك) فاذا نهض من بعد السجدين من

(١) (قوله ورأي من أَرْضِي) وهو المغيرة اهـ

الركعة الاولى فلا يرجع جالسا واكن ينهض كما هو للقيام (قال) وقال مالك ما أدركت أحداً من أهل العلم الا وهو ينهى عن الالقاء ويكرهه (قال) وقال مالك سجود النساء في الصلاة وجلوسهن وتشدهن كسجود الرجال وجلوسهم وينصبن الرجل اليمنى ويثنين اليسرى ويقعدن على أوراكن كما يقعد الرجال في ذلك كله (قال ابن وهب) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بذلك من حديث ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حاحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضي بوركه اليسرى الى الارض في جلوسه الاخير في الصلاة ويخرج قدميه من ناحية واحدة

❦ في هيئة السجود ❦

(قلت) لابن القاسم فما قول مالك في سجود الرجل في صلاته هل يرفع بطنه عن نخذه ويجافي بضبعيه قال نعم ولا يفرج ذلك التفريج ولكن تفريجاً متقارباً (قلت) أيجوز في المكتوبة أن يضع ذراعيه على نخذه (قال) قال مالك لا إنما ذلك في النوافل لطول السجود وأما في المكتوبة وماخف من النوافل فلا (قال) وقال مالك أكره أن يفتش الرجل ذراعيه في السجود (قال) وقال مالك يوجه يديه الى القبلة قال ولم يحدث لنا مالك أن يضعهما (قال ابن وهب) وأخبرني عبد الله بن لهيعة أن أبا الزبير المكي حدثه عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن يعتدل الرجل في السجود ولا يسجد باسقاطاً ذراعيه كالكلب (وذكر) ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبهته من حديث ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن بكر ابن سواده عن صالح بن حيان الشيباني (وذكر) ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يرى بياض إبطيه من حديث ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس

— ﴿الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع اليد على اليد﴾ —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصلي الى جنب حائط فيتكى على الحائط (قال) أما في المكتوبة فلا يعجبني وأما في النافلة فلا أرى بذلك بأساً ﴿قال ابن القاسم﴾ والعضا تكون في يده بمنزلة الحائط ﴿قال﴾ وقال مالك ان شاء اعتمد وان شاء لم يعتمد وكان لا بكره الاعتماد وقال ذلك على قدر ما يرتفق به فلينظر ما هو أرفق به فليصنعه ﴿قال﴾ وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى^(١) في الصلاة قال لا أعرف ذلك في الفريضة ولكن في النوافل^(٢) اذا طال القيام فلا بأس بذلك يمين به على نفسه ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة

— ﴿السجود على الثياب والبسط والمصليات والخمرة والثوب يكون فيه النجاسة﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك أرى أن لا يضع الرجل كفيه الا على الذي يضع عليه جبهته قال وان كان حراً أو برداً فلا بأس أن يبسط ثوباً يسجد عليه ويجعل كفيه عليه (قال ابن القاسم) قال مالك بلنني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يفعلان ذلك (قال) وقال مالك تبدأ المرأة كفيها^(٣) في السجود حتى تضعهما على ماتضع عليه جبهتها ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن سجد على كور العمامة قال أحب الى أن يرفعها عن بعض جبهته حتى يمس بعض جبهته الارض ﴿قلت﴾ فان سجد على كور العمامة قال

- (١) (قوله في وضع اليمنى على اليسرى الخ) قال أشهب انه لا بأس به في الفريضة والنافلة لا حديث ولأنها وقفة العبد الذليل لمولاه اه وفي الواضحة لمطرف وابن الماجشون عن مالك قول ثالث في المسئلة وهو ان فعل ذلك في الفريضة والنافلة أفضل من تركه اه لابن رشد
- (٢) (قوله في الفريضة ولكن في النوافل الخ) قال القاضي رواية ابن القاسم عن مالك في التفرقة بين الفريضة والنافلة في وضع اليمنى على اليسرى غير صحيحة لان وضع اليمنى على اليسرى انما اختلف هل هو من هيآت الصلاة أم لا وليس فيه اعتماد فيفرق فيه بين الفريضة والنافلة اه ذكره الباجي عنه (٣) (تبدأ المرأة كفيها) أي تقدمهما اه

أكرهه فإن فعل فلا إعادة عليه ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يعجبني أن يحمل الرجل الحصاء أو التراب من موضع الظل إلى موضع الشمس فيسجد عليه (قال) وكان مالك يكره أن يسجد الرجل على الطنافس^(١) وبسط الشعر والثياب والأدم^(٢) وكان يقول لا بأس أن يقوم عليها ويركع عليها ويقعد عليها ولا يسجد عليها ولا يضع كفيه عليها وكان لا يرى بأساً بالحصاء وما أشبهه مما تنبت الأرض أن يسجد عليها وأن يضع كفيه عليها

﴿في الثوب إذا سجد عليه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا يسجد على الثوب إلا من حر أو برد كتانا كان أو قطناً ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿قال مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر كانا يسجدان على الثوب من الحر والبرد ويضعان أيديهما عليه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فهل يسجد على اللبد والبسط من الحر والبرد (قال) ما سألتنا مالكا عن هذا ولكن مالكا كره الثياب وإن كانت من فطن أو كتان فهي عندي بمنزلة البسط واللبود فقد وسع ما ذك أن يسجد على الثوب من حر أو برد ﴿قلت﴾ أقترى أن يكون اللبد بتلك المنزلة قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في الحصير يكون في ناحية منها قدر ويصلي الرجل على الناحية الأخرى قال لا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يقوم الرجل في الصلاة على أحلاس الدواب^(٣) التي قد حلت به اللبود التي تكون في السروج ويركع عليها ويسجد على الأرض ويقوم على الثياب والبسط وما أشبه ذلك والمصليات وغير ذلك ويسجد على الحجرة والحصير وما أشبه ذلك ويضع يديه على الذي يضع

(١) (قوله الطنافس) جمع طنفسة بكسر الطاء والفاء وبضمهما وفتحهما وبكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس هي بساط له خمل رقيق قال أبو عبيد هي ما يجعل فوق الرجل يعني النمرقة وقال يعقوب هي القطع التي تكون تحت الرجل على كتفي البعير والجمع قطرع وقال ابن وضاح هي قطعة حصير يصلي عليها اهـ (٢) (قوله والأدم) هي الجلود التي بولغ في دباغها أديم وبعضهم قال لا يسمى أدم إلا ما دبغ بالطائف أو الحجاز فقط اهـ

(٣) (أحلاس الدواب) جمع حلس قال ابن قتيبة في الأدب الحلس كساء يكون تحت البرذعة والحلس والبرذعة للبعير اهـ

عليه جبهته ﴿﴾ قال ﴿﴾ وسألنا مالكا عن الفراش يكون فيه النجس هل يصلى عليه المريض (قال) اذا جعل فوقه ثوبا طاهرا كشيئا (وأخبرني) ابن وهب قال أخبرني رجل عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقى بفضول ثيابه برد الأرض وحرها ﴿﴾ ابن وهب ﴿﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا ^(١) يسجد الى جانبه وقد اتم على جبهته فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبهته من حديث ابن لهيعة عن بكر بن سودة عن صالح بن حيان الشيباني

— ما جاء في صلاة المريض —

﴿﴾ قال ﴿﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في المريض الذي لا يستطيع أن يسجد وهو يقدر على الركوع قائما ويقدر على الجلوس ولا يقدر على السجود والركوع ويقدر على القيام والجلوس انه اذا قدر على القيام والركوع والجلوس قام فقرأ ثم ركع وجلس وأوما للسجود جالسا على قدر ما يطيق وان كان لا يقدر على الركوع قام فقرأ وركع قائما يومئ للركوع ثم يجلس ويسجد ايماء ﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ والذي بجبهته وأنفه من الجراح مالا يستطيع معه السجود يفعل كما يفعل الذي يقدر على القيام والركوع والجلوس كما فسرت لك ﴿﴾ قال ابن القاسم ﴿﴾ وسأل شيخ مالكا وأنا عنده عن الذي يكون بركبتيه ما يمنعه من السجود والجلوس عليهما في الصلاة (فقال) افعل من ذلك ما استطعت وتيسر عليك فان دين الله يسر ﴿﴾ وقال ابن القاسم ﴿﴾ في الرجل يفتح الصلاة جالسا لا يقوى الا على ذلك ثم صبح بعد ذلك في بعض صلاته انه يقوم مابقي من صلاته وصلاته مجزئة عنه وكذلك لو افتحها قائما ثم عرض له ما يمنعه من القيام صلى مابقي من صلاته جالسا (وقال) في المريض الذي لا يستطيع تحويله الى القبلة لمرض به أو جرح انه لا يصلى الا الى القبلة ويحتال له في ذلك فان هو صلى الى غير القبلة أعاد مادام في الوقت وهو في ذلك بمنزلة الصحيح ﴿﴾ قال ﴿﴾ وقال مالك وان لم

(١) (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا الخ) هذا الحديث تقدم بافظه في

باب هيئة السجود فليحرر اه مصحح

يستطيع المريض أن يصلي متربعا يصلي على قدر ما يطيق من قعوده أو على جنبه أو على ظهره ويستقبل به القبلة (٢) وقال مالك (٣) في المريض الذي لا يستطيع الصلاة قاعداً قال يصلي على قدر ما يطيق من قعوده فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً فعلى جنبه أو على ظهره تجعل رجلاه مما يلي القبلة ووجهه مستقبل القبلة (٤) قلت (٥) لابن القاسم أرأيت أن كان يقدر على الجلوس هذا المريض إذا رقدوه (٦) أيصلي جالساً مرفوداً أحب إليك أم يصلي مضطجماً (قال) بل يصلي جالساً مسنوداً أحب إلي ولا يصلي مضطجماً ولا يستند بمخاض ولا جنب (قال) وسألت مالكا عن الرجل يقدر على القيام ولا يقدر على الركوع والسجود كيف يصلي قال يومئ برأسه قائماً للركوع على قدر طاقته ويمد يديه إلى ركبتيه فإن كان يقدر على السجود سجد وإن لم يكن يقدر على السجود ويقدر على الجلوس أو مأ للسجود جالساً ويتشهد جالساً في وسط صلاته وفي آخر صلاته إن كان يقدر على الجلوس فإن كان لا يقدر إلا على القيام صلى صلاته كلها قائماً يومئ للركوع والسجود قائماً ويجعل إيماءه للسجود أخفض من الركوع (٧) (قال) وسألنا مالكا عن الرجل لا يستطيع أن يسجد لرمده يمينه أو قرحة بجهته أو صداع يجده وهو يقدر على أن يومئ جالساً ويركع ويقوم قائماً أيصلي جالساً إذا كان لا يقدر على السجود (قال) لا ولكن ليقيم فيقرأ ويركع ويقعد ويثنى رجليه ويومئ إيماء لسجوده ويفعل في صلاته كذلك حتى يفرغ (قلت) لابن القاسم كيف الإيماء بالرأس دون الظهر قال يومئ برأسه وبظهره (قلت) وهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وقال مالك إذا صلى المضطجع الذي لا يقدر على القيام فليوم برأسه إيماء ولا يدع الإيماء وإن كان

(١) (رقدوه) أي أعانوه (٢) (قوله ويجعل إيماءه للسجود أخفض الخ) تأمل هذا فإنه يقتضي أنه ليس عليه أن يأتي بغاية مقدرته من الإيماء خلاف ما وقع للمالك من أنه إن اقتصر من الاحتياط إلى الإيماء على أقل مما تنهي إليه قدرته فسدت صلاته اه وهذا الاختلاف راجع إلى الاختلاف في الحركة إلى الركوع والسجود وهل لها فرض مقصودتان لأنفسهما أو ليستا بفرض وإن الفرض الركوع والسجود ولهذا اختلف فيمن سلم من ركعتين ثم انصرف هل يرجع إلى الجلوس أم لا اه ذكره اللخمي

مضطجعاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريض الذي لا يستطيع السجود انه لا يرفع الى
 جهته شيئاً ولا ينصب بين يديه وسادة ولا شيئاً من الاشياء يسجد عليه ﴿ قلت ﴾
 لابن القاسم فان كان لا يستطيع السجود على الارض وهو اذا جعلت له وسادة
 استطاع أن يسجد عليها اذا رفع له عن الارض شيء ﴿ قال ﴾ لا يسجد في قول مالك ولا
 يرفع له شيء يسجد عليه ان استطاع على الارض سجد والا أوماً ايماء ﴿ قال ابن
 القاسم ﴾ فان رفع اليه شيء وجهل ذلك لم يكن عليه اعادة وكذلك باغنى عن مالك
﴿ قال ﴾ وقال مالك في امام صلى بقوم يركع ويسجد وخلفه مرضى قعود لا يقدر
 على القيام وهم يصلون بصلاته يومئذ قعوداً قال تجزئهم صلاتهم ﴿ قال ﴾ وقال
 مالك أكره للرجل ان ينزع الماء من عينيه فلا يصلي ايماء الامستئماً ﴿ قال ﴾ كان يكرهه
 ويقول لا ينبغي له أن يفعل ذلك ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ في الذي يقدر الماء من عينيه
 فيؤمر بالاضطجاع على ظهره ولا يزال كذلك اليومين ونحو ذلك ﴿ قال ﴾ سئل مالك
 عنه فكرهه وقال لا أحب لاحد أن يفعله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو فعله رجل فصلي
 على حالته تلك رأيت أن يعيد الصلاة متى ما ذكر في الوقت وغيره ﴿ على ﴾ عن
 سفيان عن أبي اسحاق الهمداني عن يزيد بن معاوية العبسي قال دخل عبد الله بن
 مسعود على أخيه عتبة بن مسعود وهو يصلي على سواك فأخذه من يده فرمى به وقال
 أوم برأسك ايماء واجعل ركوعك أخفض من سجودك ﴿ مالك ﴾ عن نافع عن ابن
 عمر كان يقول اذا لم يستطع المريض السجود أوماً برأسه ايماء ولا يرفع الى جهته
 شيئاً ﴿ مالك ﴾ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن قيس
 عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي على عود ﴿ ابن وهب ﴾
 وقال غيره عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن لم يستطع
 أوماً برأسه ايماء

❦ في صلاة الجالس ❦

❦ قال ❦ وسألت مالكا عن صلاة الجالس اذا تشهد في الركعتين فأراد أن يقوم في الركعة الثالثة أيكبر ينوي تكبيرة القيام أم يقرأ ولا يكبر (قال) بل يكبر ينوي بذلك القيام قبل ان يقرأ ❦ قال ❦ وقال مالك لا بأس بالاحتباء في النوافل للذي يصلي جالسا بعقب تربيعة ❦ قال ابن القاسم ❦ وقال مالك وبلغني أن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير كانا يفعلان ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك في الرجل يصلي قاعداً قال جلوسه في موضع الجلوس بمنزلة جلوس القائم يفضي بأليتيه الى الارض وينصب رجله اليمنى ويثني رجله اليسرى ❦ قلت ❦ أرايت من صلى قاعداً وهو يقدر على القيام أيعيد في قول مالك (قال) نعم عليه الاعداء وان ذهب الوقت ❦ قال ❦ وقال مالك من افتتح الصلاة نافلة جالسا وأراد أن يركع قائما لم أر بذلك بأسا ❦ قلت ❦ فان افتتح الصلاة قائما وأراد أن يجلس (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا بأس به . قال ولا أرى أنابه بأسا (قال مالك) ولا بأس بأن يصلي النافلة محتبيا وأن يصلي على دابته في السفر حيثما توجهت به (وحدثني) عن سفيان عن الحسن بن عمرو الفقي عن أبيه قال كان سعيد بن جبير يصلي قاعداً محتبيا فاذا بقي عليه عشر آيات قام قائما ققرأ وركع (قال ابن وهب) وقد كان جابر بن عبد الله وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح يصلون في النافلة محتبين

❦ الصلاة على الحمل ❦

❦ قال ❦ وسمعت مالكا وعبد العزيز بن أبي سامة قال ولم أسمع من عبد العزيز غير هذه وحدها يقولان في صلاة الجالس في الحمل قيامه تربع فاذا ركع ركع متربعا فوضع يديه على ركبتيه فاذا رفع رأسه من ركوعه قال لي مالك يرفع يديه عن ركبتيه (قال) ولا أحفظ هذا الحرف رفع يديه عن ركبتيه عن عبد العزيز بن أبي سامة ثم رجع الى قولهما جميعاً (قالا) فاذا أهوى الى الائمة للسجود ثني رجله وسجد الا أن يكون

لا يقدر على أن يثنى رجليه عند الإيماء للسجود فيوميّ متربّعاً قال مالك والمحمل أشده
عندى يشتد عليه أن يثنى رجليه من تربعه عند سجوده فلا أرى بأساً إذا شق ذلك
عليه أن يوميّ لسجوده متربّعاً . قال . وسألت مالكاً عن المريض الشديد المرض الذي
لا يستطيع الجلوس أيصلي في محله المكتوبة قل لا يعجبنى وليصل على الأرض (قال)
مالك ومن خاف على نفسه السباع واللصوص وغيرها فانه يصلي على دابته إيماء حيثما
توجهت به دابته وكان أحب إليه إذا أمن في الوقت أن يعيد ولم يكن يراه مثل العدو
. قال . وقال مالك لا يصلي على دابته التطوع الا من هو مسافر ممن يجوز له قصر
الصلاة فأما من خرج فرسخاً أو فرسخين أو ثلاثة فانه لا يصلي على دابته تطوعاً (قال)
وقال مالك ولا يصلي في الحضر على دابته وان كان وجهه الى القبلة . قال ولا يصلي
مضطجعاً الا مريض . قال ولا يتنفل على دابته الا في السفر الذي تقصر في مثله الصلاة
(قال) وقال مالك يتنفل الرجل في السفر ليلاً أو نهاراً على دابته حيثما توجهت به . قال
وكذلك على الأرض يتنفل ليلاً ونهاراً في السفر (قال) وقال مالك المسافر يصلي ركعتي
الفجر على راحته ويوتر عليها أيضاً في السفر . قال . وقال مالك لا يصلي أحد في غير
سفر تقصر في مثله الصلاة على دابته للقبلة ولا يسجد عليها سجدة تلاوة للقبلة ولا
لغير القبلة (قال) وقال مالك فيمن قرأ سجدة وهو على دابته مسافر قال يوميّ إيماء
﴿وكيع﴾ عن سفيان عن عمر شيخ من الانصار قال رأيت أنس بن مالك يصلي على
طnfسة متربّعاً متطوعاً وبين يديه خمرة يسجد عليها . ابن وهب . عن مالك ويحيى
ابن عبد الله عن عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار متوجّها الى خير وهو يسير (قال)
ابن وهب وأخبرني غير واحد عن جابر بن عبد الله وعامر بن ربيعة وأنس بن مالك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر
راحته حيث توجهت به الى غير القبلة

—*~*~*~*~—

قال : وقال مالك لا بأس في غير الجمعة أن يصلي الرجل بصلاة الامام على ظهر المسجد والامام في داخل المسجد (قال) وكان آخر ما فارقنا مالكا عليه كره أن يصلي الرجل خلف الامام بصلاة الامام على ظهر المسجد (قال) ولم يجيبنا هذا من قوله وقوله الاول به تأخذ : قلت : ما قول مالك في صلاة الرجل على قيعمان وعلى أبي قيس بصلاة الامام في المسجد الحرام (قال) لم أسمع فيه شيئا ولا يجيبني : قال : وقال مالك في الامام في السفينة يصلي على السقف والقوم تحته قال لا يجيبني (قال) فان صلى الامام أسفل والناس فوق السقف فلا بأس بذلك اذا كان امامهم قدامهم (قال) فقلنا لمالك كيف يجمع هؤلاء الذين امامهم فوق السقف قال يصلي الذين فوق السقف بامام والذين أسفل بامام آخر (قال) وقال مالك في القوم يكونون في السفن يصلي بعضهم بصلاة بعض وامامهم في احدي السفن وهم يصلون بصلاته وهم في غير سفينته (قال) ان كانت السفن قريبة بعضها من بعض فلا بأس بذلك : قال : وقال مالك ولو أن دورا محجورا عليها صلى قوم فيها بصلاة الامام في غير جمعة فصلاتهم تامة اذا كانت تلك الدور كوى ومقاصير يرون منها ما يصنع الناس أو الامام فيركعون ركوعه ويسجدون بسجوده فذلك جائز وكذا اذا لم يكن لها كوى ولا مقاصير يرون منها ما يصنع الناس والامام الا أنهم يسمعون الامام فيركعون ركوعه ويسجدون بسجوده (قال) وسألت مالكا عن النهر الصغير يكون بين الامام وبين قوم وهم يصلون بصلاة الامام (قال) لا بأس بذلك اذا كان النهر صغيرا (قال) واذا صلى رجل بقوم فصلي بصلاة ذلك الرجل قوم آخرون بينهم وبين ذلك الامام طريق فلا بأس بذلك (قال) وذلك أني سألت عن ذلك فقلت له ان أصحاب الاسواق عندنا يفعلون ذلك في حوانيتهم فقال لا بأس بذلك : ابن وهب : عن سعيد بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلين في بيوتهن بصلاة أهل المسجد : ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وأبي

هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن أسلم وربيعة مثله إلا أن عمر بن الخطاب قال ما لم تكن الجمعة - وكيع - عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التؤمة^(١) قال صليت مع أبي هريرة فوق ظهر المسجد بصلاة الامام وهو أسفل وقاله ابراهيم النخعي

❦ الصلاة خلف هؤلاء الولاة ❦

❦ قالت ❦ أفكان مالك يقول تجزئنا الصلاة خلف هؤلاء الولاة والجمعة خلفهم قال نعم ❦ قلت ❦ فان كانوا قوما خوارج غلبوا أكان يأمر بالصلاة خلفهم والجمعة خلفهم (قال) كان مالك يقول اذا علمت أن الامام من أهل الاهواء فلا تصل خلفه ولا تصل خلف أحد من أهل الاهواء ❦ قلت ❦ فسألت عن الحرورية قال ماختلف يومئذ عندي أن الحرورية وغيرهم سواء ❦ قال ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال دخلت على عثمان بن عفان وهو محصور فقلت له انك امام العامة وقد نزل بك ما ترى وانه يصلي لنا امام فتنة وانا نتخرج من الصلاة معه فقال عثمان فلا تفعل فان الصلاة أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسن الناس فأحسن معهم واذا أسأوا فاجتنب اساءتهم

❦ الصلاة خلف أهل الصلاح وأهل البدع ❦

❦ قال ❦ وقال مالك يتقدم القوم أعلمهم اذا كانت حاله حسنة قال وان للسن حقاً (قال) فقلت له فأقرؤهم قال قد يقرأ من لا (قال) يريد بقوله من لا أى من لا ترضى حاله ❦ قال ❦ وقال مالك ويقال أولى بمقدم الدابة صاحب الدابة وأولى بالامامة صاحب الدار اذا صلوا في منزله إلا أن يأذنوا في ذلك ورأيت يري ذلك الشأن وليستحسنه ❦ قلت ❦ لابن القاسم ما قول مالك فيمن صلى وهو يحسن القرآن خلف من لا يحسن القرآن ❦ قال ❦ قال مالك اذا صلى الامام بقوم فترك القراءة انتقصت

(١) (قبوله التؤمة) وهو صالح بن نهان والتؤمة امرأة وهي ابنة أمية بن خلف ذكر ذلك ابن معين في كتاب الرجال

صلاته وصلاة من خلفه وأعادوا وان ذهب الوقت قال فذلك الذي لا يحسن القرآن أشد عندي من هذا لانه لا ينبغي لاحد أن يأتي بأحد لا يحسن القرآن (قال) وسألت مالكا عن الصلاة خلف الامام القدري قال ان استيقنت فلا تصل خلفه (قال) قلت ولا الجمعة قال ولا الجمعة ان استيقنت قال وأرى ان كنت تتقيه وتخافه على نفسك أن تصلي معه وتعيدها ظهراً (قال مالك) وأهل الاهواء مثل أهل القدر (قال) ورأيت مالكا اذا قيل له في إعادة صلاة من صلى خلف أهل البدع يقف ولا يجيب في ذلك (قال ابن القاسم) وأرى في ذلك الاعادة في الوقت (قال) وسئل مالك عن رجل صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود قال يخرج ويدعه ولا يأتي به (قال) وقال مالك لا ينكح أهل البدع ولا ينكح اليهم ولا يسلم عليهم ولا يصلي خلفهم ولا تشهد جنازتهم (قال) وقال مالك من صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليخرج وليتركه (قلت) فهل عليه أن يعيد اذا صلى خلفه في قول مالك (قال ابن القاسم) اذا قال لنا يخرج فأرى أن يعيد في الوقت ويده

❦ الصلاة خلف الصبي والسكران والعبد الاغاف ❦

(قال) وقال مالك لا يؤم السكران ومن صلى خلفه أعاد (قال) وقال مالك لا يؤم الصبي بالنافلة لا الرجال ولا النساء (قال) وقال مالك لا تؤم المرأة (قال) وقال مالك في الاعرابي لا يؤم المسافرين ولا الحضريين وان كان أقرأهم (وكيع) عن الربيع بن صبيح عن ابن سيرين قال خرجنا مع عبيد الله بن معمر ومعنا حميد بن عبد الرحمن وأناس من وجوه الفقهاء فررنا بأهل ماء^(١) فحضرت الصلاة فأذن أعرابي وأقام قال فتقدم حميد بن عبد الرحمن فلما صلى ركعتين قال من كان ههنا من أهل البلد فليتم الصلاة وكره أن يؤم الاعرابي (قال) وقال مالك لا يكون العبد اماما في مساجد القبائل ولا مساجد الجماعة قال ولا الاعياد قال ولا يصلي العبد بالقوم الجمعة

(١) (قوله فررنا بأهل ماء) يعني بأهل قرية وكذلك حيث ما وقع ذكر المياه فانما يراد بها القرى وبيان ذلك في مسند ابن أبي شيبة اه

(قال ابن القاسم) فان فعل أعاد وأعادوا لان العبد لاجمة عليه ولا بأس أن يؤم العبد في السفر اذا كان أقرأهم أن يؤم قوما من غير أن يتخذ إماما راتبا ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ان يؤم العبد في رمضان في النافلة ﴿ قال ﴾ وقال مالك اكره ان يؤم الخصى الناس فيكون اماما راتبا (قال) وكان على طرسوس خعي فاستخلف على الناس من كان يصلي بهم فبلغ ذلك مالكا ذاعجه ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يتخذ الاعم اماما راتبا وقد أم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعم وهو ابن أم مكتوم ﴿ قال ﴾ وقال مالك أولاهم بالامامة أفضلهم في أنفسهم اذا كان هو أقمهم وللسن حتى فقييل له فأكثرهم قرآنا (قال) قد يقرأ من لا أى من لا يكون فيه خير ﴿ قال ﴾ وقال مالك أكره للامام أن يصلي بغير رداء الا ان يكون امام قوم في سفر أو رجلا أم قوما في صلاة في موضع اجتمعوا فيه أوفى داره فأما امام مسجد جماعة أو مساجد القبائل فأكره ذلك وأحب الى أن لو جمل على عاتقه عمامة اذا كان مسافرا أو في داره ﴿ ابن وهب ﴾ قال سمعت معاوية بن صالح يذكر عن ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليؤمهم أقمهم فذلك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن جريج ان نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره قال كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الاولين وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار في مسجد قباء فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة ﴿ ابن وهب ﴾ قال مالك يؤم النوم أهل الصلاح والفضل منهم ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم قال كانوا يكرهون أن يؤم الغلام حتى يحتلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن مولى ابني هاشم أخبره عن علي بن أبي طالب أنه قال لا تؤم المرأة ﴿ وكيع ﴾ وقال ابراهيم النخعي لا تؤم المرأة في الفريضة ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله يحيى بن سعيد وربيعة وابن شهاب ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عمر بن عبد العزيز قال لا يؤم من لم يحتلم ﴿ ابن وهب ﴾ وقاله عطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد ﴿ مالك ﴾ عن يحيى بن

سعيد أن رجلاً كان لا يعرف والده^(١) يؤم قوما بالعقيق فهاء عمر بن عبد العزيز
 ﴿وكيع﴾ عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها
 مدبر لها يقال له ذكوان

— الصلاة بالامامة —

ترى قلت ﴿ما قول مالك في الرجل يصلي الظهر لنفسه فيأتي رجل فيصلي بصلاته
 والرجل الاول لا ينوي أن يكون له إماما هل تجزئه صلاته﴾ (قال) بلغني عن مالك أنه
 رأى صلاته تامة اذا قام عن يمينه يأتى به وان كان الآخر لا يعلم به ﴿قلت﴾ أرايت
 لو أن رجلا صلى الظهر وحده فأتى رجل فقام عن يمينه يأتى به قال صلاته مجزئة تامة
 ﴿قلت﴾ له وان لم ينو هذا أن يكون إماما لصاحبه قال ذلك مجزئ عنه نوى أو لم
 ينو ﴿قال﴾ وقال مالك في رجلين و غلام صلوا قال يقوم الامام أمامهما ويقوم الرجل
 والصبي وراءه اذا كان الصبي يعقل^(٢) الصلاة لا يذهب ويتركه ﴿قال﴾ وقال مالك
 اذا كانوا ثلاثة نفر فصلوا تقدمهم امامهم وان كانوا رجلين قام أحدهما عن يمين الامام
 وان كانا رجلين وامرأة صلى أحد الرجلين عن يمين الامام وقامت المرأة وراءهما
 ﴿قال﴾ وقال مالك في رجلين صليا فقام الذي ليس بإمام عن يسار الامام قال ان علم
 بذلك قبل أن يفرغ من صلاته أداره الى يمينه وان لم يعلم بذلك حتى يفرغ من صلاته
 فصلاته تامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم من أين يدبره في قول مالك أمن بين يديه أم من
 خلفه قال من خلفه ﴿وقال مالك﴾ فيمن أدرك الامام ساجداً وقد سجد الامام سجدة
 وهو في السجدة الأخرى قال يكبر ويسجد وان لم يدرك الا واحدة ولا يقف
 ينتظره حتى يرفع الامام رأسه من سجوده ولا يسجد ما فات به الامام ولا يقضيه
 ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يصلي بامرأته المكتوبة في بيته قال لا بأس بذلك

(١) قوله لا يعرف والده الخ لم يقع في الموطأ من نفس الحديث وانما وقع من قول مالك
 انتهى (٢) قوله يعقل الصلاة) معني قوله يعقل الصلاة أي يعرف أن تركها يضره وان
 فعلها ينفعه اهـ لابي عمران

(قلت) فأين تكون قال خلفه

إعادة الصلاة مع الامام

قال: عبد الرحمن بن القاسم وأخبرني مالك عن القاسم بن محمد حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة أنه كان يصلي في بيته ثم يأتي المسجد فيصلي معهم فكلم في ذلك فقال أصلي مرتين أحب إلي من أن لا أصلي شيئاً قال: وقال مالك إذا دخل الرجل المسجد وقد صلى وحده في بيته فليصل مع الناس إلا المغرب فإنه إن كان قد صلاها ثم دخل المسجد فأقام المؤذن صلاة المغرب فليخرج قلت: لابن القاسم فإن جهل ذلك فصلى مع الامام المغرب ثانية قال أحب إلي أن يشفع صلاته الآخرة بركعة وتكون الأولى التي صلى في البيت صلاته وقد بلغني ذلك عن مالك قلت: أي شيء يقول مالك في الصبح إذا صلى في بيته ثم أدركها مع الامام أيعيدها (قال) نعم وهو قوله يعيد الصلوات كلها إلا المغرب^(١) قال: وقال مالك كل من صلى في بيته ثم أقيمت الصلاة وهو في المسجد أعاد إلا المغرب قلت: لابن القاسم فإن هو لم يكن بالمسجد فسمع الإقامة وقد صلى في بيته أي دخل مع الامام أم لا (قال) ليس ذلك عليه بواجب إلا ان شاء^(٢) قلت: ليس هو قول مالك قال لم أسمع من مالك قلت: أرأيت لو أن رجلاً دخل المسجد فافتتح الظهر فلما صلى من الظهر ركعة أقيمت الظهر (قال) يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ويدخل مع الامام قلت: أفيجعل الأولى نافلة قال لا ولكن قد صلى الظهر أربعاً ثم دخل في الجماعة قلت: وهذا قول مالك قال نعم قلت: أرأيت إن كان حين افتتح الظهر أقيمت الصلاة قبل أن يركع (قال) يقطع ويدخل مع الامام قلت: وهذا

(١) قوله إلا المغرب (وقال المغيرة يعيد المغرب كسائر الصلوات اهـ من هامش الأصل)

(٢) قوله ليس ذلك عليه بواجب (والفرق بين المسألتين أن في خروجه من المسجد أذية الامام فلذلك أمر من قد صلى في بيته بالاعادة معه مع ماورد من النهي في الخروج من المسجد بعد الإقامة اهـ من هامش الأصل)

قول مالك قال نعم : قلت : أرأيت ان دخل المسجد فاقتح صلاة المغرب فلما افتتحها أقيمت المغرب (قال) يقطع ويدخل مع القوم : قلت : وان كان قد صلى ركعة قال يقطع ويدخل مع القوم : قلت : فان كان قد صلى ركعتين قال يتم الثالثة ويخرج من المسجد ولا يصلي مع القوم : قلت : فان كان قد صلى ثلاث ركعات قال يسلم ويخرج من المسجد ولا يصلي مع القوم : قلت : وهذا قول مالك قال نعم : قلت : لابن القاسم أرأيت من قطع صلاته قبل أن يركع ممن قد أمرته أن يقطع صلاته مثل الرجل يفتح الصلاة فتقام عليه الصلاة قبل أن يركع أيقطع بتسليم أم بغير تسليم (قال) يقطع بتسليم عند مالك : قال : وسألت مالكا عن رجل افتتح الصلاة وحده في بيته ثم أقيمت الصلاة فسمعها وهو يعلم أنه يدركها (قال) يمضي على صلاته ولا يقطع صلاته بعد ما دخل فيها : قال مالك : وان صلى رجل وحده في بيته ثم أتى المسجد فأقيمت الصلاة فلا يتقدمهم لانه قد صلاها في بيته وليصل معهم ولا يتقدمهم فان فعل أعاد من خلفه صلاتهم لانه لا يدري أيتهما صلاته وانما ذلك الى الله يجعل أيتهما شاء فكيف تجزئهم صلاة رجل لا يدري أيها صلاته أم لا ولانه قد جاء حديث آخر أن الاولى هي صلاته وأن الآخرة نافلة فكيف يقتدون بصلاة رجل هي له نافلة : ابن وهب : عن عياض بن عبد الله القرشي قال لا أعلم الا أن ابراهيم بن عبيد بن رفاعه حدثه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيكون أئمة يعدي يضيعون الصلوات ويتبعون الشهوات فان صلوا الصلاة لوقتها فصلوا معهم وان لم يصلوا الصلاة لوقتها فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة : ابن وهب : عن رجل من أهل العلم عن ابن مسعود وأبي ذر وأبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك : مالك : عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب ثم أدركها فلا يعيد ما قد صلى

— ترك إعادة الصلاة مع الامام —

: قال : وقال مالك كل من صلى في جماعة وان لم يكن معه الا واحد فلا يعيد تلك

الصلاة في جماعة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل يصلي يجمع الصلاة هو وآخر معه في فريضة فلا يعيد صلاته تلك في جماعة ولا في غيرها لا هو ولا صاحبه ، وإن أقيمت صلاة وهو في المسجد وقد صلى هو وآخر جماعة أو مع أكثر من ذلك فلا يعيد وليخرج من المسجد (قال سحنون) لأن الحديث إنما جاء فيمن صلى في بيته ثم أدركها في جماعة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في محجن إنما صلى في أهله فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد في جماعة

— المسجد تجمّع فيه الصلاة مرتين —

﴿قال﴾ وقال مالك في مسجد على طريق من طرق المسلمين ليس له إمام راتب أتى قوم فجمعوا فيه الصلاة مسافرين أو غيرهم ثم أتى قوم من بعدهم فلا بأس أن يجمعوا فيه أيضاً وإن أتى كذلك عدد ممن يجمع فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت مسجداً له إمام راتب إن مرّ به قوم فجمعوا فيه صلاة من الصلوات أرى لإمام ذلك المسجد أن يعيد تلك الصلاة فيه بجماعة (قال) نعم قد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه أذن وأقام فلم يأت به أحد فصلّى وحده ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه (قال) فليصلوا أفذاذاً ولا يجمعوا لأن إمامهم قد أذن وصلى قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت إن أتى هذا الرجل الذي أذن في هذا المسجد وصلى وحده أتى مسجداً فأقيمت فيه الصلاة أيعيد أم لا في جماعة في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن لا يعيد لأن مالكاً قد جعله وحده جماعة ﴿قال﴾ وقال مالك إذا أتى الرجل المسجد وقد صلى أهله فظم أن يدرك جماعة من الناس في مسجد أو غيره فلا بأس أن يخرج من المسجد إلى تلك الجماعة ﴿قال﴾ وإن أتى قوم وقد صلى أهل المسجد فلا بأس أن يخرجوا من المسجد فيجمعوا وهم جماعة إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يخرجون وليصلوا وحداناً قال لأن المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم أجراً لهم من صلاتهم في الجماعة (قال ابن

القاسم) وأرى مسجد بيت المقدس مثله (عن ابن وهب) عن مالك عن عبد الرحمن بن المجبر قال دخلت مع سالم بن عبد الله مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا ألا تجمع الصلاة فقال سالم لا تجمع صلاة واحدة في مسجد مرتين (قال) وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن والليث مثله

— في المواضع التي تجوز فيها الصلاة —

(قال) وسألت مالكا عن الرجل يصلي وأمامه جدار مرحاض (قال) إذا كان مكانه طاهرا فلا بأس به (قال) وقال مالك لا بأس بالصلاة على التلج (قلت) لابن القاسم هل كان مالك يوسع أن يصلي الرجل وبين يديه قبر يكون سترة له قال كان مالك لا يرى بأسا بالصلاة في المقابر وهو إذا صلى في المقبرة كانت القبور بين يديه وخلفه وعن يمينه وشماله (قال) وقال مالك لا بأس بالصلاة في المقابر قال وبلغني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون في المقبرة (قال) وقال مالك لا بأس بالصلاة في الحمامات إذا كان موضعه طاهرا (قال) وسألت مالكا عن مرايض الغنم أيصلي فيها قال لا بأس بذلك (قلت) لابن القاسم أتحمض عن مالك في مرايض البقر شيئا قال لا ولا أرى به بأسا (عن ابن وهب) عن سعيد بن أبي أيوب عمه عن عبد الله بن مغفل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي في معاطن الابل وأمر أن يصلي في مرايح الغنم والبقر

— في المواضع التي يكره فيها الصلاة —

(قال) وسألت مالكا عن أعطان الابل في المناهل أيصلي فيها قال لا خير فيه (قال) وأخبرني ابن القاسم عن مالك بن أنس عن نافع أن عمر بن الخطاب كره دخول الكنائس والصلاة فيها (قال) وقال مالك وأنا أكره الصلاة في الكنائس لنجاستها

من أقدامهم وما يدخلون فيها والصور التي فيها قليل لها أبا عبد الله أنا ربما سافرنا في أرض باردة فيجئنا الليل ونعشى قري ولا يكون لنا فيها منزل غير الكنائس تكتنا من المطر والتلج والبرد قال أرجو إذا كانت الضرورة أن يكون في ذلك سعة أن شاء الله ولا يستحب النزول فيها إذا وجد غيرها ﴿ قال ﴾ وكان مالك يكره أن يصلي أحد على قارعة الطريق لما يمر فيها من الدواب فيقع في ذلك أبوالها وأروائها قال وأحب اليّ أن يتنحى عن ذلك ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره أن يصلي الرجل الى قبله فيها تماثيل قال كره الكنائس لموضع التماثيل فهذا عنده لا شك أشد من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن التماثيل تكون في الاسرة والقباب والمنار وما أشبهه (قال) هذا مكروه لأن هذه خلقت خلقا (قال) وما كان من الثياب والبسط والوسائد فان هذا يمتن ﴿ قال ﴾ وكان أبو سلمة بن عبد الرحمن يقول ما كان يمتن فلا بأس به وأرجو أن يكون خفيفا ومن تركه غير محرّم له فهو أحب اليّ ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الخاتم يكون فيه التماثيل ألبس ويصلي به قال لا يلبس ولا يصلي به ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلي في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبين ولا الوتر ولا ركعتا الفجر فأما غير ذلك من ركوع الطواف فلا بأس به ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن رجل صلى المكتوبة في الكعبة قال يعيد مادام في الوقت (قال مالك) وهو مثل من صلى الى غير قبله يعيد ما كان في الوقت ﴿ وذكر ﴾ ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في المذبة والمجزرة ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام ومعاطن الابل من حديث يحيى بن أيوب عن زيد بن جبير عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا

— ما تعاد منه الصلاة في الوقت —

﴿ قال ﴾ وقال مالك من صلى ومعه جلد ميتة لم يدبغ أو شيء من لحوم الميتة أو عظامها (قال) يعيد الصلاة في الوقت قال فان مضى الوقت لم يعيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعجبنى

أن يصلي على جلود الميتة وإن دبغت ومن صلى عليها أعاد في الوقت (قال) وأما جلود السباع فلا بأس أن يصلي عليها وتلبس إذا ذكيت (قال) ولا أرى أن يصلي على جلد حمار وإن ذكي (قال ابن القاسم) وتوقف مالك عن الكيمخت فكان يأبى فيه الجواب ورأيت تركه أحب إليه غير مرة ولا مرتين (ابن وهب) وقال ربيعة وابن شهاب فيمن صلى بثوب غير طاهر أنه يعيد ما كان في الوقت (قال ابن القاسم) وقال مالك في أصواف الميتة وأوبارها وأشعارها أنه لا بأس بذلك . قال وكل شيء إذا أخذ من الميتة وهي حية فلا يكون نجساً فهي إذا ماتت أيضاً فلا بأس أن يؤخذ ذلك منها ولا يكون ميتة (قلت) لا بن القاسم فهل تغسل الأصواف والأوبار والأشعار في قول مالك فيما أخذ من الميتة قال استحسّن ذلك مالك (قال مالك) وأكره القرن والعظم والسن والظلف من الميتة وأراه ميتة فإن أخذ منها القرن وهي حية كرهته أيضاً (قال) وأكره ألياف الفيل أن يدهن بها أو يمتشط بها وأكره أن يتجر بها أحد أو يشتريها أو يبيعها لاني أراها ميتة (قلت) لا بن القاسم ما قول مالك في اللبن في ضروع الميتة (قال ابن القاسم) لا يصالح ذلك ولا يحل (قال) وقال مالك لا ينتفع بمظام الميتة ولا يتجر بها ولا يوقد بها لطعام ولا يشرب ولا يمتشط بها ولا يدهن بها (قال) وقال مالك فيمن صلى بماء غير طاهر وهو يظن أنه طاهر ثم علم (قال) يعيد في الوقت فإن مضى الوقت لم يعد ويغسل ما أصاب ذلك الماء من جسده ومن ثيابه (قال) سحنون وقد فسرت ذلك في كتاب الوضوء

❦ فيمن صلى إلى غير القبلة ❦

(قال) وقال مالك في رجل صلى إلى غير القبلة وهو لا يعلم ثم علم وهو في الصلاة (قال) يتدّى الصلاة من أولها ولا يدور في الصلاة إلى القبلة ولكن يقطع ويتدّى الإقامة (قال) وقال مالك فيمن استدبر القبلة أو شرق أو غرب فصلى وهو يظن أن تلك القبلة ثم تبين له أنه على غير القبلة قال يقطع ما هو فيه ويتدّى الصلاة . فإن فرغ من صلاته ثم علم في الوقت قال فعليه الإعادة (قال) وإن مضى الوقت فلا إعادة

عليه عليه السلام قال عليه السلام وقال مالك ولو أن رجلاً صلى فأنحرف عن القبلة ولم يشرق ولم يغرب فلم بذلك قبل أن يقضي صلاته قال ينحرف إلى القبلة ويبني على صلاته عليه السلام ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال صليت ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة وعلمنا علماً فلما أصبحنا نظرنا فإذا نحن قد صليت إلى غير القبلة فذكرنا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا أن نعيد عليه السلام قال ابن وهب عليه السلام وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وابن شهاب وربيعة وعطاء وابن أبي سلمة أنهم قالوا يعيد في الوقت فإذا ذهب الوقت فلا يعيد عليه السلام ابن وهب عليه السلام وقاله مكحول الدمشقي وقال لي مالك مثله

- عليه السلام المغني عليه والمعتوه عليه السلام -

عليه السلام قال عليه السلام وقال لي مالك في المجنون والمغني عليه وإن أغمى عليه أياماً يفيق والحائض تطهر والذي يسلم إن كان ذلك في النهار قضوا صلاة ذلك اليوم وإن كان في الليل قضوا صلاة تلك الليلة وإن كان في ذلك ما يقضي صلاة واحدة قضوا الآخرة منها عليه السلام قال عليه السلام وسئل مالك عن الذين ينهدم عليهم البيت فلا يقدر على الصلاة حتى يذهب النهار كله ثم يخرجون (قال) أرى أن يقضوا ما فاتهم من الصلاة لأن مع هؤلاء عفو الله وإن ذهب الوقت عليه السلام قال عليه السلام وقال مالك فيمن أغمى عليه في الصباح حتى طلعت الشمس قال لا إعادة عليه وإن لم يكن أغمى عليه إلا وقت صلاة الصبح وحدها من حين انفجر الصبح إلى أن طلعت الشمس (قال) وقال مالك من أغمى عليه في وقت صلاة فلم يفيق حتى ذهب وقتها ظهراً كانت أو عصرًا والظهر والعصر وقتها مغيب الشمس فلا إعادة عليه وكذلك المغرب والعشاء وقتها الليل كله عليه السلام قلت عليه السلام لابن القاسم أرايت أن أغمى عليه بعد ما انفجر الصبح وصلى الناس صلاة الصبح إلا أنه في وقت الصبح فلم يفيق حتى طلعت الشمس أيقضي الصبح أم لا قال لا يقضي الصبح عليه السلام قلت عليه السلام أتخفظه عن مالك قال نعم عليه السلام قال عليه السلام وسئل مالك عن المعتوه يصيبه الجنون فيقيم في ذلك السنين أو الأشهر ثم يبرأ بعلاج أو غيره قال يقضي الصيام ولا يقضي الصلاة

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان من حين بلغ مطبقاً جنوباً ثم أفاق بعد دهر أيقضي الصيام في قول مالك قال لم أسأله عن هذا بعينه وهو رأيي أن يقضيه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان خنق في وقت صلاة الصبح بعد ما انفجر الصبح فلم يبق من خنقه ذلك حتى طلعت الشمس هل يكون عليه قضاء هذه الصلاة قال لا ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك قال هو رأيي لان مالكا قال في المجنون اذا أفاق قضى الصيام ولا يقضي الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبشر ابن سعيد وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها ومن أدرك من صلاة العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ ابن وهب ﴾ وبلغني عن ناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون انما ذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح أو للنائم أو للمريض يفيق عند ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر أغمى عليه وذهب عقله فلم يقض صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد أنهم قالوا يقضي ما كان في الوقت فاذا ذهب الوقت فلا يقضي

﴿ صلاة الحرائر والاماء ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا صلت المرأة وشعرها باد أو صدرها أو ظهور قدميها أو معصميها فلتعد الصلاة مادامت في الوقت (قال) وبلغني عن مالك في المرأة تصلي متنقبة بشئ قال لا اعادة عليها وذلك رأيي والتئم مثله ولا أرى أن تعيد ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كانت الجارية بالغة أو قد راهقت لم تصل الا وهي مستورة بمنزلة المرأة والحره الكبيرة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامة تصلي بغير قناع قال ذلك سنتها وكذلك المكتبة والمدبرة والمعتق بعضها وأما أمهات الاولاد فلا أرى أن يصلين الا بقناع كما تصل الحره بدرع أو فرقر يستر ظهور قدميها ﴿ قلت ﴾ والجارية التي لم تبلغ المحيض

الحرّة ومثلها قد أمرت بالصلاة قد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى عشرة سنة
أتؤمر أن تستر من نفسها ما تستر الحرّة البالغ من نفسها في الصلاة قال نعم ﴿وقال﴾
مالك في أم الولد تصلي بغير قناع قال أحب إلى أن تعيد ما دامت في الوقت ولست
أراه بواجب عليها كوجوب ذلك على الحرّة ﴿قال﴾ وقال مالك لا تصلي الأمة إلا
وعلى جسدها ثوب يستر جسدها ﴿قلت﴾ رأيت السرايري كيف يصاين في قول
مالك اللاتي لم يلدن (قال) هن إماء يصاين كما تصلي التي لم يتسررها سيدها ﴿قال﴾
وقال مالك في امرأة صلت وقد انكشف قدمها أو شعرها أو صدور قدميها أنها
تعيد ما دامت في الوقت ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن رجل من الانصار
عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة امرأة بلغت المحيض
إلا بنحو ﴿وكيع﴾ عن عمر بن ذر عن عطاء في المرأة لا يكون لها إلا الثوب الواحد
قال تنزبه قال يعني إذا كان الثوب صغيراً ﴿وكيع﴾ عن الربيع بن صبيح عن
الحسن قال إذا حاضت الحرّة لم تقبل لها صلاة إلا بنحو ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن
خصيف عن مجاهد قال إذا حاضت الجارية لم تقبل لها صلاة إلا بنحو ﴿وكيع﴾ عن
شريك عن جابر عن عامر في أم الولد تصلي قال ان اختمرت فحسن ﴿ابن وهب﴾
عن يزيد بن عياض عن حسين بن عبد الله أن ابن عباس قال ليس على الأمة خمار في
الصلاة ﴿ابن وهب﴾ وقال ذلك ربيعة وقاله ابراهيم النخعي

﴿صلاة العريان والمكفت ثيابه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في العراة لا يقدرّون على الثياب قال يصلون أفذاذاً يتباعد بعضهم
عن بعض ويصلون قياماً (قال) وإن كان ليل مظلم لا يتين بعضهم بعضاً صلوا جماعة
وتقدمهم امامهم ﴿قال﴾ وقال مالك في العريان يصلي قائماً يركع ويسجد ولا يوميئ
إيماء ولا يصلي قاعداً وإن كانوا جماعة في نهار صلوا أفذاذاً وإن كانوا في ليل مظلم
لا ينظر بعضهم إلى عورة بعض صلوا جماعة وتقدمهم امامهم وإن كان ينظر بعضهم
إلى عورة بعض صلوا أفذاذاً ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الرجل يصلي محلول الأزار

وليس عليه سراويل ولا ازار (قال مالك) لا بأس بذلك وهو عندي أستر من الذي يصلي متوشحاً بثوب واحد ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن صلى متزبراً أو بسرّاويل وهو يقدر على الثياب (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يعيد في الوقت ولا في غيره ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا فيمن صلى محتزماً أو جمع شعره بوقاية أو شمركه قال ان كان ذلك لباسه قبل ذلك وهيئته وكان يعمل عملاً فتشمر لذلك العمل فدخل في صلاته كما هو فلا بأس أن يصلي بتلك الحال وان كان انما فعل ذلك ليكفّ شعراً أو ثوباً فلا خير فيه ﴿ وكيع ﴾ عن سفیان الثوري عن مخول بن راشد عن رجل عن أبي رافع قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل وشعره معقوص وكره ذلك على بن أبي طالب . وعمر قد حل شعر رجل كان معقوصاً في الصلاة حلاً عفيفاً (وكره) ذلك ابن مسعود وقال ان الشعر يسجد معك ولك بكل شعرة أجر (قال) أبان بن عثمان مثل الذي يصلي عاقصاً شعره مثل المكتوف

الرجل يقضي بعد سلام الامام ﴿﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن أدرك مع الامام ركعة وقدفاته ثلاث ركعات فسلم الامام قال ينهض بنير تكبيرة لان الامام هو الذي حبسه وقد كبر هو حين رفع رأسه من السجود ولولا الامام لقام بتكبيرته التي كبر حين رفع رأسه من السجدة ولكن لم يستطع أن يخالف الامام فيجالس معه وليس ذلك له بجلوس الا أنه لم يستطع أن يخالف الامام فاذا نهض نهض بنير تكبيرة (قال) فاذا كان ذلك له فاذا نهض نهض بتكبيرة وذلك اذا أدرك مع الامام ركعتين وجلسه مع الامام في آخر صلاة الامام ذلك وسط صلاته فاذا سلم الامام نهض هو بتكبيرة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في رجل يأتي والامام جالس في آخر صلاته فيكبر للاحرام . قال يقوم اذا فرغ الامام بتكبيرة وان قام بنير تكبيرة أجزأه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن أدرك ركعة من صلاة الامام في الظهر أو في العصر أو العشاء الآخرة فانه يقرأ خلف الامام بأم

القرآن وحدها فإذا سلم الإمام وقام يقضي فانه يقرأ بأمر القرآن وسورة فإذا ركع وسجد جلس وتشهد لأن ذلك وسط صلاته والذي جلس مع الإمام لم يكن له ذلك جلوساً إنما جلوسه الإمام في ذلك الجلوس فإذا قام من جاسته التي هي وسط صلاته قرأ بأمر القرآن وسورة ثم يركع ويسجد ثم يقوم فيقرأ بأمر القرآن وحدها ثم يركع ويسجد ثم يتشهد ويسلم ﴿قال﴾ وقال فيمن أدرك ركعة من المغرب خلف الإمام أن صلاته تصير جلوساً كلها ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة التي مع الإمام التي يعلن فيها الإمام بالقراءة فإذا سلم الإمام قام ابن عمر فقرأ يحور لنفسه جهراً فيما يقضي قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا يقضي ما فاتته على نحو ما فاتته ﴿مالك﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب ما صلاة يجلس فيها كلها . ثم قال سعيد هي المغرب إذا فاتت في ركعة مع الإمام وذلك سنة الصلاة ﴿قال وكيع﴾ قال ابن عون قلت لمجاهد فأتني ركعتان مع الإمام ما أقرأ فيهما قال اجعل آخر صلاتك أول صلاتك ﴿وكيع﴾ عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن ابن مسعود قال اجعل آخرها أولها ﴿وكيع﴾ عن حماد عن قتادة عن الحسن عن علي قال اجعل أول صلاتك آخر صلاتك (قال ابن القاسم) وقال مالك ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاتته (قال سحنون) مثل ما صنع ابن عمر ومجاهد وابن مسعود

﴿ صلاة النافلة ﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يصلي القوم جماعة النافلة في نهار أو ليل قال وكذلك الرجل يجمع الصلاة النافلة بأهل بيته وغيرهم لا بأس بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك من أتى المسجد وقد صلى القوم فيه المكتوبة فأراد أن يتطوع قبل المكتوبة قال ما أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فما قوله فيمن نسي صلاة فذكرها فأراد أن يتطوع قبلها قال لا يتطوع قبلها وليبدأ بها ﴿قلت﴾ أليس هذا مثل الأول (قال) لا لأن الأول عليه بقية من الوقت ﴿قلت﴾ هل كان مالك بوقت قبل الظهر للنافلة ركعات معلومة أو

بعد الظهر وقبل العصر أو بعد المغرب فيما بين المغرب والعشاء أو بعد العشاء (قال) لا وقال إنما يوقت في هذا أهل العراق ﴿ قلت ﴾ فمن دخل في نافلة فقطعها عامداً أكان مالك يرى عليه قضاءها قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن لم يقطعها عامداً قال فلا قضاء عليه عند مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن افتتح صلاة تطوعاً فقطعها متعمداً قال عليه قضاؤها إلا أن يكون إنما قطعها عليه الحدث مما يغلبه فليس عليه قضاؤها ﴿ قلت ﴾ رأيت أن أحدث متعمداً في التطوع (قال) هذا هو قطعها متعمداً فعليه القضاء ﴿ قلت ﴾ فإن أحدث مغلوباً قال فلا قضاء عليه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يفتح الصلاة النافلة فتقام الصلاة المكتوبة قبل أن يركع هو شيئاً (قال) إن كان ممن تخف عليه الركعتان بأن يكون الرجل الخفيف يقرأ فيهما بأم القرآن وحدها ويدرك الإمام قبل أن يركع رأيت أن يفعل وإن كان رجلاً ثقيلاً ولا يستطيع أن يخفف رأيت أن يقطع بسلام ويدخل في الصلاة ﴿ قال ﴾ قلت لمالك هذا الذي وسعت له أن يصلي الركعتين ثم يدخل مع الإمام أهو على أن يدرك الإمام قبل أن يفتح الصلاة أم يدركه قبل أن يركع قال بل يدركه قبل أن يركع ﴿ قلت ﴾ فهل عليه في قول مالك قضاء ما قطع (قال) لم يقل لنا مالك قط إن عليه القضاء قال ولا يكون عليه القضاء لأنه لم يقطعها متعمداً بل جاء ما قطعها عليه . ويكون قطعه بسلام وإن لم يقطعها بسلام أعاد الصلاة ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يوتر في المسجد ثم يريد أن يتنفل في المسجد (قال) يترك قليلاً ثم يقوم فيتنفل ما بدا له ﴿ قلت ﴾ فإن أوتر في المسجد ثم انقلب إلى بيته أيركع إن شاء قال نعم ﴿ قال ﴾ وكان مالك يكره إذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يتنفل أحد ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد في صلاة الصبح وقد أقيمت الصلاة وقوم يركعون ركعتي الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاتان معا يريد بذلك فيما رأيت من مالك نهياً ﴿ قال ﴾ وقال مالك من سلم إذا كان وحده أو وراء إمام فلا بأس أن يتنفل في موضعه أو حيث أحب من المسجد إلا يوم الجمعة ﴿ وسألت ﴾ ابن القاسم هل يفسر لكم مالك لم يكره

للإمام أن يتنفل في موضعه (قال) لا إلا أنه قال عليه أدركت الناس (قال) وكان مالك يكره إذا دخل الرجل المسجد فأراد القعود أن يقعد ولا يركع ركعتين فأما إن دخل مجتازاً لحاجته فكان لا يرى بأساً أن يمر في المسجد ولا يركع (قال ابن القاسم) وذكر مالك ذلك عن زيد بن ثابت صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسالم بن عبد الله أنهما كانا يخرجان المسجد لحاجتهما ولا يركعان (قال) وقال مالك باغنى عن زيد بن ثابت أنه كره أن يمر مجتازاً ولا يركع. ورأيت ولا يعجبه ما ذكر عن زيد بن ثابت أنه كره ذلك (قال ابن القاسم) ورأيت أنا مالكا يفعل ذلك يخرجته مجتازاً ولا يركع فيه (قلت) لا ابن القاسم فهل مساجد القبائل في هذا عنده بمنزلة مسجد الجماعة قال لم أسأله عن ذلك وذلك كله سواء (قال) وقال مالك في صلاة الليل والنهار النافلة مثني مثني * ابن القاسم وابن وهب عن مالك عن نافع وربيعة أن ابن عمر كان إذا دخل المسجد فوجد الإمام قد فرغ من الصلاة لم يصل قبل المكتوبة شيئاً (ابن وهب) وقاله سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والليث (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عبد الله بن أبي سلمة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه أنه سمع عبد الله ابن عمر يقول صلاة الليل والنهار مثني مثني يريد التطوع (ابن وهب) وقاله علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد والليث وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة بالمرأة واليتيم

❦ الإشارة في الصلاة ❦

(قلت) هل كان مالك يكره الإشارة في الصلاة إلى الرجل ببعض حوائجه (قال) ما علمت أنه كرهه ولست أرى به بأساً إذا كان خفيفاً وقد كان مالك لا يرى بأساً أن يرد الرجل إلى الرجل جواباً بالإشارة قال فذلك وهذا سواء (قال) وقال مالك فيمن سلم عليه وهو في صلاة فريضة أو نافلة فليرد عليه إشارة بيده أو برأسه (قلت) رأيت من عطس فشتمه رجل وهو في صلاة فريضة أو نافلة أيرد إشارة (قال) لا أرى أن يرد عليه (قلت) ما قول مالك فيمن سلم على المصلي أكان يكره للرجل

أن يسلم على المصلين (قال) لا لم يكره لأنه قال من سلم عليه وهو يصلي فليرد إشارة
فلو كان يكره ذلك لقال أكره أن يسلم على المصلي (ابن وهب) عن هشام بن سعد
عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء
فسمعت به الانصار فجاءوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقلت لبلال
أو لصهيب كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه وهو يصلي
قال يشير بيديه

التصفيق والتسبيح في الصلاة

(قال ابن القاسم) كان مالك يضعف التصفيق للنساء ويقول قد جاء حديث التصفيق
ولكن قد جاء ما يدل على ضعفه قوله من نابه في صلاته شيء فليسبح وكان يرى
السبح للرجال والنساء جميعاً (قلت) لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً صلى في بيته
فاستأذن عليه رجل فسبح به يريد أن يعلمه أنه في صلاته ما قول مالك فيه (قال)
قول من نابه في صلاته شيء فليسبح وهذا قد سبح (قال) وقال مالك وإن أراد
الحاجة وهو في الصلاة فلا بأس أن يسبح أيضاً

الضحك والعطاس في الصلاة

(قال) وقال مالك فيمن قهقه في الصلاة وهو وحده (قال) يقطع ويستأنف وإن
تبسم فلا شيء عليه وإن كان خلف إمام فتبسم فلا شيء عليه وإن قهقه مضى مع الإمام
فاذا فرغ الإمام أعاد صلاته وإن تبسم فلا شيء عليه (وقال) مالك فيمن عطس وهو
في الصلاة قال لا يحمد الله قال فإن فعل ذلك ففي نفسه قال ورأيت يري أن ترك ذلك
خير له (قال ابن القاسم) ورأيت مالكا إذا أصابه الشاؤب يضع يده على فيه وينفث
في غير صلاة قال ولا أدري ما فعله في الصلاة (ابن وهب) عن يونس عن ابن
شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس وبين أيديهم حفرة فأقبل
رجل في عينيه شيء فبيح البصر فطفق القوم يرمقونه بأبصارهم وهو مقبل نحوهم

حتى اذا بلغ الحنرة سقط فيها فضحك بعض القوم منه حين سقط فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضحك منكم فليعد الصلاة وقاله الليث (وكيع) عن العمري^(١) عن زافع عن ابن عمر قال اذا سلم على أحدكم وهو في صلاة فليشر يديه (وكيع) عن عاصم الاحول عن معاذة عن عائشة أنها أومت الى نسوة وهي في الصلاة أن كلن

البصاق في المسجد

(قال) وقال مالك لا أرى لاحد أن يبصق في حصير في المسجد ويدلكه برجله ولا بأس أن يبصق الرجل تحت الحصير وان كان المسجد محصبا فلا بأس أن يحفر الحصباء فيبصق فيه ويدفنه ولا بأس أن يبصق تحت قدميه أو أمامه أو عن يساره أو عن يمينه ويكره أن يبصق أمامه في حائط القبلة ولكن يبصق أمامه في الحصباء ويدفنه (قال) وقال مالك اذا كان عن يمينه رجل وعن يساره رجل في الصلاة فليبصق أمامه ويدفنه (قلت) فهل كان يكره أن أبصق تحت قدمي ثم أحكه برجلي اذا كان المسجد غير محصب (قال) سألت عن الحصير أبصق عليه تحت قدمي ثم أحكه فكره ذلك (قال ابن القاسم) فالمسجد اذا لم يكن محصبا يقدر على دفن البصاق بمنزلة الحصير (قال) وكان مالك يكره أن يبصق الرجل عن يمينه وأمامه اذا كان لا يدفنه كان مع الناس في الصلاة أو وحده وكان لا يرى بأساً أن يبصق الرجل عن يساره وتحت قدمه اذا كان وحده أو مع امام اذا لم يكن عن يساره أحد ويدفنه (وكيع) عن شعبة عن القاسم بن مهران عن أبي رافع عن أبي هريرة قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شعبة نخاعة أو نخامة في قبلة المسجد فحشاها قال شعبة مرة أو مرتين ثم قال أوجب أحدكم أن يتنخم أو يبصق في وجهه اذا صلى أحدكم فلا يبصق في القبلة بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله فان لم يجد فليتنفل هكذا

(١) (عن العمري) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب نسب الى جده

عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو العمري الزاهد اه من هامش الاصل

وعمره شعبة بيده في ثوبه ﴿وكيع﴾ عن هشام الدستواني عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التفل في المسجد خطيئة وكفارتها أن تداريه ﴿قال ابن وهب﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتنخم أحدكم في القبلة ولا عن يمينه وليصق عن يساره أو تحت رجله اليسرى

❦ في صلاة الصبيان ❦

﴿قال﴾ وقال مالك يؤمر الصبيان بالصلاة إذا أثقروا ﴿ابن وهب﴾ عن غير واحد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسبرة الجهني صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص

❦ في قتل البرغوث والقملة في الصلاة ❦

﴿قال﴾ وقال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في المسجد ﴿قال﴾ وقال مالك من أصاب قملة وهو في الصلاة فلا يقتلها في المسجد ولا يلتقها فيه ولا هو في الصلاة فإن كان في غير المسجد فلا بأس أن يطرحها ﴿وكيع﴾ عن إسرائيل عن جابر عن عامر في الرجل تدب عليه القملة في الصلاة قال ليدعها

❦ القنوت في الصبح والدعاء في الصلاة ❦

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع لا يكبر للقنوت ﴿قال﴾ وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ﴿قال مالك﴾ فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال لا سهو عليه (قال) مالك وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت (قال) ولا بأس أن يدعو الرجل بجميع حوائجه في صلاة المكتوبة حوائج دنياه وآخرته في القيام والجلوس والسجود قال وكان يكرهه في الركوع ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني مالك عن عروة بن الزبير قال

بلغنى عنه أنه قال انى لأدعو الله في حوائجى كلها في الصلاة حتى في الملح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يجهر بالدعاء في القنوت اماما كان أو غير امام قال لا يجهر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن خالد ابن يزيد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله حوائجكم البتة في صلاة الصبح ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال لي مالك لا بأس أن يدعى الله في الصلاة على الظالم ويدعو الآخرين وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة لناس ودعا على آخرين ﴿ ابن وهب ﴾ عن معاوية بن صالح عن عبد القاهر^(١) عن خالد بن أبي عمران قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر اذ جاءه حبريل فأومأ اليه أن اسكت فسكت فقال يا محمد ان الله لم يبعثك سبأاً ولا لعاناً وانما بعثك رحمة ولم يبعثك عذاباً ليس لك من الامر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون قال ثم علمه القنوت اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع وترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجذ ان عذابك بالكافرين ملحق ﴿ وكيع ﴾ عن فطر عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الفجر ﴿ وكيع ﴾ عن المبارك عن الحسن قال أخبرني أنس بن مالك وأبو رافع أنها صليا خلف عمر الفجر فقنت بعد الركوع ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن عبد الله التلبي عن أبي عبد الرحمن السلمي^(٢) أن علياً كبر حين قنت في الفجر وكبر حين ركع ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الرحمن بن سويد الكاهلي أن علياً قنت في الفجر اللهم انا نستعينك ونستغفرك وثني عليك الخير ولا نكفرك ونخضع ونخلع وترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكافرين ملحق وأن أبا موسى الاشعري وأبا بكرة وابن عباس والحسن قنتوا في الفجر وأن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال القنوت في الفجر سنة ماضية وأن ابن سيرين

(١) (عبد القاهر) لم يقع في المدونة إلا هنا من هامش الاصل (٢) اسمه عبد الله بن حبيب

والربيع بن خثيم^(١) قنتا قبل الركعة وعبدة السلماني قبل الركوع والبراء بن عازب قبل الركوع وأبا عبد الرحمن السلمي^(٢)

﴿اعادة الصلاة من أولها من النفخ وغيره﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ قلت لمالك في الرجل يكون في الصلاة فيظن أنه قد أحدث أو رعف فينصرف ليغسل الدم عنه أو لينوضأ ثم تين له بعد ذلك أنه لم يصبه من ذلك شيء (قال) يرجع يستأنف الصلاة ولا يبني (قال) ومن قول مالك عندنا أن الامام اذا قطع صلاته متعمداً أفسد على من خلفه الصلاة أو كان على طهر فصلي بهم فأحدث فمادى فصلي بهم فإنه يفسد عليهم (قال) وقال مالك من أحدث بعد ما شهد قبل أن يسلم أعاد الصلاة (قال) وقال مالك في رجل أتى المسجد والقوم في الظهر فظن أنهم في العصر فصلي ينوي العصر ان صلاته فاسدة وعليه الاعادة للعصر (قال مالك) ولو أن اماماً أتى المسجد فظن أن الناس لم يصلوا الظهر فأقيمت الصلاة فصلي بهم الظهر وهم ينوون العصر كانت الصلاة للامام الظهر ويقم بهم الصلاة فيصلي بهم العصر (قال) وبلغني عن مالك أنه قال في رجل أتى المسجد يوم الخميس وهو يظن أنه يوم الجمعة فدخل المسجد والامام في الصلاة فافتتح معه الصلاة ينوي الجمعة فصلي الامام الظهر أربعاً قال أراها مجزئة عنه لان الجمعة ظهر (قال) ومن أتى المسجد يوم الجمعة وهو يظن ان ذلك يوم الخميس فأصاب الامام في الصلاة فدخل معه في الصلاة وهو ينوي الظهر فصلي الامام الجمعة قال يعيد الصلاة وذلك رأيي (قال ابن القاسم) لا تكون الابنية وذلك رأيي (قال) وقال مالك فيمن صلى فانفلتت منه دابته قال ان كانت على يمينه قريباً منه يمشي اليها قليلاً أو عن يساره أو امامه فأرى أن يبني فان تباعد ذلك رأيت أن يطلب دابته ويستأنف الصلاة (قال) وقال مالك في النفخ في الصلاة قال لا يعجبني وأراه بمنزلة الكلام (قال ابن القاسم) وأرى من نفخ متعمداً أو جاهلاً

(١) لم يذكر في المدونة الا هنا (٢) (وأبا عبد الرحمن السلمي) بالنصب يحذف على ابن سيرين والخير محذوف يعرف من المقام أي. كذلك قنت قبل الركوع اهـ مصححه

أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمداً فإن كان ناسياً سجد سجدة في السهو ﴿قالت﴾
 لابن القاسم أ رأيت ان قام في فريضة أو نافلة فنظر الى كتاب بين يديه ما في فجعل
 يقرأ وهل يفسد ذلك عليه صلاته (قال) ان كان عامداً ابتداء الصلاة وان كان ناسياً سجد
 سجود السهو ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يسلم في الركعتين ساهياً ثم يلتفت فيتكلم
 قال ان كان شيئاً خفيفاً رجع فبنى وسجد سجدة قال وان كان قد تباعد ذلك أعاد
 الصلاة ﴿فقلت﴾ للمالك ما حد ذلك أهو أن يخرج من المسجد (قال) ما أحد فيه
 حداً فإن خرج ابتداء ولكن اذا تباعد ذلك وان لم يخرج وأطال في القعود والكلام
 وما أشبه ذلك أعاد ولم يبين وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ساهياً وبني على
 صلاته ودخل فيما يبني بتكبير وسجد للسهو بعد السلام ﴿قالت﴾ لابن القاسم فان
 انصرف حين سلم فأكل وشرب ولم يطل ذلك أيبنى أم يستأنف (قال) هذا عندي
 ابتدئ ﴿قلت﴾ أنحفظه عن مالك قال لا ﴿علي﴾ عن سفيان عن منصور عن
 ابراهيم في امام نبي الظهر وصلى بقوم الظهر وهم يرون بانها العصر (قال) أجزت
 عنه ويميدون هم العصر ﴿وكيع﴾ عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير قال
 ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت ﴿سفيان﴾ عن الحسن بن عبيد عن أبي
 الضحى عن ابن عباس قال النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام

❦ في صلاة الرجل خلف الصفوف ❦

﴿قال﴾ وقال مالك من صلى خلف الصفوف وحده فان صلاته تامة مجزئة عنه ولا
 يجزئ اليه أحداً (قال مالك) ومن جند أحداً الى خلفه ليقيمه معه لان الذي جنده وحده
 فلا يتبعه وهذا خطأ ممن فله ومن الذي جنده ﴿قال﴾ وقال مالك ومن دخل المسجد
 وقد قامت الصفوف قام حيث شاء ان شاء خاف الامام عن يمين الامام وان شاء عن
 يسار الامام ﴿قال﴾ وكان يعجب ممن يقول يمشي حتى يقف حذو الامام وان كانت
 طائفة في الصف عن يمين الامام أو حذو الامام في الصف الثاني أو الاول فلا بأس
 أن تقف طائفة عن يسار الامام في الصف ولا تلصق بالطائفة التي عن يمين الامام

﴿قَالَ﴾ فَمَلِكٌ كَانَ يَرَى بِأَسَا أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ خَلْفَ الصَّفِّ فَيُصَلِّي بِصَلَاةِ
الْإِمَامِ قَالَ لَا بِأَسَ بِذَلِكَ وَهُوَ الشَّأْنُ عِنْدَهُ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) فَقُلْتُ لِمَالِكٌ أَفِيحْبِذُ رَجُلًا
مِنَ الصَّفِّ إِلَيْهِ قَالَ لَا وَكَرِهَ ذَلِكَ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ لَا بِأَسَ بِالصَّفِّوفِ بَيْنَ الْإِسَاطِينِ
إِذَا ضَاقَ الْمَسْجِدُ ﴿عَلَى بْنِ زِيَادٍ﴾ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَاتِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ
ابْنِ مَحْمُودٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَأَتَمَّحِينَا إِلَى مَا بَيْنَ السَّوَارِي فَتَقَدَّمَ أَنَسٌ وَقَالَ
قَدْ كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَكَيْعٌ﴾ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي
إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ مَعْدٍ يَكْرَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ بَيْنَ السَّوَارِي

﴿فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ بَيْنَ الصَّفِّوفِ﴾

﴿قَالَ﴾ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَسَطَ الصَّفِّوفِ بَيْنَ الرِّجَالِ أَتَفْسِدُ عَلَى أَحَدٍ
مِنَ الرِّجَالِ صَلَاتَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ لَا أَرَى أَنْ تَفْسِدَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الرِّجَالِ وَلَا عَلَى
نَفْسِهَا ﴿قَالَ﴾ وَسَأَلْتُ مَالِكَاً عَنْ قَوْمٍ أَتَوُا الْمَسْجِدَ فَوَجَدُوا الرَّجُلَ رَحْبَةً فِي الْمَسْجِدِ
قَدْ امْتَلَأَتْ مِنَ النِّسَاءِ وَقَدْ امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ مِنَ الرِّجَالِ فَصَلَّى الرَّجُلُ خَلْفَ النِّسَاءِ لَصَلَاةِ
الْإِمَامِ (قَالَ) صَلَاتُهُمْ تَامَةٌ وَلَا يَعِيدُونَ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) فَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الَّذِي يُصَلِّي
فِي وَسَطِ النِّسَاءِ

﴿جَامِعُ الصَّلَاةِ﴾

﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي صَلَاةٍ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ بِخَبَرٍ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ
قَرِيبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ وَجَعَلَ يَنْصِتُ لَهُ وَيَسْتَمِعُ قَالَ إِنْ كَانَ شَيْئًا خَفِيفًا فَلَا بِأَسَ بِهِ ﴿قَالَ﴾
هَلْ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ لِلنِّسَاءِ الْخُرُوجَ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى الْعِيدِ أَوْ إِلَى الْإِسْتِسْقَاءِ (قَالَ)
أَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَكَانَ يَقُولُ لَا يَمْنَعُنِ الْخُرُوجُ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَأَمَّا الْإِسْتِسْقَاءُ
وَالْعِيدَانِ فَأَنَا لَا أَرَى بِأَسَا أَنْ تَخْرُجَ كُلُّ امْرَأَةٍ مُتَجَالَةً ﴿قَالَ﴾ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ
الصَّبِيَّانِ يُؤْتِي بِهِمَا الْمَسْجِدَ قَالَ إِنْ كَانَ لَا يَبْتَغِي لَصْفَرِهِ وَيَكْفِ إِذْنَهُ فَلَا أَرَى بِهَذَا
بِأَسَا قَالَ وَإِنْ كَانَ يَبْتَغِي لَصْفَرِهِ فَلَا أَرَى أَنْ يُؤْتِيَ بِهِ إِلَى الْمَسَاجِدِ ﴿قَالَ﴾ ابْنُ

القاسم قلت لمالك فالصبي يؤتى به الى أبيه وهو صغير وهو في صلاة مكتوبة قال
فلينحه عنه اذا كان في المكتوبة ولا بأس به في النافلة ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يتصدق
بثمن ما يحمر به المسجد وما يخلق به أحب الى من تجمر المسجد وتخليقه ﴿ قال ﴾
وقال مالك لا أكره الصلاة نصف النهار اذا استوت الشمس في وسط السماء لا في
يوم جمعة ولا في غير ذلك قال ولا يعرف هذا النهي قال وما أدركت أهل الفضل
والعباد الا وهم يهجرون ويصلون نصف النهار في تلك الساعة ما يتقون شيئا في
تلك الساعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في قراءته فليفتح
من هو خلفه عليه (قال) وان كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة
ليسامع امام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على رجل ليس معه في
صلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن غير واحد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن حميد بن
عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى للناس يوما الصبح فقرا
تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأسقط آية فلما فرغ قال أفي المسجد أبي بن كعب
قال نعم ها أناذا يا رسول الله قال فما منعك أن تفتح على حين أسقطت قال خشيت أنها
نسخت قال فانها لم تنسخ ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان بين أسنانه طعام فابتلعه في
صلاته ان ذلك لا يكون قطعا لصلاته ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن التفت في صلاته
أيكون ذلك قطعا قال لا ﴿ وكيع ﴾ عن الربيع عن الحسن قال ان التفت عن يمينه وعن
شماله فقد مضت صلاته وان استدبر القبلة استقبل صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن طلحة
ابن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة قال ما التفت عبد في صلاته قط الا قال الله له أنا خير
مما تلتفت اليه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان التفت بجميع جسده فقال لم أسأل مالكا
عن ذلك وذلك كله سواء ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الذي يروح رجله في الصلاة
قال لا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وسألناه عن الذي يقرن قدميه في الصلاة فعاب ذلك ولم
يره شيئا والذي يقرن قدميه انما هو اعتماد عليهما لا يعتمد على أحدهما فهذا معنى يقرن
قدميه (وأخبرنا) مالك أنه قد كان بالمدينة من يفعل ذلك فغيب عليه ذلك ﴿ قال ﴾

وقال مالك أكره أن يصلي الرجل وفي فيه دراهم أو دنانير أو شيء من الأشياء (قال ابن القاسم) فإن فعل فلا أرى عليه إعادة (قال) وقال مالك أكره للرجل أن يصلي وفي فيه الخبز أو الشيء يكون في فيه من الطعام أو غيره شبيها بما يحشوه الكرم (قال) وسمعت مالكا يكره أن يفتح الرجل أصابعه في الصلاة (وكيع) عن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس قال صليت الى جانب ابن عباس ففقت أصابعي قال فلما صلى قال لا أم لك تفتح أصابعك وأنت في الصلاة (وكيع) عن الحسن ابن صالح عن المغيرة عن ابراهيم وعن ليث عن مجاهد أنها كرها أن يفتح الرجل أصابعه في الصلاة (قال) وسألت مالكا عن المسجد يبنيه الرجل ويبنى فوقه بيتا يرتفق به (قال) ما يعجبني ذلك قال وقد كان عمر بن عبد العزيز إمام هدى وقد كان يبيت فوق ظهر المسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقربه فيه امرأة . وهذا اذا بنى فوقه صار مسكنا يجمع فيه ويأكل فيه (قال مالك) ولا يورث المسجد (قال ابن القاسم) وإنما هو مثل الاحباس والمسجد حبس (قلت) لابن القاسم رأيت ما كان من المساجد بناها رجل للناس على ظهر بيته أو بناها وبنى تحتها بنيانا أهل يورث ذلك البنيان قال أما البنيان على ظهر المسجد فقد أخبرتك أن مالكا يكره ذلك وأما ما كان تحت المسجد من البنيان فإنه لا يكرهه . والمسجد عند مالك لا يورث اذا كان قد أباحه صاحبه للناس ويورث البنيان الذي بنى تحت المسجد (قال) وقال مالك اذا كثرت التراب في جهته فلا بأس أن يمسحه وكذلك كفاه (قال) وقال مالك اذا كثرت التراب في جهته فلا بأس أن يمسح ذلك (قال مالك) لا بأس بالسدل في الصلاة وان لم يكن عليه قميص الا ازار ورداء فلا بأس أن يسدل (قال مالك) ورأيت بعض أهل العلم يفعل ذلك (قال مالك) ورأيت عبد الله بن الحسن يفعل ذلك (ابن القاسم) وسألت مالكا عن سجود الشكر يبشر الرجل ببشارة فيختر ساجداً فكره ذلك (قال مالك) انصرف الرجل عن يمينه وعن يساره في الصلاة سواء ذلك كله حسن (قلت) لابن القاسم أكان مالك يعرف التسبيح في الركعتين الآخريتين قال لا

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الامام اذا مر وهو يقرأ بذكر النار في الصلاة فيتعوذ رجل
خلف الامام قال لترك ذلك أحب الى وان تعوذ فسرّاً

— ﴿ التزويق والكتاب والمصحف والحجر يكون في القبلة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أكان مالك يكره أن يكون في القبلة مثل هذا الكتاب الذي كتب
في مسجدكم بالفسطاط (قال) سمعت مالكا وذكر مسجد المدينة وما عمل في قبلته
من التزويق وغيره قال كره ذلك الناس حين فعلوه وذلك يشغل الناس في صلاتهم
فينظرون اليه فيلبيهم ﴿ قال مالك ﴾ ولقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة
أراد نزع قفيل له ان ذلك لا يخرج كبير شيء من الذهب فتركه (قال) ولقد سئل
مالك عن المصحف يكون في القبلة أيسل الى هو في القبلة (قال مالك) ان كان انما
جعل ليصل الى فلاخير فيه وان كان انما هو موضعه ومعلقه فلاأرى بذلك بأساً ﴿ قال
ابن القاسم ﴾ وحدثني مالك أن عبد الله بن عمر كان يكره أن يصل الرجل الى هذه
الحجارة التي توضع في الطريق ويشبهها بالانصاب (قال) قلنا لما لك أفيكره ذلك قال
أما الحجر الواحد فاني أكرهه وأما الحجارة التي لها عدد فلاأرى بذلك بأساً
﴿ تم كتاب الصلاة الاول بحمد الله وعونه ﴾

— ﴿ كتاب الصلاة الثاني ﴾ —

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ﴾

— ﴿ ماجاء في سجود القرآن ﴾ —

﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم قال مالك بن أنس في سجود القرآن
احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء المص والرعد والنحل وبنى اسرائيل
ومريم والحج أولها والفرقان والهدهد والم تنزيل السجدة وص وهم تنزيل ﴿ قال
ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن حم تنزيل أين يسجد فيها ان كنتم اياه تميدون

أويسامون لان القراء اختلفوا فيها (قال) السجدة في ان كنتم اياه تعبدون ﴿ قال ﴾ وسمعت الليث بن سعد يقوله . وأخبرني بعض أهل المدينة عن نافع القاري مثله ﴿ قال ﴾ وقد قال ابن عباس والنخعي ليس في الحج الا سجدة واحدة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أحب لاحد أن يقرأ سجدة الا سجدها في صلاة أو غيرها وان كان في غير اiban صلاة أو على غير وضوء لم أحب له أن يقرأها وليتعدّها اذا قرأها (قال) فقلت له فان قرأها بعد العصر أو بعد الصبح أيسجدها (قال) ان قرأها بعد العصر والشمس بيضاء نقيّة لم يدخلها صفرة رأيت أن يسجدها وان دخلتها صفرة لم أرا أن يسجدها وان قرأها بعد الصبح ولم يسفر فأرى أن يسجدها فان أسفر فلا أرى أن يسجدها (ثم قال) ألا ترى أن الجنائز يصلى عليها ما لم تتغير الشمس أو تسفر بعد صلاة الصبح وكذلك السجدة عندي ﴿ قال مالك ﴾ لا بأس أن يقرأ الرجل السجدة بعد الضبح ما لم يسفر وبعد العصر ما لم تتغير الشمس ويسجدها فاذا أسفر أو تغيرت الشمس فأكره له أن يقرأها فان قرأها اذا أسفر واذا اصفرت الشمس لم يسجدها ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الذي يقرأها في ركعة فيسهو أن يسجدها حتى يركع ويقوم (قال مالك) أرى أن يقرأها في الركعة الثانية ويسجدها وهذا في النافلة فأما الفريضة فلا يقرأها فان هو قرأها فلم يسجدها ثم ذكر في الركعة الثانية لم يعد قراءتها مرة أخرى ﴿ قال ﴾ وقلت للمالك عمن قرأ سجدة في صلاة نافلة ثم نسي أن يسجدها حتى يركع (قال) أحب اليّ أن يقرأها في الركعة الثانية ثم يسجدها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أحب للامام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة لانه يخلط على الناس صلاتهم اذا قرأ سورة فيها سجدة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الامام يقرأ السورة في صلاة الصبح فيها سجدة فكره ذلك وقال أكره للامام أن يتعمد سورة فيها سجدة فيقرأها لانه يخلط على الناس صلاتهم فاذا قرأ سورة فيها سجدة يسجدها ﴿ قلت ﴾ هذا مالك قدكره للامام هذا فكيف بالرجل وحده اذا أراد أن يقرأ سورة فيها سجدة ويسجد في المكتوبة أكان يكره ذلك له (فقال) لا أدري وأرى أن لا

يقرأها وهو الذي رأيت مالكا يذهب اليه (قلت) رأيت من قرأ سجدة في نافلة فسها
أن يسجدها في ركعته التي قرأها فيها حتى ركع الركعة الثانية فذكر السجدة وهو
راكع (قال) يتم ركوعه وسجوده في الركعة الثانية ولا شيء عليه إلا أن يدخل في نافلة
أخرى فإذا قام إليها قرأها وسجدها (قال) وقال مالك من قرأ سجدة في الصلاة
فانه يكبر اذا سجدها ويكبر اذا رفع رأسه منها (قال) واذا قرأها وهو في غير صلاة
فكان يضعف التكبير قبل السجود وبعد السجود ثم قال أرى أن يكبر وقد اختلف
قوله فيها اذا كان في غير صلاة (قال ابن القاسم) وكل ذلك واسع وكان لا يرى
السلام بعدها (وقال ابن القاسم) فيمن قرأ سجدة تلاوة فركع بها قال لا يركع بها
عند مالك في صلاة ولا في غير صلاة (قال) وقال مالك أكره للرجل أن يقرأ
سورة فيخطر السجدة وهو على وضوء اذا قرأ السورة وهو على وضوء فلا يدع أن
يقرأ السجدة (قال) وكان مالك يكره للرجل أن يقرأ السجدة وحدها لا يقرأ قبلها
شيئاً ولا بعدها شيئاً فيسجد بها وهو في صلاة أو في غير صلاة (قال) وكان مالك
يحب للرجل اذا كان على غير وضوء فقرأ سورة فيها سجدة أن يختصرها (قلت)
لابن القاسم رأيت ان قرأها على غير وضوء أو قرأها في صلاة فلم يسجد بها حتى
قضى صلاته أو قرأها في الساعة التي ينهى عن سجودها فيها هل تحفظ من
مالك فيها شيئاً (قال) كان مالك ينهى عن هذا والذي أرى أنه لا شيء عليه (قال)
وكان مالك يستحب له اذا قرأها في إيان صلاة أن لا يدع سجودها وكان لا يوجبها
وكان قوله أنه لا يوجبها وكان يأخذ في ذلك بقول عمر بن الخطاب (قال) وقال
مالك اذا قرأ السجدة من لا يكون لك اماما من رجل أو امرأة أو صبي وهو قريب
منك وأنت تسمع فليس عليك السجود (قال) وقال مالك فيمن سمع السجدة
من رجل فسجدها الذي تلاها انه ليس على هذا الذي سمعها أن يسجدها إلا أن يكون
جلس اليه قال ولقد سمعته ينكر هذا أن يأتي قوم فيجلسوا الى رجل يقرأ القرآن
لا يجلسون اليه لتعليم (قال) وكان مالك يكره أن يجلس الرجال الى الرجل متعمدين

ليقرأ لهم القرآن وسجد القرآن فيسجد بهم فقال لأحب أن يفعل هذا ومن قعد
 إليه فعلم أنه إنما يريد قراءة سجدة قام عنه ولا يجلس معه (قال) ولو أن رجلاً إلى
 جانب رجل لم يجلس إليه فقرأ ذلك الرجل السجدة وصاحبه يسمع فليس على الذي
 يسمعا أن يسجدها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن جلس إليه قوم فقرأ ذلك الرجل سجدة فلم
 يسجدها الذي قرأها هل يجب على هؤلاء أن يسجدوا قال نعم ﴿ قال ﴾ وسألنا
 مالكا عن هذا الذي يقرأ في المسجد يوم الخميس أو نحو ذلك فأنكره قال وأرى أن يقام
 ولا يترك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
 عن عثمان بن عفان قال إنما السجدة على من استمعها ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن عمر
 وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فيقرأ السجدة ويسجد
 ونسجد معه وذلك في غير صلاة من حديث عبد الله بن عمر عن زافع عن عبد الله
 ابن عمر ﴿ ابن وهب ﴾ عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار قال بلغني أن رجلاً قرأ آية من القرآن فيها سجدة عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسجد الرجل فسجد معه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر آية أخرى
 فيها سجدة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتظر الرجل أن يسجد فلم يسجد
 فقال الرجل يا رسول الله قرأت السجدة فلم تسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كنت أماً فلو سجدت سجدت معك

— ما جاء في غير الطاهر يحمل المصحف —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يحمل المصحف غير الطاهر الذي ليس على وضوء لا على
 ومادة ولا بعلاقة ﴿ قل ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يحمل المصحف في التابوت
 والغرارة والخرج ونحو ذلك من هو على غير وضوء وكذلك اليهودي والنصراني
 لا بأس أن يحملاه في التابوت والغرارة والخرج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أترأه إنما
 أراد بهذا لأن الذي يحمل المصحف على الوسادة إنما أراد به حملان ماسوي المصحف
 لأن ذلك مما يكون فيه المتاع مع المصحف قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن

يحمل النصراني الغرارة والصندوق وفيهما المصحف (قال) وقد أمر سعد بن أبي وقاص
الذي كان يمسك المصحف عليه حين احتك^(١) فقال له سعد لعلاك مسست ذكرك
قال نعم فقال له قم فتوضأ فقام فتوضأ ثم رجع

— ما جاء في سترة الامام في الصلاة —

قال : وقال مالك الخط باطل : قال : وقال مالك من كان في سفر فلا بأس أن
يصلى الى غير سترة وأما في الحضر فلا يصلى الا الى سترة (قال ابن القاسم) الا أن
يكون في الحضر بوضع يمينه بين يديه أحد مثل الجنائز يحضرها فتحضره
الصلاة خارجا وما أشبه ذلك فلا بأس أن يصلى الى غير سترة : قال : وقال مالك
إذا كان الرجل خلف الامام وقد فاتته شيء من صلاته فسلم الامام وسارية عن يمينه
أو عن يساره فلا بأس أن يأخذ الى السارية عن يمينه أو عن يساره إذا كان قريبا منها
يستتر بها (قال) وكذلك إذا كانت أمامه فليتقدم اليها ما لم يكن ذلك بعيدا (قال) وكذلك
إذا كان ذلك وراءه فلا بأس أن يتقدم إذا كان ذلك قليلا (قال) وإن كانت سارية
بعيدة منه فليصل مكانه وليدأ ما يمر بين يديه ما استطاع : قال : وقال مالك في
السترة قدر مؤخرة الرجل في جلة الرمح^(٢) (قال) فقلنا لمالك إذا كان السوط ونحوه
فكرهه وقال لا يجزئني هذا : وكيع بن الجراح : عن شريك عن الليث عن
الحكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى الفضاء : وكيع : عن مهدي بن
ميمون قال رأيت الحسن يصل في الجبانة الى غير سترة : سحنون : قال ابن وهب
وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ما يستر الرجل المصلى فقال
مثل مؤخرة الرجل يخطه بين يديه : قال ابن وهب : قال مالك وذلك نحو
عظم الذراع واني لأحب أن يكون في جلة الرمح أو الحربة وما أشبه ذلك وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل الى سترة وليدن من سترته فان الشيطان

(١) (احتك) أى حك نفسه وضميره يعود الى الذي كان يمسك المصحف

(٢) (في جلة الرمح) جلة الرمح بكسر الجيم وتشديد اللام غاطه اهـ

ير بينه وبينها من حديث ابن وهب عن داود بن قيس عن نافع بن حبير بن مطعم .
وقد كان ابن عمر يصلي الى بعيره وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بعيره من
حديث وكيع عن شريك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر

﴿ ما جاء في المرور بين يدي المصلي ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا أكره أن يمر الرجل بين يدي الصفوف والامام يصلي بهم
قال لان الامام سترة لهم (قال) وكان سعد بن أبي وقاص يدخل المسجد فيمشي بين
الصفوف والناس في الصلاة حتى يقف في مصلاه يمشي عرضاً بين الناس (قال
مالك) وكذلك من رعف أو أصابه حقن فليخرج عرضاً ولا يرجع الى عجز المسجد
(قال) ولو ذهب يخرج الى عجز المسجد لبال قبل أن يخرج ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يقطع
الصلاة شيء من الأشياء مما يمر بين يدي المصلي ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان رجل
يصلي وعن يمينه رجل وعن يساره رجل فأراد الذي عن يمينه أخذ ثوب من الذي
عن يساره وأراد أن يناوله من بين يدي المصلي (قال مالك) لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم فان ناول المصلي نفسه الثوب أو البوقال (١) رجلاً قال لا يصلح أيضاً عند مالك
لانه يرى الثوب أو البوقال اذا ناوله هو نفسه مما يمر بين يدي المصلي ولا يصلح أن
يمر بين يدي المصلي لانه يكره أن يمر بين يدي المصلي بثوب أو انسان أو بوقال
أو غير ذلك من الأشياء هو بمنزلة واحدة ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن عبد الله بن عباس قال جئت راكبا على أتان وقد ناهزت الحلم فاذا
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى فسرت على الاتان بين يدي بعض الصف
ثم نزلت فأرسلتها ترتع فدخلت في الصف مع الناس فلم ينكر ذلك علي أحد ﴿ ابن
وهب ﴾ قال سمعت أن الامام سترة لمن خلفه وان لم يكونوا الى سره : ابن وهب ﴿
قال حدثني صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي قال سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث
بطريق مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلاة شيء ﴾ ابن وهب ﴿

(١) (أو البوقال) في القاموس والبوقال بالضم كوز بلا عروة اه كتبه مصححه

عن عمرو بن الحارث عن بكر بن - وادة الجذامي عن عبد الله بن أبي صريم عن قبيصة
ابن ذؤيب أن قطاً أراد أن يمر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي
فخسه رسول الله صلى الله عليه وسلم برجله

— ما جاء في جمع الصلاتين ليلة المطر —

قال : وقال مالك يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان
طين وظلمة ويجمع أيضاً بينهما إذا كان المطر . وإذا أرادوا أن يجمعوا بينهما في
الحضر إذا كان مطراً أو طين وظلمة يؤخرون المغرب شيئاً ثم يصلونها ثم يصلون العشاء
الآخرة قبل مغيب الشفق (قال) وينصرف الناس وعليهم أسفار قليل (قال) وإنما أريد
بذلك الرفق بالناس ولولا ذلك لم يجمع بهم (قلت) لابن القاسم فهل يجمع في الطين
والمطر في الحضر بين الظهر والعصر كما يجمع بين المغرب والعشاء في قول مالك (قال)
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا يرى ذلك مثل المغرب والعشاء (قال) وقال
مالك من صلى في بيته المغرب في المطر فجاء المسجد فوجد القوم قد صلوا العشاء الآخرة
فأراد أن يصلي العشاء (قال) لا أرى أن يصلي العشاء وإنما جمع الناس للرفق بهم وهذا
لم يصل معهم فأرى أن يؤخر العشاء حتى يغيب الشفق ثم يصلي بعد مغيب الشفق
(قلت) فإن وجدهم قد صلوا المغرب ولم يصلوا العشاء الآخرة فأراد أن يصلي معهم
العشاء وقد كان صلى المغرب لنفسه في بيته قال لا أرى بأساً أن يصلي معهم (ابن
وهب) عن عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثه أن ابن قسيط حدثه أن
جمع الصلاتين بالمدينة في ليلة المطر المغرب والعشاء سنة وأن قد صلاها أبو بكر وعمر
وعثمان على ذلك . وجمعهما أن العشاء تقرب إلى المغرب حين تصلي المغرب وكذلك
أيضاً يصلون بالمدينة (قال ابن وهب) وقال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب
والقاسم وسالم وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعه وأبو الأسود
مثله (قال سحنون) وإن النبي صلى الله عليه وسلم جمعهما جميعاً

ما جاء في جمع المريض بين الصلاتين

قال مالك في المريض الذي يخاف أن يغلب على عقله أنه يصلي الظهر والعصر إذا زالت الشمس ولا يصليهما قبل ذلك ويصلي المغرب والعشاء إذا غابت الشمس ويصلي العشاء مع المغرب ورأى مالك له في ذلك سعة إذا كان يخاف أن يغلب على عقله قال مالك في المريض إذا كان أرفق به أن يجمع بين الصلوات جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر إلا أن يخاف أن يغلب على عقله فيجمع قبل ذلك بعد الزوال ويجمع بين المغرب والعشاء إلا أن يخاف أن يغلب على عقله فيجمع قبل ذلك عند ما تغيب الشمس وإنما ذلك لصاحب البطن أو ما أشبهه من المرض أو صاحب العلة الشديدة الذي يضربه أن يصلي في وقت كل صلاة ويكون هذا أرفق به من غيره أن يجمعهما لشدة ذلك عليه ابن وهب وقد ذكر عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير سفر ولا خوف وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في السفر وسند بن مالك وأسامة بن زيد وسعيد بن زيد فالمرضى أولى بالجمع لشدة ذلك عليه وخلفته على المسافر وإنما الجمع رخصة لتعب السفر ومؤنته إذا جد به السير فالمرضى أتى من المسافر وأشد مؤنة لشدة الرضوء عليه في البرد ولما يخاف منه على نفسه لما يصيبه من بطن منخرق أو علة يشتد عليه بها التحرك والتحويل ولعله لا يجد أحداً ممن يكون له عوناً على ذلك فهو أولى بالرخصة وهي به أشبه منها بالمسافر وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء في المطر للرفق بالناس سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان والخلفاء فالمرضى أولى بالرفق لما يخاف عليه من غير وجه

ما جاء في جمع المسافر بين الصلاتين

قال مالك لا يجمع الرجل بين الصلاتين في السفر إلا أن يجد به السير فإن جد به السير جمع بين الظهر والعصر يؤخر الظهر حتى يكون في آخر وقتها ثم يصليها

ثم يصلي العصر في أول وقتها ويؤخر المغرب حتى يكون في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ثم يصليها في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ثم يصلي العشاء في أول وقتها بعد مغيب الشفق (قال) وقال مالك في المسافر في الحج وما أشبهه من الاسفار انه لا يجمع بين الصلاتين الا أن يجتهد به السير فان جدت به السير في السفر فأرى أن يجمع بين الصلاتين اذا خاف فوات أمر (قال مالك) وأحب ما فيه الي أن يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها الا أن يرتحل بعد الزوال فلا أرى بأساً أن يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل أن يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل أن يغيب الشفق يصليهما فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث وغيره عن أبي بكر بن المنكر عن علي بن الحسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد السفر يوماً جمع بين صلاة الظهر والعصر واذا أراد السفر ليلاً جمع بين المغرب والعشاء (وأخبرني) ابن وهب عن جابر بن اسماعيل عن عقيل عن ابن خالد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله اذا عجل به السير وقالوا يؤخر الظهر الى أول وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب الشفق (سحنون) عن علي بن زياد عن سفيان الثوري عن عاصم عن أبي عثمان النهدي قال خرجت مع سعد بن مالك وافدين الى مكة فكان يؤخر من الظهر ويجعل من العصر ويؤخر من المغرب ويجعل من العشاء ثم يصليهما (وكيع) عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي أن أسامة بن زيد وسعيد بن زيد جمعا بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر (مالك) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء (قال مالك) وعلى ذلك الامر عندنا في الجمع بين الصلاتين لمن جدت به السير (مالك) عن ابن شهاب أنه قال سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر

فقال نعم لا بأس بذلك ألا ترى إلى صلاة الناس بمرفة ﴿مالك﴾ عن داود بن الحصين أن الأعرج أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر في سفره إلى تبوك ﴿مالك﴾ عن أبي الزبير أن أبا الطفيل عامر بن واثلة أخبره أن معاذ بن جبل أخبره قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً قال حتى إذا كان يوماً آخر الصلاة ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج بعد ذلك فصلى المغرب والعشاء جميعاً

— ما جاء في قصر الصلاة للمسافر —

﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يريد سفرًا أنه يتم الصلاة حتى يبرز عن بيوت القرية فإذا برز قصر الصلاة فإذا رجع من سفره قصر الصلاة حتى يدخل بيوت القرية أو قربها ﴿قلت﴾ لمالك فإن كان على ميل قال يقصر الصلاة (قال ابن القاسم) ولم يحد لنا في القرب حدًا ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يريد الخروج إلى السفر فيواعد عليه أحدًا ويقول للذي واعد اجعل طريقك لي ويكون بين موضعهما ما لا تقصر فيه الصلاة فيخرج هذا فاصلا من مصره يريد أن يتخذ صاحبه طريقًا ويريد تقصير الصلاة (قال مالك) أن كان حين خرج من مصره عزم على السير في سفره سار معه صاحبه أولم يسر فأرى أن يقصر الصلاة من حين يجاوز بيوت القرية التي يخرج منها وإن كان مسيره إنما هو يسير صاحبه أن سار صاحبه معه سار والالم يبرح فلا يقصر حتى يجاوز منزل صاحبه فاصلا لانه من ثم يصير مسافرًا ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى في الذي يتقدم القوم للخروج إلى موضع تقصر في مثله الصلاة ينتظرهم في الطريق حتى يلحقوه أنه إن كان فاصلا على كل حال ينفذ لوجهه سار معه من ينتظر أولم يسر فأنا أرى أن يقصر الصلاة من حين يجاوز بيوت القرية وإن كان إنما يتقدمهم ولا يبرح إلا بهم ولا يستطيع مفارقتهم أن أقاموا أقام فانه يتم حتى يلحقوه وينفذوا لسفرهم موجهين وهذا قول مالك أيضًا ﴿وقال﴾ مالك في رجل نسي

الظهر وهو مسافر فذكرها وهو مقيم (قال) يصلي ركعتين وان ذكر صلاة الحضر في سفر صلى أربعاً (وقال) ذلك ابن وهب عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وقاله الحسن من حديث وكيع عن سفيان عن أبي الفضل عن الحسن (قال) وقال مالك فيمن خرج مسافراً بعد زوال الشمس انه يصلي ركعتين وان كانت الشمس قد زالت وهو في بيته اذا لم يذهب الوقت فانما يصلي ركعتين (قال) وذهب الوقت غروب الشمس وان كان قد ذهب الوقت قبل أن يخرج في سفره فانه يصلي أربعاً (قال) والوقت في هذا للظهر والعصر النهار كله الى غروب الشمس فان خرج بعد ما غربت الشمس صلى أربعاً قال ووقت المغرب والعشاء الليل كله (قال مالك) فان هو قدم من سفره ولم يكن صلى الظهر فليصل أربع ركعات اذا قدم قبل غروب الشمس وكذلك العصر أيضاً وان قدم بعد ما غربت الشمس صلى ركعتين (قال) وقال مالك في المسافر في البر والبحر سواء اذا نوى إقامة أربعة أيام أتم الصلاة وصام (قال) وبلغني أن مالكا قال في النواية يكون معهم الاهل والولد في السفينة هل يتمون الصلاة أم يقصرون قال يقصرون اذا سافروا (قال مالك) فيمن طلب حاجة وهو على بريد قليل له هي بين يديك على بريدين فلم يزل كذلك حتى سار مسيرة أيام وليال انه يتم الصلاة ولا يقصر فاذا أراد الرجعة الى بلده قصر الصلاة ان كان بينه وبين بلده أربعة برد فصاعداً (قال) وسألت ابن القاسم عن الساعة هل يقصرون الصلاة فقال لا أدري ما الساعة ولكن قال مالك في الرجل يدور في القرى وليس بين منزله وبين أقصاها أربعة برد وفيما يدور من دوره أربعة برد وأكثر (قال) اذا كان فيما يدور فيه ما يكون أربعة برد قصر الصلاة وكذلك مسئلتك عندي على مثل هذا (قال ابن القاسم) وسألت مالكا عن الرجل أراد مكة من مصره فأراد أن يسير يوماً ويقوم يوماً حتى يأتي مكة (قال) يقصر الصلاة من حين يخرج من بيته حتى يأتي مكة (قال) وقال مالك في الرجل يخرج يريد الصيد الى مسيرة أربعة برد (قال) ان كان ذلك عيشه قصر الصلاة وان كان انما يخرج متلذذاً فلم أره يستحب له قصر الصلاة وقال أنا لا آمره أن يخرج

فكيف أمره أن يقصر الصلاة ؟ قال ابن القاسم : كان مالك يقول قبل اليوم يقصر الصلاة في مسيرة يوم وليلة ثم ترك ذلك وقال مالك لا يقصر الصلاة الا في مسيرة ثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عباس في أربعة برد ؟ وقال مالك : في رجل افتتح الصلاة وهو مسافر فلما صلى ركعة بدا له في الإقامة قال يضيف إليها ركعة أخرى ويجعلها نافلة ثم ابتدئ الصلاة صلاة مقيم . ولوبدا له بعد ما فرغ قال مالك لم أر عليه الاعادة واجبة فان أعاد فحسن وأحب الى أن يعيد ؟ قال : وقال مالك في رجل خرج مسافراً فلما مضى ^(١) فرسخاً أو فرسخين أو ثلاثة رجع الى بيته في حاجة بدت له (قال) يتم الصلاة اذا رجع حتى يخرج فاصلاً الثانية من بيته ويجاوز بيوت القرية ثم يقصر ؟ قال : وقال مالك فيمن خرج من افرقية يريد مكة وله بمصر أهل فأقام عندهم صلاة واحدة انه يتم ؟ قال : وقال مالك في رجل دخل مكة فأقام بضع عشرة ليلة فأوطئها ثم بدا له أن يخرج الى الجحفة فيعتمر منها ثم يقدم مكة فيقيم بها اليوم واليومين ثم يخرج منها أيقصر الصلاة أم يتم (قال) بل يتم لان مكة كانت له موطناً قل لي ذلك مالك (قال) وأخبرني من لقيه قبلي أنه قال له ذلك . ثم سئل بعد ذلك عنها فقال أرى أن يقصر الصلاة وقوله الآخر الذي لم أسمع منه أعجب الى ؟ قال ابن القاسم : قلت لمالك الرجل المسافر يمر بقرية من قراه في سفره وهو لا يريد أن يقيم بقرية تلك الايومة اولياته وفيها عبيده وبقره وجواريه وليس له بها أهل ولا ولد (قال) يقصر الصلاة الا أن يكون نوى أن يقيم بها أربعة أيام أو يكون فيها أهله وولده فان كان فيها أهله وولده أتم الصلاة وان أقام أربعة أيام أتم الصلاة ؟ قلت : رأيت ان كانت هذه القرية التي فيها أهله وولده مر بها في سفره وقد هلكت أهله وبقي فيها ولده أتم الصلاة أم يقصر (قال) انما يحمل هذا عند مالك اذا كانت له مسكناً أتم الصلاة وان لم تكن له مسكناً لم يتم الصلاة ؟ قال مالك : واذا أدرك المسافر صلاة مقيم أو ركعة منها أتم الصلاة واذا صلى المقيم خلف المسافر فاذا سلم

(١) (مضى) قال في الانسان ومضى وتمضى تقدم اه أى تقدم فرسخاً الخ كتبه مصححه

المسافر أتم هو ما بقي عليه ﷺ مالك ﷺ عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب
 كان إذا قدم مكة صلى ركعتين ثم قال لا هلى مكة أثموا صلاتكم فانا قوم سفر ﷺ وكيع ﷺ
 عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم البصرى عن ابن جعدان أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلى بمكة ركعتين ثم قل انا قوم سفر فأتوا الصلاة ﷺ ابن وهب ﷺ عن عبد
 الله بن نافع عن أبيه أن عبد الله بن عمر كان يتم بمكة فإذا خرج الى منى قصر
 ﷺ مالك ﷺ عن ابن شهاب أن رجلا من آل خالد بن أسيد سأل عبد الله بن عمر فقال
 يا أبا عبد الرحمن انا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر فى القرآن ولا نجد صلاة السفر
 فقال له ابن عمر يا ابن أخى ان الله بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً فأنما
 نفعل كما رأينا يفعل ﷺ مالك ﷺ عن نافع أن ابن عمر كان يصلى وراء الامام بنى أربعاً
 فإذا صلى لنفسه صلى ركعتين ﷺ قل ﷺ وقال مالك فى مسافر صلى أربعاً أربما فى
 سفره كاه انه يعيد ما كان فى الوقت وهذا اذا كان فى السفر كما هو يعيد ركعتين
 ركعتين ما كان من الصلوات هو فى وقتها فأما مامضى وقته من الصلوات فلا
 اعادة عليه ﷺ سحنون ﷺ ابن وهب عن عبد الله بن لهيعة عن عبد الرحمن بن جساس
 عن لهيعة بن عقبة عن عطاء بن يسار قال ان زاساً قالوا يا رسول الله كنا مع فلان فى
 السفر فأبى الا أن يصلى لنا أربعاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا والذى
 نفسى يده تضلون ﷺ سحنون ﷺ وقد كانت عائشة تتم فى السفر ﷺ قلت ﷺ لابن
 القاسم فلو صلى أربعاً أربعاً فى السفر حتى رجع الى بيته قال يعيد ما كان فى وقته من
 الصلوات ﷺ قلت ﷺ لم وقد رجع الى بيته وانما يعيد أربعاً وقد صلى فى السفر أربعاً
 قال لان تلك الصلاة لا تجزئ عنه اذا كان فى الوقت لانه يقدر على اصلاح تلك
 الصلاة قبل خروج الوقت ﷺ قلت ﷺ له وهذا قول مالك قال هذا رأى لانه أمره
 أن يعيد فى السفر ما كان فى الوقت فكذلك اذا دخل الحضر وهو فى وقتها فليعد
 هذا أربع ركعات لانها كانت غير صحيحة حين صلاحها فى السفر ﷺ قلت ﷺ أرأيت
 مسافراً افتتح الصلاة المكتوبة ينوى أربع ركعات فلما صلى ركعتين بدا له فسلم قال

لا تجزئه في قول مالك (قلت) من أي وجه قلت لا تجزئه في قول مالك (قال) لان صلاته على أول نيته (قال) وقال مالك في مسافر صلى بمسافرين فسبحوا به بعد ركعتين وقد كان قام يصلي قنأدي بهم جاهلا قال أرى أن يقدوا ويتشهدوا ولا يتبعوه (وقال ابن القاسم) يقدون حتى يصلي ويتشهد ويسلم فيسلمون بسلامه ويعيد الصلاة هو مادام في الوقت وكذلك قال لي مالك (قال) وقال مالك فيمن أدرك من صلاة المقيم التشهد أو السجود ولم يدرك الركعة وهو مسافر انه يصلي ركعتين لانه لم يدرك صلاة الامام (قال) وقال مالك صلاة الاسير في دار الحرب أربع ركعات الا أن يسافر به فيصل ركعتين (قال) وقال مالك لو أن عسكرياً دخل دار الحرب فأقام بموضع واحد شهراً أو شهرين أو أكثر من ذلك فأنهم يقصرون الصلاة قال وليس دار الحرب كغيرها (قال) فإذا كانوا في غير دار الحرب فتوا إقامة أربعة أيام أتوا الصلاة (قلت) له فإن كانوا في غير قرية ولا مصر أكان مالك يأمرهم أن يتموا قال نعم (قلت) أرايت ان أقاموا على حصن حاصروه في أرض العدو شهرين أو ثلاثة أيقصرون الصلاة (قال) قال مالك نعم يقصرون الصلاة (وكيع) عن أبي حمزة قال قلت لابن عباس انا نطيل المقام بخراسان في الغزو قال صل ركعتين وان كنت أقت عشر سنين من حديث وكيع عن المثني بن سعيد الضبيعي عن أبي حمزة (مالك) أن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأتمت صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة الاولى (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان اذا سافر قصر الصلاة وهو يرى البيوت واذا رجع قصر الصلاة حتى يدخل البيوت وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وان ابن عباس قصر الصلاة وان ابن عمر قصر الصلاة الى ذات النصب وهي من المدينة على أربعة برد وان ابن عباس وابن عمر قصر الصلاة في أربعة برد من حديث ابن وهب عن أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن رجل عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام

سبع عشرة ليلة يصلي ركعتين وهو محاصر للطائف (قال) وكان عثمان بن عفان وسعيد
ابن المسيب يقولان اذا أجمع المسافر على مقام أربعة أيام أتم الصلاة (ابن وهب)
عن أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر كان في السفر يروح أحياناً كثيرة وقد زالت
الشمس ثم لا يصلي حتى يسير أميالاً ما لم يطل النية (ابن وهب) عن يحيى بن
أيوب عن المثني بن سعيد أنه سمع سالم بن عبد الله وسأله رجل فقال ان أحدنا يخرج
في السفينة يحمل أهله ومتاعه وداجته ودجاجه أتم الصلاة قال اذا خرج فليقصر
الصلاة وان خرج بذلك (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب
وربيعة وعطاء بن أبي رباح مثله (قال ابن وهب) وقال ابن شهاب ويحيى بن سعيد
في الاسير في أرض العدو إنه يتم الصلاة ما كان محبوساً (علي بن زياد) عن سفيان
عن داود بن أبي هند عن أبي حرب عن أبي الاسود الدؤلي قال خرج علي بن أبي
طالب من البصرة فرأى خصاً فقال لولا هذا الخصى لصلينا ركعتين يعني بالخص أنه
لم يخرج من البصرة

ما جاء في الصلاة في السفينة

(قال) وقال مالك في الرجل يصلي في السفينة وهو يقدر على أن يخرج منها
قال أحب الي أن يخرج منها وان صلى فيها أجزاء (قال) وقال مالك ويجمعون
الصلاة في السفينة يصلي بهم امامهم (قال) وقال مالك اذا قدر على أن يصلي في
السفينة قائماً فلا يصلي قاعداً (قال) وقيل لمالك في القوم يكونون في السفينة وهم يقدرون
على أن يصلوا جماعة تحت سقفها ويحنون رؤوسهم وان خرجوا الى صدرها صلوا أفذاذاً
ولا يحنون رؤوسهم أي ذلك أحب اليك (قال) أحب الي أن يصلوا أفذاذاً على صدرها
ولا يصلوا جماعة ويحنون رؤوسهم (قال) وقال مالك ويدورون الى القبلة كلما دارت
السفينة عن القبلة ان قدروا (قلت) لابن القاسم فان لم يقدرُوا أن يدوروا مع
السفينة قال تجزئهم صلاتهم عند مالك (قال) وكان مالك لا يوسع لصاحب السفينة
أن يصلي حينما كان وجهه مثل ما يوسع للمسافر على الدابة والمحمل (ابن وهب)

أن أبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا الدرداء وغيرهم كانوا يصلون في السفينة ولو شأوا أن يخرجوا إلى الجدة^(١) لفعلوا^(٢) قال علي بن زياد^(٣) قال مالك في الذي يركب البحر فيسير يوماً أو أكثر من ذلك يقصر الصلاة فلقيته ربح فردته إلى المكان الذي خرج منه وحبسته أياماً أنه يتم الصلاة ما حبسته الريح في المكان الذي خرج منه

ما جاء في ركعتي الفجر

قال ابن القاسم^(٤) وقال مالك فيمن صلى ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر فعليه أن يصلهما إذا طلع الفجر ولا يجزئه ما كان صلى قبل الفجر^(٥) قال^(٦) وسألت مالكا عن الرجل يأتي في اليوم المغييم المسجد فيتحرى طلوع الفجر فيصل ركعتي الفجر فقال أرجو أن لا يكون بذلك بأس (قال) فتقبل لمالك فان تحرى فعلم أنه ركعهما قبل طلوع الفجر فقال أرى أن يعبداهما بعد طلوع الفجر^(٧) قال^(٨) وسألنا مالكا عن الرجل يدخل المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فقام الصلاة أركعهما (فقال) لا وليدخل في الصلاة فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فعل وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح بعد الإقامة وقوم يصلون ركعتي الفجر فقال أصلاتان معا يريد بذلك نهياً عن ذلك^(٩) فقلت^(١٠) لمالك فان سمع الإقامة قبل أن يدخل المسجد أو جاء والامام في الصلاة أترى له أن يركعهما خارجاً أو يدخل (قال) ان لم يخف أن يفوته الامام بالركعة فليركع خارجاً قبل أن يدخل فهو أحب إلى ولا يركعهما في شيء من أفنية المسجد التي تصل في الجمعة الاصقة بالمسجد وان خاف أن يفوته الركعة مع الامام فليدخل المسجد وليصل معه فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعهما فليفعل^(١١) قال^(١٢) وسألنا مالكا عن ركعتي الفجر ما يقرأ فيهما فقال مالك الذي أفعل أنا لا أزيد على أم القرآن وحدها ألا ترى إلى قول عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

(١) (إلى الجدة) قال في القاموس الجدة بالنجم ساحل البحر إلى أن قال وجانب كل شيء اهـ

ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخفف ركعتي الفجر حتى أني لأقول أقرأ فيهما بأمر القرآن أم لا ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الرجل يترك حزبه من القرآن أو يفوته حتى ينفجر الصبح فيصليه فيما بين انفجار الصبح وصلاة الصبح (قال مالك) ما هو من عمل الناس فأما من تغلبه عيناه فيفوته ركوعه وحزبه الذي كان يصلي به فأرجو أن يكون خفيفاً أن يصلي في تلك الساعة وأما غير ذلك فلا يعجبني أن يصلي بعد انفجار الصبح الا الركعتين ﴿ وقال ﴾ لا بأس أن يقرأ الرجل السجدة بعد انفجار الصبح ويسجدها وقد صلى عمر بن الخطاب بقية حزبه بعد انفجار الصبح ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا أرى بالكلام بأساً فيما بين ركعتي الفجر الى صلاة الفجر وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس أنه لا بأس بالكلام بعد ركعتي الفجر حتى يصلي الصبح فبعد ذلك يكره الكلام الى طلوع الشمس (قال) وسمعت مالكا يتكلم بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح ﴿ قال ﴾ وحدثنا مالك عن أبي النصر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ثم يضطجع على شقه الايمن فان كنت يقظانة حدثني حتي يأتيه المؤذن فيؤذنه بالصلاة وكذلك بعد طلوع الفجر ﴿ قال ﴾ وحدثني مالك أن سالم بن عبد الله كان يتحدث بعد طلوع الفجر الى أن تقام صلاة الفجر (قال) لي مالك وكل من أدركت من علمائنا يفعل ذلك (قال) ولقد رأيت مالكا يجلس في مجلسه بعد الفجر فيحدث ويصلي حتي تقام الصلاة ثم يترك الكلام الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها ﴿ قال مالك ﴾ وإنما يكره الكلام بعد الصبح قال ولقد رأيت نافعا مولى ابن عمر وموسى بن ميسرة وسعيد بن أبي هند يجلسون بعد أن يصلوا الصبح ثم يتفرقون للركوع وما يكلم أحد منهم صاحبه يريد بذلك اشتغالا بذكر الله تعالى ﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم أكان مالك يكره الضجعة التي بين ركعتي الفجر وبين صلاة الفجر التي يرون أنهم يفصلون بها (قال) لا أحفظ عنه فيها شيئا وأرى ان كان يريد بذلك فصل الصلاة فلا أحبه وان كان يفعل ذلك لغير ذلك فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾

أرأيت ركعتي الفجر إذا صلاهما الرجل بعد انفجار الصبح وهو لا ينوي بهما ركعتي
الفجر قال لا يجزيان عنه وكذلك قال مالك

﴿ما جاء في الوتر﴾

﴿قال﴾ وقال مالك من نسي الوتر أو نام عنه فأنبهه وهو يقدر على أن يوتر ويصلي
الركعتين ويصلي الصبح قبل أن تطلع الشمس فعل ذلك كله يوتر ثم يصلي ركعتي
الفجر وصلاة الصبح وإن كان لا يقدر إلا على الوتر وصلاة الصبح صلى الوتر وصلاة
الصبح وترك ركعتي الفجر وإن كان لا يقدر إلا على الصبح وحدها إلى أن تطلع
الشمس صلى الصبح وترك الوتر وركعتي الفجر ولا قضاء عليه في الوتر ولا في ركعتي
الفجر إلا أن يشاء أن يصلي ركعتي الفجر بعد ما تطلع الشمس (قال مالك) وذلك
أنه بلغني أن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد قضياها بعد طلوع الشمس فن أحب
أن يقضيهما بعد طلوع الشمس فليفعل من غير أن أراها واجبتين عليه ﴿قال﴾
وقال مالك الوتر واحدة والذي أخذ به وأقرأ به فيها في خاصة نفسي قل هو الله أحد
وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس في الركعة الواحدة مع أم القرآن ﴿قال﴾
ابن القاسم ﴿وكان لا يفتي به أحداً ولكنه كان يأخذ به في خاصة نفسه﴾ ﴿قال﴾
وأخبرني ابن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة الوتر بقل هو الله
أحد والمعوذتين من حديث حيوة بن شريح عن أبي عيسى الخراساني عن عبد الكريم
ابن طارق عن الحسن بن أبي الحسن ﴿سحنون﴾ عن عبد الله بن نافع قال أخبرني
حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الركعة الآخرة من الوتر بقل هو الله أحد والمعوذتين يجمعهن في ركعة
الوتر قال عبد الله بن نافع فحدثت به مالكا فأعجبه ﴿قال﴾ وقال مالك لا ينبغي لأحد أن
يوتر بواحدة ليس قبلها شيء إلا في حضر ولا في سفر ولكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر
بواحدة ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يوتر على راحلته حيثما كان وجهه في السفر
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله

ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على راحلته قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة **قال ابن القاسم** **وسألت مالكاً عن الرجل يكون له صلاة بعد العشاء الآخرة وهو في سفره في محله أو على دابته أيستحب له أن يؤخر وتره حتى يركع على دابته أو في محله بعد أن يفرغ من حربه أو لعله أن يطول صلاته من الليل أم يركع ركعتين ويوتر على الأرض قال أحب إلى أن يركع ركعتين ويوتر على الأرض ويركب دابته فيتنفل عليها ماشاء وقد أجزأ عنه وتره **قال** **وقال مالك من أوتر قبل أن يصلي العشاء الآخرة ناسياً فليصل العشاء الآخرة وليوتر** **قلت** **لابن القاسم** فإن أتى في رمضان والقوم في الوتر فصلى معهم جاهلاً حتى فرغ من الوتر ولم يكن صلى العشاء الآخرة كيف يصنع في قول مالك **قال** يضيف ركعة أخرى إلى صلاته ثم يقوم فيصلي العشاء ثم يعيد الوتر **قال** وإن هو لم يضيف ركعة أخرى إلى الوتر الذي صلى مع القوم حتى سلم وتطاول ذلك أو يكون قد خرج من المسجد فإنه لا يضيف الركعة إلى الوتر إلا إذا كان بحضرة ذلك ولكن فليصل العشاء ثم يعيد الوتر **قلت** **أرأيت من صلى العشاء الآخرة على غير وضوء ثم انصرف إلى بيته فتوضأ وأوتر ثم ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء** **قال** يعيد العشاء ثم يعيد الوتر وإن كان ذلك في آخر الليل **قلت** **وهذا قول مالك قال نعم هذا قوله** **قال** **وكان مالك يستحب إذا دخل الرجل في صلاة الصبح وقد كان نسي الوتر وتر ليلته أن يقطع ثم يوتر ثم يصلي الصبح** **قال** **وكذلك إن كان خلف إمام قطع وأوتر وصلى الصبح وإن كان في فضل الجماعة قائماً أمرته أن يقطع ويوتر لأن الوتر سنة فهو إن ترك فضل الجماعة في هذا الموضع صلى صلاة هي سنة ثم صلى الصبح** **قال ابن القاسم** **وقد أسكت عبادة بن الصامت المؤذن بعد إقامة الصلاة صلاة الصبح** **قال ابن القاسم** **للو ترأسكته وقد سمعت مالكا يرخص فيه يقول إذا دخل الرجل مع الإمام فلا يقطع ولينضم ولكن الذي كان يأخذه هو في نفسه خاصة أن يقطع وإن كان خلف الإمام فيما رأيته ووقفته عليه فرأيت ذلك أحب إليه** **وقال****

مالك لم أسمع أحداً قط قضى الوتر بعد صلاة الصبح قال وليس هو كركعتي الفجر في القضاء : قال : وقال مالك من ترك الركعة حتى ينفجر الصبح فانه يوتر قال وان صلى الصبح فلا يوتر بعد ذلك : قال : أرأيت لو سها في الوتر فلما صلى ركعة الوتر أضاف اليها أخرى كيف يصنع أيعيد وتره أم يجزئه هذا الوتر ويسجد لسهوه (قال) يسجد سجدة لسهوه ويجزئ بوتره يعمل في السنن كما يعمل في الفرائض وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر واحدة : قال : وسمعت مالكا وسئل عن رجل سها فلم يدر أفي الشفع هو أم في الوتر (قال) قال مالك يسلم ويسجد لسهوه ثم يقوم فيوتر بركعة : قال : ولم قال ذلك قال لانه قد أيقن بالشفع وشك في الوتر فأمره مالك أن يلني ماشك فيه : قال : أرأيت اذا شك فلم يدر أفي أول الركعة هو أم في الركعة الثانية أم في ركعة الوتر كيف يصنع (قال) يلني على اليقين لان مالكا قال من شك فليين على اليقين فهذا في أول الشفع فليضف اليها ركعة ثم يسلم ويسجد لسهوه ثم يقوم فيوتر بواحدة : قال : عن زياد : عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم قال اذا طلعت الشمس فلا قضاء عليه للوتر واذا صلى الفجر فلا قضاء عليه للوتر : سحنون : عن علي بن زياد عن سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال ليس الوتر تحتم كالمكتوبة ولكنها سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابن وهب : عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن نسي الوتر حتى صلى الصبح قال قد ضيع وفرط في سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم فليستغفر الله وليستعقب فانما الوتر بالليل وليس بالنهار : ابن وهب : وقاله ابن نافع وابن قسيط وعطاء ويحيى بن سعيد و ابراهيم النخعي : ابن وهب : عن ابن لهيعة عن خالد بن ميمون الصغدّي ^(١) عن الحسن أن رجلا قال يا رسول الله أوتر بعد الفجر فقال له في الثالثة أوتر (قال سحنون) يلني بعد ثلاث

(١) (الصغدّي) بضم الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة وبالذال المهملة منسوب إلى بلاد الصغد

ما جاء في قضاء الصلاة إذا نسيها

قال قال مالك من ذكر صلاة نسيها وهو في صلاة المكتوبة قال ان كان وحده فذكرها حين افتتح الصلاة فليقطع وليصل التي نسي ثم يصلي هذه التي كان فيها قال وان كان انما ذكرها بعد ما صلى من هذه التي كان فيها ركعة فليضيف اليها أخرى ثم ليقطع وان ذكرها بعد ما صلى ثلاثا فليضيف اليها ركعة رابعة ثم ليقطع (قال ابن القاسم) ويقطع التي دخل فيها اذا ذكر التي نسي بعد ثلاث ركعات أحب الى وليصل التي نسي ثم يصلي هذه التي ذكر فيها قال قال مالك ان كان ذكر صلاة نسيها بعد ما صلى الظهر والعصر قال اذا ذكر ذلك قبل مغيب الشمس وهو يقدر على أن يصليها ثم يصلي الظهر والعصر فليصل التي نسي ثم ليصل الظهر ثم العصر قال ووقت الظهر والعصر في ذلك النهار كله وان كان لا يقدر الا على أن يصلي التي نسي واحدى الصلاتين صلى التي نسي ثم العصر قال وان كان يقدر على التي نسي ويصلي انظر ورکعة من العصر صلى التي نسي ثم الظهر ثم العصر قال وان كان خلف الامام ثم ذكر صلاة نسيها قال يتماذى مع الامام ولا يقطع حتى يفرغ فاذا فرغ صلى التي نسي ثم أعاد التي صلى مع الامام الا أن يكون قد صلى قبلها صلاة فيدرك وقتها ووقت التي صلى مع الامام فايصلها جميعاً قلت وكذلك ان كانت المغرب وهو وراء الامام فذكر وهو فيها صلاة قد كان نسيها قال يصلي مع الامام فاذا سلم الامام سلم معه ولم يضيف اليها ركعة أخرى ثم يقضى التي نسي ثم يعيد المغرب وكذلك قال مالك في المغرب قلت له وهذا قول مالك قال نعم المغرب وغيرها سواء (قال مالك) اذا كان خلف الامام صلى مع الامام حتى اذا فرغ صلى التي نسي ثم أعاد المغرب ووقت المغرب والعشاء في هذا الليل كله قلت أرأيت من نسي صلاة مكتوبة فذكرها وهو في نافلة أيصليها (قال) اذا لم يكن صلى منها شيئاً قطعها وان كان قد صلى ركعة أضاف اليها أخرى ثم يسلم (قال) وقد كان مالك يقول أيضاً يقطع

وأحب إلى أن يضيف إليها أخرى (قال) وقال مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة فليصلها حين يذكرها قال ومن ذكر صلاة نسيها فليصلها إذا ذكرها في أية ساعة كانت من ليل أو نهار عند مغيب الشمس أو عند طلوعها (قال) وإن بدا حاجب الشمس فليصلها قال وإن غاب بعض الشمس فليصلها إذا ذكرها ولا ينتظر وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها قال مالك فوقتها حين ذكرها فلا يؤخرها عن ذلك (قال) وقال مالك من نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثاً ثم ذكرهن قبل صلاة الصبح قال إذا كانت يسيرة صلاههن قبل الصبح وإن فات وقت الصبح وإن كانت صلوات كثيرة بدأ بالصبح ثم صلى ما كان نسي وإن كان صلى الصبح ثم ذكر صلوات كثيرة صلى ما نسي فإن فرغ من ذلك وعليه بقية من الوقت صلى الصبح وإن لم يفرغ مما نسي حتى فات وقت الصلاة فلا يبعد الصبح وقد مضى وقتها (قال) وقال مالك ومن نسي صلوات كثيرة أو ترك صلوات كثيرة فليصل على قدر طاقته وليذهب إلى حوائجه فإذا فرغ من حوائجه صلى أيضاً ما بقي عليه حتى يأتي على جميع ما نسي أو ترك ويقيم لكل صلاة ويصلي صلاة النهار بالليل ويسر ويصلي صلاة الليل بالنهار ويجهر بصلاة الليل في النهار (قال ابن القاسم) والذي كتبت أنه إن نسي صلوات كثيرة فذكر ذلك وهو في صلاة الصبح قال لا أحفظه من مالك إلا أن مالكاً قال إذا نسي صلوات كثيرة فذكرها وهو في وقت صلاة قبل أن يصلها صلى التي هو في وقتها وكذلك إذا ذكرها وهو فيها أنه يمضي عليها (قال ابن القاسم) وقال مالك إذا طلعت الشمس فأكره الصلاة حتى ترتفع في التطوع (قال) وقال مالك في الرجل ينسى الصبح والظهر فلا يذكرها إلا في آخر وقت الظهر قال يبدأ بالصبح وإن خرج وقت الظهر (قلت) وكذلك إن نسي الظهر والمصر إلى آخر وقت العصر أو عند المغيب وهو لا يقدر على أن يصل إلا صلاة واحدة قال يبدأ بالظهر وإن غابت الشمس ثم يصل العصر (قلت) وإن كان قد صلى العصر ونسي الظهر فذكر ذلك وليس عليه من النهار إلا قدر ما يصل صلاة

واحدة قال يصلي الظهر وليس عليه إعادة العصر ﴿قلت﴾ فإن صلى الظهر وقد بقي عليه من النهار ما يصلي ركعة من العصر قال يعيد العصر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن هو قدر على ذلك فصلى الظهر وغابت الشمس (قال) لا يعيد العصر ﴿قلت﴾ وكذلك ان نسي المغرب والعشاء فلم يذكرهما الا عند طلوع الفجر وهو لا يقدر على أن يصلي قبل طلوع الفجر الا إحداهما قال يبدأ بالمغرب وان طلع الفجر ثم العشاء ثم الصبح وكذلك ان نسي العشاء والصبح فلم يذكرهما الا قبل طلوع الشمس وهو لا يقدر على أن يصلي الا إحداهما قال يبدأ بالعشاء وان طلعت الشمس ثم يصلي الصبح بعد ذلك ﴿قلت﴾ فإن هو نسي صلوات صلاتين أو ثلاثاً أو أربعاً (قال) اذا نسي صلوات يسيرة بدأ بها كلها قبل الصلاة التي حضر وقتها واذا كانت كثيرة بدأ بالصلاة التي حضر وقتها ثم قضى ما كان نسي (قال) وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وأما الذي قال مالك في اليسيرة الصلاة أو الصلاتين أو الثلاث أو ما قرب ﴿وكيع﴾ عن شريك عن المغيرة عن إبراهيم النخعي مثل قول مالك أنه يقضي الاول فالاول متتابعاً ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل نسي الصبح من يومه أو من غير يومه ثم ذكر بعد ما قد صلى الظهر والعصر (قال) يصلي الصبح ثم يعيد الظهر والعصر قال فإن لم يكن في النهار الا قدر ما يصلي الصلاة الواحدة جعلها العصر فإن كان ذكر الصبح التي نسي بعد ما غابت الشمس فلا يعيد الظهر ولا العصر وليبدأ بالصبح ثم ليصل المغرب وان صلى المغرب والعشاء ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك صلى التي نسي ثم أعاد المغرب والعشاء والليل كله وقت لهما وان لم يكن في الليل الا قدر ما يصلي صلاة واحدة جعلها العشاء وان كان في الليل قدر ما يصلي صلاة واحدة وركعة من الاخرى صلاهما جميعاً بعد التي نسي والصبح كذلك أيضاً ان أدرك أن يصلي التي نسي والصبح قبل طلوع الشمس أو ركعة من الصبح صلاهما جميعاً اذا كان انما ذكر التي نسي بعد ما صلى الصبح ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً نسي الصبح والظهر من يومه فلم يذكرهما الا بعد أيام فذكر الظهر ولم يذكر الصبح فصلى

الظهر فلما كان في بعض الظهر ذكر الصبح أنه قد كان نسيها أيضاً قال يفسد عليه الظهر ويصلي الصبح ثم يصلي الظهر قال وإن كان ذكرها وقد فرغ من الظهر صلى الصبح ولم يعد الظهر لأنه حين فرغ من الظهر فكأنه صلاها حين نسيها ب وقال مالك ب في إمام ذكر صلاة نسيها قال ابن القاسم قال مالك أرى أن يقطع ويعلمهم ويقطعوا ولم يره مثل الحدث ب قلت ب فإن لم يذكر حتى فرغ من صلاته أيعيد من خلفه (قال) لا أرى عليهم إعادة ولكن يعيد هو بعد قضاء ما نسي (قال سحنون) وقد كانت يقول ويعيدون هم في الوقت وقاله في كتاب الحج وهما يحملان جميعاً ب قلت ب أرايت من نسي صلاة ثم ذكرها فلما ذكرها صلى صلوات وهو ذا كر لتلك الصلاة التي نسي ولم يصلها (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن قال مالك من نسي صلاة فذكرها فليصلها ثم ليعد كل صلاة هو في وقتها قال فأرى ذلك بهذه المنزلة وإن كان صلى عمداً إذا ذهب الوقت فأنما عليه أن يصلي التي نسي وكل صلاة هو في وقتها وقد أساء فيما تعمد ولا أحفظ عن مالك في العمد شيئاً ب قال ب وقال مالك فيمن نسي الصبح أو نام عنها حتى بدا حاجب الشمس قال يصلها ساعته تلك إذا ذكرها وإن نسي العصر حتى غاب بعض الشمس أو نام عنها ثم ذكرها فليصلها مكانه ولا يؤخرها إلى مغيب الشمس وكذلك من نسي غيرها من الصلوات هو بمنزلتها ب قال مالك بن أنس ب عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع إليها فليصلها كما كان يصلها إذا صلاها لوقتها ب مالك ب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول أقم الصلاة لذكري قال يونس سمعت ابن شهاب يقرأها للذكر ب ابن وهب ب عن سفیان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال أقم الصلاة لذكري قال إذا ذكرتها ب علي بن زياد ب عن سفیان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال صل المكتوبة متى ما نسيتهما إذا ما ذكرتها في وقت أو غير وقت ب ابن وهب ب عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال من نسي صلاة من صلاته فلم

يذكرها إلا وهو وراء امام فاذا سلم الامام فليصل الصلاة التي نسي ثم ليصل بعدها الصلاة الاخرى وقاله مالك والليث ويحيى بن عبد الله مثله من حديث ابن وهب (قال مالك) وعلى ذلك الامر عندنا في كل من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو في صلاة غيرها وهو مع امام أو وحده قال فان الصلاة التي ذكرها فيها تفسد عليه ولا تجزئه حتى يصليها بعد الصلاة التي نسي فان كان مع الامام فذكر وهو في العصر أنه نسي الظهر مضى مع الامام حتى يفرغ فيصلي هو الظهر ثم يعيد العصر وان كان وحده فذكرها وهو في شفع سلم فصلي الظهر ثم العصر بعد فان كان لم يذكرها الا وهو في وتر من صلاته شفعه بركعة أخرى ثم يسلم ثم يصلي الظهر ثم العصر

ما جاء في السهو في الصلاة

﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن اماما صلى بقوم ركعتين فسلم فسبحوا له فلم يفقه فقال له رجل ممن هو معه في الصلاة انك لم تتم فأتم صلاتك فالتفت الى القوم فقال أحق ما يقول هذا فقالوا نعم (قال) يصلي بهم الامام ما بقي من صلاتهم ويصلون معه بقية صلاتهم الذين تكلموا والذين لم يتكلموا (قال) ويفعلون في ذلك مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليتين . وبذلك الحديث يأخذ مالك . وكل من فعل في صلاة مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ وفعل من خلفه مثل ما فعل من كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ فصلاتهم تامة يفعلون كما فعل من كان خلف النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ يوم ذي اليتين (قال) وقال مالك ولو ان رجلا صلى وحده وقوم الى جنبه ينظرون اليه فلما سلم قالوا له انك لم تصل الا ثلاث ركعات قال لا يلتفت الى ما قالوا ولكن لينظر الى يقينه فيمضي عليه ولا يسجد لسهوه فان كان يستيقن أنه لم يسه وان كان قد صلى أربعا لم يلتفت الى ما قالوا له ولیمض على صلاته ولا سهو عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا صلى وحده ففرغ عند نفسه من الاربع فقال له رجل الى جنبه انك لم تصل الا ثلاثا فالتفت الرجل الى آخر فقال له أحق ما يقول هذا فقال نعم (قال) يعيد الصلاة ولم يكن ينبغي له أن يكلمها ولا يلتفت اليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك

لو أن رجلاً صلى المكتوبة أربعاً فظن أنه صلى ثلاثاً فأضاف إليها ركعة فلما صلى الخامسة بسجديها ذكر أنه قد كان أتم صلاته (قال) يرجع ويجلس ولا يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ويسجد لسهوه بعد السلام (قال) وإن كان لم يصل من الخامسة إلا أنه ركع وسجد سجدة رجع أيضاً فجلس وسجد لسهوه ﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ إِمَاماً سَهَا فُصِّلَ خَمْسًا فَتَبِعَهُ قَوْمٌ مِّنْ خَلْفِهِ يَتَقَدُّونَ بِهِ وَقَدْ عَرَفُوا سَهْوَهُ وَقَوْمٌ سَهَوْا بِسَهْوِهِ وَقَوْمٌ قَعَدُوا فَلَمْ يَتَّبِعُوهُ (قَالَ) يَعِيدُ مَنْ اتَّبَعَهُ عَامِداً وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَصَلَاةُ مَنْ اتَّبَعَهُ عَلَى غَيْرِ تَعَمُّدٍ وَصَلَاةُ مَنْ قَعَدَ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ رِيسُجِدِ الْإِمَامِ لِسَهْوِهِ وَمَنْ سَهَا بِسَهْوِهِ سَجَدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ وَيَسْجُدُ مَعَهُ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ عَلَى سَهْوِهِ وَلَا يَخَالِفُ الْإِمَامُ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَعَلِيَ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ مِمَّنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ وَقَعْدَ أَنْ يَسْجُدَ مَعَ الْإِمَامِ فِي سَهْوِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِيمَنْ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الْإِمَامِ وَقَدَّسَهَا الْإِمَامُ فَسَجَدَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ مَعَ الْإِمَامِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَنَذَى السُّجُودَ ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ وَرَكَعَ ثَانِيَةً قَالَ إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ الثَّانِيَةَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَلْيَقُمْ وَلْيَبْتَدِئِ الْقِرَاءَةَ قِرَاءَةَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَرَكَعَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ فَلْيُلْغِ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَيَمُضِ فِي هَذِهِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَيَجْعَلُهَا الْأُولَى ﴿قَالَ﴾ مَا مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ حَتَّى يَرَكَعَ أَهْوَاؤُا رَكَعٍ فِي الثَّانِيَةِ فَقَدْ بَطُلَتِ الْأُولَى أَمْ حَتَّى يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (قَالَ) بَلْ حَتَّى يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَسَجَدَ سَجْدَةً وَنَذَى السُّجُودَ الثَّانِيَةَ حَتَّى قَامَ فَقَرَأَ وَرَكَعَ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَرَفَعَ مِنْهَا رَأْسَهُ (قَالَ) يُلْغِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَتَكُونُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ وَكَذَلِكَ كُلُّ رَكَعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا حَتَّى يَرَكَعَ بَعْدَهَا أَلَيْسَ الرُّكْعَةُ الَّتِي قَبْلَهَا الَّتِي سَجَدَ فِيهَا سَجْدَةً وَاحِدَةً لَأَنَّهُمَا لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا . وَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ الثَّانِيَةَ وَقَدْ قَرَأَ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ

الركعة التي تليها فليرجع ويسجد السجدة التي نسيها ثم يبتدئ القراءة التي قرأ بين
الركعتين ﴿ قال ﴾ وقال مالك من تكلم في صلاته ناسياً بنى على صلاته ثم سجد بعد
السلام وإن كان مع الإمام فإن الإمام يحمل ذلك عنه ﴿ ابن وهب ﴾ وقد قال ربعة
وابن هرمز ويحيى بن سعيد ليس على صاحب الإمام سهو فيما نسي معه من تشهد
أو غيره وقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته وهو الإمام وسجد لسهوه
بعد السلام لأن الكلام زيادة. من حديث مالك عن داود بن الحصين أن أبا سفيان
مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة
يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد
كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال أصدق
ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم ما بقي من الصلاة ثم
سجد سجدتين بعد السلام وهو جالس ﴿ قلت ﴾ رأيت أن شرب في صلاته ساهياً
ولم يكن سلم أبتدئ أم يبنى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنه بلغني أن قوله
قديماً أنه يتم الصلاة ويسجد لسهوه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن سها عن سجدة من
ركعة أو عن ركعة أو عن سجدتي السهو إذا كانتا قبل السلام فانه إن كان قريباً رجع فبنى
وإن كان قد ذهب وتباعد فانه يستأنف ولا يبنى ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن سها
فلم يدر أثلاثاً صلى أو أربعاً ففكر قليلاً فاستيقن أنه صلى ثلاثاً قال لا سهو عليه ﴿ قال ﴾
وقال مالك فيمن سها في الرابعة فلم يجلس مقدار التشهد حتى صلى خامسة (قال)
يرجع فيجلس فيتشهد ويسلم ثم يسجد لسهوه وقد تمت صلاته ﴿ ابن وهب ﴾ عن
مالك بن أنس وهشام بن سعد أن زيد بن أسلم حدثهما عن عطاء بن يسار أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدرى كم صلى أثلاثاً
أم أربعاً فليقم فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني
جرير بن حازم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى خمس ركعات ثم سجد سجدتين وهو جالس ولم يعد لذلك صلاته
 بنو ابن وهب قال مالك وبلغني أن ابن مسعود صلى الظهر أو العصر ساهياً خمس
 ركعات فسجد سجدتي السهو بعد السلام لسهو ولم يعد لذلك صلاته بنو علي بن زياد
 عن سفيان عن الحسين عن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة أنه صلى بهم الظهر خمسا أو
 العصر فقبل له صليت خمسا فقال وتقول أنت ذلك يا أعور قال قلت نعم فقام فسجد
 سجدتين فقال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو ابن وهب عن مالك والليث
 وعمر بن الحارث أن ابن شهاب أخبرهم عن عبد الرحمن الأعرج أن عبد الله بن بجنة
 حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في اثنتين من الظهر فلم يجلس فلما قضى صلاته
 سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم وسجدهما الناس معه
 مكان مائتي من الجلوس (قال سحنون) فلهذه الأحاديث يسجد في الزيادة بعد السلام
 وفي التقصان قبل السلام بنو وكيع عن سفيان الثوري عن خصيف عن أبي عبيدة
 قال قال عبد الله بن مسعود إذا قام أحدكم في قعود أو قعد في قيام أو سلم في
 الركعتين فليتم ثم ليسلم ثم ليسجد سجدتين يتشهد فيهما ويسلم (قال سحنون) وإنما
 ذكرت هذا الحديث لأن ابن مسعود رأى أن السلام لا يقطع الصلاة على السهو
 بنو وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن رجل صلى المغرب أربعاً قال تجزئه
 ويسجد سجدتين لسهو بنو قالت أرأيت لو أن رجلاً افتتح الصلاة فقرأ وركع
 وسجد سجدة ونسي السجدة الثانية حتى قام فقرأ ونسي أن يركع في الثانية وسجد
 للثانية سجدتين أضيف شيئاً من هذا السجود الثاني إلى الركعة الأولى قال لا بنو قالت
 له لم قال لأن نيته في هذا السجود إنما كانت لركعة ثانية فلا تجزئه أن يجعلها لركعته
 الأولى ولكن يسجد سجدة فيضيفها إلى ركعته الأولى فتصير ركعة وسجدتين
 بنو قالت فإن قام بعد ما ركع في الأولى وسجد سجدة فقرأ وركع فذكر وهو راكع
 أنه لم يسجد لركعته الأولى إلا سجدة واحدة قال يسجد السجدة التي بقيت عليه من
 الركعة الأولى ما لم يرفع رأسه من الركوع بنو قال وكان مالك يقول إذا ركع وقد

نسي سجدة من الركعة التي قبلها ترك ركوعه هذا الذي هو فيه وخرّ ساجداً لسجدة
 التي نسي من الركعة التي قبلها قبل هذا الركوع ما لم يرفع رأسه . وكان يقول عقد
 الركعة رفع الرأس من الركوع ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن صلى نافلة ثلاث ركعات
 ساهياً فانه يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد لسهوه اذا فرغ من الرابعة وان ذكر
 قبل أن يركع في الثالثة قعد وسلم وسجد بعد السلام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى سجوده
 في النافلة اذا صلى ثلاثاً وبني عليها فصلين أربعا فسجدناه قبل السلام لانه نقصان
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السهو في التطوع والمكتوبة سواء في ذلك ﴿ قال ﴾ وقال
 مالك والسهو على الرجال والنساء سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن عبد الرحمن
 الاعرج حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل سهو سجدة (وقال)
 سعيد بن المسيب وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح سجدة السهو في النوافل كسجدة
 السهو في المكتوبة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ذلك مالك والليث ويحيى بن سعيد
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك اذا نسي الرجل التشهد في الصلاة حتى سلم قال ان
 ذكر ذلك وهو في مكانه سجد لسهوه وان لم يذكر ذلك حتى يتناول فلا شيء عليه
 اذا ذكر الله (قال) وليس كل الناس يعرف التشهد قاله مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾
 وكذلك سهوه عن التشهدين جميعاً لا يراه بمنزلة غيره من الصلوات فيما يسهو عنه
 ﴿ قال ﴾ والتكبير قال فيه مالك ان نسي تكبيرة واحدة أو نحو ذلك رأيت خفيفاً
 ولم ير عليه شيئاً وان نسي أكثر من ذلك أمره مالك أن يسجد لسهوه قبل السلام
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك من وجب عليه سجود السهو بعد السلام فترك أن يسجد لهما نسي
 ذلك فليسجد لهما ولو بعد شهر متى ما ذكر ذلك وان كان انما هو سهو وجب عليه أن
 يسجد لهما قبل السلام فبقي ذلك حتى قام من مجلسه ذلك وتباعد قال فليعد صلاته
 قال وان كان ذكر أنه لم يسجد لسهوه بحضرة ما سلم وسهوه الذي وجب عليه قبل
 السلام فليسجد لهما وليسلم وتجزئان عنه بمنزلة رجل قام من أربع ثم ذكر فليرجع جالساً
 وليسلم وليسجد لسهوه ﴿ قالت ﴾ له فان كان سهوه سهواً يكون السجود فيه قبل

السلام مثل أن ينسى بعض التكبير أو ينسى سمع الله لمن حمده مرة أو مرتين أو الله أكبر أو التشهدين فَنسي أن يسجد حتى طال ذلك وأكثر من الكلام أو انتقض وضوءه قال أما التشهدان أو التكبيرة والاثنتان وسمع الله لمن حمده مرة أو مرتين فإذا انتقض وضوءه أو طال كلامه فلا يرى عليه سجوداً ولا شيئاً ﴿قلت﴾ فما بال الذي يكون سجوده بعد السلام قال لأن ذلك ليس من الصلاة وهو بعد السلام وأما هذا فقد تكلم فصار السلام فصلاً إذا طال الكلام أو انتقض وضوءه لأن السجود إنما كان عليه قبل السلام (قال مالك) وأما الذي ينسى سمع الله لمن حمده ثلاثاً أو أكثر أو من التكبير مثل ذلك فأرى عليه الإعادة إذا طال كلامه أو قام فأكثر من ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد سجد علقمة بعد الكلام سجدتي السهو وقال هكذا صنع بنا عبد الله بن مسعود ﴿وكيع﴾ وقال الحسن ما كان في المسجد ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من سهواً سجدت أجدتها يجب عليه قبل السلام والآخرة بعد السلام قال يجرئه عنهما جميعاً أن يسجد قبل السلام ﴿قال﴾ وقلت لمالك أنه يلينا قوم يرون خلاف ما ترى في السهو يرون أن ذلك عليهم بعد السلام فيسهو أحدهم سهواً يكون عندنا سجود ذلك السهو قبل السلام ويراه الإمام بعد السلام فيسجد بنا بعد السلام قال أتبعوه فإن الخلاف أشد ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن وجب على رجل سجود السهو بعد السلام فسجدتها قبل السلام قال لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزي عنه على القول في الإمام الذي يرى خلاف ما يرى من خلفه ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن نسي الجلوس من ركعتين حتى نهض عن الأرض قائماً واستقبل عن الأرض فليتماد قائماً ولا يرجع جالساً وسجوده لسهوه قبل السلام ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم من اثنتين وعمر بن مسعود وسجدوا كلهم للسهو (قال) ثم سمعته يقول بعد ذلك في الإمام إذا جعل موضع سمع الله لمن حمده الله أكبر أو موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده قال أرى أن يرجع فيقول الذي كان عليه فإن لم يرجع حتى يمضي سجد سجدتي السهو قبل السلام ﴿قال ابن القاسم﴾

والرجل في خاصة نفسه عندي مثل الامام (قال) وقال مالك من نسي سجدتين سمع الله من حمدته قال ارى ذلك خفيفاً بمنزلة من نسي تكبيرة أو نحوها (قال) وقال مالك في كل سهو يكون بعد السلام فيسجد الرجل بعد سلامه ثم يحدث في سجوده أنه لا تنتقض صلاته وقد تمت صلاته ولا شيء عليه إلا أنه يتوضأ ويقضى سجدتي السهو بعد السلام (قال مالك) ولو مكث أياماً وقد ترك سجدتي السهو اللتين بعد السلام قضاها وان انتقض وضوءه توضأ وقضاها (قلت) لم يكون عليه قضاؤها إذا أحدث ومالك يقول إذا أحدث في الصلاة لم يمين واستأنف (قال) لأن مالكا يقول ليستا من الصلاة فلما لم تكونا من الصلاة كان عليه أن يتوضأ ويسجدها (قال ابن القاسم) فيمن كان عليه سجود السهو بعد السلام فلما سجد لسهوه أحدث قال يتوضأ ويسجد لسهوه وقد تمت صلاته وان لم يعد هما أجزأاً عنه (قال) فان نسي سجود السهو أعاد ذلك وحده ولم يعد الصلاة (قلت) لابن القاسم أرأيت من صلى أياماً فسها في الصلاة أيسجد لسهوه أياماً قال نعم (قلت) أحفظه عن مالك قال لا أحفظه (قال) وقال مالك في امام سها في أول ركعة من صلاته وسهوه ذلك بعد السلام ثم دخل معه رجل في الركعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة فلما سلم الامام سجد الامام لسهوه أنه يقوم فيصلي ما بقي عليه مما سبقه به الامام فان شاء قام حين سلم الامام قبل أن يفرغ من سجود السهو وان شاء انتظره ولا يسجد معه وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وأحب إلي أن يقوم لان الامام قد انقضت صلاته حين سلم ولو أحدث الامام بعد الصلاة أجزأت عنه ثم سجد هذا لسهوه اذا فرغ مما سبقه به الامام ولا يسجد لسهوه حتى يقضي الذي بقي عليه من صلاته وليس له أن يترك سجدتي السهو بعد ذلك وقد وجبتا عليه وسواء ان كان الامام انما سها وهو خلفه أو سها الامام قبل أن يدخل هذا في صلاته لانه حين دخل في صلاة الامام فقد وجب عليه ما وجب على الامام (قال) فان كان سهو الامام قبل السلام وقد بقيت على هذا ركعة من صلاته فانه اذا سجد الامام لسهوه قبل السلام سجد معه فاذا سلم الامام قام فقضى ما بقي عليه من صلاته

وسلم وليس عليه أن يميد سجدي السهو اللتين سجدهما مع الامام قبل سلامه هو
لنفسه ولا بمد سلامه وقد أجزأت عنه السجدة التي سجدها مع الامام ع علي بن
زياد ع عن سفيان عن يونس عن الحسن والمنيرة عن ابراهيم أنهما قالوا في الرجل تفرته
من صلاة الامام ركعة وقد سها فيها الامام فانه يسجد مع الامام سجدي السهو ثم
يقضي الركعة بعد ذلك (قال سفيان) وان كان سجود الامام بمد السلام فانه يسجد
معه ثم يقوم فيقضي ع قلت ع رأيت هذا الذي فانه يمض صلاة الامام فسلم
الامام وعليه سجدة السهو بعد السلام فسجدهما الامام فأمر مالك هذا أن
يجلس حتى يسلم الامام من سهوه ثم يقوم فيقضي أي تشهد في جلوسه كما يشهد الامام
في سهوه وهو يلبث حتى يفرغ الامام ولم يقيم قال لا ولكن يدع ع قلت ع وهذا
قول مالك قال نعم ع وقال مالك فيمن نسي التشهد قال أرى ذلك خفيفا قال وان
سلم ثم ذكر ذلك وهو قريب فرجع فتشهد مكانه وسلم لم أر بذلك بأسا قال ولم يكن
يراه نقصانا من الصلاة قال وان تباعد ذلك لم أر أن يسجد ع قال ع وقال لنا مالك فيمن
أسرّ فيما يجهر فيه أو جهر فيما يسرّ فيه قال يسجد سجدي السهو (قال) فقلنا لمالك
فلو قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الآية أو نحو ذلك ثم صمت قال
هذا خفيف ولا سهو عليه (قال سحنون) وقد قاله ابراهيم النخعي يسجد اذا أسرّ
فيما يجهر فيه أو جهر فيما يسرّ فيه ع قال ع وقال مالك فيمن صلى وحده فجهر فيما يسرّ
فيه قال ان كان جهر جهرًا خفيفا لم أر بذلك بأسا ع قلت ع فان هو أسرّ فيما يجهر فيه
قال يسجد سجدي السهو قبل السلام الا أن يكون شيئًا خفيفا ع قلت ع فان هو جهر
فيما يسرّ فيه هل عليه سجدة السهو قال نعم ع قلت ع فاقول مالك في هذا الذي
صلى وحده فأسرّ فيما يجهر فيه أو جهر فيما يسرّ فيه هل عليه سجدة السهو قال نعم
ع قال ع وقال مالك فيمن سلم ساهيا قبل أن يتشهد في الركعة الرابعة قال يرجع فيتشهد
ثم يسلم ويسجد لسهوه ع قلت ع لا بن القاسم بعد السلام أو قبل السلام قال بمد السلام
ع قلت ع له فان هو لم يجلس الا أنه لما رفع رأسه من آخر السجدة سلم ساهيا وظن أنه

قد قعد مقدار التشهد قال يرجع فيتشهد ثم يسجد لسهوه أيضاً بعد السلام (قلت) وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن رجل سلم من ركعتين ساهيا قال يسجد لسهوه ذلك بعد السلام وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم وقاله ابن مسعود ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في سجدي السهو سهو ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن سها في سجدي السهو فلم يدر أواحدة سجدة أو اثنتين أنه يسجد أخرى لأن واحدة قد أيقن بها ولا شيء عليه غير ذلك ويتشهد ويسلم ولا يسجد لسهوه سجدي السهو ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل فاتته ركعة مع الإمام فسها الإمام فسجد لسهوه بعد ما سلم قال هذا الذي بقيت عليه ركعة لا يسجد حتى يتم بقية صلاته ثم يسجد لسهوه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا دخل مع الإمام في سجوده الآخر في آخر صلاته وعلى الإمام سجدة السهو بعد السلام أو قبل السلام فسجد الإمام سجود السهو قبل السلام أو بعد السلام قال لا يسجد معه لا قبل ولا بعد ولا يقضيه لأنه لم يدرك من الصلاة شيئا وإنما يجب ذلك على من أدرك من الصلاة ركعة أو أكثر ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن فاتته بعض صلاة الإمام فظن أن الإمام قد سلم فقام يقضي فلما صلى ركعة وسجدتها سلم الإمام فعلم بذلك (قال) يرجع فيصلّي تلك الركعة بسجديتها ولا يعتد بما صلى قبل سلام الإمام ولو ركع ولم يسجد قبل أن يسلم الإمام رجع قمتراً وابتدأ القراءة من أولها ثم أتم صلاته وسجد سجدي السهو قبل السلام ﴿فقلت﴾ بمالك أرايت لو علم وهو قائم قبل أن يسلم الإمام قال يرجع فيجالس مع الإمام قبل أن يسلم الإمام فإذا سلم الإمام قام فقصي ﴿قلت﴾ أفعليه سجود السهو قال لا لأنه قد رجع إلى الإمام قبل أن يسلم الإمام فإذا سلم فقد حمل ذلك عنه الإمام ﴿قلت﴾ له فلو لم يعلم حتى سلم الإمام وهو قائم أيرجع فيقعد تقدر ما قام قال لا ولكن ليضم وليتدي القراءة ويسجد سجدي السهو قبل السلام ﴿قلت﴾ أرايت من شك في سلامه فلم يدر أسلم أو لم يسلم في آخر صلاته هل عليه سجدة السهو قال لا ﴿قلت﴾ لم والسلام من الصلاة قال لأنه إن كان قد سلم فسلامه لغير شيء فإن كان لم يسلم فسلامه هذا يحزئه ولا شيء

عليه غير ذلك ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك قال لا أحفظ هذا عن مالك ﴿قَالَ﴾ أرأيت من ذكر سهواً عليه من صلاة قد مضت وذلك السهو بعد السلام ثم ذكر ذلك وهو في الصلاة المكتوبة أو النافلة هل تفسد عليه صلاته هذه التي ذكر ذلك السهو فيها قال لا ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك قال نعم لأن السهو لا يفسد عليه صلاته التي ترك السهو فيها الذي وجب عليه إذا كان ذلك بعد السلام وإن كان قبل السلام أفسدها وكذلك قال لي مالك ﴿قَالَ﴾ أرأيت من ذكر سهواً عليه بعد السلام وهو في فريضة أو تطوع أفسد عليه شيء من صلاته هذه قال لا يفسد عليه شيء وإذا فرغ مما هو فيه سجد لسهوه الذي كان عليه ﴿قَالَ﴾ فإن كان سهوه قبل السلام قال إن كان قريباً من صلاته التي صلى رجع إلى صلاته إن كانت فريضة ونقض ما كان فيه بغير سلام وإن كان تباعد ذلك من طول القراءة في هذه التي دخل فيها أو ركع ركعة انتقضت صلاته التي كان عليه فيها السهو قبل السلام فإن كانت هذه التي هو فيها نافلة مضى في نافلته ثم أعاد الصلاة التي كان سها فيها وإن كانت فريضة انتقضت فريضته التي هو فيها وأعاد التي سها فيها ثم صلى الصلاة التي انتقضت عليه وهذا قول مالك ﴿قَالَ﴾ فإن كان حين ذكر التي كان عليه فيها سجود السهو قبل السلام ذكر ذلك في فريضة وهو منها على وتر أو ينصرف أم يضيف إليها ركعة فينصرف على شفع (قال) يضيف إليها ركعة أخرى وينصرف على شفع أحب إليّ وكذلك قال مالك ﴿قَالَ﴾ أرأيت إن كان عليه سهو من نافلة قبل السلام أو بعد السلام فذكر ذلك قبل أن يتباعد وهو في نافلة أخرى أيقطع ما هو فيه أم لا (قال) لا إلا أن يكون لم يركع منها ركعة فيرجع فيسجد لسهوه الذي كان عليه قبل السلام ويتشهد ويسلم ثم يصلي نافلته التي كان فيها يبتدئ بها إن شاء وإن كان سهوه بعد السلام فلا يقطع نافلته التي دخل فيها ركع أو لم يركع إلا أنه إذا فرغ منها سجد لسهوه ذلك ﴿قَالَ﴾ أرأيت الرجل يفتتح الصلاة النافلة ركعتين فيسهو فيزيد ركعة (قال) قال مالك يضيف إليها ركعة حتى تكون أربعاً أخرى وسواء كان نهاراً أو ليلاً ويسجد لسهوه قبل السلام لأنه نقصان ﴿قَالَ﴾ فإن سها حين صلى

الرابعة عن السلام حتى صلى خامسة قال لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يصلي السادسة ولكن يرجع فيجلس ويسلم ثم يسجد لسووه لان النافلة انما هي أربع في قول بعض العلماء وأما في قول مالك فركعتان وقد أخبرتك فيه بقول مالك اذا منها حتى يصلي الثالثة قال ولم أسمعه يقول في أكثر من أربع شيئا وأرى أن يسجد سجدة قبل السلام اذا صلى خامسة في نافلة ﴿قال﴾ وقال مالك اذا صلى ركعتين نافلة ثم قام فقرأ الا أنه لم يركع قال يرجع فيجلس ويسلم ويسجد لسووه بعد السلام ﴿قلت﴾ فان لم يذكر الا بعد ما ركع قال قد اختلف فيه قول مالك ولكن أحب الي أن يرجع ما لم يرفع رأسه من الركوع ﴿قلت﴾ أرايت لو صلى الفريضة فلما صلى أربع ركعات قام فصلى خامسة ساهيا قال هذا يجلس ولا يزيد شيئا ويسلم ويسجد لسووه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكان مالك يفرق بين الفريضة في هذا وبين النافلة قال نعم

﴿ما جاء في التشهد والسلام﴾

﴿قال﴾ وقال مالك لا أعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم ولكن يبدأ بالتحيات لله قال وكان يستحب تشهد عمر بن الخطاب ﴿قلت﴾ لابن القاسم بأيهما يبدأ اذا قعد بالتشهد أم بالدعاء في قول مالك قال بالتشهد قبل الدعاء. وتشهد عمر التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الامام كيف يسلم قال واحدة قبالة وجهه ويتيامن قليلا (قال) فقلت له فالرجل في خاصة نفسه قال واحدة ويتيامن قليلا ﴿قال﴾ ومن كان خلف الامام ان كان على يساره أحد رد عليه (قال) وسلام الرجال والنساء من الصلاة سواء ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان خلف الامام فليسلم عن يمينه ثم يرد على الامام (قال) فقلت له كيف يرد على الامام أعليك السلام أم السلام عليكم قال كل ذلك

واسع وأحب إلى السلام عليكم ﴿قلت﴾ وأي شيء يقول مالك فيمن كان خلف الإمام فسلم رجل عن يساره فيرد عليه أيسمعه قال يسلم سلا ما يسمع نفسه ومن يليه ولا يجهر ذلك الجهر ﴿قال﴾ وقال مالك في الإمام إذا سها فسلم ثم سجد لسهوه ثم سلم قال سلامه من بعد سجوده للسهو كسلامه قبل ذلك في الجهر ومن خلفه يسلمون من بعد سجود السهو كما يسلمون قبل ذلك في الجهر ﴿قال﴾ وقال مالك في إمام مسجد الجماعة أو مسجد من مساجد القبائل قال إذا سلم فليقيم ولا يقعد في الصلوات كلها (قال) وأما إذا كان إماما في السفر أو إماما في فئته ليس بإمام جماعة فإذا سلم فإن شاء تنحى وإن شاء أقام وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم واحدة وأبو بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز وأبو رجاء العطاردي والحسن ﴿مالك﴾ عن زافع أن ابن عمر كان يسلم على يمينه ثم يرد على الإمام وبه يأخذ مالك اليوم (وقال مالك) وإن كان على يساره أحد ردّ عليه ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن زهرة بن معبد القرشي أنه رأى سعيد بن المسيب يسلم عن يمينه وعن يساره ثم يرد على الإمام وكان مالك يأخذ به ثم تركه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أن أبا الزناد أخبره قال سمعت خارجة بن زيد بن ثابت يعيب على الأئمة قعودهم بعد التسليم وقال إنما كانت الأئمة ساعة تسلم تنقلع مكانها (قال ابن وهب) وبلغني عن ابن شهاب أنها السنة (قال ابن وهب) وقال ابن مسعود يجلس على الرضف^(١) خير له من ذلك (قال) وبلغني عن أبي بكر الصديق أنه كان إذا سلم لكأنه على الرضف حتى يقوم وإن عمر بن الخطاب قال جلوسه بعد السلام بدعة

﴿ما جاء في الإمام يحدث ثم يقدم غيره﴾

﴿قلت﴾ أرايت الإمام يحدث ثم يقدم غيره أيكون هذا الذي قدم إماما للقوم قبل أن يبلغ موضع الإمام الأول الذي كان يصلي بالقوم (قال) لم أسمع من مالك فيه

(١) (الرضف) بفتح الراء المهملة وسكون الضاد المعجمة هو الحجارة المحمأة اهـ

شيئا الا أن مالكاً قال اذا أحدث الامام فله أن يستخلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال
يا فلان تقدم فتكلم أكون هذا خليفة وترى صلاتهم تامة أم تراه اماماً أفسد صلاته
عامداً قال هذا لما أحدث خرج من صلاته فله أن يقدم ويخرج فان تكلم لم يضرهم
ذلك لانه في غير صلاة ﴿قلت﴾ فان خرج ولم يستخلف أكون للقوم أن يستخلفوا
أم يصلون وحدانا وقد خرج الامام الاول من المسجد وتركهم (قال) أرى أن يتقدمهم
رجل فيصلي بهم بقية صلاتهم وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان صلوا وحدانا قال لم
أسمعه من مالك ولا يعجبني ذلك وصلاتهم تامة والامام اذا أحدث أو رفع فينبغي له
أن يخرج مكانه وانما يضرهم أن لو تمادى فصلى بهم فأما اذا لم يفعل وخرج فانه لا يضر
أحداً فان تكلم وكان فيما يني عليه أبطل على نفسه وان كان فيما لا يني عليه فهو في غير
صلاة بالحدث أو بغيره مما لا يني عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في امام أحدث فقدم رجلاً قد
فاتته ركعة قال اذا صلى بهم هذا المقدم ركعة جلس في ركعته لانها ثاوية للامام الذي
استخلفه وانما يصلي بهم هذا المستخلف بقية صلاة الامام الاول ويجزئ بما قرأ
الامام الاول وقد قاله الشعبي تجزئه قراءته ان كان قرأ وتكبيره ان كان كبر من
حديث وكيع عن اسرايل عن جابر عن عامر الشعبي ﴿قال﴾ فقلت اذا صلى بهم تمام
صلاة الذي استخلفه كيف يصنع في قول مالك (قال) يقعد فيتشهد ثم يقوم ويثبتون
حتى يتم صلاته ثم يسلم بهم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت اماماً أحدث وهو
راكع فاستخلف رجلاً كيف يصنع المستخلف (قال) يرفع بهم هذا المستخلف
رأسه ويجزئهم الركعة

— ماجاء في غسل الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك فيمن اغتسل يوم الجمعة للجمعة غداة الجمعة ثم غدا الى المسجد
وذلك رواحه ثم انتفض وضوءه قال يخرج ويتوضأ ويرجع ولا ينتفض غسله (قال)
مالك وان هو اغتسل للروح للجمعة ثم تغدى أو نام فليعد الغسل حتى يكون غسله
متصلاً بالروح ﴿قلت﴾ له أرأيت ان غدا للروح وقد اغتسل ثم خرج من المسجد

في حوائجه ثم رجع هل ينتقض غسله (قال) لم أحفظ من مالك في هذا شيئاً قال وأرى ان خرج الى شيء قريب أن يكون على غسله وان طال ذلك وكثر انتقض غسله ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس أن يغتسل غسلاً واحداً للجمعة وللجنازة ينويهما جميعاً وقد قاله ابن عمر وعمر بن عبد العزيز ويزيد بن أبي حبيب من حديث ابن وهب ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس على العبيد ولا على النساء ولا على الصبيان جمعة فمن شهدا منهم فليغتسل ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك أن صفوان بن سليم حدثهم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الغسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان عن سعيد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن محمد بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حق على كل مؤمن أن يغتسل يوم الجمعة ويتسوك ويمس من طيب ان كان له ﴿ علي ﴾ عن سفيان عن يونس عن الحسن قال اذا أحدث الرجل يوم الجمعة بعد الغسل توضأ (قال ابن وهب) وقاله عطاء بن أبي رباح

— ما جاء فيمن زحمة الناس يوم الجمعة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هو زحمة الناس يوم الجمعة بعد ماركم مع الامام الركعة الاولى فلم يقدر أن يسجد حتى ركع الامام الركعة الثانية ﴿ قال ﴾ لا أرى أن يسجد وليركع مع الامام هذه الركعة الثانية ويلبني الاولى ويضيف اليها أخرى وهذا قول مالك ﴿ قال مالك ﴾ من أدرك الركعة يوم الجمعة فزحمة الناس بعد ماركم مع الامام الاولى فلم يقدر على السجود حتى فرغ الامام من صلاته (قال) يعيد الظهر أربعاً ﴿ قالت ﴾ أرأيت ان هو زحمة الناس يوم الجمعة بعد ماركم مع الامام الاولى فلم يقدر على أن يسجد حتى ركع الامام الركعة الثانية قال لأزى أن يسجد وليركع مع الامام الركعة الثانية ويلبني الاولى ﴿ قال ﴾ وقال مالك من زحمة الناس يوم الجمعة بعد ماركم الامام وقد ركع معه ركعة فلم يقدر على أن يسجد معه حتى سجد الامام وقام قال

فليتبعه مالم يخف أن يركع الامام الركعة الثانية (قال ابن القاسم) فان خاف أن يركع الامام الركعة الثانية ألغى التي فاتته ودخل مع الامام فيما يستقبل ﴿ قلت ﴾ أرايت ان هو صلى مع الامام ركعة بسجديها يوم الجمعة ثم زحمة الناس في الركعة الثانية فلم يقدر على أن يركعها مع الامام حتى فرغ الامام من صلاته قال يتي على صلاته ويضيف اليها ركعة أخرى وهو قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك ان زحمة الناس فلم يستطع السجود الاعلى ظهر أخيه أعاد الصلاة (قيل) له أفى الوقت وبعد الوقت قال يعيد ولو بعد الوقت وكذلك قال مالك

— ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ أخبرني عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليضيف اليها أخرى أوليصل اليها أخرى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ من فاتته ركعة يوم الجمعة ثم سلم الامام من صلاته قال يقوم فيصل ركعة يقرأ فيها بسورة الجمعة يستحب له ذلك مالك من غير أن يراه واجبا عليه ويأمره بأن يجهر فيها بالقراءة ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أدرك الجلوس يوم الجمعة صلى أربعاً ﴿ على ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق وعن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال من أدرك ركعة يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة ومن فاتته الركعتان فيصل أربعاً ﴿ على ﴾ عن سفيان عن أشعث عن نافع عن ابن عمر قال من أدرك ركعة من الجمعة أضاف اليها أخرى وان أدركهم جلوساً صلى أربعاً ﴿ على ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود وعلقمة قال اذا أدرك الركعة من الجمعة أضاف اليها أخرى وان أدركهم جلوساً صلى أربعاً ﴿ وكيع ﴾ عن يسن الزيات عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك يوم الجمعة ركعة فليضيف اليها أخرى ومن فاتته الركعتان فيصل أربعاً أو قال الظهر أو قال الاولى

﴿عَلَى﴾ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مَوْلَى الشَّعْبِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ إِذَا أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ أَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى قَالَ وَإِنْ أَدْرَكَهُمْ جُلُوسًا صَلَّى أَرْبَعًا ﴿عَلَى﴾ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ رَجُلٍ قَالَ إِنْ سَمِعْتَ الْإِمَامَ حِينَ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ فَصَلَّ أَرْبَعًا قَالَ عَلَى يَعْنِي مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخَرَى

— ما جاء في خروج الإمام يوم الجمعة —

﴿قَالَ الْقَاسِمُ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ افْتَتِحَتِ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَرْكُعْ حَتَّى خَرَجَ الْإِمَامُ قَالَ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا يَقْطَعُ وَمَنْ دَخَلَ بَعْدَ مَا خَرَجَ الْإِمَامُ فَلْيَجْلِسْ وَلَا يَرْكُعْ وَإِنْ دَخَلَ فَخَرَجَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِحَ هُوَ الصَّلَاةَ فَلْيَقْعُدْ وَلَا يَصْلِيَ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ الْقُرْظِيُّ أَنَّ جُلُوسَ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَلَامُهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ وَقَالَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ حِينَ يَجْلِسُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الْمَنْبَرِ حَتَّى يَسْكُتَ الْمُؤَذِّنُ فَإِذَا قَامَ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ لَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقْضَى خُطْبَتُهُ كَلَّتِيهِمَا فَإِذَا نَزَلَ عَنِ الْمَنْبَرِ وَقَضَى خُطْبَتَيْهِ تَكَلَّمُوا ﴿وَكَيْعٌ﴾ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي اسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ﴿وَكَيْعٌ﴾ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ ﴿وَكَيْعٌ﴾ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَهُ

— ما جاء في استقبال الإمام يوم الجمعة والأنصات —

﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ رَأَيْتُ مَالِكًا وَالْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ قَاعِدًا وَمَالِكٌ مُتَحَلِّقٌ فِي أَصْحَابِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ وَبَعْدَ مَا جَاءَ يَتَحَدَّثُ وَلَا يَقْطَعُ حَدِيثَهُ وَلَا يَصْرِفُ وَجْهَهُ إِلَى الْإِمَامِ وَيَقْبَلُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى حَدِيثِهِمْ كَمَا هُمْ حَتَّى يَسْكُتَ الْمُؤَذِّنُ فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ وَقَامَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ تَحَوَّلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْإِمَامِ فَاسْتَقْبَلُوهُ بِوُجُوهِهِمْ ﴿قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ﴾ وَأَخْبَرَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ مَضَى يَتَحَلَّقُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَحَدَّثُ (فَقُلْتُ) لِلْمَلِكِ مَتَى يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِوُجُوهِهِمْ (قَالَ) إِذَا قَامَ

يُخطب وليس حين يخرج ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالكلام بعد نزول الامام
عن المنبر الى أن يفتح الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن جرير بن حازم عن ثابت البناني عن
أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عن المنبر يوم الجمعة فيكلمه
الرجل في الحاجة فيكلمه ثم يتقدم الى مصلاه فيصلي ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن
الرجل يقبل على الذكر والامام يخطب قال ان كان شيئاً خفيفاً سراً في نفسه فلا بأس
به قال وأحب الى أن ينصت ويستمع ﴿ قال ﴾ مالك ويجب على من لم يسمع الامام
من الانصات مثل ما يجب على من يسمعه وانما مثل ذلك مثل الصلاة يجب على من
لم يسمع الامام فيها من الانصات مثل ما يجب على من سمعه ﴿ قال ﴾ وقال مالك
فيمن عطس والامام يخطب يوم الجمعة (فقال) يحمد الله في نفسه سراً وقال لا يشمت
أحد العاطس والامام يخطب ﴿ ابن وهب ﴾ قال كان ابن عمر وابن المسيب وأنس
ابن مالك وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله واسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي
وقاص وربيعة يحتبون والامام يخطب على المنبر ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالاحتباء
يوم الجمعة والامام يخطب (قال) ورأيت مالكا يتحدث وحوله حائقة والامام جالس
على المنبر والمؤذنون يؤذنون (قال) وانما يستقبل الناس الامام بوجوههم اذا أخذ
في الخطبة ليس حين يجلس على المنبر والمؤذنون في الاذان ﴿ قال ﴾ وقال مالك
لا يتكلم أحد في جلوس الامام بين خطبتيه (قال) ولا بأس بالكلام اذا نزل عن
المنبر الى أن يدخل في الصلاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن عبد الرحمن
ابن يزيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام
على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم وأصغوا اليه بأسماعكم وارمقوه بأبصاركم
﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن عمر بن عبد العزيز قال الامام اذا قعد يوم
الجمعة على المنبر قبله أهل المسجد (قال) ابن وهب وقال لي مالك بن أنس السنة أن
يستقبل الناس الامام يوم الجمعة وهو يتكلم ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان أن ابن عمر
وشريحا والنخعي كانوا يحتبون يوم الجمعة ويستقبلون الامام بوجوههم اذا قعد على المنبر

يُخَطِّبُ ۞ وَكَعِ ۞ عَنْ وَاصِلِ الرِّقَاشِيِّ قَالَ رَأَيْتُ مُجَاهِدًا وَطَاوَسًا وَعَطَاءً يَسْتَقْبِلُونَ
الْإِمَامَ بِوُجُوهِهِمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخَطِّبُ الْخُطْبَةَ

﴿ مَا جَاءَ فِي الْخُطْبَةِ ﴾

﴿ قَالَ ۞ ﴾ وَقَالَ مَالِكُ الْخُطْبُ كُلُّهَا خُطْبَةُ الْإِمَامِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَالْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ
وَالْجُمُعَةِ يَجْلِسُ فِيمَا بَيْنَهَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِالْجُلُوسِ وَقَبْلَ أَنْ يَبْتَدِيَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى
يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ يُخَطِّبُ ثُمَّ يَجْلِسُ أَيْضًا ثُمَّ يَقُومُ يُخَطِّبُ هَكَذَا قَالَ لِي مَالِكُ ۞ قَالَ ۞
وَقَالَ مَالِكُ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَنْبَرَ فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ جَلَسَ قَبْلَ أَنْ يُخَطِّبَ جُلُوسَةً ثُمَّ
يَقُومُ فَيُخَطِّبُ قَالَ وَأَمَّا فِي الْجُمُعَةِ فَانْهَ يَجْلِسُ حَتَّى يُؤْذَنَ الْمُؤَذِّنُونَ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) قَالَ
لِي مَالِكُ يَجْلِسُ فِي كُلِّ خُطْبَةٍ قَبْلَ أَنْ يُخَطِّبَ مِثْلَ مَا يَصْنَعُ فِي الْجُمُعَةِ ۞ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ۞
وَسَأَلْتُ مَالِكَاً إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هَلْ يَسْلِمُ عَلَى النَّاسِ (قَالَ) لَا وَأَنْكَرَ
ذَلِكَ ۞ قَالَ ۞ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ مِنْ سُنَّةِ الْإِمَامِ وَمِنْ شَأْنِ الْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ إِذَا فَرَغَ مِنْ خُطْبَتِهِ
يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ ۞ قُلْتُ ۞ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّ الْأُئِمَّةَ الْيَوْمَ يَقُولُونَ اذْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ
قَالَ وَهَذَا حَسَنٌ وَكَانِي رَأَيْتُهُ يَرَى الْأَوَّلَ أَصُوبَ ۞ قَالَ ۞ وَقَالَ مَالِكُ بَلَغْنِي أَنَّ عُمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ يَأْمُرُ النَّاسَ فِيهِ يَعْظُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ فَصَعِدَ الْمَنْبَرَ فَقَعَدَ عَلَيْهِ
حَتَّى ذَهَبَ الذَّاهِبُ إِلَى قَبَاءٍ وَإِلَى الْعَوَالِي فَأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ فَأَقْبَلَ النَّاسُ ثُمَّ قَامَ عُمَرُ فَتَكَلَّمَ
مَأْشَاءَ اللَّهِ ۞ قَالَ ۞ وَقَالَ مَالِكُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ
إِذَا كَانَ فِي أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ ۞ قَالَ ۞ وَقَالَ مَالِكُ فِي الْإِمَامِ يَرِيدُ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي خُطْبَتِهِ بِالْأَمْرِ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ وَيَعْظُهُمْ بِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَلَا نَرَاهُ
لَا غِيَا (قَالَ) وَلَقَدْ اسْتَشَارَنِي بَعْضُ الْوَلَاةِ فِي ذَلِكَ فَأَشْرَتْ عَلَيْهِ بِهِ ۞ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ۞
وَكُلُّ مَنْ كَلَّمَ الْإِمَامَ فَرَدَّ عَلَى الْإِمَامِ فَلَا أَرَاهُ لَا غِيَا قَالَ وَلَا أَحْفَظُ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا
﴿ ابْنُ وَهْبٍ ۞ ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ بَلَغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْدَأُ فَيَجْلِسُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ فَخَطَبَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى
ثُمَّ جَلَسَ شَيْئًا يَسِيرًا ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ الْخُطْبَةَ الثَّانِيَةَ حَتَّى إِذَا قَضَاهَا اسْتَغْفَرَ اللَّهُ ثُمَّ نَزَلَ

فصلى (قال ابن شهاب) وكان اذا قام أخذ عصا فتوكأ عليها وهو قائم على المنبر ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك **عن ابن وهب** قال مالك وذلك مما يستحب للأئمة أصحاب المنابر أن يخطبوا يوم الجمعة ومعهم العصا يتوكئون عليها في قيامهم وهو الذي رأينا وسمنا

— ما جاء في المواضع التي يجوز أن تصلى فيها الجمعة —

قال وقال مالك في الدور التي حول المسجد والحوانيت التي حول المسجد التي لا يدخل فيها الا باذن لا يصلى فيها الجمعة وان أذن أهلها في ذلك للناس يوم الجمعة قال ولا تصلى فيها الجمعة وان أذنوا (وقال مالك) وما كان حول المسجد من أفنية الحوانيت وأفنية الدور التي يدخل فيها بغير إذن فلا بأس بالصلاة فيها يوم الجمعة بصلاة الامام (قال) وان لم تتصل الصفوف الى تلك الافنية فصلى رجل في تلك الافنية فصلاته تامة اذا ضاق المسجد (قال) وقال مالك ولا أحب لأحد أن يصلى في تلك الافنية الا من ضيق المسجد **قال ابن القاسم** وان صلى أجزأه (قال مالك) وان كان الطريق بينهما فصلى في تلك الافنية بصلاة الامام ولم تتصل الصفوف الى تلك الافنية فصلاته تامة **قال** وان صلى رجل في الطريق وفي الطريق أرواث الدواب وأبوالها قال مالك فصلاته تامة ولم يزل الناس يصلون في الطريق من ضيق المسجد وفيها أبوال الدواب وأروائها **قلت** وكذلك قول مالك في جميع الصلوات اذا ضاق المسجد بأهله (قال) وهو قول مالك **قال** وقال مالك فيمن صلى يوم الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام قال لا ينبغي ذلك لأن الجمعة لا تكون الا في المسجد الجامع **قلت** فان فعل قال يعيد وان خرج الوقت أربعاً (قال مالك) ولا بأس بذلك في غير الجمعة أن يصلى بصلاة الامام على ظهر الجامع والامام في داخل المسجد **قال** وسألت مالكا عن امام الفسطاط يصلي بناحية العسكر يوم الجمعة ويستخلف من يصلي بالناس في المسجد الجامع الجمعة أين ترى أن نصلي أمع الامام حيث يصلي بالعسكر أم في المسجد الجامع قال لا أرى أن يصلوا الا في المسجد الجامع وأرأس الجمعة للمسجد الجامع والامام

قد تركها في موضعها ﴿ابن وهب﴾ عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يصلين في بيوتهن بصلاة أهل المسجد ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن أسلم وربيعة مثله إلا أن عمر قال ما لم تكن الجمعة ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وحدثني غير واحد ممن أثق به أن الناس كانوا يدخلون حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يضيق على أهله فيتوسمون بها وحجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليست من المسجد ولكنها شارة إلى المسجد ولا بأس بمن صلى في أفنية المسجد الواصلة به ورحابه التي تليه فإن ذلك لم يزل من أمر الناس لا يعيبه أهل الفقه ولا ينكرونه ولم يزل الناس يصلون في حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حتى بنى المسجد ﴿قال ابن وهب﴾ وقال لي مالك فأما من صلى في دار مغلقة لا تدخل إلا باذن فاني لأراها من المسجد ولا أرى أن تصلى الجمعة فيها

— فيمن تجب عليه الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك في القرية المجتمعة التي قد اتصلت دورها أرى أن يجمعوا الجمعة كان عليهم وال أولم يكن عليهم ﴿قلت﴾ فهل حد لكم مالك في عظم القرية حداً (قال) لا إلا أنه قال مثل المناهل التي بين مكة والمدينة مثل الروحاء وأشباهاها ﴿قال﴾ ولقد سمعته يقول في القرى المتصلة البنيان التي فيها الاسواق يجمع أهلها وقد سمعته يقول غير مرة القرية المتصلة البنيان يجمع أهلها ولم يذكر الاسواق ﴿قال﴾ وقد سأله أهل المغرب عن الخصوص^(١) المتصلة وهم جماعة واتصال تلك الخصوص كاتصال البيوت وقالوا له ليس لنا وال (قال) يجمعون الجمعة وإن لم يكن لهم وال ﴿قال﴾ وقال مالك في أهل قرية أو مصر من الأمصار يجمع في مثلها الجمع مات واليه لم يستخلف فبقى القوم بلا امام (قال) إذا حضرت الجمعة قدموا رجلاً منهم

(١) (الخصوص) جمع خص بضم أوله وهو الت من القصب اهـ

نخطب بهم وصلى بهم الجمعة قال مالك وكذلك القرى التي ينبغي لاهلها أن يجمعوا فيها الجمعة لا يكون عليهم وال فانه ينبغي لهم أن يقدموا رجلا فيصلي بهم الجمعة يخطب بهم ويصلي قال وقال مالك ان لله فرائض في أرضه لا يتفرضا ان واهلها وال أو لم يلها أو نحواً من هذا يريد الجمعة قال وقال مالك في كل من كان على رأس ثلاثة أميال من المدينة أرى أن يشهد الجمعة قال وانما بين أبعد العوالي وبين المدينة ثلاثة أميال قال وان كانت زيادة يسيرة قال فأرى ذلك عليه . قال وقد كان أبو هريرة في كهف جبل بندي الخليفة فكان ربما تخلف ولم يشهد الجمعة قلت ما قول مالك اذا اجتمع الاضحى والجمعة أو الفطر والجمعة فصلى رجل من أهل الحضر العيد مع الامام ثم أراد أن لا يشهد الجمعة هل يضع ذلك عنه شهوده صلاة العيد ما وجب عليه من آتيان الجمعة قال لا كان مالك يقول لا يضع ذلك عنه ما وجب عليه من آتيان الجمعة وقال مالك ولم يبلغني أن أحداً أذن لاهل العوالي الا عثمان ولم يكن مالك يرى الذي فعل عثمان وكان يرى أن من وجبت عليه الجمعة لا يضعها عنه اذن الامام وان شهد مع الامام قبل ذلك من يومه ذلك عيداً وبلغني ذلك عن مالك ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أهل العوالي في مسجده يوم الجمعة فكان يأتي الجمعة من المسلمين من كان بالعقيق ابن وهب قال مالك والعوالي على ثلاثة أميال ابن وهب عن الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز كتب أيما قرية اجتمع فيها خمسون رجلاً فليؤمهم رجل منهم وليخطب عليهم الجمعة وليقصر بهم الصلاة قال ابن وهب وقال ابن شهاب انا لثري الخمسين جماعة اذا كانوا في أرض منقطعة ليس قريبا امام ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلي بن حسين وابن عمر مثله وذكر ابن وهب عن القاسم بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا اجتمع ثلاثون بيتاً فليؤمروا عليهم رجلاً منهم يصلي بهم الجمعة

—*~*~*~*

❦ في البيع والشراء يوم الجمعة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا قعد الإمام على المنبر وأذن المؤذنون قال فعند ذلك يكره البيع والشراء قال وإن اشترى رجل أو باع في تلك الساعة فسخ ذلك ❦ قال ❦ وكره مالك للمرأة والعبد والصبي ومن لا تجب عليهم الجمعة البيع والشراء في تلك الساعة من أهل الإسلام ❦ قلت ❦ لابن القاسم فهل يفسخ ما باع واشترى هؤلاء الذين لا تجب عليهم الجمعة في قول مالك (قال) قال مالك لا يفسخ ❦ قال ❦ وقال مالك لا يفسخ شراء من لا تجب عليه الجمعة ولا بيعه وهو رأي ❦ قلت ❦ فإن كان اشترى من تجب عليه الجمعة من صبي أو مملوك قال فالبيع مفسوخ ثم احتج مالك بالذي اشترى الطعام من نصراني أو يهودي وقد اشتراه النصراني على كيل فباعه من المسلم قبل أن يكتاله النصراني أو اليهودي ❦ قلت ❦ فيعه غير جائز قال نعم كذلك قال مالك (ثم قال) إذا اشترى أو باع من تجب عليه الجمعة ممن لا تجب عليه الجمعة فالبيع منتقض ❦ قال ❦ وقال مالك لا ينبغي للإمام أن يمنع أهل الأسواق من البيع والشراء يوم الجمعة ❦ قال مالك ❦ وإذا أذن المؤذن وقعد الإمام على المنبر منع الناس من البيع والشراء الرجال والنساء والعبيد (قال مالك) وبلغني أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكرهون أن يترك الرجل العمل يوم الجمعة كما تركت اليهود والنصارى العمل في السبت والاحد ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز كان يمنع الناس من البيع إذا نودي بالصلاة يوم الجمعة ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال يحرم النداء بالبيع حين يخرج الإمام يوم الجمعة ❦ ابن وهب ❦ وقال ذلك عطاء بن أبي رباح وزيد بن أسلم ❦ ابن وهب ❦ عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال يفسخ وقال مالك يفسخ

❦ في الإمام يحدث يوم الجمعة ❦

❦ قال ❦ وقال مالك في الإمام يخطب يوم الجمعة فيحدث بين ظهراني خطبته أنه

يأمر رجلا يتم بهم الخطبة ويصلي بهم وإن أحدث بعد ما فرغ من خطبته فكذلك
أيضاً يستخلف رجلا يصلي بهم الجمعة ركعتين ﴿قلت﴾ فإن قدم رجلا لم يشهد
الخطبة (قال) بلغني عن مالك أو غيره من العلماء أنه كره أن يصلي بهم أحد ممن لم يشهد
الخطبة فإن فعل فأرجو أن تجزئهم صلاتهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن اماماً صلى
بقوم فأحدث فمضى ولم يستخلف قال لم أسأل مالكا عن هذا (قال ابن القاسم)
وأرى أن يقدموا رجلا فيصلي بهم بقية صلاتهم ﴿قلت﴾ فإن صلوا وحدانا حين
مضى امامهم لما أحدث ولم يستخلف هل يجزئهم أن يصلوا لأنفسهم ولم يستخلفوا في
بقية صلاتهم قال أما الجمعة فلا تجزئهم وأما غير الجمعة فإن ذلك يجزي عنهم إن
شاء الله لأن الجمعة لا تكون إلا بإمام ﴿قال﴾ وقال مالك في الإمام يحدث يوم الجمعة
وهو يخطب قال يستخلف رجلا يتم بهم بقية الخطبة ويصلي بهم ولا يتم هو بهم بقية
الخطبة بعد ما أحدث ﴿وقال ابن القاسم﴾ في الإمام يخطب يوم الجمعة فيحدث في
خطبته أو بعد ما فرغ منها قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم إن ذلك كله سواء ويقدم
من يتم بالقوم بقية ما كان عليهم من الخطبة أو الصلاة فإن جهل ذلك أو تركه عامداً
قدم القوم لأنفسهم من يتم بهم وصلاتهم مجزئة ﴿قال ابن القاسم﴾ ويقدمون من
شهد الخطبة أحب إليّ وإن قدموا من لم يشهد الخطبة فصلى بهم أجزت عنهم
صلاتهم ولا يعجبني أن يتعمدوا ذلك ولا يتقدم بهم ﴿قال﴾ وقال مالك في الإمام
يحدث يوم الجمعة فيقدم رجلاً جنباً ناسياً لجنبته أو ذا كراهة فيصلي بهم إن الجمعة
في هذا وغير الجمعة سواء فإن كان ناسياً فصلى بهم تمت صلاتهم ولم يعيدوا وإن كان
ذا كراهة فصلى بهم فسدت عليهم صلاتهم وإن هو خرج بعد ما دخل المحراب قبل
أن يفعل من الصلاة شيئاً فقدم رجلاً أو قدموه لأنفسهم فصلى بهم تمت صلاتهم ولم
يعيدوا (وقال) في الذي يحدث فيقدم مجنوناً في حال جنونه أو سكراناً في صلاة الجمعة
أو غيرها أنه بمنزلة من لم يقدم فإن صلى بهم فسدت صلاتهم ولم تجز عنهم ﴿وقال
مالك﴾ في الإمام يحدث يوم الجمعة فيخرج ولم يستخلف فيتقدم رجل من عند نفسه

بالقوم ولم يقدموه هم ولا إمامهم ان ذلك مجزي عنهم وهو بمنزلة من قدمه الامام أو من خلفه والجمعة في هذا وغير الجمعة سواء ﴿ وقال مالك ﴾ في الامام يحدث يوم الجمعة فيستخلف من لم يدرك الاحرام معه وقد أحرم الامام ومن خلفه فيحرم هذا الداخل بعد ما يدخل ان صلاتهم منتقضة ولا تجوز وهم بمنزلة القوم يحرمون قبل إمامهم فلا تجوز صلاتهم ولا تجوز صلاة هذا المستخلف على صلاة الجمعة أيضاً لانه قد صار وحده ولا يجمع صلاة الجمعة واحد ويعيدون كلهم صلاة الجمعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في إمام خطب فأحدث فاستخاف رجلاً قال يصلي بالناس ركعتين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن أحدث يوم الجمعة والامام يخطب (قال) قال مالك ينصرف بلا إذن وانما ذلك الاذن كان في حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغنا أن ذلك كان في الجمعة

﴿ في خطبة الجمعة والصلاة ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغنا عن مالك أنه قال في امام خطب بالناس فلما فرغ من خطبته قدم وال سواه فدخل المسجد (قال) لا يصلي بهم بالخطبة الاولى خطبة الامام الاول ولكن يتدئ لهم الخطبة هذا القادم ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ في الامام يقصر في بعض الخطبة أو ينسى بعضها أو يدهش فيصلي بالناس انه ان خطب بهم ماله من كلام الخطبة قدر وبال أجزت عنهم صلاتهم وان كان انما هو الكلام الخفيف مثل الحمد لله ونحوه أعادوا الخطبة والصلاة ﴿ وقال مالك ﴾ في الامام يوم الجمعة يجهل فيصلي قبل الخطبة ثم يخطب انه يصلي بالناس ثانية وتجزي عنه الخطبة ويلغى ما صلى قبل الخطبة ﴿ وقال مالك ﴾ في خطبة الامام يوم الجمعة يمسك بيده عصا قال مالك وهو من أمر الناس القديم ﴿ قلت ﴾ له أعمود المنبر يعني مالك أم عصى سواه (قال) لا بل عصى سواه ﴿ وقال مالك ﴾ في الامام يصلي يوم الجمعة أربعاً عاماً أو جاهلاً وقد خطب قبل ذلك انه يلغى صلاته تلك ويعيد الصلاة ركعتين ولا يعتد بما صلى قبل ذلك وتكفيه خطبته الاولى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن صلى الظهر في بيته يوم الجمعة قبل أن يصلي

الامام الجمعة (قال) أرى أنه لا تجزئه صلاته ولا تجزئ أحداً صلى الظهر يوم الجمعة قبل
 الامام ممن تجب عليه الجمعة لان الظهر لا يكون الا لمن فاتته الجمعة (قال) وهذا تجب
 عليه الجمعة (وقال مالك) في الامير المؤمر على بلد من البلدان فيخرج في عمله مسافراً
 انه ان مرّ قرية من قراه تجمع في مثلها الجمع جمع بهم الجمعة وكذلك ان مرّ بمدينة من
 مدائن عمله جمع بهم الجمعة فان جمع في قرية لا يجمع فيها أهلها لصغرها فلا تجزئهم وانما
 كان للامام أن يجمع في القرى التي يجمع في مثلها اذا كانت في عمله وان كان مسافراً
 لانه امامهم (قال) ومن صلى مع هذا الامام الجمعة في الموضع الذي لا يكون فيه جمعة
 فانما هي لهم ظهر ويعيدون صلاتهم ولا يجزئهم ماصلوا معه ويعيد الامام أيضاً ولا يعتد
 بتلك الصلاة وان صلاها بهم (وقال) ابن نافع عن مالك تجزئ الامام (وقال) وقال
 مالك لا يصلي العبد بالناس العيد ولا الجمعة لان العبد لا جمعة عليه ولا عيد (وقال ابن
 القاسم) في الامام يخضب فيهرب الناس عنه ولا يبقى معه الا الواحد أو الاثنان ومن
 لا عدد لهم من الجماعة وهو في خطبته أو بعد ما فرغ منها انهم ان لم يرجعوا اليه فيصل
 بهم الجمعة صلى أربعاً ولا يصلي بهم الجمعة ولا تجمع الجمعة الا بجماعة وامام وخطبة
 (وقال ابن القاسم) في الامام يؤخر الخروج الى الجمعة ويأتي من ذلك ما يستنكر
 انهم يجمعون لانفسهم ان قدروا على ذلك فان لم يقدروا على ذلك صلوا فرادى لانفسهم
 الظهر أربعاً ويتنفلون صلاتهم (وقال) وأخبرني مالك بن أنس أن القاسم بن محمد
 في زمان الوليد بن عبد الملك كان يفعله وأنه كلم في ذلك فقال لأن أصلي مرتين أحب
 الى من أن لا أصلي شيئاً (علي بن زياد) عن سفيان عن أيوب عن أبي العالية قال
 أخر عبيد الله بن زياد الصلاة فلقيت ابن أخي أبي ذر عبد الله بن الصامت قال فسألته
 فضرب نخذي ثم قال سألت أبا ذر فقال لي سألت خليلي يعني النبي صلى الله عليه
 وسلم فضرب على نخذي ثم قال صل الصلاة لميقاتها وان أدركتكَ فصل معهم ولا
 تقل اني صليت فلا أصلي (علي) عن سفيان عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق
 وعن أبي عبيدة انهما كانا يصليان الظهر في المسجد يوم الجمعة اذا أمسى الامام بالصلاة

ويصليان العصر إذا أمسى الامام بالصلاة ثم يصليان معه بعد إذا كان يؤخرها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى الجمعة انصرف ولم يركع في المسجد قال وإذا دخل في بيته ركع ركعتين ﴿ قال مالك ﴾ وينبغي للامام اليوم إذا سلم من صلاة الجمعة أن يدخل منزله ويركع ركعتين ولا يركع في المسجد (قال) ومن خلف الامام إذا سلموا فأحب إلى أن ينصرفوا أيضاً ولا يركعوا في المسجد قال وان ركعوا فذلك واسع ﴿ قال ﴾ وقال ابن القاسم أحب إلى أن يقرأ في صلاة الجمعة بهل أذاك حديث العاشية مع سورة الجمعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فأتيهما قبل (قال) سورة الجمعة قبل عندي . قال وذلك أن مالكا قال في رجل فاتته ركعة من صلاة الجمعة فقال أحب إلى إذا قام يقضى أن يقرأ فيها سورة الجمعة من غير أن يرى ذلك واجبا عليه فهذا علمت أن سورة الجمعة تبدأ قبل في الركعة الأولى ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال بلغني أنه لا جمعة الا بخطبة فمن لم يخطب صلى الظهر أربعاً ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن خفيف عن سعيد بن جبير قال كانت الجمعة أربعاً فحطت ركعتان للخطبة ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن الزبير بن عدي أن اماماً صلى الجمعة ركعتين فلم يخطب فقام الضحاك فصلى أربعاً ﴿ ابن القاسم ﴾ وقال مالك ليس على النساء والعبيد والمسافرين جمعة فمن شهدا منهم فليصلها ﴿ علي ﴾ عن سفيان عن هارون بن عنترة السعدي عن شيخ يقال له حميد عن امرأة منهم قالت جاءنا عبد الله بن مسعود يوم الجمعة ونحن في المسجد فقال اذا صليتين في بيوتكن فصلين أربعاً واذا صليتين في المسجد فصلين ركعتين وما عام الا والذي بعده شر منه ولن تؤتوا الا من قبل أمرائكم ولبئس عبد الله أنا ان أنا كذبت ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال ليس على الامير جمعة في سفر الا أن يجمع أن يقيم في قرية من سلطانه فتحضره بها الجمعة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ذلك مالك ويحيى بن سعيد وعمر بن عبد العزيز ﴿ مالك ﴾ ان عمر بن الخطاب كان يجمع بأهل مكة الجمعة وهو في السفر ﴿ وقال مالك ﴾ وليس على الامام المسافر

جمعة الا أن ينزل بقرية من عمله تجب فيها الجمعة فيجمع بأهلها لان الامام اذا نزل بقرية من عمله تجب فيها الجمعة لا يذبح له ان وافق الجمعة أن يصليها خلف عامله ولكنه يجمع بأهلها ومن معه من غيرهم ﴿ قال ﴾: واذا جهل الامام المسافر فجمع بأهل قرية لا تجب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا لمن جمع معه وليعد أهل تلك القرية ومن حضرها معه ممن ليس بمسافر الظهر أربعاً ﴿ وكيع ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال لا جمعة في سفر ﴿ وكيع ﴾ عن ابراهيم بن يزيد عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا يوم نفرهم

﴿ في القوم نفوتهم الجمعة فيريدون أن يجمعوا الظهر أربعاً ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في قوم أتوا الجمعة فقالتهم الجمعة أترى أن يجمعوا الظهر أربعاً في مسجد سوى مسجد الجماعة فقال لا ويصلون أفذاذاً ﴿ قال مالك ﴾ ومن كان في السجن أو مسافراً ممن لا تجب عليهم الجمعة والمرضى يكونون في بيت فلا بأس أن يجمع هؤلاء ﴿ قال ﴾ وقال مالك يجمع الصلاة يوم الجمعة أهل السجن والمسافرون ومن لا تجب عليهم الجمعة يصلي بهم امامهم الظهر أربعاً ومن تجب عليهم الجمعة لا يجمعونها ظهراً اذا قاتتهم ﴿ وكيع ﴾ عن الفضل بن دهم^(١) عن الحسن في قوم نفوتهم الجمعة في مصر قال لا يجمعون الصلاة

﴿ التخطي يوم الجمعة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك انما يكره التخطي اذا خرج الامام وقعد على المنبر فمن تخطى حينئذ فهو الذي جاء فيه الحديث فأما قبل ذلك فلا بأس به اذا كانت بين يديه فرج وليتفرق في ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا النضر حدثه عن بشر بن سعيد أنه قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة فأقبل

(١) (ابن دهم) بفتح الدال والهاء وهو الصحيح اه من هامش الاصل

يتخطى رقاب الناس حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ثم جلس فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة التفت صلى الله عليه وسلم إليه فقال أشهدت الصلاة معنا فقال نعم أولم ترني حين سلمت عليك قال رأيتك تتخطى رقاب الناس (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آخر صنع مثل ذلك ما صليت ولكنك آيت وآذيت (قال سحنون) يريد إبطأت وآذيت الناس

❦ في جمعة الحاج ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا جمعة في أيام منى كلها منى ولا يوم التروية بمنى ولا يوم عرفة بعرفة (قال) فقلت للمالك فالرجل يدخل مكة فيقيم أربعة أيام قبل يوم التروية ثم يحبس كرهة يوم التروية بمكة حتى يصلي أهل مكة الجمعة أترى على هذا الرجل جمعة (قال) نعم عليه الجمعة معهم لانه قد صار مقبياً وهو كرجل من أهل مكة ❦ وقال مالك ❦ وان كان لم يقم أربعة أيام فلا جمعة عليه لانه مسافر وليس بقيم ❦ قال مالك ❦ ولا يخرج الى منى حتى يصلي الجمعة ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الله بن محمد وأسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر قال لا جمعة على مسافر ❦ ابن وهب ❦ وأخبرني رجال من أهل العلم عن أبي بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وزيد بن أسلم وعمر بن عبدالعزيز ويحيى بن سعيد وابن شهاب مثله ❦ قال سحنون ❦ وقال ابن مسعود ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا في يوم نفرهم من حديث وكيع

❦ صلاة الجمعة في وقت العصر ❦

❦ قلت ❦، أرايت لو أن اماماً لم يصل بالناس الجمعة حتى دخل وقت العصر (قال) يصلي بهم الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب

❦ في صلاة الخوف ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك في صلاة المغرب في الخوف (قال) يصلي الامام بالطائفة

الاولى ركعتين ثم يتشهد بهم ثم يقوم فاذا قام ثبت قائماً وأتم القوم لانفسهم ثم يسلمون
 ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلى بهم ركعة ثم يسلم بهم ولا يسلمون هم فاذا سلم الامام
 قاموا فأتوا ما بقى عليهم من صلاتهم بقراءة. قال والطائفة الأولى الذين صلوا ما بقى
 عليهم من صلاتهم والامام قد تم يقرؤن بأمر القرآن فقط في تلك الركعة والطائفة
 الاخرى التي لم يصل بهم فان الامام لا يقرأ في تلك الركعة التي يصلونها مع الامام
 الا بأمر القرآن ويقرؤن هم كما يقرأ الامام ويقضون لانفسهم بأمر القرآن وسورة في
 الركعتين ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلى صلاة الخوف ركعتين الا من كان في سفر
 ولا يصلها من هو في الحضر (قال) فان كان خوف في الحضر صلوا أربع ركعات
 على سنة صلاة الخوف ولم يقصروها ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلى أهل السواحل
 صلاة الخوف ركعتين ولكن يصلونها أربعاً مثل صلاة أهل الاسكندرية وعسقلان
 وتونس ﴿ قال ﴾ لابن القاسم فان كان الامام مسافراً والقوم من أهل الحضر ليسوا
 بمسافرين فصلى بهم الامام صلاة الخوف (قال) لا أرى أن يصلى بهم صلاة الخوف
 لانه وحده فان جلي حتى يصلى بهم صلى بهم ركعة ثم يقوم ويثبت قائماً وأتموا لانفسهم
 ثلاث ركعات ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلون خلفه ركعة ثم يسلم ثم يقومون
 فيصلون لانفسهم ثلاث ركعات ﴿ قلت ﴾ فان كان في القوم أهل حضر ومسافرون
 فوقع الخوف كيف يصلون (قال) أرى ان صلى بهم مسافر صلى بهم ركعة ثم يثبت
 قائماً ثم يصلى من كان خلفه من المسافرين ركعة ثم يسلمون وينصرفون وجاء العدو
 ويصلى من كان خلفه من أهل الحضر ثلاث ركعات ثم ينصرفون الى العدو ثم تأتي
 الطائفة الاخرى فيكبرون خلفه ويصلى بهم ركعة ثم يتشهد ويسلم فمن كان خلفه من
 المسافرين صلى ركعة ويسلم ومن كان خلفه من أهل الحضر صلوا ثلاث ركعات وان
 كان امامهم من أهل الحضر صلى بكل طائفة منهم ركعتين كانوا مسافرين أو
 حضريين ثم يتشهد ويقوم فيثبت قائماً ويتمون لانفسهم ركعتين ثم جاءت الطائفة
 الاخرى فصافوا خلفه ثم يصلى بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم بهم ثم قاموا فأتوا لانفسهم

وهو قول مالك رحمه الله قال رحمه الله : وقال مالك إذا اشتد الخوف فلم يقدرُوا على أن يصلُوا
 إلا رجالاً أو ركباناً ووجوههم إلى غير القبلة فليفعَلُوا رحمه الله قلت رحمه الله : فإن انكشف الخوف
 عنهم وهم في الوقت قال فلا إعادة عليهم (قال) وليصلوها ركعتين إن كانوا مسافرين
 يومون للركوع والسجود على دوابهم وعلى أقدامهم ويقرؤون رحمه الله قلت رحمه الله : فالرجالة إذا
 كانوا في خوف شديد أيومون (قال) نعم هو قوله رحمه الله قال رحمه الله : وقال مالك إذا كان
 خوفاً شديداً قد أخذت السيوف مأخذها فليصلوا إيماء يومون برؤسهم إن لم يقدرُوا
 على الركوع والسجود حيث وجوههم وإن كانوا يركضون ويسعون صلوا على قدر
 حالاتهم رحمه الله مالك رحمه الله عن نافع ابن عمر كان يقول وإن كان خوفاً هو أشد من ذلك
 صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبلها رحمه الله ابن
 وهب رحمه الله عن يونس عن ابن شهاب أنه قال السنة في صلاة الخوف إذا اشتد الخوف
 أن يصلوا إيماء برؤسهم فإن كان خوفاً أكثر من ذلك صلوا رجالاً قياماً أو ركباناً
 يسرون ويركضون أو راجلاً يمشي ويسعى صلى كل على جهته يومون برؤسهم للركوع
 والسجود رحمه الله قلت رحمه الله : لابن القاسم رأيت ابن سها الإمام في صلاة الخوف أول
 صلاته كيف تصنع الطائفة الأولى والثانية (قال) تصلي الطائفة الأولى مع الإمام ركعة
 ويثبت الإمام قائماً فإذا صلت هي لنفسها بقية صلاتهم سجدوا للسجود فإن كان نقصاناً
 سجدوا قبل السلام ثم يسلمون وإن كان زيادة سلموا ثم سجدوا فإذا جاءت الطائفة
 الأخرى صلوا مع الإمام الركعة التي بقيت للإمام ثم يثبت الإمام جالساً ويقومون
 هم فيتمون لأنفسهم فإذا فرغوا سجد بهم الإمام للسجود رحمه الله قلت رحمه الله : وهذا قول مالك
 قال هذا تفسير حديث يزيد بن رومان الذي كان يأخذ به مالك أولاً ثم رجع إلى
 حديث القاسم فقال هو أحب إليّ . وحديث القاسم أن تفعل الطائفة الأخرى كما فعلت
 تلك في الأولى سواء لأنه إنما اختلف قول مالك في الحديثين في الطائفة الآخرة
 في سلام الإمام يسلم الإمام في حديث القاسم ويكون القضاء بعد ذلك فلذلك أمرُوا
 في حديث القاسم أن يسجدوا معه السجدةين إن كانت السجدةان قبل السلام وإن

كانتا بعد السلام فاذا قضوا ما عليهم سجدوها بعد فراغهم من صلاتهم ﴿ قلت ﴾
 لابن القاسم رأيت في قول مالك اذا صلت إحدى الطائفتين مع الامام الركعة
 الأولى أنصرف أم تم قال بل تم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في القوم يكونون أهل إقامة
 فينزل بهم الخوف انهم لا يصلون صلاة الخوف ركعتين ويصلون أربعاً على سنتها
 على سنة صلاة الخوف ركعتان لكل طائفة ﴿ مالك ﴾ عن يزيد بن رومان أنه
 حدثه عن صالح بن خوات عن عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات
 الرقاع صلاة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو فصلى بالتي معه
 ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصهروا وجاء العدو وجاءت الطائفة
 الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً حتى أتموا لانفسهم ثم
 سلم بهم وحديث القاسم أنه سلم بالطائفة الاخرى ثم قامت تقضي لانفسها ﴿ وكيع ﴾
 عن سفيان عن ابراهيم النخعي في قول الله عز وجل فان خفتم فرجالاً أو ركبانا قال
 ركبانا حيثما كان وجهه يومئذ ايماء

﴿ في صلاة الخسوف ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجهر بالقراءة في صلاة الخسوف قال وتفسير ذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم لو جهر بشيء فيها لعرف ماقرأ قال والاستفتاح في صلاة الخسوف
 في كل ركعة من الأربع بالحمد لله رب العالمين (قال) ولا أرى للناس اماماً كان أو
 غيره أن يصلوا صلاة الخسوف بعد زوال الشمس وانما سنتها أن يصلوها ضحوية الى
 زوال الشمس وكذلك سمعت ﴿ سحنون ﴾ وقد روى ابن وهب عن مالك أنها
 تصلى في وقت كل صلاة وان كان بعد زوال الشمس ﴿ قلت ﴾ هل تحفظ عن
 مالك في السجود في صلاة الخسوف أنه يطيل في السجود كما يطيل في الركوع قال
 لا الا أن في الحديث ركع ركوعاً طويلاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب اليّ أن يسجد
 سجوداً طويلاً ولا أحفظ طول السجود عن مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يوالى بين السجدين
 في قول مالك في صلاة الخسوف ولا تقعد بينهما (قال) نعم وذلك لانه لو كان بينهما

قعود لذكر في الحديث ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى أن صلاة الخسوف سنة لا تترك مثل صلاة العيدين سنة لا تترك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يصلي أهل القرى وأهل العمود والمسافرون صلاة الخسوف في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المسافرين يصلون صلاة الخسوف جماعة إلا أن يعجل بالمسافرين السير (قال) وإن كان رجل مسافراً صلى صلاة الخسوف وحده (قال مالك) وإن صلوا صلاة الخسوف جماعة أو صلاها رجل وحده فبقيت الشمس على حالها لم تنجل قال تكفيهم صلاتهم ولا يصلون صلاة الخسوف ثنية ولكن الدعاء ومن شاء تنفل وأما السنة في صلاة الخسوف فقد فرغوا منها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أدرك الركعة الثانية من الركعة الأولى في صلاة الخسوف ففرغ الإمام هل على هذا الذي فاتته الركعة الأولى من صلاة الخسوف أن يقضي شيئاً (قال) تجزئه الركعة الثانية التي أدركها في الركعة الأولى من الركعة الأولى التي فاتته كما تجزئ من أدرك الركوع في الصلاة من القراءة إذا فاتته القراءة كذلك قال مالك (قال) وأرى أنا في الركعة الثانية أنها بمنزلة الركعة الأولى إذا فاتته أول الركعة من الركعة الثانية وأدرك الركعة الآخرة أنه يقضي ركعتين بسجدين وتجزئ عنه ﴿ قال ﴾ وقال مالك وأرى أن تصلي المرأة صلاة الخسوف في بيتها (قال) ولا أرى بأساً أن تخرج المتجالات من النساء في صلاة خسوف الشمس ﴿ قلت ﴾ أرايت الإمام إذا سها في صلاة خسوف الشمس أعليه السهو في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في صلاة خسوف القمر يصلون ركعتين ركعتين كصلاة النافاة ويدعون ولا يجمعون ولا يس في صلاة خسوف القمر سنة ولا جماعة كصلاة خسوف الشمس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنكر مالك السجود في الزلازل ﴿ مالك ﴾ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن عبد الله ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع رأسه فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً

طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف وقد تجأت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك بهما فاذكروا الله فقلوا يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأيناك تكلمت فقال اني رأيت الجنة أو أريت الجنة فتناولت منها عتقودا وأخذته لا كلام منه ما بقيت الدنيا وأريت النار فلم أر كالיום منظرأ قط ورأيت أكثر أهالي النساء فقالوا يا رسول الله بم قال بكفرهن قيل يكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان أو أحسنت الى احداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط ﴿ قال مالك ﴾ وانما يعني بقوله في الركعة الثانية فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول يعني القيام الذي يليه وكذلك قوله في الركوع الآخر انما يعني دون الركوع الذي يليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك ولم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الا في خسوف الشمس ولم يعمل أهل بلدنا فيما سمعنا وأدركنا الا بذلك (قال) وما سمعنا أن خسوف القمر يجمع بهم الامام ﴿ ابن وهب ﴾ وقال عبيد العزيز ونحن اذا كنا فرادى نصلى هذه الصلاة في خسوف القمر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم ذلك بهما فافزعوا الى الصلاة وفي حديث عائشة فاذا رأيتوهما فافزعوا الى الصلاة

— في صلاة الاستسقاء —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الذي يخرج الى المصلى في صلاة الاستسقاء فيصلى قبل الامام أو بعده أرى بذلك بأسا قال لا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في صلاة الاستسقاء انما تكون ضحوة من النهار لا في غير ذلك الوقت من النهار (قال) وقال مالك وذلك سنتها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يخرج بالمنبر في صلاة الاستسقاء (قال) أخبرنا مالك أنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم منبر يخرج به الى صلاة العيدين ولا

لا يبي بكر ولا لعمر وأول من أحدث له منبر في العيدين عثمان بن عفان منبر من طين
 أحدثه له كثير بن الصلت ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويجلس فيما بين الخطبتين في صلاة
 الاستسقاء (قال) قال مالك نعم فيما بين كل خطبتين جلسة ﴿قلت﴾ فهل قبل
 الخطبة جلسة كما يصنع الإمام يوم الجمعة ومثل ما أمر به مالك في خطبة العيدين قال
 نعم وليس يخرج في صلاة الاستسقاء بالمنبر ولكن يتوكأ الإمام على عصي قال وهو
 قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك يجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء قال وهي السنة
 ﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى أن يمنع النصارى أن أرادوا أن يستسقوا ﴿قال﴾ وسألنا
 مالكاً هل يستسقى في العام الواحد مرتين أو ثلاثاً قال لا أرى بذلك بأساً ﴿قلت﴾
 وهل كان مالك يأمر بأن يخرج الحيض والنساء والصبيان في الاستسقاء قال لا أرى
 أن يؤمر بخروجهن ولا يخرج الحيض على كل حال وأما النساء والصبيان فإن خرجوا
 فلا أمنعهم أن يخرجوا وأما من لا يعقل الصلاة من الصبيان فلا يخرج ولا يخرج إلا
 من كان منهم يعقل الصلاة ﴿قال﴾ وقال مالك في صلاة الاستسقاء يخرج الإمام
 فإذا بلغ إلى المصلي صلى بالناس ركعتين يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الأعلى وبالشمس
 وضحاها ونحو ذلك ثم يستقبل الناس ويخطب عليهم خطبتين يفصل بينهما بجلسة
 فإذا فرغ من خطبتيه استقبل القبلة مكانه وحول رداءه قائماً يجعل الذي على يمينه على
 شماله والذي على شماله على يمينه مكانه حين يستقبل القبلة ولا يقلبه فيجعل الأسفل
 الأعلى والأعلى الأسفل ويحول الناس أروبتهم كما يحول الإمام فيجعلون الذي على
 أيمنهم على أيسارهم والذي على أيسارهم على أيمنهم ثم يدعو الإمام قائماً ويدعون وهم
 قعود فإذا فرغوا من الدعاء انصرف وانصرفوا (قال) ويحول القوم أروبتهم وهم جلوس
 والإمام يحول رداءه وهو قائم قال والإمام يدعو وهو قائم والناس يدعون وهم جلوس
 ﴿قال﴾ وقال مالك وليس في الاستسقاء تكبير في الخطبة ولا في الصلاة قال ويحول
 الرداء في الاستسقاء مرة واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت أن أحدث الإمام
 في خطبة الاستسقاء أتقدم غيره أم يمضي قال لا أحفظ من مالك في ذلك شيئاً

وأراه خفيفاً أن يمضي ﴿قلت﴾ فهل يطيل الامام الدعاء في الاستسقاء أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في ذلك شيئاً ولكن وسطاً من ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك في صلاة الاستسقاء يجهر الامام بالقراءة وكل صلاة فيها خطبة يجهر الامام فيها بالقراءة ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه سمع عباد بن تميم المازني يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن أبي ذئب في الحديث وقرأ فيهما ﴿سحنون﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب قال لم يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستمطار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين جهر فيهما بالقراءة ﴿قال مالك﴾ لا بأس بالصلاة النافلة قبل صلاة الاستسقاء وبعدها

﴿ في صلاة العيدين ﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الغسل في العيدين قال أراه حسناً ولا أوجبه كوجوب الغسل يوم الجمعة (قال) والذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا أنهم كانوا يفتدون إلى المصلى عند طلوع الشمس ﴿قلت﴾ لابن القاسم أم من المسجد أم من داره قال لا أحفظه وذلك عندي واسع ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن الاغتسال يوم الفطر والاضحى قبل أن يخرج إلى المصلى حق ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي عبد الرحمن الحبلي مثله وأن ابن عمر كان يغتسل ويتطيب ﴿قال﴾ وقال مالك والتكبير اذا خرج لصلاة العيدين يكبر حين يخرج إلى المصلى وذلك عند طلوع الشمس فيكبر في الطريق تكبيراً يسمع نفسه ومن يليه وفي المصلى إلى أن يخرج الامام فاذا خرج الامام قطع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكبر اذا رجع

قال لا قلت وهذا قول مالك قال نعم هو قوله قال ابن القاسم ألا ترى أنه قال إذا خرج الإمام قطع قلت لا بن القاسم قبل ذكر لكم مالك التكبير كيف هو (قال) لا وما كان مالك يحد في هذه الأشياء حداً والتكبير في العيدين جميعاً سواء بن وهب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يجهر بالتكبير يوم الفطر إذا غدا إلى المصلي حتى يخرج الإمام فيكبر بتكبيره بن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وبكير بن عبد الله بن الأشج وابن شهاب ويحيى ابن سعيد وأبي الزناد ومحمد بن المنكدر ومسلم بن أبي مريم وابن حجية وابن أبي سلمة كلهم يقول ذلك ويفعله في العيدين قال وقال مالك بلاني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى صلاة العيدين في طريق ويرجع في طريق أخرى قال مالك وأستحسن ذلك ولا أراه لازماً للناس قال وقال مالك وقت خروج الإمام يوم الاضحى والفطر وقت واحد قال مالك وأحب للإمام في الاضحى والفطر أن يخرج بقدر ما إذا بلغ المصلي حات الصلاة بن قال وسألت مالكا عن العيدين والاماء والنساء هل يؤمرون بالخروج إلى العيدين وهل يجب عليهم الخروج إلى العيدين كما يجب على الرجال قال لا (قال) قلنا لما لك فن شهد العيدين من النساء والعيدين ممن لا يجب عليهم الخروج فلما صلوا مع الإمام أرادوا الانصراف قبل الخطبة يتعجلون لحاجات ساداتهم واصاحه بيوتهم قال لا أرى أن يتصرفوا إلا بانصراف الإمام بن قال قلنا لما لك فالنساء في العيدين إذا لم يشهدن العيدين (قال) ان صلين فليصلين مثل صلاة الإمام يكبرن كما يكبر الإمام ولا يجمع بين الصلاة أحد وائس عليهن ذلك الا أن يشأن ذلك فان صلين صلين أفذاذاً على سنة صلاة الإمام يكبرن سبعاً وخمساً وان أردن أن يتركن فليس عليهن ذلك وكان يستحب فعل ذلك لمن بن قال وقال مالك يقرأ في صلاة العيدين بالشمس وضحاها وسبح ونحوهما بن قال ابن القاسم وصلاة الاستسقاء عندي مثله (قال) وأخبرني مالك أن مروان بن الحكم أقبل هو وأبو سعيد الخدري إلى المصلي يوم العيد فذهب مروان ليصعد المنبر فأخذ

أبو سعيد بردائه ثم قال له الصلاة قال فاجتنبه مروان جبذة شديدة ثم قال له قد ترك ما هنالك يا أبا سعيد فقل له أبو سعيد أما ورب المشارق لا تأتون بخير منها ﴿عن ابن وهب﴾ عن داود بن قيس أن عياض بن عبد الله حدثه أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى العيدين يوم العيدين فيصلّي فيبدأ بالركعتين ثم يسلم فيقوم قائماً يستقبل الناس بوجهه يعلمهم ويأمرهم بالصدقة فإن أراد أن يضرب على الناس بعثاً ذكره والا انصرف ﴿عن سحنون﴾ عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الخطبة ﴿قال﴾ وقال مالك وتكبير العيدين سواء التكبير قبل القراءة في الأولى سبعا وفي الآخرة خمسا في كلتا الركعتين التكبير قبل القراءة ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يرفع يديه في شيء من تكبير صلاة العيدين إلا في الأولى ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن فاتته صلاة العيدين مع الإمام أن شاء صلى وإن شاء لم يصل قال ورأيت يستحب له أن يصلي قال وإن صلى فليصل مثل صلاة الإمام ويكبر مثل تكبيره في الأولى وفي الآخرة ﴿عن سحنون﴾ عن ابن وهب عن كثير بن عبد الله المزني يحدث عن أبيه عن جده أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الاضحية سبعا وخمسا قبل القراءة وفي الفطر مثل ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في الفطر والاضحية سبعا وخمسا سوى تكبيرة الركوع ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غير واحد أن أبا هريرة وجماعة من أهل المدينة على سبع في الأولى وخمس في الآخرة ﴿قال مالك﴾ عن نافع قال شهدت الفطر والاضحية مع أبي هريرة فكبر في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الآخرة خمسا قبل القراءة ﴿قال مالك﴾ وعلى ذلك الأمر عندنا ﴿قال﴾ وقال مالك من أدرك الجلوس من صلاة العيدين قال يكبر التكبير كما كبر الإمام ويقضي إذا سلم الإمام كما صلى الإمام بتكبير أحب إليّ ﴿قال﴾ فقلت أفكبر في قول مالك أول ما يفتح التكبير كله تكبير الركعة الأولى (قال) إذا هو أحرم خلف الإمام جالس فإذا قضى

الامام صلاته قام فكبر ما بقي عليه من التكبير ثم صلى ما بقي عليه كما صلى الامام
 ﴿قال﴾ فقلت لمالك انا نكون في بعض السواحل فنكون في مسجد على الساحل
 يصلي بنا إمامنا صلاة العيد في ذلك المسجد فهل يكره للرجل أن يصلي قبل صلاة
 العيد في ذلك المسجد اذا أتى وهو ممن يصلي معهم صلاة العيد في ذلك المسجد قال
 لا أرى بذلك بأساً قال وانما كره مالك أن يصلي في المصلي قبل صلاة العيد وبعدها
 شيئاً ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان رجعت من المصلي أصلي في بيتي قال لا بأس بذلك
 (قال) وانما كان يكره مالك الصلاة في المصلي يوم الاضحى والفطر قبل صلاة العيد
 وبعدها فأما في غير المصلي فلم يكن يرى في ذلك بأساً ابن وهب ﴿عن عبد الجبار
 ابن عمر عن ربيعة وأبي الزناد واسحاق بن عبد الله البجلي أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يكن يصلي في المصلي يوم العيد لا قبل الصلاة ولا بعدها﴾ ابن وهب ﴿عن
 أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي قبل صلاة العيد
 ولا بعدها شيئاً﴾ قال ابن وهب ﴿وبلغني عن جرير بن عبد الله البجلي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في العيدين قبل الامام﴾ (قال ابن وهب)
 عن يونس وقال ابن شهاب لم يبلغني أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يسبح يوم القطر ولا يوم الاضحى قبل الصلاة ولا بعدها ﴿مالك﴾
 عن نافع أن ابن عمر كان لا يصلي يوم الفطر قبل صلاة العيد ولا بعدها (قال) مالك
 وذلك أحب إلينا ﴿قال﴾ وقال مالك في الامام اذا نسي التكبير في أول ركعة من
 صلاة العيدين حتى قرأ قال ان ذكر قبل أن يركع عاد فكبر وقرأ وسجد سجدة
 السهو بعد السلام (قال) وهذا قول مالك قال وان لم يذكر حتى ركع مضى ولم يكبر
 ما فات من الركعة الاولى في الركعة الثانية وسجد بسجدة السهو قبل السلام قال
 وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في أهل القرى يصلون صلاة العيدين كما يصلي
 الامام ويكبرون مثل تكبيره ويقوم امامهم فيخطب بهم خطبتين قال وأحب ذلك
 إلي أن يصلي أهل القرى صلاة العيدين ﴿قلت﴾ أرايت الامام اذا أحدث

يوم العيد قبل الخطبة بمد ما صلى أيستخلف أم يخطب بهم على غير وضوء (قال) أرى أن لا يستخلف وأن يتم بهم الخطبة ﴿قال﴾ وقال مالك لا يصلي في العيدين في موضعين ولا يصلون في مسجدهم ولكن يخرجون كما خرج النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى المصلي ثم استن بذلك أهل الأمصار ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيدين من طريق ويرجع من طريق أخرى ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يستحب للامام أن يخرج أضحيته فيذبحها أو ينحرها في المصلي يبرزها للناس إذا فرغ من خطبته ﴿قال﴾ وكان مالك يستحب للرجل أن يطعم قبل أن يفتدوا إلى المصلي يوم الفطر قال وليس ذلك في الأضحية ﴿ابن وهب﴾ عن وكيع عن سفيان الثوري عن جعفر بن برقان أن عمر ابن عبد العزيز كتب من استطاع منكم أن يمضي إلى العيدين فليفعل (قال ابن وهب) عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن مسافر عن ابن شهاب قال قال سعيد بن المسيب من سنة الفطر المشي والاكل قبل الغدو والغتسال

﴿في التكبير أيام التشريق﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم كيف تكبير أيام التشريق في قول مالك (قال) سألتناه عنه فلم يجد لنا فيه حداً ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني عنه أنه كان يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أدرك بعض صلاة الامام في أيام التشريق ثم كبر ان هذا لا يكبر حتى يقضي ما فات به الامام فاذا قضى صلاته كبر ﴿قال﴾ وقال مالك وان نسي الامام التكبير في أيام التشريق بعد ما سلم من صلاته وذهب وتبعد فلا شيء عليه وان كان قريباً قعد فكبر ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ذهب ولم يكبر والقوم جلوس هل كان مالك يأمرهم أن يكبروا قال نعم ﴿قلت﴾ وكان يرى على النساء ومن صلى وحده وأهل البوادي والمسافرين وغيرهم من المسلمين التكبير أيام التشريق قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من نسي التكبير أيام التشريق في دبر الصلاة قال

ان كان قريباً رجع فكبر وان كان قد ذهب وتباعد فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك في التكبير أيام التشريق قال يكبر النساء والصبيان والعبيد وأهل البادية والمسافرون وجميع المسلمين ﴿قال﴾ وسئل مالك عن التكبير في أيام التشريق في غير دبر الصلاة فقال قد رأيت الناس يفعلون ذلك وأما الذين أدركتهم والذين اقتدي بهم فلم يكونوا يكبرون الا في دبر الصلاة قال وأول التكبير دبر صلاة الظهر من يوم النحر وآخر التكبير في الصبح من آخر أيام التشريق يكبر في الصبح ويقطع في الظهر قال وهذا قول مالك ﴿قال ابن وهب﴾ عن عبد الله بن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الاشج أنه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن التكبير في أيام التشريق فقال يبدأ بالتكبير في أيام الحج دبر صلاة الظهر من يوم النحر إلى دبر صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ﴿قال﴾ بكير وسألت غيره فكلمهم يقول ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن سعيد وابن أبي سلمة مثله ﴿علي بن زياد﴾ عن مالك قال الامر عندنا ان التكبير خلف الصلوات بعد النحر ان الامام والناس يكبرون الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاثاً في دبر كل صلاة مكتوبة وأول ذلك دبر صلاة الظهر من يوم النحر وآخر ذلك دبر صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وانما يأتيهم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمنى (قال) وذلك على كل من صلى في جماعة أو وحده من الاحرار والعبيد والنساء يكبرون في دبر كل صلاة مكتوبة مثل ما يكبر الامام

— الصلاة بعرفة —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يجهر الامام بالقراءة بعرفة في الظهر ولا في العصر ولا يصلي الظهر أربعاً ولا العصر أربعاً ويصليهما ركعتين ركعتين ﴿قال﴾ وقال مالك ويتم أهل عرفة بعرفة وأهل منى بمنى ومن لم يكن من أهل عرفة فليقصر الصلاة بعرفة ومن لم يكن من أهل منى فليقصر الصلاة بمنى ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الامام من أهل عرفة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أحب أن يكون الامام من أهل عرفة فان كان من أهل عرفة أتم الصلاة بعرفة ﴿قال﴾ وقال مالك أذان المؤذن يوم عرفة اذا

خطب الامام وفرغ من خطبته وقعد على المنبر فأذن المؤذن فاذا فرغ من أذانه أقام
 فاذا أقام نزل الامام فصلى بالناس فاذا صلى بالناس أذن أيضاً للعصر وأقام ثم صلى العصر
 أيضاً قال: وقال مالك في الامام يخطب بعرفة انه يقطع التلبية اذا راح ولا يابى اذا
 خطب ويكبر بين ظهرائي خطبته قال: وأما الناس فيقطعون اذا راحوا الى
 الصلاة أيضاً قال: والامام يوم الفطر يكبر بين ظهرائي خطبته قال: ولم يوقت لنا مالك
 في ذلك وقتاً قال: وقال مالك كل صلاة فيها خطبة يجهر فيها الامام بالقراءة قلت: لابن
 القاسم فعرفة فيها خطبة ولا يجهر فيها الامام بالقراءة قال: خطبته تعليم للناس
 قال: وأما الاستسقاء فيجهر فيها بالقراءة لان فيها خطبة وأما الخسوف فلا يجهر فيها
 لانه لا خطبة فيها وهو قول مالك قلت: لابن القاسم أليس عرفة فيها خطبة والامام
 لا يجهر فيها بالقراءة قال: لان خطبة عرفة انما هي تعليم للحاج وايس هي للصلاة
 قال: مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلاة
 بمئتين ركعتين وكان أبو بكر يصليها ركعتين وان عمر بن الخطاب صلاها بمئتين ركعتين
 قال: مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان حين يكون بمكة يتم الصلاة فاذا
 خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة وأخبرني عن ابن وهب عن حنظلة بن أبي
 سفيان الجمحي قال سألت القاسم وسالما وطاوساً فقلت أتم الصلاة بمئتين وعرفة فقالوا
 لي صل بصلاة الامام ركعتين فقلت للقاسم إني من أهل مكة قال لي قد عرفتك
 ابن وهب قال وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن تقصر الصلاة لانه منزل سفر
 وهي صلاة امامهم سحنون عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة ولم يسبح بينهما وصلى
 المغرب والعشاء بجمع ولم يسبح بينهما وان أبا بكر وعمر وابن عمر جمعوا بين المغرب
 والعشاء بالمزدلفة وقد صلى عمر بن الخطاب بأهل مكة فقصر الصلاة ثم قال لأهل
 مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ولم يقل ذلك بمئتين ولا بعرفة وأخبرني وكيع عن
 ابن أبي ليلى عن عبد الكريم البصري عن ابن جده أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم صلى بمكة ركعتين ثم قال انا قوم سفر فاتموا الصلاة ولم يقل صلى الله عليه وسلم
ذلك بمنى ولا بمكة ﴿ وأخبر ﴾ وكيع عن ابراهيم بن يزيد عن عون بن عبد الله بن
عتبة عن ابن مسعود قال ليس على المسلمين جمعة في سفرهم ولا يوم نفرهم
تم كتاب الصلاة الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين وسلم تسليما

﴿ كتاب الجنائز ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ القراءة على الجنازة ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أي شيء يقال على الميت في قول مالك
قال الدعاء للميت ﴿ قلت ﴾ فهل يقرأ على الجنازة في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾
فهل وقت لكم مالك ثناء على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى المؤمنين قال ما علمت أنه
قال الا الدعاء للميت فقط ﴿ ابن وهب ﴾ عن داود بن قيس أن زيد بن أسلم حدثه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الصلاة على الميت أخلصوه بالدعاء ﴿ ابن
وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله
ابن عمر وعبيد بن فضالة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله ووائل بن الاسقع والقاسم
وسالم بن عبد الله وابن المسيب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد أنهم لم يكونوا يقرؤون في
الصلاة على الميت (وقال مالك) ليس ذلك بمعمول به انما هو الدعاء أدركت أهل
بلادنا على ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن اسماعيل بن نافع المدني أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى على الميت اللهم انه عبدك وابن عبدك
أنت هديته للاسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسره وعلايته جئنا لنشفع
له فشفعنا فيه اللهم اني أستجير بحبل جوارك له انك ذو وفاء وذمة وقه من فتنة
القبر وعذاب جهنم ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن

عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه وان عنه وعافه وأكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجة خيراً من زوجته وقه من فتنة القبر وعذاب النار قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿مَالِكٌ﴾ عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف تصلى على الجنازة فقال أنا لعمر الله أخبرك أتبعها من أهلها فإذا وضعت كبرت وحمدت الله تبارك وتعالى وصليت على نبيه ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه اللهم لا تحرمننا أجره ولا تفتنا بعده (قال مالك) هذا أحسن ما سمعت في الدعاء على الجنازة وليس فيه حد معلوم ﴿قال سحنون﴾ عن أنس بن عياض عن اسماعيل بن رافع المدني عن رجل يقول سمعت إبراهيم النخعي يقول كان ابن مسعود إذا أتى بالجنازة استقبل الناس فقال أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مائة أمة ولن تجتمع مائة ليت فيجتهدوا له بالدعاء ألا وهب الله عز وجل ذنوبه لهم وانكم جثتم شفعاء لأخيكم فاجتهدوا له في الدعاء ثم يستقبل القبلة فان كان رجلاً قام عند وسطه وان كانت امرأة قام عند منكبيها ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك أنت خلقته وأنت هديته للإسلام وأنت قبضت روحه وأنت أعلم بسريره وعلايته جئنا بشفعاء له اللهم انا نستجير بحبل جوارك له انك ذو وفاء وذمة اللهم أعذه من فتنة القبر وعذاب جهنم اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم نور له في قبره وألحقه بنبيه (قال) يقول هذا كلما كبر وإذا كانت التكبير الآخرة قال مثل ذلك ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم صل على

أُسلَفنا وأُفراطنا اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات ثم ينصرف (قال إسماعيل) قال إبراهيم كان ابن مسعود يعلم الناس هذا في الجنائز وفي المجالس (قال) وقيل له أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف على القبر إذا فرغ منه قال نعم كان إذا فرغ منه وقف عليه ثم قال اللهم نزل بك صاحبنا وخلف الدنيا وراء ظهره ونعم المنزول به أنت اللهم ثبت عند المسألة منطقته ولا تبتله في قبره بما لا طاقة له به اللهم نور له في قبره وألحقه بنيه

﴿ رفع الأيدي في التكبير على الجنازة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس ترفع الأيدي في الصلاة على الجنازة في أول التكبير ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وحضرته غير مرة يصلي على الجنازة فما رأيته يرفع يديه إلا في أول تكبيرة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك لا يرى رفع اليدين في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وإن عمر بن الخطاب والقاسم وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد كانوا إذا كبروا على الجنازة رفعوا أيديهم في كل تكبيرة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال لي مالك أنه ليعجبني أن يرفع يديه في التكبيرات الأربع

﴿ حمل سرير الميت ﴾

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ قلت لمالك من أي جوانب السرير أحمل الميت وبأي ذلك أبدأ (قال) ليس في ذلك شيء موقت أحمل من حيث شئت إن شئت من قدام وإن شئت من وراء وإن شئت أحمل بعض الجوانب ودع بعضها وإن شئت فأحمل وإن شئت فدع ورأيت أنه يرى أن الذي يذكر الناس فيه يبدأ باليمين بدعة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحارث بن نبهان عن منصور عن عبيدة بن بسطاس عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود أنه قال أحمل الجنازة من جوانبها الأربعة فإنها السنة ثم إن شئت فتطوع وإن شئت فدع

— في المشي أمام الجنازة وسبقها إلى المقبرة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك المشي أمام الجنازة هو السنة ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يسبق الرجل الجنازة ثم يقعد ينتظرها حتى تحقه ﴿ مالك ﴾ عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي أمام الجنازة والخلفاء كلهم هلم جراً أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر ﴿ قال ابن شهاب ﴾ من خطأ السنة المشي خلف الجنازة ﴿ مالك ﴾ عن محمد بن المنكدر أن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام الجنازة في جنازة زينب ابنة جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ مالك ﴾ عن هشام بن عروة أنه قال ما رأيت أبي قط في جنازة إلا أمامها قال ثم يأتي البقيع فيجلس حتى يمروا عليه

— في الصلاة على الجنازة في المسجد —

﴿ قال ﴾ وقال مالك وأكره أن توضع الجنازة في المسجد فإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس أن يصلي من في المسجد عليها بصلاة الإمام الذي يصلي عليها إذا ضاق خارج المسجد بأهله ﴿ قال مالك ﴾ ولا بأس بالجلوس عند القبر قبل أن توضع الجنازة عن أعناق الرجال وقد فعل ذلك عروة بن الزبير

— الصلاة على قاتل نفسه —

﴿ قال ﴾ وقال مالك يصلي على من قتل نفسه وإثمه على نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن امرأة خنقت نفسها (قال مالك) صلوا عليها وإثمها على نفسها ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ﴿ سحنون ﴾ عن علي بن زياد عن سفيان عن عبد الله بن عون عن إبراهيم النخعي قال السنة أن يصلي على قاتل نفسه

— الصلاة على من يموت من الحدود والقود —

﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من قتله إمام في قصاص أو في حد من الحدود فإن الإمام

لا يصلي عليه ولكن يغسل ويحنط ويكفن، ويصلي عليه الناس غير الامام ﴿قلت﴾
 فما قول مالك فيمن ضربه السلطان حداً مائة جلدة فمات من ذلك (قال) لا أحفظ هذا
 عن مالك ولكن أرى أن يصلي عليه الامام ﴿قلت﴾ لم قال لان حده هو الجلد ولم
 يكن القتل وانما مات من مرض أصابه من وجع الشياط فأرى أن يصلي عليه
 ﴿قال﴾ وقال مالك يصلي على المرجوم أهله والناس ولا يصلي عليه الامام لانه قال
 من قتله الامام على حد من الحدود فلا يصلي عليه الامام وليضل عليه أهله ﴿قلت﴾
 أليس معنى قول مالك يصلي عليه أهله أي يصلي عليه الناس كلهم سوى الامام قال
 نعم وهو تفسيره عندي ﴿قال مالك﴾ وسمعت ربيعة يقول في الذي يقتل قوداً
 ان الامام لا يصلي عليه ويصلي عليه أهله وبه يأخذ مالك ﴿قلت﴾ أرايت من قتل
 في قصاص أغسل ويكفن ويصلي عليه في قول مالك (قال) نعم الا أن الامام لا يصلي
 عليه (قال ابن وهب) وقال مثل قول مالك ابن شهاب وربيعة

﴿ الصلاة على المعجمي الصغير ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الصبي الصغير اذا صار في سهران^(١) رجل من المسلمين أو اشتراه
 فمات أوصلي عليه في قول مالك ﴿قال﴾ قال مالك ان كان أجاب الى الاسلام أو علم
 فتشهد صلي عليه والا لم يصل عليه (قال) فقيل لمالك ان للذي اشتراه حين اشتراه
 صغيراً انما اشتراه ليجعله على دينه يدخله في الاسلام (قال مالك) ان كان قد أجاب
 الى الاسلام بشي يعرف والا لم يصل عليه (قال ابن القاسم) وذلك اذا كان كبيراً
 يعقل الاسلام ويعرف ما أجاب اليه ﴿قلت﴾ فان كان صغيراً (قال) قال مالك
 لا يصلي على الصغير فالصغير الذي يشتري ومن نية صاحبه أن يدخله في الاسلام
 فمات قبل ذلك لا يصلي عليه ﴿قال﴾ وسمعت مالكا سئل عن العبدین النصرانیین
 يزوّج أحدهما من صاحبه سيدهما فيولد لهما ولد فأراد سيدهما أن يجبره على
 الاسلام أيكون له ذلك (قال مالك) ما علمت ذلك أي لا يجبره ﴿قلت﴾ كيف

(١) (سهران) جمع سهم وهو التصيب ويجمع أيضاً على اسهم وسهام اهـ

الاسلام الذي اذا أجابت اليه الجارية حل وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك اذا شهدت أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف أيضاً أنها قد دخلت في الاسلام ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن المسلمين يصيبون السبي من العدو فيباعون فيشتري الرجل منهم الصبي ونيتة أن يدخله في الاسلام وهو صغير فيموت أترى أن يصلى عليه (قال) لا الا أن يكون أجاب الى الاسلام وقال غيره وهو معن بن عيسى يصلى عليه ﴿ قلب ﴾ لابن القاسم أرايت من نزل بهم أهل الشرك بساحلنا فباعوهم منا وهم صبيان فأتوا قبل أن يتكلموا بالاسلام بعد ما اشتريناهم هل تحفظ من مالك فيهم شيئاً (قال) نعم لا يصلى عليهم حتى يجيئوا الى الاسلام ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن اشترى جارية من السبي انها لا تجماع حتى تجيب الى الاسلام إلا أن تكون من أهل الكتاب فيجامعها بعد الاستبراء ان أحب ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه سمع بالمدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب الى بني النجار فرأى جنازة على خشبة فقال ما هذا فقيل عبد لنا كان عبد سوء مسخوطاً جافياً ^(١) قال أ كان يصلي قالوا ثم قال أ كان يقول محمد رسول الله قالوا نعم قال لقد كادت الملائكة تحول بيني وبينه ارجعوا فأحسنوا غسله وكفنه ودفنه

— الصلاة على السقط ودفنه —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يصلى على الصبي ولا يثر ولا يورث ولا يسمى ولا يفسل ولا يحنط حتى يستهل صارخاً وهو بمنزلة من خرج ميتاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن السقط يدفن في الدور فكره ذلك ﴿ مالك ﴾ قال حدثني ابن شهاب أن السنة أن لا يصلى على المنفوس ^(٢) حتى يستهل صارخاً حين يولد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب لا يصلى على السقط ولا بأس أن يدفن مع أمه

(١) (مسخوطاً) أي مكروهاً (جافياً) أي غليظ الخلق اهـ (٢) (المنفوس) أي المولود وفي الحديث ما من نفس منفوسة أي مولودة الا وقد كتب مكانها من الجنة والنار كتبه مصححه

❦ في الصلاة على ولد الزنا ❦

❦ قلت ❦ هل يصنع بأولاد الزنا إذا ماتوا صغارا أو كبارا ما يصنع بأولاد الرشدة^(١) (قال) نعم ❦ قلت ❦ هو قول مالك قال نعم ❦ ابن وهب ❦ عن محمد بن عمرو عن سفیان الثوري يرفع الحديث الى النعمان بن أبي عياش قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة هلك من نفاس ولد زنا وعلى ولدها . وعن ابن عمر مثله ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعطاء وربيعة مثله

❦ في الصلاة على الغلام المرتد ❦

❦ قلت ❦ أرأيت الغلام إذا ارتد قبل أن يبلغ الحنث أتؤكل ذبيحته ويصلى عليه ان مات في قول مالك (قال) لا يصلى عليه ولا تؤكل له ذبيحة

❦ في الصلاة على بعض الجسد ❦

❦ قال ❦ وقال مالك لا يصلى على يد ولا على رأس ولا على رجل ويصلى على البدن ❦ قال ابن القاسم ❦ ورأيت قوله انه يصلى على البدن اذا كان الذي بقي أكثر البدن ❦ قلت ❦ ما يقول مالك اذا اجتمع الرأس والرجلان بغير بدن (قال) لا أرى أن يصلى إلا على جل الجسد وهذا عندي قليل

❦ في اتباع الجنازة بالنار ❦

❦ قال ❦ وقال مالك أكره أن يتبع الميت بمجمر أو تقلم أظفاره وأن تحلق عانته ولكن يترك على حاله قال وأرى ذلك بدعة ممن فعله ❦ مالك ❦ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه نهى أن يتبع الميت بنار تحمل معه بعد موته ❦ ابن وهب ❦ عن رجال من أهل العلم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمرو بن العاص

(١) (بأولاد الرشدة) بكسر الراء ويجوز فتحها أي صحيح النسب كنبه صححه

وسعيد بن المسيب وغيرهم مثله . وقالت عائشة لا يكون آخر زاده أن ينبعوه بالنار

— في الذي يفوته بعض التكبير —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنازة وقد فاته الامام ببعض التكبير
أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر مع الامام (قال) بل ينتظر حتى
يكبر الامام فيدخل بتكبير الامام ويكبر معه ثم يقضى ما فاتته اذا فرغ الامام
﴿ قلت ﴾ كيف يقضى في قوله أيتبع بعض ذلك بعضاً (قال) نعم يتبع بعض ذلك بعضاً
كذلك قال لي مالك ﴿ علي بن زياد ﴾ عن سفيان عن المغيرة عن الحارث بن يزيد
العكالي قال اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر وقم معه حتى
يكبر الثانية فتكبر انما ينزلونه بمنزلة الركعة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن
قارظ بن شيبة عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول يتي على ما بقي من التكبير على
الجنازة ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب
وعطاء بن أبي رباح وابن أبي سلمة مثله ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك مثله

— في الجنازة توضع ثم يؤتى بأخرى بعد ما يكبر على الأولى —

﴿ قلت ﴾ إرأيت لو أتى بجنائز فوضع بعضها وقدم بعضها ليصلي عليها وآخر بعض
فلما فرغوا قدموا الذي آخروا ثم يقدم بعد ذلك ما وضع (قال) لا ينبغي ذلك وليس
بحسن ﴿ قلت ﴾ فلو صلي على جنازة فلما فرغ من الصلاة عليها أتى بأخرى فنحيت
الجنازة الأولى فوضعت ثم صلي الناس على هذه التي جاؤا بها (قال) هذا خفيف وأرجو
أن لا يكون به بأس ﴿ قال ﴾ قال مالك في الجنازة اذا صلي عليها فاذا كبروا بعض
التكبير أتى بجنازة أخرى فوضعت (قال) يستكملون التكبير على الأولى ثم يتدوّن
التكبير على الثانية ولا يدخلون الجنازة الثانية في صلاة الجنازة الاولى (قال) وقال
مالك في الصلاة على الجنازة اذا صلوا عليها ثم جاء قوم بعد ما صلوا عليها (قال)
لا تعاد الصلاة ولا يصلي عليها بعد ذلك أحد جاء بعد ﴿ قال ﴾ فقلنا له فالحديث

الذي جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها وهي في قبرها (قال) قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل

❦ في جناز الرجال والنساء ❦

❦ قال ❦ وقال مالك إذا اجتمعت جناز رجالا ونساء جعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ❦ قال ❦ فقلت له فان كانوا رجالا كلهم (فقال) لي أول ما بقيته يجعلون واحدا خلف واحد يبدأ بأهل السن والفضل فيجعلون مما يلي الامام . ثم سمعته بعد ذلك يقول أرى ذلك واسعا ان جعل بعضهم خلف بعض أو جعلوا صفوا واحداً ويقوم الامام وسط ذلك ويصلي عليهم وان كانوا غلمانا ذكورا ونساء جعل الغلمان مما يلي الامام والنساء من خلفهم مما يلي القبلة وان كن نساء صنع بهن كما يصنع بالرجال ذلك واسع جعل بعضهم خلف بعض أو صفوا واحداً كل ذلك واسع ❦ مالك بن أنس ❦ قال بلغني أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجناز بالمدينة إذا اجتمع الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ❦ قال ابن وهب ❦ عن علي بن أبي طالب ووائلته بن الاسقع وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب والقاسم وسالم مثله ❦ أسامة بن زيد ❦ عن نافع عن ابن عمر قال وضعت جنازة أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي امرأة عمر بن الخطاب وابن لها يقال له زيد فصفا جميعا والامام يومئذ سعيد بن العاص فوضع الغلام مما يلي الامام وفي الناس ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة فقالوا هي السنة

❦ في الصلاة على قتلى الخوارج والقدرية والاباضية ❦

❦ قلت ❦ أرايت قتلى الخوارج أيصلى عليهم أم لا (قال) قال مالك في القدرية والاباضية لا يصلى على موتاهم ولا تتبع جنازهم ولا تعاد مرضاهم فاذا قتلوا فذلك أخرى أن لا يصلى عليهم

﴿ في غسل الشهيد وكفنه ودفنه والصلاة عليه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الشهداء من مات في المعترك فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه ورأيته يستحب أن يترك عليه خفاه وقلنسوته ﴿ قال ﴾ ومن عاش فأكل وشرب أو عاش حياة بينة ليس كحال من به رمق وهو في غمرة الموت يغسل ويصلى عليه ويكفن ويكون بمنزلة الرجل يصيبه الجرح فيعيش الايام منه ويقضى حوائجه ويشترى ويبيع ثم يموت فهو وذلك سواء ﴿ قال ﴾ وقال مالك ما علمت أنه يزداد في كفن الشهيد أكثر مما عليه شيء (وقال مالك) لا ينزع عن الشهيد القرو (قال) وما علمت أنه ينزع عنه شيء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ تفسير قول مالك لا يدفن معه السلاح لا سيفه ولا درعه ولا شيء من السلاح وان كان للدرع لابساً ﴿ قلت ﴾ فهل يحنط الشهيد في قول مالك (قال) من لا يغسل لا يحنط ألا تسمع الحديث زملوهم بثيابهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ قلت ﴾ أرايت من قتله العدو بحجر أو بعصى أو خنقوه خنقا حتى مات أيصنع به ما يصنع بالشهيد من ترك الغسل وغيره (قال) من قول مالك أنه من قتل فمات في المعركة فهو شهيد وقد يقتل الناس بالوان من القتل فكلهم شهيد فكل من قتله العدو بأي قتلة كانت بصبر^(١) أو غيره في معركة أو غير معركة فأراه مثل الشهيد في المعركة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن أهل الحرب أغاروا على قرية من قرى أهل الاسلام فدفع أهل الاسلام عن أنفسهم قتلوا أيصنع بهم ما يصنع بالشهداء في قول مالك قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن ابن شهاب حدثه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهما أكثر أخذاً للقرآن فاذا أشير له الى أحدهما قدمه في الاحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب قال قال صلي على ثابت بن شماس بن عثمان يوم أحد بعد أن عاش يوما وليلة

(١) (قوله بصبر) الصبر هو أن يجلس الانسان ويرمي حتى يموت اهـ مصححه

❦ في شهيد الاصوص ❦

❦ قال ❦ وقال مالك ومن قتل مظلوماً أو قله الاصوص في المعركة فليس بمنزلة الشهيد
يفسّل ويخطو ويكفن ويصلى عليه وكذلك كل مقتول أو غريق أو مهدوم عليه الا
الشهيد وحده في سبيل الله فانه يصنع بهذا وحده ما يصنع بالشهداء لا يغسلون ولا
يكفنون الا بئابهم ولا يحنطون ولا يصلى عليهم ولكن يدفنون ❦ قلت ❦ ويصنع
بقبورهم ما يصنع بقبور الموتى من الحفر والاحد (قال) نعم ❦ قلت ❦ وهو قول
مالك قال هو رأيي ❦ قال ابن القاسم ❦ وهذه قبور الشهداء بالمدينة وقد حفر لهم
ودفنوا ❦ قلت ❦ أ رأيت ان بنى قوم من أهل الاسلام على أهل قرية من المسلمين
فأرادوا حريمهم فدفعهم أهل القرية عن أنفسهم فقتل أهل القرية أتري في قول مالك
أن يصنع بهم ما يصنع بالشهداء (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أراهم بمنزلة
الشهداء وهؤلاء بمنزلة من قله الاصوص

❦ في الصلاة على اللص القليل ❦

❦ قلت ❦ ما يقول مالك في هؤلاء الذين كبروا اذا قاتلوا يصلى عليهم أم لا (قال) نعم
يصلى عليهم ❦ قلت ❦ أف يصلى عليهم الإمام قال لا ❦ قلت ❦ وهو قول مالك (قال)
لا ولكن هذا رأيي لانه اذا كان حقا على الامام اذا أتى بهم اليه قتلهم أو جهادهم
وحتى ينبغي له أن يبعث من يقتلهم حين خربوا الطريق وقطعوا السبيل وقتلوا فمن
قتلهم من الناس فلا أرى للوالى أن يصلى عليهم لانهم قتلوهم على حدة من الحدود فريضة
الله تبارك وتعالى في كتابه ويصلى عليهم أولياؤهم ❦ قال سحنون ❦ وقد كتبت آثار
هذا في رسم المرجوم

❦ في غسل الميت ❦

❦ قال ❦ وقال مالك بن أنس ليس في غسل الميت حد يغسلون وينقون ❦ قال ❦ وقال
مالك يجعل على عورة الميت خرقة اذا أرادوا غسله ويفضى الذي يغسله بيده الى

فرجه ان احتاج الى ذلك ويجعل على يده خرقة اذا أفضى بها الى فرجه وان احتاج الى ترك الخرقة ومباشرة الفرج بيده فعل كل ذلك واسع له قلت هل يوضأ الميت وضوء الصلاة في قول مالك اذا أرادوا غسله قال لم يحد لنا مالك فيه حداً وان وضيئاً فحسن وان غسل فحسن قلت هل تحفظ عن مالك أنه يغسل رأس الميت بالكافور قال لا الا ما جاء في الحديث قال ابن القاسم وقال مالك يعصر بطن الميت عصرًا خفيفاً ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد قال اذا غسل الميت فطهر فذلك غسل وطهر قال والناس يغسلون الميت ثلاث مرات وكل ذلك يجزئ عنه الغسلة الواحدة وما فوق ذلك فأتيسر من غسل فهو يكفي ويجزئ قال مالك وأحب الى أن يغسل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أو خمساً بما وسدر ويجعل في الآخرة كافور ان تيسر ذلك من رواية ابن وهب

غسل الرجل امرأته والمرأة زوجها

قلت وسألته عن الرجل يغسل امرأته في الحضر وعنده نساء يغسلنها فقال نعم قلت والمرأة تغسل زوجها وعندها رجال قال نعم قلت أستر كل واحد منهما عورة صاحبه قال نعم قلت ويفعل كل واحد منهما بصاحبه كما يفعل بالموتى لان الموتى يستر عليهم فروجهم قال نعم يفعل كل واحد من الزوجين بصاحبه كما يفعل بالموتى يستر كل واحد من الزوجين عورة صاحبه قال ابن القاسم ولو مات عن امرأته وهي حامل فوضعت قبل أن يغسل لم يكن بأس أن تغسله وان كانت عدتها قد انقضت وليس يعتبر في هذا بالعدة ولا ياتفت اليها ولو كان ذلك انما هو للعدة ما غسل الزوج امرأته لانه ليس في عدة منها قال ابن القاسم وأم الولد عندي بمنزلة الحرة تغسل سيدها ويغسلها سيدها قلت أرايت الرجل اذا طلق امرأته تطليقة يملك فيها الرجعة فمات هل تغسله قال لا قال واقدم سألته عن المرأة يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين وهو يملك رجعتها فتستأذن زوجها أن تبيت في أهلها ولم يرتجعها قال ليس اذنه باذن وماله لا قضاء له عليها حتى يراجعها فهذا مما يدل على الذي مات عنها وهي

مطلقة أنها لا تغسله . وقد غسلت أسماء بنت عميس أبا بكر الصديق ﷺ وذكر ابن وهب ﷺ عن عبد الله بن يزيد عن رجل عن عبد الكريم عن أم عطية أنها غسلت أبا عطية حين توفي (وذكر) ابن نافع أن عليا غسل فاطمة رضي الله تعالى عنهما

— في الرجل يموت في السفر وليس معه إلا نساء والمرأة كذلك —

ﷺ قال ﷺ وقال مالك إذا مات الرجل في سفر وليس معه إلا نساء أمه أو أخته أو عمته أو خالته أو ذات رحم محرم منه فانه يغسلنه قال ويستترنه ﷺ قال ﷺ وكذلك المرأة تموت مع الرجال في السفر ومعها ذو محرم منها يغسلها من فوق الثوب وهذا إذا لم يكن نساء وفي المسئلة الأولى إذا لم يكن رجال ﷺ قال ﷺ وقال مالك سمعت من يقول من أهل العلم إذا مات الرجل مع النساء وليس معهن رجل ولا منهن ذات محرم منه تغسله يمينه بالصعيد فيمسحن بوجهه ويديه إلى المرققين يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن على وجه الميت ثم يضربن بأكفهن الأرض ثم يمسحن بأكفهن ذراعي الميت إلى المرققين وكذلك المرأة مع الرجال إلا أن الرجال لا ييمون المرأة إلا إلى الكفين فقط ولا يبلغ بها إلى المرققين

— في غسل المرأة الصبي —

ﷺ قال ﷺ وقال مالك لا بأس أن يغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وما أشبهه

— غسل الميت المجروح —

ﷺ قال ﷺ وسئل مالك عن الذي تصيبه القروح فيموت وقد غمرت القروح جسده وهم يخافون أن يغسلوه أن يتزلع^(١) (قال) يصب الماء عليه صبا على قدر طاقتهم ﷺ قالت ﷺ أليس قول مالك لا ييم بالصعيد ميت إلا رجلا مع نساء أو امرأة مع رجال فأما مجروح أو مجذور أو جرب أو غير ذلك ممن بهم الادواء فلا ييمون ويغسلون على قدر ما لا يتزلمون فيه ولا يتفسخون (قال) نعم

(١) (قوله يتزلع) أي يتفطر ويتشقق اهـ مصححة

— في غسل المسلم الكافر —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يغسل المسلم والده إذا مات الوالد كافراً ولا يتبعه ولا يدخله قبره إلا أن يخشى أن يضيع فيواريه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عن مالك أنه قال في كافر مات بين مسلمين ليس عندهم كافر يدفنه (قال) يلقونه في شيء ويوارونه ﴿ قال الليث ﴾ قال ربيعة عليهم أن يواروه ولا يستقبل به القبلة ولا قبلتهم وقال يحيى ابن سعيد يوارونه

— في الحنوط —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا عن المسك والعنبر في الحنوط للميت فقال لا بأس بذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ يجعل الحنوط على جسد الميت وفيما بين أكفان الميت ولا يجعل من فوقه ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المحرم لا بأس أن يحنط إذا كان الذي يحنطه غير محرم ﴿ قال ابن وهب ﴾ حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن السنة إذا حنط الميت أن يذرع حنوطه على مواضع السجود منه السبعة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال عطاء بن أبي رباح أحب الحنوط إلى الكافور ويجعل منه في مراقه وإبطيه ومراجع رجليه ومأبضيه ^(١) ورفقيه وما هنالك وفي أنفه وفه وعينه وأذنيه وإن ابن عمر حنط سعيد بن يزيد فقالوا نأتيك بمسك فقال نعم وأي شيء أطيب من المسك (قال ابن وهب) وعن عطاء وسعيد بن المسيب مثله

— تجمير أكفان الميت —

﴿ قلت ﴾ هل تجمر أكفان الميت في قول مالك وتجعل وترأ (قال) قد قال ذلك مالك أحب إلى أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أثواب إلا أن لا يوجد ثلاثة أثواب قال والرجل أحب إلى أن يعمر ﴿ قال ﴾ قلت له كيف يعمر أكفان المحي (قال) لا أدرى

(١) (ومأبضيه) تنية مأبض كمجلس هو باطن الركبة (ورفعيه) تنية رفع كفلس هو أصل الفخذ وكل مجتمع وسخ من الجسد أم كتبه مصححه

الا أنه من شأن الميت عندنا أن يعمم ﴿ قال مالك ﴾ وتجر ثياب الميت ﴿ قال مالك ﴾ وأكره في الا كفان أكفان الرجال والنساء الخز والمعصر وقد سمعت عنه أنه يكره الحرير محضاً في الا كفان ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكره الخز لان سداه الحرير ﴿ قال مالك ﴾ ولا بأس بأن يكفن في العصب ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعصب هو الجبر وما أشبهه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يستحب في الا كفان وتراً وتراً الا أن لا يوجد ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب وان أبا بكر كفن في ثلاثة أثواب أحدها ملبوس غسيل

في وفاة الميت اذا اجتمعوا للصلاة على الميت ﴿ قال مالك ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أيهم أولى بالصلاة الجد أم الاخ قال الاخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك انما ينظر في هذا الى من هو أقعد بالميت فهو أولى بالصلاة عليه ﴿ وقال مالك ﴾ العصبه أولى بالصلاة على المرأة من زوجها وزوجها أولى بادخالها في قبرها من عصبته ﴿ وقال مالك ﴾ الوالي والي المصر أو صاحب الشرط اذا كانت الصلاة اليه أحق بالصلاة على الميت من وليها والقاضي اذا كان هو يلى الصلاة ﴿ قلت ﴾ أرأيت صاحب الشرط اذا ولاه الوالي الشرط أهو مستخلف على الصلاة حين ولاه الشرط ﴿ قال ﴾ نعم هو عندي كذلك وكذلك كل بلدة كان ذلك عندهم وان ابن عمر ابن الخطاب وابن شهاب وربيعة وعطاء وبكير بن الاشج ويحيى بن سعيد كانوا لا يرون لزواج المرأة اذا توفيت حقا أن يصلي عليها وثم أحد من أقاربها

في خروج النساء وصلاتهن على الجنائز ﴿ قال مالك ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يصلى النساء على الجنائز في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يوسع للنساء أن يخرجن مع الجنائز قال نعم ﴿ قال مالك ﴾ لا بأس أن تتبع المرأة جنازة ولدها ووالدها ومثل زوجها وأختها اذا كان ذلك مما يعرف أنه يخرج مثلها

على مثله ﴿قال﴾ فقلت لملك وان كانت شابة ^(١) (قال) نعم وان كانت شابة
(قال) فقلت له أفكره أن تخرج على غير هؤلاء ممن لا ينكر لها الخروج عليهم
من قرابتها قال نعم ﴿قلت﴾ له فهل يصلي النساء على الرجل اذا مات معهن وليس
معهن رجل (قال) نعم ولا تؤمهن واحدة منهن وليصلين وحدانا واحدة واحدة
وليكن صفوفا

﴿في السلام على الجنازة﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في السلام على الجنازة يسمع نفسه وكذلك من خلف الامام
يسمع نفسه وهو دون سلام الامام تسليمة واحدة للامام وغيره ﴿وقال مالك﴾ في
السلام على الجنازة يسلم الامام واحدة قدر ما يسمع من يليه ويسلم من ورائه واحدة
في أنفسهم وان أسمعوهم لم أر بذلك بأسا ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد
عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن خيف عن رجال من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه يسلم تسليما خفيفا حين ينصرف . والسنة أن يفعل من ورائه
مثل ما فعل امامه ﴿وقال الفاسم بن محمد﴾ سلم إذا فرغت من الصلاة رويدا (وقال)
يحيى بن سعيد خفيا ﴿سحنون﴾ عن علي عن سفيان عن ابراهيم عن مجاهد عن ابن
عباس أنه كان يقول يسلم تسليمة خفية ﴿منصور﴾ عن ابراهيم مثل ذلك عن يمينه

﴿في تجصيص القبور﴾

﴿قال﴾ وقال مالك أكره تجصيص القبور والبناء عليها وهذه الحجارة التي يبنى عليها
﴿ابن لهيعة﴾ عن بكر بن سواده قال ان كانت القبور لتسوى بالارض ﴿ابن
وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي زمعة البلوي صاحب النبي
صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يصنع ذلك بقبوره اذا مات (قال سحنون) فهذه آثار
في تسويتها فكيف بمن يريد أن يبنى عليها

(١) (قوله وان كانت شابة) مقصد بأن لا تكون مخشية الفتنة والا فتمنع كما في هامش الاصل

﴿ في إمام الجنازة يحدث ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً صلى على جنازة فلما كبر بعض التكبير أحدث (قال) يأخذ بيد رجل فيقدمه فيكبر مابقي على هذا الذي قدمه ﴿ قلت ﴾ أيجب عليه ان هو توضأ وقد بقي بعض التكبير من الصلاة على هذه الجنازة أن يرجع فيصلّي (قال) ان شاء رجع فصلّي ما أدرك وقضى ما فاتهُ وان شاء ترك ذلك

﴿ في الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة على الجنازة بعد العصر مالم تصفر الشمس (قال) فاذا اصفرت الشمس فلا يصلي على الجنازة الا أن يكونوا يخافون عليها فيصلّي عليها ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك يا أبا عبد الله أرأيت ان غابت الشمس بأيّ ذلك يدؤن أبا المكتوبة أم بالجنازة (قال) أيّ ذلك فعلوا فحسن ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بالصلاة على الجنازة بعد الصبح مالم يسفروا فاذا أسفروا فلا يصلون عليها الا أن يخافوا عليها فلا بأس اذا خافوا عليها أن يصلوا عليها بعد الاسفار ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح اذا صليتا لوقتهما ﴿ رجال ﴾ من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وعطاء بن أبي رباح وابن المسيب مثله ﴿ حرمة ﴾ ابن عمر أن ﴿ أن سليمان بن حميد حدثه أنه كان مع عمر بن عبد العزيز بخصاصة ^(١) قال فشهدنا جنازة بعد العصر قال فنظر عمر بن عبد العزيز فرأى الشمس قد اصفرت فجلس حتى اذا غربت الشمس أمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى المغرب ثم صلى على الجنازة ثم ركب وانصرف ﴿ وقال مالك ﴾ ان صلوا عليها بعد صلاة المغرب فهو أصوب وان صلوا عليها قبل المغرب لم أر بذلك بأساً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال يحيى بن سعيد مثل قول مالك ﴿ قلت ﴾ أيقرب عن بطن الميتة اذا كان جنبها يضطرب في بطنها قال

(١) (بخصاصة) خصاصة بضم الخاء وتخفيف النون وكسر الصاد المهملة من بلاد قنسرين بالشام

اه من هامش الاصل

لا ﴿ قال سحنون ﴾ سمعت أن الجنين إذا استيقن بحياته وكان معقولا معروف
الحياة فلا بأس أن يقر بطنها ويستخرج الولد منها
﴿ تم كتاب الجنائز من المدونة الكبرى والحمد لله حمداً كثيراً ﴾
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المبعوث بشيراً ونذيراً

—*~*~*~*~*~*~*~*~*~*—

﴿ ويتلوه كتاب الصيام ﴾

﴿ كتاب الصيام والاعتكاف وليلة القدر من المدونة الكبرى رواية سحنون ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ السحور والاكل بعد طلوع الفجر ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم ما الفجر عند مالك (قال) سألتنا مالكاً
عن الشفق ما هو فقال الحمرة (قال مالك) وأنه يقع في قاي وما هو الا ثني فكرت
فيه منذ قريب أن الفجر يكون قبله بياض ساطع فذلك لا يمنع الصائم من الاكل
فكما لا يمنع الصائم ذلك البياض من الاكل حتى يتبين الفجر المعترض في الافق
فكذلك البياض الذي يبقى بعد الحمرة لا يمنع مصلياً أن يصلّي العشاء ﴿ قال ﴾
أرأيت لو أن رجلاً تسحر وقد طلع له الفجر وهو لا يعلم بطلوع الفجر ثم نظر
فاذا الفجر طالع ﴿ قال ﴾ قال مالك إن كان صومه ذلك تطوعاً مضي في صيامه ولا
ثني عليه وليس له أن يفطر فإن أفطره فعليه القضاء (قال) فإن كان صومه هذا من
نذر كان أوجب عليه على نفسه مثل قوله الله على أن أصوم عشرة أيام فإن كان نواها
متابعات ليست أياماً بأعيانها فصام بعض هذه الايام ثم تسحر في يوم منها في الفجر
وهو لا يعلم فانه يفي على صيامه ويقضى ذلك اليوم يصله بالعشرة الايام (قال) فان

لم يصل هذا اليوم بال عشرة الايام قضاها كلها متتابعات ولم يجره ماصام منها (قال)
فان أفطر ذلك اليوم الذي تسحرفيه بعد طلوع الفجر متعمداً فعليه أن يستأنف الصوم
(قال) وان تسحر بعد طلوع الفجر في أول يوم منها وهو لا يعلم وهي هذه الايام التي
ليست بأعيانها وقد نواها متتابعات فانه ان شاء أفطره واستأنف صوم عشرة أيام
من ذي قبل لانها ليست أياماً بأعيانها ولا أحب له أن يفطره وأن أفطره فانما عليه
عشرة أيام يدخل ذلك اليوم في هذه العشرة الايام أجدها قضاء ذلك اليوم ﴿ قلت ﴾
له فان كانت أياماً بأعيانها نذرهما فقال الله على أن أصوم هذه العشرة الايام بعينها أو
شهرًا بعينه أو سنة بعينها فصام بعضها ثم تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم أو أكل
ناسيًا (فقال) يمضي على صومه ويقضى يوما مكانه (قال ابن القاسم) ومن أكل
في رمضان وهو لا يعلم بالفجر ^(١) أو كان ناسيًا لصومه وقد علم بالفجر فعليه قضاء
يوم مكانه ﴿ قال ﴾ وان كان أكل في قضاء رمضان ناسيًا فأحب أن يفطر يومه ذلك
أفطره وقضى يوما مكانه وأحب الى أن يتم ويقضى يوما مكانه (قال) ومن أكل
في صيام ظهار أو قتل نفس بعد ما طلع الفجر وهو لا يعلم أو ناسيًا لصومه يمضي
وقضى ذلك اليوم ووصله بصيامه فان ترك أن يصله بصيامه استأنف الصوم
﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن شك في الفجر في رمضان فلم يدر أكل فيه أم لم يأكل
(فقال) قال مالك عليه القضاء يوما مكانه ^(٢) ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يكره للرجل أن

(١) (قوله ومن أكل في رمضان وهو لا يعلم بالفجر الخ) قال ابن وهب قال مالك فيمن تسحر
في رمضان فقال له رجل انك تسحرت في النجر وقال آخر بل قبل النجر قال أرى أن يقضى
يومًا مكانه . وقال أشهب من أكل أو شرب أو جامع وهو يشك في الفجر أو فعل ذلك وهو
لا يشك ثم شك أن يكون كان ذلك منه في النجر انه يمضي على صومه وان كان ذلك في واجب
قضاء وان كان في تطوع لم يكن عليه قضاؤه الا أن لا يمضي على صومه فيجب عليه القضاء قال ابن
عبد الحكم ان كان في قضاء رمضان ثم صيام ذلك اليوم وقضاؤه أحب اليه وان أفطر ذلك اليوم
فهو في سعة اه من كتاب ابن المواز (٢) (قوله عليه القضاء يوما الخ) قال ابن حبيب القضاء
استحبًا وقال غيره بل هو واجب وقول ابن حبيب خلاف قول مالك فالملوم من قوله الوجوب
اه من هامش الاصل

يَأْكُلُ إِذَا شَكَّ فِي الْفَجْرِ فَقَالَ نَعَمْ ﴿ قَالَ سَجْنُونَ ﴾ وَأَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضَى فِي التَّطَوُّعِ لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ إِنْ كَانَ فِي فَرِيضَةٍ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَيَقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا يَقْضِيهِ وَإِنْ رُبِعَةً بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ فَيَمْنُ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا أَنَّهُ يَتِمُّ صَوْمُهُ وَيَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ ﴿ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ وَحَدَّثَنِي سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ بَشْرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَتَى بِسُوقٍ فَأَصْبَنَّا مِنْهُ وَحَسَبْنَا أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ فَقَالَ الْمُؤَذِّنُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاقْضُوا يَوْمًا مَكَانَهُ ﴿ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ وَإِنْ مَالَكَ حَدَّثَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمٍ حَدَّثَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَفْطَرَ يَوْمًا فِي رَمَضَانَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ وَرَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمْسَى وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْخَطْبُ يَسِيرُ وَقَدْ اجْتَهَدْنَا (قَالَ مَالِكٌ) يَرِيدُ بِالْخَطْبِ الْقَضَاءَ ﴿ قَالَ سَجْنُونَ ﴾ وَأَمَّا رَأَيْتَ أَنْ يَقْضِيَ الْوَاجِبُ لِمَا حَدَّثَكَ بِهِ وَإِنْ يُحْيِي بْنُ سَعِيدٍ قَالَ فِي رَمَضَانَ مِثْلَهُ وَقَالَ فَيَمْنُ أَكَلَ أَوْ وَطِئَ أَمْرَأَتَهُ نَاسِيًا أَنَّهُ يَتِمُّ صَوْمُهُ وَيَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ

— ﴿ فِي الَّذِي يَرَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ ﴾^(١) —

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ مَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ هَلْ يَرُدُّ الْإِمَامَ شَهَادَتَهُ فَقَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَفِيَصُومُ هَذَا الَّذِي رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ إِذَا رَدَّ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ

(١) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فِي الْهَلَالِ وَاجْتِاحَ الْقَاضِي أَنْ يَكْشِفَ عَنْهُمَا وَذَلِكَ يَتَأَخَّرُ فَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَانْزَكُوا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرَ النَّاسِ بِالْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ الْفَطْرُ فَلَا تُشْيِئُ عَلَيْهِمْ وَمِنْ الْوَاضِحَةِ قَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ إِذَا رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ عَامَةً بِلَدٍ وَعَمَّهُمْ عِلْمُهُ بِالرُّؤْيَةِ رُؤْيَةً ظَاهِرَةً مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلشَّهَادَةِ لَزِمَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ قَضَاؤُهُ مِمَّنْ لَمْ يَعْلَمْ وَإِنْ كَانَ أَمَّا صَاحِبُهُ بِطَلَبِ شَهَادَةٍ وَتَثْبِيلٍ وَتَعْدِيلٍ فَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ بِذَلِكَ قَضَاءُ إِلَّا بِمَا ثَبَتَ تَتَدَّ مِنْ عَلَيْهِمْ مِنَ الْحُكْمِ وَلَكِنْ يَلْزَمُ أَهْلَ الْبِلَادِ الَّذِينَ ثَبَتَ ذَلِكَ تَتَدَّ قَاضِيَهُمْ بِالتَّثْبِيلِ وَمِنْ قَرَبٍ مِنْهُمْ مَنْ حَاضَرَهُمْ وَلِيَقْضَ مِنْ أَفْطَرِ مِنْهُمْ وَلَمْ يَعْلَمْهُ إِلَّا بِكِتَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْخَلِيفَةِ فِي الْمُسْلِمِينَ كَأَمِيرِ الْمَصْرِ فِي قَرَاهَا وَالْعَمَلُ عَلَى كِتَابِ مِنَ بِالْمَصْرِ يَلْزَمُ اعْرَاضُهَا وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابُنَا اهْ مِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ

﴿قلت﴾ فإن أفطره أكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز^(١) ﴿قلت﴾ أرأيت إن رآه وحده^(٢) أوجب عليه أن يعلم الإمام في قول مالك (قال) نعم لعل غيره قد رآه معه فتجوز شهادتهما ﴿قلت﴾ أرأيت استهلال رمضان هل تجوز فيه شهادة رجل واحد في قول مالك (قال) قال مالك لا تجوز فيه شهادة رجل واحد وإن كان عدلاً ﴿قلت﴾ فشهادة رجلين (قال) هي جائزة في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت هلال شوال قال كذلك أيضاً لا تجوز فيه أقل من شهادة رجلين وتجاوز شهادة الشاهدين إذا كانا عدلين قال وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت العييد والاماء والمكاتبين وأمهات الاولاد هل تجوز شهادتهم في هلال رمضان أو شوال قال ما وقفنا مالكا^(٣) على هذا وهذا مما لا يشك فيه أن العييد لا تجوز شهادتهم في الحقوق فهذا أبعد من أن تجوز فيه ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين قالوا انه يصام بشهادة رجل واحد (فقال) مالك أرأيت إن غمَّ عليهم هلال شوال كيف يصنعون أفطرون أم يصومون أحداً وثلاثين فإن أفطروا خافوا أن يكون ذلك اليوم من رمضان ﴿قلت﴾ أرأيت هلال ذي الحجة (قال) سمعت مالكا يقول في الموسم انه يقام بشهادة رجلين إذا كانا عدلين ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن ابن شهاب أنه قال اذا شهد شاهدان في رؤية هلال رمضان صيم بشهادتهما ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجلين على رؤية هلال رمضان وقال يحيى بن سعيد فيمن رأى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا يفرق بذلك جماعة ولا يصام بشهادته ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن منصور عن أبي وائل قال كتب اليناعمر بن الخطاب أن الاهلة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى تمسوا الا أن يشهد رجلان

(١) (فتجوز) لعل هنا حذفاً تقديره شهادته بدليل ما بعده اه مصححه (٢) (قوله ان رآه

وحده الخ) قال في المجموعة في كتاب ابن المواز قال أشهب وان علم الشاهد من نفسه أنه غير عدل فإن كان

مستوراً يمكن أن يقبل فعليه أن يشهد وان كان مكشوفاً فأحب الي أن يشهد وما ذلك عليه بالواجب اه

مسلمان انهما أهلاه بالامس عشية ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن ناساً رأوا هلال الفطر نهاراً فأتهم عبد الله بن عمر صيامه الى الليل وقال لا حتى يرى من حيث يرى بالليل ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومروان بن الحكم وعطاء بن أبي رباح مثله قال ابن مسعود وإنما مجراه في السماء ولعله أئين ساعثذ وإنما الفطر من القدم من يوم يرى الهلال ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال لي مالك بن أنس من رأى هلال شوال نهاراً فلا يفطر ويتم يومه ذلك فانما هو هلال الليلة التي تأتي (وقال ابن القاسم) عن مالك مثله ﴿ قال سحنون ﴾ وروى ابن نافع وأشهب عن مالك أنه سئل عن هلال رمضان إذا روى أول النهار أيصومون ذلك اليوم فقال لا يصومون قيل له أهو عندك بمنزلة الهلال يرى بالعشي قال نعم هو مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن ابن المبارك عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن عثمان بن عفان أبي أن يجيز شهادة هشام بن عتبة وحده على هلال رمضان ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال اذا شهد رجلان مسلمان على رؤية الهلال فصوموا أو قال أفطروا

❦ في القبلة والمباشرة والحقنة والسعوط والحجامة ❦

﴿ قلت ﴾ أيقبل الصائم أو يباشر في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لأحب للصائم أن يقبل ولا أن يباشر ﴿ قلت ﴾ أرايت من قبل ^(١) في رمضان فأنزل أ يكون عليه

(١) (قوله من قبل الخ) قال ابن سحنون أجمع العلماء على أن القبلة والمباشرة اذا لم يخرججا شهرة الصائم ان صومه تام ولا قضاء عليه وقال أبو بكر الابهري نحوه قال عبد الوهاب وإنما يرى اصحابنا القضاء على من أمذى من لمس أو قبلة استجباً وليس بإيجاب لجواز أن تكون القبلة حركت المني عن موضعه فاما ان سلم من ذلك فلا شيء عليه . قلت وقد يستحب الغسل على هذه الطريقة أيضاً وقد لجأ اليها أصبغ وقال فيمن لاعب امرأته فتوضأ وصلى ثم خرج منه الماء الدافق انه يغتسل ويعيد تلك الصلاة قال لان المني قد تحرك من موضعه وصار الي قناة الذكر أو ماوالاها فجعل لحركته حكماً احتاط له وأمر بإعادة الصلاة من أجله اه من هامش الاصل

الكفارة في قول مالك (قال) نعم والقضاء كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان من المرأة مثل ما كان من الرجل أ يكون عليها القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نعم ان طاوعته فالكفارة عليها وان أكرهها فالكفارة عليه وعلى المرأة القضاء على كل حال ﴿قلت﴾ أرأيت ان قبل رجل امرأته قبلة واحدة فأنزل ما قول مالك في ذلك (فقال) قال مالك عليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره القبلة للصائم قال نعم ﴿ابن أبي ذئب﴾ ان شعبة مولى ابن عباس حدث أن ابن عباس كان ينهى الصائم عن المباشرة ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عمر وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل باشر امرأته في رمضان بعد الفجر أو في قضاء رمضان (قال) ان كان باشرها متلذذاً لذلك فانه يقضيه وقاله ربيعة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل يقبل أهله في رمضان أو يلعبها حتى ينزل الماء الدافق ان عليه الكفارة ﴿وروى﴾ ابن وهب وأشهب عن مالك في رجل قبل امرأته أو غمزها أو باشرها حتى أمدى في رمضان قال أرى أن يصوم يوماً مكانه وان لم يمد فلا أرى عليه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن مالك والليث أن نافعاً حدثهما أن ابن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم في رمضان وغيره ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن قيصر مولى نجيب أنه أخبره انه سمع عبد الله بن عمر وابن العاص يقول كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه شاب فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم قال لا ثم جاءه شيخ فقال أقبل وأنا صائم قال نعم فنظر بعضهم الى بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علمت لم ينظر بعضهم الى بعض ان الشيخ يملك نفسه ﴿أشهب﴾ وقال أبو هريرة وأبو أيوب الانصاري وابن عباس مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام في الشاب والشيخ ﴿قلت﴾ أرأيت ان جامع امرأته نهراً في رمضان فيما دون فرجها حتى أنزل أعليه القضاء والكفارة في قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان

فيجد اللذة (فقال) ان أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة وان أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان أنعظ وحرك ذلك منه لذة ولم يذ رأيت عليه القضاء وان كان لم يزل ذلك منه ميتا ولم يحرك ذلك منه لذة ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئا

— في الحقنة وصب الدهن في الأذن والكحل للصائم —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلا احتقن في رمضان (فقال) كرهه مالك ورأى أن عليه القضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا كفارة عليه وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت من احتقن في رمضان أو في صيام واجب عليه أ يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) قال مالك عليه القضاء (قال ابن القاسم) ولا كفارة عليه ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يكره الحقنة للصائم قال نعم ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن القتائل تجمل للحقنة (قال) قال مالك أرى ذلك خفيفا ولا أرى عليه فيه شيئا ﴿ قال مالك ﴾ وان احتقن بشيء يصل الى جوفه فأرى عليه القضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا كفارة عليه ﴿ وقال اشهب ﴾ مثل ما قال ابن القاسم في الحقنة والكحل وصب الدهن في الأذن والاستسماط وقال ان كان في صوم واجب فريضة أو نذر فانه يتمادي في صيامه وعليه القضاء ولا كفارة عليه ان كان في رمضان ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره لسعوط للصائم قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره الكحل للصائم ^(١) فقال قال مالك هو أعلم بنفسه منهم من يدخل ذلك حلقه ومنهم من لا يدخل ذلك حلقه فان كان ممن يدخل حلقه فلا يفعل ﴿ قلت ﴾ فان فعل أ ترى عليه القضاء والكفارة (فقال) قال مالك اذا دخل حلقه وعلم أنه قد وصل الكحل الى حلقه فعليه القضاء ﴿ قلت ﴾ أ فيكون عليه الكفارة (قال) لا كفارة عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت

(٢) (قوله الكحل للصائم الخ) في كتاب ابن حبيب قال ابن الماجشون لا بأس بالكحل بالأثم للصائم وليس ذلك مما يفطر منه ولو كره لذكره كما ذكره في المحرم وأما الكحل الذي يعمل بالعقاقير ويوجد طعمه ويحرق الى الجوف فأكروه والأثم لا يوجد طعمه وكذلك اشتماه الدهن في أنفه وشاربه انما يجرد طعم ريحه الا أن يكثر فيصير كالسعوط يصير الى حلقه وذلك مكروه وأكره أن يمس شفتيه الدهن وانما يفطر بما يصل الى حلقه من طعم ذوق الشيء لا من طعم ريحه اهـ

الصائم أيكثل بالصبر والذور والاثمد وغير هذا في قول مالك (فقال) قال مالك هو أعلم بنفسه ان كان يصل الى حلقه فلا يفعل ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره أن يصب في أذنيه الدهن في رمضان (قال) ان كان يصل ذلك الى حلقه فلا يفعل قال ابن القاسم وقال مالك فان وصل الى حلقه فعليه القضاء ﴿قلت﴾ أرأيت من صب في أذنيه الدهن من وجع (قال) قال مالك ان كان يصل الى حلقه فعليه القضاء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا كفارة عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ وان لم يصل الى حلقه فلا شيء عليه ﴿ابن وهب﴾ عن الحارث بن تبهان عن يزيد بن أبي خالد عن أبي أيوب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكره الكحل للصائم وكره له السعوط أو شيئاً يصبه في أذنه ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك فيمن يحتقن أو يستدخل شيئاً (قال) أما الحقنة فاني أكرها للصائم وأما السبار فاني أرجو أن لا يكون به بأس والسبار الفتيلة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال عطاء بن أبي رباح في الذي يستدخل الشيء (قال) لا يبدل يوماً مكانه وليس عليه شيء ﴿قلت﴾ أرأيت من أقطر في أجليه دهناً وهو صائم أليكون عليه القضاء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وهو عندي أخف من الحقنة ولا أرى فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت من كانت به جافة فداواها بدواء مائع أو غير مائع ما قول مالك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً قال ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة لأن ذلك لا يصل الى مدخل الطعام والشراب ولو وصل ذلك الى مدخل الطعام والطعام لمات من ساعته ﴿قال﴾ وقال مالك انما كره الحجام للصائم لموضع التغير ولو احتجم رجل مسلم لم يكن عليه شيء ﴿ابن وهب﴾ عن هشام بن سعد وسفيان الثوري عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث لا يفطر منهن الصائم القيء والحجامة والحلم ﴿ابن وهب﴾ وذكر ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم

— في ملاسة الصائم ونظره الى أهله —

﴿قلت﴾ أرأيت ان لامس رجل امرأته فأنزل أعليه القضاء والكفارة (فقال) نعم عليه

القضاء والكفارة عند مالك ﴿قلت﴾ وإن هي لامسته عالجته ذكره بيدها حتى أنزل أو يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) نعم عليه القضاء والكفارة عند مالك إذا أمكنها من ذلك حتى أنزل فعليه القضاء والكفارة ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل ينظر إلى أهله في رمضان على غير تعمد فيمضي (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ﴿قال مالك﴾ وقد كان رجال من أهل الفضل ممن مضى وأدركناهم وانهم ليجتنبون دخول منازلهم نهرا في رمضان خوفا على أنفسهم واحتياطاً من أن يأتي من ذلك بعض ما يكرهون ﴿قلت﴾ أرايت من نظر إلى امرأته في رمضان فأنزل أعليه القضاء والكفارة في قول مالك (قال) إن تابع النظر ^(١) فأنزل فعليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ فإن لم يتابع النظر إلا أنه نظر فأنزل ماعليه في قول مالك (قال) عليه القضاء ولا كفارة عليه

﴿في ذوق الطعام ومضغ الملك والشيء يدخل في حلق الصائم﴾

﴿قلت﴾ أكان مالك يكره أن يذوق الصائم الشيء مثل العسل والملح وما أشبهه وهو صائم ولا يدخله جوفه (فقال) نعم لا يذوق شيئا (قال) ولقد سألته عن الرجل يكون في فيه الحفر ^(٢) فيداويه في رمضان ويبيح الدواء (فقال) لا يفعل ذلك ولقد كره مالك للذي يعمل الاوتار أو تار العقب أن يمر ذلك في فيه بمضغه أو يعلسه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وكره مالك للصائم مضغ الملك ومضغ الطعام للصبي ﴿قلت﴾ أرايت الصائم يدخل حلقه الذباب أو الشيء يكون بين أسنانه فلقه الحبة أو نحوها فيبتلعها مع ريقه (قال مالك) لا شيء عليه ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو كان في الصلاة لم يقطع عليه أيضاً صلاته ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه كره للصائم مضغ الملك وكره ذلك عطاء بن أبي رباح

(١) (قوله إن تابع النظر فأنزل فعليه الخ) قال أشهب وكذلك أقول في متابعة القبل مثل هذا إن أمني فأما في قبله أو لمسة واحدة فلا يكفر وليقض وفي الواضحة قال ابن القاسم إذا نظر غير متعمد فأما في فلا يقضي ولا يكفر حتى يستدبره من هاشم الأصل (٢) (الحفر) هو فساد الأسنان اهـ

﴿ في القيء للصائم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت القيء في رمضان ما قول مالك فيه (قال) قال مالك ان ذرعه القيء في رمضان فلا شيء عليه وان استقاء فعليه القضاء ﴿ ابن وهب ﴾ قال وأخبرني حيوة ابن شريح عن بكر بن عمرو الماعري عن يثقبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذرعه انقيء لم يفطر واذا استقاء طأءا أفطر ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحارث بن نبهان عن عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذرع الرجل القيء وهو صائم فانه يتم صيامه ولا قضاء عليه وان استقاء فقاء فانه يعيد صومه ﴿ أشرب ﴾ وقاله ابن عمر وعروة بن الزبير ﴿ وقال أشرب ﴾ ان كان صومه تطوعا فاستقاء فانه يفطر وعليه القضاء وان تداوى ولم يفطر فعليه القضاء وان كان صيامه واجبا فعليه أن يتم صيامه وعليه القضاء وان ذرعه انقيء فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تقيأ في صيام الظهر أيستأنف أم يقضى يوما يصله بالشهرين (قال) يقضى يوما يصله بالشهرين

﴿ في المضمضة والسواك للصائم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من تغمض فسبقه الماء فدخل حلقه أعليه القضاء في قول مالك (قال) ان كان في رمضان أو في صيام واجب عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان كان في تطوع فلا قضاء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت هذه المضمضة لوضوء صلاة أول غير وضوء صلاة فسبقه الماء فدخل حلقه أهو سواء في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره أن يغمض الصائم من عطش بجده أو من حرّ يجده (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك يعينه على ما هو فيه قال ويغتسل أيضا ﴿ قلت ﴾ فان دخل حلقه من هذه المضمضة التي من الحر أو من العطش شيء فعليه عند مالك ان كان صياما واجبا مثل رمضان أو غيره القضاء ولا كفارة عليه وان كان تطوعا فلا كفارة عليه ولا قضاء قال نعم ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في السواك أول النهار أو آخره (قال)

قال مالك لا بأس به في أول النهار وفي آخره ^(١) قلت ﴿أرأيت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو غير الرطب يبله بالماء﴾ قال مالك أكره الرطب فأما غير الرطب فلا بأس به وإن بله بالماء ﴿قلت﴾ وقال مالك ولا أرى بأساً بأن يستاك الصائم في أي ساعة شاء من ساعات النهار إلا أنه لا يستاك بالعود الأخضر ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري أن عاصم بن عبيد الله بن عمر حدثه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أنه قال ما أحصى ولا أعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسوك وهو صائم

﴿الصيام في السفر﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك الصيام في رمضان في السفر أحب إلى لمن قوي عليه ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح في السفر صائماً في رمضان ثم أفطر متعمداً من غير علة ماذا عليه ﴿قال﴾ القضاء مع الكفارة مثل من أفطر في الحضر ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن هذا غير مرة ولا عام فكل ذلك يقول لي عليه الكفارة وذلك أني رأيته أو قاله لي إنما كانت له السعة في أن يفطر ^(٢) أو يصوم فإذا صام فليس له أن يخرج منه إلا بعذر من الله فإن أفطر متعمداً كانت عليه الكفارة مع القضاء ﴿قال﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً أصبح في حضر في رمضان صائماً ثم سافر فأفطر ﴿قال﴾ ليس عليه الاقضاء يوم ولا أحب أن يفطر فإن أفطر فليس عليه الاقضاء يوم ﴿قلت﴾ ما الفرق بين هذا الذي صام في السفر ثم أفطر وبين هذا الذي صام في الحضر ثم سافر من يومه ذلك فأفطره عند مالك ﴿قال﴾ قال لنا مالك أوفر لنا عنه لأن الحاضر كان من أهل الصوم فخرج

(١) قوله وفي آخره منع الشافعي السواك آخر النهار لأنه رأى أن الخلوف من الفم وراء مالك من المعدة فلم يمنع السواك آخر النهار وأصل اختلافهما حديث أبي هريرة في الموطأ لخلوف ثم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك اهـ من هامش الاصل

(٢) قوله إنما كانت له السعة في أن ينظر ﴿قال﴾ في كتاب التبصرة للخمعي إنما يفطر في سفر تقصر في مثله الصلاة في ثمانية وأربعين ميلاً فما فوقها وما قاربها قال وإن قدم بطلاً فنرى أن يقيم به اليوم واليومين فإن ينظر حتى ينوء به إقامة أربعة أيام فليزمه الصيام كما يلزمه الاتمام اهـ

مسافراً فصار من أهل الفطر فمن هاهنا سقطت عنه الكفارة ولان المسافر كان مخيراً في أن يفطر وفي أن يصوم فلما اختار الصيام وترك الرخصة صار من أهل الصيام فان أفطر فعليه ما على أهل الصيام من الكفارة . وقد قال الخزومي وابن كنانة وأشهب في الذي يصوم في السفر في رمضان ثم يفطر ان عليه القضاء والكفارة عليه الا ان أشهب قال ان تأول ان له الفطر لان الله قد وضع عنه الصيام ﴿ قال أشهب ﴾ وان أصبح صائماً في السفر ثم دخل على أهله نهراً فأفطر فعليه القضاء والكفارة ولا يعذر أحد في هذا (وقال) الخزومي وابن كنانة فيمن أصبح في الحضر صائماً ثم خرج الى السفر فأفطر يومه ذلك ان عليه القضاء والكفارة لان الصوم وجب عليه في الحضر . وقد روي أشهب حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر وهو بالكديد حين قيل له ان الناس قد أصابهم العطش ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلت لمالك فلو ان رجلاً أصبح صائماً متطوعاً ثم سافر فأفطراً عليه قضاء ذلك اليوم قال نعم (قال) فقلت له فان غلبه مرض أو حر أو عطش أو أمر اضطره الى الفطر من غير أن يقطعه متعمداً (قال) ليس عليه اذا كان هكذا قضاء (وقال) من صام في السفر في رمضان فأصابه أمر يقطعه عن صومه فليس عليه الا القضاء ومن أصبح صائماً في السفر متطوعاً فأصابه مرض ألجأه الى الفطر فلا قضاء عليه وان أفطره متعمداً فعليه القضاء ﴿ قلت ﴾ أرايت من أصبح مسافراً ينوي الفطر في رمضان ثم دخل بيته قبل طلوع الشمس فنوى الصيام قال لا يجوز له ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا علم أنه يدخل بيته من سفره في أول النهار فليصبح صائماً وان لم يصبح صائماً وأصبح ينوي الافطار ثم دخل بيته وهو مفطر فلا يجوز له الصوم وان نواه وعليه قضاء هذا اليوم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره لهذا أن يأكل في بقية يومه هذا (فقال) لا يكره له أن يأكل في بقية يومه هذا ﴿ قال ﴾ وقال مالك من دخل من سفره وهو مفطر في رمضان فلا بأس عليه أن يأكل في بقية يومه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أصبح في بيته وهو يريد السفر في يومه ذلك

فأصبح صائماً ثم خرج مسافراً فأكل^(٣) وشرب في السفر (قال) قال مالك إذا أصبح في بيته فلا يفطر يومه ذلك وإن كان يريد السفر لأن من أصبح في بيته قبل أن يسافر وإن كان يريد السفر من يومه فليس يذبح له أن يفطر (قال مالك) بلغني أن عمر بن الخطاب كان إذا علم أنه داخل المدينة من أول يومه وكان في سفر صام فدخل وهو صائم (ابن وهب) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل في رمضان حتى إذا كان بالروحاء فقال لأصحابه ما أرانا إلا مصبحي المدينة بالغداة وأنا صائم غداً فمن شاء منكم أن يصوم صام ومن شاء أفطر (قلت) فإن أفطر بعد ما خرج (قال) قال مالك عليه القضاء ولا كفارة عليه (ابن وهب) وأخبرني الحارث بن نبهان عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك قال وإن كانوا يريدون أن من صام أفضل قال أنس ثم غزونا حينئذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له ظهر أو فضل فليصم (ابن وهب) عن عمرو بن الحارث عن أبي الاسود عن عمرو بن الزبير عن أبي مراوح عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال يا رسول الله اني أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه (ابن وهب) قال أخبرني رجال من أهل العلم عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر وأفطر

❦ في صيام آخر يوم من شعبان ❦

(قلت) رأيت رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان ينوي الفطر ولا يعلم أن يومه ذلك من رمضان ثم علم مكانه قبل أن يأكل ويشرب (قال) قال مالك يكف عن الأكل والشرب ويقضى يوماً مكانه (قلت) فإن أفطره بعد ما علم (قال) قال مالك لا أرى عليه

(٣) « قوله ثم خرج مسافراً فأكل » قال ابن القاسم في المجموعة فيمن أراد سفراً فأفطر قبل أن يخرج فحبسه مطر فعليه الكفارة مع القضاء وهذا تأويل لا يعذر به وقال أشهب ليس عليه كفارة خرج في سفره أو قعد لأن الكفارة إنما هي على المستخفاه من هامش الاصل

الكفارة وعليه القضاء لذلك اليوم الا أن يكون أكل فيه وهو يعلم ما على من أفطر في رمضان متعمداً جرأة على ذلك فأرى عليه القضاء مع الكفارة ﴿قلت﴾ وأول النهار في هذا الرجل وآخره سواء عند مالك ان كان لم يعلم أن يومه من رمضان الا بعد ما ولي النهار فقال ذلك عند مالك سواء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من رمضان وهو لا يعلم أنه من رمضان (فقال) قال مالك لا يجزئه من صيام رمضان وعليه قضاؤه ﴿وقال مالك﴾ لا ينبغي أن يصام اليوم الذي من آخر شعبان الذي يشك أنه من رمضان ﴿قلت﴾ فلو أن قوماً أصبحوا في أول يوم من رمضان فأفطروا ثم جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان أيدعون الا كل والشرب في قول مالك (قال) نعم ويقضون يوماً مكانه ولا كفارة لايهمهم ﴿قلت﴾ فلو أكلوا وشربوا بعد ما جاءهم الخبر أن يومهم من رمضان أيكون عليهم الكفارة قال لا كفارة عليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن يكونوا أكلوا جرأة على ما فسر لك ﴿أشهب﴾ عن الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدّموا الشهر بيوم ولا يومين الا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا للرؤية وأفطروا للرؤية فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا ﴿مالك﴾ عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن عطاء عن ربيعة قال في الرجل يصوم قبل أن يرى الهلال من رمضان بيوم ويقول ان كان الناس قد رأوه كنت قد صمته قال ربيعة لا يعتد بذلك اليوم وليقضه لانه صام على الشك (وقال ربيعة) في رجل جاءه الخبر بعد ما انتصف النهار أن هلال رمضان قد رأى وصام الناس ولم يكن هو أصاب طعاماً ولا شرباً ولا امرأته (قال) يصوم ذلك اليوم ويقضيه

❦ في الذي يصوم متطوعا ويفطر من غير علة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت من أصبح صائما متطوعا^(١) فأفطر أعليه القضاء في قول مالك قال نعم
❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا أصبح يوم الاضحى أو يوم الفطر صائما فقبل له ان هذا
اليوم لا يصاح فيه الصوم فأفطر أ يكون عليه قضاؤه في قول مالك أم لا (قال)
لا يكون عليه قضاؤه عند مالك

❦ في رجل أصبح صائما ينوي به قضاء يوم من رمضان ❦
❦ ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاؤه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا أصبح صائما ينوي به قضاء رمضان ثم ذكر في النهار
أنه قد كان قضى ذلك اليوم قبل ذلك وذكر أنه لا شيء عليه من رمضان أ يجوز له
أن يفطر (فقال) لا يجوز له أن يفطر وليتم صومه ❦ قال أشهب ❦ لا أحب له أن يفطر
وان أفطر فلا شيء عليه ولا قضاء عليه وانما هو بمنزلة رجل شك في الظهر فأخذ يصلي
ثم ذكر أنه قد كان صلى فانه ينصرف على شفع أحب اليّ وان قطع فلا شيء عليه
❦ قلت ❦ أ كان مالك يكره أن يعمل الرجل في صيامه في النافلة ما يكره له في الفريضة
قال نعم ❦ ابن وهب ❦ عن مالك وعبد الله بن عمر ويونس بن يزيد عن ابن شهاب
قال بلغني أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين متطوعتين وأهدى لهما طعام فأفطرتا
عليه فدخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة وتدرتني
بالكلام وكانت بنت أبيها اني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى لنا
طعام فأفطرتا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوما آخر ❦ ابن
وهب ❦ وقال عبد الله بن عمر في الذي يصبح صائما متطوعا ثم يفطر لطعام أو غيره
من غير ضرورة فذلك الذي يلعب بصومه

(١) (قوله أ رأيت من أصبح صائما متطوعا الخ) لابن القاسم في كتاب أبي الوليد بن العواد قال
من صام يوما متطوعا ثم أفطر من غير علة كان عليه القضاء يوما ثم ان أفطر أيضا في القضاء من
غير عذر كان عليه قضاء يومين اه من هامش الاصل

— فيمن التبت عليه الشهور فصام رة رمضان قبل دخوله أو بعده —

﴿قلت﴾ ^(١) أرأيت الأسير في أرض العدو إذا التبت عليه الشهور فصام شهراً ينوي به رمضان فصام قبله (قال) بل نبي عن مالك ولم أسمع منه أنه قال ان صام قبله لم يجزه وان صام بعده أجزأه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً التبت عليه الشهور مثل الأسير والتاجر في أرض الحرب وغيرهما فصام شهراً تطوعاً لا ينوي به رمضان فكان الشهر الذي صامه رمضان (فقال) لا يجزئه وعليه أن يستقبل قضاء رمضان لأن مالكا قال لو أن رجلاً أصبح في أول يوم من رمضان وهو لا يعلم أنه من رمضان فصامه متطوعاً ثم جاءه الخبر أنه من رمضان قال لا يجزئه وعليه ان يعيده وقد ذكر لنا عن ربيعة ما يشبه هذا وهذا من ذلك الباب (وقال أشهب) مثل قول ابن القاسم سواء (قال أشهب) لأنه لم ينو به رمضان وإنما نوى به التطوع

— في الجنب والحائض في رمضان —

﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لا بأس أن يتعمد الرجل أن يصبح جنباً في رمضان ^(٢) ﴿قلت﴾ أرأيت ان طهرت امرأة من حيضتها في رمضان في أول النهار أو في آخره أتدع الاكل والشرب في قول مالك بقية نهارها (قال) لا ولتأكل ولتشرّب وان قدم زوجها من سفر وهو مفطر فليطأها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كانت صائمة فخاضت في رمضان أتدع الاكل والشرب في قول مالك بقية يومها (فقال)

(١) « قوله أرأيت الأسير الخ » قال ابن القاسم في الأسير تلتبس عليه الشهور فيصوم رمضان على التحري ثم يفلت من إيساره انه يعيد صوم ما صام من البنين على التحري اذا لم يدر أصام قبل رمضان أو بعده وقال عبد الملك ان لم يعلم انه أخطأ في فعله ولا انكشف له ذلك فصومه ماض لانه أقصى ما يقدر عليه اه

(٢) « قوله أن يتعمد الرجل ان يصبح جنباً الخ » قال سخنون ولو صام رمضان كله جنباً لأجزأه صومه وقد أساء ويريد بالاصباح طلوع الفجر وقال أشهب لم يختلف العلماء في صيام الجنب أنه يجزئه وهو كمن صام على غير ضوء اه من هامش الاصل

لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ترى الطهر في آخر ليلتها من رمضان (فقال) ان رآته قبل الفجر اغتسلت بعد الفجر وصيامها مجزئ عنها وان رآته بعد الفجر فليست بصائمة ولتأكل ذلك اليوم وان استيقظت بعد الفجر فشكت أن يكون كان الطهر ليلا قبل الفجر فلتعض على صيام ذلك اليوم وتقضى يوما مكانه ﴿قلت﴾ لم جعل مالك عليها القضاء هاهنا (قال) لانه يخاف أن لا تكون طهرت الا بعد الفجر فان كان طهرها بعد الفجر فلا بد من القضاء لانها أصبحت حائضاً (ابن وهب) عن أفلح بن حميد أن القاسم بن محمد حدثه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقع أهله ثم نام فلم يغتسل حتى أصبح فاغتسل وصلى ثم صام يومه ذلك

— في المغنى عليه في رمضان والنائم نهاره كله —

﴿قلت﴾ أرايت رجلا أغمى عليه ^(١) نهاراً في رمضان ثم أفاق بعد ذلك بأيام أيقضى صوم ذلك اليوم الذي أغمى عليه فيه أم لا (فقال) قال مالك ان كان أغمى عليه من أول النهار الى الليل رأيت أن يقضى يوما مكانه وان أغمى عليه وقد مضى أكثر النهار أجزاء ذلك ﴿قال﴾ فقلت له فلو أنه أغمى عليه بعد أن أصبح وثبت الصيام الى انتصاف النهار ثم أفاق بعد ذلك أيجزئه صيامه ذلك اليوم قال نعم يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت المغنى عليه أياما هل يجزئه صوم اليوم الذي أفاق فيه ان نوى أن يصومه حين أفاق في قول مالك (فقال) لا يجزئه وعليه قضاؤه لان من لم يبيت الصيام فلا صيام له ﴿قلت﴾ أرايت ان أغمى عليه ليلا في رمضان وقد نوى صيام ذلك اليوم فلم يبق الا عند المساء من يومه ذلك أيجزئه صيامه في قول مالك فقال لا ﴿قلت﴾ وان أفاق بعد

(١) قوله أرايت رجلا أغمى عليه الخ ، اختلف في المغنى عليه يفيق بعد الفجر فقال ابن حبيب يمك بقية يومه ذلك والذي يقتضيه المذهب أنه لا يمك لانه صوم مختلف فيه هل يجزئه أم لا وعلى هذا يتجه في الجواب فيمن جن ثم أفاق بعد الفجر والقول الاول أقيس والثاني أحوط وان طلع الفجر تبلي من به سكر أذهب عقله لم يجزئه عرمة ذلك ولم يجزله ان يفطر بقية اه من هامش الاصل

ما أصبح أيجزته صوم يومه ذلك في قول مالك (قال) لا أرى أن يجزئه : قال ابن القاسم : وقد بلغني ذلك عن مضي من أهل العلم أنه قال من أغمى عليه في رمضان قبل الفجر فلم يفق إلا بعد الفجر لم يجزه صيامه : قال ابن القاسم : والمغمى عليه لا يكون بمنزلة النائم ولو أن رجلاً نام قبل الفجر وكان قد سهر ليلته كلها ونام نهاره كله وضرب على أذنه النوم حتى الليل لأجزأ عنه صيامه ولو أغمى عليه من مرض حتى يفارقه غمته قبل الفجر حتى يمسي لم يجز عنه وهذا أحسن ما سمعت : قلت : فإن أصبح في رمضان ينوي الصيام ثم أغمى عليه قبل طلوع الشمس فلم يفق إلا عند غروب الشمس أيجزئه صومه ذلك اليوم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه لأنه أغمى عليه أكثر النهار (وقال أشهب) مثل ما قال ابن القاسم عن مالك : (قال سحنون) وقولنا ان من أغمى عليه أكثر النهار ان عليه القضاء احتياطاً واستحساناً ولو أنه اجتزى به ماعنف ولرجوت ذلك له ان شاء الله : قلت : ما قول مالك فيمن بلغ وهو مجنون مطبق فكث سنين ثم أفاق (فقال) قال مالك يقضى صيام تلك السنين ولا يقضى تلك الصلاة

— فيمن أكل ناسياً في رمضان —

: قلت : أرأيت من أكل أو شرب أو جامع ناسياً في رمضان أعليه القضاء في قول مالك قال نعم ولا كفارة عليه : قلت : أرأيت من أكل أو شرب أو جامع أمراً به في رمضان ناسياً فظن ان ذلك يفسد عليه صومه فأفطر متعمداً لهذا الظن بعد ما أكل ناسياً أ يكون عليه الكفارة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا كفارة عليه وعليه القضاء وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن امرأة رأت الطهر ليلاً في رمضان قبل الفجر فلم تغتسل حتى أصبحت فظنت أن من لم يغتسل قبل طلوع الفجر فلا صوم له فأكلت (قال) ليس عليها الا القضاء : قال : وسمعت مالكا وسأله رجل عن رجل كان في سفر فدخل الى أهله فظن أن من لم يدخل في نهاره قبل أن يمسي أنه لا يجزئه صومه فان له أن يفطر فأفطر (فقال) مالك ليس عليه الا القضاء ولا كفارة عليه : قال : وسئل مالك عن عبد بعثه سيده يرعى ابلاله أو غنماً فخرج على مسيرة ميلين أو ثلاثة

يرعى فظن أن ذلك سفر وذلك في رمضان فأفطر (قال) ليس عليه الا القضاء ولا كفارة عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكل ما رأيت مالكا يسئل عنه من هذا الوجه على التأويل فلم أره يجعل فيه الكفارة الا امرأة ظنت فقالت حيضتى اليوم وكان ذلك من أيام حيضتها فأفطرت في أول نهارها وحاضت في آخره فقال عليها القضاء والكفارة ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن رجلاً أكل في أول النهار ثم مرض في آخره مرضاً لا يستطيع الصوم معه لكان عليه القضاء والكفارة جميعاً ﴿ قلت ﴾ رأيت من أصبح في رمضان صائماً فأكل ناسياً أو شرب ناسياً ^(١) أو جامع ناسياً فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل متعمداً ﴿ قال ﴾ قال مالك في الحائض إذا طهرت من الليل ولم تغتسل الا بعد الفجر فظنت أن ذلك لا يجزئ عنها فأفطرت انه لا كفارة عليها ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن رجل قدم في الليل من سفره فظن أنه من لم يقدم نهاراً قبل الليل أن الصيام لا يجزئه فأفطر ذلك اليوم ﴿ قال ﴾ سمعت مالكا يقول ليس عليه الا قضاء ذلك اليوم (قال) والذي سألت عنه يشبه هذا

﴿ في صيام الصبيان ﴾

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الصبيان متى يؤمرون بالصيام (قال) إذا حاضت الجارية واحتلم الغلام قال ولا يشبه الصيام في هذا الصلاة

﴿ فيمن أكل أو شرب في صيامه مكرها ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت من أصبح في رمضان صائماً فأكره فصب في حلقه الماء أ يكون صائماً أو يكون عليه القضاء والكفارة في قولك مالك (قال) عليه القضاء ولا كفارة عليه ﴿ قلت ﴾ فان فعل به هذا في التطوع (قال) لا قضاء عليه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان صب في حلقه الماء في نذر واجب عليه ماذا يجب عليه في قول مالك (قال) عليه القضاء

(١) قال المغيرة وحبذ الملك فيمن أكل ناسياً ثم أكل بعد ذلك في يومه عمداً ان عليه الكفارة لأنه في بقية يومه كمن لم يفطر قال ابن القاسم وإذا أصبح جنباً فظن أن له الفطر جائزاً حين أصبح فلا كفارة عليه لأنه متأولاه من هامش الاصل

﴿قلت﴾ فان صب في حلقه الماء في صيام من ظهار أو قتل نفس أو كفارة أجزأه أم يستأنف (قال) يقضى يوما مكانه ويصله ﴿قلت﴾ أرأيت ان صب في حلقه الماء في صيام متتابع أعليه أن يعيد صومه أم يقضى يوما مكانه في قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين ﴿قلت﴾ أرأيت ان أكره الصائم فصب في حلقه الماء أو كان نائماً يكون عليه القضاء والكفارة (فقال) عليه القضاء ولا كفارة عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن امرأة جمعت وهي نائمة في رمضان نهراً (فقال) عليها القضاء عند مالك ولا كفارة عليها

﴿صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الحامل^(١) والمرضع اذا خافتا على ولديهما فأفطرتا (فقال) تطعم المرضع وتطعم وتغذي ان خافت على ولدها ﴿قال﴾ وقال مالك ان كان صبيها يقبل غير أمه من المرضع وكانت تقدر على أن تستأجر له أوله مال يستأجر منه له فلتصم ولتستأجر له وان كان لا يقبل غير أمه فلتفطر ولتغذي ولتطعم عن كل يوم أفطرته مداً لكل مسكين ﴿قال﴾ وقال مالك في الحامل لا اطعام عليها ولكن ان صحت وقويت قضت ما أفطرت ﴿قلت﴾ ما الفرق بين الحامل والمرضع (قال) لان الحامل هي مريضة والمرضع ليست بمريضة ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت صحيحة الا أنها تخاف ان صامت أن تطرح ولدها (قال) إذا خافت أن تسقط أفطرت فهي مريضة لانها لو أسقطت كانت مريضة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن خالد بن أبي عمران حدثه أنه سأل القاسم وسالم عن أدركه الكبر فضعف عن صيام رمضان فقالا

(١) قوله أرأيت الحامل (للحامل ثلاث حالات حالة يجب معها الصوم حالة يجب معها الفطر وحالة تكون بالخيار بين الصوم والفطر فان كانت في أول حملها وعلى حالة لا يهدها الصوم لزومها وان كانت تخاف على ولدها متى صامت أو حدوث علة لزومها الفطر وان كان يجهدها الصوم ويشق عليها ولا تخشى ان هي صامت شيئاً من ذلك كانت بالخيار بين الصوم أو الفطر واختلفت ان هي أفطرت بشئ من هذه الوجوه التي يكون لها أن تنظر لاجلها في الاطعام على أربعة أقوال وذكر الثلاثة التي في المدرجة ابن حبيب وابن الماجشون اهـ بن هاشم الاصل

لا صيام عليه ولا فدية ﴿ابن وهب﴾ وقد كان مالك يقول في الحامل تفرط وتطمع
ويذكر أن ابن عمر قاله ﴿قال أشهب﴾ وهو أحب إلى وما أرى ذلك واجبا عليها
لأنه مرض من الأمراض

— ﴿في صيام المرأة تطوعا بغير إذن﴾ —

﴿قال﴾ وقال مالك في المرأة تصوم تطوعا من غير أن تستأذن زوجها (قال) ذلك
يختلف من الرجال من يحتاج أهله وتعلم المرأة أن ذلك شأنه فلا أحب لها أن تصوم
الا أن تستأذنه ومنهن من تعلم أنه لا حاجة له فيها فلا بأس أن تصوم

— ﴿في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق﴾ —

﴿قلت﴾ ما قول مالك أيقضى الرجل رمضان في العشر فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ففي أيام التشريق (قال) أما في اليومين الأولين بعد يوم
النحر فلا فأما في اليوم الثالث من بعد يوم النحر فقال إذا نذره رجل فليصمه ولا يقضى
فيه رمضان ولا يبتدىء فيه صياما من ظهار أو قتل نفس أو ما شبه هذا الا أن يكون
قد صام قبل ذلك فرض ثم صبح وقوي على الصيام في هذا اليوم أو في أيام النحر فانه
لا يصوم أيام النحر ويبتدىء هذا اليوم الآخر من أيام التشريق فينبى على صيامه الذي
كان قد صامه قال وكذلك قتل النفس قال وأما قضاء رمضان فانه لا يصومه ﴿ابن
وهب﴾ عن سفيان الثوري عن الاسود بن قيس عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال
ما أيام أحب إلى أن أقضي فيها شهر رمضان من هذه الايام لعشر ذي الحجة ﴿ابن
وهب﴾ عن ابن لهيعة وحيوة بن شريح عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما
عن رجل عليه صوم من رمضان أيقضيه في العشر فقالا نعم ويقضيه في يوم عاشوراء

— ﴿في الذي يوصى أن يقضى عنه صيام واجب﴾ —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أفطر في رمضان من عذر ثم صبح أو رجع من سفره ففطر

فلم يصمه حتى مات وقد صبح شهراً أو قدم فأقام في أهله شهراً فمات وأوصى أن يطعم عنه (قال) قال مالك يكون ذلك في ثلثه يبدأ على أهل الوصايا (قال) والزكاة تبدأ على هذا (قلت) فالتق في الظهر وقتل النفس ان أوصى بهما مع هذا الطعام بأيهما يبدأ في قول مالك (فقال) العتق في الظهر وقتل النفس يبدان على كفارات الايمان كذلك قال مالك (قلت) أرأيت لو أن رجلاً قال لله على أن أطعم ثلاثين مسكيناً وكان قد فرط في قضاء رمضان فأوصى بهما جميعاً بأيهما يبدأ (فقال) يبدأ بالطعام لقضاء رمضان الذي فرط فيه (قلت) وهذا قول مالك (قال) قال مالك يبدأ بالذي هو أوكد (قال ابن القاسم) وقضاء رمضان عندي أوكد (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يكون عليه الصيام في رمضان وصيام الهدي بأيهما يبدأ في صيامه (فقال) بالهدي الا أن يرهقه رمضان آخر فيقضي رمضان ثم يقضي صيام الهدي بعد ذلك (قال) وقال لي مالك الزكاة إذا أوصى بها تبدأ على كل شيء في كتاب الله من عتق أو غيره الا المدبر في الصلحة وحده فإنه يبدأ على الزكاة ولا تفسخ الزكاة التدبير (قلت) أرأيت ان فرط رجل في قضاء رمضان ثم مات ولم يوص به (فقال) قال مالك ذلك الى أهله ان شاؤا أطعموا عنه وان شاؤا تركوا ولا يجبرون على ذلك ولا يقضى به عليهم (قال) وكل ماوجب عليه من زكاة أو غيرها ثم لم يوص به لم تجبر الورثة على أداء ذلك الا أن يشاؤا (قلت) وكما يطعم لرمضان إذا أوصى بذلك (فقال) قال مالك مدّة عن كل يوم لكل مسكين (قلت) أفيجزي أن يطعم مسكيناً واحداً ثلاثين مداً (فقال) لا يجزئه الا أن يطعم ثلاثين مسكيناً مداً مداً (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) فان كان انما صبح أياماً (فقال) قال مالك فبعدد الايام التي صبح فيها يجب فيه الاطعام (قال) وقال مالك والمسافر والمريض في هذا سواء

— ما يتابع من الصيام وما لا يتابع —

(قلت) ما قول مالك في كل صيام في القرآن أمّتابع هو أم لا (فقال) أما ما كان من صيام الشهور فهو متتابع لان الله تعالى يقول فصيام شهرين متتابعين وما كان

من صيام الايام التي في القرآن مثل قوله في قضاء رمضان فعدة من ايام آخر قال فاحب الى أن يتابع بين ذلك فان لم يفعل أجزاءه قلت : فان صام رجل كفارة اليمين مفرقة أجزأته في قول مالك فقال نعم قال وقال مالك وان فرق صيام ثلاثة ايام في الحج أجزاءه قال مالك وان صام يوم التروية ويوم عرفة ويوما من آخر ايام التشريق أجزاءه قلت : أرايت صيام جزاء الصيد والمتعة أيتابع بينه في قول مالك أم يفرقه ان أحب (فقال) أحب الى مالك أن يتابع فان فرقه لم يكن عليه ثيء وأجزأ عنه وقال ربيعة لو أن رجلا فرق قضاء رمضان لم أمره أن يعيد أشهب وان ابن عباس وأبا هريرة وعمرو بن العاص وعروة بن الزبير وعطاء ابن أبي رباح وأبا عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل قالوا لا بأس بأن يفرق قضاء رمضان اذا أحصيت الغدة وان ابن عمر وعلي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب كرهوا أن يفرق قضاء رمضان

في الذي يسلم^(١) في رمضان

قال وقال مالك من أسلم في رمضان فليس عليه قضاء ما مضى منه وليصم ما بقي منه قلت : أرايت اليوم الذي أسلم فيه (فقال) قال مالك أحب الى أن يقضيه ولست أرى قضاءه عليه واجبا

في الذي ينذر صياما متتابعاً أو غير متتابع أو بيمينه أو بغير عينه

قال ابن القاسم قال مالك من نذر أن يصوم أياماً أو شهراً أو شهرين ولم يسلم

(١) قوله في الذي يسلم في رمضان قال أشهب في النصرائي يسلم في رمضان بعد طلوع الفجر انه في ذلك اليوم مفطر يأكل ويشرب ويوطأ أهله وقال عبد الملك يستحب أن يكف عما يفعل المفطر قال ابن وهب سئل مالك عن الرقيق العجم يعلمون الاسلام والصلاة فيجيبون الى ذلك ويطلبون الاكل فيخبرون بالصيام فلا يفقهون قال أرى أن لا يمتنعوا الاكل ويرفق بهم حتي يعلموا ويعرفوا الاسلام ورواه ابن نافع عن مالك وقال ابن نافع يجبرون على الصوم ويمنعون من الاكل اه من كتاب ابن المواز اه من هامش الاصل

أَيَّامًا بَعِينَهَا وَلَا شَهْرًا بِعَيْنِهِ (فَقَالَ) يَصُومُ عِدَدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ إِنْ شَاءَ فَرَّقَهُ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَهُ
﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْتُ لِمَالِكٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَابَعَهُ وَإِنْ قَالَ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ (فَقَالَ) لَيْسَ
عَلَيْهِ أَنْ يَتَابَعَهُ الشَّهْرُ عِنْدِي مِثْلَ الْأَيَّامِ هُوَ فِي سَعَةِ مَنْ تَفَرَّقَهُ أَوْ تَتَابَعَتْهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ
مُتَتَابِعًا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ نَذَرَ سَنَةً (فَقَالَ) قَالَ مَالِكٌ أَرَى أَنْ يَصُومَ سَنَةً عَلَى وَجْهِهَا
لَيْسَ فِيهَا رَمَضَانٌ وَلَا أَيَّامُ الذَّبْحِ وَلَا يَوْمُ الْفِطْرِ ﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْنَا لِمَالِكٍ فَإِنْ نَذَرَ سَنَةً بِعَيْنِهَا
أَفَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ رَمَضَانَ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَأَيَّامَ الذَّبْحِ (فَقَالَ) لَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ مَا كَانَ
مِنْهَا يَصَامُ وَيَفْطُرُ مَا كَانَ مِنْهَا يَفْطُرُ (قَالَ) وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَقُولُ
عَلَى نَذْرٍ أَنْ أَصِلِيَ الْيَوْمَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي السَّاعَاتِ الَّتِي لَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِيهَا قَضَاءٌ ﴿ قَالَ ﴾
ابْنُ الْقَاسِمِ ﴿ وَأَنَا أَرَى فِي الَّذِي نَذَرَ سَنَةً بِغَيْرِ عَيْنِهَا أَنْ يَصُومَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا لَيْسَ
فِيهَا يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا أَيَّامُ الذَّبْحِ وَلَا رَمَضَانٌ وَيَصُومُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا مَا كَانَ مِنْهَا مِنْ
الْأَشْهُرِ فَعَلَى الْإِهْلَةِ وَمَا كَانَ مِنْهَا يَفْطُرُهُ مِثْلَ رَمَضَانَ وَأَيَّامَ الذَّبْحِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ أَفْطَرَهُ
وَقَضَاهُ وَيَجْعَلُ الشَّهْرَ الَّذِي يَفْطُرُ فِيهِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ سَنَةً بِعَيْنِهَا فَيَصُومُ مِنْهَا
مَا كَانَ يَصَامُ وَيَفْطُرُ مِنْهَا مَا كَانَ يَفْطُرُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَشَيْءٍ مِمَّا كَانَ يَفْطُرُ فِيهِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ نَوَى قَضَاءَهُ وَمَا مَرَضَ فِيهِ حَتَّى أَلْجَأَ فِيهِ إِلَى الْفِطْرِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنَّ
مَالِكًا قَالَ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا بِعَيْنِهِ فَرَضَهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا أَتَى مِنَ
اللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَبَبِهِ وَكَذَلِكَ السَّنَةُ بِعَيْنِهَا ﴿ قَالَ ﴾ فَقُلْنَا لَهُ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَدَأَ صِيَامًا
عَلَيْهِ مَنْ نَذَرَ نَذْرَهُ صَوْمَ أَشْهُرٍ مُتَتَابِعَاتٍ أَوْ غَيْرِ مُتَتَابِعَاتٍ فَصَامَ فِي وَسْطِ الشَّهْرِ
فَكَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا أَقْضَى مَا أَفْطَرَ عَنْهُ أَمْ يَسْتَكْمِلُ الشَّهْرَ بِمَا صَامَ مِنْهُ
ثَلَاثِينَ يَوْمًا (قَالَ) بَلْ يَسْتَكْمِلُ الشَّهْرَ تَمَامًا حَتَّى يَكْمَلَ عِدَدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَمَا صَامَ لِلْإِهْلَةِ
فَذَلِكَ عَلَى الْإِهْلَةِ وَإِنْ كَانَتْ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَشْهُرٍ لَيْسَتْ
مُتَتَابِعَاتٍ أَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَلَى غَيْرِ الْإِهْلَةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ كُلِّهَا (قَالَ) نَعَمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
نَذْرُهَا أَشْهُرًا بِأَعْيَانِهَا فَيَصُومُهَا بِأَعْيَانِهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً بِعَيْنِهَا قَالَ
يَصُومُهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْهَا شَهْرًا فَقَالَ يَقْضِيهِ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ كَانَ الشَّهْرَ الَّذِي

أفطره تسعة وعشرين أيقضى تسعة وعشرين أم ثلاثين (فقال) يقضي تسعة وعشرين
عدد الشهر الذي أفطره ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ فقلت لمالك
فرمضان ويوم الفطر وأيام النحر الثلاثة كيف يصنع فيها وإنما نذر سنة بعينها عليه
قضاؤها أم ليس عليه قضاؤها إذا كان لا يصلح الصوم فيها (فقال) أولا لا قضاء عليه
الا أن يكون نوى أن يصومهن (ثم سئل) عن ذى الحجة من نذر صيامه أرى عليه
أن يقضى أيام الذبح (فقال) نعم عليه القضاء الا أن يكون نوى أن لا قضاء لها
(قال) وأحب قوله اليّ الاول أنه يصوم منه ما كان يصام ويفطر ما كان يفطر
ولا قضاء عليه الا أن يكون نوى ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما آخر أيام التشريق
اليوم الذي ليس من أيام الذبح فأرى أن يصومه ولا يدعه ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو
أن رجلا نذر أن يصوم ذى الحجة فعليه قضاء أيام الذبح الا أن يكون نوى حين نذر
أن لا قضاء له (قال) ونزلت برجل وأنا عنده قاعد فأفتاه بذلك ﴿قال﴾ وقال مالك
ومن نذر صيام شهر بعينه فرض فيه فلا قضاء عليه اذا كان الله هو منعه الا أن يكون
أفطر ذلك وهو يقوى على صومه فعليه القضاء عدد تلك الايام ﴿قلت﴾ أرايت ان
نذر صيام شهر بعينه فأفطره أتأمره أن يقضيه متتابعا (فقال) ان قضاؤه متتابعا فذلك
أحب اليّ فان فرقه فأرجو أن يكون مجزئا عنه لان رمضان لو قضاؤه متفرقا أجزأه
﴿قلت﴾ اتخفظ هذا عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لله على أن
أصوم غدا فأفطره أكون عليه كفارة يمين مع القضاء فقال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول
مالك قال نعم (قال) وتفسير ذلك أن من نذر نذرا ولم يجعل له مخرجا فكفارته كفارة
يمين وهذا قد جعل لنذره مخرجا الصيام ﴿قلت﴾ وهذا التفسير فسر له مالك
(قال) هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت من جعل لله عليه صيام شهر أيصومه متتابعا أو
متفرقا (فقال) قال مالك ان لم ينوه متتابعا فرقه ان شاء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا
قال لله على أن أصوم المحرم فرض في المحرم أو أفطره متعمدا (فقال) قال مالك ان
أفطره متعمدا فعليه قضاؤه وان مرضه لم يكن عليه قضاؤه ﴿قلت﴾ فان قال لله

على أن أصوم المحرم فأفطر منه يوما وصام ما بقي (قال) يقضى يوما مكان اليوم الذي أفطره إلا أن يكون أفطره من مرض (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) رأيت لو أن رجلا قال لله على أن أصوم شهراً متتابعاً فأفطر يوماً بعد صيام عشرة أيام من غير مرض (فقال) يتبدى ولا يبنى (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) رأيت لو أن رجلاً قال لله على أن أصوم كل خميس يأتي فأفطر خميساً واحداً من غير علة (فقال) قال مالك عليه القضاء (قال) ورأيت مالكا يكره هذا كراهية شديدة الذي يقول لله على أن أصوم يوماً يؤقته (قلت) رأيت من قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فيقدم فلان ليلاً أو يكون عليه صوم أم لا (قال) أرى عليه صوم صبيحة تلك الليلة فيما يستقبل (قلت) وتحفظ هذا عن مالك قال لا ولكن الليل من النهار (قلت) رأيت أن قدم فلان نهراً وقد أكل فيه الخالف أو يكون عليه قضاء ذلك اليوم قال لا (قلت) وهذا قول مالك قال لا وهو رأيي (قلت) فإن قدم فلان بعد ما أصبح وهو ينوي الإفطار أعليه قضاء هذا اليوم (فقال) لا يقضيه في رأيي لأنه لما أصبح وهو ينوي الإفطار لم يحزه ولم يكن عليه القضاء لأن فلان لم يقدم إلا وقد جاز لهذا الرجل الإفطار (قلت) رأيت أن قال لله على صيام غد فيكون غد الاضحى أو الفطر وهو يعلم بذلك أو لا يعلم أيكون عليه قضاؤه في قول مالك (قال ابن القاسم) لا صيام عليه فيه لأنه ان كان لا يعلم أن غداً النحر أو الفطر فذلك أبعد من أن يلزمه ذلك أو يجب عليه وان كان يعلم أن غداً الفطر أو النحر فذلك أيضاً لا يلزمه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيامهما فلا نذر لاحد في صيام ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزمه ذلك وهذا رأيي والذي أستحسن (قلت) فهل يلزمه قضاؤه بعد ذلك اذا كان صومه لا يلزمه (قال) لا قضاء عليه فيه بعد ذلك (قلت) لم لا يقضيه (قال) لأنه أوجب على نفسه صياماً فجاء المنع من غير فعله جاء المنع من الله وكل منع جاء من الله فلا قضاء عليه وان جاء المنع منه فعليه القضاء (قال ابن القاسم) والذي أرى وأستحسن أن من نذر صوم

سنة بعينها أو شهراً بعينه أو يوماً بعينه صام من ذلك ما كان يصام وأفطر من ذلك ما كان يفطر ولم يكن عليه لما أفطر قضاء إلا أن يكون نوى عند ما نذر أن يكون عليه قضاء ما أفطر من ذلك وإن كان نذر سنة أو شهراً بغير عينه صام سنة ليس فيها رمضان ولا يوم الفطر ولا أيام النحر وكان عليه اثنا عشر شهراً وهذا الذي ذكرت لك قول مالك وكذلك من نذر شهراً فإن عليه صيام شهر كامل وهو رأيي ﴿ قال مالك ﴾ وإنما الذي نذر سنة بعينها بمنزلة من نذر صلاة يوم بعينه فهو يصلي ما كان من اليوم يصلي ولا يصلي في الساعات التي لا يصلي فيها ولا شيء عليه فيها ولا قضاء عليه وإن جاء المنع منه فعليه القضاء ﴿ قالت ﴾ أرأيت إن قال الله عليّ أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم فلان يوم الاثنين أعليه أن يصوم هذا اليوم فيما يستقبل أبداً في قول مالك (فقال) نعم عليه أن يصومه ﴿ قالت ﴾ أرأيت لو أن امرأة قالت لله عليّ أن أصوم سنة ثمانين أتقضى أيام حيضتها (فقال) لا تقضى أيام حيضتها لأن الحيض عندي مثل المرض ﴿ قال ﴾ ولو أنها مرضت السنة كلها لم يكن عليها قضاء ﴿ قال ﴾ ولقد سمعت مالكا غير مرة يسئل عن المرأة تجعل على نفسها أن تصوم الاثنين والخميس ما بقيت فتحيض فيهما أو تمرض أو تسافر (فقال) مالك أما الحيضة والمرض فلا أرى عليها فيهما قضاء وأما السفر فقال مالك فاني لا أدري ماهو ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكأنني رأيته يستحب القضاء فيه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت امرأة قالت لله عليّ أن أصوم غداً فخاضت قبل الغداً يكون عليها قضاء هذا اليوم في قول مالك (فقال) لا قال مالك لأن الحبس جاء من غيرها ﴿ قلت ﴾ فإن قالت لله عليّ أن أصوم أيام حيضتي أتقضها أم لا قال لا تقضيها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك من نذر صياماً أو كان عليه صوم واجب أو نذر صيام ذي الحجة فلا ينبغي له أن يصوم أيام الذبح الثلاثة ولا يقضي فيها صياماً واجباً عليه من نذر أو رمضان ولا يصومها أحد إلا المتمتع الذي لا يجزئ الهدي فذلك يصوم اليومين الآخرين ولا يصوم يوم النحر أحد . وأما آخر أيام التشريق فيصام إن نذره رجل أو نذر صيام شهر ذي الحجة فأما أن يقضي به رمضان أو غير ذلك فلا

يفعل ﴿ قَالَ مَالِكٌ ﴾ ومن نذر صيام شهرين ليسا بأعيانها فان شاء صام للاهلة وان شاء صام ستين يوماً لغير الاهلة وان شاء صام بعض شهر بالايام ثم صام بعد ذلك شهراً للاهلة ثم يكمل ثلاثين يوماً بعد هذا الشهر بالايام التي صامها قبله فيصير شهراً بالايام وشهراً بالاهلة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وعمر بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب أن أياس بن جارية حدثه أن أمه نذرت أن تصوم سنة فاستفتى لها سعيد ابن المسيب فقال تصوم ثلاثة عشر شهراً فان رمضان فريضة وليس من نذرها قال ويومان في السنة يوم الفطر ويوم الاضحى

﴿ في الكفارة في قضاء رمضان ﴾

﴿ قلت ﴾ ما حدث ما يفطر الصائم من المخالطة في الجماع في قول مالك (فقال) مغيب الحشفة يفطره ويفسد حجه ويوجب عليه الفسل ويوجب حده ﴿ قلت ﴾ فكيف الكفارة في قول مالك (فقال) الطعام لانعرف غير الطعام ولا يأخذ مالك بالعق و لا بالصيام ﴿ قلت ﴾ وكيف الطعام عند مالك (فقال) مدة مدة لكل مسكين ﴿ قلت ﴾ فهل يجزئه في قول مالك أن يطعم مدين مدين لكل مسكين فيطعم ثلاثين مسكينا (فقال) لا يجزئه ولكن يطعم ستين مسكيناً مدّاً مدّاً لكل مسكين ﴿ قيل ﴾ فما قول مالك فيمن أكره امرأته في رمضان فجامعها نهاراً ما عليها وما عليه (فقال) عليه القضاء والكفارة وعليه الكفارة أيضاً عنها وعليها هي القضاء (قال) وكذلك الحج أيضاً عليه أن يحججها ان هو أكرهها ويهدى عنها ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن جامع امرأته أياماً في رمضان (فقال) عليه لكل يوم كفارة وعليها مثل ذلك ان كانت طاوخته وان أكرهها فعليه أن يكفر عن نفسه وعنهما وعليها قضاء عدد الايام التي أفطرتها ﴿ قلت ﴾ فان وطئها في يوم مرتين ما قول مالك في ذلك (فقال) كفارة واحدة ﴿ أشهب ﴾^(١) عن الليث عن يحيى بن سعيد أن الرجل اذا وقع على امرأته نهاراً في رمضان وهي طائمه فعليهما الكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جامع رجل امرأته في رمضان نهاراً

(١) (قوله اشهب) هكذا عند يحيى وعند احمد ابن وهب وكذا قيل فيما بعده يابيه اه من هامش الاصل

فطاوعته ثم حاضت من يومها ما قول مالك في ذلك (فقال) عليها الكفارة والقضاء
 ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي صخر عن داود بن عامر بن سعد بن أبي
 وقاص أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اني أفطرت يوماً من
 رمضان متعمداً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق رقبة أو صم شهرين
 متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً ﴿أشهب﴾ عن الليث بن سعد أن يحيى بن سعيد
 حدثه عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عائشة حدثت عن
 رجل أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت احترقت قال بم قال وطئت
 امرأتى في رمضان نهراً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق تصدق فقال
 ما عندي شيء فأمره أن يمكث فجاءه عرق فيه طعام فأمره أن يتصدق به ﴿أشهب﴾
 عن مالك والليث بن سعد عن ابن شهاب حدثها عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف
 عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 يكفر بعتق رقبة أو بصيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً

﴿ فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان فلم يقضه حتى دخل عليه رمضان
 آخر (فقال) يصوم هذا رمضان الذي دخل عليه فإذا أفطر قضى ذلك الاول وأطعم
 مع هذا الذي يقضيه مدّاً لكل يوم^(١) قال الا أن يكون كان مريضاً حتى دخل عليه
 رمضان آخر فلا شيء عليه من الطعام وان كان مسافراً حتى دخل عليه رمضان آخر
 فلا شيء عليه أيضاً الا قضاء رمضان الذي أفطره لانه لم يفرط (قال) وان صح من
 مرضه قبل أن يدخل عليه رمضان المقبل أياماً فعليه أن يطعم عدد الايام التي صح فيها
 اذا قضى رمضان الذي أفطره وكذلك المسافر ان كان قدم من سفره فأقام أياماً

(١) (قوله مدّاً لكل يوم) قال اشهب يطعم مدّاً بالمدينة ومكة فأما بمصر فقد وثقت لان مصر
 ريف وموضع توسعة المدينة موضع بركة قد دعا لهم النبي صلى الله عليه وسلم في مدهم بالبركة اهـ
 من هامش الاصل

فلم يصم حتى دخل عليه رمضان آخر فعليه أن يطعم عدد الأيام التي فرط فيها ﴿قلت﴾ متى يطعم المساكين (قال) إذا أخذ في صيام قضاء رمضان الذي كان أفطره في سفره أو في مرضه ﴿قلت﴾ في أوله أو في آخره فقال كل ذلك سواء ﴿قلت﴾ فإن لم يطعم المساكين فيه حتى مضى (قال) يطعمهم وإن مضى قضاؤه لرمضان يطعم بعد ذلك ﴿قلت﴾ ولا يسقط عنه الطعام إذا هو قضى رمضان فلم يطعم فيه (قال) لا يسقط عنه الطعام على حال ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿أشهب﴾ عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول ومن كان عليه صيام من رمضان ففرط فيه وهو قوي على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر أطعم مكان كل يوم مداً من حنطة وكان عليه القضاء ﴿أشهب﴾ قال مالك وبلغني عن سعيد بن جبير مثل ذلك ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أنه سأل عطاء بن أبي رباح عن تواني في قضاء أيام من رمضان كانت عليه حتى أدركه رمضان آخر قال يصوم الرمضان الآخر حتى إذا فرغ من صيامه صام الأولى ثم أطعم لكل يوم مسكينا مداً

﴿فيمن أصبح في رمضان ينوي الإفطار فلم يأكل حتى غربت الشمس﴾

﴿قلت﴾ لو أن رجلاً أصبح ونيته الإفطار في رمضان فلم يأكل ولم يشرب حتى غابت الشمس أو مضى أكثر النهار أعليه القضاء والكفارة فقال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وإن أصبح ينوي الإفطار في رمضان ثم نوى الصيام قبل طلوع الشمس ﴿قال ابن القاسم﴾ عليه القضاء والكفارة ﴿قلت﴾ أرايت إذا نوى الإفطار في رمضان يومه كله إلا أنه لم يأكل ولم يشرب (فقال) قد قال مالك في ذلك شيئاً فلا أدري الكفارة قال والقضاء أو القضاء ولا كفارة عليه وأحب ذلك إلى أن يكون الكفارة فيه مع القضاء ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أصبح ينوي الفطر في رمضان متعمداً غير أنه لم يأكل ولم يشرب ثم بداه الرجوع إلى الصيام بعد ما قد نوى الإفطار (قال) بلغني عن مالك أنه قال عليه القضاء والكفارة قال ولم أسمعه منه ﴿قال ابن القاسم﴾ وعليه القضاء والكفارة

﴿ فيمن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تظفر ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت من أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه مرضاً لا يستطيع الصوم معه أيسقط المرض عنه الكفارة (قال مالك) لا يسقط عنه الكفارة وكذلك قال المخزومي وقال في الحائض مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مسافراً أصبح ينوي الصوم في رمضان ثم دخل إلى أهله من يومه فأفطر وذلك في أول النهار أو في آخره ﴿ قال ﴾ قال مالك عليه الكفارة والقضاء وإن هو أفطره أيضاً في سفره أو في أهله لأنه قد أوجب على نفسه صيام ذلك اليوم

﴿ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن جارية حاضت في رمضان أو غلاماً احتلم في رمضان فأفطرا بقية ذلك رمضان أ يكون عليهما الكفارة في قول مالك فقال نعم ﴿ قلت ﴾ لكل يوم كفارة في قول مالك أو كفارة واحدة تجزئهما لما أفطرا في رمضان كله (فقال) سئل مالك عن السفية يحتلم يفطر في سفره في رمضان أيا ما فقال عليه لكل يوم أفطره كفارة كفارة مع القضاء ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل أصبح في يوم من رمضان ينوي الفطر فيه متعمداً فيه لفطره فلما أصبح ترك الأكل وأتم صيامه (فقال) لا يجزئه ذلك اليوم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وبلغني عنه أن عليه الكفارة (وقال أشهب) عليه القضاء ولا كفارة عليه

﴿ في الذي يصوم رمضان وهو ينوي به قضاء رمضان آخر ﴾

﴿ قلت ﴾ فما يقول مالك فيمن كان عليه صيام رمضان فلم يصمه حتى دخل عليه رمضان آخر فصام هذا الداخل ينوي به الذي عليه (فقال) قال لنا مالك في رجل كان عليه نذر شيء وكان ضرورة لم يحج فجعل فشى في حجه ينوي بحجته هذه قضاء نذره

وحجة الاسلام (فقال) قال لنا مالك أراها لنذره وعليه حجة الاسلام (قال ابن القاسم) وأما أنا فأرى في مسئلتك أن ذلك يجزئه وعليه قضاء رمضان الآخر لأن بعض أهل العلم قد رأى أن ذلك الحج يجزئه لفريضته وعليه النذر ورأى الذي أجتهد به في الحج أن يقضى الفريضة لأنه إذا اشترك أبداً الفريضة والنذر فأولاهما بالقضاء أوجبهما عند الله وأما الصيام فذلك يجزئه

❦ في قيام رمضان ❦

(قال) وسألت مالك عن قيام الرجل في رمضان أجمع الناس أحب إليك أم في بيته (قال) إن كان يقوى في بيته فهو أحب إليّ وليس كل الناس يقوى على ذلك قد كان ابن هرمز ينصرف فيقوم بأهله وكان ربيعة ينصرف وعدد غير واحد من علمائهم كانوا ينصرفون ولا يقومون مع الناس قال مالك وأنا أفعل ذلك (قال مالك) بمثاليّ الأمير وأراد أن ينقص من قيام رمضان الذي يقومه الناس بالمدينة. قال ابن القاسم وهي تسع وثلاثون ركعة بالوتر ست وثلاثون ركعة والوتر ثلاث. قال مالك فنهته أن ينقص من ذلك شيئاً قلت له هذا ما أدركت الناس عليه وهو الأمر القديم الذي لم يزل الناس عليه (قال) وسألته عن الرجل يقوم بالناس باجارة في رمضان (فقال) لا خير في ذلك (قلت) لابن القاسم فكيف الاجارة في الفريضة (قال) ذلك أشد عندي (قلت) وهو قول مالك (قال) إنما سألتك عن رمضان وهذا عندي أشد من ذلك (ابن وهب) عن مالك أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة وكان يقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك وأبو بكر وصدر من خلافة عمر (ابن وهب) عن مالك والليث أن ابن شهاب أخبرهما عن عمرو بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبيّ بن كعب في قيام رمضان قال ثم خرجت مع عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة

هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكانوا يقومون أوله
 ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يقومون
 بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها ثلاث ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر بن
 حفص قال حدثني غير واحد أن عمر بن عبد العزيز أمر القراء يقومون بذلك ويقرؤون
 في كل ركعة عشر آيات ﴿ابن وهب﴾ قال قال مالك وحدثني عبد الله بن أبي بكر
 قال كان الناس ينصرفون من الوتر فيأدر الرجل يسجوره خشية الصبح ﴿ابن القاسم﴾
 قال مالك وحدثني عبد الله بن أبي بكر قال سمعت أبي يقول كنا ننصرف في رمضان
 من القيام فيستعجل الخدم بالطعام مخافة الفجر (قال) وسمعت مالكا يقول الامر في
 رمضان الصلاة وليس بالقصص بالدعاء ولكن الصلاة

﴿السنة في قيام رمضان وصلاة الامير خلف القارئ﴾

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن القراء في رمضان يقرأ كل رجل منهم في موضع سوي
 موضع صاحبه فأنكر ذلك وقال لا يعجبني ولم يكن ذلك من عمل الناس وانما اتبع
 هؤلاء فيه ماخف عليهم ليوافق ذلك الحال ما يريدون وأصواتهم والذي كان عليه
 الناس يقرأ الرجل خلف الرجل من حيث انتهى الاول ثم الذي بعده على مثل ذلك
 قال وهذا الشأن وهو أعجب ما فيه الى ﴿قال﴾ وقال مالك ليس ختم القرآن في
 رمضان سنة للقيام ﴿قال﴾ وسئل مالك عن الالحان في الصلاة قال لا يعجبني
 وأعظم القول فيه وقال انما هذا غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم ﴿قال ابن
 القاسم﴾ قلت لمالك الرجل يصلي النافلة فيشك في الحرف وهو يقرأ ويين يديه
 مصحف منشور أينظر في المصحف ليعرف ذلك الحرف (قال) لا ينظر في ذلك الحرف
 ولكن يتم صلاته ثم ينظر ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس بقيام الامام بالناس في رمضان
 في المصحف ﴿وقال ابن وهب﴾ وقال مالك في الامير يصلي خلف القارئ في رمضان
 انه لم يكن يصنع ذلك فيما مضى ولو صنع ذلك لم أربه بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم لم
 وسع مالك في هذا وكره الذي ينظر في الحرف (قال) لان هذا ابتداء النظر في أول

ما قام به ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس ان يؤم الامام بالناس في المصحف في رمضان في النافلة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكره ذلك في الفريضة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن شهاب قال كان خيارنا يقرؤون في المصاحف في رمضان وان ذكوان غلام عائشة كان يؤمها في المصحف في رمضان (وقال) مالك والليث مثله ﴿ وقال ربيعة ﴾ في ختم القرآن في رمضان لقيام الناس ليست بسنة ولو أن رجلاً أم الناس بسورة حتى ينقضي الشهر لأجزأ ذلك عنه واني لأرى أن قد كان يؤم الناس من لم يجمع القرآن ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن صلاة الامير خلف القاري فقال ما بلغنا أن عمر وعثمان كانا يقومان في رمضان مع الناس في المسجد (وعن ربيعة) أنه قال في أمير بلد من البلدان أ يصلح له في رمضان ان يصلي مع الناس في القيام يؤمه رجل من رعيته فقال لا يصلح ذلك للامام ولكن ليصلي في بيته الا أن يأتي فيقوم بالناس

— التنفل بين الترويحتين —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن التنفل فيما بين الترويحتين فقال لا بأس بذلك اذا كان يركع ويسجد ويسلم فأما من يقوم يحرم ويقرأ وينتظر الناس حتى يقوموا فيدخل معهم فلا يعجني ذلك من الفعل ولكن ان كان يركع فلا بأس به . ومعنى قوله حتى يدخل معهم أي ثبت قائما حتى اذا قاموا دخل معهم بتكبيرته التي كبرها أو يحدث لذلك تكبيرة أخرى ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لميعة عن ابن الهادي قال رأيت عامر ابن عبد الله بن الزبير وأبا بكر بن حزم ويحيى بن سعيد يصلون بين الاشفاع ﴿ ابن وهب ﴾ عن خالد بن حميد عن عقيل عن ابن شهاب وسئل عن ذلك فقال ان قويت على ذلك فافعله ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك لا أرى به بأسا وما علمت أن أحدا كرهه

— في قنوت رمضان ووتره —

﴿ قال ﴾ وقال مالك في الحديث الذي يذكره ما أدركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان (قال) ليس عليه العمل ولا أرى أن يعمل به ولا يقنت في رمضان لاني أوله

ولا في آخره ولا في غير رمضان ولا في الوتر أصلاً ﴿قال مالك﴾ والوتر آخر الليل أحب إلى لمن قوى عليه ﴿فقلت﴾ لذلك أفسلم الإمام من ركعتين في الوتر قال نعم هو الشأن ﴿قلت﴾ له فان صليت معهم (قال) لا تخالفه ان سلم فسلم والا فلا تسلم ﴿قال﴾ قال مالك ولقد كنت أنا أصلي معهم مرة فاذا جاء الوتر انصرفت فلم أوتر معهم

﴿كمل كتاب الصيام والحمد لله رب العالمين﴾
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ويتلوه كتاب الاعتكاف﴾

﴿كتاب الاعتكاف﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿الاعتكاف بنير صوم﴾

﴿وسئل﴾ ابن القاسم أ يكون الاعتكاف بنير صوم في قول مالك (قال) لا يكون الا بصوم (وقال) ذلك القاسم بن محمد ونافع لقول الله تبارك وتعالى وأتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴿فقيل﴾ لابن القاسم ما قول مالك في المعتكف ان أفطر متعمداً أينته قرض اعتكافه فقال نعم ﴿قل﴾ فان أصابه مرض لا يستطيع معه الصيام (قال) يخرج فاذا صح بنى على ما كان اعتكف (قال) وان هو صح ولم يبن على ما كان اعتكف وفرط فليستأنف ولا يبن ﴿قلت﴾ أ رأيت ان هو صح من مرضه ذلك بعد ما مضى من النهار بوضه وقوى على الصيام وكان في أول النهار لا يقوى على الصيام أ يدخل المسجد حين يقوى على الصيام أم يؤخر ذلك حتى تنيب الشمس ثم يدخل بعد مغيب الشمس فيبني (قال) لا يؤخر ذلك بل يدخل حين يقوى على ذلك. ومما بين لك ذلك أن مالكا قال في الحائض اذا طهرت في أول النهار انها ترجع الى المسجد أى ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك ثم تبنى على ما مضى من

اعتكافها ﴿ قال مالك ﴾ ومثل ذلك مثل المرأة يكون عليها صيام شهرين متتابعين في قتل نفس فتحيض ثم تطهر فاتها تبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك فالمرضى مثل الحائض اذا صح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومما بين لك ذلك لو أن رجلاً اعتكف بمض العشر الاواخر ثم مرض فصح قبل الفطر بيوم فانه يخرج ولا يثبت يوم الفطر في معتكفه لانه لا يكون اعتكافاً الا بصيام ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد الى معتكفه ﴿ قيل ﴾ وهذا قول مالك (فقال) من هذا الموضع قولي لك في يوم الفطر وقولي لك ما بين لك قول مالك ﴿ قال ابن نافع ﴾ قال مالك في المعتكف في العشر الاواخر من رمضان يمرض ثم يصح قبل الفطر انه يرجع الى معتكفه فيني على ما مضى فان غشيه العيد قبل أن يفرغ من أيام اعتكافه فانه يفطر ذلك اليوم ويخرج الى العيد مع الناس ولا يرجع الى بيته ولكن يكون في المسجد ذلك اليوم ولا يعتد به فيما بقي عليه ﴿ وسئل ﴾ ابن القاسم عن المعتكف اذا أكل ناسياً نهراً (فقال) يقضي يوماً مكانه ويصله باعتكافه ﴿ قيل ﴾ له أتحمض هذا عن مالك (فقال) قد سمعته من مالك ولا أحفظ كيف سمعته منه

﴿ في المعتكف يطأ امرأته في ليل أو نهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جامع ليلاً أو نهراً في اعتكافه ناسياً أفسد اعتكافه (فقال) نعم ينتقض ويبتدىء وهو مثل الظهار اذا وطئ فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت من دخل في اعتكافه فأغمي عليه أو جن من بعد ما اعتكف أياماً (فقال) اذا صح بنى على اعتكافه ووصل ذلك بالايام التي اعتكفها فان هو لم يصلها استأنف ولم يبين ﴿ قيل ﴾ أتحمضه عن مالك (فقال) قال مالك في المغمي عليه والمجنون انه مرض من الامراض وهذا مثله

﴿ في المعتكف يقبل أو يباشر أو يلمس أو يعود مريضاً أو يتبع جنازة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المعتكف اذا قبل أو لمس أفسد ذلك اعتكافه فقال نعم

﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) بلغني عنه في القبلة أنه قال ينتقض اعتكافه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واللمس عندي مثل القبلة ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن قيس ويزيد بن عياض عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أنهما سمعا عائشة تقول السنة في المعتكف أن لا يمس امرأته ولا يباشرها ولا يعود مريضاً ولا يتبع جنازة ولا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ومن اعتكف فقد وجب عليه الصوم. وكانت عائشة إذا اعتكفت فدخلت بيتها للحاجة لم تسل عن المريض إلا وهي مارة (قالت) عائشة. وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان من حديث الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال إن أصاب المعتكف أهله فعليه أن يستقبله وعليه أن يجاهد بعقوبة ﴿ قال ابن شهاب ﴾ وإن أحدث ذنباً مما نهى عنه في اعتكافه فإن ذلك يقطع عليه اعتكافه حتى يستقبله من أوله وعن عطاء بن أبي رباح مثله إلا العقوبة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال إذا أفطر المعتكف أعاد الاعتكاف يعني به النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في معتكف مرض فخرج من المسجد فقال إذا صح بنى على ما مضى من اعتكافه ولا يستأنف وذلك إذا لم يعمد له وقاله عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار ﴿ وقال مالك ﴾ وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف ثم رجع ولم يعتكف حتى إذا أفطر من رمضان اعتكف عشرة من شوال ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب وربيعة قالا إذا حاضت المعتكفة رجعت إلى بيتها فإذا طهرت رجعت إلى المسجد حتى تقضى اعتكافها الذي جعلت عليها ﴿ وقال ﴾ عطاء بن أبي رباح وعمرو ابن دينار مثله وقالاً أية ساعة طهرت فترجع إلى المسجد ساعتها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن معبد قال سألت القاسم بن محمد وسألاً عن امرأة جعلت على نفسها أن تعتكف شهراً فاعتكفت تسعة

وعشرين يوماً ثم حاضت فرجعت الى منزلها فجاءها زوجها فقالا لا علم لنا بهذا فسل سعيد بن المسيب ثم أعلمنا قال فسأله فقال أتياحدا من حدود الله وأخطأ السنة وعليها أن تستأنف شهراً فتمالا مثل ما قال

❦ في خروج المعتكف واشترائه ❦

❦ قال ابن القاسم ❦ وسألت مالكا عن المعتكف أخرج من المسجد يوم الجمعة الى الغسل (فقال) نعم لا بأس بذلك ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن المعتكف تصيبه الجنابة أيفسل ثوبه اذا خرج فاغتسل (فقال) لا يعجبني ذلك ولكن يغتسل ولا ينتظر غسل ثوبه وتجفيفه واني لأحب للمعتكف أن يتخذ ثوبا غير ثوبه اذا أصابته جنابة أن يأخذه ويدع ثوبه ❦ قال ❦ وسألت مالكا عن المعتكف أخرج فيشتري لنفسه طعاما اذا لم يكن له من يكفيه (فقال) قال لي مالك مرة لا بأس بذلك ثم قال بعد ذلك لا أرى ذلك قال وأحب اليّ اذا أراد أن يدخل اعتكافه أن يفرغ من حوائجه ❦ قالت ❦ لابن القاسم أرايت المعتكف اذا خرج لحاجته أيمكث بعد قضاء حاجته شيئا أم لا (قال) لا يمكث بعد قضاء حاجته شيئا ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرايت معتكفا اذا خرج في حد عليه أو خرج بطاب حدا له أو خرج يقبض دينا له أو أخرجه غريم له أيفسد اعتكافه في هذا كله قال نعم ❦ قيل ❦ أتحفظه عن مالك قال لا ❦ وقال مالك ❦ لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر أن في الاعتكاف شرطاً لاحد وانما الاعتكاف عمل من الاعمال كهيئة الصلاة والصيام والحج فمن دخل في شيء من ذلك فانما يعمل فيه بما مضى من السنة في ذلك وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه الامر بشرط يشترطه أو بأمر يتدعه انما الاعمال في هذه الاشياء بما مضى فيها من السنة وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف ❦ وقال مالك ❦ المعتكف مقبل على شأنه لا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه ❦ قلت ❦ أرايت المعتكف يسكر ليلاً ثم يذهب ذلك عنه قبل أن ينفجر الصبح أيفسد ذلك عليه اعتكافه قال نعم ❦ ابن

وهب ﴿ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل اعتكف وشرط أن يطلع قريته اليوم أو اليومين ويطلع على أهله ويسلم عليهم ولحاجته (قال) لا شرط في الاعتكاف في السنة الماضية ﴾ وقال ابن وهب ﴿ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يبيع المعتكف ولا يبتاع ولا بأس أن يأمر إنسانا فيقول ابتع لي كذا وكذا

— في غيابة المعتكف المرضي والصلاة على الجنائز —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن المعتكف أيصلي على الجنائز وهو في المسجد فقال ما يعجبني أن يصلي على الجنائز وإن كان في المسجد ﴿ وقال ابن نافع ﴾ قال مالك وإن انتهى إليه زحام الناس الذين يصلون على الجنازة وهو في المسجد فإنه لا يصلي عليها ولا يعود مريضا معه في المسجد إلا أن يصلي إلى جنبه فيسلم عليه ﴿ وقال مالك ﴾ لا يعود المعتكف مريضا ممن هو معه في المسجد ولا يقوم إلى رجل يعزیه بمصيبة ولا يشهد نكاحا يعقد في المسجد يقوم إليه ولكن لو غشيه ذلك في مجلسه لم أر به بأسا (قال) ولا يقوم إلى الناكح فيهنه ولا بأس أن ينكح المعتكف ولا يشتغل في مجالس العلم ﴿ قال ﴾ فقل له أفيكتب العلم في المسجد فكره ذلك ﴿ وقال ابن نافع ﴾ في الكتاب إلا أن يكون الشيء الخفيف ﴿ قال ابن وهب ﴾ عن مالك وسئل عن المعتكف يجلس في مجالس العلماء ويكتب العلم (فقال) لا يفعل ذلك إلا أن يكون الشيء الخفيف والترك أحب إلى ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال لا بأس أن تنكح المرأة وهي معتكفة يقول هو كلام

— في اشتراء المعتكف وبيعه —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في المعتكف أيشترى ويبيع في حال اعتكافه (فقال) نعم إذا كان شيئا خفيفا لا يشغله من عيش نفسه

— في تقليم المعتكف أظفاره وأخذه من شاربه —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك لا يقص المعتكف أظفاره في المسجد ولا يأخذ من

شعره ولا يدخل اليه حجام يأخذ من شعره وأظفاره (قال) فقلنا له انه يجمع ذلك فيحرزه حتى يلقيه (فقال) مالك لا يعجبني وان جمعه ﴿قال﴾ ولا بأس أن يتطيب المعتكف وينكح وينكح ﴿قيل﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره للمعتكف حلق الشعر وتقليم الأظفار (فقال) لا الا أنه انما كره ذلك لحرمة المسجد

﴿في صعود المعتكف المنار للأذان﴾

﴿قيل﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمعتكف أن يصعد المنار (قال) نعم قد اختلف قوله في المؤذن قال مالك أ كره للمؤذن المعتكف أن يرقى على ظهر المسجد قال ولا بأس أن يعتكف رجل في رحاب المسجد (قال) وقد اختلف قول مالك في صعود المؤذن المعتكف المنار فقال مرة لا ومرة قال نعم وجل ما قال فيه الكراهية ^(١) وذلك رأيي

﴿في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف﴾

﴿قيل﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال ان كملت فلانا فعليّ اعتكاف شهر ان شاء الله تعالى ما قول مالك في ذلك (فقال) قال مالك لا ثنيا في عتق ولا في طلاق ولا في مشى ولا في صدقة فهذا عندي مما يشبه هذا ﴿وقال﴾ لي مالك لا ثنيا الا في اليمين بالله قال فهذا يستدل به أن ثياه في اعتكافه ليس بشيء ﴿قيل﴾ لابن القاسم أرأيت إن قال ان كنت دخلت دار فلان فعليّ اعتكاف شهر فذكر أنه قد كان دخل هل يكون عليه في قول مالك أن يعتكف (فقال) نعم

﴿في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة تطلق أو يموت عنها زوجها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من أذن لعبده أو لامرأته أو لأُمته في اعتكاف فلما أخذوا فيه أراد قطع ذلك عليهم (فقال) ليس ذلك له ﴿قيل﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرأيت العبد اذا جعل على نفسه الاعتكاف فمنعه سيده ثم أعتق أو أذن

(١) انما كرهه لانه من غير جنس ما دخل فيه واستخفه في قوله الآخر ليسارته اه من هامش الاصل

له سيده أ يكون عليه أن يقضيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) سمعت
مالكاً وسئل عن أمة نذرت مشياً إلى بيت الله وصداقة مالها فقال مالك لسيدها
أن يمنعها فإن أغتقت يوماً ما كان ذلك عليها أن تفعل ما نذرت من مشى أو صداقة
﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وذلك أن كان مالها الذي حلفت عليه في يدها ﴿ قال
ابن القاسم ﴾ ولا أعلمه إلا وقد قال لي أو قد بلغني عنه في العبد أو الأمة ما نذرا من
نذر يوجبانه على أنفسهما أنه يلزمهما ذلك إذا أعتقا إلا أن يكون السيد أذن لهما أن
يفعلا ذلك في حال رقهما فيجوز لهما ذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت المكاتب إذا
نذر الاعتكاف ألسيده أن يمنعه (فقال) ان كان شيئاً يسيراً يعلم أنه ليس يدخل فيه
على سيده ضرر لم يكن له أن يمنعه فإن كان ذلك كثيراً يكون فيه ترك لسعيته
كان لسيده أن يمنعه من ذلك لأن هذا ضرر على سيده ﴿ قلت ﴾ وتحفظ هذا عن
مالك قال لا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومن ضرر هذا المكاتب على سيده أن لو أجزت له
اعتكافه فكان اعتكافه أشهراً فعجز فيها لم أستطع أن أخرجها من اعتكافه ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم ما قول مالك في المرأة تعتكف في مسجد الجماعة قال نعم ﴿ قلت ﴾
أ تعتكف في قول مالك في مسجد بيتها (فقال) لا يعجبنى ذلك وإنما الاعتكاف في
المساجد التي توضع لله ﴿ وقال مالك ﴾ في المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهي معتكفة
قال تمضي على اعتكافها حتى تفرغ منه ثم ترجع إلى بيت زوجها وتعتد فيه ما بقي من
عديتها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال ان سبق الطلاق
الاعتكاف فلا تعتكف وان هي طلقت وهي معتكفة اعتدت في معتكفها ما كانت
فيه غير أنها ان حاضت قبل أن تقضى اعتكافها خرجت فاذا طهرت رجعت حتى
تقضى اعتكافها ﴿ وقال ﴾ ابن شهاب وجابر بن عبد الله اذا طلقت فلا تعتكف في
المسجد حتى تحل مثل ما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان سبق الطلاق الاعتكاف
فلا تعتكف



﴿ في قضاء الاعتكاف ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المعتكف اذا انتقض اعتكافه أعليه القضاء في قول مالك (قال) نعم

﴿ في إيجاب الاعتكاف والجوار وموضع الاعتكاف ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما الذي يجب به الاعتكاف في قول مالك (قال) اذا دخل معتكفا ونوى أياما لزمه ما نواه ﴿ قال مالك ﴾ وان نذر أياما يعتكفها لزمه ذلك النذر ﴿ قال مالك ﴾ والاعتكاف والجوار سواء الا من نذر مثل جوار مكة يجاور النهار وينقلب الليل الى منزله قال فمن جاور مثل هذا الجوار الذي ينقلب فيه الليل الى منزله فليس عليه في جواره صيام ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يلزم الرجل اذا جاور بمكة اذا نوى أن يجاور مكة أن يلزمه الجوار بالنية (قال) لا الا أن يكون نذر ذلك فان نذر جواره ولم يرد الاعتكاف وانما أراد أن يجاور كما وصفت لك ينقلب الليل الى منزله مثل ما يصنع المجاورون بمكة لزمه ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما جوار مكة أمر يتقرب به الى الله تعالى مثل الرباط والصيام ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا نذر جوار المسجد مثل جوار مكة في غير مكة (قال) يلزمه ذلك في أي البلدان كان اذا كان ساكنا في ذلك البلد وان لم يكن ساكنا فيه فقد قال ابن القاسم في رسم حلف ان نذر صوما في مثل العراق وشبهه مما ليس فيه قرابة فانه يصوم بمكانه الذي نذره فيه ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من نذر أن يصوم في ساحل من السواحل مثل الاسكندرية أو عسقلان أو بيت المقدس وهو من أهل مكة أو المدينة (فقال) كل ساحل أو موضع يتقرب فيه بآيانه الى الله تعالى فاني أرى أن يصوم ذلك الصيام بذلك الموضع الذي نذره وان كان من أهل مكة أو المدينة ﴿ ابن وهب ﴾ عن النعمان بن سالم قال كان علي جدتي نذر جوار سنة فسألت عائشة فقالت انه لا جوار الا بصيام استأذني زوجك فان أذن لك فجأوري ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك

ليعتكف المعتكف في عجز المسجد قال فقالنا لمالك أيعتكف أهل السواحل في سواحلهم وأهل الثغور في ثغورهم فقال ان الازمنة مختلفة من الزمان زمان يؤمن فيه لكثرة الجيوش ويأمن الناس فيعتكف المعتكف رجاء بركة الاعتكاف قال وقد يكون ليال يستحب فيها الاعتكاف قال فقيل لمالك فان اعتكف المعتكف في الثغور أو في السواحل فجاءه الخوف أترك ما هو فيه من اعتكافه ويخرج فقال نعم فقيل له فاذا أمن أبتدي أم ينني قال بل ينني وهذا آخر ما قاله وقد كان قال قبل ذلك يبتدي ثم رجع الى هذا القول فقال ينني قال وان كان في زمان الخوف فلا يعتكف ولا يدع ما خرج له من الغزو ويشغل بغيره من الاعتكاف ابن وهب عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزوة عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في قبة تركية في المسجد قال مالك ولم أسمع أنه اضطرب بنائبات فيه ولم أره الا في رحبة المسجد ابن وهب عن عتبة وابن نافع المعافري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يكره الاعتكاف في مساجد المواخير ^(١) لان أهلها رصدة وعدة لها في ليالهم ونهارهم فلا اعتكاف أفضل مما هم فيه

❦ في المعتكف يموت ويوصي أن يطعم عنه ❦

قلت رأيت من أوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل أن يعتكف فاوصى أن يطعم عنه فقال يطعم عنه في رأيي ويطعم عدد الايام مساكين لكل مسكين مدة قلت رأيت لو أن مريضاً لا يستطيع الصيام أوجب على نفسه للاعتكاف أياما فمات قبل أن يصح أيطعم عنه أم لا وقد أوصى فقال أطعموا عني عن اعتكافي الذي نذرت ان كان قد لزمني فقال لا شيء عليه ولا يطعم عنه لانه لم يجب على نفسه شيء

(١) (المواخير) كذا بالاصل ولم نجد في القاموس ولا في لسان العرب ولا في المصباح ولعل المراد بها مساجد الثغور وهي المواضع التي تكون حدا فاصلا بين بلاد المسلمين وبلاد الكفار وهي موضع الخفاقة بدليل ما بعده اه كتبه مصححه

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل اذا قال لله عليّ أن أعتكف يوماً يكون ذلك يوماً دون ليلة (فقال) لا وذلك أن مالكاً قال أقلّ الاعتكاف يوماً وليلة وقاله عبد الله بن عمر ذكره ابن نافع (قال ابن القاسم) بلغني ذلك عنه فسألته عنه فأنكره وقال أقلّ الاعتكاف عشرة أيام ولم يره فيما دون ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا أرى الاعتكاف دون عشرة أيام ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف ليلة (فقال) عليه أن يعتكف يوماً وليلة قال وهذا حين أوجب علي نفسه الليلة ووجب عليه النهار ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن قال لله عليّ أن أعتكف شهراً أله أن يقطعه (فقال ابن القاسم) لا ليس له أن يقطعه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف ثلاثين يوماً أله أن يفرّق ذلك في قول مالك قال لا ﴿قيل﴾ ويكون عليه أن يعتكف في هذا الليل مع النهار فقال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لله عليّ أن أعتكف شعبان فمضى شعبان وهو مريض أو فرط فيه أو كانت امرأة نذرت ذلك فحاضت في شعبان (فقال) أما التي حاضت فانها تصل قضاءها بما اعتكفت قبل ذلك فان لم تصل استأنفت . قال والرجل المريض لا قضاء عليه ان تمادى به المرض حتى يخرج الشهر مثل من نذر صومه لمرضه ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل نذر حجب عام بعينه أو صيام شهر بعينه فرضه أو حبسه أمر من الله لم يطق ذلك فيه (فقال) لا قضاء عليه لهما فالاعتكاف مثله . والذي فرط عليه القضاء شهراً كاملاً مكان شعبان ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لله عليّ أن أعتكف آخر أيام التشريق (فقال) قال مالك من نذر أن يصوم آخر أيام التشريق فليصمه (قال) ابن القاسم وأرى الاعتكاف بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ فلو نذر أن يعتكف أيام النحر (فقال) لا أرى عليه اعتكافاً لانه قد نذر ما قد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن صيامه ولا اعتكاف الا بصوم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال رجل لله عليّ أن أعتكف في مسجد القسطنطين شهراً فاعتكفه بمكة

أيجزئه ذلك (فقال) نعم ولا يخرج الى مسجد الفسطاط ولا يأتيه وليعتكف في موضعه ولا يجب على أحد أن يخرج الا الى مكة والمدينة وإيلياء ﴿قلت﴾ أرأيت أن قال الله على أن اعتكف في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم شهراً أيجزئه أن يعتكف في مسجد الفسطاط فقال لا يجزئه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (فقال) قال مالك من نذر أن يأتي مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم يصلي فيه فليأته للحديث الذي جاء فيه وهذا لما نذر الاعتكاف فيه فقد نذر أن يأتيه

﴿في خروج المعتكف وطعامه ودخول أهله عليه وعمله﴾

﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض الا وهي تمشي ولا تقف ﴿قال مالك﴾ ولا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين أحداً الا أن يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجاً لشيء من الحوائج لكان أحق ما يخرج اليه عيادة المرضى والصلاة على الجنائز واتباعها ﴿قال مالك﴾ لا يكون المعتكف معتكفاً حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز واتباعها ودخول البيت الا لحاجة الانسان ومما يدل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اعتكف لم يدخل البيت الا لحاجة الانسان ﴿قال مالك﴾ وسألت ابن شهاب عن الرجل المعتكف هل يذهب لحاجته تحت سقف بيت فقال نعم لا بأس بذلك ﴿قال مالك﴾ والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا ينكر الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة ﴿قال مالك﴾ ولا أرى كراهة الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة أو يدعها قال فان كان مسجداً لا تجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا أرى بأساً بالاعتكاف فيه لان الله عز وجل قال في كتابه وأنتم عاكفون في المساجد فمِمَّ الله المساجد كلها^(١) ولم يخص منها شيئاً ﴿قال مالك﴾

(١) (قوله فمِمَّ الله المساجد كلها) قال عبد الملك والعبد والمرأة من الاعتكاف في سعة حيث شا آمن

فمن هنالك جاز له أن يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع إذا كان لا يجب عليه أن يخرج إلى المساجد التي تجمع فيها الجمع ﴿وقال مالك﴾ لا يبيت المعتكف إلا في المسجد الذي اعتكف فيه إلا أن يكون خبأؤه في رحبه من رحاب المسجد ﴿وقال مالك﴾ ومما يدل على ذلك أنه لا يبيت إلا في المسجد قول عائشة أن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ﴿وقال مالك﴾ وسألت ابن شهاب هل يعود المعتكف مريضاً أو يشهد جنازة فتقال لا ﴿ابن نافع﴾ وسئل مالك إذا شهد المعتكف جنازة أو عيادة مريض أو أحدث سفراً أو بعض ما يخرج منه من اعتكافه صنع ذلك متعمداً (فتقال) قد وجب عليه الابتداء ولا ينفعه أن يكون اشترطه عند دخوله

— في المعتكف يخرج السلطان لخصومة أو لغير ذلك كارهاً —

﴿قال ابن نافع﴾ وقال مالك في المعتكف أن أخرجه قاض أو امام لخصومة أو لغير ذلك كارهاً فأحب إلي أن يستأنف اعتكافه وإن هو بنى على ماضى من اعتكافه أجراً ذلك عنه ولا ينبغي لقاض ولا لامام أن يخرج معتكفاً لخصومة ولا لغير ذلك حتى يفرغ من اعتكافه إلا أن يتبين للامام أنه إنما اعتكف للوآذ^(١) فراراً من الحق فيرى في ذلك رأيه ﴿قال ابن نافع﴾ وسئل مالك عن المعتكف أيدخل الأسواق ليشتري ما يصلحه من عيشه وما لا بد له منه (فتقال) لا يخرج المعتكف من المسجد ليشتري طعاماً ولا غير ذلك ولكنه يُعَدُّ قبل أن يدخل ما يصلحه ﴿قال

المساجد لأنه ليس عليهما جمعة ولا عيد قال ابن القاسم قال مالك لا يدخل المعتكف بيت القناديل يكون في المسجد وشبهه قال ابن القاسم قال مالك لا أرى بأساً للمعتكف بمكة أن يدخل الكعبة قال ابن نافع قال مالك في المعتكف يكون منزله قريباً من المسجد يدخله للحاجة قال إن كان ليس بمسكون فلا بأس وأما المسكون فأكرهه قلت فإن كان أهله في المشربة فدخل هو في السفلى قال أرجو أن يكون من ذلك في سعة اه من كتاب ابن المواز

(١) (الوآذ) مثلثة الاحتضان والمراوغة أي إنما يعتكف للتحصن بالاعتكاف والمراوغة فراراً من أن يؤخذ بالحق اه كتبه مصححه

مالك رحمه الله ولا أرى أن يعتكف إلا من كان مكفياً حتى لا يخرج إلا لحاجة الإنسان لبول أو لغائط فإن اعتكف وهو غير مكفي فلا أرى بذلك بأساً أن يخرج يشتري طعامه ثم يرجع ولا يقف مع أحد ولا يحدثه رحمه الله قال مالك رحمه الله والمعتكف مشغول باعتكافه ولا يعرض لغيره مما يشغل به نفسه من التجارات وغيرها . ولا بأس أن يأمر المعتكف بضيعة أهله ومصلحته ويبيع ماله أو شيء لا يشغله في نفسه كل ذلك لا بأس به إذا كان خفيفاً أن يأمر بذلك من يكفيه إياه رحمه الله قال مالك رحمه الله ولم يبلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أحداً من سلف هذه الأمة ولا ابن السيب ولا أحداً من التابعين ولا ممن أدركت أقتدي به اعتكف ولقد كان ابن عمر رضي الله عنهما من المجتهدين وأقام زماناً طويلاً فما بلغني عنه أنه اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ولست أرى الاعتكاف حراماً (فقيل) له فلم تراهم تركوه رحمه الله فقال رحمه الله أراه لشدة الاعتكاف عليهم لأن ليله ونهاره سواء وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقالوا له أنك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني أبيت يطعمني ربي ويسقين رحمه الله قال مالك رحمه الله وقد قالت عائشة حين ذكرت القبلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فقالت وأيكم أملك لاربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنهم لم يكونوا يقوون من ذلك على ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوي عليه رحمه الله وقال مالك رحمه الله أكره للمعتكف أن يخرج لحاجة الإنسان في بيته ولكن ليتخذ مخرجاً من غير بيته . وداره قريباً من المسجد وذلك أن خروجه الى بيته ذريعة الى النظر الى امرأته وأهله والى النظر في ضيعته ليستغل بهم وقد كان من مضى ممن يعتكف ممن يقتدي به يتخذ بيتاً قريباً من المسجد سوى بيته فأما الرجل الغريب المجتاز فانه إذا اعتكف خرج لحاجته حيث تيسر عليه ولا أحب له أن يتأعد (وكان)

(١) (قوله ابن عمر) قال ابن القاسم في جامع المستخرجة عن مالك ان ابن عمر بلغ من السن سبعا وثمانين سنة وذكر الداودي في تفسير الموطأ أنه أفقي الناس ستين سنة وحج ستين حجة واعتق ألف رأس وحبس ألف فرس وكان لا ينام من الليل الا قليلا وذكر عنه ابن المسيب انه اعتمر ألف عمرة رضي الله تعالى عنه وعن جميع الصعابة اه من كتاب محمد بن عتاب اه من هامش الأصل

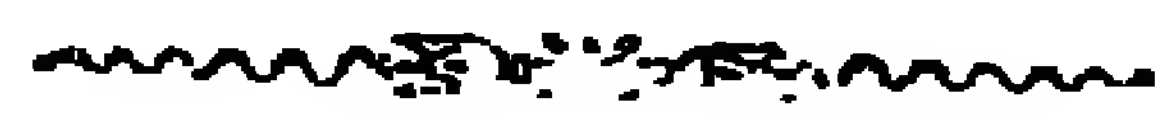
أبو بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلقة في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد يوم الفطر مع المسلمين ﴿١﴾ وقال مالك ﴿٢﴾ وبلغني عن بعض أهل الفضل الذين مضوا أنهم كانوا لا يرجعون حتى يشهدوا العيد مع الناس وهو الذي أرى ﴿٣﴾ فثعلب ﴿٤﴾ لما لك أفيذهب إلى بيته فيلبس ثيابه (فقال) لا ولكن يؤتى بثيابه إلى المسجد ﴿٥﴾ ابن وهب ﴿٦﴾ قال مالك بلغني أن النبي عليه الصلاة والسلام كان حين يعتكف في وسط الشهر يرجع إلى أهله حين يمسي من آخر اعتكافه ، وإنما يجلس حتى يصبح من اعتكف في العشر الاواخر وتلك السنة أن يشهد العيد من مكانه ثم يرجع إلى أهله ﴿٧﴾ وقال مالك ﴿٨﴾ في حديث أبي سعيد الخدري في الاعتكاف ان ذلك ليعجبنى وعلى ذلك رأيت أمر الناس أن يدخل الذي يريد الاعتكاف في العشر الأواخر حين تغرب الشمس من ليلة إحدى وعشرين ويصلي المغرب فيه ثم يقيم فيه فيخرج حين يفرغ من العيد إلى أهله وذلك أحب الأمر إلى فيه ﴿٩﴾ وسئل ﴿١٠﴾ ابن القاسم عن المعتكف أتأتيه امرأته في المسجد فتأكل معه وتحديثه وتصالح رأسه (فقال) قال مالك لا أرى بذلك بأساً ما لم يمسه أو يتلذذ بشيء من أمرها وذلك في الليل والنهار سواء ﴿١١﴾ مالك ﴿١٢﴾ عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يذني إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ﴿١٣﴾ وقال مالك ﴿١٤﴾ لا بأس أن يتحدث المعتكف مع من يأتيه من غير أن يكثر ﴿١٥﴾ وقال ابن نافع ﴿١٦﴾ ان كان المعتكف حكماً فلا أرى أن يحكم بين أحد وهو معتكف إلا بالشيء الخفيف ﴿١٧﴾ قال ابن نافع ﴿١٨﴾ وسئل مالك عن المعتكف يدخل البيت لحاجة الإنسان فيلقاه صبيه فيقبله أو يشرب ماء وهو قائم ﴿١٩﴾ قال مالك ﴿٢٠﴾ لا أحب ذلك له ولا أرجو أن يكون من ذلك في سعة ﴿٢١﴾ وقال مالك ﴿٢٢﴾ أكره للمعتكف أن يخرج من المسجد فإكل بين يدي الباب ولكن ليأكل في المسجد فان ذلك له واسع ﴿٢٣﴾ قال ابن نافع ﴿٢٤﴾ وسئل مالك عن المعتكف يكون بيته قريباً من المسجد جداً

أياً كل فيه (فقال) لا يأكل المعتكف ولا يشرب الا في المسجد ولا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان لغائط أو لبول ﴿ قيل ﴾ له أفيأكل في رجة المسجد (فقال) نعم رجة المسجد متصلة بالمسجد يصلى فيها ﴿ قيل ﴾ له فقوى ظهر المسجد (فقال) لا يأكل المعتكف فوق ظهر المسجد ولا يقيل فوقه ﴿ قال ابن وهب ﴾ فقلت لمالك فيقيم المؤذن المعتكف الصلاة مع أصحابه المؤذنين فكره ذلك وقال انه يقيم الصلاة ويمشى الى الامام وذلك عمل ﴿ قال ابن نافع ﴾ وقال مالك لا يمشى المعتكف الى ناس في المسجد ليصلح بينهم ولا لينكح امرأة هو لنفسه ولا ينكحها غيره فان جاؤه في معتكفه فنكح أو أنكح أو أصلح بين قوم فلا بأس بذلك اذا كان خفيفاً

— ما جاء في ليلة القدر —

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ قال مالك بن أنس سمعت من أثق به يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغه غيرهم من طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك وبلغني أن ابن المسيب كان يقول من شهد العشاء ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك بن أنس في حديث النبي صلى الله عليه وسلم التمسوا ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة . قال أرى والله أعلم أنه إنما أراد بالتاسعة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين ﴿ ابن وهب ﴾ وابن القاسم عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحزوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ﴿ مالك ﴾ عن أبي النضر أن عبد الله بن أنيس الجهني قال يا رسول الله اني رجل شاسع الدار فرني بليلة أنزل لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل لها ليلة ثلاث

وعشرين من رمضان ﴿١﴾ كل جميع كتاب الصوم وهو غام
الجزء الاول ﴿٢﴾ من المدونة الكبرى والحمد لله رب
العالمين على عونه واحسانه وتأيدته ونصره
وصلي الله على سيدنا محمد نبيه وخيرته من
خلقه وعلى آله الطيبين وسلم تسليما

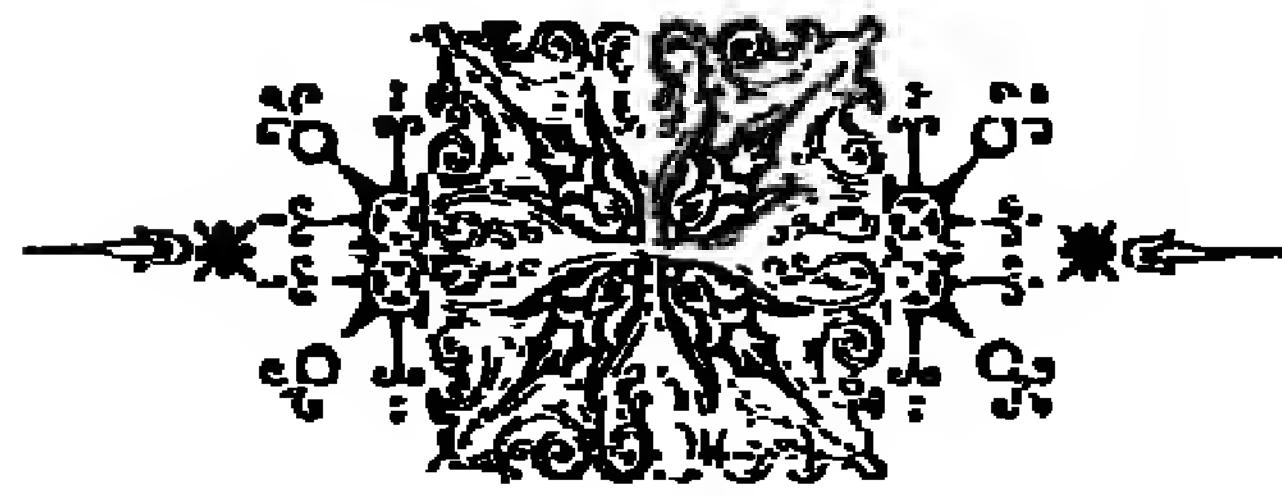


﴿٣﴾ وتلوه كتاب الزكاة الاول وهو أول
الجزء الثاني من المدونة الكبرى ﴿٤﴾



﴿٥﴾ تنبيه ﴿٦﴾

كل حاشية منقولة من كتاب ابن المواز فهي من زوائد
بعض الرواة كابن وهب على المودة هكذا ذكر
بهامش الاصل الذي بأيدينا اهـ



المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التتوخي

عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتي

رضي الله تعالى عنهم أجمعين

————— ❦ —————

❦ الجزء الثاني ❦

————— ❦ —————

❦ أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ❦

————— ❦ —————

❦ حقوق الطبع محفوظة للملزم ❦

الحاج محمد فديسي الشافعي المغربي النوسي

(التاجر بالفحامين بمصر)

————— ❦ —————

❦ تنبيه ❦

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً يتيب تاريخها عن ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صليل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله للحصول عاها بعد بذل المجهود وصرف باعظ التتفقات ووجد في حواشي هذه النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالفاضي عياض وأضرابه وقد نسب فيها له أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

❦ طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هجرية ❦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى

في زكاة الذهب والورق

قلت لعبد الرحمن بن القاسم ما قول مالك فيما زاد على المائتين من الدراهم أيؤخذ منه فيما قلّ أو أكثر بحساب ذلك (فقال) نعم ما زاد على المائتين قلّ أو أكثر يكفيه ربع عشره قلت ما قول مالك بن أنس في رجل له عشرة دنانير ومائة درهم (فقال) عليه الزكاة قلت فما قوله في رجل له مائة درهم وتسعة دنانير قيمة التسعة الدنانير مائة درهم (فقال) لا زكاة عليه فيها قال وقال مالك بن أنس إنما ينظر في هذا إلى العدد إذا تكافأ كل دينار بعشرة دراهم قلت الدنانير أو كثرت إنما يجعل كل دينار بعشرة دراهم على ما كانت عليه الدراهم في الزمان الاول فإن كانت تسعة دنانير وعشرة دراهم ومائة درهم وجبت فيها الزكاة فأخذ من الفضة ربع عشرها ومن الدنانير ربع عشرها وهكذا جميع هذه الوجوه ولا تقام الدنانير بالدراهم أشهب وإن زكاة العين يجمع فيها الذهب والفضة كما يجمع في زكاة الماشية الضأن إلى المغز والجواميس إلى البقر والبخت إلى الإبل العرب (سحنون) وهي في البيع أصناف مختلفة ولكنها تجمع في الزكاة والعشرة دراهم بالدينار أبداً والدينار بعشرة دراهم في الزكاة أبداً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق زكاة والأوقية من الفضة أربعون درهماً ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرين ديناراً نصف دينار فعلم أن الدينار بعشرة دراهم سنة ماضية قال وقال

مالك بن أنس من كانت عنده دنانير وتبر مكسور يكون وزن التبر تمام عشرين دينارا كانت فيه الزكاة وأخذ من الدنانير ربع عشرها ومن التبر كذلك وكذلك الدراهم والتبر ﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس من كانت له دنانير وجبت فيها الزكاة فأراد أن يخرج ما وجب عليه من زكاة الدنانير دراهم بقيمتها فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ رأيت الدنانير تكون عند الرجل عشرة دنانير فيتجر فيها فتصير عشرين دينارا قبل الحول يوم أيزكيها اذا حال الحول قال نعم ﴿ قلت ﴾ لم وليس أصل الدنانير نصابا (قال) لان ربح الدنانير هاهنا من المال بمنزلة غذاء الغنم منها التي ولدتها ولم يكن أصلها نصابا فوجبت فيها الزكاة بالولادة فكذلك هذه الدنانير تجب فيها الزكاة بالربح فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت له عشرة دنانير حال عليها الحول عنده فاشترى بخمسة منها سلعة وأنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أو بعد سنة أو سنتين بخمسة عشر دينارا (قال) فانه يزكي الخمسة عشر دينارا نصف دينار وانما ذلك بمنزلة رجل كانت له عشرون دينارا فأقرضها رجلا ثم اقتضى منها خمسة بعد سنة ثم اقتضى الخمسة عشر الباقية بعد ذلك بأيام أو بسنة أو بسنتين فانه يزكيها ساعة يقبضها نصف دينار ﴿ قلت ﴾ فان أنفق خمسة من العشرة ثم اشترى سلعة بالخمسة الباقية فباعها بعد أيام أو بعد سنتين بخمسة عشر دينارا (قال) لا شيء عليه حتى يبيعها بعشرين دينارا ﴿ وقال سحنون ﴾ وقد احتج من يخالفه في هذه العشرة التي حال عليها الحول فاشترى سلعة بخمسة وأنفق خمسة أو أنفق خمسة واشترى سلعة بخمسة فباعها بخمسة عشران ذلك سواء لانه مال واحد وأصل واحد حال على جميعه الحول وان كانت العشرة لم يحل عليها الحول حتى اشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة أو أنفق الخمسة ثم اشترى بالخمسة الباقية سلعة لم يكن عليه في ثمن السلعة شيء الا أن يبيعها بعشرين لان ما أنفق قبل الحول لا يحسب فكما لا يحسب ما أنفق قبل الحول فكذلك لا يترك أن يحسب ما أنفق بعد الحول قبل الشراء أو بعد الشراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألنا مالكا عن الذهب يكون للرجل عشرة دنانير فيبيعها بعد ما حال

عليها الحول بمائتي درهم هل ترى فيها الزكاة (قال) نعم ساعتئذ ولا يؤخر ذلك وإنما ذلك بمنزلة رجل كانت عنده ثلاثون ضائنة حلوبا أو عشرون من الجواميس أو أربعة من البخت فباع الضأن بعد الحول وقبل أن يأتيه الساعي بأربعين من المعز وهي من غير ذوات الدر أو باع الجواميس بثلاثين من البقر أو باع البخت بعشرة من العراب فإن الساعي يأتيه فيزكيها لأنها ابل كلها وبقر كلها وغنم كلها وسنتها في الزكاة أنه لا يفرق بينها وإن كانت في البيوع مختلفة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقة في شيء من الزرع أو النخل أو الكرم حتى يكون خمسة أوسق ولا في الرقة ^(١) حتى تبلغ مائتي درهم ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن أخبره عن صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقالا ذهباً نصف مثقال ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال هاتوا إلي ربع العشر من كل أربعين درهما وليس عليك شيء حتى تكون لك مائتا درهم فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى تكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زادت فبحساب ذلك . قال فلا أدري أعلى يقول بحساب ذلك أم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن جريراً قال في الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم فما زاد فبحساب ﴿ابن مهدي﴾ وذكر سفيان وشعبة عن المغيرة

(١) (الرقة) قال في المنتقى الرقة اسم للورق وحكي القاضي عياض أن من اصحابنا من قال هو اسم للذهب والورق قال والرقة بالتخفيف . والتشديد فيها غلط اهـ من هامش الأصل

عن ابراهيم بمثل قول عليّ فما زاد

﴿باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي زكاه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس ولو أن رجلاً كانت عنده عشرون ديناراً فحال عليها الحول فابتاع بها ساعة ولم يكن أخرج زكاتها فأقامت السلعة بعد الحول عنده حتى حال عليها حول آخر ثم باعها بأربعين ديناراً (فقال) يزكي عشرين ديناراً للسنة الأولى نصف دينار ثم يزكي للسنة الثانية تسعة وثلاثين ديناراً ونصف دينار ﴿قلت﴾ ولم لا يزكي الأربعين كلها للسنتين (فقال) لأن المال إذا أخذ منه نصف دينار نقص فأنما يزكي ما بعد نقصانه لأن النصف حين أعطاه المساكين فكأنه إنما أعطاه يوم حال عليه الحول وصارت عليه الزكاة فيما بقي للسنة الثانية ﴿ابن عتاب﴾ قال أشهب وإن كان عنده عرض يكون قيمته نصف دينار أو أكثر زكي الأربعين للسنة الأولى ديناراً وزكي للحول الأول نصف دينار لأن التفريط يحسب عليه شبه الدين وله عرض يحمل دينه ﴿قال﴾ وقال لي مالك بن أنس وإن اشتري سلعة بالعشرين الدينار بعد الحول ولم يكن زكي العشرين حتى مضى الحول ثم باع السلعة بعد ذلك بستة أشهر بثلاثين ديناراً (قال) لا زكاة عليه إلا في العشرين الدينار ويستقبل بالتسعة والعشرين الدينار ونصف دينار حولاً من يوم حال الحول على العشرين ﴿قلت﴾ أرأيت لو كانت لرجل مائة دينار حال عليها الحول فاشتري بها خادماً فأت الخادم عليه الزكاة في الدنانير (قال) نعم لأنه حين اشتري الخادم بعد ما حال الحول على المائة ضمن الزكاة ﴿قال﴾ قلت وهذا قول مالك بن أنس قال نعم ﴿قلت﴾ فإن حال الحول وهي عنده فقرط في زكاتها حتى ضاعت (قال) عليه الزكاة وإن كان لم يفرط فلا زكاة عليه فيها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم

﴿في زكاة الحلي﴾

﴿قال﴾ وقال مالك بن أنس كل حلي هو للنساء اتخذنه لبس فلا زكاة عليهن فيه

﴿ قَالَ ﴾ فقلنا لمالك فلوان امرأة اتخذت حلياً تكريه تكتسب عليه الدراهم مثل الجيب^(١) وما أشبهه تكريه للعرائس لذلك عملته (فقال) لا زكاة فيه ﴿ قَالَ ﴾ وما انكسر من حلين فخبسه ليعدنه أو ما كان للرجل من حلي يلبسه أهله وأمهات أولاده وخدمه والاصل له فلا زكاة عليه فيه وما انكسر منه مما يريد أن يعيده لهيئته فلا زكاة فيه عليه وما ورث الرجل من أمه أو من بعض أهله فخبسه للبيع أو لحاجة ان احتاج اليه يرصده لعله يحتاج اليه في المستقبل ليس يخبسه للبس (فقال) أرى عليه فيما فيه من الذهب والورق الزكاة ان كان فيه ما يزكي أو كان عنده من الذهب والورق ما تم به الزكاة (قال) ولا أرى في حلية السيف ولا المصحف ولا الخاتم زكاة ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك فيمن اشترى حلياً للتجارة وهو ممن لا يدير التجارة فاشترى حلياً فيه الذهب والفضة والياقوت والزبرجد واللؤلؤ فخال عليه الحول وهو عنده (فقال) ينظر الى ما فيه من الورق والذهب فيزكيه ولا يزكي ما فيه من اللؤلؤ والزبرجد والياقوت حتي يبيعه فاذا باعه زكاه ساعة يبيعه ان كان قد حال عليه الحول (قال) وان كان ممن يدير ماله في التجارات اذا باع اشترى قوم ذلك كله في شهره الذي يقوم فيه ماله فزكاه لؤلؤه وزبرجده وياقوته وجميع ما فيه الا التبر الذهب والفضة فانه يزكي وزنه ولا يقومه ﴿ وقد روى ﴾ ابن القاسم وعلي بن زياد وابن نافع أيضاً اذا اشترى رجل حلياً أو ورثه فخبسه لبيع كلما احتاج اليه باع أو لتجارة زكاه ﴿ وروى ﴾ أشهب فيمن اشترى حلياً للتجارة معهم^(٢) وهو مربوط بالحجارة

(١) (قوله مثل الجيب) هو حلي يوضع في الصدور على موضع الجيب اهـ من هامش الاصل
(٢) (قوله زكاه) ليس هذا اللفظ ثابتاً في كل رواية وقد ذكر ابن أبي زمنين أنه ثبت في بعض الروايات وبنبوته تصح المسئلة عند بعض الشيوخ ويكون هذا الحلي غير مربوط بالتجارة ورأيت لبعض الشيوخ ما تأولته اهـ ولفظ معهم مضروب عليه في بعض الروايات واذا ثبت لم يثبت لفظ زكاه واذا ثبت زكاه لم يثبت معهم اهـ ومعني معهم أن أشهب قاله مع ابن القاسم وعلي وابن نافع المتقدم ذكرهم واذا ثبت معهم أيضاً خرج منها من قول ابن القاسم أن الحلي المربوط بالحجارة لا يخرى وزنه للزكاة ويكون حكمه حكم العروض والمعروف من قول ابن القاسم انه يزكي وزنه ان كان يقدر على نزعها دون منشرة ويزكي قيمته اذا كان فيه منشرة اهـ ابن رشد اهـ من هامش الاصل

ولا يستطيع نزعها فلا زكاة عليه فيه حتى يبيعه وان كان ليس بمربوط فهو بمنزلة العين يخرج زكاته في كل عام عن وقال أشهب عن وابن نافع في روايتهما انه بمنزلة العرض يشتري للتجارة وهو ممن يدير أولاً يدير يزكي قيمته في الادارة ويزكي ثمنه اذا باع زكاة واحدة اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة اذا كان ممن لا يدير عن قلت عن فان كان ممن يدير ماله في التجارة أولاً يدير فاشترى آنية من آنية الفضة أو الذهب وزنها أقل من قيمتها أيزكي قيمتها أم ينظر الى وزنها (قال) ينظر الى وزنها ولا ينظر الى قيمتها عن قلت عن فان كانت قيمة هذه الآنية ألف درهم للصياغة التي فيها ووزنها خمسمائة درهم (قال) انما ينظر الى وزنها ولا ينظر الى الصياغة عن قلت عن فهل تحفظ هذا من مالك عن قال عن قال مالك كل من اشترى حلياً للتجارة ذهباً أو فضة فانه يزنه ويخرج ربع عشره ولم يقل يقومه عن قال ابن القاسم عن ومما يدل على هذا انه لو اشترى اناء مصوغاً فيه عشرة دنانير وقيمه بصياغته عشرون ديناراً فخال عليه الحول انه لا زكاة عليه فيه الا أن يبيعه بما يجب فيه الزكاة فان باعه بما يجب فيه الزكاة وقد حال على الاناء عنده الحول زكاه ساعة يبيعه لان هذا عندي بمنزلة مال لا يجب فيه الزكاة فخال عليه الحول فربح فيه فباعه بتمام ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه مكانه عن قلت عن وهذا قول مالك قال نعم عن ابن القاسم عن عن مالك قال حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة عن أشهب عن عن سليمان ابن بلال أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابراهيم بن أبي المغيرة أخبره انه سأل القاسم بن محمد عن زكاة الحلي فقال ما أدركت أو مارأيت أحداً صدقه عن قال ابن وهب عن قال يحيى فسألت عمرة عن صدقة الحلي فقالت مارأيت أحداً يصدقه ولقد كان لي عقد قيمته اثنا عشرة مائة فما كنت أصدقه عن أشهب عن عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك كانا يقولان ليس في الحلي زكاة اذا كان يعار وينتفع به عن ابن وهب عن قال ابن لهيعة وأخبرني

عميرة بن أبي ناجية حدثه عن زريق بن حكيم^(١) أنه قال كان عندى حلى فسألت ابن المسيب عن زكاته فقال ان كان موضوعا لا يلبس فزكه ﴿ابن وهب﴾ قال ابن لهيعة وأخبرني خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال ليس في الحلى زكاة اذا كان يعار ويلبس وينتفع به ﴿أشهب﴾ عن المنذر بن عبد الله أن هشام بن عروة حدثه عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت عميس انه كان لها حلى فلم تكن تزكيه قال هشام ولم أر عروة يزكي الحلى ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود والقاسم بن محمد وسعيد ابن المسيب وربيع بن أبي عبد الرحمن وعمرة ويحيى بن سعيد قالوا ليس في الحلى زكاة ﴿ابن مهدي﴾ عن هشام عن قتادة عن سعيد والحسن وعمر بن عبد العزيز قالوا زكاة الحلى أن يعار ويلبس ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ان الحلى اذا كان يوضع كنزاً فان في كل مال يوضع كنزاً الزكاة وأما حلى تلبسه المرأة فلا زكاة فيه

﴿في زكاة أموال العبيد والمكاتب﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في أموال العبيد والمكاتب وأمهات الاولاد أعليهم صدقة في عبيدهم وحروثهم وفي ناضهم وفيما يديرون للتجارة زكاة فقال لا ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم هو قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك ليس عليهم اذا عتقوا وأموالهم في أيديهم زكاة حتى يحول الحول على أموالهم التي في أيديهم من يوم عتقوا ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في مال العبد والمكاتب والمدير وأم الولد زكاة لافي أموالهم ولا في مواشيهم ولا في حروثهم ﴿قال﴾ وقال مالك ليس في أموال العبد زكاة لافي العبد ولا على السيد ﴿قلت﴾ أرأيت ان قبض الرجل مال عبده أيزكيه مكانه أم حتى يحول عليه الحول (قال) لا زكاة على السيد فيه حتى يحول الحول عليه من يوم قبضه

(١) (زريق بن حكيم) بالتصغير فيهما وزريق هذا هو والد عبد الرحمن بن خالد الاسكندراني صاحب ابن القاسم اه من هامش الاصل

﴿قُلْتُ﴾: وهذا قول مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾: أرايت المكاتب أعليه عشر ما أخرجت
 الارض قال لا ﴿قُلْتُ﴾: وليس عليه في شئ من الاشياء زكاة (قال) نعم قال مالك
 ليس عليه في شئ من الاشياء زكاة ﴿قُلْتُ﴾: وهذا قول مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾: فهل
 يؤخذ من عبيد المسلمين اذا تجروا أو مكاتبهم زكاة فقال لا ﴿قُلْتُ﴾: وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾: أرايت العبد أو المكاتب أن يكون في شئ من أموالهم الزكاة
 في ماشية أو حرث أو في ناض في قول مالك فقال لا ﴿قُلْتُ﴾: ابن وهب ﴿قُلْتُ﴾: عن عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على العبد ولا على المكاتب زكاة في ماله
 ﴿قُلْتُ﴾: قال ابن وهب ﴿قُلْتُ﴾: وأخبرني رجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وسليمان بن
 يسار وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن الاعرج وعمر بن عبد العزيز ويحيى
 ابن سعيد وعبد الله بن أبي سلمة وابن قسيط مثله ﴿قُلْتُ﴾: قال ابن مهدي ﴿قُلْتُ﴾: وحدثني حماد
 ابن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال ليستأذن مولاه فإن أذن له زكى ﴿قُلْتُ﴾: ابن
 مهدي ﴿قُلْتُ﴾: عن صخر بن جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر قال ليس على العبد في
 ماله زكاة ولا يصاح له أن يعطى الا بأذن سيده شيئاً من ماله ولا يتصدق الا أن
 يأكل بالمعروف أو يكتب أو ينفق على أهله ان كان له أهل ﴿قُلْتُ﴾: ابن وهب ﴿قُلْتُ﴾: قال ابن
 مهدي وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء
 وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب أنهم قالوا ليس على المكاتب في ماله زكاة ﴿قُلْتُ﴾: ابن
 مهدي ﴿قُلْتُ﴾: قال أبو عوانة عن أبي الجهم أنه سأل ابن المسيب فقال لا وسألت ابن
 جبير فقال لا فقلت ان عنده وفاء وفضلاً قال وان كان عنده فضل ملء ذاك وأشار بيده
 يعني ما بين السماء والارض ﴿قُلْتُ﴾: ابن وهب ﴿قُلْتُ﴾: عن سفیان الثوري عن عمرو بن ميمون
 عن أبيه أن جدته مزرت على مسروق بالسلسلة وهي مكتوبة فلم يأخذ منها شيئاً

--- ﴿قُلْتُ﴾: ما جاء في أموال الصبيان والمجانين ---

﴿قُلْتُ﴾: هل في أموال الصبيان والمجانين زكاة (فقال) سألنا مالكا عن الصبيان
 فقال في أموالهم الصدقة وفي حروثهم وفي ناضهم وفي ماشيتهم وفيما يديرون للتجارة

﴿ قال ابن القاسم ﴾ والمجانين عندي بمنزلة الصبيان ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اضربوا
 بأموال اليتامى واتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ﴿ أشهب ﴾ وقال مالك بلغني
 أن عمر بن الخطاب قال مثل ذلك سواء ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن
 ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قاله ﴿ أشهب ﴾ عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة
 أن عبد الرحمن بن القاسم حدثهما عن أبيه أنه قال كانت عائشة تليني أنا وأخالي
 يقيمون في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن
 بلال أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه أنه سمع القاسم بن محمد يقول كنا يتامى في
 حجر عائشة وكانت لنا عندها أموال فكانت تقارض أموالنا فتخرج من الربح قدر
 الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث أن نافعا حدثه أن ابن عمر كان يكون عنده اليتامى
 فيخرج صدقة أموالهم من أموالهم ﴿ قال أشهب ﴾ قال أبو الزناد وحدثني الثقة أن
 ابن عمر أتني بمال يقيم أخواله من بني جمح وهو موسى بن عمر بن قدامة فأبى أن يقبله
 إلا أن يؤدي زكاة ماله كل عام فأبوا فأبى ﴿ وقال ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض
 عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اضربوا لليتامى في أموالهم
 ولا تضعوها فذهب بها الزكاة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم
 أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن وعطاء كانوا يقولون تخرج من مال اليتيم الزكاة ﴿ أشهب ﴾ عن
 ابن لهيعة أن سليمان بن يمار وابن شهاب قالوا في مال المجنون الزكاة ﴿ ابن مهدي ﴾
 عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن لابي رافع قال باع لنا علي بن أبي
 طالب أرضا بثمانين ألفا فأعطاناها فإذا هي تنقص فقال اني كنت أزيكها ﴿ ابن
 مهدي ﴾ عن شعبة بن الحجاج عن الحكم قال ولي علي مال بني أبي رافع فكان
 يزكيه ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي عوانة عن الحكم بن عيينة أن عمر وعليا وعائشة كانوا
 يزكون أموال اليتامى ﴿ ابن مهدي ﴾ عن إسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن

رفيع عن مجاهد قال قال عمر بن الخطاب اتجروا بأموال اليتامى وأعطوا صدقتها

﴿ في زكاة السلع ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان الرجل أنما يشتري النوع الواحد من التجارة أو الأنواع وليس ممن يدير ماله في التجارات فاشترى سلعة أو سلعا كثيرة يريد بيعها فبارت عليه ومضى الحول فلا زكاة عليه فيها وإن مضى لذلك أحوال حتى يبيع فاذا باع زكى زكاة واحدة وإنما مثل هذا مثل الرجل يشتري الحنطة في زمان الحصاد فيريد البيع في غير زمان الحصاد ليربح فتبور عليه فيحبسها فلا زكاة عليه فيها ﴿ قال علي بن زياد ﴾ قال مالك الأمر عندنا في الرجل يكون له من الدين ما تجب فيه الزكاة فيغيب عنه سنين ثم يقبضه أنه ليس عليه فيه إلا زكاة واحدة إذا قبضه قال والدليل على أنه ليس على الرجل في الدين يغيب عنه سنين ثم يقبضه إلا زكاة واحدة وفي العروض يبتاعها للتجارة فيمسكها سنين ثم يبيعها أنه ليس عليه إلا زكاة واحدة أنه لو وجب على ربه الدين أن يخرج زكاته قبل أن يقبضه لم يجب عليه أن يخرج في صدقة الدين إلا دينا يقطع به لمن يلي ذلك على الغرماء يتبعهم به إن قبض كان له وإن تلف كان منه من أجل أن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه (قال سحنون) وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين والماشية فليس في العروض شيء حتى تصير عينا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا كانت عنده دابة للتجارة استهلكها رجل فضمن قيمتها فأخذ منه رب الدابة سلعة بقيمتها التي وجبت له أ يكون عليه في قيمة هذه السلعة التي للتجارة زكاة (نقل) إن كان نوى بالسلعة التي أخذ التجارة زكى ثمنها ساعة يبيعها إذا كان الحول قد حال على أصل هذا المال من يوم زكى أصل هذا المال وهو ثمن الدابة المستهلكة وإن كان حين أخذ السلعة بقيمة الدابة المستهلكة لم ينو بها التجارة ونوى بها القنية فلا شيء عليه فيها وإن باعها حتى يحول الحول على ثمنها من يوم باعها وإن كان أخذ في قيمة الدابة المستهلكة دنائير أو دراهم وقد حال الحول على الأصل زكى الدنانير والدرهم ساعة يقبضها وإن لم يكن حال الحول ثم اشترى بتلك

الدنانير والدرهم سلعة فان نوى بها التجارة فهي للتجارة وان نوى بها حين اشتراها القنية فهي على القنية لازكاة عليه في ثمنها اذا باعها حتى يحول على ثمنها الحول ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (فقال) قول مالك في البيع مثل هذا ورأيت أنا هذه المسئلة في الاستهلاك مثل قول مالك في البيع ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً كانت عنده سلعة فباعها بعد ما حال عليها الحول بمائة دينار (فقال) اذا قبض المائة زكاهامكانه ﴿قلت﴾ فان لم يقبض المائة ولكنه أخذ بها ثوباً قيمته عشرة دنانير (فقال) لا شيء عليه في الثوب حتى يبيعه ﴿قلت﴾ فان باع الثوب بشرة دنانير (قال) لا شيء عليه فيها وقد سقطت الزكاة عنه الا أن يكون له مال قد جرت فيه الزكاة اذا أضافه كان فيهما الزكاة ﴿قلت﴾ فان باعها بمشرين ديناراً (فقال) يزكي يخرج ربع عشرها نصف دينار ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت عبداً اشتراه رجل للتجارة فكتبه فكث عنده سنين يؤدي فاقترض منه مالا ثم عجز فرجع رقيقاً فباعه مكانه أيؤدي من ثمنه زكاة التجارة أم هو لما رجع اليه صار فائدة (فقال) اذا عجز فرجع رقيقاً رجع الى الاصل وكان للتجارة ولا تنقض الكتابة ما كان ابتاعه له لان ملكه لم يزل عنه وانما مثل هذا عندي مثل ما لو أنه باع عبداً له من رجل فأفلس المشتري فأخذ عبده أو أخذ عبداً من غريمه في دينه فانه يرجع الى الاصل ويكون للتجارة كما كان ﴿قال﴾ وكذلك لو أن رجلاً اشترى داراً للتجارة فوآجرها سنين ثم باعها بعد ذلك فانها ترجع الى الاصل ويزكيها على التجارة ساعة يبيع ﴿قلت﴾ رأيت الرجل يتكاري الارض للتجارة ويشترى الحنطة فيزرعها يريد بذلك التجارة (فقال) قال لي مالك في هذا اذا اشترى الرجل الارض واشترى حنطة فزرعها يريد بذلك التجارة فاذا حصده زرعه أخرج منه العشر ان كان مما يجب فيه العشر أو نصف العشر ان كان مما يجب فيه نصف العشر فان مكثت الحنطة عنده بعد ما حصدها وأخرج منها زكاة حصادها حولاً ثم باعها فعليه الزكاة يوم باعها وان كان باعها قبل الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة

حصادها وان كان تكارى الارض وزرعها بطعامه فخصده وأدى زكاته حين حصده ورفع طعامه فأكل منه وفضلت منه فضلة فباعها كانت فائدة ويستقبل بها حولا من يوم نض في يديه. وان كانت له الارض فزرعها للتجارة فانه اذا رفع زرعه وحصده زكاه مكانه ولم يكن عليه اذا باع في ثمنه زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم قبض ثمنه ﴿قلت﴾ رأيت من اكرى أرضا للتجارة واشترى حنطة وهو ممن يدير التجارة فزرع الارض أ يكون عليه عشر ما أخرجت الارض قال نعم ﴿قلت﴾ فان هو أخرج عشر ما أخرجت الارض فخال عليه الحول أيزكي زكاة التجارة وهو ممن لا يدير ماله في التجارة (فقال) لا حتى يبيع الحنطة بعد الحول فاذا باع زكى الثمن مكانه ﴿قلت﴾ فمن أين تحسب السنة أمن يوم اشتري الحنطة للتجارة واكرى الارض أم من يوم أدى زكاة الزرع (فقال) من يوم أدى زكاة الزرع ﴿قلت﴾ فان هو باع الحنطة قبل ان يحول عليها الحول من يوم أدى زكاة عشر ما أخرجت الارض (فقال) ينتظر حتى تأتي السنة من يوم أخرج العشر ﴿قلت﴾ فان كان هذا يدير ماله في التجارة (فقال) اذا رفع زرعه زكى العشر ويستقبل من يوم زكى الزرع سنة كاملة فاذا جاءت السنة فان كان له مال سوى هذا الناض ناض في سنته هذه زكى هذه الحنطة وان لم يبيعها وهذا مخالف للذم لا يدير ماله لان الذي يدير ماله هذه الحنطة في يديه للتجارة وعنده مال ناض غير هذه الحنطة فلما حال الحول على هذه الحنطة لم يكن له بد من أن تقوم هذه الحنطة ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلا اشترى عروضاً للتجارة فبدا له فجعل ذلك لجمال بيته واقتناه أتسقط عنه زكاة التجارة قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال ان بارت عليه العروض ولم يخلص اليه ماله فليس عليه صدقة حتى يخلص اليه وانما فيه اذا خلص العرض والدين وصار عينا ناضاً صدقة واحدة ﴿وقال﴾ عطاء بن ابي رباح ويحيى بن سعيد مثل قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن

~~~~~

﴿ قال ﴾ وقال مالك إذا كان رجل يدير ماله في التجارة كلما باع اشترى مثل الحنطين والبرازين والزياتين ومثل النجار الذين يجهزون الامتعة وغيرها الى البلدان (فقال) ليجعلوا لركابهم شهراً من السنة فإذا جاء ذلك الشهر قوّموا ما عندهم مما هو للتجارة وما في أيديهم من الناض فزكوا ذلك كله ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان كان له دين على الناس (فقال) يزكيه مع ما يزكي من تجارته يوم يزكي تجارته ان كان ديناً يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ فقلت له فان جاءه عام آخر ولم يقتض (فقال) يزكيه أيضاً (قال) ومعنى قوله في ذلك ان العروض والدين سواء لان العروض لو بارت عليه وهو ممن يقوم يريد من يدير التجارة زكى العروض السنة الثانية فالدين والعروض في هذا سواء فلو لم يكن على الدين شيء في السنة الثانية لم يكن على العروض شيء في السنة الثانية لانه لا زكاة في عرض على من لا يدير التجارة حتى يبيع ولا في دين حتى يقتضى فلما كان الذي يدير التجارات الذي لا يشتري الا باع يزكي عروضه التي عنده فكذلك يزكي دينه الذي يرتجى اقتضاؤه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا كان الرجل يدير ماله في التجارة فجاء يومه الذي يقوم فيه وله دين من عروض أو غير ذلك على الناس لا يرجوه (فقال) اذا كان لا يرجوه لا يقومه وانما يقوم ما يرتجيه من ذلك ﴿ قال مالك ﴾ ويقوم الرجل الحائط اذا اشتراه للتجارة اذا كان يدير ماله في التجارة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولا يقوم الثمر لان الثمر فيه زكاة الثمر فلا يقومه مع ما يقوم من ماله ولانه غلة بمنزلة خراج الدار وكسب العبد وان اشترى رقابها للتجارة وهي بمنزلة غلة الغنم ما يكون من صوفها ولبنها وسمنها وان كانت رقابها للتجارة أو للفضية ﴿ قلت ﴾ أرايت رجلاً كان يدير ماله للتجارة لا ينض له شيء فاشترى بجميع ما عنده حنطة فلما جاء شهره الذي يقوم فيه كان جميع ماله الذي يتجر فيه حنطة فقال انا اؤدى الى المساكين ربع عشر هذه الحنطة كيلا ولا أقوم (فقال) قل لي مالك بن أنس اذا كان رجل يدير ماله في التجارة ولا ينض له شيء انما يبيع

العرض بالعرض فهذا لا يقوم ولا شيء عليه اى لا زكاة ولا يقوم حتى ينض له بعض ماله  
﴿ قال مالك ﴾ ومن كان يبيع بالعين والعرض فذلك الذى يقوم ﴿ قال سحنون ﴾  
وكذلك روى ابن وهب عن مالك في الذى لا ينض له شيء انما يبيع العرض بالعرض  
﴿ قلت ﴾ ارايت ان كان يدير ماله للتجارة فحالت عليه أحوال لا ينض له منها شيء  
ثم انه باع منها بدرهم واحد ناض (فقال) اذا نض مما في يديه من العروض بعد  
الحول وان درهما واحداً فقد وجبت الزكاة ويقوم الرض مكانه حين نض هذا  
الدراهم فيزكيه كله ويستقبل الزكاة من ذي قبل ﴿ قلت ﴾ فان أتت السنة من  
ذى قبل وليس عنده من الناض شيء وماله كله في العروض وقد كان في وسط السنة  
وفي أولها وآخرها قد كان ينض له الا أنه لما حال الحول ذلك اليوم لم يكن عنده من  
الناض شيء وكان جميع ما في يديه عرضاً (فقال) يقوم ويزكي لان هذا قد كان يبيع في  
سنته بالعين والعروض ﴿ قلت ﴾ فان هو باع من ذى قبل بالعرض ولم ينض له  
شيء حتى أتى الحول وجميع ما عنده عرض أيقوم (فقال) لا يقوم لان هذا لم ينض  
له شيء في سنته هذه وانما كان رجل يبيع العرض بالعرض فلا تقويم عليه ولا زكاة  
حتى ينض له مما في يديه شيء من يوم زكى الى أن يحول الحول من ذى قبل  
﴿ قلت ﴾ فان باع بعد الحول فنض له وان درهماً واحداً زكاة فقال نعم ﴿ قلت ﴾  
ويكون هذا اليوم الذى زكى فيه وقته ويستقبل حولاً من ذى قبل وبلغني الوقت  
الاول (فقال) نعم لان مالكا قال لي لا يقوم من يبيع العرض بالعرض لا ينض له  
شيء ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني الليث بن سعد وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد  
عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه أنه كان يبيع الجلود والقرون <sup>(١)</sup> فاذا فرغ منها  
اشترى مثلها فلا يجتمع عنده أبداً ما تجب فيه الزكاة فمر به عمر بن الخطاب وعليه  
جود بحملها للبيع فقال له زك مالك يا حسان فقال ما عندي شيء تجب فيه الزكاة  
فقال قوم فقوم ما عنده ثم أدى زكاته ﴿ قال سحنون ﴾ قال عمرو بن الحارث وقال

(١) ( والقرون ) هي جماع النبل واحدها قرن وهي من جلد ادم من هامش الاصل



يحيى بن سعيد إنما هذا للذي يدير ماله فلو أنه كان لا يقوم ماله لم يزك أبدأ وأما الذي  
تكسد سلعته فلا زكاة عليه حتى يبيع

— في زكاة القرض وجميع الدين —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أني أقرضت رجلاً مائة دينار قد وجبت عليّ زكاتها فلم أخرج  
زكاتها حتى أقرضتها فكشفت عند الذي أقرضتها إياه سنتين ثم ردها ما إذا يجب عليّ  
من زكاتها (قال) زكاة عامين وهي الزكاة التي وجبت عليك وزكاة عام بعد ذلك  
أيضاً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ديناً لي على رجل أقرضته مائة دينار فأقام  
الدين عليه أعواماً فاقضيت منه ديناراً واحداً أترى أن أزكي هذا الدين فقال لا  
﴿قلت﴾ فإن اقتضيت منه عشرين ديناراً (فقال) تزكي نصف دينار ﴿قلت﴾ فإن  
اقتضيت منه ديناراً بعد العشرين دينار (قال) تزكي من الدينار ربع عشرة ﴿قلت﴾  
فإن كان قد أتلف العشرين كلها ثم اقتضى ديناراً بعد ما أتلفها (فقال) نعم يزكيه وإن  
كان أتلف العشرين لأنه لما اقتضى العشرين صار ما لا تجب فيه الزكاة فما اقتضى  
بعد هذا فهو مضاف إلى العشرين وإن كانت العشرون قد تلفت ﴿قلت﴾ ولم لا  
يزكي إذا اقتضى ما دون العشرين (فقال) لأننا لا ندري لعله لا يقتضي غير هذا  
الدينار والزكاة لا تكون في أقل من عشرين ديناراً ﴿قلت﴾ أليس يرجع هذا  
الدينار إليه على ملكه الأول وقد حال عليه الحول فلم لا يزكيه (قال) لأن الرجل  
إذا كانت عنده مائة دينار فضى لها حول فلم يفرط في زكاتها حتى ضاعت كلها  
إلا تسعة عشر ديناراً لم يكن عليه فيها زكاة لأنها قد رجعت إلي ما لا زكاة فيه  
وكذلك هذا الدين حين اقتضى منه ديناراً قلنا لا زكاة عليك حتى تنقبض ما تجب  
فيه الزكاة لأننا لا ندري لعلك لا تقتضي غيره فتزكي ما لا تجب فيه الزكاة ومن كان  
اقتضى ما تجب فيه الزكاة زكاه ثم يزكي ما اقتضى من الدين من قليل أو كثير  
﴿قلت﴾ أرأيت إن كانت عنده عشرون ديناراً وله مائة دينار دين على الناس أيزكي  
العشرين إن كان الدين قد حال عليه الحول ولم يحل على العشرين الحول (فقال) لا

﴿قُلْتُ﴾: قال اقتضى من الدين أقل من عشرين ديناراً أفيزكيه مكانه قال لا  
 ﴿قُلْتُ﴾: لم فقال لان العشرين التي عنده ليست من الدين وهي فائدة لم يحل عليها  
 الحول ﴿قُلْتُ﴾: فان حال الحول على العشرين التي عنده وقد كان اقتضى من الدين  
 أقل من عشرين ديناراً (فقال) يزكي العشرين الدينار الآن وما اقتضى من الدين جميعاً  
 ﴿قُلْتُ﴾: فان كانت عنده البشرون الدينار ولم يقبض من الدين شيئاً حتى حال الحول  
 على العشرين ثم اقتضى من الدين ديناراً واحداً يزكي الدينار الذي اقتضى قال نعم  
 ﴿قُلْتُ﴾: فان تلفت العشرون فاقضى ديناراً بعدها يزكيه قال نعم ﴿قُلْتُ﴾: وما  
 الفرق بين ما اقتضى من الدين وبين الفائدة جعلت ما اقتضى من الدين يجب فيه  
 الزكاة يزكي كل ما اقتضى بعد ذلك وان كان الذي اقتضى أولاً قد تلف وجعلته في  
 الفائدة ان تلفت قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الدين شيئاً لم يزكه الا أن  
 يكون اقتضى من الدين ما يجب فيه الزكاة (فقال) لان الفائدة ليست من الدين انما  
 تحسب الفائدة عليه من يوم ملكها وما اقتضى من الدين يحسب عليه من يوم ملكه  
 وقد كان ملكه لهذا الدين قبل السنة فهذا فرق ما بينهما ﴿قُلْتُ﴾: وهذا قول مالك  
 قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾: ولأن رجلاً كانت له مائة دينار فأقامت في يديه ستة أشهر  
 ثم أخذ منها خمسين ديناراً فابتاع بها ساعة فباعها بثمن الى أجل فان بقيت الخمسون  
 في يديه حتى يحول عليها الحول زكاهما ثم ما اقتضى بعد ذلك من ثمن تلك السلعة  
 من قليل أو كثير زكاه وان كانت الخمسون قد تلفت قبل أن يحول عليها الحول  
 وتجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه فيما اقتضى حتى يبلغ ما اقتضى عشرين ديناراً فان  
 بقيت الخمسون في يديه حتى يزكيها ثم أنفقتها بعد ذلك فأقام دهنراً ثم اقتضى من الدين  
 ديناراً ساعداً فانه يزكيه لان هذا الدينار من أصل مال قد وجبت فيه الزكاة وهي  
 الخمسون حتى زكاهما فالدين على أصل تلك الخمسين لانه حين وجبت الزكاة في الخمسين  
 صار أصل الدين وأصل الخمسين واحداً في وجوب الزكاة ويفترقان في أحوالهما وانما  
 مثل ذلك مثل الرجل يبيع الساعة بمائة دينار ولا مال له غيرها فتقيم سنة في يد المشتري

ثم يقتضي منها عشرين ديناراً فيخرج منها نصف دينار ثم يستهلكها ثم يقتضي بعد ذلك من ذلك الدين شيئاً فما اقتضى من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة لأن أصله كان واحداً (قال) وكل مال كان أصله واحداً أقرضت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة فبعتها بدين ويبقى بعض المال عندك وفيما أبقى ما تجب فيه الزكاة فلم تلتفه حتى زكته فهو والمال الذي أقرضت أو ابتعت به سلعة فبعت السلعة بدين فهو أصل واحد يعمل فيها كما يعمل فيه لو ابتاع به كله فإذا اقتضى مما ابتاع به كله عشرين ديناراً وجب فيه نصف دينار وما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير ففيه الزكاة وإن كان قد استهلك العشرين التي اقتضى قال وهذا قول مالك بن أنس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكل مال كان أصله واحداً فأسلفت بمضه أو ابتعت ببعضه سلعة وأبقى منه في يديك ما لا تجب فيه الزكاة فحال عليه الحول وهو في يديك ثم أتلفته فانه يضاف ما اقتضيت الى ما كان في يديك مما لا زكاة فيه فإذا تم ما اقتضيت الى ما كان في يديك مما أنفقت بعد الحول فانه اذا تم عشرين ديناراً فعليك فيه الزكاة ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة وكل مال كان أصله واحداً فابتعت ببعضه سلعة أو أسلفت بمضه وأبقى في يديك ما لا تجب فيه الزكاة ثم استهلكته قبل أن يحول عليه الحول فانه لا يضاف شيء من مالك خارجاً من دينك الى شيء منه وما اقتضيت منه قبل أن يحول عليه الحول واستهلكته قبل أن يحول عليه الحول فهو كذلك لا يضاف الى ما بني لك من دينك ولكن ما حال عليه الحول في يديك مما فيه الزكاة أولاً زكاة فيه فانه يضاف الى دينك فان كان الذي في يديك مما فيه الزكاة فالك تزكي ما اقتضيت من قليل أو كثير من دينك وإن كنت قد استهلكته وإن كان لا تجب في مثله الزكاة مما حال عليه الحول فاستهلكته بعد الحول فالك لا تزكي ما اقتضيت حتى تم ما اقتضيت وما استهلكك بعد الحول عشرين ديناراً فتخرج زكاتها ثم ما اقتضيت بعد ذلك من قليل أو كثير فعليك فيه الزكاة ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في الدين يقيم على الرجل أعواماً لكم يزكيه صاحبه إذا قبضه (قال) لعام

واحد ﴿قلت﴾ وان كان الدين مما يقدر على أخذه فتركه أو كان مفلساً لا يقدر على أخذه منه فأخذه بعد أعوام أهذا عند مالك سواء (قال) نعم عليه زكاة عام واحد إذا أخذه وهذا كله عند مالك سواء ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كانت له دنائير على الناس فخال عليها الحول فأراد أن يؤدي زكاتها من ماله قبل أن يقبضها (فقال) لا Ingram يقدم زكاتها قبل أن يقبضها ﴿قال﴾ وقد قال لي مالك في رجل اشترى سلعة للتجارة فخال عليها الحول قبل أن يبيعها فأراد أن يقدم زكاتها (فقال) مالك لا يفعل ذلك ﴿قال﴾ فقلت له ان أراد أن يتطوع بذلك (قال) يتطوع في غير هذا ويدع زكاته حتى يبيع عرضه والدين عندي مثل هذا ﴿قال ابن القاسم﴾ فان قدم زكاته لم يجزه فرأيت الدين مثل هذا ﴿ابن وهب﴾ وأشهب عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن دينار حدثه عن ابن عمر أنه قال ليس في الدين زكاة حتى يقبض فاذا قبض فانما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿أشهب﴾ قال وأخبرني ابن أبي الزناد وسليمان بن بلال والزنجي مسلم بن خالد<sup>(١)</sup> أن عمر مولى المطلب حدثهم أنه سأل سعيد بن المسيب عن زكاة الدين فقال ليس في الدين زكاة حتى يقبض فاذا قبض فانما فيه زكاة واحدة لما مضى من السنين ﴿قال ابن القاسم﴾ وابن وهب وعلى بن زياد وابن نافع وأشهب عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه الزكاة فقال لا ﴿ابن وهب﴾ عن غير واحد عن نافع وابن شهاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم ابن أبي المخارق عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنهم كانوا يقولون ليس في الدين زكاة وان كان في ملاء حتى يقبضه صاحبه ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال ليس في الدين زكاة اذا لم يأخذه صاحبه زماناً ثم يأخذه ان يزكيه الا مرة ﴿ابن مهدي﴾ عن الربيع بن صبيح عن الحسن مثله ﴿قال﴾ علي بن زياد قال أشهب قال

(١) قال القاضي عياض هو رجل من قریش اہمن ہامش الاصل

مالك بن أنس والدليل على أن الدين يغيب أعواماً ثم يقبضه صاحبه فلا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة العروض تكون عند الرجل أعواماً للتجارة ثم يبيعها فليس عليه في أثمانها إلا زكاة واحدة وذلك أنه ليس عليه أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العروض من مال سواه ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره

### — زكاة الفائدة —

قلت ﴿ أرأيت إن كانت عند رجل خمسة دنانير فلما كان قبل الحول يوم أفاد عشرين ديناراً بميراث أو بصدقة أو بهبة أو بغير ذلك إذا لم يكن ذلك من ربح المال (فقال) لا زكاة عليه فيها ﴾ قلت ﴿ لم قال لان هذا المال الذي أفاد بهبة أو بما ذكرت ليس من ربح المال فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فإذا حال الحول عليه من يوم أفاد هذا المال جمع بفضه الى بعض فزكي ذلك المال كله لانه لما أفاد الذي ذكرت بهبة أو بما ذكرت صار كأنه أفاد ذلك المال كله لان الاول لم يكن فيه زكاة وایس هذا المال من ربح المال الاول والاول لا زكاة فيه والمال الثاني فيه الزكاة لانها عشرون ديناراً فصاعداً ﴾ قلت ﴿ وهذا قول مالك قال نعم ﴾ قال ﴿ وقال مالك اذا كان عند الرجل دنانير تجب فيها الزكاة فكشفت عنده ستة أشهر ثم أفاد بعد ذلك ذهباً تجب فيها الزكاة أو لا تجب فيها الزكاة لم يضيفها الى ذهبه الاول التي كانت فيها الزكاة فزكي الذهب الاول على حولها وزكي ذهبه الآخرة على حولها اذا كانت الذهبان في كل واحد منهما عشرون ديناراً وان كانت الذهب الآخرة ليس فيها عشرون ديناراً زكاهما أيضاً على حولها ولم يضيفها الى الاول فكلاهما مضى للاولى سنة من حين يزكيها زكاهما على حياهما اذا حال عليها الحول وكلاهما مضى للذهب الثانية سنة من يوم أفادها زكاهما أيضاً على حياهما اذا حال عليها الحول من يوم زكاهما فعلى هذا يكون سبيل الذهبين لا يجتمعان أبداً يزكي كل واحدة من الذهبين على ما وجب عليه من وقتها حتى ترجع الذهبان جميعاً الى ما لا زكاة فيه فاذا رجعتا جمعاً هذان الذهبان الى ما لا زكاة فيه اجتمع الذهبان جميعاً



وبطل ما كان قبل ذلك من وقتها عنده وخالطهما واستقبل بهما حولاً مستقبلاً كأنه ذهب أفادها مكانه فيصير سبيلها سبيل ذهب أفادها لا زكاة فيها فان أفاد اليها ذهباً أخرى ليس من ربحها تكون هذه الفائدة وما بقي في يديه من الذهب الأولى يبلغ ما تجب فيه الزكاة ضمها اليها واستقبل بها حولاً من يوم أفاد الآخرة ثم لا زكاة عليه فيهما حتى يحول عليه الحول وفيما في يديه كاه ما تجب فيه الزكاة إلا أن يكون تجر في بقية المال الأول فتم عشرين ديناراً فيزكيه إذا حال عليه الحول من يوم كان زكاه حين رجع إلى ما لا زكاة فيه ولا ينتظر به إلى أن يحول عليه الحول من يوم ربح فيه والربح هاهنا كما وصفت لك هو مخالف للفائدة وهذا الربح لا يبالي من أي بقية المالكين كان من الأول أو من الآخر الذي كان لهما وقت لكل مال على حدة فهو يوجب عليه الزكاة في جميع المال وهما على وقتها إذا ربح فيهما أو في أحدهما ما تجب فيه الزكاة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنت رجلاً أفاد ما لا لا تجب فيه الزكاة فلما مضى لذلك ستة أشهر أفاد أيضاً ما لا ان جمعه إلى ماله الأول لم تجب فيه الزكاة فتجر في المال الثاني بعد ستة أشهر من يوم أفاد المال الثاني فربح فيه حتى صار بربحه إلى ما تجب فيه الزكاة (قال) يضم المال الأول إلى المال الثاني لأنه كانه رجلاً كانت له خمسة دنانير فائدة فمضى لها ستة أشهر فلما مضى لها ستة أشهر أفاد أيضاً خمسة دنانير فتجر في المال الثاني فربح فيه خمسة عشر ديناراً فانه يضيف المال الأول إلى المال الثاني فاذا حال الحول على المال الثاني من يوم أفاده زكى المال الأول والمال الآخر جميعاً لأن الفائدة الآخرة كأنها كانت خمسة عشر ديناراً من يوم أفادها والخمسة الزائدة التي فيها فضل فان كان إنما تجر في المال الأول وهو خمسة دنانير فربح فيه خمسة عشر ديناراً فصارت بربحه تجب فيه الزكاة فانه يحتسب من يوم أفاد المال الأول حولاً فيزكيه ويحتسب للمال الثاني من يوم أفاده أيضاً سنة فيزكيه فيزكي المالكين كل مال على حiale إذا كان الربح في المال الأول كما وصفت لك في صدر هذا الكتاب وان كان الربح في المال الثاني أضاف المال الأول إلى المال الثاني فزكى الأول مع الثاني لأن المال الأول لم

تكن يجب فيه الزكاة فانما يزكيه من يوم يزكي المال اثنى كما وصفت لك (قال) وهذا كله قول مالك بن أنس (قلت) فما قول مالك فيمن أفاد مائة دينار فأقرض منها خمسين ديناراً ثم ضاعت الخمسون الأخرى في يديه مكانها قبل أن يحول الحول عليها عنده ثم اقتضى من الخمسين الدينار عشرة دنانير بعد ما حال عليها الحول من يوم ملكها (قال) قال مالك لا شيء عليه في هذه العشرة التي اقتضى (قلت) فان أنفق هذه العشرة التي اقتضى ثم اقتضى عشرة أخرى بعدها (فقال) يزكي هذه العشرة الدنانير التي اقتضاها الساعة والعشرة التي أنفقها (قلت) لم يزكي العشرين جميعاً وقد أنفق إحداها قبل أن يقتضى الثانية ولم لم توجب عليه الزكاة في العشرة الأولى حين اقتضاها وأوجبت عليه الزكاة في العشرة الثانية والعشرة الأولى حين اقتضى العشرة الثانية (فقال) لان المال كان أصله مائة دينار فتلفت الخمسون التي كانت بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول وأقرض الخمسين بحال عليها الحول فلما اقتضى من الخمسين الدين بعد الحول عشرة دنانير قلنا لا ترك ولا شيء عليك فيها الساعة لانا لا ندرى لعل الدين لا يخرج منه أكثر من هذه العشرة دنانير فنحن ان أمرناه أن يزكي هذه العشرة الأولى حين خرجت يخشى أن نأمره أن يزكي ما لا تجب عليه فيه الزكاة لان الدين لا يزكي حتى يقتضى ألا ترى أن الدين لو ضاع كله أو توى وقد حالت عليه أحوال عند الذي هو عليه لم يكن على رب المال فيه زكاة فكذلك اذا قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة لم يزك ذلك حتى يقبض ما تجب فيه الزكاة فلما اقتضى العشرة الثانية وجبت الزكاة في العشرة الأولى وفي هذه الثانية وان كان قد أتلف العشرة الأولى لانها قد حال عليها الحول من يوم ملكها قبل أن ينفقها مع مال له أيضاً قد حال عليه الحول قبل أن ينفقه وهي هذه العشرة التي اقتضى ألا ترى أن هذه العشرة الثانية التي اقتضى ليست بفائدة وانما هي من مال قد كان له قبل أن ينفق العشرة الأولى فلا بد من أن تضاف العشرة الأولى التي أنفقها الى هذه العشرة الثانية لان الحول قد حال عليهما من يوم ملكهما فلا بد من أن يزكيهما وأما الخمسون التي أنفقها قبل أن يحول عليها الحول

عنده فلا يلتفت الى تلك لانه أخرجها من ماله قبل ان يحول عليها الحول وقبل ان تجب عليه فيها الزكاة فلا يلتفت الى تلك ﴿قلت﴾ فما خرج بعد هذه العشرين من هذا الدين الخمسين وان درهما واحداً زكاه (قال) نعم لان هذا الدرهم الذي يقتضى من هذه الخمسين قد حال عليه الحول ووجبت فيه الزكاة وهو مضاف الى مال عنده قد وجبت فيه الزكاة وهي تلك العشرون التي زكاهما ﴿قلت﴾ أرايت لو أنه حين أقرض الخمسين الدينار بقيت الخمسون الأخرى عنده لم تضع منه حتى زكاهما فأنفقها بعد ما زكاهما مكانه ثم اقتضى من الخمسين الدين ديناراً واحداً مكانه بعد ما زكى الخمسين التي كانت عنده وبعد ما أنفقها واقتضى الدينار بعد ذلك بيسير (فقال) يزكى هذا الدينار ساعة اقتضاه ﴿قلت﴾ لم وانما اقتضى ديناراً واحداً وقد زعمت في المسئلة الأولى أنه لا يزكى حتى يقتضى عشرين ديناراً (فقال) لا تشبه هذه المسئلة الأولى لان هذه قد بقيت الخمسون في يديه حتى زكاهما والأولى لم تبقى في يديه الخمسون حتى يزكيهما فهذا لما بقيت الخمسون في يديه حتى زكاهما كانت بمنزلة ماله كانت المائة سلفاً كلها ثم اقتضى الخمسين بعد الحول فزكاهما ثم أنفقها فلا بد له من ان يزكى كل شيء يقتضى من ذلك الدين وان درهما واحداً لانه يضاف الى الخمسين التي زكى وان كان قد أنفقها لان الزكاة لما وجبت عليه في الخمسين الدينار التي كانت عنده وجبت عليه الزكاة في كل مال يملكه من الناض مما أفاد قبل الخمسين مما تجب فيه الزكاة أولاً تجب فيه فهو لما زكى الخمسين الدينار انما امتنع أن يزكى الدين لانه لا يدري أين خرج أم لا يخرج فلما خرج منه شيء وان درهما واحداً لم يكن له بد من أن يزكيه ﴿قلت﴾ وأصل هذا عند مالك أن كل مال أفدته مما لا تجب فيه الزكاة ثم أفدت بعده مالا تجب فيه الزكاة أولاً يبلغ أن تكون فيه الزكاة الا أن يجمع بعضه الى بعض فتجب فيه الزكاة ان جمع فانما يضاف المال الاول الى الآخر فيزكى اذا حال عليه الحول من يوم أفاد الفائدة الآخرة قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أنه أفاد عشرة دنانير فأقرضها رجلاً ثم أفاد بعدها بسنة خمسين ديناراً فقال الحول على الخمسين عنده فزكى الخمسين

ثم أتلّفها ثم اقتضى من العشرة الدنانير ديناراً واحداً زكاه لأنه يضاف هذا إلى الحسين التي أفادها بعد العشرة فزكاهما فقال نعم ﴿قلت﴾ وأصل هذا في قول مالك أنك تنظر إذا أفاد الرجل ما تجب فيه الزكاة فأقام عنده حولا فزكاه ينظر إلى كل ما كان له قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة من الديون التي على الناس ومما قد كان بيده من الناض مما لم تجب عليه فيه الزكاة إذا حاز ذلك في ملكه قبل أن يفيد هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فيضيفه إلى هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة فما كان في يديه من ذلك المال زكاه مكانه مع هذا المال الذي وجبت فيه الزكاة وما كان من دين أخرته حتى تقتضيه فزكاه فكل شيء تقتضيه منه وإن درهما واحداً فتخرج ربع عشره لأنه إنما امتنع من أن يزكي هذا الدرهم الذي اقتضاه من دينه يوم زكى ماله الذي وجبت فيه الزكاة لأنه لم يكن في يديه فلما صار في يديه قلنا زكاه مكانك الساعة لأن الزكاة قد كانت وجبت فيه يوم زكيت مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أنه أفاد دنانير أو دراهم تجب فيها الزكاة ثم أفاد بمدها ستة أشهر دراهم أو دنانير لا تجب فيها الزكاة فحال الحول على المال الذي تجب فيه الزكاة عنده فزكاه ثم أنفقه مكانه ثم حال الحول على المال الذي لا تجب فيه الزكاة أيزكاه الساعة أم لا في قول مالك (قال) لا زكاة عليه ﴿قلت﴾ ولم وقد زكى المال الأول الذي أنفقه يوم زكاه وهذا المال في يديه (قال) لأن هذا المال فائدة بعد المال الأول والمال الأول كان مما تجب فيه الزكاة والمال الأول إذا كان مما تجب فيه الزكاة لا يضاف إلى هذا المال الثاني ويكون المال الأول على حوله والمال الثاني على حوله إن كان المال الآخر مما تجب فيه الزكاة أو لم يكن مما تجب فيه الزكاة فهو سواء وهو على حوله لا يضاف إلى المال الأول فإذا جاء حول المال الأول زكاه ثم إذا جاء حول المال الثاني نظرنا فإن كان يباع مما تجب فيه الزكاة زكاه وإن كان مما لا تجب فيه الزكاة نظرنا فإن كان له مال قد أفاد قبله أو معه معاً والمال الذي أفاد قبله أو معه لم يتلفه وهو إذا أضيف هذا المال إلى ما أفاد قبله أو معه معاً بلغ أن تجب فيه الزكاة ضم ذلك كله بعضه إلى بعض فزكاه إلا أن يكون قد زكى

المال الذي أفاد قبله أو معه فيزكي هذا وحدد ربع عشره وان لم يكن في يديه مما أفاد قبله أو معه مما اذا أضيفت هذه الفائدة اليه يبلغ جميعه ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه في هذه الفائدة زكاة ﴿قلت﴾ فان كان في يديه مال قد أفاده بعده فهو اذا أضاف هذه الفائدة اليه يبلغ ما تجب فيه الزكاة وليس في يديه شيء مما أفاد قبلها يضاف الى ما أفاد بعدها فيزكيها مكنها أم لا في قول مالك (قال) لا يضاف الى ما أفاد بعدها فيزكيها مكنها ولكنها تضاف الى ما أفاد بعدها فاذا حال الحول على الفائدة الآخرة من يوم أفادها نظرنا الى كل ما بيده من يوم أفاد الفائدة الآخرة وقبل ذلك فيجمع بهضه الى بعض فان كان مما تجب فيه الزكاة زكاهما جميعاً الا أن يكون منه شيء قد زكاه على حوله قبل أن تجب الزكاة في هذه الفائدة الآخرة فلا يزكيه مع هذه الفائدة الآخرة لانه لا يزكي مال واحد في حول واحد مرتين ولكنه في الاضافة يضاف بهضه الى بعض كل مال بيده قبل الفائدة الآخرة فيزكي الفائدة الآخرة وما لم يزك مما بيده قبل الفائدة الآخرة الا ما كان قد زكي على حوله اذا كان جميع ما كان في يديه من الفائدة التي قد حال عليها الحول وما قبل ذلك مما تجب فيه الزكاة ولا يلتفت الى ما في يديه مما لم يحل عليه الحول من الفوائد التي أفاد بعد هذه الفائدة التي حال عليها الحول حتى يحول الحول على الفوائد التي بعدها أيضاً ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه قول مالك والذي كان يأخذه في الزكاة قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أفاد عشرين ديناراً فلما مضى لها ستة أشهر أفاد عشرة دنانير فضت سنة من يوم أفاد العشرين الدينار فزكي العشرين الدينار فصارت العشرون الى ما لا زكاة فيها ثم حال الحول على الفائدة أيزكيها أيضاً (فقال) ان كانت العشرون التي أخرج زكاتها بقيت في يديه الى يوم حال الحول على العشرة أو بقي منها ما اذا أضفته الى العشرة تجب الزكاة في جميعه زكي العشرة وحدها ولا يزكي العشرين التي أخرج زكاتها ولا ما بقي منها لانه لا يزكي مال واحد في عام مرتين ﴿قلت﴾ ثم يزكيها على حوله ما حتى يرجع الى ما لا زكاة فيه اذا جمعاً قال نعم ﴿قلت﴾



فان تجر في أحد هذين المالين بعد ما رجعا الى ما لا زكاة فيها اذا جمعا فربح في أحد هذين المالين فصار بربحه يجب فيه الزكاة (فقال) يزكيها جميعاً على حوليها كان الربح في المال الاول أو في الآخر فهو سواء اذا كانت الزكاة قد جرت فيه - ما جيتاً ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار فلما حل عليها الحول زكى المائة دينار ثم انه أقرض منها خمسين ديناراً وتلفت منه الخمسون الدينار الباقية التي بقيت عنده قبل أن يحول عليها الحول ثم اقتضى من الخمسين التي أقرضها عشرة دنانير (فقال) لا يزكى هذه العشرة حتى يقتضى عشرين ديناراً الا أن يكون عنده مال قد حال عليه الحول اذا أنت أضفته الى هذه العشرة التي اقتضى يبلغ ما تجب في كله الزكاة فيزكى جميعاً الا أن يكون قد زكى الذي كان عنده قبل أن يقتضى هذه العشرة فلا يكون عليه أن يزكى الا هذه العشرة وحدها ﴿قات﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً كانت له مائة دينار أقرضها كلها رجلاً فأقامت عند الرجل سنين ثم انه أفاد عشرة دنانير خال على العشرة دنانير الحول أيزكى هذه العشرة حين حال عليها الحول مكانه أم لا (فقال) لا زكاة عليه في هذه العشرة الساعة لانه ليس في يديه مال تجب فيه الزكاة ألا ترى أنه لو اقتضى من المائة الدينار الدين بعد ما حال عليها أحوال عشرة دنانير لم تكن عليه زكاة في العشرة الدنانير حتى يقتضى عشرين اذا لم يكن عنده مال سوى العشرة التي اقتضى فكذلك هذه العشرة التي أفاد ﴿قلت﴾ فاذا اقتضى من المائة الدينار الدين عشرة دنانير بعد ما حال على هذه العشرة الفائدة الحول (فقال) يزكى العشرة التي اقتضى والعشرة الفائدة جميعاً ويصير حولهما واحداً ﴿قلت﴾ ولم أمرته أن يزكى العشرة الفائدة حين اقتضى العشرة من المائة الدين (قال) لان العشرة الفائدة حين حال عليها الحول عنده وله مائة دينار دين وجبت الزكاة في هذه العشرة ان خرج دينه أو خرج من دينه ما ان أضفته الى هذه العشرة يبلغ ما تجب فيه الزكاة وانما منعنا أن تلزمه الزكاة في العشرة التي أفاد بعد ما حال عليها عنده الحول لانا لا ندرى أن يخرج من ذلك الدين شيء أم لا فلما خرج من الدين ما ان أضفته الى هذه

العشرة الفائزة التي حال عليها الحول وجبت فيها الزكاة وكان وقت ما خرج من الدين  
 والعشرة الفائزة التي أتمها ما يخرج من الدين يصير حولهما واحداً يوم زكاهما ثم  
 ما اقتضى من الدين بعد ذلك زكي كل ما اقتضى منه من شيء ويصير كل ما اقتضى  
 من المائة الدين على حوله من يوم يزكيه شيئاً بعد شيء فتصير أحوال كل ما قبض من  
 الدين وأحوال العشرة الفائزة على ما وصفت لك وهو قول مالك ولو أنه استهلك  
 الفائزة بعد أن حال عليها الحول ثم اقتضى بعد ذلك من الدين عشرة دنانير أوجبت  
 عليه في الفائزة الزكاة وإن كان قد استهلكها أو استنفقها قبل أن يقتضى هذه العشرة  
 إذا كان الحول قد حال عليها قبل أن يستنفقها أو أن يستهلكها ﴿قلت﴾ أرأيت أن  
 كاتب عبده على دنانير أو ابل أو بقر أو غنم فلم يقبضها منه حتى حال عليها الحول عند  
 المكاتب (فقال) لا يزكيها حتى يقبضها من مكاتبه ويحول عليها الحول عنده بعد  
 ما قبضها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك كل فائدة أفادها  
 رجل من كتابة أو دية وجبت له أو من غير ذلك إذا كانت فائدة فليس على صاحبها  
 فيها الزكاة حتى يحول الحول عليها من يوم قبضها ﴿قال مالك﴾ ولو أن رجلاً ورث  
 مالا عن أبيه فلم يقبضه حتى حالت عليه أحوال كثيرة ثم قبضه بعد ذلك (فقال)  
 يستقبل به سنة من ذى قبل وليس عليه فيه شيء للسنين الماضية لأنه لم يكن قبضه  
 وكذلك لو أن رجلاً ورث داراً عن أبيه فأقامت الدار في يديه سنين فباعها فكث  
 الثمن عند المشتري سنين ثم قبض الثمن فليس عليه فيه زكاة حتى يحول الحول على  
 الثمن من يوم قبضه قال وعلى هذا محل الفوائد كلها إنما تجب الزكاة عليه بعد سنة  
 من يوم يقبض. وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك كل سلعة كانت لرجل من  
 ميراث أو صدقة أو هبة أو اشتراها لقنية من دار أو غيرها من السلع فأقامت في  
 يديه سنين أو لم تقم ثم باعها بنقد أو إلى أجل فطل بالنقد أو باعها إلى أجل فلما حل  
 الأجل مطلق بالمال سنين أو أخره بعد ما حل الأجل ثم قبض الثمن فانه يستقبل به  
 حولاً من يوم قبضه ولا يحتسب بشيء كان قبل ذلك ولو كان إنما أسلف ناسئاً كان

في يديه أو باع سلعة كان اشتراها للتجارة فمكثت عند المتسلف أو المشتري سنين ثم قبضه فانه يزكي المال يوم قبضه زكاة واحدة مكانه ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الذهب وهو ممن لو شاء أن يأخذها منه أخذها منه فقيم عنده الحول ثم يهبها له أترى على صاحبها الواهب فيها الزكاة (فقال) ليس على الواهب ولا على الذي وهب له فيها الزكاة حتى يحول عليها الحول في يدي الموهوبة له ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى غيره أن عليه فيه الزكاة كان له مال أو لم يكن اذا وهبت له ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان الموهوبة له ليس له مال غيرها فأما أن لو كان له من العروض وفاء بها كانت عليه زكاتها وهبت له أو لم توهب له لأنها مضمونة عليه حتى يؤديها وزكاتها عليه ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا زكاة عليه فيها لو بقيت في يديه ولم توهب له فلما وهبت له وصارت له صارت فائدة وجبت له الساعة فيستقبل بها حولا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ما ورث الرجل من السلع مثل الدواب والثياب والطعام والعروض كلها ما عدا الحلّي الذهب والفضة فنوى به التجارة حين ورثه أو وهب له أو تصدق به عليه فنوى به التجارة يوم قبضه فحل عليه الحول ثم باعه أ تكون عليه الزكاة فيه فقال لا ﴿ قلت ﴾ لم فقال لا تكون هذه السلعة للتجارة حتى يبيعها فاذا باعها استقبل بالثمن حولا من يوم باعها لانه يوم باعها صارت للتجارة ولا تكون للتجارة بنيتها الا ما ابتاع للتجارة ﴿ قلت ﴾ فان كان ورث حليا مصوغا من الذهب والفضة فنوى به التجارة يوم ورثه فحل عليه الحول أنزكيه (فقال) نعم والفضة والذهب في هذا مخالفان لما سواهما من العروض لانه اذا نوى بهما التجارة صارتا بمنزلة الدين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك بن أنس قال نعم ﴿ قلت ﴾ فلو ورث آنية من آنية الذهب والفضة أو وهبت له أو تصدق بها عليه أ يكون سبيلها سبيل الحلّي (فقال) لا ولكن الآنية اذا وهبت له أو ورثها نوى بها التجارة أو لم ينو اذا حال عليها الحول زكى وزنها ﴿ قلت ﴾ وما فرق بين الآنية في هذا وبين الحلّي (قال) لان مالكا كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة ولم يكره الحلّي

فلما كره اتخاذ الآنية من الذهب والفضة صارت بمنزلة التبر المكسور ففيها إذا حال عليها الحول الزكاة نوي بها التجارة أو لم ينو ﴿ قال مالك ﴾ والسنة عندنا أنه ليس على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا عين ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن ما باع وقبض الحول من يوم يقبضه ونض في يده لانه فائدة فأرى غلة الدور والرقيق والدواب وإن ابتاع لغلة فائدة لا تجب في شيء من ذلك الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه ﴿ قال مالك ﴾ ومن أجر نفسه فإن اجارته أيضا فائدة ومهر المرأة على زوجها فائدة أيضا لا يجب فيه عليها الزكاة حتى يقبضه ويحول عليه الحول من يوم قبض وما فضل بيد المكاتب بعد عتقه من ماله فهو مثله لا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول من بعد عتقه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة إذا تزوجت على إبل بأعيانها فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند زوجها ثم قبضتها بعد الحول (فقال) أرى عليها زكاتها لأنها كانت لها وأيضا لو ماتت ضمنتها وليست هذه مثل التي بغير أعيانها لأن التي ليست بأعيانها لم تجر فيها الزكاة لأنها لا تعرف وانها مضمونة على الزوج. وقد قيل للمالك في المرأة تزوج بالعبد بعينه تعرفه ثم لا يقبضه حتى يموت العبد على من ضمانه فقال على المرأة ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة إذا تزوجت على دنانير فلم تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد ما حال الحول على الدنانير عند الزوج أعليها أن تركها إذا هي قبضتها أم تستقبل بها حولا من يوم قبضتها (قال) بل تستقبل بها حولا من يوم قبضتها لأنها فائدة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في مهر النساء إذا تزوجن على ما تجب فيه الزكاة من الدنانير أو الإبل أو البقر أو الغنم فلم تقبضها المرأة حتى حال عليها أحوال عند الزوج (فقال) إذا قبضت فلا شيء عليها حتى يحول عليها الحول من يوم تقبض قال ومهرها إنما هو فائدة من الفوائد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في قوم ورثوا دارا فباعها لهم القاضي ووضع ثمنها على يدي رجل حتى يقسم ذلك بينهم فأقامت الذهب في يدي الموضوعة على يديه سنين ثم دفعت اليهم أترى عليهم فيها الزكاة (فقال) لا أرى عليهم فيها الزكاة

حتى يحول عليها عندهم الحول من يوم قبضوها <sup>(١)</sup> ثم سئل أيضاً عن الرجل يرث المال بالمكان البعيد فيقيم عنه الثلاث سنين هل يزكيه اذا قبضه (فقال) اذا قبضه لا يزكيه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه <sup>(٢)</sup> قيل له فلو بعث رسولا مستأجراً أو غير مستأجر فقبضه الرسول (فقال) رسوله بمنزلة يحسب له حولا من يوم قبضه رسوله وكذلك الاموال تكون للرجل ديناً فأمر من يتقاضاها له وهو عنها غائب فكل ما اقتضى له وكيله فانه يحسب له حولا من يوم قبضه . قال وكذلك ما ورث الصغير عن أبيه من العين فقبضه وصيه فمن حين قبضه وصيه تحسب له سنة من يوم قبضه الوصي <sup>(٣)</sup> أرأيت لو ورث ماشية تجب فيها الزكاة فقال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يد الوصي أو في غير يد الوصي عليه فيها الزكاة (فقال) نعم عليه فيها الزكاة وفيما ورث من ثمرة وان أقام ذلك عنه سنين لا يعلم به أصلاً فان الساعي يزكيها في كل سنة ويأخذ زكاة ثمرة كل سنة وليس هذا مثل العين في هذا <sup>(٤)</sup> لا شهب فما فرق ما بين الماشية والثمار وبين الدنانير في الزكاة (فقال) لي لان السنة انما جاءت في الضمائر <sup>(٥)</sup> وهو المال المحبوس في العين وان السعاة يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل قولهم منهم في العين فلو كانت الماشية والثمار لرجل وعليه دين يفترق ماشية مثلاً أو ثماره أو غير ذلك لم يمنع ذلك من أن يؤدي زكاة ماشيته وثماره ولو كانت لرجل دنانير أو دراهم أو ذهب أو فضة وعليه دين وليس له غيرها كان دينه فيها كأننا ذلك الدين ما كان عينا أو عرضاً لم يكن عليه فيه الزكاة والذي يرث الدنانير لا تصير في ضمانه حتى يقبضها <sup>(٦)</sup> قال ابن القاسم وسألت مالكا عن الرجل يشتري الغنم للتجارة فيجزها بعد ذلك

(١) (قوله من يوم قبضه) قال ابن رشد ولم يذكر في المدونة الفرق بين أن يعلم أولاً يعلم فقال . طرّف ان لم يعلم استقبال به حولا بعد القبض وان علم ولم يقدر على التخلص اليه زكاة لسنة واحدة وان علم وكان قادراً على التخلص اليه زكاة . لا مضي من الاعوام وروي عن مالك أنه قال ان لم يعلم زكاة لسنة واحدة وان علم زكاة لماضي السنين (٢) (قوله الضمائر) قال ابن حبيب الضمائر في كلام العرب المال الغائب الغيبة الطولية اني لا رجي قد . وسجد . ع . بن سعيد يقول هو المال المستهلك قاله عياض



بأشهر كيف ترى في ثمن أصوافها أتكون زكاة الصوف مع رقابها (قال) بل الصوف  
 فائدة يستقبل به حولا من يوم يبيعه وينض المال في يديه وليس عليه يوم باع الصوف  
 زكاة في ثمنه والغنم ان باعها قبل أن يحول عليها الحول يحسب من يوم زكى الثمن الذي  
 اشتراها به فهي خلاف للصوف وان أقامت في يديه حتى يحول عليها الحول ويأتيه  
 المصدق زكى رقابها ولم تكن عليه زكاة التجارة فيها فان باعها بعد ما زكى رقابها حسب  
 من يوم أخذت منه زكاة الماشية فأكل سنة من يومئذ ثم يزكى أثمانها والصوف انما  
 هو فائدة من الغنم والغنم انما اشترت من مال التجارة فلذلك اقرقا ﴿قال مالك﴾  
 وكذلك كراء المساكن اذا اشتراها للتجارة وكراء العبيد بهذه المنزلة وكذلك ثمر  
 النخل ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يتاع النخل للتجارة فيثمر النخل ويكون فيها  
 ثمر فيخرص ويجد وتؤخذ منها الصدقة ثم يبيع الحائط من أصله بعد ذلك ببيع  
 الرقاب انه يزكى ثمن الحائط حين باعه اذا كان قد حال الحول على ثمنه الذي ابتاع  
 به الحائط ﴿فقل﴾ له فالثمرة اذا باعها (فقال) لازكاة عليه فيها حتى يحول على ثمن  
 الثمرة الحول من يوم باع الثمرة وقبض الثمن فيصير حول الثمرة على حدة وحول المال  
 الذي اشترى به النخل على حدة \* ومما بين لك ذلك أيضا أن صاحب الحائط الذي  
 اشتراه للتجارة لو كان ممن يدير ماله في التجارة وله شهر يقوم فيه لقوم الرقاب ولم  
 يقوم الثمرة لان الثمرة اذا قومت سقط منها زكاة الخرص والخرص أملك بها  
 ولا يصلح أن يطرح من الثمرة زكاة الخرص لمكان زكاة التجارة فاذا صارت الثمرة  
 بحال ما وصفت لك لم يكن بد من تحول الوقت في الزكاة في الثمرة والنخل وهما جميعا  
 للتجارة فكذلك الغنم الاولى التي وصفت لك اذا حال عليها الحول ﴿ابن القاسم﴾  
 وابن وهب عن مالك عن محمد بن عقبة مولى الزبير بن العوام أنه سأل القاسم بن محمد  
 عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم ان أبا بكر الصديق  
 لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القاسم وكان أبو بكر اذا  
 أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة

فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ماله ذلك وان قال لا أسلم اليه عطائه ولم يأخذ منه شيئاً ﴿ قال مالك ﴾ وحدثني عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قدامة بن مظعون أنه قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان آخذ عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع اليّ عطائي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ حدثني مالك عن ابن شهاب أنه قال أول من أخذ من الاعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استفاد مالا فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عثمان وعليّ بن أبي طالب وسالم بن عبد الله ويحيى بن سعيد وربيعه وعائشة زوج النبي عليه الصلاة والسلام كانوا يقولون ذلك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عليّ بن أبي طالب قال ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتي درهم خمسة دراهم فما زاد فبالحساب ( قال ) وكذلك قال ابن عمر وعائشة مثل قول عليّ لا تجب زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

### ﴿ في زكاة المديان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل تكون له الدنانير فيحول عليها الحول وهي عشرون ديناراً وعليه دين وله عروض أين يجعل دينه ( فقال ) في عروضه فان كانت وفاء دينه زكى هذه العشرين الناضية التي حال عليها الحول عنده ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت عروضه ثياب جسده وثوبي جمعه وخاتمه وسلاحه وسرجه وخادما يخدمه وداراً يسكنها ( فقال ) أما خاتمه وداره وخادمه وسرجه وسلاحه فهي عروض يكون الدين فيها فان كان فيها وفاء بالدين زكى العشرين التي عنده قال وهو قول مالك ( قال ) وأصل هذا فيما حملنا من قول مالك أن ما كان السلطان يبيعه في دينه فانه يجعل دينه في ذلك ثم يزكى ما كان عنده بعد ذلك من ناض فاذا كان على الرجل الدين فان

السلطان يبيع داره وعروضه كلها ما كان من خادم أو سلاح أو غير ذلك الا ما كان من ثياب جسده مما لا بد له منه ويترك له ما يعيش به هو وأهله الايام ﴿قلت﴾ رأيت ثوبي جمعه أبيع عليه السلطان ذلك في دينه (فقال) ان كانا ليس لهما تلك القيمة فلا يبعهما وان كان لهما قيمة باعهما ﴿قلت﴾ وتحفظ هذا من مالك قال لا ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ رأيت من له مال ناض وعليه من الدين مثل هذا المال الناض الذي عنده وله مدبرون قيمتهم أو قيمة خدمتهم مثل الدين الذي عليه (فقال) يجعل الدين الذي عليه في قيمة المدبرين ﴿قلت﴾ قيمة رقابهم أو قيمة خدمتهم (فقال) قيمة رقابهم ويزكي الدنانير الناضة التي عنده ﴿قلت﴾ هذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ فان كانت له دنانير ناضة وعليه من الدين مثل الدنانير وله مكاتبون (فقال) ينظر الى قيمة الكتابة ﴿قلت﴾ وكيف ينظر الى قيمة الكتابة (فقال) يقال ما قيمة ما على هذا المكاتب من هذه النجوم على محلها بالعاجل من العروض ثم يقال ما قيمة هذه العروض بالنقد لان ما على المكاتب لا يصلح أن يباع الا بالعرض اذا كان دنانير أو دراهم فينظر الى قيمة الكتابة الآن بعد التقويم فيجعل دينه فيه لانه مال له لو شاء أن يتعجله تعجله وذلك أنه لو شاء أن يبيع ما على المكاتب بما وُضعت لك فعل فاذا جعل دينه في قيمة ما على المكاتب زكى ما في يده من الناض ان كانت قيمة ما على المكاتب مثل الدين الذي عليه وكانت الدنانير التي في يديه هذه الناضة تجب فيها الزكاة فان كانت قيمة ما على المكاتب أقل مما عليه من الدين جعل دينه فيما في يديه من الناض ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك فان كان مما تجب فيه الزكاة زكاه وان كان مما لا تجب فيه الزكاة لم يكن عليه فيها شيء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك في هذه المسئلة في المكاتب (فقال) لم أسمع من مالك هذا كله ولكن مالك قال لو أن رجلا كانت له مائة دينار في يديه وعليه مائة دينار وله مائة دينار دينا رأيت أن يزكى المائة الناضة التي في يديه ورأيت أن يجعل ما عليه من الدين في الدين الذي له ان كان دينا يرتجيه وهو على مليء ﴿قلت﴾ فان لم يكن يرتجيه (فقال) لا يزكيه فمسئلة المكاتب

عندى على مثل هذا لان كتابة المكاتب في قول مالك لو أراد أن يبيع ذلك بعرض  
مخالف لما عليه كان ذلك له فهو مال للسيد كانه عرض في يديه لو شاء أن يبيعه باعه  
﴿قلت﴾ أرأيت ان كان عليه دين وله عبيد قد أبقوا وفي يديه مال ناض أيقوم العبيد  
الأباق فيجعل الدين فيهم فقال لا ﴿قلت﴾ لم قال لان الأباق لا يصلح بيعهم  
ولا يكون دينه فيهم ﴿قلت﴾ أتحفظ هذا عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأي ﴿قلت﴾  
لا شهب فما فرق ما بين الماشية والثمار والحبوب والدنانير في الزكاة (فقال) لان السنة  
انما جاءت في الضمار وهو المال المحبوس في العين وان النبي عليه الصلاة والسلام  
وأبا بكر وعمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز كانوا يبعثون الخراص في وقت الثمار  
فيخترصون على الناس لاحصاء الزكاة ولما للناس في ذلك من تعجيل منافعهم بثمارهم  
للاكل والبيع وغير ذلك ولا يؤمرون في ذلك بقضاء ما عليهم من دين لتحصيل  
أموالهم وكذلك السعاة يبعثونهم فيأخذون من الناس مما وجدوا في أيديهم  
ولا يسألونهم عن شيء من الدين ﴿قال سحنون﴾ وقد قال ابن نافع قال أبو الزناد  
كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي الى قوله منهم  
سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة  
سواهم من نظرائهم أهل فضل وفقه وربما اختلفوا في الشيء فيؤخذ بقول أكثرهم  
انهم كانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى عليه لا ينظر الى غير ذلك ﴿ابن نافع﴾  
قال أبو الزناد وهي السنة قال أبو الزناد وان عمر بن عبد العزيز ومن قبله من الفقهاء  
يقولون ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر  
زكاتكم فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة فكان  
الرجل يحصى دينه ثم يؤدي مما بقى في يديه ان كان مابقي يجب فيه الزكاة ﴿ابن مهدي﴾  
عن أبي عبد الرحمن عن طلحة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول كانوا  
لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد

ابن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين قال كان المصدق يجي فأنما رأى زرعاً قائماً  
أو إبلاً قائماً أو غنماً قائماً أخذ منها الصدقة **قلت** **﴿**أرأيت لو أن رجلاً كانت في يديه  
مائة دينار ناضية فحال عليها الحول وعليه مائة دينار ديناً مهراً لامرأته أ يكون عليه فيما  
في يديه الزكاة فقال لا **قلت** **﴿**وهو قول مالك (فقال) قال لي مالك إذا فليس زوجها  
حاصت الغرماء وإن مات زوجها حاصت الغرماء فهو دين وهذا مثله **قلت** **﴿**أرأيت  
لو أن رجلاً كانت عنده مائة دينار فحال عليها الحول وعليه زكاة كان قد فرط فيها لم  
يؤدها من زكاة المال والماشية وما أثبتت الأرض أتكون فيما في يديه الزكاة (قال)  
لا يكون عليه فيما في يديه الزكاة إلا أن يبقى في يديه بعد أن يؤدي ما كان فرط فيه  
من الزكاة ما يجب فيه الزكاة عشرون ديناراً فصاعداً فإن بقي في يديه عشرون ديناراً  
فصاعداً زكاه **قلت** **﴿**وهذا قول مالك قال هذا رأيي وذلك لأن مالكا قال لي في  
الزكاة إذا فرط فيها الرجل ضمنها وإن أحاطت بماله وهذا عندي مثله **قلت** **﴿**أرأيت  
رجلاً له عشرون ديناراً قد حال عليها الحول وعليه عشرة دراهم نفقة شهر لامرأته  
قد كان فرضها القاضي عليه قبل أن يحول الحول بشهر (فقال) يجعل نفقة المرأة في  
هذه العشرين الدينار فإذا انحطت فلا زكاة عليه فيها **قلت** **﴿**أرأيت إن لم يكن فرض  
لها القاضي ولكنها أنفقت على نفسها شهراً قبل الحول ثم ابتغت نفقة الشهر وعند  
الزوج هذه العشرون الدينار (فقال) تأخذ نفقتها ولا يكون على الزوج فيها الزكاة **قلت** **﴿**  
ويلزم الزوج ما أنفقت من مالها وإن لم يفرض لها القاضي (قال) نعم إذا كان الزوج  
موسراً فإن كان الزوج غير موسر فلا يضمن لها ما أنفقت ومثلك أنها أنفقت وعند  
الزوج عشرون ديناراً فالزوج يتبع بما أنفقت يقضى لها عليه بما أنفقت فإذا قضى لها  
بذلك عليه حطت العشرون إلى ما لا زكاة فيها فلا تكون عليه زكاة **قلت** **﴿**وهذا قول  
مالك (فقال) قال مالك أيما امرأة أنفقت وزوجها في حضر أو في سفر وهو موسر فما  
أنفقت فهو في مال زوجها إن ابتغته على ما أحب أو كره الزوج مضموناً عليه فلما ابتغته  
كان ذلك لها ديناً عليه فجعلناه في هذه العشرين فبطلت عنه الزكاة **قلت** **﴿**أرأيت



ان كانت هذه النفقة التي على هذا الرجل الذي وصفت لك انما هي نفقة والدين أو ولد (قال) لا تكون نفقة الوالدين والولد ديناً أبطل به الزكاة عن الرجل لان الوالدين والولد انما تلزم النفقة لهم اذا ابتغوا ذلك وان أنفقوا ثم طلبوه بما أنفقوا لم يلزمه ما أنفقوا وان كان موسراً والمرأة يلزمه ما أنفقت قبل أن تطلبه بالنفقة ان كان موسراً ﴿قلت﴾ فان كان القاضي قد فرض للأبوين نفقة معلومة فلم يعطهما ذلك شهراً وحال الحول على ما عند هذا الرجل بعد هذا الشهر أيجعل نفقة الابوين هاهنا دينافيا في يديه اذا قضى به القاضي قال لا (وقال غيره) وهو أشهب أحط عنه به الزكاة وألزمه ذلك اذا قضى به القاضي عليه في الابوين لان النفقة لهما انما تكون اذا طلبا ذلك (قال) ولا يشبهان الولد ويرجع على الأب بما تدين الولد أو أنفق عليه اذا كان موسراً ومحط عنه ذلك الزكاة كانت بفريضة من القاضي أم لم تكن لان الولد لم تسقط نفقتهم عن الوالد اذا كان له مال من أول ما كانوا حتى يبلغوا والوالدان قد كانت نفقتهم ساقطة فانما ترجع نفقتهم بالقضية والحكم من السلطان والله أعلم ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً كانت عنده دنائير قد حال عليها الحول تجب فيها الزكاة وعليه اجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحول أو كراء إبل أو دواب أيجعل ذلك الكراء أو الاجارة فيما في يديه من الناض ثم يزكي ما بقي (فقال) نعم اذا لم يكن له عروض ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن العامل اذا عمل بالمال قراضاً فربح ربحاً وعلى العامل المقارض دين فاقسماه بعد الحول فأخذ العامل ربحه هل ترى الزكاة على العامل في حظه وعليه دين (فقال) لا الا أن يكون له عروض وفاء بدينه فيكون دينه في العروض ويكون في ربحه هذا الزكاة فان لم يكن له عروض فلا زكاة عليه في ربحه اذا كان الدين يحيط بربحه كله ﴿ابن وهب﴾ أشهب عن مالك وسفيان بن عيينة أن ابن شهاب حدثهما عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عقيل عن

ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان على المنبر وهو يقول هذا شهر زكاتكم الذي تؤدون فيه زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه فان فضل عنده ماتجب فيه الزكاة فليؤد زكاته ثم ليس عليه شيء حتى يحول عليه الحول ﴿ ابن القاسم ﴾ وابن وهب عن مالك أن يزيد بن خصيفة حدثه أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة فقال لا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن شهاب ونافع مثل قول سليمان بن يسار ﴿ ابن مهدي ﴾ عن أبي الحسن عن عمرو بن حزم قال سئل جابر بن زيد <sup>(١)</sup> عن الرجل يصيب الدراهم وعليه من الدين أكثر منها فقال لا زكاة عليه حتى يقضى دينه

#### ﴿ في زكاة القراض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يأخذ مالا قراضاً على أن الزكاة على رب المال زكاة الربح ورأس المال أو زكاة الربح ورأس المال على العامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز لرب المال أن يشترط زكاة المال على صاحبه <sup>(٢)</sup> ألا ترى أن العامل لو لم يربح في المال إلا ديناراً واحداً وكان القراض أربعين ديناراً فأخرج ذلك الدينار في الزكاة لذهب عمله باطلاً فلا يجوز هذا ﴿ قال ﴾ ولو اشترط صاحب المال على العامل أن عليه زكاة الربح لم يكن بذلك بأس ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال زكاة الربح لان ذلك يصير جزءاً مسمى كأنه أخذه على أن له خمسة أجزاء من عشرة ولصاحب المال أربعة أجزاء من عشرة وعلى رب المال الجزء الباقي يخرج من الربح عنهما للزكاة وكذلك اذا اشترط العامل في المساقاة الزكاة على رب الاصل فيكون ذلك جائزاً لان ذلك يصير جزءاً مسمى وهو خمسة أجزاء من عشرة ولرب المال أربعة أجزاء من عشرة أجزاء والجزء الفاضل في الزكاة . وقد روي أيضاً أنه لاخير في اشتراط زكاة

(١) (جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء اه من هامش الاصل (٢) (صاحبه) اضافته لادنى ملابسة

والمراد به العامل وحرر كتبه مصححه

الربح من واحد منهما على صاحبه ولا في المساقاة أيضاً لأن المال ربما كان أصله لا تجب فيه الزكاة وإن كان أصله تجب فيه الزكاة فربما اغترقه الدين فأبطل الزكاة والمساقاة ربما لا تخرج الحائط إلا أربعة أوسق وربما أخرج عشرة فتختلف الأجزاء فيصير العامل على غير جزء مسمى ﴿وقال﴾ وسئل مالك عن الرجل يدفع إلى الرجل المال قراضاً فيتجربه إلى بلاد فيحول عليه الحول أترى أن يخرج زكاته المقارض (فقال) لا حتى يؤدي إلى الرجل رأس ماله وربحه ﴿قلت﴾ أرايت هذا المقارض إذا أخذ ربحه وإنما عمل في المال شهراً واحداً فكان ربحه الذي أخذ أقل من عشرين ديناراً أو عشرين ديناراً فصاعداً (فقال) لا زكاة عليه فيه ويستقبل بما أخذ من ربحه سنة من ذي قبل بمنزلة الفائدة وإنما تكون الزكاة على العامل في القراض إذا عمل به سنة من يوم أخذه فتكون في المال الزكاة كانت حصة العامل من ذلك ما تجب فيه الزكاة أو لا تجب فهو سواء يؤدي الزكاة على كل حال إذا عمل به سنة وهو قول مالك ﴿وقال﴾ مالك ﴿ولو حال على العامل من يوم قبض المال حول وأخذ ربحه وعليه من الدين ما يفترق حصته من المال فإنه لا زكاة عليه فيه حال الحول في ذلك أو لم يحل﴾ قال ابن القاسم ﴿وان كان على رب المال دين يفترق رأس ماله وربحه لم يكن على العامل أيضاً في حصته زكاة وإن كان قد حال الحول على المال من يوم أخذه لأن أصل المال لا زكاة فيه حين كان الدين أولى به﴾ وقال ابن القاسم ﴿في الرجل يساقى نخله فيصير للعامل في الثمر أقل من خمسة أوسق حظه من ذلك فتكون عليه فيه الصدقة﴾ وقال ﴿وسألت مالكا عن الرجل يزكي ماله ثم يدفعه إلى الرجل يعمل به قراضاً فيعمل فيه سبعة أشهر أو ثمانية أو أقل من الحول فيقتسمان فيدفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه ويأخذ هو ربحه وفيما صار للعامل مافيه الزكاة أو لا يكون فيحول على مال رب المال وربحه الحول فيؤدي الزكاة هل ترى على العامل في المال فيما في يديه مما أخذ من ربحه زكاة (فقال) مالك إذا قاسمه قبل أن يحول على المال الحول من يوم زكاه ربه ودفع العامل إلى رب المال رأس ماله وربحه استقبل العامل بما في يديه سنة

مستقبلة لانها في هذا الوجه فائدة ولا يجب عليه فيها الزكاة الا أن يحول عليها حول عنده من يوم قبض ربحه وفيه ما يجب فيه الزكاة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الحر يأخذ من العبد المأذون له في التجارة مالا قراضاً فيعمل فيه سنة ثم يقاسمه فيصير في يدي الحر العامل في المال ربح يجب فيه الزكاة هل ترى عليه في ربحه الزكاة (فقال) لا حتى يحول عليه الحول عنده لان أصل المال كان للعبد ولا زكاة في أموال العبيد فلما لم يكن في أصل المال الذي عمل فيه هذا المقارض الزكاة كان ربحه فائدة فلا زكاة عليه فيه حتى يحول عليه الحول

#### ﴿ في زكاة تجار المسلمين ﴾

﴿ قلت ﴾ أ كان مالك يرى أن تؤخذ من تجار المسلمين اذا تجروا الزكاة فقال نعم ﴿ قلت ﴾ في بلادهم أم اذا خرجوا من بلادهم (فقال) بلادهم عنده وغير بلادهم سواء من كان عنده مال يجب فيه الزكاة زكاة ﴿ قلت ﴾ أفسألهم اذا أخذ منهم الزكاة هذا الذي يأخذ عما في بيوتهم من ناضهم فيأخذ زكاته مما في أيديهم (فقال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً وأرى ان كان الوالي عدلاً أن يسأله عن ذلك وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق ﴿ قلت ﴾ أفسأل عن زكاة أموالهم الناض اذا لم يتجروا (فقال) نعم اذا كان عدلاً وقد فعل ذلك أبو بكر الصديق كان يقول للرجل اذا أعطاه عطاءه هل عندك من مال قد وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وان قال لا أسلم اليه عطائه ولا أرى أن يبعث في ذلك أحداً وانما ذلك الى أمانة الناس الا أن يعلم أحد أن لا يؤدي فتؤخذ منه ألا ترى أن عثمان كان يقول هذا شهر زكاتكم ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك أين ينصبون هؤلاء الذين يأخذون المشور من أهل الذمة والزكاة من تجار المسلمين (فقال) لم أسمع منه فيه شيئاً ولكني رأيته فيما يتكلم به أنه لا يعجبه أن ينصب لهذه المكوس أحد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني يعقوب ابن عبد الرحمن من بني القارة حليف لبني زهرة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل المدينة أن يضع المكس فانه ليس بالمكس ولكنه البخس قال الله تعالى ولا تبخسوا

الناس أشياءهم ومن أتاك بصدقة فاقبلها ومن لم يأتك بها فإلله حسبي والسلام ﴿قلت﴾ أليس إنما يؤخذ من تجار المسلمين في قول مالك الزكاة في كل سنة مرة وان تجروا من بلد الى بلد وهم خلاف أهل الزمة في هذا فقال نعم ﴿قال﴾ ومن تجر ومن لم يتجر فأنما عليه الزكاة في كل سنة مرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً خرج من مصر بتجارة الى المدينة أيقوم عليه ما في يديه فتؤخذ منه الزكاة (فقال) لا يقوم عليه ولكن اذا باع أدى الزكاة (قال) ولا يقوم على أحد من المسلمين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ وأهل الزمة أيضاً لا يقوم عليهم فاذا باعوا أخذ منهم العشر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً من المسلمين قدم بتجارة فقال هذا الذي معي مضاربة أو بضاعة أو على دين أو لم يحل على مال عندي الحول أصدق ولا يخاف في قول مالك (فقال) نعم يصدق ولا يخلف

#### ﴿في تعشير أهل الزمة﴾

﴿قلت﴾ أرايت النصراني اذا تجر في بلاده من أعلاها الى أسفلها ولم يخرج من بلاده الى غيرها (فقال) لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من كرومهم ولا من زروعهم ولا من ماشيتهم ولا من نخلهم شيء فاذا خرج من بلاده الى غيرها من بلاد المسلمين تاجرًا لم يؤخذ منه مما حمل قليل ولا كثير حتى يبيع فان أراد أن يرد متاعه الى بلاده أو يرتحل به الى بلد آخر فذلك له وليس لهم أن يأخذوا منه شيئاً اذا خرج من عندهم بحال ما دخل عليهم ولم يبيع في بلادهم شيئاً ولم يشتروا عندهم شيئاً فان كان قد اشترى عندهم شيئاً بمال ناض كان معه أخذ منه العشر مكانه من السلع التي اشترى حين اشترى ﴿قلت﴾ أرايت ان هو باع ما اشترى بعد ما أخذ منه العشر حين كان اشتراه يؤخذ من ثمنه أيضاً العشر (فقال) لا ولو أقام عندهم سنين بعد الذي أخذوا منه أول مرة يبيع ويشترى لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان أراد الخروج من بلادهم بما قد اشترى في بلادهم بعد أن أخذوا العشر منه مرة واحدة وقد اشترى وباع مراراً بعد ما أخذوا منه العشر فأراد الخروج لم يكن لهم عليه فيما اشترى شيء مما يخرج به من



بلادهم فقال نعم ﴿قُلْتُ﴾ وان دخل عليهم بغير مال ناض انما دخل عليهم بلادهم  
 بمتاع متى يؤخذ منه . قال اذا باعه ﴿قُلْتُ﴾ فاذا باعه أخذ منه العشر مكانه من ثمن  
 المتاع قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ فان اشترى بعد ذلك وباع فسيبيله سبيل المسئلة الاولى في  
 الناض الذي دخل به فقال نعم ﴿قُلْتُ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ وقال مالك  
 في النصراني يكرى اياه من الشام الى المدينة أيؤخذ منه في كرائهم العشر بالمدينة اذا  
 دخلها قال لا ﴿قُلْتُ﴾ فان أكرى من المدينة الى الشام راجعاً أيؤخذ منه العشر  
 بالمدينة اذا أكرها قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ فما يؤخذ من أهل الحرب اذا نزلوا بتجارة  
 (فقال) يؤخذ منهم ما صالحوا عليه في سلهم ليس في ذلك عنده عشر ولا غيره  
 ﴿قُلْتُ﴾ أرايت الذي اذا خرج بمتاع الى المدينة فباع بأقل من مائتي درهم أيؤخذ  
 منه العشر قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ يؤخذ منه مما قل أو أكثر قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ وهذا قول  
 مالك قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ وقال مالك اذا تاجر عبيد أهل الذمة أخذ منهم كما يؤخذ من  
 ساداتهم ﴿قُلْتُ﴾ وقال مالك اذا تاجر الذي أخذ منه العشر من كل ما يحمل اذا باعه  
 من ثمنه بزاز كان أو غيره من العروض على ما فسر لك ﴿قُلْتُ﴾ سحنون ﴿قُلْتُ﴾ وحدثني  
 ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية حدثهما عن ربيعة أن  
 عمر بن الخطاب قال لأهل الذمة الذين كانوا يتجرون الى المدينة ان تجرتم في بلادكم  
 فليس عليكم في أموالكم زكاة وليس عليكم الا جزيتكم التي فرضنا عليكم وان  
 خرجتم وضررتم في البلاد وأدرتم أموالكم أخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا  
 جزيتكم فكان يأخذ منهم من كل عشرين نصف العشر كلما قدموا من مرة ولا  
 يكتب لهم براءة مما أخذ منهم كما تكتب للمسلمين الى الحول فيأخذ منهم كلما جاؤا  
 وان جاؤا في السنة مائة مرة ولا يكتب لهم براءة بما أخذ منهم (قال ابن وهب)  
 وكذلك قال لي مالك ﴿قُلْتُ﴾ سحنون ﴿قُلْتُ﴾ وقد روى علي بن زياد في تاجر أهل الحرب  
 العشر (وقال ابن نافع) مثل قول ابن القاسم انما هو ماراضاهم عليه المسلمون وليس في  
 ذلك حد معلوم

﴿ قلت ﴾ أرأيت نصارى بني تغلب أيؤخذ منهم في جزيتهم الصدقة مضاعفة (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً أحفظه قال ولو كانت الصدقة تؤخذ من نصارى بني تغلب مضاعفة عند مالك ما جهلناه ولكننا نعرفه قال وماسمعت أحداً من أصحابه يذكر هذا ﴿ قلت ﴾ أفتحفظ عن مالك أنه قال تؤخذ الجزية من جماجم نصارى بني تغلب (فقال) ماسمعت من قوله في هذا شيئاً وتؤخذ منهم الجزية ﴿ وقال أشهب ﴾ وعلى كل من كان على غير الاسلام أن يؤخذ منهم الجزية عن يد وهم صاغرون وقد قال الله تبارك وتعالى ذلك في كتابه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن لا كتاب له من المجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب ﴿ قال سحنون ﴾ وذلك السنة والأمر الذي لا اختلاف فيه عند أحد من أهل المدينة (قال سحنون<sup>(١)</sup>) منه قول ابن القاسم وفيه قول غيره والمعنى كله واحد) ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني إذا أعتقه المسلم أ يكون على هذا المعتق النصراني الجزية فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم هو قول مالك ﴿ قال مالك ﴾ ولو جعلت عليه الجزية لكان العتق إذا أضربه ولم ينفعه العتق شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني إذا أعتق عبده النصراني أ تكون على العبد المعتق وهو نصراني الجزية أم لا (فقال) نعم تجعل عليه الجزية وقد سمعت من مالك بن أنس وهو يقول يؤخذ من عبيد نصارى إذا تجروا في بلاد المسلمين من بلد إلى بلد العشر ﴿ قلت ﴾ أرأيت النصراني أ تمضي به السنة فلم تؤخذ منه الجزية لسنته هذه حتى أسلم أ تؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا ﴿ فقال ﴾ سمعت مالكا وقد سئل عن أهل حصن هادنوا المسلمين ثلاث سنين على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئاً معلوماً فأعطوهم سنة واحدة ثم أسلموا قال مالك أرى أن يوضع عنهم ما بقى عليهم ولا يؤخذ منهم ولم أسمع من مالك في مسئلتك شيئاً وهو عندي مثله لا أرى أن

(١) ( قوله قال سحنون الى قوله والمعنى كله واحد ) وجد في الاصل بين قوسين وكتب

عليه بهامشه مانصه ( المعلم عليه لابن وضاح ) كتبه مصححه

يؤخذ منهم شيء ﴿قلت﴾ رأيت هذا المال الذي هادناهم عليه أئخمس أم ما يصنع به (فقال) ماسمعت فيه شيئاً وأراه مثل الجزية ﴿قلت﴾ رأيت اذا أسلم الذي أتسقط الجزية عن ججمته وعن أرضه في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك ان كانت أرضه أرض صلح سقطت الجزية عن ججمته وعن أرضه وتكون أرضه له وان كانوا أهل عنوة لم يكن له أرضه ولا ماله ولا داره وسقطت عنه الجزية ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد وعن هشام عن اسماعيل عن الشعبي في مسلم أعتق عبداً من أهل الذمة قال ليس عليه جزية وذمته ذمة مولاة ﴿وقد قال أشهب﴾ بلغني عن علي بن أبي طالب أنه قال في النصراني يعتق لا جزية عليه ولم يفسر من أعتقه ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك أنه قال بلغنا أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون ﴿قال مالك﴾ وهي السنة التي لا اختلاف فيها ﴿قال ابن وهب﴾ وكان ابن عمر وابن عباس ومالك بن أنس وغير واحد يكرهون بيع أرض العنوة ﴿قال ابن وهب﴾ وقال ابن شهاب اذا أسلم رجل من أهل العنوة لم يكن له أرضه ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن عمر بن عبد العزيز قال لنصارى كلب وتغلب لا تأخذ الصدقة منكم وعليكم الجزية فقالوا أجمعنا كالعبيد قال لا تأخذ منكم الا الجزية قال فتوفي عمر وهم على ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمر بن عبيد الله مولى غفرة<sup>(١)</sup> ان الاشعث بن قيس اشترى من أهل سواد الكوفة أرضاً لهم فاشترطوا عليه رضا عمر فجاءه الاشعث فقال يا أمير المؤمنين اني اشتريت أرضاً بسواد الكوفة واشترطوا عليّ ان أنت رضيت فقال عمر ممن اشتريتها فقال من أهل الارض فقال عمر كذبت وكذبوا ليست لك ولا لهم ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن هشام عن الحسن وعن داود بن أبي هند عن محمد بن سيرين أن عمر نهى أن يتباع رقيق أهل الذمة وأرضهم ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن منصور عن رجل عن عبد الله بن مغفل قال لا يشتري

(١) (مولى غفرة) هي أخت بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ من هامش الأصل

أرض من دون الجبل الا من بنى صابيتاً وأهل الحيرة فان لهم عهداً ﴿ ابن وهب ﴾  
 عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلاً أسلم على عهد عمر فقال ضعوا الجزية عن  
 أرضي فقال عمر لا ان أرضك أخذت عنوة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن معمر  
 عن أبي الحكم عن ابراهيم أن رجلاً أسلم من أهل السواد فقال <sup>(١)</sup> ارفع عن أرضي  
 الخراج فقال عمر ان أرضك أخذت عنوة وقال له رجل ان أرض كذا وكذا تطيق  
 أكثر مما عليها من الخراج فقال ليس عليهم سبيل انما صالحناهم

— في أخذ الامام الزكاة من المانع الزكاة —

﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن الرجل يعلم الامام أنه لا يؤدي زكاة ماله الناض أرى  
 أن يأخذ منه الامام الزكاة (فقال) ان قتل علم ذلك <sup>(٢)</sup> أخذ منه الزكاة ﴿ قلت ﴾  
 أرايت قوما من الخوارج غلبوا على بلد من البلدان فلم يؤدوا زكاة مواشيهم أعواما  
 يأخذ منهم الامام اذا كان عدلا زكاة تلك السنين اذا ظفروهم فقال نعم ﴿ قلت ﴾  
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ زكاة الحب والثمار بهذه المنزلة (فقال) أرى ان  
 يكون مثل هذا وانما سمعت مالكا يقول في زكاة الماشية ﴿ قال سحنون ﴾ وقد  
 قال غيره الا أن يقولوا انا قد أدينا ما قبلنا لانهم ليسوا بمنزلة من فرّ بزكاته وانما  
 هؤلاء خرجوا على التأويل الا صدقة العام الذي يظفروهم فيه فانها تؤخذ منهم

— في تعجيل الزكاة قبل حولها —

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل زكاة ماله في الماشية أو في الابل أو في الزرع أو في  
 المال السنة أو السنتين أيجوز ذلك فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾  
 وقال مالك الا أن يكون قرب الحول أو قبله بشئ يسير فلا أرى بذلك بأساً  
 وأحب اليّ أن لا يفعل حتى يحول عليه الحول ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يعجل صدقة

(١) (فقال) أي لعمر ارفع الخ بدليل ما قبله وما بعده اهـ مصححه (٢) (قوله قتل علم  
 ذلك) أي أحاط به خبراً وقوى علمه به قال في القاموس وقتل الشيء خبراً علمه اهـ كنبه مصححه

ماشيته لسنين ثم يأتيه المصدقُ يأخذ منه صدقة ماشيته أم يجزئه ما عجل من ذلك (فقال) قال لي مالك لا يجزئه ما عجل من ذلك ويأخذ منه المصدق زكاة ما وجد عنده من ماشيته ﴿وقال أشهب﴾ قال مالك وإن الذي أداها قبل أن يتقارب ذلك فلا تجزئه وإنما ذلك بمنزلة الذي يصلي الظهر قبل أن تزول الشمس ﴿أشهب﴾ وقال الليث لا يجوز ذلك ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي كانت تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن عبد الرحمن بن خالد حدثه عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن يخرجوا زكاة يوم الفطر قبل أن يخرجوا إلى الصلاة فإذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة فلا يخرج يوم الفطر حتى يطلع الفجر

— في دفع الزكاة إلى الامام العدل وغير العدل —

﴿قال﴾ وقال مالك إذا كان الامام يعدل لم يسع الرجل أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غير ذلك ولكن يدفع زكاة الناض إلى الامام وأما ما كان من الماشية وما أثبتت الأرض فإن الامام يبعث في ذلك ﴿قلت﴾ رأيته قوماً من الخوارج غلبوا على بلد فأخذوا الصدقات والخراج ثم قتلوا أتواخذ الجزية والصدقات منهم مرة أخرى (قال) لا أرى ذلك أن تؤخذ منهم ثانية ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر قالوا كلهم يجزي ما أخذوا وإن فعلوا ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال يحسب ما أخذ العاشر ﴿ابن مهدي﴾ عن قيس بن الربيع عن سالم الأقيس عن سعيد بن جبير مثله ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز عن أنس بن مالك والحسن قالا ما أعطيت في الجنور والطرق فهي صدقة ماضية ﴿قال الحسن﴾ ما استطعت أن تحبسها عنهم حتى تضجعها حيث أمرك الله فافعل



— في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر —

﴿قال﴾ وسئل مالك بن أنس عن المسافر تجب عليه الزكاة وهو في سفر أيقسمها في سفره في غير بلده وان كان ماله وراءه في بلده قال نعم ﴿قيل له﴾ انه قد يخاف أن يحتاج في سفره ولا قوت معه (فقال) أرى أن يؤخر ذلك حتى يقدم بلده ﴿قيل له﴾ فان وجد من يسلفه حتى يقدم بلاده أرى أن يقسم زكاته فقال نعم هو أحب اليّ ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يكون من أهل مصر فيخرج الى المدينة بتجارة وهو ممن يدير التجارة وله مال ناض بمصر ومال بالحجاز (فقال) لا أرى بأساً أن يزكي بموضعه الذي هو به مامعه وما خلفه بمصر ﴿قال﴾ فقلنا له وان كان ماله خلفه بمصر وهو يجد من يسلفه زكاته حيث هو (فقال) فيتسلف وليؤد حيث هو ﴿قال﴾ فقلنا له فان كان يحتاج وليس معه قوت ذلك (قال) فليؤخر ذلك حتى يقدم بلده وقد كان يقول يقسم في بلاده ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض كبراء أصحاب مالك وهو أشهب ان كان ماله وراءه في بلاده وكانت تقسم في بلاده عاجلا عند حلولها وما أشبه ذلك فلا أرى أن يقسمها في سفره وأرى ذلك أفضل الا أن يكون بأهل الموضع الذي هو به من سفره حاجة ملحة ونازلة شديدة فأحب اليّ أن يؤدي زكاة ماله في مكانه الذي هو به ان كان يجد ذلك الا أن يخاف أن يؤدي زكاة ماله ببلده فلا أرى ذلك عليه

— في اخراج الزكاة من بلد الى بلد —

﴿قلت﴾ أرأيت صدقة الابل والغنم والبقر وما أخرجت الارض من الحب والقطنية أو الثمار أتقل هذه الزكاة من بلد الى بلد في قول مالك (قال) سئل مالك عن قسم الصدقات أين تقسم فقال في أهل البلد التي تؤخذ فيها فان فضل عنهم فضل نقلت الى أقرب البلدان اليهم ولو أن أهل بلد كانوا أغنياء وبلغ الامام عن بلد آخر مجاعة نزلت بهم أصاباتهم سنة أذهبت مواشيهم أو ما أشبه ذلك فنقل اليهم بعض تلك الصدقة رأيت ذلك صوابا لان المسلمين أسوة فيما بينهم اذا نزلت بهم الحاجة

﴿قال﴾ فقلت له فلو أن رجلاً من أهل مصر حلت زكاته عليه وماله بمصر وهو بالمدينة أترى أن يقسم زكاته بالمدينة قال نعم ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً لم يكن من أهل المدينة أراد أن يقسم زكاته فبلغه عن أهل المدينة حاجة فبعث اليهم من زكاة ماله مارأيت بذلك بأساً ورأيت صواباً ﴿قال﴾ وقال مالك تقسم الصدقة في مواضعها فإن فضل عنهم شيء فأقرب البلدان اليهم وقد نقل عمر بن الخطاب <sup>(١)</sup> ﴿قال سحنون﴾ وذكر أشهب عن مالك أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص عام الرمادة وهو بمصر واغوثاه للعرب جهز إليّ عيراً يكون أولها عندي وآخرها عندك تحمل الدقيق في العباء فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى ويوكل بذلك رجلاً ويأمرهم بحضور نحر تلك الابل ويقول ان العرب تحب الابل وأخاف أن يستحيوها فلينجروا وليأندموا بلحومها وشحومها وليلبسوا العباء التي أتى بالدقيق فيها

#### ﴿في زكاة المعادن﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في زكاة المعادن إذا خرج منها وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم أخذت منه الزكاة مكانه ولم يؤخر وما خرج منها بعد ذلك أخذ منه بحساب ما يخرج ربع عشره إلا أن يتقطع نيل ذلك الغار ثم يعمل في طلبه أو ابتداء في شيء آخر ثم يدرك فلا شيء عليه حتى يكون فيما يصيب وزن عشرين ديناراً أو وزن مائتي درهم قال وإنما مثل ذلك مثل الزرع إذا رفع من الأرض خمسة أوسق أخذ منه فما زاد فبحساب ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت معادن الذهب والفضة أيؤخذ منها الزكاة (فقال) قال مالك نعم ﴿قال﴾ وقال مالك في المعادن ما نيل بعمل ففيه الزكاة ﴿فقيل﴾ له فالندرة توجد في المعدن من غير كبير عمل (فقال) أرى فيها الخمس ﴿فقيل﴾ له أنه قد تكلف فيه عملاً (قال) ودفن الجاهلية يتكلف فيه عملاً فإذا كان العمل خفيفاً ثم وجد هذا الذي وصفت لك من الندرة وهي القطعة التي تندر من الذهب والورق

(١) (قوله وقد نقل عمر الخ) أي نقل ما فضل من الصدقات عن موضع وجوبها إلى ذوي الحاجة في أقرب الجهات إليه اه كنهه مصححه

فأنا أرى فيها الخمس ولا أرى فيها الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن بعمل يتكاف فيه وكانت فيه المؤنة حتى أصاب مثل الذي وصفت لك من النادرة فأنما فيه الزكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك وما نيل من المعادن مما لم يتكلف فيه عمل أو تكلف فيه عمل يسير فأصيب فيه مثل هذه النادرة ففيه الخمس وما تكلف فيه العمل والمؤنة والطلب ففيه الزكاة ﴿ وقال أشهب ﴾ في المعدن يوجد فيه الذهب النابت لا عمل فيه فقال لي كلما كانت المعادن فيها الزكاة لما تكلف فيها من المؤنة فكذلك ما وجد فيها من الذهب نابتاً لا عمل فيه يكون ركازاً ففيه الخمس ﴿ قلت ﴾ أرايت المعادن تظهر في أرض العرب (فقال) ما زالت المعادن تظهر في أرض العرب ويعمل فيها الناس وتكون زكاتها للسلطان وقد ظهرت معادن كثيرة بعد الاسلام قال فمأرايت ذلك يختلف عند مالك وما كان منها في الجاهلية ﴿ قال ﴾ ولو اختلف ذلك عند مالك في أرض العرب أو عند أحد منهم لعلمت ذلك من قوله ان شاء الله وما شأن ما ظهر في الجاهلية وشأن ما ظهر في الاسلام الا سيان واحد ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك وسئل عن معدن البربر التي ظهرت في أرضهم فقال أرى ذلك الي السلطان يليها ويقطع بها ممن يليها ويأخذ منها الزكاة ﴿ قلت ﴾ أرايت قول مالك تؤخذ الزكاة من المعدن مما خرج منه (فقال) قال مالك ذلك بعد ما يخرج ذهبه أو فضته ﴿ قلت ﴾ فالذي يؤخذ منه خمسة الذي ينال بغير عمل (فقال) ذلك انما هو فضة كله يؤخذ منه خمسة اذا خرج ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك يؤخذ مما خرج من المعدن وان كان الذي خرج به عليه دين لم ينظر في دينه وأخذت منه الزكاة اذا كان ما يخرج له مائتي درهم أو عشرين ديناراً فصاعداً قال وهو مثل الزرع ﴿ قلت ﴾ أرايت ما خرج من المعدن لم جعل فيه مالك الزكاة لئن كان مغماً انما ينبغي أن يكون فيه الخمس وان كان انما فيه الزكاة لانه فائدة فانه ينبغي أن لا يؤخذ منه شيء حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده (فقال) قال مالك انما هو مثل الزرع اذا حصد كانت فيه الزكاة مكانه اذا كان فيه ما يجب فيه الزكاة ولا ينتظر به شيء اذا حصد قال وكذلك

المعدن اذا خرج منه ما يبلغ أن تكون فيه الزكاة زكى مكانه ولم ينتظر به حتى يحول عليه الحول ﴿ قال ﴾ وقال أشهب انها لما كانت ذهباً وفضة وكانت تعمل كما يعمل الزرع وكان أصله النابت كنبات الزرع جعلته بمنزلة الزرع وقد قال الله تبارك وتعالى وآتوا حقه يوم حصاده فكما كان يكون في الزرع الزكاة اذا حصد وان لم يحل عليه الحول اذا بلغ ما فيه الزكاة كان في المعدن الزكاة مكانه حين أخرجه وصفاه وان كان لم يحل عليه الحول من يوم أخرجه أو من يوم عمل فيه اذا بلغ ما يجب فيه الزكاة مع ما فيه من الآثار ﴿ قلت ﴾ أرأيت زكاة المعادن تُفَرَّق في الفقراء كما تُفَرَّق الزكاة أم تصير مثل الجزية (فقال) بل تُفَرَّق في الفقراء كما تُفَرَّق الزكاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لما قال مالك فيما خرج من المعدن الزكاة ويحمله يحمل الزكاة علمنا أنه في الفقراء وهو مثل الزكاة محمله يحمل الزكاة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ربيعة وغير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية<sup>(١)</sup> وهي من ناحية الفرع فلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم ﴿ أشهب ﴾ عن ابن أبي الزناد أن أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن ربع العشر الا أن تأتي نذرة<sup>(٢)</sup> فيكون فيها الخمس كان يعد النذرة الركزة<sup>(٣)</sup> فيخمسها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال أبو الزناد) والركزة أن يصيب الرجل النذرة من ذهب أو فضة يقع عليها ليس فيها كبير مؤنة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان بن عيينة قال سمعت عبد الله بن أبي بكر يذكر أن عمر بن عبد العزيز كان يأخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم

(١) (القبلية) بفتح القاف والباء الموحدة موضع من الفرع بقرب المدينة (والفرع) وزان قتل عمل من أعمال المدينة الصفراء اهـ مصباح (٢) (نذرة) النذرة بفتح النون مشددة وسكون الدال المهملة القطعة من الذهب توجد في المعدن اهـ (٣) (الركزة) بكسر الراء وسكون الكاف قال في القاموس الركزة بهاء واحدة الركاز وهو ما ركزه الله في المعادن أي أحده ودفن أهل الجاهلية وقطع عظام من الفضة والذهب تخرج من المعدن اهـ كتبه مصححه

﴿ في معادن أرض الصالح وأرض العنوة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت المعادن تظهر في أرض صالح عليها أهلها (فقال) أما ما ظهر فيها من المعادن فتلك لأهلها أن يمنعوا الناس أن يعملوا فيها وإن أرادوا أن يأذنوا للناس كان ذلك لهم وذلك أنهم صالحوا على أرضهم فهي لهم دون السلطان (قال) وما افتتحت عنوة فظهر فيها معادن فذلك إلى السلطان يصنع فيها ما شاء ويقطع بها لمن يعمل فيها لأن الأرض ليست للذين أخذوا عنوة

﴿ ماجاء في الركاز ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً أصاب ركازاً في أرض العرب أيكون للذي أصابه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من أصاب ركازاً وعليه دين أيخمس أم لا (فقال) أرى أن يخمس ولا يلتفت إلى دينه ﴿ قال ﴾ وقال مالك ما نيل من دفن الجاهلية بعمل أو بغير عمل فهو سواء وفيه الخمس ﴿ وقال ﴾ قال مالك أكره حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراماً فما نيل فيها من أموال الجاهلية ففيه الخمس ﴿ قال ﴾ وقد بلغني عن مالك أنه قال إنما الركاز ما أصيب في أرض العرب مثل الحجاز واليمن وفيافي البلدان من دفن الجاهلية فهو ركاز وفيه الخمس ولم يجعله مثل ما أصيب في الأرض التي صالح عليها أهلها وأخذت عنوة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما أصيب في أرض العرب أليس إنما فيه الخمس في قول مالك ويأخذ الذين أصابوه أربعة أخماسه قال نعم ﴿ قلت ﴾ أليس الركاز في قول مالك ما قل منه أو أكثر من دفن الجاهلية فهو ركاز كله وإن كان أقل من مائتي درهم قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويخرج خمسة وإن كان فقيراً قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإن كان فقيراً وكان الركاز قليلاً أيسعه أن يذهب به جميعه لمكان فقره فقال لا

﴿ في الركاز يوجد في أرض الصالح وأرض العنوة ﴾

﴿ قال ﴾ وبلغني أن مالكا قال كل كنز وجد من دفن الجاهلية في بلاد قوم صالحوا



عليها فأراه لاهل تلك الدار الذين صالحوا عليها وليس هو لمن أصابه وما أصيب في أرض العنوة فأراه لجماعة مسلمي أهل تلك البلاد الذين افتتحوها وليس هو لمن أصابه دونهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وهو بين لان ما في داخلها بمنزلة ما في خارجها فهو لجميع أهل تلك البلاد ويخمس ﴿ قلت ﴾ وأرض الصلح في قول مالك ان جميعه للذين صالحوا على أرضهم لا يخمس ولا يؤخذ منهم شيء قال نعم ﴿ قلت ﴾ وأرض العنوة يكون أربعة أخماسه للذين افتتحوها وخمسه يقسم في مواضع الخمس ( قال ) نعم قال مالك وذلك أنهم دخلوها بصلح فليس لاحد أن يأخذ منها شيئاً مما وجد فيها ﴿ قلت ﴾ وان أصابه في دار رجل في أرض الصلح أ يكون لرب الدار في قول مالك ( فقال ) قال مالك هو للذين صالحوا على الارض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ان كان رب الدار هو الذي أصابه وكان من الذين صالحوا على تلك الارض فهو له وان كان رب الدار من غير الذين صالحوا فهو للذين صالحوا على تلك الارض وليس لرب الدار من ذلك شيء وما وجد في أرض العنوة فهو لاهل تلك الدار الذين افتتحوها وليس هو لمن وجده . ومما يبين لك ذلك أن عمر بن الخطاب قال في السفطين اللذين وجدا من كنز النخیرجان <sup>(١)</sup> حين قدم بهما عليه فأراد أن يقسمهما بالمدينة فرأى عمر أن الملائكة تدفع في صدره عنهما في المنام فقال ما أرى هذا يصلح لي فردّهما الى الجيش الذين أصابوه وقد كان ذاك السفطان انما هو كنز دل عليه بعد ما فتحت البلاد وسكن الناس واتخذوا الاهل فكتب عمر أن يباعا فتعطى المقاتلة والعيال ﴿ قال ﴾ وقال مالك من أصاب في أرض الحرب من دفن الجاهلية شيئاً فأراه بين جماعة الجيش الذين معه لانه انما نال ذلك بهم ﴿ قال سعدون ﴾ وفي حديث عمر دليل على أن ما أصيب في أرض

(١) ( النخیرجان ) هو وزير كسرى وكانت له امرأة شابة وكان كسرى يخالفه اليها فوجد النخیرجان يوماً خفيه ( أي خفي كسرى ) عند امرأته فسألهما عنهما فأخبرته أن الملك يأتيها فاعتزلهما فأخبرت بذلك الملك فقال له كسرى وكان جالسا عنده بلغني ان عندك عينا عذبة وأنت لا تردّها فقال وجدت فيها أثر الأسد فخفت على نفسي فعند ذلك أعطاه هذين السفطين لما أعجبه من قوله  
اه من هامش الاصل

الغنوة أنه ليس لمن أصابه وإنما هو للذين افتتحوا البلاد ﴿ابن مهدي﴾ عن هشيم بن بشير عن مجالد واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن رجلاً أصاب ألفاً وخمسمائة درهم في خربة فأتى بها على بن أبي طالب فقال إن كنت قرية تحمل خراج تلك القرية <sup>(١)</sup> فهم أحق بها والا فالخمس لنا وسائر ذلك لك وسأطيب لك البقية

﴿في الجواهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية﴾

﴿قال ابن القاسم﴾ كان مالك يقول في دفن الجاهلية مما يصاب فيه من الجواهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس ثم رجع فقال لا أرى فيه شيئاً لازكاة ولا خمساً ثم كان آخر ما فارقناه أن قال عليه الخمس ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب ما فيه إلى أن يؤخذ منه الخمس من كل شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية وإنما اختلاف قوله في الجواهر والحديد والنحاس وأما ما أصيب من ذهب أو فضة فيه فإنه لم يختلف قوله فيه أنه ركاز وفيه الخمس

﴿في زكاة اللؤلؤ والجواهر والمسك والعنبر والفلوس ومعادن﴾

﴿النحاس والرصاص﴾

﴿قلت﴾ أرأيت معادن الرصاص والنحاس والحديد والزرنبيخ وما أشبه هذه المعادن (فقال) قال مالك بن أنس لا يؤخذ من هذه المعادن شيء ولا أرى أنا فيها شيئاً قال وليس في الجواهر واللؤلؤ والعنبر زكاة ﴿قلت﴾ أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فخال عليها الحول ما قول مالك في ذلك (قال) لازكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير فيحمل محمل العروض ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير والدرهم نظرة <sup>(٢)</sup> أو يباع الفلوس بالفلسين (فقال) مالك إنى أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية ﴿سحنون﴾

(١) (قوله إن كانت قرية تحمل خراج تلك القرية) معناه إن كانت قرية تحمل خراجها قرية عامرة فهم أحق بها الخ قاله محمد بن هاشم الأصل (٢) (نظرة) وزان فرحة هي التأخير في الأمر ويقال نظره إذا باعه بنظرة أه كتبه مصححه

عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة قال سمعت ابن عباس يقول ليس العنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر ﴿قال سحنون﴾ وحدثني الوليد بن مسلم قال أخبرني ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر ﴿قال أشهب﴾ وإن الزنجي مسلم بن خالد حدثه أن عمرو بن دينار حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول ليس في العنبر زكاة ﴿أشهب﴾ عن داود بن عبد الرحمن المكي يقول قال ابن عباس ليس في العنبر خمس لأنه إنما ألقاه البحر ﴿قال أشهب﴾ وقد أخطأ من جعل في معادن الرصاص والصفرة والزرنيخ وما أشبهها من المعادن كلها زكاة أو خمساً لأنه ليس بركاز ولا من دفن الجاهلية وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس ﴿قال أشهب﴾ أخبرنا مالك والليث بن سعد وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة <sup>(١)</sup> بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ﴿أشهب﴾ عن ابن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن الحارث حدثه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الكنز من كنز الجاهلية نجده في الآرام <sup>(٢)</sup> أو في الخرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وفي الركاز الخمس ﴿وقال﴾ لي مالك سمعت أهل العلم يقولون في الركاز إنما هو دفن الجاهلية ما لم يطالب بمال ولم يتكلف فيه كبير عمل فأما ما طلب بمال أو تكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس هو بركاز وهذا الأمر عندنا ﴿ابن وهب﴾ عن

(١) (دسره البحر) أي دفعه كأنه أشار إلى أن حكم ما يوجد ويستفاد من البحر بخلاف ما يستفاد في البر من أموالها من هاشم الأصل (٢) (أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف أحد فقهاء المدينة العشرة من التابعين رضي الله عنهم أجمعين اهـ من هاشم الأصل (٣) (الآرام) على وزن أضلاع هي الأعلام واحدها إزم كغيب وأرم ككتف وتجمع أيضاً على أروم كضلوع وهي حجارة تنصب في المفازة علماً يهتدى وخص بعضهم بها أعلام قوم عاد التي كانوا يبنونها كهيئة القبور اهـ لسان كتبه مدحه

أسامة بن زيد اللبي أنهُ سمع القاسم بن محمد يقول ليس في اللؤلؤ زكاة إلا ما كان منه للتجارة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في اللؤلؤ والياقوت والخرز مثل ذلك ﴿وقال مالك﴾ مثل قول ابن شهاب وعبد الله بن عمرو بن العاص

### ﴿في زكاة الخضر والفواكه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك الفواكه كلها الجوز واللوز والتين وما كان من الفواكه كلها مما ييس ويدخر ويكون فاكهة فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على أثمارها الحول من يوم قبض أثمارها ﴿قال مالك﴾ والخضر كلها القضب<sup>(١)</sup> والبقل والقرط<sup>(٢)</sup> والفصيل والبطيخ والقثاء وما أشبه هذا من الخضر فليس فيها زكاة ولا في أثمارها حتى يحول على الأثمان الحول ﴿وقال مالك﴾ ليس في التفاح والرمان والسفرجل وجميع ما أشبه هذا زكاة ﴿قال مالك﴾ وليس الزكاة إلا في العنب والتمر والزيتون والحب الذي ذكرت لك والقطنية ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني غير واحد عن عطاء ابن السائب عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر زكاة ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عمر بن الخطاب مثله ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر الأيلي أنه قال عن ربيعة ليس في الجوز واللوز والفاكهة اليابسة والرطبة والتوابل كلها زكاة ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن عمرو بن العاص وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني أنهم قالوا ليس في البقل والبطيخ والتوابل والزعفران والقضب والكرسف<sup>(٣)</sup> والمصفر والأترج والتفاح والخربز<sup>(٤)</sup> والتين والرمان والفرسك<sup>(٥)</sup> والقثاء وما أشبه ذلك زكاة وبعضهم

(١) القضب (فتح القاف وسكون الضاد المعجمة هو النضاض وهو نبات يشبه البرسيم يعاف للدواب) (٢) القرط هو بكسر القاف وسكون الراء نوع من الكراث يعرف بكرات المسألة (٣) الكرسف بضم الكاف وسكون الراء وضم السين هو القطن (٤) الخربز بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة نوع من البطيخ (٥) والفرسك بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف هو الخوخ أو ضرب منه أحمر أجود اه كتبه مصححه

يسمى ما لم يسم بعض ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله الليث ومالك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن  
سفيان بن عيينة عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة أن معاذ بن جبل أخذ الصدقة  
من كذا ومن كذا ولم يأخذ من الخضر صدقة

### ﴿ في قسم الزكاة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت زكاة مالي ان لم أجد الا صنفاً واحداً ممن ذكر الله في الكتاب  
أيجزئني أن أجعلها فيهم (فقال) قال مالك ان لم يجد الا صنفاً واحداً أجزأه أن يجعلها  
فيهم ﴿ قال مالك ﴾ واذا كنت تجد الاصناف كلها التي ذكر الله في كتابه وكان  
منها صنف هم أحوج أوثر أهل الحاجة حيث كانوا حتى تسد حاجتهم وانما يتبع في  
ذلك في كل عام الحاجة حيث كانت وليس في ذلك قسم مسمى ﴿ قال ﴾ وسألناه  
عن الرجل تكون له الدار والخادم هل يعطى من الزكاة (فقال) ان الدور تختلف فان  
كانت داراً ليس في ثمنها فضل ان بيعت اشترى من ثمنها داراً وفضلت فضلة يعيش  
فيها رأيت أنت يعطى ولا يبيع مسكنه وان كانت داره داراً في ثمنها ما يشترى به  
مسكناً وفضل له فضلة يعيش فيها لم يعط منها شيئاً والخادم كذلك ﴿ قال ﴾ وسألناه  
مالكاً عن الرجل يكون له أربعون درهماً يعطى من الزكاة يكون له عيال وعدد  
ورب رجل يكون عياله عشرة أو شبه ذلك فلا تكون تلك الأربعون لهم شيئاً فأرى  
أن يعطى مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً له ألف درهم وعليه ألفا درهم ديناً  
وله خادم ودار ثمنها ألفا درهم أيكون من الغارمين وتحل له الصدقة (فقال) لا ويكون  
دينه في عروضه في داره وخادمه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾  
فان أدى الالف التي عنده في دينه وبقيت عليه ألف درهم وبقيت داره وخادمه  
أيكون من الغارمين والفقراء (قال) نعم اذا لم يكن في الخادم والدار فضل عن دار  
تغنيه أو خادم يغنيه كان من الفقراء والغارمين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم  
﴿ قال ﴾ وقال مالك أرى أن يؤثر بالزكاة أهل الحاجة حيث كانوا ﴿ قلت ﴾ فهل  
كان مالك يقول ويرضخ لمن سوي أهل الحاجة من الذين لا يستحقون الزكاة



(قال) ما علمت أنه قال يرضخ لهؤلاء ﴿قلت﴾ فهل يرفع من الزكاة الى بيت المال شيء في قول مالك (قال) لا ولكن تفرق كلها ولا يرفع منها شيء وان لم يجد من يفرق عليه في موضعه الذي أخذ مافيه فأقرب البلدان اليه ﴿قال﴾ ولقد حدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كنت مع ابن زرارة باليمامة حين بعثه عمر بن عبد العزيز مصدقا قال فكتب اليه في أول سنة أن اقسم نصفها ثم كتب اليه في السنة الثانية أن اقسمها كلها ولا تجبس منها شيئا (قال) فقلت لمالك والشأن أن تقسم في موضعها الا أن تكون كثيرة فيصرفها الى أقرب المواضع اليها قال نعم ﴿قال مالك﴾ ولقد بلغني أن طاوسا بعث مصدقا وأعطى رزقه من بيت المال قال فوضعه في كوة في منزله قال فلما رجع سأله أين ما أخذت من الصدقة قال قسمته كله قالوا فالذي أعطيناك قال هاهو ذا في بيتي موضوع قال فذهبوا فأخذوه ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني أن عمر بن الخطاب بعث معاذ بن جبل مصدقا فلم يأت بشيء ﴿قال مالك﴾ ووجه قسم المال أن ينظر الوالي الى البلدة التي فيها هذا المال ومنها جبي فان كانت البلدان متكافئة في الحال آثر أهل ذلك البلد قسم عليهم ولم يخرج منهم الى غيرهم الا أن يفضل عنهم فضلة فتخرج الى غيرهم فان قسم في بلاده آثر الفقراء على الاغنياء (قال) وان بلغه عن بعض البلدان حاجة وفاقة نزلت بهم من سنة مستهم أو ذهاب أموالهم وزراعتهم وقطع السماء عنهم فان للامام أن ينظر الى أهل ذلك البلد الذي جبي فيهم ذلك المال فيعطيه من منه ويخرج جل ذلك الى أهل تلك البلاد الذين أصابتهم الحاجة وكذلك بلاد الاسلام كلهم حقهم في هذا الشيء واحد يحمل هذا الشيء اليهم من غير بلادهم اذا نزلت بهم الحاجة ﴿قال مالك﴾ والصدقات والزكاة كذلك كلها في قسمها مثل ما وصفت لك ﴿أشهب﴾ عن مسلم بن خالد الزنجي أن عطاء بن السائب حدثه عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في هذه الآية انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الآية كلها انما هو علم أعلمه الله فاذا أعطيت صنفا من هذه التسمية التي سماها الله أجزاءك وان كان صنفا

واحدًا ﴿ قَالَ أَشْهَبُ ﴾ وقال الزنجي وحدثني سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس أنه كان يقول مثل ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن قول الله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فقال لا نعلمه نسخ من ذلك شيء الصدقات بين من سمى الله فأسعدهم بها أكثرهم عددًا أو أشدهم حاجة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الصدقة أليستعمل عليها غني أو يخص بها فقير (فقال) لا بأس أن يستعمل عليها من استعمل من أولئك ونفقة من استعمل عليها في عمله من الصدقة ﴿ ابن مهدي ﴾ عن حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن زريق بن حبيش عن حذيفة قال إذا وضعتها في صنف واحد أجزأك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سليمان بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال إذا وضعت الصدقة في صنف واحد أجزأك ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفيان عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن مثله ﴿ ابن مهدي ﴾ عن شعبة عن الحكم قال قلت لأبراهيم أضع زكاة مالي في صنف من هذه الأصناف قال نعم ﴿ ابن مهدي ﴾ عن إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي قال لم يبق من المؤلفة قلوبهم أحد إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخلف أبو بكر انقطعت الرشا<sup>(١)</sup> ﴿ قال أشهب ﴾ وبلغني عن عمر بن عبد العزيز فيمن له الدار والخادم والفرس أن يعطى من الزكاة

---

﴿ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرايت زكاة مال من لا ينبغي لي أن أعطيها إياه في قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لا تعطها أحدًا من أقاربك ممن تلزمك نفقته ﴿ قال ﴾ فقلت له فمن لا تلزمني نفقته من ذوى قرابتي وهو محتاج إليها (فقال) ما يعجبني أن يلي ذلك هو بالدفع اليهم وما يعجبني لأحد أن يلي قسمة صدقته لأن المحمدة تدخل فيه والثناء وعمل السر أفضل ولكني أرى أن ينظر رجلا ممن يثق به فيدفع إليه ذلك يقسمه عليه فان رأى

---

(١). (الرشا) يعني بالرشا ما كانوا يعطون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مما كان يؤلفهم به اه

ذلك الرجل الذي من قرابته الذي لا يلزمه نفقته أهلاً لها أعطاه كما يعطى غيره من غير أن يأمره بشيء من ذلك ولكن يكون الرجل الذي دفع ذلك إليه ليفرقه هو الناظر في ذلك على وجه الاجتهاد ﴿قلت﴾ من تلزمني نفقته في قول مالك (فقال) الولد الصلب ديناً تلزمك نفقته الذكور حتى يحتلموا فإذا احتلموا لم تلزمك نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن فإذا دخل بها زوجها فلا نفقة لها عليه فإن طلقها بعد البناء أو مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿قلت﴾ فإن هو طلقها قبل البناء بها (فقال) هي على نفقتها ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لأن نكاحها في يد الأب ما لم يدخل بها زوجها ﴿قلت﴾ فولد الولد (قال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على جدهم ولا تلزم المرأة النفقة على ولدها وإنما يلزم الأب وحده النفقة على ولده وإن لم يكن لولدها مال وهي موسرة لم تلزم النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبيها وإن كانت ذات زوج وإن كره ذلك زوجها كذلك قال مالك ﴿قال﴾ والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم واحدة لامرأته ولا يلزمه من نفقة خدمها أكثر من نفقة خادم واحدة ولا يلزمه نفقة أخ ولا ذي قرابة ولا ذي رحم محرم منه ﴿قلت﴾ فالذين لا يجوز له أن يعطيهم من زكاة ماله أهم هؤلاء الذين ذكرت الذين تلزمه نفقتهم قال نعم ﴿قلت﴾ ومن وراء هؤلاء من قرابته فهم في زكاته والاجنبون سواء (قال) نعم على ما فسر لك إذا رأى الذي دفع إليه زكاته أن يعطيهم أعطاهم ﴿قلت﴾ أعطى المرأة زوجها من زكاتها قال لا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا وهذا أبين من أن أسأل مالكا عنه ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطي أهل الذمة من الزكاة شيئاً وأما قول مالك وعلى الوارث مثل ذلك<sup>(١)</sup> فإن ذلك في الضرر على الوارث مثل ذلك أن لا يضار ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال ذلك ابن شهاب وقاله مالك وقد قال أشهب كان ابن عباس وغيره من أهل العلم يرون أن إعطاء المرء قرابته من زكاته بوجه الصحة على وجه ما يعطى غيره من زكاة ماله مجزئ عنه وكان ابن المسيب وطاوس يكرهان ذلك وكان مالك أكثر شأنه فيه الكراهية

### ﴿ في العتق من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك من اشترى من زكاة ماله رقبة فأعتقها كما يعتق الوالي ان ذلك جائز ويجزئه من زكاته ويكون ولاؤه لجميع المسلمين ﴿ قلت ﴾ وكان مالك يقول يشترى الوالي من الزكاة رقبا فيعتقهم (فقال) نعم ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين (قال) وحضرت مالك يشير بذلك على من يقسم الصدقة ﴿ قال مالك ﴾ ويجوز للمرء أن يعمل في زكاة نفسه كما يجوز للوالي أن يعمل في زكاة المسلمين ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه من زكاة ماله فأعتقه عن نفسه (قال) لا يجزئه ولم أسمع هذا من مالك ولكنه لا يجوز وعليه الزكاة ثانية لان الولاء له فكانها زكاة لم يخرجها وانما اخراجها أن يكون ولاؤها لهم

### ﴿ في اعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يعجبنى أن يعان بها المكاتبون قال وما علمت أنه كان بهذا البلد أحد أقتدى به في ديني يفعله أو قال نراه ولا بلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك يعطى من الزكاة ابن السبيل وان كان غنيا في بلده اذا احتاج وانما مثل ذلك مثل الغازي في سبيل الله يعطى منها وان كان غنيا ﴿ قلت ﴾ فالحاج المنقطع به (فقال) قال، مالك هو ابن السبيل يعطى من الزكاة ﴿ قلت ﴾ والحاج عند مالك ابن السبيل وان كان غنيا قال نعم ﴿ قال أشهب ﴾ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لغني الا لحمة لغازي في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فيصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغنى

### ﴿ في تكفين الميت واعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك بن أنس لا يجزئه أن يعطى من زكاته في كفن ميت لان الصدقة انما هي للفقراء والمساكين ومن سعى الله وليس للاموات ولا لبنيان المساجد

شيء ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطى من الزكاة مجوسى ولا نصرانى ولا يهودى ولا عبد وكما لا يعتق فى الكفارات غير المؤمنين فكذلك لا يطعم منها غير المؤمنين وكما لا يعتق فى الزكاة غير المؤمنين فكذلك لا يعطى منها غير المؤمنين وقد قال لا يعتق فى الكفارات الا مؤمنة ﴿ربيعه وعطاء﴾ مؤمنة صحيحة ﴿وقال﴾ نافع وربيعه لا يطعم من الزكاة نصرانى ولا يهودى ولا عبد الا أن نافعا لم يذكر اليهودي ولا العبد

﴿فيمن يعطى مكان زكاة الذهب والورق عرضا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعطى زكاة ماله وقد وجبت عليه وهى ألف درهم كانت عنده حال عاينها الحول فأعطى مكان زكاتها حنطة أو شعيراً أو عرضاً من العروض قيمته ربع عشر هذه الألف (فقال) قال مالك لا يعطى عروضاً ولكن يعطى ورقاً أو قيمة ذلك ذهباً وقد كره غير واحد اشتراء صدقة ماله عمر بن الخطاب وابن عمر وجابر بن عبد الله وقال يحيى من الناس من يكره اشتراء صدقته

﴿فى الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه ينوى بذلك زكاة ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون لى عليه الدين فتجب على الزكاة فأصدق عليه بذلك الدين وهو من الفقراء أنوى به أنه من زكاة مالى (فقال) قال مالك فيما بلغنى لا يعجبني ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لانه ناو اذا كان على فقير ولا يجزئه أن يعطى ناويا وهو عليه ولو جاز هذا لجاز للرجل أن يعطى فى زكاة ماله أقل من القيمة مما وجب عليه لان ما على الفقير لا قيمة له وان كانت له قيمة فقيمته دون

﴿فى قسم خمس الركاز﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أصاب ركازاً وكان له أقارب فقراء منهم من يضمه الحاكم نفقته ومنهم من لا يضمه الحاكم نفقته أيجعل خمس هذا الركاز فيهم أم لا (فقال) لا ينخصهم بذلك ولكن يعطيهم كما يعطى غيرهم من الفقراء فقراء بموضعه



وذلك أن مالكا كره أن يعطي الرجل زكاته أقاربه الذين لا بدّ من نفقتهم لمكان  
محدثهم إياه وقضاء مذمة أن كانت عليه ودفع صلات بهذا أن كانوا يرجونها منه فلو  
صح ذلك عنده لم ير بذلك بأساً (قال) وإنما كان يقول لنا مالك إنما أخاف بذكر هذه  
الاشياء أن يحمده عليها ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ فهذا الخمس لمن كان لا يدفع  
به شيئاً مما وصفت لك من مذمة ولا يجرب به محمداً إلا على وجه الاجتهاد لهم كاجتهاده  
في غيرهم فلا أرى بذلك بأساً . فأما ولد أو والد فلا يعجنى ذلك لأن نفقتهم تلزمه  
فهو إذا أعطاهم دفع عن نفسه بمعطيتهم نفقتهم وإن كانوا أغنياء فغيرهم أحق بذلك  
منهم . وقد قال غيره إذا أعطاهم كما يعطي غيرهم من الأبعد على غير إيثار جاز لأن  
الخمس في ذلك وليس هو مثل الزكاة التي لا تحل لغيري والثمن يحل للغني والفقير إلا أن  
الفقير يؤثر على الغني ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت هذا الخمس لم لا يعطيه ولده  
ووالده الذين يضمن نفقتهم فيغنيهم بذلك ويدفع عنه نفقتهم وهذا الخمس عندك  
إنما هو في هؤلاء فقراء (فقال) ينبغي له أن ينظر إلى من هو أفقر من هؤلاء الذين  
يضمن هو نفقتهم فهم أولى بذلك لأن الوالدين لو كانا فقيرين <sup>(٢)</sup> أحدهما له من ينفق عليه  
والآخر ليس له من ينفق عليه فكذلك هذا الرجل ﴿ وسئل ﴾ مالك وأنا قاعد عن  
رجل محتاج له أب موسر أرى أن يعطى من القسم شيئاً (فقال) إن كان لا يناله  
معروف أبيه فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإن كان يناله معروف أبيه  
فغيره من أهل الحاجة ممن لا يناله معروف أحد أولى بذلك ﴿ قلت ﴾ أي شيء هذا  
القسم (فقال) هو الزكاة

﴿ ما جاء في النية ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في هذا النية أيسوى بين الناس فيه أو يفضل  
بعضهم على بعض (قال) قال مالك يفضل بعضهم على بعض ويبدأ بأهل الحاجة  
حتى يغنوا منه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت جزية جاجم أهل الذمة وخراج الارضين  
ما كان منها عنوة ووفاء صالح أهلها عليه ما يصنع بهذا الخراج (قال) قال مالك

هذا جزية ( قال ابن القاسم ) والجزية عند مالك فيما نعلم من قوله في كفه ﴿ قلت ﴾  
 لابن القاسم فيمن يعطى هذا النية وفيمن يوضع ﴿ قال ﴾ قال مالك على أهل كل بلد  
 فتحوها عنوة أو صالحوا عليها هم أحق به يقسم عليهم يبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ولا  
 يخرج منهم إلى غيرهم إلا أن تنزل بقوم حاجة فينقل إليهم منه بمد أن يعطى أهلها  
 منه . يريد ما يغنيهم على وجه النظر والاجتهاد ( قال ابن القاسم ) وكذلك كتب عمر  
 ابن الخطاب لا يخرج في قوم منهم عنهم إلى غيرهم ( قال ) ورأيت مالكا يأخذ  
 بالحديث الذي كتب به عمر بن الخطاب إلى عمار بن ياسر وصاحبيه إذ ولاهم العراق  
 وحين قسم لأحدهم نصف شاة وللآخرين رداءً رداءً فكان في كتاب عمر بن الخطاب  
 إنما مثلي ومثلكم في هذا المال كما قال الله تبارك وتعالى في مال اليتيم ومن كان غنيا  
 فليستغفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴿ قال ﴾ وسألناه عن الرجل يوصي  
 بالنفقة في سبيل الله قال يبدأ بأهل الحاجة الذين في سبيل الله قال وكلمته في غير شيء  
 فرأيت قوله أنه يبدأ في جميع ذلك بالفقراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك يبدأ  
 بالفقراء في هذا النية فان بقي شيء كان بين الناس كلهم بالسوية إلا أن يرى الوالي  
 أن يحبس لنوائب تنزل به من نوائب أهل الإسلام فان كان ذلك رأيت ذلك له  
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والناس كلهم سواء عربيههم ومولاهم وذلك أن مالكا حدثني  
 أن عمر بن الخطاب خطب الناس ثم قال أيها الناس اني عملت عملاً وان صاحبي عمل  
 عملاً فان بقيت إلى قابل لألحقن أسفل الناس بأعلامهم ﴿ قال ﴾ وقال مالك بلغني أن  
 عمر بن الخطاب قال ما من أحد من المسلمين إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه  
 حتى لو كان راعياً أو راعية بمدن ( قال ) ورأيت مالكا يعجبه هذا الحديث ﴿ قال ﴾  
 ابن القاسم ﴿ وسمعت مالكا يقول قد يعطى الوالي الرجل يحيزه للأمر يراه فيه  
 على وجه الدين أي وجه الدين من الوالي يحيزه لقضاء دينه بجائزة أو لأمر يراه قد  
 استحق الجائزة فلا بأس على الوالي بجائزة مثل هذا ولا بأس أن يأخذها هذا الرجل  
 ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي يعطى المنفوس من هذا المال ( قال ) نعم وقد أخبرني مالك أن

عمر بن الخطاب مرّ ليلة فسمع صبيّا يبكي فقال لأهله ما لكم لا ترضونه قال فقال أهله ان عمر بن الخطاب لا يفرض للمنفوس حتى يفطم وأنا فطمناه قال فولى عمر بن الخطاب وهو يقول كدت والذي نفسي بيده أن أقتله<sup>(١)</sup> ففرض للمنفوس من ذلك اليوم مائة درهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان المنفوس والده غنياً أبدأ بكل منفوس والده فقير قال نعم ﴿قلت﴾ له أفكان يعطى النساء من هذا المال فيما سمعت من مالك (قال) سمعت مالكا يقول كان عمر بن الخطاب يقسم للنساء حتى أن كان يعطين المسك ﴿قلت﴾ لابن القاسم ويبدأ بالفقيرة منهن قبل الغنية قال نعم ﴿قلت﴾ له أرايت قول مالك يسوّى بين الناس في هذا النّية الصغير والكبير والمرأة والرجل فيه سواء (قال) تفسيره أنه يعطى كل انسان قدر ما يغنيه الصغير قدر ما يغنيه والكبير قدر ما يغنيه والمرأة قدر ما يغنيها هذا تفسير قوله عندي يسوّى بين الناس في هذا المال ﴿قلت﴾ له فان فضل الآن بعد ما استغنى أهل الاسلام من هذا المال فضل (قال) ذلك على اجتهاد الامام ان رأى أن يحبس ما بقى لنوائب أهل الاسلام حبسه وان رأى أن يفرقه على أغنيائهم فرقه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهذا النّية حلال للأغنياء قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ ولقد

(١) (قوله كدت والذي نفسي بيده أن أقتله) بهاءش الاصل هنا ما نصه حدثنا عمر بن الحسين قال حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا أبو عقيل يحيى بن المنوكل قال حدثنا عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر عن أبيه قال قدمت رفقة من التجار فزّلوا المصلى فقال لعبد الرحمن بن عوف هل لك ان نحرسهم الليلة من السرقة فباتا يحرسناهم ويصايبان ما كتب الله لهما فسمع عمر بكاء صبي فتوجه نحوه فقال يا أمة الله أحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه فسمع بكاء فعاد اليها فقال لها مثل ذلك ثم عاد الى مكانه فلما كان في آخر الليل سمع بكاء فأتى أمه فقال ويحك انى لأرى أم سوء مالي لا أرى ابنك يقرّ هذه الليلة قالت يا عبد الله قد أبرمني هذه الليلة أريد على النظام فيأبى قال ولم قالت لأن عمر لا يفرض الا لفطيم فقال فكم له قالت كذا وكذا شهرا قال ويحك لا تعجلية قال فصلى النّجر وما يستين الناس قراءته من غابة البكاء فلما لم قال يا بؤس لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فنادى لا تعجلوا صيانتكم عن النظام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام فكتب بذلك الى الآفاق أن يفرض لكل مولود في الاسلام اهـ

حدثني مالك بن أنس أنه أتى ببال عظيم من بعض النواحي في زمان عمر بن الخطاب فصب في المسجد فبات عليه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطاحه بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنهم فلما أصبح كشف عنه أنطاع ومسوح كانت عليه فلما مسته الشمس أثلق<sup>(١)</sup> وكان فيه تيجان قال فبكى عمر بن الخطاب فقال له عبد الرحمن بن عوف يا أمير المؤمنين ليس هذا حين بكاء إنما هذا حين شكر فقال اني أقول انه ما فتح الله بهذا على قوم قط الا سفكوا دماءهم وقطعوا أرحامهم ثم قال لابن الأرقم اكتب لي الناس قال قد كتبتهم ثم جاءه بالكتاب قال فقال له هل كتبت الناس قال نعم قد كتبت المهاجرين والانصار والمهاجرين من العرب والمحريين يعني المعتقين قال ارجع فاكتب فلعلك قد تركت رجلا لم تعرفه ارادة أن لا يترك أخداً. فهذا يدل على أن عمر كان يقسم لجميع الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن عمر بن الخطاب كتب الى عمرو بن العاص وهو بمصر في زمان الرمادة قتلنا لمالك وما زمان الرمادة أ كانت سنة أو سنتين قال ابن القاسم بلغني أنها كانت ست سنين قال فكتب اليه واغوثاه واغوثاه قال فكتب اليه عمرو بن العاص لييك لييك قال فكان يبعث اليه العير عليها الدقيق في العباء فكان يقسمها عمر فيدفع الجمل كما هو الى أهل البيت فيقول لهم كلوا دقيقه والتحفوا العباء وانتحروا البعير وأتدموا بشحمه وكلوا لحمه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ سمعت مالكا وهو يذكر أن رجلا<sup>(٢)</sup> رأى فيما يرى النائم في خلافة أبي بكر أن القيامة قد قامت وأن الناس حشروا قال فكانه ينظر الى عمر بن الخطاب قد فرع الناس<sup>(٣)</sup> بسطة قال فقلت في منامي بم فضل عمر بن الخطاب الناس قال فقيل لي بالخلافة والشهادة وأنه

(١) ( قوله أثلق ) في القاموس تألق البرق التمع كما تلتق اهـ (٢) ( ان رجلا ) هو عوف بن مالك الأشجعي، الا نصارى ذكره ابن وضاح اهـ من هامش الاصل (٣) ( قوله قد فرع الناس بسطة ) أي علام فضيلة وشرفاً بما جمع الله له من الخلافة والشهادة وكونه لا يخاف في الله لومة لائم ومن التوسع في العلم والكمال وغير ذلك اهـ كتبه مصححه

لا يخاف في الله لومة لائم قال فأتى الرجل حين أصبح فاذا أبو بكر وعمر قاعدان جميعا فقص عليهما الرؤيا فلما فرغ منها انتهره عمر ثم قال له قم أحلام نائم فقام الرجل فلما توفي أبو بكر وولى عمر أرسل اليه ثم قال له أعد على الرؤيا التي رأيته قال أو ما كنت رددتها على قال له أو ما كنت تستحي أن تذكر فضيأتي في مجلس أبي بكر وهو فيه قاعد قال فقصها الرجل عليه فقال بالخلافة قال عمر هذه أولتهن يريد قد نلتها ثم قال والشهادة فقال عمر أنى ذلك لى والعرب حولي فقال بلى وإن الله على ذلك لقدير قال وأنه لا يخاف في الله لومة لائم قال عمر والله ما أبالي اذا قعد الخصمان بين يديّ على من دار الحق فأديره ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ سمعت مالكا يقول اختصم قوم في أرض قرب المدينة فرفعوا ذلك الى عثمان بن عفان قال فركب معهم عثمان بن عفان لينظر فيما بينهم قال فلما ركب وسار فقال له رجل من القوم يا أمير المؤمنين أترك في أمر قد قضى فيه عمر بن الخطاب قال فردّ عثمان دابته وقال ما كنت لأنظر في أمر قد قضى فيه عمر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يجبر الامام أحدا على أخذ هذا المال اذا أبي أخذه قال لا ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يذكر أن عمر بن الخطاب كان يدعو حكيم بن حزام فيعطيه عطاءه قال فيأبى ذلك حكيم ويقول قد تبرّكته على عهد من هو خير منك يريد النبي عليه الصلاة والسلام فيقول عمر اني أشهدكم عليه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فلم يجبر عمر هذا على أخذ المال ﴿ قال ﴾ وسمعت مالكا يقول انما تركه حكيم لحديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث الذي جاء ان خيرا لأحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا قالوا ولا منك يا رسول الله قال ولا مني

﴿ تم كتاب الزكاة الاول من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

~~~~~

﴿ ويليه كتاب الزكاة الثاني ﴾

﴿ كتاب الزكاة الثاني ﴾

﴿ من المدونة الكبرى ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وصحبه وسلم ﴾

﴿ في زكاة الابل ﴾

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم عن سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم قال وقال مالك بن أنس في الساعي اذا أتى الرجل فأصاب له خمسا وعشرين من الابل ولم يجد فيها بنت مخاض ولا ابن لبون ذكر ان رب الابل يشتري للساعي بنت مخاض على ما أحب أو كره الا أن يشاء رب الابل أن يدفع منها ما هو خير من بنت مخاض فليس للمُصَدِّق أن يرد ذلك اذا طابت بذلك نفس صاحب الابل قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد رب المال أن يدفع ابن لبون ذكر اذا لم يوجد في المال بنت مخاض ولا ابن لبون (قال) ذلك الى الساعي ان أراد أخذه أخذه وإلا ألزمه بنت مخاض وليس له أن يمتنع من ذلك. قال مالك في الابل مثل أن يكون للرجل المثلثا بعير فيكون فيها خمس بنات لبون أو أربع حقائق فقال لي مالك اذا كان السنان في الابل كان المُصَدِّق مخيراً في أي السنين شاء أن يأخذ أخذ ان شاء خمس بنات لبون وان شاء أخذ أربع حقائق فاذا لم يكن إلا سن واحدة لم يكن للساعي غيرها ولم يجبر رب المال على أن يشتري له السن الأخرى ﴿ قال مالك ﴾ واذا لم يكن في المال السنان جميعاً فالساعي مخير أي ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب رب الابل أو كره ويجبر على ذلك قال والساعي في ذلك مخيران شاء أخذ أربع حقائق وان شاء خمس بنات لبون وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يأمر بأن يعاد في الغنم بعد عشرين ومائة من الابل اذا أخذ منه حقتين فزادت (فقال) لم يكن مالك يقول يرجع الى الغنم اذا صارت الفريضة في الابل لم يرجع في الغنم ﴿ قال سحنون ﴾ الا أن ترجع الابل الى أقل من فريضة الابل فترجع الى

الغنم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما زاد على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والنبي عليه الصلاة والسلام ابتداءً الفرض من خمس ﴿قال أشهب﴾ وقاله عمر قال عمر في أربع وعشرين من الابل فدونها الغنم في كل خمس شاة فانما قال فدونها ثم قال وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم تكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك الى خمس وأربعين بنت لبون حتى انتهى الى عشرين ومائة في تسمية اسنان الزكاة فقال فما زاد على عشرين ومائة من الابل ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة ولم يقل فيما زاد على ذلك ففي كل خمس شاة الى أربع وعشرين كما ابتداءً به الصدقة وقاله النبي عليه الصلاة والسلام وهو الذي ابتداءً تسنين الفريضة وسنتها ﴿قلت﴾ أليس انما يأخذ مالك في صدقة الابل بما في كتاب عمر بن الخطاب الذي زعم مالك أنه قرأه فقال نعم ﴿قلت﴾ أرايت قولهم في عشرين ومائة حقتان فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة انما يعني بالزيادة ما زاد على عشرين ومائة والحقتان في الابل كما هما (فقال) لا ولكن تسقط الحقتان ويرجع الى أصل الابل وتلغى الفريضة الاولى الحقتان اللتان وجبتا فيها اذا زادت على عشرين ومائة واحدة فصاعداً ويرجع الى الاصل فيؤخذ من كل أربعين بنت لبون ويؤخذ من كل خمسين حقة ﴿قلت﴾ فان زادت على عشرين ومائة واحدة (فقال) المصدق بخير ان شاء أخذ ثلاث بنات لبون وان شاء أخذ حقتين ﴿قلت﴾ له وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان ابن شهاب يخالف مالكا في هذه المسألة يقول اذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون الى أن تبلغ ثلاثين ومائة وفي ثلاثين ومائة حقة وابلتا لبون وفي ثلاثين ومائة يتفق قول ابن شهاب ومالك ويختلفان فيما بين أحد وعشرين ومائة الى تسع وعشرين ومائة لان مالكا يجعل المصدق بخيرا ان شاء أخذ حقتين وان شاء أخذ ثلاث بنات لبون وابن شهاب كان يقول ليس المصدق بخيراً ولكنه يأخذ ثلاث بنات لبون لان فريضة الحقتين قد انقطعت ﴿قال ابن القاسم﴾ ورأيت

على قول ابن شهاب لان ذلك ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام وعن عمر اذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فأراهم ثلاث بنات لبون على كل حال كانت ثلاث بنات لبون في الابل أو لم تكن كانت فيها السنان جميعاً أو لم تكن إلا احدهما أو لم يكونا فيها جميعاً فذلك كله عندي سواء وعلى رب الابل أن يأتيه بثلاث بنات لبون على ما أحب أو كره وليس للساعي أن يأخذ إلا ثلاث بنات لبون وان أراد أخذ الحقائق فليس ذلك له ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كانت الابر ثلاثين ومائة ففيها حقة وابنتا لبون في الخمسين منها حقة وفي الثمانين منها ابنتا لبون فاذا كانت أربعين ومائة فابنة لبون وحقتان في الاربعين بنت لبون وفي المائة حقتان فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق في كل خمسين حقة فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون في كل أربعين بنت لبون فاذا كانت سبعين ومائة فحقة وثلاث بنات لبون فاذا كانت ثمانين ومائة فحقتان وابنتا لبون فاذا كانت تسعين ومائة فثلاث حقائق وبنت لبون في كل خمسين حقة وفي الاربعين بنت لبون فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون فلما اجتمع فيها السنان كان المصدق الآن بالخيار ان شاء أخذ الحقائق وان شاء أخذ بنات لبون اذا كانت في الابل فان لم يجد الا حقائقاً أخذها وان لم يجد الا بنات لبون أخذها وان لم يجد واحداً من السنين كان الساعي مخيراً أى ذلك شاء كان على رب المال أن يأتيه به على ما أحب أو كره ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يجد المصدق في الابل السن التي وجبت فيها يأخذ دونها ويأخذ من رب المال زيادة دراهم أو غير ذلك تمام السن التي وجبت له فقال لا ﴿قلت﴾ له فهل يأخذ أفضل منها ويرد على صاحب المال دراهم قدر ما زاد على السن التي وجبت له فيها (فقال) لا ألا ترى ان المصدق اشترى التي أخذ بالتى وجبت له وبالدراهم التي زاد ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وقال مالك في الرجل يشتري من الساعي شيئاً من الصدقة ان ذلك لا يصلح وان سمى له شيئاً من الاسنان لانه لا يدري ما نحوها ووصفها قال وذلك قبل أن يخرج الساعي واذا اشترى

الرجل الصدقة التي عليه بدين الى أجل لم يصلح لانه دين بدين ﴿قال أشهب﴾ وقد قال ابن أبي الزناد ان أباه حدثه أن عمر بن عبد العزيز كان يكتب في عهود عماله على الساعي خصال كانت تكتب في عهود العمال قبله قال أبو الزناد كنا نحدث أن أصلها كان من عمر بن الخطاب فكان منها أن ينهاهم أن يبيعوا من أحد فريضة أو شاة تحل عليه بدين قليل أو كثير ﴿قلت﴾ له هذا قول مالك (فقال) نعم هو قوله وذلك أنه نهى عن أن يأخذ المصدق فيها دراهم من ربها أو يشتريها ربها من المصدق وان رسول الله عليه الصلاة والسلام قال العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة الانصاري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم الانصاري أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فريضة الابل ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا ففيها شاة الى تسع فاذا بلغت عشرة ففيها شاتان الى أربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه الى أربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر فما زاد الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون فما زاد الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فما زاد الى خمس وسبعين ففيها جذعة وما زاد الى تسعين ففيها بنتا لبون فما زاد الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال نسخة كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام الذي كتب في الصدقة وهي عند آل عمر بن الخطاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبيد الله ابني ابن عمر حين أمروا على المدينة فأمر عماله بالعمل بها ثم ذكر نحو هذا الحديث ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن قال نهى عمر بن الخطاب أن يشتري الرجل فريضته من الابل أو صدقته ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله ﴿قال أشهب﴾ وقاله

عبد الله بن عمر لرجل سألته عن ذلك فقال لا تشتريها ولا تعد في صدقتك ولكن سلمها واقترب من غنم جارك وابن عمك مكانها ﴿ قال أشهب ﴾ وقال مالك وأحب إلى أن يترك المرء شراء صدقته وإن كان قد دفعها وقبضت منه ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا كانت عنده خمس من الابل فلما كان قبل الحول بيوم هلكت منهن واحدة ثم نتجت منهن واحدة من يومها فخال عليها الحول وهي خمس بالتي نتجت فقال فيها شاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وإذا كانت الابل لرجل ببعض البلدان وهي شناق ^(١) قال فقلنا للمالك وما الشناق فقال هي الابل التي لم تبلغ فريضة الابل مثل الخمس والعشر والخمس عشرة والعشرين قال فيأتيه الساعي فيجد عنده ضأنًا ومعزًا أو يجد عنده ضأنًا ولا يجد عنده معزًا أو يجد عنده معزًا ولا يجد عنده ضأنًا قال ينظر المصدق في ذلك فإن كان أهل تلك البلاد إنما أموالهم الضأن وهي جل أغنامهم وما يكسبون كانت عليهم الضأن فيما وجب في الابل يأتون بها وإن لم يجد صاحب المال إلا معزًا فعليه أن يأتي بالضأن . قال وإن كانت أموالهم المعز ووجد المصدق عند صاحب الابل ضأنًا لم يكن له على صاحب الضأن إلا المعز ولم يكن للمصدق أن يأخذ من الضأن إلا أن يرضى بذلك صاحب الضأن فيعطيه الضأن إنما عليه أن يأتي بالمعز (قال) وإذا بلغت الفريضة أن تؤخذ من الابل فقد خرجت من أن تكون شناق

﴿ في زكاة البقر ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أياخذ مالك بحديثه الذي يذكر عن طاوس عن معاذ بن جبل في البقر قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي جاء في البقر في الأربعين مسنة أيؤخذ

(١) (قوله وهي شناق) الشناق بفتح الشين المعجمة وفتح النون هو ما بين الفريضتين في الابل خاصة والاقاص في البقر والغنم وقال أبو عبيد والشناق الوقص ما بين الفريضتين من الماشية وإنما سمي شناق لأن الساعي يكلب رب الابل أن يأتيه بما ليس عنده ويشدد عليه في ذلك وإن شق عليه مأخوذ من شناق البعير الذي يشنق به ويضغط ويحمل على غير اختياره قاله محمد بن رشد اه من هامش الأصل مع بعض زيادة من كتب اللغة

فيها الذكر والانثى (قال) أما الذي جاء في الحديث فانه يأخذ مسنة وليس له أن يأخذ
 الا أنثى ﴿قلت﴾ والذي جاء في ثلاثين تباع أهو ذكر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك قال نعم ﴿أشهب﴾ عن سليمان بن بلال قال أخبرني يحيى بن سعيد أن طلوسا
 اليماني حدثه قال بعث رسول الله عليه الصلاة والسلام معاذ بن جبل فأمره أن يأخذ
 من البقر الصدقة من كل ثلاثين تبعا ومن كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ستين
 تبعين ومن كل سبعين تبعا وبقرة مسنة على نحو هذا ﴿أشهب﴾ عن الزنجي أن
 اسماعيل بن أمية حدثه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال لا يؤخذ من بقر حتى
 تبلغ ثلاثين فاذا بلغت ثلاثين ففيها تابع جذع أو جذعة حتى تبلغ أربعين فاذا بلغت
 أربعين ففيها بقرة مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان ومحمد بن جابر عن أبي اسحاق
 عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب بمثل فعل معاذ بن جبل في ثلاثين تباع وفي
 أربعين مسنة ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم أن
 معاذاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿وقال ابن
 مهدي﴾ عن سفيان الثوري ومالك ان الجواميس من البقر ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد
 الوارث بن سعيد عن رجل عن الحسن مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة
 ابن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام
 لعمر بن حزم فرائض البقر ليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة فاذا بلغت ثلاثين
 ففيها عجل رابع جذع الى أن تبلغ أربعين فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن
 تبلغ سبعين فاذا بلغت سبعين ففيها بقرة مسنة وعجل جذع حتى تبلغ ثمانين فاذا
 بلغت ثمانين ففيها مستتان ثم على نحو هذا يعد ما كان من البقر ان زاد أو نقص فعلى
 نحو فرائض أولها ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن رسول الله
 عليه الصلاة والسلام حين بعث معاذ بن جبل أمره بهذا وان معاذاً صدق البقر كذلك
 ﴿قال ابن وهب﴾ وقال الليث سنة الجواميس في السعاية وسنة البقر سواء



قال: وقال مالك إذا كانت الغنم رُبِّيَ كلها أو ماخضاً كلها أو أكلة كلها أو خولاً كلها لم يكن للمصدق أن يأخذ منها شيئاً وكان على رب المال أن يأتيه بجذعة أو ثنية مما فيه وفاء فيدفعها إلى المصدق وليس للمصدق إذا أنه بما فيه وفاء أن يقول لا أقبلها قلت: فهل كان مالك يقول يأخذ ما فوق الثني أو ماتحت الجذع (فقال) لا يأخذ إلا الجذع أو الثني إلا أن يشاء رب المال أن يعطيه ما هو أفضل من ذلك قلت: الجذع من الضأن والمعز في أخذ الصدقة سواء قال نعم قلت: أرايت الذي يؤخذ في الصدقة من الغنم الجذع أهو في الضأن والمعز سواء قال نعم قلت: وهو قول مالك قال نعم قال: وقال مالك لا يؤخذ تيس والتيس هو دون الفحل إنما يعد مع ذوات العوار والهرمة والسخال قلت: فقلت للمالك فما ذات العوار فقال ذات العيب قال: وقال مالك إن رأى المصدق أن يأخذ ذات العوار أو التيس أو الهرمة إذا كان ذلك خيراً له أخذها قلت: هل يحسب المصدق العمياء والمريضة اليمين مرضها والعرجاء التي لا تالحق على رب الغنم ولا يأخذها قال نعم قلت: وهذا قول مالك (قال) قال مالك يحسب على رب الغنم كل ذات عوار ولا يأخذ منها والعمياء من ذات العوار ولا تؤخذ فيها ولا من ذوات العوار قلت: وإن كانت الغنم كلها قد جربت قال على رب المال أن يأتيه بشاة فيها وفاء من حقه قلت: وكذلك ذوات العوار إذا كانت الغنم ذوات عوار كلها قال نعم قال: وقال مالك لا يأخذ المصدق من ذوات العوار إلا أن يشاء المصدق أن يأخذ إذا رأى في ذلك خيراً وأفضل قال: وقال مالك إذا كانت عجاجيل كلها أو فصلاناً كلها أو سخالاً كلها وفي عدد كل صنف منها ما يجب فيه الصدقة فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة أو ثنية من الغنم وعلى صاحب الثلاثين من البقر إذا كانت عجولاً كلها أن يأتي بتبيع ذكر وإن كانت فصلاناً خمسا وعشرين فعليه أن يأتي بابتة مخاض ولا يؤخذ من هذه الصغار شيء لأن عمر بن الخطاب قال تأخذ الجذعة والثنية ولا تأخذ الماخض ولا الأكلة ولا الرثي ولا فحل

الغنم وذلك عدل بين غذاء المال وخياره ﴿ قَالَ مَالِكٌ ﴾ وكذلك لو لم يكن عنده الا بزل (١) اشترى له من السوق ولم يعطه منها فكذلك اذا كان عنده الدون اشترى له من السوق فمرة يكون ذلك خيراً مما عنده ومرة يكون شراً مما عنده ﴿ قَالَ مَالِكٌ ﴾ ليس في الاوقاص من الابل والبقر والغنم شيء وانما الاوقاص فيما بين واحد الى تسعة ولا يكون في العقد وقص يريد بالعقد عشرة وقد سأل معاذ النبي صلى الله عليه وسلم عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء ﴿ قُلْتُ ﴾ أرايت لو أن رجلاً له ثلاثون من الغنم توالدت قبل أن يأتيه المصدق بيوم فصارت أربعين أترى أن يزكيها عليه الساعي أم لا (فقال) يزكيها عليه لانها قد صارت أربعين حين أتاه ﴿ قُلْتُ ﴾ ولم وقد كان أصلها غير نصاب (قال) لانها توالدت فاذا توالدت فأولادها منها وفيها الزكاة وان كانت قبل ذلك غير نصاب لانها لما زادت بالولادة كانت كالنصاب وهو قول مالك ﴿ قُلْتُ ﴾ هل كان مالك يعرف أن المصدق يجمع الغنم ثم يفرقها فيخير رب المال أي الفرقتين شاء ثم يأخذ هو من الفرقة الاخرى (فقال) لم يعرفه وأنكره قال مالك قد كان محمد بن مسلمة الانصاري لاتساق اليه شاة فيها وفاء من حقه الا أخذها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك من كانت له غنم أو بقر أو ابل يعتمل عليها ويعلفها ففيها الصدقة ان بلغت ما تجب فيها الصدقة ﴿ قَالَ ﴾ وكان مالك يقول العوامل وغير العوامل سواء ﴿ ابْنُ وَهْبٍ ﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم في صدقة الغنم ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة فاذا بلغت أربعين شاة ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها شاتان الى مائتي شاة فاذا كانت شاة ومائتي شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة شاة فما زاد ففي كل مائة

(١) (بزل) البزل جمع بازل وهو كالكل من الرجال قاله عياض رحمه الله تعالى اه من هامش الأصل وفي القاموس ناقة بازل وبزول جمعها بزل كركع وكتب وبوازل وذلك في تاسع

سنه وليس بعده سن تسمي اه

شاة ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني ابن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بنحو ذلك (ابن وهب) عن يحيى بن أيوب أن هشام بن عروة أخبره عن عروة بن الزبير أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال في أول ما أخذ الصدقة للمصدقين لا تأخذوا من حزرات الناس ^(١) شيئاً (ابن وهب) قال مالك وغيره وقد نهى عمر بن الخطاب عن ذلك (ابن وهب) عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن ابن لعبد الله ابن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقاً فكان يعد على الناس بالسخلة فقالوا تعد علينا بالسخلة ولا تأخذها منا فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك فقال له عمر نعم نعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الرثي ^(٢) التي وضعت ولا الأكولة ^(٣) شاة اللحم ولا الماخض الحامل ولا خل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء المال ^(٤) وخياره

﴿ في زكاة الغنم التي تشتري للتجارة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى غنماً للتجارة فبارت عليه وأقامت عنده سنين أيقومها كل سنة فيزكيها زكاة التجارة أم يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق (فقال) بل يزكيها زكاة السائمة كلما حال عليها الحول عنده وجاءه المصدق أخذ منها صدقة السائمة ﴿ قلت ﴾ فإن أخذ منها المصدق اليوم زكاة السائمة وباعها صاحبها من الغد أعليه في ثمنها زكاة (فقال) لا شيء عليه في ثمنها حتى يحول الحول

(١) (من حزرات الناس) الحزرات جمع حزرة بفتح الحاء وسكون الزاي هي خيار المال أي لا تأخذوا من خيار أموال الناس شيئاً اهـ (٢) (الرثي) على وزن فعلى بضم الفاء هي الشاة وضعت حديثاً ويطلق أيضاً على الشاة التي مات ولدها اهـ (٣) (قوله ولا الأكولة) في القاموس الأكولة العاقر من الشيا والم الشاة تغزل الأكل اهـ (٤) (غذاء المال) غذاء الغنم صغارها وأحدها غذي كغني وخيارها كبارها اهـ كتبه مصححه

من يوم زكاها المصدق فاذا حال عليها الحول من يوم زكاها المصدق زكى ثمنها وهذا كله قول مالك فعلى هذا فقس ما يرد عليك من هذه الوجوه

— في زكاة ماشية القراض —

﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً أخذ مالا قراضاً فاشترى به غنماً فحال الحول على الغنم وهي عند المقارض فإن الزكاة على رب المال في رأس ماله ولا يكون على العامل شيئاً

— في زكاة ماشية الذي يدير ماله —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من كان يدير ماله في التجارة فاشترى غنماً للتجارة فحال عليها الحول وجاءه شهره الذي يزكى فيه ماله ويقوم فيه ما عنده من السلع أيقوم هذه الغنم التي اشتراها مع سلعه التي عنده أم لا (فقال) لا يقوم الغنم مع السلع لأن في رقابها الزكاة زكاة السائمة فلا تقوم مع هذه السلع وإنما يقوم ما في يديه من الملع التي ليس في رقابها زكاة مثل العروض والرقيق والدواب والطعام والثياب لأنى إذا قومت الغنم فجاء حولها أردت أن أسقط عنها الزكاة فلا ينبغي أن أسقط عنها زكاة الماشية وهي غنم فأصرفها إلى زكاة التجارة فتقيم سنين هكذا وللغنم فريضة في الزكاة وسنة قائمة ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل يتبع الغنم بالذهب للتجارة بعد مازكى الذهب بثلاثة أشهر أو بأربعة أشهر متى يزكى (فقال) يستقبل بها حولاً من يوم ابتاعها وإن كان اشتراها للتجارة فهذا يدل على ما قبله إن الغنم إذا اشتريت خرجت من زكاة المال إلى زكاة الغنم : فكان ينبغي لهذا إذا كان عنده مال فضى للمال عند ستة أشهر ثم اشترى به غنماً أنه يزكى الغنم إذا مضى لها ستة أشهر لأن المال قد مضى له ستة أشهر عنده فلما قال لنا مالك يستقبل بالغنم حولاً من يوم اشتراها واسقط مالك عنه شهور الدنانير علمت أن الغنم إذا اشتريت خرجت من زكاة المال وصارت إلى زكاة الغنم على كل حال وإن علمت كان المال يدار ولم أحفظ عن مالك أنه قال لى إن كان ممن يدير وإن كان ممن لا يدير ﴿ قلت ﴾ أرأيت حين أمرته أن لا يقوم الغنم

مع عروضه التي عنده أرأيت ان هو باع الغنم قبل أن يأتيه المصدق أتسقط عنه زكاة الماشية وزكاة التجارة (فقال) لا ولكن تسقط عنه زكاة الماشية ويرجع في زكاتها الى زكاة الذهب التي ابتاعها به فهو يزكيها من يوم أفاد الذهب وزكاها (قال) وهذا قول مالك (قال) وهذا يبين لك أن الغنم قد خرجت حين اشتراها من شهر زكاتها اذا حال عليها الحول وصارت أشهرها على حدة

❦ في زكاة الضأن والمعز والبقر والجواميس اذا اجتمعت ❦

❦ قلت ❦ أرأيت الرجل يكون عنده المعز والضأن يكون عنده من الضأن سبعون ومن المعز ستون قال عليه شاتان من الضأن واحدة ومن المعز أخرى ❦ قلت ❦ فان كانت الضأن سبعين والمعز ستين (قال) يأخذ من الضأن ولا يأخذ من المعز لانه انما عليه شاة وانما يأخذ من الاكثر وانظر أبداً فاذا كان للرجل ضأن ومعز فان كان في كل واحدة اذا اقترقت ما تجب فيه الزكاة أخذ من كل واحدة وان كان في واحدة ما تجب فيه الزكاة والاخرى لا تجب فيها الزكاة أخذ مما تجب فيها الزكاة ولم يأخذ من الاخرى مثل أن يكون له سبعون ضائنة وستون معزة فجميعها مائة وثلاثون ففيها شاتان فالسبعون لو كانت وحدها كانت فيها شاة والستون لو كانت وحدها كانت فيها شاة واذا كانت سبعين ضائنة وخمسين معزة فجميعها مائة وعشرون فانما فيها شاة واحدة فالقليلة تبع للكثيرة في هذا الموضع لانها انما فيها شاة واحدة فتؤخذ من الضأن وهي الاكثر ولو كانت ستين من هذه وستين من هذه أخذ المصدق من أيهما شاء ومثل ذلك الرجل تكون له مائة شاة وعشرون شاة ضائنة وأربعون معزة فعليه شاتان في الضأن واحدة وفي المعز واحدة . ولو كانت ثلاثين معزة كانت عليه في الضأن شاتان ولم يكن عليه في المعز شيء لانها لو كانت وحدها لم يكن عليه فيها شيء وكذلك اذا كانت له ثلاثمائة ضائنة وتسعون معزة فانما عليه ثلاث شياه من الضأن ولم يكن عليه من المعز شيء لانها في هذا الموضع وقص ولو لم يكن عنده معز لم ينقص من الثلاث شياه شيئاً ولا يكون في المعز حتى تبلغ مائة فتكون فيها شاة

وكذلك لو كانت ثلاثمائة ضائنة وخمسين ضائنة وخمسين معزة كان على رب الغنم أربع شياه تكون ثلاث ضائعات ويكون الساعي مخيراً في الرابعة ان شاء أخذ من الضأن وان شاء أخذ من الماعز لان هذه الشاة اعتدلت فيها الضأن والمعر وان كانت الضأن ثلاثمائة وستين والمعر أربعين أخذ الاربعة من الضأن لان الرابعة من الضأن انما تمت بالمعر وكانت مثل ما لو كانت له ستون ضائنة وأربعون معزة فانما يؤخذ من الاكثر وهي الستون ولو كانت المعز ستين والضأن ثلاثمائة وأربعين أخذ ثلاث ضائعات ومعزة وان كانت مائتي ضائنة ومائة معزة أخذ منها ثلاثاً ضائنتين ومعزة وان كانت ثلاثمائة وخمسين مائتي ضائنة وخمسين ومائة معزة أخذ من الضأن اثنتين ومن المعز واحدة وان كانت سبعين ومائة ضائنة وستين ومائة معزة أخذ ضائنتين ومعزة وان كانت مائة وخمسة وسبعين ضائنة ومائة وخمسة وسبعين معزة أخذ منها ثلاثاً ضائنة ومعزة وكان المصدق مخيراً ان شاء أخذ الشاة الباقية من المعز وان شاء أخذها من الضأن وكذلك الذي تكون له الابل العرب والبخت على ما فسرنا في الغنم وكذلك الذي تكون له البقر الجواميس والبقر الأخرى مثل أن يكون له عشرون من الجواميس وعشرة من غير الجواميس فعليه تباع من الجواميس ولو كانت أربعين جاموساً وثلاثين من البقر الأخرى أخذ من الجواميس مسنة ومن الأخرى تبعاً منها واو كانت أربعين جاموساً ومن الأخرى عشرين أخذ تبعين من الجواميس واحداً ومن الأخرى آخر وان كانت من الجواميس عشرين ومن الأخرى عشرين فالمصدق مخير ان شاء أخذ من هذه وان شاء من هذه فان كانت ثلاثين وثلاثين أخذ من هذه تبعاً ومن هذه تبعاً فعلي هذا خذ هذا الباب ان شاء الله

في زكاة ماشية المديان

قال رحمته وقال مالك من كان عليه دين وله ماشية تجب فيها الزكاة والدين يحيط بقيمة الماشية ولا مال له غير هذه الماشية ان عليه الزكاة فيها ولا تبطل الزكاة عنه فيها للدين الذي عليه ابلا كانت أو بقرراً أو غنماً قال ابن القاسم رحمته وليس لارباب الدين أن

يمنعوا المصدق أن يأخذ صدقته من أجل دينهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً كانت عنده غنم قد حال عليها الحول وجاءه المصدق وعاليه من الدين غنم مثلها بصفتها وأسنانها أو كانت ابلاً وعاليه من الدين ابل مثلها أو كانت بقرًا وعاليه من الدين بقر مثلها (فقال) قال مالك عليه الزكاة ولا يضع عنه ما عليه من الدين الزكاة في الماشية وإن كان الدين مثل الذي عنده ﴿قلت﴾ فإن رفع رجل من أرضه حباً أو تمرًا وعاليه من الدين حب مثل مارفع أو تمر مثل مارفع (فقال) قال مالك لا يضع عنه دينه زكاة مارفع من الحب والتمر وإنما يضع عنه من الدنانير والدراهم بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ فإن كان لرجل عبد فمضى يوم الفطر والعبد عنده وعاليه من الدين عبد مثله بصفته (قال) لا زكاة عليه إذا لم يكن له مال ﴿قال﴾ والاموال الناضية مخالفة لهذا الذي ذكرت لك من الماشية والتمر والحب لأن الدنانير إذا كانت لرجل فحال عليها الحول وعاليه دين ثياب أو حيوان أو حب وما كانت من العروض والناض حسب الدين في الناض الذي عنده فإن بقي بعد دينه في يديه ما يجب فيه الزكاة زكاه والا لم يكن عليه شيء ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وما الفرق بين العين والماشية والثمار (فقال) لأن السنة إنما جاءت في الضمائر وهو المال المحبوس في العين وإن السعاة إنما يأخذون الناس بزكاة مواشيهم وثمارهم ولا يأخذونهم بزكاة العين ويقبل منهم قولهم في العين ألا ترى أن رسول الله عليه الصلاة والسلام وأبا بكر وعمر وعثمان والخلفاء كانوا يبعثون الخراس في الثمار أول ما تطيب فيخرصون على الناس لاحصاء الزكاة . ولما للناس في ذلك من تعجيل منافعهم ثمارهم ولا يؤمرون فيه بقضاء ما عليهم من الدين ثم يخرص عليهم وكذلك في المواشي تبعث السعاة وقد كان عثمان بن عفان يصيح في الناس هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقضه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة فكان الرجل يحصى دينه ثم يؤدي مما بقي في يديه إن كان مابقي في يديه تجب فيه الزكاة ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عبد الرحمن عن طاحنة بن النضر قال سمعت محمد بن سيرين يقول

كانوا لا يرصدون الثمار في الدين وينبغي للعين أن ترصد في الدين ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين قال كان المصدق يجيء فأين مارأى زرعاً قائماً أو ابلاً قائماً أو غنماً قائماً أخذ منها الصدقة

﴿في زكاة ثمن الغنم اذا بيعت﴾

﴿وسألت﴾ ابن القاسم عن الرجل تكون له الغنم تجب في مثلها الزكاة فيحول عليها الحول فيبيعها قبل أن يأتيه المصدق (فقال) لا زكاة عليه فيها للمصدق ولكن يزكي الثمن مكانه لأن الحول قد حال على الغنم وإنما يحسب للمال من يوم أفاد الغنم ثم يحسب للمال من ذي قبل سنة من يوم زكى المال ثم تجب فيه الزكاة أيضاً إن كان عشرين ديناراً فصاعداً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو كانت لرجل أربعون شاة فحال عليها الحول فاستهلكها رجل بعد ما حال عليها الحول قبل أن يأتيه المصدق فأخذ قيمتها دراهم (فقال) يزكى الدراهم مكانه لأن الحول قد حال على الغنم ﴿قلت﴾ فإن أخذ قيمة غنمه ابلاً (قال) فقال يستقبل بالابل حولاً من ذي قبل ولا شيء عليه حتى يحول الحول على الابل من ذي قبل ﴿قلت﴾ وتكون عليه زكاة القيمة إن كانت القيمة تبلغ ما تجب فيه الزكاة لأنه إذا قبض الابل صار قابضاً للدين (قال) لا لأن مالكا قال لي في رجل كانت عنده دراهم فباع بها سلعة للتجارة ثم باعها بعد الحول بذهب تجب في مثلها الزكاة فلم يقبض تلك الذهب حتى أخذ بها عرضاً من العروض للتجارة (قال) لا زكاة عليه حتى يبيع العروض وينض ثمنها في يديه وكذلك الابل والبقر إذا أخذت من قيمة الغنم ﴿قلت﴾ وكذلك إن أخذ قيمتها بقرراً قل نعم لا شيء فيها ﴿قلت﴾ فإن أخذ في قيمتها غنماً فكانت أقل من أربعين (فقال) لا شيء فيها ﴿قلت﴾ فإن أخذ قيمتها غنماً عددها أربعون فصاعداً (قال) لا شيء عليه فيها وقد كان عبد الرحمن يقول عليه في الغنم التي أخذ الزكاة (وقوله) لا زكاة عليه هو أحسن وكأنه باع الغنم بغير الثمن لغو ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يرث الغنم أو يبتاعها فتقيم عنده حولاً ثم يبيعها (فقال) قال لي مالك إن كان ورثها أو اشتراها لقنية ولم

يشتريها للتجارة فلا أرى عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم قبض ثمنها إذا كان المصدق لم يأت به وقد حال عليها الحول فباعها فلا زكاة عليه فيها ولا في ثمنها حتى يحول الحول على ثمنها (قال) ولا أرى عليه الشاة التي كانت وجبت عليه في زكاتها إلا أن يكون باعها فراراً من الساعي فإن كان باعها فراراً من الساعي فعليه الشاة التي كانت وجبت عليه وهو أحسن من القول الذي روى عنه وأوضح ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال لي مالك بعد ذلك أرى عليه في ثمنها الزكاة إن كان باعها بعد ما حال عليها الحول كان اشتراها لقنية أو ورثها قال ومعنى القنية السائمة فأرى في ثمنها الزكاة يوم يبيعها مكانه ولا ينتظر أن يحول الحول على الثمن ﴿ قال ﴾ فقلت له فإن باعها بعد ستة أشهر من يوم ورثها أو ابتاعها (قال) أرى أن يحتسب بما مضى من الشهر ثم يزكى الثمن (قال) فرددتها عليه عاماً بعد عام فثبت على قوله هذا ولم يختلف فيه وهذا قوله الذي فارقه عليه آخر ما فارقناه وهو أحب قوليه إلى ﴿ قلت ﴾ رأيت لو كانت عندي أربعة من الإبل فحال عليها الحول فبعتها بعد ما حال عليها الحول أيكون على في ثمنها زكاة يوم يبتاعها فقال لا ﴿ قلت ﴾ وهي عندك مخالفة للتي كانت تجب فيها الزكاة إذا بعثها بعد الحول قبل أن أزكيها (قال) نعم قال وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ رأيت إن كانت هذه الإبل تجب فيها الزكاة فلا حال عليها الحول صدقتها ثم بعثها بدنانير بعد ما أخذت صدقتها بأشهر متى أزكي ثمنها (فقال) حتى يحول على الدنانير الحول من يوم زكيت الإبل قال وهو قول مالك ﴿ قال ﴾ فقلت للمالك رأيت الرجل يكون عنده الذهب فيبتاع بها غنماً أو ابلاً أو بقرًا متى يزكيها (فقال) حتى يحول الحول على الغنم من يوم اشتراها أو البقر أو الإبل ولم يحملها مثل الغنم التي تباع بالدنانير

﴿ في تحويل الماشية في الماشية ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك فالغنم تباع بالإبل أو البقر والبقر تباع بالغنم (قال) ليس في شيء من هذه زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم اشتري الإبل والبقر والغنم التي صارت في يديه وإنما شراؤه الإبل بالغنم وإن مضى للغنم عنده ستة أشهر بمنزلة

ما لو كان عنده ذهب أو ورق فأقامت عنده ستة أشهر ثم اشترى بها ابلاً أو بقراً أو
 غنماً فإنه يستقبل بالماشية من يوم اشتراها حولاً ولا ينظر في هذا إلى اليوم الذي أفاد
 فيه الدنانير والدراهم وإنما ينظر في هذا إلى يوم اشترى بالماشية بالدنانير والدراهم فيحسب
 من ذلك اليوم حولاً ثم يزكى قال مالك لأن حول الأولى قد انتقض ﴿ قال مالك ﴾
 وإن اشترى بالغنم بعد ماضى لها ستة أشهر من يوم أفادها غنماً فعليه زكاة الغنم كما هي
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت الغنم التي أفاد لما مضى لها عنده ستة أشهر باعها وكانت
 عشرين ومائة فباعها بثلاثين شاة (فقال) لا زكاة عليه فيها إذا حال عليها الحول ﴿ قلت ﴾
 له فإن باعها بأربعين (فقال) إذا مضى لها ستة أشهر من يوم اشتراها زكاتها شاة واحدة
 وذلك أن هذه الستة الأشهر أن أضيفت إلى الستة الأشهر التي كانت الغنم الأولى
 عنده فيها فزكى هذه التي عنده لأن كل من باع غنماً بغنم وإن كانت مخالفة لها فكأنها
 هي لأن ذلك مما إذا أفيد ضم بمضيه إلى بعض وزكى زكاة واحدة وهو مما يجمع في
 الصدقة ولو باعها بابل لم يكن عليه زكاة واستقبل بها حولاً لأنها صنفان لا يجمعان
 في الزكاة فلما كانا لا يجمعان في الزكاة انتقض حول الأولى وصارت هذه الثانية فائدة
 شراء كرجل كانت عنده دنانير تجب فيها الزكاة فأقامت ستة أشهر فاشترى بها ابلاً
 تجب فيها الزكاة أو غنماً فانتقض حول الدنانير لأن الدنانير وما اشترى مما لا يجمع
 بمضيه إلى بعض في الزكاة فلما كان لا يجمع بمضيه إلى بعض انتقض حول الدنانير وكان
 ما اشترى من الابل والبقر والغنم فائدة شراء يستقبل بها حولاً من يوم اشتراها
 ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن كان له نصاب ابل فباعها قبل الحول بنصاب غنم أنه لا
 يزكى الغنم حتى يحول على الغنم الحول من يوم اشتراها وليس عليه في الابل شيء إذا لم
 يحل الحول على الابل (قال) فإذا حال الحول على الابل فباعها بنصاب ماشية يريد
 بذلك الهرب من الزكاة أخذ منه المصدق زكاة الابل ﴿ قلت ﴾ فإن كانت زكاة الغنم
 أفضل وخيراً للمصدق (قال) لا يأخذ من الغنم شيئاً ولكن يأخذ من الابل لأن
 الغنم إنما تجب فيها الزكاة من يوم اشتراها فإذا ذهب المصدق يأخذ من الغنم لم

تجب له الزكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ لم إذا باعها بعد الحول وهي مما تجب فيها الزكاة هذه الابل بنصاب من الغنم ولم يكن فاراً أسقطت عنه الزكاة (قال) لان حولها عند مالك هو اتيان المصدق وليس السنة ﴿قلت﴾ أرايت لو باعها بدنانير بعد ما حال عليها الحول ولم يكن فاراً أكانت تجب عليه الزكاة في الدنانير ساعة باعها (قال) نعم قال وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ والدنانير مخالفة لما سواها مما بيعت به هذه الابل ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام الثمن ثمن هذه الابل على المشتري ولم يكن قبضه البائع أعواما (قال) يزكيه زكاة واحدة وهي التي كانت وجبت عليه حين باع الابل وهو قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان قد أخذ الثمن فأسلفه فأقام سنتين ثم أخذه (قال) يزكيه الآن زكاة سنتين

﴿في زكاة فائدة الماشية﴾

﴿قال﴾ وقال مالك من كانت له ماشية ابل أو بقرة أو غنم ورثها بعد ما حال عليها الحول عند الميت ثم جاءه المصدق فليس على من ورثها شيء حتى يحول عليها الحول عند من ورثها من ذي قبل فاذا مر بها الساعي وهي عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة عنهم وكانوا بمنزلة الخلقاء يترادون فيها اذا كان الورثة غير واحد فمن كان شاؤه ما تجب فيه الصدقة فهو خليط لمن تجب عليه الصدقة ولمن هو أكثر غنما ومن لم يكن شاؤه تجب فيه الصدقة فليس هو بخليط ولا غرم عليه ﴿قال مالك﴾ وكذلك الابل والبقرة ﴿قال مالك﴾ وان كانوا يفرقونها أخذت من كل واحد منهم صدقته على حساب ما يؤخذ من الرجل اذا لم يكن خليطا اذا كانت في ماشية كل واحد منهم ما تجب فيه الصدقة ﴿قال مالك﴾ ومن ورث غنما فكانت عنده فجاءه المصدق قبل أن يحول عليها الحول من يوم ورثها فليس عليه فيها شيء وليس عليه شيء فيما يستقبل حتى يمر به الساعي من عام قابل فيصدقته مع من يصدق ﴿قلت﴾ أرايت اذا مر به الساعي قبل أن يستكمل السنة فاستكمل السنة بعد ما مر به الساعي أيجب عليه أن يصدقها (فقال) لا يجب عليه أن يصدقها الا أن يأتي الساعي من

السنة المقبلة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من كان له نصاب ماشية من غنم فأفاد قبل أن يحول عليه الحول ابلًا تجب في مثلها الزكاة أولاً تجب في مثلها الزكاة أنه إنما يزكي الغنم وحدها وليس عليه أن يضيف الابل الى الغنم ولكن ان كانت الابل مما تجب في مثلها الزكاة زكاهها اذا مضى لها سنة من يوم أفاد الابل (قال) وإنما تضاف الغنم الى الغنم والبقر الى البقر والابل الى الابل اذا كان الاصل الذي كان عند ربها قبل أن يفيد هذه الفائدة نصاب ماشية فإنه يضيف ما أفاد من صنفها اليها اذا كان الاصل نصاباً فيزكي جميعها وان لم يفد الفائدة قبل أن يحول الحول الا يوم زكاه مع النصاب الذي كان له ﴿قال﴾ وقال مالك فيمن أفاد ماشية وله نصاب ماشية فأفادها بعد الحول قبل أن يأتيه المصدق أنه يزكي ما أفاد بعد الحول مع ماشيته اذا كان ذلك قبل أن يأتيه المصدق فإن أتاه المصدق وماشيته مائتا شاة فشاة فنزل به فهلك منها شاة قبل أن يسعى عليه بعد ما نزل به فإنه يزكي على ما بقي ولا يزكي مامات منها ﴿قلت﴾ فلو كانت عنده ثلاثون شاة فورث قبل أن يأتيه الساعي يوم عشرة من الغنم (فقال) لا زكاة عليه في شيء من هذه حتى يحول الحول من يوم أفاد العشرة ﴿قلت﴾ لم يقل لي لان هذه لم تكن نصاباً ولان الفائدة لم تكن ولادة الغنم وإنما الفائدة ها هنا غنم غير هذه الغنم ولا تشبه هذه الفائدة ما ولدت الغنم لان كل ذات رحم فولدها بمنزلتها ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً كانت له نصاب ماشية تجب فيها الزكاة فلما كان قبل الحول يوم رجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد من يومه ذلك ما ان أضافه اليها كانت فيها الزكاة (فقال) لا زكاة فيها ﴿قلت﴾ لم يقل لان الفائدة ليست منها ولانها لما رجعت الى مالا زكاة فيها قبل ان يحول عليها الحول فكأنه لم يكن له في الاصل غيرها ﴿قلت﴾ فان لم يكن هلك منها قبل الحول شيء ولكنها حال عليها الحول فزكاهها ثم هلك بعضها فرجعت الى مالا زكاة فيها ثم أفاد قبل الحول من يوم زكاهها ما ان جمعها اليها وجبت فيها الزكاة أضيفها اليها ويزكي جميعها أم لا (فقال) لا زكاة عليه فيها اذا نقصت الاولى مما تجب فيه

الزكاة بعد ما زكاها أو قبل أن يزكّيها فانه يضم الاولى الى الفائدة الآخرة ثم
 يستقبل بهما حولاً من يوم أفاد الفائدة الآخرة فان حال الحول وفيها ما يجب فيه
 الزكاة زكاها وان حال الحول وفيها مالا يجب فيه الزكاة ثم أفاد فائدة أخرى ضم
 المالين جميعاً الى الفائدة الآخرة واستقبل بهذا المال كله حولاً من يوم أفاد الفائدة
 الآخرة وكذلك الدنانير والدرهم والابل والبقر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قتل والده فقضي له على عاقلة القاتل بمائة من الابل
 فلم يقبضها الا من بعد أعوام أيزكّيها ساعة قبضها أم ينتظر حتى يحول الحول عليها
 (قال) ينتظر حتى يحول عليه الحول من يوم قبضها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت على ابل بأعيانها خمسين من الابل فلم
 تقبضها حتى حال عليها الحول عند الزوج ثم قبضتها بعد الحول (فقال) عليها ان تزكّيها
 وليست التي بأعيانها كاتي بغير أعيانها لان التي بغير أعيانها انما ضمانها من الزوج
 وهذه التي بأعيانها قد ملكتها بأعيانها يوم عقدة النكاح وضمنها منها وهذا رأيي (قال)
 وذلك أني سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة بعبدين تعرفهما عنده فوجب النكاح
 ثم هلك الرأسان قبل أن تقبضهما ممن هلاكما أمن الزوج أم من المرأة (فقال) بل
 من المرأة ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت على ابل بأعيانها أو على غنم بأعيانها أو على
 نخل بأعيانها فأثمرت النخل عند الزوج وحال الحول على الماشية عند الزوج ثم قبضت
 المرأة ذلك من الزوج بعد الحول (فقال) عليها زكاتها حين قبض ولا تؤخر حتى
 يحول الحول من يوم قبض وليس الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها مثل الدنانير
 لان هذه الابل وما ذكرت اذا كانت بأعيانها فتلفها من المرأة اذا هي تلفت ﴿قلت﴾
 أفتحفظ عن مالك أنه جعل عليها زكاتها اذا هي قبضتها ولا يأمرها أن تنتظر حولاً
 مثل ما أمرها في الدنانير (قال) لا أحفظه عن مالك ولكن مالكا قال لي اذا ورث
 الرجل غنماً زكاها اذا حال الحول عليها ولم يقل لي قبض أو لم يقبض ﴿يقال﴾ وقال
 لي مالك في القوم يرثون الغنم وقد أقامت عند أبيهم حولاً انه لا زكاة على أبيهم فيها

وانهم لا تجب عليهم فيها الزكاة حتى ير بها حول فاذا مر بهم حول كانوا بمنزلة
الخطاء ولم يقل قبضوا أو لم يقبضوا ﴿قَالَ﴾ وقال مالك في الدنانير اذا هلك رجل
فأوصى الى رجل فباع تركته وجمع ماله فكان عند الوصي ما شاء الله انه لا زكاة
عليهم فيما اجتمع عند الوصي ولا فيما باع لهم ولا فيما نص في يده من ذلك حتى
يقسموه ويقبضوه ثم يحول الحول بعد ما قبضوا وهذا اذا كانوا كباراً فان كانوا
صغاراً كان الوصي قابضاً لهم وكانت عليهم الزكاة من يوم نص ذلك في يد الوصي
﴿قَالَ﴾ فان كانوا صغاراً وكباراً فلا يكون على الصغار زكاة أيضاً فيما نص في يد
الوصي حتى يقاسم لهم الكبار فاذا قاسم لهم الكبار كان الوصي قابضاً لهم لحصتهم
فيستقبل بحصتهم حولاً من يوم قاسم الكبار ويستقبل للكبار أيضاً حولاً من يوم
قبضوا فقال نعم ﴿قَالَ﴾ وهو قول مالك (قال) لم أسمع من مالك واكن قال لي
مالك ليس على الكبار زكاة حتى يتقسموا ويقبضوا فاذا كانت المقاسمة بين الصغار
والكبار كان ذلك مالا واحداً حتى يتقسموا لأنه ماتف منه فهو من جميعهم فلا يكون
قبض الوصي قبضاً للصغار الا بعد المقاسمة اذا كان في الورثة كبار فلي هذا فقس
كل فائدة يفيدها صغير أو كبير أو امرأة من دنانير أو دراهم ﴿قَالَ﴾ أرأيت
لو أن رجلاً ورث مائة دينار غائبة عنه فخال عليها أحوال كثيرة قبل أن يقبضها وهي
عند الوصي ثم قبضها أعليه الزكاة فيها لما مضى (فقال) لا شيء عليه فيها ويستقبل بها
حولاً من يوم قبضها الا أن يكون وكل قبضها أحداً فان كان وكل قبضها أحداً
فزكاتها تجب عليه من يوم قبضها الوكيل وان لم تصل اليه من بعد قبض الوكيل
حتى حال عليها الحول فعليه فيها الزكاة ﴿قَالَ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قَالَ﴾
فلو ورث رجل ماشية تجب فيها الزكاة فخال عليها الحول قبل أن يقبضها وهي في يد
الوصي أعليه فيها الزكاة فقال نعم ﴿قَالَ﴾ فما فرق بين هذه الغنم والدنانير (فقال)
لا تشبه الغنم الدنانير لان الغنم لو كانت لرجل وعليه دين يفترقها زكي الغنم والدنانير
اذا كانت لرجل وعليه دين يفترقها وليس له غير ما كان دينه فيها لم تكن عليه

الزكاة والذي ورث الدنانير لا تصير الدنانير في ضمانه حتى يقبضها فانما تكون عليه فيما ورث من الدنانير الزكاة اذا صارت الدنانير في ضمانه ويحول عليها بعد ذلك حول فاما ما لم تصر في ضمانه فلا زكاة عليه فيها * ومما يبين لك ايضاً الفرق بينهما أن الرجل لو ورث مالا ناضاً غائباً عنه لم يكن ينبغي أن يزكى عليه وهو غائب عنه خوفاً أن يكون صاحبه الذي ورثه مدياناً أو يرهقه دين قبل محل السنة والغنم لو ورثها وهي غائبة عنه أو حاضرة ثم لحقه دين لم يضع الدين عنه ما وجب عليه من الزكاة فهذا يدل أيضاً عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما قالاً ليس في الابل المغترقة صدقة الا أن تضاف الى ابل فيها صدقة وقال يحيى أما زكاة الابل والبقر والغنم فانها تصدق جميعاً في زمان معلوم وان كان اشترى بعضها قبل ذلك بشهر

— في الرجل يموت بعد ما حال الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق ويوصى بزكاتها —
قلت رأيت من له ماشية تجب فيها الزكاة فحال عليها الحول ولم يأتها المصدق فهلك رب الماشية وأوصى بأن يخرج صدقة ماشيته فجاء الساعي أله أن يأخذ صدقة الماشية التي أوصى بها الميت (فقال) ليس للساعي أن يأخذ من الورثة الصدقة ولكن على الورثة أن يفرقوها على المساكين وفيمن تحمل لهم الصدقة الذين ذكر الله قلت لم لا يكون للمصدق أن يأخذ من الورثة الصدقة وقد أوصى بها الميت (فقال) لان مالكا قال اذا جاء المصدق وقد هلك رب الماشية فلا سبيل للمصدق على الماشية وان كان الحول قد حال عليها قبل أن يموت ربها (قال مالك) وليست مثل الدنانير فلما أوصى الميت بأن يخرج صدقتها فانما وقعت وصيته للذين ذكر الله تبارك وتعالى لهم في كتابه الذين تحمل لهم الصدقة وليس لهذا العامل عليها سبيل قلت أكان مالك يجعل هذه الوصية في الثلث فقال نعم فقلت فتبدأ وصيته هذه في الماشية على الوصايا في قول مالك فقال لا قلت لم فقال لان الزكاة لا تجب عليه الا بآتيان الساعي ولا يكون ذلك على من ورث ذلك وذلك أن المشتري والموهوب له

والوارث كل مفيد فلا زكاة عليهم في فائدة الا أن يضاف ذلك الى ابل أو بقر أو غنم تجب فيها الصدقة تضاف الغنم الى الغنم والبقر الى البقر والابل الى الابل ولا تضاف الابل الى البقر ولا الى الغنم ولا تضاف الغنم الى الابل ولا الى البقر ولا تضاف البقر الى الابل ولا الى الغنم فإذا مات الرجل قبل أن يأتيه الساعي وأوصى بها فليست بمبدأة وإنما تكون مبدأة في قول مالك ما قد وجب على الميت قبل موته مثل الدنانير يموت الرجل وعنده دنانير أو دراهم قد وجبت فيها الزكاة فليس على الورثة أن يؤدوا عن الميت زكاة الدنانير التي قد وجبت عليه الا أن يتطوعوا بذلك أو يوصى بذلك الميت فإن أوصى بذلك الميت كان ذلك في رأس ماله ﴿قال﴾ فقلت للمالك فالرجل يهلك ويترك عليه زكاة وعق رقبة من ظهار أو قتل نفس وقد أوصى الميت بأن يؤدي جميع ذلك بأنهم يبدأ إذا لم يكن يحمل الثلث جميع ذلك (قال) يبدأ بالزكاة ثم بالعق الواجب من الظهار أو قتل النفس ولا يبدأ أحدهما على صاحبه ويبدآن على العتق التطوع والعق التطوع بينهما يبدأ على ماسواه من الوصايا

﴿في الدعوى في الفائدة﴾

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يأتيه المصدق وفي ماشيته ما يجب في مثلها الزكاة فيقول إنما أفدتها منذ شهرين أو نحو ذلك أو أقل من ذلك (فقال) مالك إذا لم يجد أحداً يعلم ذلك غيره كان القول قوله وصدقه فيما قال ولم يأخذ منها شيئاً

﴿في دفع الصدقة الى الساعي﴾

﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان مصدق يعدل على الناس فأتى المصدق الى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة فقال له الرجل قد أدت صدقتها الى المساكين (فقال) لا يقبل قوله هذا لان الامام عدل فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها ﴿قلت﴾ هذا قول مالك قال نعم إذا كان مثل عمر بن عبد العزيز ﴿قلت﴾ أرأيت إذا حال الحول على ماشية الرجل عنده أوجب عليه أن يزكيها أم ينتظر الساعي حتى يأتي (قال) ان خفي له

فليضعها مواضعها اذا كان الوالى ممن لا يعدل وان كان من أهل العدل انتظره حتى يأتي له ولا ينبغي له أن يخرجها وان كان ممن لا يعدل وخاف أن يأتوه ولا يقدر على أن يخفيها عنهم فليؤخر ذلك حتى يأتوه ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا خفي لرب الماشية أمر ماشيته عن هؤلاء السعاة ممن لا يعدل فليضعها مواضعها ان قدر على ذلك فان أخذوها منه أجزأه قال وأحب الي أن يهرب بها عنهم ان قدر على ذلك ﴿ قال ﴾ وأخبرني مالك أن ابن هريرة كان اذا جاءت غنم الصدقة المدينة امتنع من شراء اللحم من السوق تلك الايام ﴿ ابن مهدي ﴾ عن سفیان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن أبا سعيد الخدري وسعد بن مالك وأبا هريرة وعبد الله بن عمر قالوا كلهم يجزئ ما أخذوا وان فعلوا ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال ابراهيم النخعي وسعيد بن جبير يحسب ما أخذ العاشر ﴿ ابن مهدي ﴾ وقال أنس والحسن ما أعطيت في الطرق والجسور فهو صدقة ﴿ ابن لهيعة ﴾ والليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن حدثه عن أنس بن مالك قال أتى رجل من بني تميم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اذا أدبت الزكاة الى رسولك فقد تبرأت منها الى الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا أدبتها الى رسولى فقد تبرأت منها ولك أجرها وأثمها على من بدلها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني من أثق به عن رجال من أهل العلم أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال أما والله لولا أن الله قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ما تركتها جزية عليكم تؤخذون بها بئدي ولكن أدوها اليهم فلكم برها وعليهم أثمها ثلاث مرات ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم أن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وجابر ابن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وأبا قتادة وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة وعائشة وأم سلمة ومحمد بن كعب القرظي ^(١) ومجاهداً

(١) (محمد بن كعب القرظي) ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن له حجة قاله الترمذي

وعطاء والقاسم وسالما ومحمد بن المنكدر وعروة بن الزبير وريمة بن أبي عبد الرحمن
ومكحول والقعقاع بن حكيم وغيرهم من أهل العلم كلهم يأمر بدفع الزكاة الى
السلطان ويدفعونها اليهم

❦ في زكاة ماشية الخطاء ❦

❦ قلت ❦ ما الذي يكون به الناس في الماشية خطاء (قال) سألتنا مالكا عن أهل
قرية تكون لهم أغنام فاذا كان الليل انقلبوا الى دور أصحابها والدور مفترقة تبين
عندهم يجلبونها ويحفظونها فاذا كان النهار غدا بها رعاتها أو راع واحد فجمعوها من
بيت أهلها فانطلقوا بها الى مراعيها فرعوها بالنهار وسقوها فاذا كان الليل راحت
الى أربابها على حال ما وصفت لك أيكون هؤلاء خطاء (فقال) نعم وان اترقوا في
المبيت والحلاب اذا كان الدلو والمراح والراعي واحداً وان اترقوا في الدور فأراهم
خطاء ❦ قلت ❦ أرايت ان فرقها الدلو فكان هؤلاء يسقون على ما يمنعون منه
أصحابهم وأصحابهم يسقون على ما يمنعونهم منه (فقال) سمعت مالكا يقول اذا
كان الدلو والمراح والراعي واحداً وان تفرقوا في المبيت والحلاب فهم خطاء قال
والرعاة عندي وان كانوا رعاة كثيرة يتعاونون فيها فهم عندي بمنزلة الراعي الواحد
وأما ما ذكرت من افتراق الدلو اذا كانت مجتمعة فذلك عندي بمنزلة المراح مثل
قول مالك لي هي مجتمعة وان فرقها الدلو بحال ما ذكرت ❦ قلت ❦ فان كان راعي
هؤلاء أجرته عليهم خاصة وراعي هؤلاء الآخريين أجرته عليهم خاصة الا أن المسرح
يجمعهم يخلطون الغنم ويجتمعون في حفظها (فقال) قال مالك هم بمنزلة الراعي الواحد
ان كان أربابها جمعوها أو أمروهم بجمعها فجمعوها حتى كان المراح والدلو والمسرح
واحداً فهم خطاء وهو قول مالك ❦ قلت ❦ أرايت ان اختلطوا في أول السنة واترقوا
في وسطها واختلطوا في آخر السنة (فقال) اذا اجتمعوا قبل انقضاء السنة بشهرين فهم
خطاء عند مالك وقد وصفت لك ذلك في أول الكتاب وانما ينظر مالك في ذلك الى
آخر السنة ولا ينظر الى أولها ❦ قلت ❦ فان جمعها الدلو في أول السنة ففرقها

في وسط السنة وجمعها في آخر السنة (فقال) هذا بمنزلة ما وصفت لك من اجتماعهم
 واقتراقهم وانما ينظر مالك الى آخر السنة ولا ينظر الى أولها ﴿قلت﴾ أرأيت ان
 اجتمعت في آخر السنة لأقل من شهرين لاني سمعتك تذكر شهرين ونحوها (فقال)
 اني سألت مالكا عن الشهرين فقال أراهم خطاء ولم أسأله عن أقل من ذلك وأنا
 أرى أنهم خطاء في أقل من شهرين ما لم يتقارب الحول ويقربا فيه الى أن يكونا
 خليطين فراراً من الزكاة وما نرى أنه نهى عن مثله في حديث عمر بن الخطاب
 ﴿قلت﴾ والفحل ان فرقها في بعض السنة وجمعها في آخرها بمنزلة ما وصفت لي في
 قول مالك (فقال) نعم اذا كان الدلو والمراح واحداً ﴿قلت﴾ أرأيت ان جمع هذه
 النعم الدلو والفحل في الراعي وفرقها المبيت هذه في قرية وهذه في قرية أخرى أراهم
 خطاء في قول مالك (فقال) نعم كذلك قال لي مالك فيها ﴿قلت﴾ وترى هذه النعم
 وان فرقها هذه القرى في مراح واحد (قال) نعم هي بمنزلة المراح الواحد وقد قال
 لي مالك وان فرقها المبيت ﴿قلت﴾ فأرى مالكا قد ضعف المبيت قال نعم كذلك
 قال مالك ﴿قلت﴾ فان جمعها المراح والراعي والمبيت والفحل وفرقها الدلو (قال ابن
 القاسم) وكيف يفرقها الدلو ﴿قلت﴾ يكون جميعها في مراحها وراعيها وفحلها واحداً في
 موضع واحد حتى اذا كان يوم سقيها أخذ هؤلاء ماشيتهم فسقوها على مائهم وهؤلاء
 ماشيتهم فسقوها على مائهم ثم جمعوها بعد ذلك فكانوا في جميع الاشياء كلها خطاء
 لا تفرق النعم الا في يوم وردها (فقال) أراهم على ما قال مالك لي في المراح انهم
 خطاء وهذا أهون عندي من تفرقة المبيت فأراهم خطاء ﴿قلت﴾ فأين قولهم في
 الدلو والفحل والمراح والراعي (فقال) انما أريد بهذا الحديث ليعرف به انهم خطاء
 وأنهم متعاونون وان أمرهم واحد ولم يريدوا بهذا الحديث اذا انخرم منه شيء أن لا
 يكونوا خطاء ﴿قلت﴾ أتحفظ هذا التفسير من مالك (فقال) لا ولكن هذا رأيي
 (وقال مالك) الخليطان في البقر بمنزلة الخليطين في النعم ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن
 الخليطين يتخالطان بنعمهما قبل أن ينحول الحول بشهرين أو ثلاثة أ يكونان خطاء

أم لا يكونان خلطاء الا أن يتخالطوا من أول السنة (فقال) مالك نعم هما خليطان
 وان لم يتخالطا الا قبل أن يأتيها الساعى بشهرين أو نحو ذلك وقد يتخالط الناس
 قبل محل السنة بشهرين وما أشبه هذا فاذا رأيتهم خلطاء وأخذ منهم المصدق
 الزكاة زكاة الخلطاء اذا أتاهم وهم خلطاء وان كان ذلك بعد شهرين من يوم خلطا
 ﴿قلت﴾ فالخليطان اذا بلغت ابليهما عشرين ومائة يأخذ منهما المصدق حقتين قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان كان لاحدهما خمس من الابل والآخر خمسة عشر ومائة من الابل كيف
 يترادان (فقال) ينظر الى قيمة الحقتين ؛ ذلك فان كانت قيمتهما مائتي درهم نظر
 الى الخمس التي لاحد الرجلين من الابل ماهي من الجميع فوجدناها ربع السدس وهو
 نصف جزء من اثني عشر جزءاً فيقسم قيمة الحقتين على أربعة وعشرين جزءاً فما أصاب
 جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمس وما أصاب ثلاثة
 وعشرين جزءاً من قيمة الحقتين فهو على صاحب الخمسة عشر والمائة فعلى هذا الحساب
 يتراد الخلطاء قال وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك اذا كان لرجل تسع من
 الابل وخليطه خمس كانت على صاحب الخمس شاة وعلى صاحب التسع شاة وكان
 يقول لو أمرتهما يترادان لغرم صاحب الخمس أقل من شاة ثم رجع فقال لا أرى
 ذلك قال مالك وأراها خليطين يترادان وان صار على صاحب الخمس أقل من
 شاة لان ذلك تفسير قول عمر بن الخطاب ﴿قال مالك﴾ وانما يكونان خليطين
 اذا كان في ماشية كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة فان كان في ماشية أحدهما
 ما تجب فيه الزكاة ولم يكن في ماشية الآخر ما تجب فيه الزكاة فليسا بخليطين انما
 ينظر المصدق الى الذي في ماشيته ما تجب فيه الزكاة فيأخذ منه ويترك الذي ليس
 له ما تجب فيه الزكاة ولا يحسب المصدق ماشية الذي لا تبلغ ما تجب فيه الزكاة عليه
 ولا على صاحبه ولا يعرض لها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان كانت غنمهم كلها لا تجب
 فيها الصدقة فتعدى المصدق فأخذ منها شاة وفي جميعها اذا اجتمعت ما تجب فيه
 الصدقة أراها على الذي أخذت من غنمه خاصة أو على عدد الغنم (فقال) بل أراها

على عدد الغنم. يتراد أن فيها لا على عدد غنمهما ﴿قلت﴾ فإن كانوا ثلاثة رجال لواحد أربعون ولآخر خمسون وللآخر واحدة فأخذ الساعي منهم شاة وهم خطاء (فقال) من كان منهم له دون الأربعين فلا شيء عليه والشاة على صاحب الأربعين والخمسين على تسعة أجزاء وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فإن أخذ الساعي شاة صاحب الشاة في الصدقة (قال) يرجع بها على شريكه على صاحب الخمسين بخمسة اتساعها وعلى صاحب الأربعين بأربعة اتساعها فيأخذها منهما ﴿قلت﴾ فإن كانا خليطين لواحد عشرة ومائة وللآخر إحدى عشرة فأخذ الساعي شاتين (فقال) يلزم كل واحد منهما على قدر ما لكل واحد منهما من الغنم وإنما ذلك بمنزلة مالو كان لكل واحد منهما عشرون عشرون فصارت أربعين فعليهما جميعاً شاة ألا ترى أن صاحب العشرة ومائة لو لا خلط صاحب الإحدى عشرة لم تكن عليه الشاة فدخلت المضرة عليه منه كما دخلت على أصحاب الأربعين أدخل كل واحد منهما على صاحبه المضرة فلزمهما جميعاً فكذلك لزم هذين وإن الثلاثة الذين لأحدهم أربعون وللآخر خمسون وللآخر واحدة لم يدخل صاحب الواحدة عليهما مضرة لأن كل واحد منهما لو كان وحده كان عليه فرض الزكاة فلما خلط لم يكن عليهما الشاة فلم يدخل عليهما من صاحب الشاة مضرة وكذلك لو كانا اثنين لواحد أربعون وللآخر ثلاثون فأخذ المصدق منهما شاة فإنما هي على صاحب الأربعين ولم يدخل عليه بصاحبه مضرة ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة على ابل أو بقراً أو غنم بأعيانها فتمكث في يد الزوج حتى يحول الحول على الماشية قبل أن يدفع ذلك إلى المرأة ثم يطلقها قبل البناء بها وقبل أن يأتيها الساعي (فقال) إذا أتاهم المصدق فإنه إن أصابها مجتمعة وفيها ما تجب فيه الزكاة في حظ كل واحد منهما أخذ منها زكاة الخليطين وإن أصابها وفي حظ الزوج ما لا تجب فيه الزكاة وفي حظ المرأة ما لا تجب فيه الزكاة وهي إذا اجتمعت كانت فيها الزكاة وهي مجتمعة فلا سبيل للساعي عليها وإن كان الزوج والمرأة قد اقتسماها قبل أن يأتيهما الساعي ولم يفرقاها نظر. فإن كان في حظ أحدهما ما تجب فيه

الزكاة والآ خر لا تجب في حظه الزكاة لقلة عدد ما أخذ من الغنم لارتفاع قيمتها وفضلها على الآ خرى لقلة قيمة الآ خرى زكى المصدق الذى يجب في عدد ماشيته الصدقة ولم يزك ماشية الآ خر ﴿ قال ﴾ وانما كان على الزوج الزكاة فيما رجع اليه من هذه الماشية ولم يجعل ما رجع اليه منها فائدة لانه كان له فيها شرك ويستدل على شركته في الغنم أن الغنم لو ماتت قبل أن يطلقها ثم طلقها لم يلزمها غرم شيء من الغنم ولو مات بعضها وبقي بعض كان له نصف ما بقي ولو نمت أضعاف عددها قبل أن يطلقها ثم طلقها أخذ نصف جميع ذلك فانما أخذ ذلك بالشرك الذي كان له فيها قبل أن يطلقها كأنهما كانا شريكين (قال) وكذلك قال لى مالك فيما أصدق الرجل امرأته من العروض والحيوان والدنانير انه شريك لها في ذلك في النماء والنقصان الا ما باعت من ذلك أو اشترت للتجارة من صداقها أو لغير ما تجهزت به من صداقها فان ذلك لها نماء وعليها نقصانه ان نقص أو تلف (قال) والمسألة الاولى عنده مثل هذا ﴿ قالت ﴾ أرأيت ان كان رجل خليطا لرجل في غنم له وله غنم أخرى ليس له فيها خليط (فقال) سألنا مالكا عنها فقلنا له ما تقول في رجل له أربعون شاة مع خليط له وخليطه أيضا أربعون شاة وله في بلاد أخرى أربعون شاة ليس له فيها خليط فقال يضم غنمه التي ليس له فيها خليط الى غنمه التي له فيها خليط فيصير في جميع غنمه خليطا فيصير عليه ثلثا شاة في الثمانين ويصير على صاحبه ثلث شاة في الاربعين فهكذا يتراجعان في هذا الوجه كله ﴿ قال أشهب ﴾ وكذلك قرأ عمر بن الخطاب وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية . ذكره أشهب عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب ﴿ قال أشهب ﴾ وأخبرناه مالك أنه قرأه في كتاب عمر بن الخطاب فهما خليطان ﴿ قال ابن وهب ﴾ وان ابن لهيعة يحدث عن عمارة بن مغزبة عن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا في كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم في صدقة الغنم ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق

وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية ﴿٢٠﴾ قال ابن وهب ﴿٢١﴾ وان يونس ذكره عن ابن شهاب عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام نحو ذلك ﴿٢٢﴾ ابن وهب ﴿٢٣﴾ قال حدثني الليث بن سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول الخليطان في المال لا يفرق بينهما في الصدقة وهو ما اجتمع على الفحل والحوض والراعي ﴿٢٤﴾ قال ابن وهب ﴿٢٥﴾ وان الليث ومالك قالوا الخليطان في الابل والبقر والغنم سواء ﴿٢٦﴾ قال ابن وهب ﴿٢٧﴾ وان مالك قال اذا كان الدلو والحوض والراعي والاراح والفحل واحداً فهما خليطان ﴿٢٨﴾ قال ﴿٢٩﴾ ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة فان كان لأحدهما ما لا تجب فيه الصدقة كانت الصدقة على الذي له ما تجب فيه الصدقة ولم يكن على الآخر شيء وان كان لأحدهما الف شاة أو أقل وللآخر أربعون شاة أو أكثر كانا خليطين ثم يترادان الفضل بينهما بالسوية ﴿٣٠﴾ ابن وهب ﴿٣١﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن يزيد بن هرمز وعبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿٣٢﴾ قال ابن وهب ﴿٣٣﴾ وقال لي مالك تفسير ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة انما يعنى بذلك أصحاب المواشي وتفسير ذلك أن ينطق النفر الثلاثة الذين لكل واحد منهم أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم في غنمه الصدقة فيجمعونها اذا أظلم الساعي ثلاثاً يكون عليهم فيها الا شاة واحدة فهوا عن ذلك ﴿٣٤﴾ قال ابن وهب ﴿٣٥﴾ قال لي مالك ولا يفرق بين مجتمع تفسير ذلك أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما في ذلك ثلاث شياه فاذا أظلم الساعي فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة فهوا عن ذلك قتيلا لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين شيء مفترق خشية الصدقة هذا الذي سمعت في ذلك

﴿٣٦﴾ في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه الساعي ﴿٣٧﴾

﴿٣٨﴾ قال ﴿٣٩﴾ وقال مالك لو أن رجلاً كانت عنده غنم فحال عليها الحول فذبح منها وأكل ثم ان المصدق أتاه بعد ذلك وقد كان حال عليها الحول قبل أن يذبح انه لا ينظر الى

ما ذبح ولا الى ما أكل بعد ما حال عليها الحول وانما يصدق المصدق ما وجد في يديه
ولا يحاسبه بشيء مما مات أو ذبح فأكل ألا ترى أن ابن شهاب قال اذا أتى المصدق
فانه ما هجم عليه زكاد وان جاء وقد هلكت الماشية فلا شيء له (وقال ابن شهاب)
ألا ترى انها اذا ثبتت^(٢) لا تكون الا من بقية المال ﴿ قال سحنون ﴾ أولا ترى الى
حديث ابن أبي الزناد عن السبعة أنه قال وكانوا يقولون لا يصدق المصدق الا ما أتى
عليه لا ينظر الى غير ذلك

— في الذي يهرب بماشيته عن الساعي —

﴿ قال ﴾ وسألنا عن الرجل يهرب بماشيته من الساعي وشاؤه ستون فيقيم ثلاث
سنين وهي على حالها ثم يفيد بعد ذلك مائتي شاة فيضمها اليها فيقيم بذلك
سنتين أو ثلاثا ثم يأتي وهو يطلب التوبة ويخبر بالذي صنع من فراره ويقول ما تزون
عليّ أن أؤدى (فقلت) لمالك ما الذي ترى عليه (فقال) عليه أن يؤدى كل عام زكاة
ما كان عنده من الغنم ولا يؤدى عما أفاد أخيراً في العامين لما مضى من السنين
وذلك أني رأيت مالكا انما قال ذلك لي لان الذي فرّ كان ضامناً لها لو هلك
ماشيته كلها بعد ثلاث سنين ولم يضع عنه الموت ما وجب عليه من الزكاة لانه
ضمنها حين هرب بها وان الذي لم يهرب لو هلك ماشيته وجاءه المصدق بعد
هلاكها لم يكن عليه شيء فلما كان الذي هرب بها ضامناً لما هلك منها فما أفاد اليها
فليس منها وكما كان الذي لم يهرب لم يضمن مامات منها فما ضم اليها فهو منها وهو
أمر بين وقد نزلت هذه المسئلة واختلفنا فيها فسألنا مالكا عنها غير مرة فقال فيها
هذا القول وهو أحب قوليه اليّ ﴿ قلت ﴾ إرأيت من هرب بماشيته من المصدق
وقد حال عليها الحول وقد تماوتت كلها أ يكون عليه زكاتها لانه هرب بها من
المصدق فقال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم

~~~~~



٥٠- زكاة الماشية يغيب عنها الساعي -

قال ابن القاسم: قلنا للمالك لو أن اماما شغل عن الناس فلم يبعث المصدق سنين كيف يزكي السنين الماضية (فقال) يزكي السنين الماضية كل شيء وجدته في أيديهم من الماشية لما مضى من السنين: وقال مالك: إذا كانت غنم فغاب عنها الساعي خمس سنين فوجدوها حين جاءها ثلاثا وأربعين شاة أخذ منها أربع شياه لأربع سنين وسقطت عن ربها سنة لأنه حين أخذ منها أربع شياه صارت إلى أقل مما تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيها وإن كانت قبل ذلك مائتين من الغنم لم يضمن له شيئا مما تلف منها: قلت: أرأيت إن كانت خمسا من الأبل ففضى لها سنون خمس لم يأتها فيها المصدق فأتاه بعد الخمس سنين (فقال) عليه خمس شياه: قلت: فلم يكن عليه خمس شياه ولم يجعل في الغنم حين صارت إلى مالا زكاة فيها شيئا (فقال) لأن الأبل في هذا خلاف الغنم الأبل زكاتها من غيرها هاهنا إنما زكاتها في الغنم والغنم إنما زكاتها منها فلما رجعت الغنم إلى مالا زكاة فيها حين أخذ المصدق منها ما أخذ لم يكن له عليها شيء وهذا كله قول مالك: قلت: فلو كان لرجل ألف شاة ففضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق وهي ألف شاة على حالها فلما كان قبل أن يأتها المصدق يوم هلكت فلم يبق منها إلا تسع وثلاثون شاة (فقال) ليس عليه فيها شيء: قلت: وكذلك الأبل والبقر إذا رجعت إلى مالا زكاة فيها فلا شيء للمصدق وإن كان بقي منها ما تجب فيه الزكاة زكى هذه البقية التي وجد للسنين الماضية حتى تصير إلى مالا زكاة فيها ثم يكف عنها ولا يكون له عليها سبيل إذا رجعت إلى مالا زكاة فيها فتمال نعم: قلت: وهذا قول مالك قال نعم: قال: وقال مالك فإن كانت الغنم في أول عام غاب عنها المصدق وفي العام الثاني والثالث والرابع أربعين أيسر بأكثر من أربعين في هذه الأعوام الأربعة فلما كانت في العام الخامس أفاد غنما أو اشتراها فصارت ألف شاة فأتاه المصدق وهي ألف شاة (فقال) يزكي هذه الألف للأعوام الماضية كلها الخمس سنين ولا يلتفت إلى يوم أفادها

وكذلك الابل والبقر والغنم ( قال مالك ) لان الفتنة<sup>(١)</sup> نزلت حين نزلت فاقام الناس ست سنين لا سعاة لهم فلما استقام أمر الناس لما مضى من السنين ولم يسألوهم عما كان في أيديهم قبل ذلك مما مات في أيديهم ولا مما أفادوا فبهذا أخذ مالك قال وهو الشأن ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو كانت لرجل خمسة وعشرون من الابل قد مضى لها خمسة أعوام لم يأتها فيها المصدق (فقال) يأخذ منها اذا جاءه بنت مخاض وست عشرة شاة للسنة الاول بنت مخاض والسنة الثانية أربع شياه والسنة الثالثة أربع شياه والسنة الرابعة أربع شياه والسنة الخامسة أربع شياه فذلك ست عشرة شاة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كانت له عشرون ومائة من الابل فضى لها خمس سنين لم يأتها فيها المصدق ثم جاءه كم يأخذ منه ( فقال ) يأخذ منه لاول سنة حقتين والسنة الثانية حقتين والسنة الثالثة حقتين والسنة الرابعة حقتين والسنة الخامسة حقتين فذلك عشر حقاك ﴿ قلت ﴾ فان كانت احدى وتسعين من الابل فضى لها خمس سنين ثم جاءه المصدق كم يأخذ منها (فقال) يأخذ لاول سنة حقتين والسنة الثانية بنتي لبون والسنة الثالثة بنتي لبون والسنة الرابعة بنتي لبون والسنة الخامسة بنتي لبون فيصير ذلك ثمان بنات لبون وحقتين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (فقال) نعم فعلى هذا فقس جميع زكاة الماشية اذا غاب عنها المصدق ﴿ قال أشهب ﴾ ألا ترى أن ابن أبي الزناد يخبر عن أبيه انه حدثه قال كان من أدركت من فقهاء أهل المدينة وعلمائهم ممن يرضى وينتهي الى قوله منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم ابن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا قال أبو الزناد فكان الذي وعيت عنهم على هذه الصفة أنهم كانوا يقولون لا يصدق

(١) ( قوله لان الفتنة نزلت الخ ) قال في الواححة يعنى الفتنة التي كانت بين علي ومعاوية رضى

الله تعالى عنهما والحرب التي كانت بين ابن الزبير وعبد الملك بن مروان اهـ من هامش الاصل

المصدق الا ما أتى عليه ووجد عنده من الماشية يوم يقدم على المال لا يلتفت الى شئ سوى ذلك (قال) أبو الزناد وكان عمر بن عبد العزيز ومن كان من قبله من الفقهاء يقولون ذلك

---

﴿ في إبان خروج السعاة ﴾

---

﴿ قال ﴾ وقال مالك سنة السعاة أن يبعثوا قبل الصيف <sup>(١)</sup> وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم الى مياههم ﴿ قال مالك ﴾ وعلى ذلك العمل عندنا لان في ذلك رقعا للناس في اجتماعهم على الماء وعلى السعاة لاجتماع الناس

---

﴿ في زكاة الماشية المنصوبة ﴾

---

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غُصِبَ ماشية أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام أتكون عليه فيها الزكاة لتلك الاعوام أم لعام واحد أم لا زكاة عليه فيها ويستقبل بها حولا (فقال) اذا غُصِبَها أو ظلمها ثم ردت عليه بعد أعوام لم يزكها الا زكاة واحدة لعام واحد (وقال) غير ابن القاسم انه وان غُصِبَها فلم تزل ماله وما أخذت السعاة منها أجزأ عنه فأرى اذا ردت عليه ولم يأخذ السعاة شيئا منها أن يزكها لما مضى من السنين على ما توجد عليه عنده وليس هي بمنزلة المال العين ألا ترى أنهما يختلفان في غير هذا يختلفان في الذي عليه الدين أولا ترى أيضا أن أمرا لو غُصِبَ حائطه فأثمر سنين في يد المعتصب ثم ردت عليه وما أثمر لكانت عليه صدقة ماردة منه فكذلك هذا عليه صدقة ماشيته اذا ردت عليه لما مضى من السنين لانه ماله بعينه والصدقة تجزئ فيه وليست بمنزلة العين اذا اغتُصِبَ عاد ليس بمال له وصار المعتصب غارما لما اغتصب ﴿ قال سحنون ﴾ والعين هو الضمار الذي يرد زكاته الدين فهذا فرق ما بينهما وقد قاله عبد الرحمن أيضا

---

(١) (قوله قبل الصيف) بضمين أى أوله اه كته . صححه

— في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا قال في رجل أجبر قوما وكان ساعياً عليهم على أن يأخذ منهم دراهم فيما وجب عليهم من صدقتهم (فقال) أرجو أن يجزئ عنهم إذا كان فيها وفاء لقيمة ما وجب عليهم وكانت عند محلها ﴿قال سحنون﴾ وإنما أجزأ ذلك عنهم لأن الليث ذكر ذلك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول من الناس من يكره اشتراء صدقة ماله ومنهم من لا يرى به بأساً فكيف بمن أكره

— في اشتراء الرجل صدقته —

﴿قال﴾ وقال مالك لا يشتري الرجل صدقة حائطه ولا زرعه ولا ماشيته ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله كرهوا ذلك

— في زكاة النخل والثمار —

﴿قلت﴾ أ رأيت النخل والثمار كيف تؤخذ منها صدقتها (قال) إذا أثمر وجد أخذ منه المصدق عشرة ان كان يشرب سيجاً أو تسقيه السماء أو بعلاً وان كان مما يشرب بالغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك فقال نعم ﴿قلت﴾ قال كرم أي شيء يؤخذ منه قال خرصه زيباً ﴿قلت﴾ وكيف يخرص زيباً (فقال) قال مالك يخرص عنباً ثم يقال ما ينقص هذا العنب إذا ترب فيخرص نقصان العنب وما يبلغ أن يكون زيباً فذلك الذي يؤخذ منه (قال) وكذلك النخل أيضاً يقال ما في هذا الرطب ثم يقال ما فيه إذا جد وصار تمراً فان بلغ ثمرته خمسة أوسق فصاعداً كانت فيه الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا كله الذي سألتك عنه في الثمار أهو قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان لا يكون هذا النخل تمراً ولا هذا العنب زيباً (فقال) يخرص فان كان فيه خمسة أوسق أخذ من ثمنه وان بيع بأقل مما تجب فيه الزكاة بشيء كثير أخذ منه العشر ان كان مما تسقى السماء والعيون والانهار وان كان مما تسقى السواني ففيه نصف العشر وان كان اذا خرص لا يبلغ خرصه خمسة أوسق وكان ثمنه اذا بيع

أكثر مما فيه الزكاة بأضعاف لم يؤخذ منه شيء وكان فائدة لا يجب على صاحبه فيه شيء حتى يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه قلت وهذا قول مالك فقال نعم قال وسئل مالك عن نخل يكون باحلاً لا يزهي وهذا شأنه كذلك يباع ويؤكل أثرى فيها الزكاة (فقال) نعم إذا بلغ خرصها خمسة أوسق (فقيل) له في ثمرها أوفي ثمنها (فقال) بل في ثمنها وليس في ثمرها قال وسألت مالك عن الرجل يكون حائطه برياً كاه أيؤخذ منه أم يؤدي من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر قال فقلت لمالك أرايت أن كان كاه جعرورا <sup>(١)</sup> أو مصران الفارة أيؤخذ منه أو يؤخذ من وسط التمر (فقال) بل يؤخذ منه ولا يؤخذ من وسط التمر ولا يلزمه أن يشتري له أفضل مما عنده قال وإنما رأيت مالكاً يأمر بأن يؤخذ من وسط التمر إذا كان الحائط أصنافاً من التمر فقال يأخذ من وسط التمر قال أشهب وأخبرني الليث وابن لهيعة أن بكيراً حدثهما عن بسر بن سعيد أن رسول الله عليه الصلاة والسلام فرض الزكاة فيما سقت السماء والبعل وفيما سقت العيون العشر وفيما سقت السواني نصف العشر ابن وهب عن محمد بن عمرو عن عبد الملك بن عبد العزيز عن ابن شهاب قال أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام عتاب بن أسيد حين استعمله على مكة فتمال اخرص العنب كما تخرص النخل ثم خذ زكاتها من الزبيب كما تأخذ زكاة التمر من النخل قال ابن وهب وأخبرني عبد الجليل بن حميد اليحصبي أن ابن شهاب حدثه قال حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف في الآية التي قال الله تبارك وتعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون (قال) هو الجعرور ولون حقيق <sup>(٢)</sup> فنهى رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يؤخذ في الصدقة ابن وهب عن

(١) (أوجعرورا) بضم الجيم وسكون العين المهملة بزنة عضفور هو نوع ردي من التمر إذا جف صار حشفاً (أو مصران الفارة) بضم الميم وسكون الصاد المهملة جمع مصير كرخيف ورغفان ضرب من ردي التمر أيضاً وسمى بذلك لأن ما على النوى منه قشرة رفيعة تجلد المصران (٢) (ولون حقيق) بجاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مصغر على وزن زبير هو الدقل محركة وهو أردأ التمر اه كتبه مصححه



محمد بن عمرو عن ابن جريج أن عمر بن عبد العزيز كتب أن يؤخذ البرني من البرني واللون من اللون ولا يؤخذ البرني من اللون وأن يؤخذ من الجرني<sup>(١)</sup> ولا يضمونها الناس (عن ابن مهدي) عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام لا صدقة في حب ولا تمر حتى يبلغ خمسة أوسق

— في الرجل يحرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يُجد —

قلت (عن) رأيت رجلاً حرصت عليه ثمرة كرمه أو نخله فمات قبل أن يبلغ ويجد وقد حرصت عليه عشرة أوسق فمات قبل بلوغ الثمرة فصار في ميراث الورثة في حظ كل واحد منهم مالا يجب فيه الصدقة (فقال) إذا حرصت فقد وجبت فيها الصدقة ولا ينظر في هذا إلى موت الرجل ولا إلى حياته لأنها إذا حرصت فقد وجبت فيها الصدقة (عن) قلت (عن) فتى تحرص (فقال) إذا أزهت وطابت وحل بيعها حرصت وأما قبل أن تزهي فلا تحرص (عن) قلت (عن) فإن مات ربها قبل أن تحرص وبعد أن أزهت وحل بيعها فمات ربها فصار في حظ الورثة لكل واحد منهم مالا يجب فيه الزكاة (قال) إذا أزهت وطابت وحل بيعها وإن لم تحرص فقد وجبت فيها الزكاة وإن مات ربها فالزكاة لازمة في الثمرة وإن لم يصير لكل واحد من الورثة الاوسق وسق وإنما ينظر في هذا إلى الثمرة إذا أزهت وطابت ولا ينظر إلى الحرص إذا أزهت وطابت ثم مات صاحبها فقد وجبت فيها الصدقة ولا يلتفت إلى ما يصير إلى الورثة (عن) قلت (عن) وجميع هذا قول مالك قال نعم (عن) قلت (عن) فإن مات رب النخل والكرم قبل أن يزهي الرطب ويطيب العنب فصار لكل وارث مالا يجب فيه الصدقة (فقال) لا شيء عليهم إلا من بلغت حصته ما يجب فيها الصدقة (عن) قلت (عن) وهذا قول مالك قال نعم

(١) (الجرني) بضم الجيم وسكون الراء ويقال جرني كامير ومجرني كنبير هو البيدر وهو الموضع

الذي يجمع فيه التمر والطعام ويداس فيه الطعام اهـ كنهه متعديحه

﴿قلت﴾ أ رأيت الكرم متى يخرص ( قال ) اذا طاب وحل بيعه خرص ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالنخل متى يخرص ( فقال ) اذا ازهت وطابت وحل بيعها خرصت وأما قبل أن تزهي فلا تخرص ﴿قلت﴾ أ رأيت من لم يبلغ مافي نخله خمسة أوسق أيخرص أم لا ( فقال ) قال مالك لا يخرص ﴿قلت﴾ فهل يترك الخراص لأصحاب الثمار مما يخرصون شيئاً لمكان ماياً كلون أو لمكان الفساد ( فقال ) قال مالك لا يترك لهم شيء من الخرص وان لم يكن في الخرص الا خمسة أوسق أخذ من الخمسة ولم يترك لهم شيء ﴿قلت﴾ فان خرص الخراص أربعة أوسق فجدة صاحب النخل منه خمسة أوسق ( فقال ) قال مالك أحب الى أن يؤدي زكاته قال لان الخراص اليوم لا يصيدون فأحب الى أن يؤدي زكاته قال وكذلك في العنب ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص ثمر النخل حين يطيب أول شيء منه قبل أن يؤكل شيء منه ثم يخير اليهود ( وقال ابن شهاب ) وانما كان رسول الله عليه الصلاة والسلام أمر بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن يؤكل الثمر ويفرق فكانوا على ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك الزيتون لا يخرص ويؤمن عليه أهله كما يؤمنون على الحب فاذا بلغ ما رفعوا منه خمسة أوسق لكل انسان منهم أخذ من زيتة ( قال ) فان كان زيتونا لا يكون له زيت وليس فيه زيت مثل زيتون مصر ففي ثمنه على حساب ما فسرت لك في الكرم والنخل ﴿قلت﴾ فان كان هذا الزيتون مما يكون فيه الزيت فباعه قبل أن يمصره ( فقال ) يؤخذ منه من الزيت مثل عشر ما كان يخرج منه من الزيت أو نصف العشر يأتي به وكذلك اذا باع نخله رطباً اذا كان نخله يكون تمرأ أو باع كرمه عنباً اذا كان كرماً يكون زيباً فعليه أن يأتي بزكاة ذلك تمرأ أو زيباً قال وهذا اذا كان نخلأ أو عنبأ أو زيتوناً يكون زيتاً أو تمرأ أو زيباً فأما مالا يكون زيتاً ولا تمرأ ولا زيباً فانما عليه عشر ثمنه أو نصف عشر ثمنه اذا بلغ خمسة أوسق وهذا مخالف للذي يكون

تمراً أو زيباً أو زيتاً ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما أخذ من الخنطة والشعير والزبيب والتمر ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد فيه والست ﴿ابن مهدي﴾ عن عمران عن ليث عن طاوس عن ابن عباس مثله وزاد فيه والزيتون عن نفسه ﴿ابن مهدي﴾ عن عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري مثل قول ابن عباس ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن الازاعي عن الزهري قال في الزيتون الزكاة

﴿في زكاة الخلطاء في الثمار والزرع والاذهاب﴾<sup>(١)</sup>

﴿قال﴾ وقال مالك في الشركاء في الزرع والنخل والكرومات والزيتون والذهب والورق والماشية لا يؤخذ من شيء منه الزكاة حتى يكون لكل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة وإن كان مما يخرص بخمسة أوسق في حظ كل واحد منهم وإن كان مما لا يخرص بخمسة أوسق إذا صار لكل واحد منهم فإن صار في حظ كل واحد منهم مالا يجب فيه الزكاة لم يجب فيه الزكاة

﴿في زكاة الثمار المحبسة والابل والاذهاب﴾

﴿قال﴾ وقال مالك تؤدي الزكاة عن الحيوانات المحبسة لله في سبيله وعن الحيوانات المحبسة على قوم بأعيانهم وبغير أعيانهم ﴿قلت﴾ للمالك فرجل جعل ابلاله في سبيل الله يحبس رقابها ويحمل على نساها أتؤخذ منها الصدقة كما تؤخذ من الابل التي ليست بصدقة (قال) نعم فيها الصدقة . فقلت للمالك أو قيل له فلو أن رجلاً حبس مائة دينار موقوفة يسلفها الناس ويردونها على ذلك جعلها حبساً هل ترى فيها الزكاة (فقال) نعم أرى فيها الزكاة ﴿قلت﴾ له فلو أن رجلاً جعل مائة دينار في سبيل الله تفرق أو على المساكين فحال عليها الحول هل تؤخذ منها الزكاة (فقال) لا هذه

(١) (والاذهاب) جمع ذهب ويجمع أيضاً على ذهب وذهبان بضم أوله اه كنهه مصححه

كلها تفرق وليست مثل الاولى وكذلك الابل والبقر والغنم اذا كانت في سبيل الله تفرق أو تباع فتقسم أثمانها فيدر كها الحول قبل أن تفرق فلا تؤخذ منها زكاة لانها تفرق ولا تترك مسبلة وهو رأي في الابل اذا أمر أن تباع ويفرق ثمنها مثل ما قال مالك في الدنانير (عن ابن وهب) عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أنه قال في النخل التي هي صدقة رقابها فيها الصدقة تخرص كل عام مع النخل (قال) وقال ذلك مالك وقد تصدق عمر بن الخطاب وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصدقة تؤخذ من صدقاتهم

— في جمع الثمار بعضها الى بعض في الزكاة —

(قال) وقال مالك يجمع التمر كله بعضه الى بعض في الزكاة ويجمع العنب كله بعضه الى بعض في الزكاة (قال) وقال مالك وان كانت كرومه مفترقة في بلدان شتى جمع بعضها الى بعض (قال) وكذلك الغنم وجميع الماشية وكذلك الحب

— في الذي يجد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف —

(قلت) رأيت النخل يجده الرجل منها خمسة أوسق فصاعداً أو الارض يرفع منها خمسة أوسق فصاعداً من الحب فضاع نصف ذلك أو جميعه قبل أن يأتي المصدق (فقال) سألت مالكا عنها فقال ذلك في ضمانه حتى يؤديه وان تلف فلا يضع عنه التلف شيئاً مما وجب عليه اذا جدته وأدخله منزله أو حصده فأدخله منزله (قلت) رأيت حين حصد الزرع وجد الثمر ان لم يدخله بيته الا أنه في الانادر وهو في عمله فضاع أيلزمه ذلك فقال لا (قلت) فن درسه وجمعه في أندره وجد النخل وجمعه في جرينه ثم عزل عشره ليفرقه على المساكين فضاع (فقال) لا شيء عليه اذا لم يأت منه تفريط (قال) وقال مالك في الرجل يخرج زكاة ماله عند محلها ليفرقها فيضيع منه انه ان لم يفرط فلا شيء عليه فهذا يجمع لك كل شيء (قلت) رأيت الحنطة والشعير والتمر والسلت اذا أخرج زكاته قبل أن يأتيه المصدق فضاع أهو ضامن (قال)

كذلك قال مالك في هذا: **وقال** في المال أنه إذا لم يفرض فضاء المال أنه لا يضمن كذلك قال مالك **وقال** في الماشية ما ضاع منها قبل أن يأتيه المصدق فضاء أنه لا يضمن (قال) وكذلك قال مالك في هذا: **قلت** فما باله ضمنه في الخنطة والشعير والسات والتمر ما ضاع من زكاتها قبل أن يأتيه المصدق **وقال** قال مالك إذا ضاع ذلك ضمنه لأنه قد أدخله بيته فالذي أرى أنه إذا أخرجه وأشهد عليه فتأخر عنه المصدق فلا ضمان عليه وقد بانغى أن مالكا قال في ذلك إذا لم يفرض في الجوب فلا ضمان عليه **وقال** سحنون **وقد** قاله الخزومي إذا عزله وجسه السلطان فكان الله تبارك وتعالى الذي غلبه عليه ولم يتلفه هو فلا شيء عليه لأنه لم يكن عليه أكثر مما صنع وليس عليه إليه دفعه

#### في زكاة الزرع

**قلت** رأيت أن استأجرت أرضاً من أرض الخراج أعلى من العشر شيء وهل فيما أخرجت الأرض من عشر (قال) قال مالك فم فيه العشر على المتكاري الزارع **وقال** وقال مالك من كان عليه في أرضه الخراج أو زرع في أرض غيره وهي أرض خراج فعليه الزكاة مما خرج له من الأرض ولا يضع عنه الخراج زكاة ما أثبتت الأرض **وقال** مالك ومن زرع زرعا في أرض أكثرها فزكاة ما أخرجت الأرض على الزارع وليس على رب الأرض من زكاة ما أخرجت الأرض شيء **قلت** رأيت لو أن رجلاً أخرجت أرضه طعاماً كثيراً تجب فيه الزكاة فباعه ثم أتاه المصدق أنه أن يأخذ من المشتري شيئاً أم لا (فقال) لا ولا سبيل له على المشتري ولكن يأخذ من البائع العشر أو نصف العشر طعاماً **وقال** ابن القاسم **فإن** لم يكن عند البائع شيء يأخذه منه ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق منه الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن **وقال** سحنون **وقد** قال بعض كبار أصحاب مالك ليس على المشتري شيء لأن البائع كان له البيع جائزاً **وقال** سحنون وهذا عندي أعدل **قلت** رأيت أن باع رجل أرضه وزرعه وفي الأرض زرع



قد بلغ على من زكاته (قال) على البائع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان باع أرضه وفيها زرع أخضر اشترطه المشتري على من زكاته (فقال) على المشتري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان اكرت ارضي من ذمي أو منحتها ذميًا فزرعها أ يكون على من العشر شيء في قول مالك (قال) لا شيء عليك لان العشر انما هو زكاة وانما الزكاة على من زرع وليس عليك أنت من ذلك شيء اذا لم تزرع ألا ترى أنك لو لم تزرع لم يكن عليك شيء ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني منحت أرضاً أو أجرتها من عبد فزرعها أ يكون على العبد من عشرين شيئاً أم على في قول مالك (قال) لا شيء عليك ولا على العبد ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي اذا منح أرضاً فزرعها أو زرع أرضاً لنفسه أ يكون عليه فيه العشر في قول مالك (قال) نعم لان الصغير في ماله الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم منهم سفيان الثوري ويحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح وسعيد بن أبي أيوب عن عمر بن عبد العزيز أنه قال من أخذ أرضاً بجزيتها لم يمنع أن يؤدي عشورها ما يؤدي من الجزية وعليه أن يعطي عشور ما يزرع وان أعطى الجزية ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن ربيعة قال زكاة الزرع على من زرع وان تكرر من عربي أو ذمي ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يحيى بن سعيد مثله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال لم يزل المسلمون في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام وبعده يعاملون على الارض ويستكرونها ثم يؤدون الزكاة مما خرج منها فترى أرض الجزية على نحو هذا

﴿في زكاة الزرع الا خضر يموت صاحبه ويوصى بزكاته﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الميت والزرع أخضر فأوصى أن تؤدي زكاته (فقال) تجعل زكاته في ثلثه ولا تبدأ على ما سواها من الوصايا لانها ليست بزكاة واجبة عليه وانما هي وصية (قال) ولا تضع وصيته حين أوصى الميت أن يؤدي الزكاة عنه فأدوها لا يضع ذلك عن الورثة أن يؤخذ منهم الزكاة لانه كأنه رجل استثنى عشر زرعه لنفسه وما بقي فلورثته ﴿قلت﴾ فان كان في حظ الموصى لهم ما يجب فيها الزكاة

زكى عنهم فقال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان في حظ كل وارث منهم وحده ما تجب فيه الزكاة زكى عليهم قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن في حصة كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه شيء ( قال ) نعم وانما مثل ذلك مثل مالو قال عشر مالى لفلان فانما هي وصية جعل صاحب العشر شريكاً لورثته ﴿ قلت ﴾ فهل ترجع المساكين الذين أوصى لهم الميت بزكاة زرعه على الورثة بما أخذ منهم المصدق اذا كان الثالث يحمل أن يرجع عليهم فقال لا ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن المساكين لما قاسموا الورثة صار الذى أخذوه كأنه شيء بعينه أوصى لهم به فلما استحق المصدق بعضه لم يرجعوا به على الورثة لان الميت لو أوصى بشيء بعينه لرجل فاستحق لم يرجع على الورثة بقيمة ذلك الشيء ﴿ قلت ﴾ أرايت المساكين لم جعلت المصدق يأخذ منهم وهم انما يصير لكل رجل منهم مدة مدة أو مدان مدان فلم أمرت المصدق أن يأخذ منهم وأمرته أن لا يأخذ من الورثة وما في يد كل وارث أكثر مما في يد كل مسكين ( فقال ) لأن الرجل لو أوصى بثمر حائطه قبل أن يبلغ أو بزرع أرضه قبل أن يبلغ كله للمساكين لم تسقط زكاته وان لم يصير لكل مسكين من ذلك الامد واحد والورثة لا يشبهون المساكين في هذا لان الورثة حين ورثوه وهو أخضر كأنهم هم زرعه فاذا لم يبلغ حظ كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة لم يكن عليهم فيه شيء والمساكين الذين صار لهم انما هو مال الميت والميت رجل واحد فحظ المساكين على أصل المال كما كان عند الميت فاذا كان في ذلك ما تجب فيه الزكاة أخذه منه المصدق لان الوصية انما هي مال الميت ومما بين ذلك أيضاً لو أن رجلاً قال ثمرة حائطه سنتين أو ثلاثاً للمساكين أخذت منه الصدقة فلا يشبه هذا ما أوصى به لرجل بعينه ولا ما يرثه الرجل بعينه ( قال ) لان فلان الذى أوصى له بعينه قبل أن يبدو صلاح الزرع صار بمنزلة الورثة والزرع أخضر والمساكين انما يستحقون ذلك بعد بلوغه وسقيه وعمله بمنزلة الحبس فحظ المساكين من ذلك هو على الاصل كما هو على الميت حتى يقبضوه وقد كانت أحباس عمر وأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام تؤخذ منها الزكاة

— في زكاة الزرع الذي قد أفرك واستغنى عن الماء يموت صاحبه —

قلت ﴿ أرأيت أن زرع رجل زرعا فأفرك واستغنى عن الماء فمات رب هذا الزرع ما قول مالك في ذلك ( فقال ) قال مالك قد وجبت فيه الزكاة إذا أفرك واستغنى عن الماء إذا كان فيه خمسة أوسق فصاعداً أوصى به الميت أو لم يوص به ﴿ قال مالك ﴾ وإذا مات ولم يفرك الزرع ولم يستغن عن الماء فليست عليه فيه الزكاة والزكاة على من ورثه تؤخذ منهم على قدر موارثهم فمن كانت حصته تبلغ خمسة أوسق فصاعداً أخذت منه على حساب ذلك ومن كانت حصته لا تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة عليه فيه لأنه لو كان هو زارعه فلم يبلغ ما يرفع خمسة أوسق لم يكن عليه فيه شيء

— في جمع الحبوب والقطاني بعضها إلى بعض في الزكاة —

﴿ قال ﴾ وقال مالك القمح والشعير والسلت هذه الثلاثة الأشياء يضم بعضها إلى بعض والذرة والارز والدخن لا تضم إلى الحنطة ولا إلى الشعير ولا إلى السلت ولا يضم بعضها إلى بعض ولا يضم الارز إلى الذرة ولا إلى الدخن ولا يضم الذرة أيضاً إلى الارز ولا إلى الدخن ولا يضم الدخن أيضاً إلى الذرة ولا إلى الارز ولا يؤخذ من الارز ولا من الذرة ولا من الدخن حتى يكون في كل واحد منها خمسة أوسق والقمح والشعير والسلت يؤخذ من جميعها إذا بلغ ما فيها خمسة أوسق يؤخذ من كل واحد منها بحساب ما فيه والقطاني كلها القول والعدس والحمص والجلبان واللوبيا وما ثبت معرفته عند الناس أنه من القطاني فإنه يضم بعضها إلى بعض فإذا بلغ جميعه خمسة أوسق أخذ من كل واحد منها حصته من الزكاة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة أن عبد الله بن أبي بكر أخبره أن هذا كتاب رسول الله عليه الصلاة والسلام لعمر بن حزم وفي النخل والزرع قمحه وسلته وشعيره فما سقى من ذلك بالرشا نصف العشر وما سقى بالعيون أو كان عثرياً<sup>(١)</sup> تسقيه السماء أو بعالا

(١) ( قوله عثرياً ) ورد ما يقتضي أنه ما يشرب بعروقته وفي القاموس العثري هو ما سقته السماء اهـ

لا يسقى العشر من كل عشرة واحد وليس في ثمر النخل صدقة حتى يبلغ خرصها خمسة أوسق فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة كما كتبنا صدقة البعل والسقى ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يرى في القطنية الزكاة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أن يحيى بن سعيد حدثه قال كتب عمر بن عبد العزيز أن تؤخذ من الحمص والعدس الزكاة ﴿ابن وهب﴾ قال يحيى بن سعيد وإن ناساً ليرون ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد عن ربيعة أنه قال لا ترى بأخذ الزكاة من القطنية بأساً وذلك لأنها تجرى في أشياء مما يدخر بمنزلة القمح والذرة والدخن والارز ﴿ابن وهب﴾ عن اسماعيل عن عياش قال وآتوا حقه يوم حصاده قال قال سعيد بن المسيب هي الزكاة المفروضة وإن ناساً ليرون ذلك

#### ﴿ في زكاة حب الفجل والجرجان ﴾<sup>(١)</sup>

﴿قلت﴾ رأيت الفجل هل فيه زكاة (فقال) قال مالك فيه الزكاة إذا بلغ حبه خمسة أوسق أخذ من زيته ﴿قلت﴾ فالجرجان هل فيه زكاة (فقال) قال مالك إذا كان يعصر أخذ من زيته إذا بلغ مارع منه من الحب خمسة أوسق (قال) فإن كان قوم لا يعصرونه وهذا شأنهم إنما يديمونه حباً للذين يزيتونه للادهان ويحملونه إلى البلدان فأرجو إذا أخذ من حبه أن يكون خفيفاً

#### ﴿ في اخراج المحتاج زكاة الفطر ﴾

﴿قلت﴾ رأيت من تحمل له زكاة الفطر أيؤديها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالرجل يكون محتاجاً أيكون عليه زكاة الفطر (فقال) قال لي مالك وإن وجد فليؤد ﴿قال﴾ فقلنا له فإن وجد من يسلفه قال فليتسلف وليؤد ﴿قلت﴾ رأيت هذا المحتاج أن لم يجد من يسلفه ولم يكن عنده شيء حتى يغنى لذلك أعوام ثم أيسر

(١) (والجرجان) بجيمين مضمومتين بعد كل جيم لام هو السهم في قشره قبل أن يحصد قاله في شرح الموطأ وقال في القاموس والجرجان بالضم ثمر الكزبرة وحب السهم اهـ كتبه مصححه

أبؤدي عما مضى عليه من السنين صدقة الفطر أم لا فقال لا ﴿قلت﴾ هذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك من أخر زكاة الفطر حتى مضى لذلك سنون فانه يؤدي ذلك كله

---

❦ في إخراج زكاة الفطر قبل الغدو إلى المصلي ❦

---

﴿قلت﴾ متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر (فقال) قبل الغدو إلى المصلي قال وان أخرجها قبل ذلك يوم أو يومين لم أر بذلك بأساً ﴿قال مالك﴾ ويستحب للرجل أن يأكل قبل غدوّه إلى المصلي يوم الفطر ﴿قال﴾ وقد أخبرني مالك قال رأيت أهل العلم يستحبون أن يخرجوا صدقة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلي ﴿قال مالك﴾ وذلك واسع ان شاء أنت يؤدي قبل الصلاة أو بعدها ﴿قال مالك﴾ وأخبرني نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين أو بثلاثة

---

❦ في إخراج المسافر زكاة الفطر ❦

---

﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن هو من أهل إفريقية وهو بمصر يوم الفطر أين يؤدي زكاة الفطر (فقال) قال مالك حيث هو (قال مالك) وان أدى عنه أهله بإفريقية أجزأه

---

﴿ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده ﴾

---

﴿قال﴾ وقال مالك على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر ولا يؤدي المكاتب عن نفسه ﴿قلت﴾ أرأيت العبد المعتق نصفه ونصفه عبد كيف تؤدي عنه زكاة الفطر (فقال) سألت مالكا عنها فقال يؤدي الذي له نصفه نصف صدقة الفطر عن نصفه وليس على العبد أن يؤدي النصف الآخر عن نفسه ﴿قال﴾ فقلنا له لم لا يؤدي عن نصفه الآخر وهذا النصف حرّ (فقال) لأنه لا زكاة عليه في ماله فلما كان لا زكاة عليه في ماله لم تكن عليه زكاة الفطر ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن



العبد يكون بين الرجلين كيف يخرجان عنه زكاة الفطر (قال) يخرج كل واحد منهما صدقة الفطر ﴿قلت﴾ فان كان لاحدهما سدس العبد وللآخر خمسة أسداسه (قال) فعلى الذى له سدس العبد سدس الصدقة وعلى الذى له خمسة أسداسه خمسة أسداس الصدقة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم قال مالك يؤدي كل واحد منهما عما يملك من العبد بقدر ماله فيه من الرق ﴿قلت﴾ أرايت من كان له عبد أعمى أو مجنون أو مجذوم أيؤدي عنهم صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) سئل مالك عن أهل البلاء من العبيد هل يعتقون على ساداتهم لما أصابهم من البلاء مثل المجذوم والاعمى ونحوهما (فقال) لا يعتقون فلما قال لنا لا يعتقون علمنا أن عليه فيهم صدقة الفطر ولم نشك في ذلك ولم نسأله عنه بعينه لانا سمعناه يقول في عبيده عليه فيهم الصدقة الا في المشركين منهم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب من يؤدي عنه صدقة الفطر (قال) قال مالك يؤدي عنه سيده ﴿قلت﴾ ولم قال مالك يؤدي عنه سيده والمكاتب لا تلزم نفقته سيده (قال) لانه عبده بعد

﴿في خراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة﴾

﴿قلت﴾ هل على في عبيدى الذين اشتريت للتجارة زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ هو قول مالك (قال) نعم ان كانوا مسلمين ﴿قال﴾ وقال مالك من كان عنده رقيق للتجارة مسلمون فعليه فيهم صدقة الفطر ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى عبداً للتجارة لا يساوى مائتى درهم أيكون عليه فيه زكاة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

﴿في اخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق﴾

﴿قال﴾ وقال مالك في العبد الآبق اذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فليؤد عنه زكاة الفطر وان كان قد طال ذلك وأيس منه فلا أرى أن يؤدي عنه

﴿في اخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض﴾

﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يدفع الى الرجل المال قراضا فيشتري به رقيقا

فيحضر الفطر على من زكاتهم أمن المال أم على صاحب المال (فقال) بل على صاحب المال ﴿قال﴾ وقال مالك نفقة عبيد المقارضة من مال القراض عنهم ﴿قال أشهب﴾ وإذا بيع زقيق القراض نظر فإن كان فيهم فضل نظر كم ذلك الفضل فإن كان يكون ربع المال أو ثلثه وقراضهم على النصف فقد صار للعامل نصف ربع العبد وهو ثمنه أو نصف ثلثه وهو سدس العبد فيكون عليه من زكاة العبد بقدر الذي صار له من العبد لأنه قد كان شريكاً يومئذ

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد المخدم والجراح والمرهون﴾

﴿قلت﴾ رأيت الموصي بربقته لرجل وبخدمته لرجل آخر على من زكاة الفطر فيه (فقال) أرى ذلك على الذي أوصى له بربقته إذا قبل ذلك وإنما هو عندي بمنزلة مالوأن سيده أخدمه رجلاً فأرى صدقة الفطر على سيده الذي أخدمه ﴿قلت﴾ رأيت العبد يجني جناية عمداً فيها نفسه فلم يقتل حتى مضى يوم الفطر والعبد عند سيده أعليه فيه صدقة الفطر قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وذلك أن مالكا قال لي في هذه النفقة على سيده فعلى هذا قلت لك وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في العبد المرهون نفقته على سيده الذي رهنه وزكاة الفطر أيضاً على سيده الذي رهنه

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد يباع يوم الفطر﴾

﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً باع عبده يوم الفطر بعد ما أصبح على من زكاة العبد (فقال) سألت مالكا عنها فقال لي غير مرة أراه على الذي ابتاع أن كان ابتاعه يوم الفطر ثم رجع عنه فقال أراه على البائع ولا أرى فيه على المتباع شيئاً لأن الزكاة قد وجبت على البائع قبل أن يبيعه قال وهو أحب قوليه إلى ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يبيع عبده يوم الفطر على من زكاته أعلى المشتري أم على البائع فقال على البائع

﴿في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بالخيار﴾

﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً باع عبده قبل يوم الفطر على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام أو

المشترى بالخيار ثلاثة أيام فمضى يوم الفطر والعبد في يد المشتري ثم رده بعد يوم الفطر بالخيار الذي كان له على من صدقة الفطر في هذا العبد (فقال) على البائع رده بالخيار أو أمضى البيع (قلت) لم (قال) لأن العبد لومات في هذه الثلاثة الأيام كان من البائع لأن ضمانه من البائع عندنا فلما رأيت نفقته على البائع رأيت صدقة الفطر فيه على البائع (قلت) وهذا قول مالك قال نعم قال وقال مالك الضمان في الثلاثة الأيام من البائع أيهما كان له بالخيار (قال) وقال مالك في الجارية تباع فيتواضعها للحبيضة أن النفقة على البائع حتى تخرج من الاستبراء (قال) فلا استبراء عندي مثل خيار هذا العبد الذي ذكرت (قال ابن القاسم) وصدقة الفطر في هذه الجارية ينبغي أن تكون في قول مالك على البائع لأن مالكا قال كل من ضمن الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر

— في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع بيعاً فاسداً —

(قلت) أرأيت لو اشترى رجل عبداً بيعاً فاسداً فمضى يوم الفطر وهو عنده ثم رده على سيده بعد يوم الفطر على من زكاة الفطر (فقال) على مشتريه لأن ضمانه كان على المشتري يوم الفطر ونفقته عليه فعليه فيه زكاة الفطر (قلت) وهذا قول مالك قال هذا رأيي (قلت) فلو أنه رده يوم الفطر على من صدقة الفطر (قال) على المشتري الذي رده (قلت) وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي مثل ما قال مالك في البيع لأنه إذا باع عبده يوم الفطر فزكاته على البائع عند مالك

— في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يورث —

(قلت) أرأيت لو أن رجلاً ورث عبداً فلم يقبضه حتى مضى يوم الفطر أعلى الذي ورثه فيه زكاة الفطر أم لا (قال) نعم لأن نفقته كانت عليه قال وهذا رأيي قال ولو كان له فيه اشتراك كان على كل واحد منهم قدر حصته

~~~~~

❦ في اخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم يوم الفطر ❦
❦ وعن المولود يوم الفطر وعن من يموت ليلة الفطر ❦

❦ قال ❦ وقال مالك من أسلم بعد طلوع الفجر من يوم الفطر استحب له أن يؤدي زكاة الفطر (قال) والاضحية عندي أين أن ذلك عليه يعني الاضحية ❦ قال ❦ وقال مالك لا تؤدي عن الحبل زكاة الفطر قال وان ولدته يوم الفطر أو ليلة الفطر فعليه فيه الزكاة ❦ قال ❦ ومن أراد أن يعق عن ولده فانه ان ولد له بعد انشقاق الفجر لم يحتسب بذلك اليوم ويحسب سبعة أيام سواء ثم يعق يوم السابع ضحى قال وهي سنة الضحايا والمقاتل والنسك (قال) فان ولد قبل طلوع الفجر احتسب بذلك اليوم لانه قد ولد قبل طلوع الفجر ❦ قلت ❦ رأيت اذا انشق الفجر يوم الفطر وعند رجل ممالك وأولاد صغار وزوجة له وأبوان قد ألزم نفقتهم وخادم أهله فأتوا بعدما انشق الفجر يوم الفطر أعليه فيهم صدقة الفطر أم تسقط عنه صدقة الفطر فيهم لما ماتوا (فقال) بل عليه فيهم صدقة الفطر ❦ قلت ❦ رأيت ان مات عبد لرجل قبل انشقاق الفجر من ليلة الفطر أتكون عليه فيه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) نعم يلزمه ذلك ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (فقال) سئل مالك عن رجل كان عنده ولد أو غيبه ونحو هذا ممن يلزم الرجل نفقته مات بعد ما انشق الفجر يوم الفطر فقال عليه صدقة الفطر ❦ قلت ❦ رأيت لو أن رجلاً مات بعد ما انشق الفجر من يوم الفطر أ يكون على ولده صدقة الفطر عنه في ماله (قال) يؤمرون ولا يجبرون عليه مثل زكاة ماله مثل الرجل يموت بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته انهم يؤمرون ولا يجبرون. فان أمر باخراجها أخرجت وكانت من رأس المال اذا مات ليلة الفطر وهو مثل الرجل تحمل زكاة ماله وهو مريض أو يأتيه مال غائب فيعلم ذلك بيقين فيأمر باخراج الزكاة منه فقال لي مالك يكون من رأس المال ولا يكون من الثلث اذا كان مثل هذا مما لم يفرط فيه وكذلك صدقة الفطر وانما يكون في ثلث ماله كل ما فرط فيه في حياته حتى يوصى به فيكون في ثلثه وكذلك سمعت مالكا ❦ قال ❦ وقال مالك والزكاة في

الثالث اذا أوصى بها مبدأة على العتق وغيره الا التدبير في الصحة فانه مبدأ على التدبير في المرض ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلاً مرض مرضاً فجاءه مال كان غائباً عنه أو حلت عليه زكاة ماله يعرف ذلك وهو مريض فأمر بأداء زكاته أترى أن ذلك في ثلثه (فقال) لا اذا جاء مثل هذا الامر البين وان كان مريضاً فأراه من رأس ماله

﴿ فيمن لا يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل عن عبده النصراني صدقة الفطر ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يؤدي الرجل صدقة الفطر عن امرأته النصرانية ولا عن أم ولده النصرانية ولا يؤدي زكاة الفطر الا عمن يحكم عليه بنفقتهم من المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرايت عبد عبدى أعلّ فيه صدقة الفطر أم لا في قول مالك (قال) لا

﴿ فيمن يلزم الرجل اخراج زكاة الفطر عنه ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك وكل من كان ولده جارية فعليه صدقة الفطر عنها حتى تنكح فاذا نكحت فلا صدقة عليه فيها ﴿ قال ﴾ وقال مالك والنكاح عند مالك الدخول الا أن يدعى الرجل الى الدخول بها فلا يفعل فتلزمه النفقة فاذا لزم الزوج النفقة كانت صدقة الفطر في هذه الجارية على الزوج وكذلك قال مالك قال والظمان حتى يحتلما قال ومن كان من هؤلاء له مال ورثه أو وهب له فلا يبه أن ينفق عليه منه وأن يؤدي عنه صدقة الفطر من ماله ويحاسبه بذلك في نفقته اذا بلغ فيأخذ ذلك من ماله ويضحي عنه من ماله ﴿ قال مالك ﴾ ويؤدي الرجل عن امرأته من ماله صدقة الفطر وان كانت ذات مال وليس على المرأة أن تؤدي عن نفسها اذا كان لها زوج انما صدقة الفطر فيها على زوجها لان نفقتها على زوجها ﴿ قال مالك ﴾ ويؤدي الرجل عن خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم بعينها ودفعها اليها والجارية بكر أو ثيب فمضى يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم (فقال) عليها ان كان الزوج قد منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (فقال) هذا رأي

﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في حجر أبيها ولم يحولوا بين الزوج وبينها وهذه الخادم ممن لا بد للمرأة منها فففي يوم الفطر والخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل أن يتنى بها على من زكاة هذه الخادم (قال) على الزوج ﴿قلت﴾ لم (قال) لأنها كانت هي وخادمها نفقتها على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج وبين أن يتنى بها والخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها أيضاً على الزوج فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر في الخادم على الزوج لأنه كان ضامناً لنفقتها ﴿قلت﴾ فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من البناء بها والمسئلة على حالها (فقال) لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر وعلى المرأة أن تؤدي زكاة الفطر عن هذه الجارية الخادم وعن نفسها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم وهذا رأيي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل أحد حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ذكره نافع عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب

﴿في إخراج الرجل زكاة الفطر عن أبيه﴾

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الرجل عن أبيه إذا لزمه نفقتها صدقة الفطر ﴿قال﴾ وسألنا مالكا عن الابوين اذا كان على الابن أن ينفق عليهما لحاجتهما أيلزمه أداء زكاة الفطر عنهما (قال) نعم

﴿في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد ولده الصغار﴾

﴿قلت﴾ أرأيت عبيد ولدي الصغار أعلّ فيهم زكاة الفطر اذا لم يكن لولدي الصغار مال (فقال) اذا حبسهم خدمة ولده لم يكن له بد من أن ينفق على هؤلاء العبيد فاذا لزمه نفقتهم لزمه أن يؤدي زكاة الفطر عنهم الا أن يؤجرهم فيخرج زكاة الفطر عنهم من اجارتهم وصدقة ولده أيضا ان شاء أخرجه من اجارة عبيدهم ان كانت للعبيد اجارة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لنا مالك كل من تلزم الرجل نفقته فليفيه زكاة الفطر فن هاهنا أوجبنا على الرجل صدقة الفطر في عبيد ولده الصغار اذا كانوا كما ذكرت لك

فاذا حبس عبيد ولده كما ذكرت لزمته نفقتهم وتكون نفقتهم وزكاة الفطر من مال ولده لانهم أغنياء ألا ترى أن من له عبد فهو مال تسقط به النفقة عن أبيه لان له بيع العبد وإنفاق ثمنه عليه ﴿قلت﴾ فان كان لولده الصغار عبيد فأبي أن ينفق عليهم (فقال) يجبره السلطان على بيعهم و الانفاق عليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم (قال) وقال مالك من كان له عبيد فأبي أن ينفق عليهم أجبره السلطان على بيعهم أو ينفق فأرى عبيد ولده الصغار بهذه المنزلة لانه الناظر لهم والجائر الامر عليهم وبيعه جائز عليهم

— في اخراج زكاة الفطر عن اليتيم —

﴿قال﴾ وقال مالك يؤدي الوصي صدقة الفطر عن اليتامى الذين عنده من أموالهم وان كانوا صغاراً ويؤدي عن ممتلكاتهم أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيّاً في حجرى لست له بوصي وله في يدي مال أنفق عليه من ماله (قال) أرى أن ترفع ذلك الى السلطان فينظر له السلطان فان لم تفعل وأنفقت عليه من ماله وبلغ الصبيّ نظر الى مثل نفقة النسي في تلك السنين فصّدق الرجل في ذلك ﴿قلت﴾ فان قال قد أديت صدقة الفطر عنه في هذه السنين أيصّدق على ذلك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وان كانوا في حجر الوالدة أتراهم بهذه المنزلة (قال) نعم

— في اخراج القمح والذرة والارز والتمر في زكاة الفطر —

﴿قلت﴾ ما الذي يؤدي منه صدقة الفطر في قول مالك (فقال) القمح والشعير والسات والذرة والارز والدخن والتمر والزبيب والاقط ﴿قال﴾ وقال مالك لا أرى لاهل مصر أن يدفعوا إلا البرّ لان ذلك جلّ عيشهم الا أن ينلو سعرهم فيكون عيشهم الشعير فلا أرى به بأساً (قال مالك) وأما ما ندفع نحن بالمدينة فالتمر

— في إخراج القطنية والدقيق والتين والعروض في زكاة الفطر —

﴿قلت﴾ أرايت من كانت له أنواع القطنية أيجزئه أن يؤدي من ذلك زكاة الفطر

(فقال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ فإن كان في الذي دفع من هذه القطنية الى المساكين قيمة صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو قيمة صاع من تمر (فقال) لا يجزئه عند مالك ﴿قال﴾ وقيل لآنك فالدقي والسويق قال لا يجزئه ﴿قلت﴾ فالتين قال بلغني عن مالك أنه كرهه (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه لا يجزئه ﴿قال ابن القاسم﴾ إذا كان شيء من القطنية مثل اللوبيا أو شيء من هذه الأشياء التي ذكرنا أنه لا يجزئ إذا كان ذلك عيش قوم فلا بأس أن يؤدوا من ذلك ويجزئهم ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يجزئ أن يجعل الرجل مكان زكاة الفطر عرضا من العروض قال وليس كذلك أمر النبي عليه الصلاة والسلام ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن مالكا أخبرني أن زيد بن أسلم حدثه عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾ عن سفيان عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من زبيب ﴿ابن مهدي﴾ عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي رجاء قال سمعت ابن عباس يقول في صدقة الفطر صاعا من طعام ﴿ابن مهدي﴾ عن أبي عوانة عن عاصم الاحول قال قال أبو العالية ومحمد بن سيرين وعامر صاع صاع ﴿قال ابن مهدي﴾ وقال ابن سيرين إن أعطى برا قبل منه وإن أعطى تمرا قبل منه وإن أعطى سلتا قبل منه وإن أعطى شعيرا قبل منه وإن أعطى زبیدا قبل منه ﴿قال ابن مهدي﴾ وقال عامر وابن سيرين عن الصغير والكبير في الحر والملوك

— ﴿في قسم زكاة الفطر﴾ —

﴿قلت﴾ أرأيت زكاة الفطر هل يبعث فيها الوالي من يقبضها (قال) قال مالك وسألته عنها سرّا فقال أرى أن يفرق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم أهل القرى حيث هم في قراهم وأهل العمود حيث هم وأهل المدائن في مدائنهم فقال ويفرقونها هم ولا يدفعونها الى السلطان إذا كان لا يعدل فيها (قال) وقد أخبرتك بقول مالك

إذا كان الامام يعدل لم يسع أحداً أن يفرّق شيئاً من الزكاة ولكن يدفع ذلك الى الامام ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان عدلاً كيف يصنع بزكاة الفطر اذا رفعت اليه أفرّقها هو في المدينة حيث هو أو يردّ زكاة كل قوم الى مواضعهم (قال مالك) لا يدفع أهل القرى الى المدائن الا أن لا يكون معهم أحد يستوجبها فيدفعها الى أقرب القرى اليه ممن يستوجبها وانما يقسم زكاة الفطر أهل كل قرية في قريتهم اذا كان فيهم مساكين ولا يخرجها عنهم ﴿قال﴾ وقال مالك لا بأس أن يطى صدقة الفطر عنه وعن عياله مسكيناً واحداً ﴿قال﴾ وقال مالك لا يطى أهل الذمة ولا العبيد من صدقة الفطر شيئاً

﴿في الرجل يخرج زكاة الفطر يؤديها فتلف﴾

﴿وقال ابن القاسم﴾ من أخرج زكاة الفطر عند محلها فضاعت رأيت أنه لا شيء عليه وزكاة الاموال وزكاة الفطر عندنا بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محلها فضاعت انه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان أخرجت زكاة الفطر لأوديها فأهريقها أو تلفت أكون على ضمانها أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من أخرج زكاة ماله ليدفعها عند محلها فذهبت منه فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك ومما بين لك ذلك أنه لا شيء عليه أنه لو لم يتبرأ له دفعها بعد ما أخرجها فرجع الى منزله فوجد ماله قد سرق لم يكن ليضع عنه اخراج ما أخرج من زكاته ليدفعها (قال) قال مالك فلذلك رأيت أن لا شيء عليه في الذي أخرج اذا ضاعت . قال مالك هذا في زكاة الاموال وزكاة الفطر عندى بهذه المنزلة اذا أخرجها عند محلها ﴿قال﴾ وقال مالك ان كان انما أخرجها بعد إبانها وقد كان فرط فيها فأخرجها بعد إبانها فضاعت قبل أن يوصلها انه ضامن لها

﴿تم كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم﴾

﴿وبليه كتاب الحج الاول﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم

— كتاب الحج الاول —

— في الافراد بالحج والتمتع —

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لابن القاسم أى ذلك أحب الى مالك القران أم الافراد بالحج أو العمرة (فقال) قال مالك الافراد بالحج أحب الى

— رسم في القران في الحج والغسل للاحرام —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يوسع مالك في ترك الغسل للرجل أو المرأة اذا أرادت الاحرام (قال) لا الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وقال مالك والنفساء تغتسل والحائض تغتسل اذا أرادت الاحرام ولا تدع الغسل الا من ضرورة ﴿ قال ﴾ وكان مالك يستحب الغسل ولا يستحب أن يتوضأ من يريد الاحرام ويدع الغسل ﴿ قال مالك ﴾ ان اغتسل بالمدينة وهو يريد الاحرام ثم مضى من فوره الى ذي الحليفة فأحرم قال أرى أن غسله مجزئ عنه (قال) وان اغتسل بالمدينة غدوة ثم أقام الى المشي ثم راح الى ذي الحليفة فأحرم قال لا يجزئه الغسل وانما يجوز الغسل بالمدينة لرجل يغتسل ثم يركب من فوره أو رجل يأتي ذا الحليفة فيغتسل اذا أراد الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يقول لا يذكر^(٢) المحرم شيئاً سوى التلبية اذا أراد الاحرام أم تجزئه التلبية وينوى بها ما أراد من حج أو عمرة ولا يقول اللهم انى محرم بحجة أو بعمرة (قال) كان مالك يقول تجزئه التلبية وينوى بها الاحرام الذى يريد ولا يقول

اللهم انى محرم بحجة وكان ذلك أحب اليه من أن يتكلم بحجة أو بعمرة

﴿ رسم في وقت الاحرام ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم متى يلبي في قول مالك أنى دبر صلاة مكتوبة أو في دبر نافلة أو اذا استوت به راحلته بذى الحليفة أو اذا انطلقت به (قال) يلبي اذا استوت به راحلته ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو كنت فيما بين الظهر والعصر فأردت أن أحرم لم آمرنى مالك أن أصلى ركعتين وهو يأمرنى أن أحرم اذا استوت بى راحلتي ولا يأمرنى أن أحرم في دبر صلاة (قال) كان يستحب أن يصلى نافلة اذا أراد الاحرام اذا كان في ساعة يصلى فيها ﴿ قلنا ﴾ له في هذه النافلة حد قال لا ﴿ قلنا ﴾ له فلو صلى مكتوبة ليس بمدھا نافلة أمحرم بمدھا قال نعم ﴿ قلنا ﴾ له فلو جاء في ابان ليس فيه صلاة بمد الصبح أو بمد العصر وقد صلى الصبح أو العصر (قال) لا يبرح حتى يحل وقت صلاة فيصلّى ثم يحرم اذا استوت به راحلته الا أن يكون رجلاً مرأهاً يخاف فوات حجه أو رجلاً خائفاً أو ما أشبه هذا من العذر فلا أرى بأساً أن يحرم وان لم يصل

﴿ فيمن توجه ناسياً لتليته وادھان المحرم عند الاحرام ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان توجه ناسياً لتليته من فناء المسجد أ يكون في توجهه محرماً (قال ابن القاسم) أراه محرماً بذته فان ذكر من قريب أبى ولا شئ عليه وان تطاول ذلك منه أو نسيه حتى فرغ من حجه رأيت أن يهريق دماً ﴿ قال ﴾ وقال مالك يدهن المحرم عند الاحرام ومد حلاقة رأسه بالزيت وما أشبهه وبالبان السميع ^(١) وهو البان غير المطيب وأما كل شئ يتي ريمحه فلا يعجنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوسع في ثوبه اذا كانا غير جديدين اذا أراد الاحرام أن لا يغسلهما (قال) قال مالك عندى ثوب قد أحرمت فيه حججاً وما غسلته ولم

(١) (السمع) بفتح فسكون فسرّه وحاء مهملة وفي رواية بخاء معجمة ونسرد لما تری ولم

نجد له في القاموس معنى يناسب كمنه مصححه

يكن يرى بذلك بأساً

— رسم في لبس المصبغ للاحرام ولبس اتسخان^(١) —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل كان مالك يكره لبس الثوب المصبوغ بالمصفر للرجال والنساء أن يحرموا فيه (قال) قال مالك أكره الثوب المقدم^(٢) بالمصفر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك قال لأنه ينتفض (قال) وكرهه أيضاً للرجال في غير الاحرام ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي المصبغ كان يكرهه مالك (قال) الورس^(٣) والزعفران والمصفر المقدم الذي ينتفض ولم يكن يرى بالمشق^(٤) والورد بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يرى بأساً أن يحرم الرجل في البركانات^(٥) والطياصة الكحاية (قال) لم يكن يرى مالك بشيء من هذا بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك أين احرام الرجل (قال) قال مالك احرام الرجل في وجهه ورأسه ﴿قال﴾ وكره مالك للمحرم أن ينطلي ما فوق الذقن ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه شيئاً لما جاء عن عثمان بن عفان ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ما كان من مصبوغ بالورس والزعفران ففصل حتى صار لا ينتفض ولونه فيه هل كان مالك يكرهه (قال) نعم كان مالك يكره هذا الذي ذكرت من الثياب

(١) (التسخان) بفتح التاء المثناة وسكون السين المهملة ويقال له تسخن بفتح اوله وسكون ثانيه وكلاهما واحد التداخين على ان له واحدا وهو شيء يشبه الطياصة وقيل لا واحد له اه
(٢) (المقدم) كمعظم أي المصبوغ المشبع (بالمصفر) بضم العين وهو بت معروف يهري اللحم الغايظ وبزره القرطم اه (٣) (الورس) هو نبات كلسيم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة ولبس الثوب المورس يعني المصبوغ بامقو على الباء اه (٤) (قواء بالمشق) كمعظم هو المصبوغ بالمشق بكسر الميم وفتحها وهو المغرة (٥) (البركانات) في التاموس يقال للكساء الاسود البر كان والبر كان مشددين والبرنكان كزعفران والبر نكاني جمعه براكن اه فلفظ البركانات هنا جمع تأنيث لبراكن الذي هو جمع لهذه المفردات (والطياصة) جمع طيلسان وطيلس مثله اللام عن عياض وعيره معرب تلسان والكحاية نسبة للكحل اي التي لونها كلون الكحل اه كتبه مصححه

المصبوغة بالورس والزعفران وان غسل الا أن يكون قد ذهب لونه فلم يبق فيه
من لونه شيء فلا بأس به قال وان غلبه لونه وغسله فلم يخرج ولم يجد ثوبا غيره صبغه
بالمشق وأحرم فيه اذا لم يجد غيره

— رسم في غسل المحرم رأسه —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن يغسل رأسه بالخطمي (قال)
نعم كان يكرهه

— رسم في المحرم ينمس رأسه في الماء وفي الأحرام قبل الوقت —

﴿ قال ﴾ وقال مالك لأحب للمحرم أن ينمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب
وان أصابته جنابة صب على رأسه الماء وحركه بيده ولأحب أن ينمس رأسه ﴿ قال ﴾
مالك ﴿ ولا أرى بأساً ان وجد المحرم حراً أن يصب على رأسه الماء ﴾ قلت ﴿ لابن
القاسم أ كان مالك يقول يحرم الرجل من الوقت في أي ساعة شاء من ليل أو نهار
(قال) نعم الا في وقت لا صلاة فيه فلينتظر حتى يدخل وقت صلاة ثم يحرم بعد صلاة
ان شاء مكتوبة وان شاء نافلة ﴾ قال ﴿ وأحب الى أن يحرم في دبر كل صلاة تطوع
بعد ما تستوى به راحلته ﴾ قلت ﴿ لابن القاسم أ كان مالك يكره للرجل أن يحرم
من قبل أن يأتي الميقات قال نعم ﴾ قلت ﴿ فان أحرم قبل الميقات أ كان يلزمه مالك
الأحرام قال نعم ﴾ قلت ﴿ وكان مالك يكره أن يحرم الرجل بالحج قبل أشهر الحج
قال نعم ﴾ قلت ﴿ فان أحرم قبل أشهر الحج بالحج أ كان مالك يلزمه ذلك الأحرام
قال نعم ﴾ قلت ﴿ لابن القاسم أ كان مالك يستحب لمن جاء مكة ليلا ان لا يدخل
حتى يصبح (قال) قال مالك ذلك واسع (قال) وكان يستحب أن يدخل نهراً

— رسم في استلام الأركان وقطع التلبية —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم كيف استلام الأركان عند مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يسلم
الركنين اللذين يليان الحجر بيد ولا يقبلان . ويستأ الركن اليماني باليد وتوضع اليد

التي استلم بها على النعم من غير أن يقبل يده . ولا يقبل الركن اليماني بفيه . ويستلم الحجر الاسود باليد وتوضع على النعم من غير تقبيل أيضاً . لا يقبل اليد في استلام الحجر الاسود ولا في الركن اليماني وإنما توضع على النعم من غير تقبيل . ويقبل الحجر الاسود بالنعم وحده فمن لم يستطع أن يستلم الحجر الاسود فاذا حاذاه كبر ويمضي ﴿قال﴾ قيل لمالك فماذا الذي يقوله الناس اذا حاذوه إيماناً بك وتصديقاً بكتابك فأنكر ذلك ورأى أن ليس عليه العمل وقال إنما يكبر ويمضي ولا يقف ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفكان يأمره أن يرفع يديه عند استلام الحجر اذا لم يستطع أن يستلمه فيكبر هل يرفع يديه في التكبير (قال) قال مالك يكبر ويمضي ولا يرفع يديه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن لم يستطع أن يستلم الركن اليماني لزحام الناس أيكبر ويمضي أم لا يكبر (قال) يكبر ويمضي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالزحام على الحجر الاسود عند استلامه (قال) نعم ما لم يكن ذلك مؤذياً ﴿قلت﴾ لابن القاسم متى يقطع المحرم التلبية في قول مالك (قال) اذا راح الى المسجد . يريد اذا زالت الشمس وراح يريد الصلاة قطع التلبية (قال) ووقفناه على هذا فأخبرنا بما أخبرتك . وكان مما ثبت به هذا عندنا وعلمنا أنه رأيته أنه قال لا يلبي الامام يوم عرفة على المنبر وبكبر بين ظهراني خطبته (قال) ولم يوقت لنا في تكبيره وقتاً وكان قبل ذلك يقول يقطع المحرم التلبية اذا راح الى الموقف وكان يقول يقطع اذا زاغت الشمس ^(١) فلما وقفنا عليها قال اذا راح الى المسجد قطع . يريد اذا كان رواجه بعد أن زالت الشمس ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يأمر بالتكبير اذا قطع المحرم التلبية (قال) ما سألته عن هذا ولا أرى بأساً أن يكبر

❦ في الصلاة بالمشعر الحرام ❦

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الصلاة بالمشعر الحرام أيكبر في دبرها في المغرب والعشاء والصبح (قال) لا

(١) (زاغت الشمس) في المختار زاغت الشمس مالت وذلك اذا فاء الفاء اهـ

﴿رسم في قطع التلبية للذي يفوته الحج وغيره وفي المحصر﴾^(١)

برقت لابن القاسم متى يقطع الذي فاته الحج التلبية (قل) اذا دخل الحرم لانه قد صارت عمرة ﴿قال﴾ وقال لنا مالك والمحرّم بالحج لا يقطع التلبية حتى يروح الى الصلاة يوم عرفة الا أنه اذا دخل المسجد الحرام أول ما يدخل فطاف بالبيت يقطع التلبية حتى يسمى بين الصفا والمروة ثم يرجع الى التلبية حتى يروح يوم عرفة الى الصلاة (قال) وان ابي اذا دخل حول البيت الحرام لم أر ذلك ضيقاً عليه ورأيت في سعة ﴿نال﴾ وقال مالك ولا بأس أن يابى في السمي بين الصفا والمروة وذلك واسع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يكره له اذا دخل في الطواف الاول يوم يدخل مكة وهو مفرد بالحج أو قارن أن يابى من حين يتدئ الطواف بالبيت الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة (قال) نعم من غير أن يراه ضيقاً عليه ان لبي (قال) وكان مالك اذا أنتى بهذا يقول لا يابى من حين يتدئ الطواف الى أن يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة يقول على أثر ذلك وان لبي فهو في سعة (قل) واذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة عاد الى التلبية ﴿قل ابن القاسم﴾ قل مالك والمحرّم من ميقاته بعمرة يقطع التلبية اذا دخل الحرم ثم لا يعود اليها والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجعرانة والتنعيم يقطعون اذا دخلوا بيوت مكة (قال) قلت له أو المسجد قال أو المسجد كل ذلك واسع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت المحصر بمرض في حجته من أين يقطع التلبية اذا فاته الحج (قال ابن القاسم) قال مالك لا يقطع التلبية حتى يدخل أول الحرم (قل) وقال مالك ولا يحله من احرامه الا البيت وان تطاول ذلك به سنين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان تطاول به مرضه حتى جاء حبيج قابل فخرج فوافى

(١) قال في الصباح حصره العدو حصراً من باب قتل أحاطوا به ومنعوه من المغني لأمره وقال ابن السكيت وشعلب حصره العدو في منزله حبسه وأحصره المرض بالألف منعه من السفر وقال الفراء هذا هو كلام العرب وعليه أهل اللغة وقال ابن القوطية وأبو عمرو الشيباني حصره العدو والمرض وأحصره كلاهما بمعنى حبسه اه وعليه بمنى مافي هذا الباب من استعماله اسم المفعول من اثلثي تارة ومن الرباعي أخرى وكذا الفعل كتب سمحه

الحج وهو على احرامه الذي كان أحصر فيه وحج (قال) يجزئه من حجة الاسلام
(قلت) لابن القاسم ويكون عليه الدم في هذا (قال) لادم عليه في هذا وهذا قول
مالك (قال) وقال مالك والمحصور بعدو يحل من موضعه الذي أحصر فيه وان كان
في غير الحرم ويخلق أو يقصر ولا بد له من الخلق أو التقصير

— فيمن أحصر بعدو هل عليه هدي —

(قلت) لابن القاسم أ كان مالك يأمر بالهدى اذا أحصر بعدو أن ينحر هديه الذي
هو معه قال نعم (قال) قلت لذلك فان كان المحصور بعدو ضرورة أيجزئه ذلك من
حجة الاسلام (قال) لا يجزئه وعليه حجة الاسلام من قابل (قلت) لابن القاسم أ رأيت
هذا المحصور بعدو ان كان قد قضى حجة الاسلام ثم أحصر بعدو فصدت عن البيت
أ يكون عليه قضاء هذه الحجة التي صدت عنها قال لا (قلت) وكذلك ان صدت عن
العمرة بعدو حصره (قال) نعم لا قضاء عليه (قلت) وهذا قول مالك قال نعم
(قلت) فان حصر بعدو قبل أن تمتضي أيام الحج ويفوت الحج (قال) لا يكون
محصوراً وان أحصره العدو حتى يفوته الحج (قلت) لابن القاسم فان حصر فصار
ان حل لم يدرك الحج فيما بقي من الايام أ يكون محصوراً أو يحل مكانه ولا ينتظر
ذهاب الحج (قال) نعم هو الآن محصور (قلت) وهذا قول مالك (قال) ما أدري
ماوقفته عليه وهو رأيي

— رسم في التلبية في المسجد الحرام —

(قلت) لابن القاسم أ يابى القارن والحاج في قول مالك في المسجد الحرام (قال) نعم

— في قطع التلبية ورفع الصوت بالتلبية والتلبية عن الصبي —

(قلت) لابن القاسم متى يقطع التلبية المجامع في الحج (قال) يفعل كما يفعل الحاج
في جميع أمره ولا يقطع الا كما يقطع الحاج قال وهو قول مالك (قلت) لابن
القاسم هل كان مالك يكره أن يابى الرجل وهو لا يريد الحج (قال) نعم كان يكرهه

ويراه خُرُقا لمن فعله ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم أليس في قول مالك من لبي يريد الاحرام فهو محرم ان أراد الحج فحج وان أراد عمرة فعمرة قال نعم ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم ما حدث ما ترفع المرأة المحرمة صوتها عند مالك في التلبية (قال) قدر ما تسمع نفسها ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم أرايت الصبي اذا كان لا يتكلم فحج به أبوه ألبى عند أول ما يحرم في قول مالك (قال) لا ولكن يجرده قال مالك ولا يجرده اذا كان صغيراً هكذا حتى يدنو من الحرم ﴿قال مالك﴾ والصبيان في ذلك مختلفون منهم الكبير قد ناهز ومنهم الصغير ابن سبع سنين وثمان سنين الذي لا يحتب ما يؤمر به فذلك يقرب من الحرم ثم يحرم والذي قد ناهز فن الميقات لانه يدع ما يؤمر بتركه ﴿قال مالك﴾ والصغير الذي لا يتكلم اذا جرده أبوه يريد بتجريده الاحرام فهو محرم ويجنبه ما يجنب الكبير قال واذا طافوا به فلا يطوفن به أحد لم يطف طوافه الواجب لانه يدخل طوافين في طواف طواف الصبي وطواف الذي يطوف به ﴿قُلْتُ﴾ لابن القاسم فما الطواف الواجب عند مالك (قال) طوافه الذي يصل به السعي بين الصفا والمروة ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك فيسعى بهذا الصبي بين الصفا والمروة من لم يسع بينهما السعي الذي عليه (قال) السعي في هذا بين الصفا والمروة أخف عندى من الطواف بالبيت ويجزئه ذلك ان فعل ولا بأس به ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما كره مالك أن يجمعه لنفسه وللصبي في الطواف بالبيت لان الطواف بالبيت عنده كالصلاة وانه لا يطوف أحد الا وهو على وضوء والسعي بين الصفا والمروة ليس بتلك المنزلة قد يسعى من ليس على وضوء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك ولا يرمى عن الصبي من لم يكن رمى عن نفسه يرمى عن نفسه وعن الصبي في فور واحد قال هو والطواف سواء حتى يرمى عن نفسه ويفرغ من رميه عن نفسه ثم يرمى عن الصبي وقال ذلك والطواف بالبيت سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا يجوز ذلك حتى يرمى عن نفسه ثم يرمى عن الصبي



﴿ فيمن دخل مراهقاً وهو محرم بالحج وحج الوصي بالنيمة ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك فيمن دخل مراهقاً وهو محرم بالحج أو قارناً أو متمتعاً أنه إن خاف أن طاف بالبيت أن يفوته الحج قال يمضي لوجهه ويدع الطواف بالبيت إن كان مفرداً بالحج أو قارناً وإن كان متمتعاً أزدف الحج أيضاً ومضى لوجهه ولا يطوف بالبيت ويصير قارناً ويقضى حجته ولا شيء عليه وليس برافض للعمرة في جميع هذا ولا يكون عليه دم لما ترك من طوافه بالبيت حين دخل مكة لأنه كان مراهقاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك إن دخل غير مراهق مفرداً بالحج أو قارناً فلم يطف بالبيت حتى مضى إلى عرفات فإنه يهريق دماً لأنه فرط في الطواف حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن دخل غير مراهق معتمراً أو قارناً فلم يطف بالبيت حين دخل مكة حتى خرج إلى عرفات وفرض المعتبر الحج وخرج إلى عرفات ومضى القارن ولم يطف حتى خرج إلى عرفات (قال) يكونان قارنين جميعاً ويكون عليهما دم القران ويكون على القارن دم آخر لما أخر من طوافه حين دخل مكة وليس على المعتبر غير دم القران لأن له أن يضيف الحج إلى العمرة ما لم يطف بالبيت * ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل الوصي إذا خرج بالصبي بمنزلة الأب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أحفظه إلا أنه لا ينبغي للوصي أن يحج بالصبي من مال الصبي إلا أن يكون لذلك وجه يخاف الضيعة عليه وليس له من يكفله فإن كان بهذه المنزلة رأيت أن لا يضمن ما أنفق على الصبي من ماله ويجوز له إخراجها إذا خاف عليه الضيعة ولم يجد من يكفله فإذا جاز له أن يخرجها وينفق على الصبي من ماله جاز له أن يحرمه ﴿ قلت ﴾ فالوالدة في الصبي تكون بمنزلة الوالد قال نعم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت إن حج به والده أينفق عليه من مال الصبي (قال) لا أحفظه عن مالك ولا ينبغي لوأله أن يحج الصبي من مال الصبي إلا أن يخشى عليه ما خشى الوصي فيجوز ما أنفق على الصبي فإن لم يخف عليه ضيعة ووجد من يكفله لم يكن له أن يخرجها فينفق عليه من ماله فإن فعل كان ضامناً لما اكترى له وما أنفق في

الطريق الا على قدر نفقته التي كان ينفقها عليه لو لم يشخص به قال: والام اذا خافت على الصبي الضيعة كانت بمنزلة الاب والودي في جميع ما وصفت لك قلت: لا ابن القاسم فان كان هذا الصبي لا يتكلم فأحرمة من ذكرت لك من أب أو ودي أو أم أو من هو في حجره من غير هؤلاء من الاجنبيين أو الاقارب (قال) قال مالك الصبي الذي رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم من المحفة انما رفعته امرأة فقالت لهذا حج فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم ولك أجر (قال) ولم يذكر أن معه والداً (قال ابن القاسم) فاذا أحرمت أمه في هذا الحديث جاز الاحرام فأرى كل من كان الصبي في حجره يجوز له ما جاز للأم

في الغلمان الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وفي كراهية
الحلى للصبيان واحرام أهل مكة والحكم في الصيد

قال ابن القاسم: وسئل مالك عن الغلمان الصغار الذكور يحرم بهم في أرجلهم الخلاخل وعليهم الآسورة قال لا بأس بذلك قلت: لا ابن القاسم أفكان مالك يكره للصبيان الذكور الصغار حلى الذهب (قال) نعم قد سألت عنه غير مرة فكرهه قلت: لا ابن القاسم أهل مكة في التلبية كغيرهم من الناس في قول مالك قال نعم قال: وقال مالك أحب الي أن يحرم أهل مكة اذا أهل هلال ذى الحجة قال: وكان مالك يأمر أهل مكة وكل من أنشأ الحج من مكة أن يؤخر طوافه الواجب وسعيه بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات وان أحب أن يطوف بالبيت تطوعاً بعد ما أحرم قبل أن يخرج فليطف ولكن لا يسمى بين الصفا والمروة حتى يرجع من عرفات فاذا رجع طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ويكون هذا الطواف الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة هو الطواف الراجب قال: قلت لابن القاسم أرايت الاخرس اذا أحرم فأصاب صيداً أيحكم عليه كما يحكم على غيره قال نعم قلت: أتخفظه عن مالك قال لا

﴿ رسم فيمن أضاف العمرة الى الحج أو طواف الزيارة ﴾
﴿ ومن أدخل عمرة على حجة أو حجة على عمرة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل من أهل بالحج فأضاف اليه عمرة في قول مالك أتلمزمه العمرة (قال) قال مالك لا ينبغي له أن يفعل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان فعل ما قول مالك فيه أتلمزمه العمرة أم لا (قال) بلغني عنه أنه قال لا تلمزمه (قال ابن القاسم) ولا أرى العمرة تلمزمه ولم يكن ينبغي له أن يفعل وليس عليه دم القران وقد سمعت ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أى شيء يجزئ من دم القران عند مالك (قال) شاة وكان يجيزها على تكرهه يقول ان لم يجد وكان يستحب فيه قول ابن عمر (قال ابن القاسم) وكان مالك اذا اضطر الى الكلام قال تجزئ عنه شاة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وتول ابن عمر الذي كان يستحسنه مالك فيما استيسر من الهدى البقرة دون البعير * ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكان مالك يكره أن يقول الرجل طواف الزيارة (قال) وقال مالك وناس يقولون زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فكان مالك يكره هذا ويمظمه أن يقال ان النبي عليه الصلاة والسلام يزار ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن أحرم بالحج أكان يكره له أن يحرم بالعمرة بعد ما أحرم بالحج من لدن يحرم بالحج حتى يفرغ من حجه ويحل (قال) نعم كان يكرهه له ﴿ قلت ﴾ فان أحرم بالعمرة بعد ما طاف بالبيت أول ما دخل مكة أو بعد ما خرج الى منى أوفى وقوفه بعرفة أو أيام التشريق (قال) كان مالك يكرهه ﴿ قلت ﴾ فتحفظ عن مالك أنه كان يأمره برفض العمرة ان أحرم في هذه الايام التي ذكرت لك (قال) لا أحفظ أنه أمر برفضها ﴿ قلت ﴾ فتحفظ أنه قال تلمزمه (قال) لا أحفظ أنه قال تلمزمه ﴿ قلت ﴾ فما رأيك (قال) أرى أنه قد أساء فيما صنع حين أحرم بالعمرة بعد احرامه بالحج قبل أن يفرغ من حجه ولا أرى العمرة تلمزمه وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ويكون عليه عمرة مكان هذه التي أحرم بها في أيام الحج بعد فراغه بهذه التي زعمت أنها لا تلمزمه (قال) لا أرى عليه شيئاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم

بالعمرة ثم أضاف الحج الى العمرة أيلزمه الحج في قول مالك (قال) نعم والسنة اذا فعل أن يلزمه الحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك ان أحرم بالعمرة فطاف لها ثم أحرم بالحج (قال) تلزمه الحجة ويصير قارنا وعليه دم القران ﴿قلت﴾ فان أضاف الحج الى العمرة بمد ما سمي بين الصفا والمروة لعمرة (قال) قال مالك يلزمه الحج ويصير غير قارن ولا يكون عليه دم القران ويكون عليه دم لما أخر من حلاق رأسه في عمرته ويكون عليه دم لمتعته ان كان حل من عمرته في أشهر الحج وان كان احلاله من عمرته قبل أشهر الحج لم يكن عليه دم لانه غير متمتع ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك فمن تمتع من أهل مكة في أشهر الحج أو قرن فلا هدي عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ لا يقرن الحج والعمرة أحد من داخل الحرم قال وقد كان مالك يقول لا يحرم أحد بالعمرة من داخل الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ والقران عندي مثله لانه يحرم بالعمرة من داخل الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يقول احرام أهل مكة بالحج ومن دخل لعمرة من داخل الحرم ﴿قال مالك﴾ ولو أن رجلا من أهل الآفاق دخل في أشهر الحج بعمرة فحل وعليه نفس فأحب أن يخرج الى ميقاته فيحرم منه بالحج كان أحب اليّ ولو أنه أقام حتى يحرم من مكة كان ذلك له

﴿رسم في قران أهل مكة وموضع الاحرام ومجاوزته﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن مكيا أتى الميقات أو جاوز الميقات الى مصر أو الى المدينة في تجارة أو غيرها فأقام بمصر أو بالمدينة ما شاء الله من غير أن يتخذ المدينة أو مصر وطناً يسكنها فرجع الى مكة وهي وطنه وقرن الحج والعمرة ﴿قال مالك﴾ يجوز قرانه ولا يكون عليه دم القران

﴿فيمن أحرم من وراء الميقات﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من أحرم من وراء الميقات الى مكة مثل أهل قديد

وأهل عسفان ^(١) ومر الظهران ^(٢) أم عند مالك بمنزلة أهل مكة ولا يكون عليهم ان
قرنوا الحج والعمرة دم القران ^(٣) قال ^(٤) وقال مالك ان قرنوا فعليهم دم القران ^(٥) قال ^(٦)
وقال مالك ولا يكونون بمنزلة أهل مكة ان قرنوا في أشهر الحج فعليهم دم القران
^(٧) قال ^(٨) وقال مالك والذين لا دم عايهم ان قرنوا أو تمتعوا في أشهر الحج انما هم أهل
مكة وذى طوى لا غيرهم ^(٩) قال ^(١٠) ولو ان أهل منى الذين يسكنون منى أو غيرهم
من سكان الحرم قرنوا الحج والعمرة من موضع يجوز لهم أن يقرنوا الحج والعمرة
منه أو دخلوا بعمرة ثم أقاموا بمكة حتى يحجوا كانوا متمتعين وليسوا كأهل مكة
وأهل ذى طوى في هذا ^(١١) قلت ^(١٢) لابن القاسم فما قول مالك من أين يهل أهل قديد
وعسفان ومر الظهران (قال) قال مالك من منازلهم ^(١٣) قال ^(١٤) وقال مالك ميثمات كل
من كان دون الميقات الى مكة من منزله ^(١٥) قال ^(١٦) وقال مالك ومن جاوز الميقات ممن
يريد الإحرام جاهلا ولم يحرم منه فليرجع الى الميقات ان كان لا يخاف فوات الحج
فليحرم من الميقات ولا دم عليه فان خاف فوات الحج أحرم من موضعه وعايه لما
ترك من الإحرام من الميقات دم ^(١٧) قال مالك ^(١٨) وان كان قد أحرم حين جاوز
الميقات وترك الإحرام من الميقات فليحرم ولا يرجع مراهما كان أو غير مرأهق
وليهرق دما (قال) وليس لمن تعدى الميقات فأحرم أن يرجع الى الميقات فيقضى
إحرامه ^(١٩) قلت ^(٢٠) لابن القاسم فأهل القرى الذين بين مكة وذى الحليفة عند مالك
بمنزلة أهل الآفاق (قال) لا أحفظه عن مالك ولكنهم عندى بمنزلة أهل الآفاق
لان موافقتهم من منازلهم ^(٢١) قلت ^(٢٢) لابن القاسم أرايت من جاوز الميقات الى مكة
فأحرم بعد ما تعدى الميقات فوجب عليه الدم أيجزئه مكان هذا الدم طعام أو صيام في
قول مالك (قال) لا يجزئه الطعام ويجزئه الصيام ان لم يجد الهدي ^(٢٣) قال ابن القاسم ^(٢٤)

(١) (عسفان) على وزن عثمان موضع على مرحلتين من مكة (٢) (مر الظهران) ظهران
بفتح فسكون واد قرب مكة يضاف اليه لفظة مرة بزنة حب فيقال مرة الظهران كما في القاموس
اه كتبه مصححه

قال مالك وإنما يكون الصيام أو الطعام مكان الهدي في فدية الاذى أو في جزاء الصيد وأما في دم المتعة إذا لم يجد فصيام ولا يكون موضع دم المتعة طعام ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل هدي وجب على رجل من رجل عجز عن المشي أو وطئ أهله أو فاته الحج أو وجب عليه الدم لشيء تركه من الحج يجبر بذلك الدم ما ترك من حجه فانه يهدي فان لم يجد هديا صام ولا نرى الطعام موضع هذا الهدي ولكن نرى مكانه الصيام ﴿ قالت ﴾ لابن القاسم فكيف يصوم مكان هذا الهدي (قال) يصوم ثلاثة وسبعة تحمل محل هدي المتمتع وإنما يجعل له مالك في هذا كله أن يصوم مكان هذا الهدي إذا هو لم يجد الهدي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من كان وراء الميقات الى مكة فتعدى منزله وهو يريد الحج فأحرم بعد ما جاوز منزله الى مكة وتعداه أترى عليه شيئاً (قال) أرى أن يكون عليه الدم لأن مالكا قال لي في ميقات أهل عسفان وقديد وتلك المناهل انها من منازلهم فلما جعل منازلهم لهم ميقاتا رأيت ان هم تعدوا منازلهم فقد تعدوا ميقاتهم الا أن يكونوا تقدموا الحاجة وهم لا يريدون الحج فبدا لهم أن يحجوا فلا بأس أن يحرموا من :رضمهم الذي بلغوه وان كانوا قد جاوزوا منازلهم فلا شيء عليهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وكذلك لو أن رجلا من أهل مصر كانت له حاجة بعسفان فباع عسفان وهو لا يريد الحج ثم بدا له أن يحج من عسفان فليحج من عسفان ولا شيء عليه لما ترك من الميقات لانه قد جاوز الميقات وهو لا يريد الحج ثم بدا له بعد ما جاوز أن يحج فليحج وليعتمر من حيث بدا له وان كان قد جاوز الميقات ولا دم عليه

— في مكي أحرم من مكة بالحج وفيمن فاته الحج —

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في مكي أحرم من مكة بالحج فحصر بمرض أو رجل دخل مكة معتمراً ففرغ من عمرته ثم أحرم بالحج من مكة فحصر فبقيا محصورين حتى فرغ الناس من حجهم (قال) قال مالك يخرجان الى الحل فيلبان من الحل ويفعلان ما يفعل المعتمر ويحلان وعليهما الحج من قابل والهدي مع حجهما

من قابل ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت لمالك لو أن رجلا فاته الحج فوجب عليه الهدي أين يجعل هذا الهدي (قال) في حجه من قابل الذي يكون قضاء لهذا الحج الفائت (قال) فقلت لمالك فإن أراد أن يقدم هذا الدم قبل حج قابل خوفا من الموت قال يجعله في حج قابل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليس إنما يهرقه في حج قابل في قول مالك بنى قال نعم ﴿قلت﴾ فإن فاته أن ينحره بنى اشتراه فساته إلى الحل ثم قلده وأشعره في الحل إن كان مما يقد ويشعر ثم أدخله مكة ونحره بها أجزئ عنه قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من أحرم بالحج ففاته فأقبل من السنة المقبلة حاجا يريد قضاء الحج الفائت أنه أن يقرن ويضيف إلى هذه الحجة التي هي قضاء لحجته عمرة (قال) لا ولكن يفرد كما كان حجه الذي أفسد مفردا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فإن كان قارنا فأفسد حجه أو فاته الحج ما قول مالك فيه إن أراد أن يفرق القضاء فيقضى العمرة وحدها ويقضى الحجة وحدها ولا يجمع بينهما ﴿قال﴾ قال مالك يقضيهما جميعا قارنا كما أفسدهما قارنا قال ابن القاسم ولا يفرق بينهما ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في مكى أحرم بحجة من الحرم ثم أحصر أنه يخرج إلى الحل فيلبي من هناك لأنه أمر من فاته الحج وقد أحرم من مكة أن يخرج إلى الحل فيعمل فيها ببق عليه ما يعمل المعتبر ويحل ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلا دخل مكة معتمرا في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج فأراد الحج من عامه أنه أن يعتمر بعد عمرته تلك عمرة أخرى قبل أن يحج (قال) قال مالك لا يعتمر بعد عمرته حتى يحج

﴿فيمن اعتمر في غير أشهر الحج﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من اعتمر في غير أشهر الحج لم لا يكون له أن يعتمر بعد عمرته (قال) لأن مالك كان يقول العمرة في السنة إنما هي مرة واحدة ﴿قال﴾ وقال مالك ولو اعتمر للزمته ﴿قلت﴾ لابن القاسم أليزمه إن اعتمر في قول مالك عمرة أخرى إن كانت دخل بالاولى في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن مكيا أحرم بعمرة من مكة ثم أضاف إليها حجة

(قال) يلزمه جميعاً ويخرج الى الحل من قبل أن الحرم ليس بميقات للمعتمرين
﴿ قلت ﴾ ويصير قارناً في قول مالك (قال) نعم ولكنه مكّي وليس على المكّي دم
القران (قال ابن القاسم) وهو أن أحرم بحجة بمد مسمى بين الصفا والمروة لعمرته
وقد كان خرج الى الحل فليس بقارن وعليه دم لما أخر من حلاق رأسه في العمرة
لأنه قد كان قضى عمرته حين سمي بين الصفا والمروة فلم يكن بقي عليه إلا الحلاق
فلما أحرم بالحج لم يستطع أن يحلق فأخر ذلك فصار عليه التأخير الحلاق دم (قال)
وهو قول مالك هذا الآخر في المكّي وغيره ممن تمتع الذي يحرم بالحج قبل أن
يقصر بمد مسمى بين الصفا والمروة لعمرته يكون عليه دم لتأخير الحلاق

— رسم فيمن أدخل عمرة على حجة والمراهق وغيره —

﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم هذا قد عرفنا قول مالك فيمن أدخل الحج على العمرة فما قوله فيمن
أدخل العمرة على الحج كيف يصنع (قال) ليس عليه في ذلك شيء ولا تلزمه العمرة في قول
مالك فيما سمعت عنه ﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم أرايت لو أن رجلاً أحرم بالحج أو بالعمرة من
الميقات ثم لم يدخل الحرم وهو غير مرأهق أو دخل الحرم ولم يطف بالبيت وهو غير
مرأهق حتى خرج الى عرفات (قال) أما قولك ولم يدخل الحرم فلا أحفظه من
قول مالك ولكن إن كان غير مرأهق كان عليه الدم وإن كان مرأهقاً فلا دم عليه
لأن مالكا قال فيمن دخل مكة معتمراً أو مفرداً بالحج نخس أن هو طاف وسعى
أن يفوته الوقوف بعرفة فترك ذلك وخرج الى عرفات وفرض الحج هذا المعتمر
ومضى هذا الجاهل كما هو الى عرفات ولم يطف بالبيت أنه لا دم عليه لأنه كان
مرأهقاً (قال ابن القاسم) وهذا الذي لم يدخل الحرم مثل هذا الذي ترك
الطواف بمد دخول الحرم إذا كان مرأهقاً أن لا دم عليه وإن كان غير مرأهق
وهو يقدر على الدخول والطواف فترك فعليه الدم

— في مكّي أحرم بالحج من خارج الحرم —

﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم أرايت لو أن مكياً أحرم بالحج من خارج الحرم أو متمتعاً

بالعمرة أحرم بالحج من خارج الحرم أ يكون عليه الدم لما ترك من الاحرام من داخل الحرم (قال) لا يكون عليه الدم ﴿ قلت ﴾ وان هو مضى الى عرفات ولم يدخل الحرم أ يكون عليه الدم لما ترك من أن يعود الى الحرم بعد احرامه اذا كان مرافقا (قال) لا يكون عليه الدم قال وهذا رجل زاد ولم ينقص لانه كان له أن يحرم من الحرم لانه كان مرافقا فلما خرج الى الحل فأحرم منه زاد ولم ينقص ﴿ قلت ﴾ أيطوف هذا المكي اذا أحرم من التمتع اذا دخل الحرم من قبل أن يخرج الى عرفات بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويكون خلاف من أحرم من أهل مكة من الحرم لان من أحرم من الحل وان كان من أهل مكة اذا دخل الحرم وقد أحرم من الحل فلا بد له من الطواف بالبيت واذا طاف سعى بين الصفا والمروة (قال) نعم وهو قول مالك

— رسم في تأخير الطواف للمكي والمتمروا والمواقيت لاهل المدينة وغيرهم —

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا أحرم المكي أو المتمتع من مكة بالحج فليؤخر الطواف حتى يرجع الى مكة من عرفات فاذا رجع طاف وسعى بين الصفا والمروة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فقلنا لمالك فلو أن هذا المكي أحرم بالحج من مكة أو هذا المتمتع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه الى عرفات (قال) فاذا رجع من عرفات فليطف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ولا يجزئه طوافه الاول ولا سعيه بين الصفا والمروة ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فلو أن هذا المتمتع لم يسع بين الصفا والمروة حين رجع من عرفات حتى خرج الى بلاده أ يكون عليه الهدي (قال) قال مالك نعم وذلك أيسر شأنه عندي (قال مالك) واذا ذات هكذا رأيت السعي الاول بين الصفا والمروة يجزئه ويكون عليه الدم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أين المواقيت عند مالك قال ذو الحليفة لاهل المدينة ومن مر من غير أهل المدينة من أهل العراق وأهل اليمن وغيرهم من أهل خراسان والناس كلهم ما خلا أهل الشام وأهل مصر ومن وراءهم من أهل المغرب فيقاتهم ذو الحليفة ليس لهم أن يتعدوها ﴿ قال مالك ﴾ ومن مر من أهل

الشام وأهل مصر ومن وراءهم بذى الحليفة فأحب أن يؤخر احرامه الى الجحفة
فذلك له واسع ولكن الفضل له في أن يهل من ميقات النبي عليه السلام اذا مر به .
وأهل اليمن من يلمم . وأهل نجد من قرن (قال مالك) ووقت عمر بن الخطاب
ذات عرق لأهل العراق (قال مالك) وهذه المواقيت لكل من مرّ بها من غير
أهلها فيقاته من هذه المواقيت . قال : فقيل لمالك فلو أن رجلاً من أهل العراق
مرّ بالمدينة فأراد أن يؤخر احرامه الى الجحفة (قال مالك) ليس ذلك له انما الجحفة
ميقات أهل مصر وأهل الشام ومن وراءهم وليس الجحفة للعراقي ميقاتاً فاذا مرّ
بذى الحليفة فليحرم منها . قال ابن القاسم : قال لي مالك وكل من مرّ بميقات ليس
هو له بميقات فليحرم منه مثل أن يمرّ أهل الشام وأهل مصر قادمين من العراق
فعلينهم أن يحرموا من ذات عرق وان قدموا من اليمن فمن يلمم وان قدموا من نجد
فمن قرن وكذلك جميع أهل الآفاق ومن مرّ منهم بميقات ليس له فليهل من
ميقات أهل ذلك البلد الا أن مالكا قال غير مرّة في أهل الشام وأهل مصر اذا
مرّوا بالمدينة فأرادوا أن يؤخروا احرامهم الى الجحفة فذلك لهم ولكن الفضل في
أن يحرموا من ميقات المدينة قال ابن القاسم لانها طريقهم . قال ابن القاسم : قال
مالك لو أن نصرانياً أسلم ^(١) يوم الفطر رأيت عليه زكاة الفطر ولو أسلم يوم النحر
كان عندي بينا أن يضحي

— رسم في دخول مكة بنير احرام —

قلت : لا ابن القاسم رأيت من أراد حاجة الى مكة أنه أن يدخل مكة بنير احرام
(قال) قال مالك لا أحب لاحد من الناس أن يقدم من بلده الى مكة فيدخلها بنير
احرام (قال مالك) ولا يحبني قول ابن شهاب في ذلك (قال مالك) وأنا أرى
ذلك واسعاً مثل الذي صنع ابن عمر حين خرج الى قديد فبلغه خبر الفتنة فرجع

(١) (قوله قال مالك لو أن نصرانياً أسلم الخ) انظر ما وجدتهنا مع أن مناسبتة لباب زكاة

النظر والضحية أقرب مما هنا فتأمل كتبه مصححه

فدخل مكة بغير احرام فلا أرى بمثل هذا بأساً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا أرى بأساً لاهل الطائف وأهل عسفان وأهل جدة الذين يختلفون بالفاكهة والخنطة وأهل الحطب الذين يحتطبون ومن أشبههم لا أرى بأساً أن يدخلوا مكة بغير احرام لان ذلك يكبر عليهم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وما رأيت قوله حين قال هذا القول الا ورأى أن قوله في أهل قديد وما هو مثلها من المناهل اذا لم يكن شأنهم الاختلاف ولم يخرج احدهم من مكة فيرجع لامر كما صنع ابن عمر ولكنه أراد مكة لحاجة عرضت له من منزله في السنة ونحوها مثل الحوائج التي تعرض لاهل القرى في مدائنهم أنهم لا يدخلون الا باحرام وماسمته ولكنه لما فسر لي ما ذكرت لك رأيت ذلك

﴿ رسم في القران ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت لو أن قارنا دخل مكة في غير أشهر الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ثم يمحج من عامه أيكون عليه دم القران أم لا (قال) قال مالك عليه دم القران وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم لم أليس قد طاف لعمرته في غير أشهر الحج وحل منها الا أن الحلاق بقي عليه (قال) لم يحل منها عند مالك ولكنه على احرامه كما هو ولا يكون طوافه الذي طاف حين دخل مكة لعمرته ولكن طوافه ذلك لهما جميعاً وهذا قد أحرم بهما جميعاً فلا يحل من واحد منهما دون الآخر ولا يكون احلاله من عمرته الا اذا حل من حجته (قال) وان هو جامع فيهما ففليه حج وعمره مكان ما أفسد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت أهل مكة ان قرنوا من المواقيت أو من غير ذلك أو تمتعوا هل عليهم دم القران في قول مالك (قال) قال لي مالك دم القران ودم المتعة واحد ولا يكون على أهل مكة دم القران ولا دم المتعة أحرموا من الميقات أو من غير الميقات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت لو أن أهل المناهل الذين بين مكة والمواقيت قرنوا أو تمتعوا أيكون عليهم في قول مالك الدم بما تمتعوا أو قرنوا (قال) نعم وانما الذين لا يكون عليهم هدى ان قرنوا أو تمتعوا أهل مكة القرية بمينها وأهل ذى طوى قال وأما أهل منى فليسوا

بمنزلة أهل مكة

﴿ فيمن تعدى الميقات ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن تعدى الميقات ثم جمع بين الحج والعمرة (قال) عليه دم لترك الميقات في رأيي وهو قارن وعليه دم القران

﴿ رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخل مكة ﴾

﴿ ينير احرام عامداً أو جاهلاً ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أهلاً من الميقات بعمره فلما دخل مكة أو قبل أن يدخل أحرم بحجة أضافها الى عمرته أيكون عليه دم لتركه الميقات في الحج قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم وقد جاوز الميقات ثم أحرم بالحج (قال) لأنه لم يجاوز الميقات الا محرماً ألا ترى أنه جاوزه وهو محرم بعمره ثم بدله فأدخل الحج ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان تعدى الميقات ثم أهل بعمره بمد ما تعدى الميقات ثم دخل مكة أو قبل أن يدخلها أحرم بالحج أترى عليه للذي ترك من الميقات في العمرة دماً (قال) نعم لان مالكا قال لي من جاوز الميقات وهو يريد الاحرام فجاوزه متعمداً فأحرم بمد ذلك ولم يقل لي في حج ولا عمرة ان عليه دماً (قال ابن القاسم) فلذلك يكون على هذا دم وان كان يريد العمرة ولا يشبه عندي الذي جاء من عمل الناس في الذين يخرجون من مكة ثم يعتمرون من الجمرات والتنعيم لان ذلك رخصة لهم في العمرة وان لم يبلغوا موافقتهم فأما من أتى من بلده فجاوز الميقات متعمداً فأرى عليه الدم كان في حج أو عمرة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أحرم بالحج فجامع فأفسد حجه ثم أصاب بعد ذلك الصيد وحلق من الاذى وتطيب (قال) قال مالك يلزمه في جميع ما يصيب مثل ما يلزم الصحيح الحج ﴿ قلت ﴾ فان تأول فجعل وظن أن ليس عليه اتمام ما أفسد لما لزمه من القضاء وتطيب ولبس وقتل الصيد مرة بمد مرة

عامداً لفعله أترى أن الاحرام قد سقط عنه ويكون عليه فدية واحدة لهذا أول كل شيء فعله فدية (قال) عليه فدية واحدة تجزئه ما عدا الصيد وحده فان لكل صيد جزاء * قلت : لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً من أهل مصر دخل مكة بغير احرام متعمداً أو جاهلاً ثم رجع الى بلده أيكون عليه لدخوله الحرم بغير احرام حجة أو عمرة (قال) لا يكون عليه شيء ولكنه عصي وفعل ما لم يكن يذنبني له (قال ابن القاسم) وانما تركت أن أجعل عليه أيضاً حجة أو عمرة لدخوله هذا والذي قال ابن شهاب . ان ابن شهاب كان لا يرى بأساً أن يدخل بغير احرام قال وانما قال مالك لا يعجبني أن يدخل بغير احرام ولم يقل ان فعل كذا فعليه كذا قلت : لابن القاسم أرايت العبد السيد أن يدخله مكة بغير احرام أو الجارية في قول مالك (قال) قال مالك نعم يدخلهما بغير احرام ويخرجهما الى عرفات وهما غير محرمين (قال) مالك ومن ذلك الجارية يريد بيعها أيضاً فيدخلها بغير احرام فلا بأس بذلك قلت : لابن القاسم أرايت ان أدخله سيده مكة بغير احرام ثم أذن له فأحرم من مكة أيكون على العبد دم لتركه الميقات قال لا قلت : وهذا قول مالك قال هذا رأي

رسم في النصراني يسلم بعد دخول مكة وحج العبد والصبي

قلت : لابن القاسم أرايت النصراني يسلم بعد ما دخل مكة ثم يحج من عامه أيكون عليه لتركه الوقت في قول مالك دم أم لا (قال) قال مالك في النصراني يسلم عشية عرفة فيحرم بالحج انه يجزئه من حجة الاسلام ولا دم عليه لترك الوقت والعبد يعتقه سيده عشية عرفة انه ان كان غير محرم فأحرم بمرقة أجزاءه ذلك من حجة الاسلام ولا شيء عليه لترك الوقت قلت : قال مالك : وان كان قد احرم قبل أن يعتقه سيده فأعتقه عشية عرفة فانه على حجه الذي كان وليس له أن يحدد احراماً سواه وعليه حجة الاسلام ولا تجزئه حجه هذه التي أعتق فيها من حجة الاسلام قلت : أرايت الصبي يحرم بحجة قبل أن يحتلم وهو مراهق ثم احتلم عشية عرفة ووقف قبل عشية عرفة بعد ما أحرم أيجزئه من حجة الاسلام قلت : قال مالك

لا يجزئه من حجة الاسلام الا أن يكون لم يحرم قبل أن يحتلم ثم أحرم عشية عرفة بعد احتلامه أو احتلم قبل ذلك. أحرم بعد ما احتلم فان ذلك يجزئه من حجة الاسلام ولا يجوز له أن يحدد احراما بعد احتلامه ولكن يمضي على احرامه الذي يحتلم فيه ولا يجزئه من حجة الاسلام ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿وقال مالك﴾ والجارية مثله اذا أحرمت قبل الحيض ﴿قلت﴾ لابن القاسم أى أيام السنة كان يكره مالك العمرة فيها (قال) لم يكن مالك يكره العمرة في شئ من أيام السنة كلها الا لاهل منى الحاج كان يكره لهم أن يعتمروا في يوم النحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ﴿قال﴾ فقاما له رأيت من أجل في يومين أو من خرج في آخر أيام التشريق حين زالت الشمس فوصل الى مكة ثم خرج الى التنعيم ليحرم (قال) لا يحرم أحد من هؤلاء حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ونهاهم عن ذلك قال وان قفلوا الى مكة فلا يحرموا حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق (قال) وانما سألناه عن ذلك حين رأينا بعض من يفعل ذلك وزعم أن بعض الناس أفتاهم بذلك (قال) فقلنا لمالك أفرأيت أهل الآفاق أيحرمون في أيام التشريق بالعمرة قال لا بأس بذلك وليسوا كأهل منى الذين حجوا لان هذا انما يأتي من بلاده وليس هو من الحاج وانما احلاله بعد أيام منى وليس هو من الحاج ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو عندي سواء كان احلاله بعد أيام منى أو في أيام منى واپس هو من الحاج

﴿فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت رجلا أهل بالحج فجامع امرأته ثم أهل بعد ما أفسد حجه باحرام يريد قضاء الذي أفسد وذلك قبل أن يصل الى البيت ويفرغ من حجه الفاسدة (قال) هو على حجه الاولى ولا يكون ما أحدث من احرامه نقضا لحجه الفاسدة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي ﴿قلت﴾ أف يكون عليه قضاء الاحرام الذي جدد قال لا ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك قال لا وهو رأيي ﴿قلت﴾

لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج ففاته الحج فلما فاته الحج أحرم بحجة
 أخرى أتزمه أم لا (قال) لا تلزمه وهو على إحرامه الأول وليس له أن يردف
 حجا على حج إنما له أن يفسخها في عمرة أو يقيم على ذلك الحج إلى قابل فتكون
 حجته تامة ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً أحرم بالحج فجامع في حجه
 فأفسد حجه ثم أصاب صيدا بعد صيد ولبس الثياب مرة بعد مرة في مجالس شتى
 وحلق الأذى مرة بعد مرة وفعل مثل هذه الأشياء ثم جامع أيضا مرة بعد مرة
 (قال) قال مالك عليه لكل شيء أصاب مما وصفت الدم بعد الدم للطيب كلما تطيب
 به فعليه الفدية وإن بلغ عددا من الفدية وإن لبس الثياب مرة بعد مرة فكذلك أيضا
 وإن أصاب الصيد حكم عليه بجزء كل صيد أصابه ﴿قال﴾ وقال مالك والجماع
 خلاف هذا ليس عليه في الجماع إلا دم واحد وإن أصاب النساء مرة بعد مرة امرأة
 واحدة كانت أو عدداً من النساء ليس عليه في جماعه إياهن إلا كفارة واحدة دم
 واحد ﴿قال مالك﴾ وإن هو أكرههن فعليه الكفارة لهن عن كل واحدة منهن
 كفارة كفارة وعن نفسه في جماعه إياهن كفارة واحدة . قال وعليه أن يحجهن إذا
 أكرههن وإن كان قد طلقهن وتزوجن الأزواج بعده فعليه أن يحجهن ﴿قال﴾
 مالك ﴿وان كان لم يكرههن ولكن طأوعنه فعليه على كل واحدة الكفارة والحج
 من قابل وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إياهن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما
 حجة مالك في أن جعل عليه في كل شيء أصابه مرة بعد مرة كفارة بعد كفارة إلا
 في الجماع وحده (قال) لأن حجه من ذلك الوجه فسد فلما فسد من وجه الجماع لم
 يكن عليه من ذلك الوجه إلا كفارة واحدة فأما ما سوى الجماع من لبس الثياب
 والطيب والقاء التفت وما أشبه هذا فليس من هذا الوجه فسد حجه فعليه لكل شيء
 فعله من هذا كفارة بعد كفارة

— رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحج ومن ساق الهدى —

﴿قال﴾ وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له أهل بمكة وأهل ببعض الآفاق فيقدم

مكة معتمراً في أشهر الحج (قال) قال مالك هذا من مشتهات الامور والاحتياط في ذلك أعجب الى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ كأنه أراد أن يهريق دما لمتعته قال وهو رأي

﴿ فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج ﴾

﴿ قال ﴾ وسئل ابن القاسم عن الرجل يدخل معتمراً في أشهر الحج ثم ينصرف الى بلد من البلدان ليس الى البلد الذي فيه أهله ثم يحج من عامه ذلك أيكون متمتعاً أم لا (قال) قال مالك اذا كان من أهل الشام أو أهل مصر فرجع من مكة الى المدينة ثم حج من عامه فانه على تمتعه وعليه دم المتعة الا أن يكون انصرف الى أفق من الآفاق يتباعد من مكة ثم يحج من عامه فهذا لا يكون متمتعاً ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من كان من أهل المواقيت ومن وراءهم الى مكة اعتمروا في أشهر الحج ثم أقاموا حتى حجوا من عامهم أيكون عليهم دم المتعة (قال) قال مالك نعم عليهم دم المتعة ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أن رجلاً من أهل منى أحرم بعمره في أشهر الحج ثم لم يرجع الى منى حتى حج من عامه ان عليه دم المتعة وانه ان رجع الى منى سقط عنه دم المتعة لانه قد رجع الى منزله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت المكي إذا أتى المدينة ثم انصرف الى مكة فقرن الحج والعمره أيكون عليه دم القران ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يكون عليه دم القران لانه من أهل مكة وان كان أهل من الميقات فانه لا يكون عليه دم القران ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أهل بعمره في أشهر الحج وساق معه الهدى فطاف لعمرته وسعى بين الصفا والمروة أيؤخر الهدى ولا ينحره حتى يوم النحر ويثبت على احرامه أم ينحره (قال) قال مالك ينحره ويحل ولا يؤخره الى يوم النحر قال ولا يجزئه من دم المتعة هذا الهدى ان أخره الى يوم النحر لان هذا الهدى قد وجب على هذا الذي ساقه أن ينحره (قال مالك) وليحل اذا طاف لعمرته وينحر هديه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فمتى ينحر هذا المتمتع في قول مالك هديه هذا (قال) اذا سعى بين الصفا والمروة نحره ثم حلق أو قصر ثم يحل واذا كان يوم التروية أحرم (قال) وكان مالك يستحب أن يحرم في أول العشر ﴿ قال

ابن القاسم رحمه الله وقد قال مالك في هذا الذي تمتع في أشهر الحج وساق معه الهدي انه ان أخر هديه وحل من عمرته فنحره يوم النحر عن متعته قال مالك فأرجو أن يكون مجزئاً عنه (قال) وقد فعل ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك ولكن الذي قلت لك من أنه ينحره ولا يؤخره أحب إلى (قلت) لابن القاسم ففي قول مالك اذا هو تركه حتى ينحره يوم النحر أثبت حراماً أم يحل (قال) قال مالك بل يحل ولا يثبت حراماً كذلك قال مالك وان أخر هديه

— رسم في الهدي اذا عطب واستحقاق الهدي الذي يكون —
﴿ مضمونا والا كل منه ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الذي تمتع بالعمرة فساق الهدي معه في عمرته هذه فعطب هديه قبل أن ينحره (قال) هذا الهدي عند مالك هدي تطوع فلا يأكل منه وليتصدق به لانه ليس بهدي مضمون لانه ليس عليه بدله (قال ابن القاسم) وان أكل منه كان عليه بدله وليحل اذا سعى بين الصفا والمروة ولا يثبت حراماً بمكان هديه الذي ساق معه لان هديه الذي ساقه معه لا يمنعه من الاحلال ولا يجزئه من هدي المتعة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان استحق رجل هذا الهدي الذي ساقه هذا المعتمر في عمرته في أشهر الحج لمتعته أيكون عليه البدل (قال) نعم أرى أن يجعل ثمنه في هدي لان مالكاً سئل عن رجل أهدي بدناً تطوعاً فأشعرها وقادها وأهداها ثم علم بها عيباً بعد ذلك قال يرجع بقيمة العيب فيأخذه فقيل له فما يصنع بقيمة العيب قال يجعله في شاة يهديها فهذا عندي مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الهدي الذي يكون مضموناً أي هدي هو عند مالك (قال) الهدي الذي اذا هلك أو عطب أو استحق كان عليه أن يبدله فهذا مضمون ﴿ قلت ﴾ فان لم يعطب ولم يستحق حتى نحره أيأكل منه في قول مالك قال نعم يأكل منه ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من الهدي كله الا فدية الاذى وجزاء الصيد وما نذر للمساكين ﴿ قال ﴾ وقال مالك يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه أو لفوات حجه أو هدي

تمتع أو تطوع ومن الهدى كله إلا ما سميت لك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك كل هدي مضمون أن عطب فليأكل منه صاحبه وليطعم منه الأغنياء والفقراء ومن أحب ولا يبيع من لحمه ولا من جوده ولا من جلاله ولا من خطمه ولا من قلائده شيئاً وإن أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدله من الهدى فلا يفعل ولا يبيع منه شيئاً ﴿ قال مالك ﴾ ومن الهدى المضمون ما أن عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه وهو أن بلغ محله لم يكن له أن يأكل منه فهو جزء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين فهذا إذا عطب قبل أن يبلغ محله جاز له أن يأكل منه لأن عليه بدله . وإذا بلغ محله أجزأك عن الذي سقته له ولا يجزئك أن أكلت منه ويصير عليك البدل إذا أكلت منه

— رسم في الهدي يدخله عيب بعد ما يقد ويشعر أو قبل ذلك وفي الضحايا —

﴿ قال ﴾ وقال مالك وما سقت من الهدى وهو مما لا يجوز في الهدى حين قلته وأشعرته فلم يبلغ محله حتى صار مثله يجوز له لو ابتداء به مثل الأعرج البين العرج ومثل الدبيرة العظيمة تكون به ومثل الين المرض ومثل الأعرج الذي لا يتي وما أشبه هذا من العيوب التي لا تجوز فلم يبلغ محله حتى ذهب ذلك العيب عنه وصار صحيحاً يجزئه لو ساقه أول ما ساقه بحاله هذه فانه لا يجزئه وعليه البدل إن كان مضموناً ﴿ وقال مالك ﴾ وما ساق من الهدى مما مثله يجوز فلم يبلغ محله حتى أصابته هذه العيوب عرج أو عور أو مرض أو دبر أو عيب من العيوب التي لو كانت ابتداءً به لم يجز في الهدى فانه جائز عنه وليس عليه بدله ﴿ قال مالك ﴾ والضحايا ليست بهذه المنزلة ما أصابها من ذلك بعد ما تشتري فإن على صاحبها بدلها ﴿ قلت ﴾ لا إن القاسم أكان مالك يميز للرجل أن يبدل ضحيته بخير منها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يميز للرجل أن يبدل هديه بخير منه قال لا ﴿ قلت ﴾ فهذا يظن أن مالكاً فرق بين الضحايا والهدي في العيوب إذا حدثت قال نعم ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكاً عن الرجل يشتري الأضحية فتذهب فيجدها

بعد أن تذهب أيام الذبح هل عليه أن يذبحها . قال لا وإنما يذبح من هذه البدن التي
تشر وتقلد لله قتلك اذا ضلت ولم توجد الا بعد أيام منى نحررت بمكة وان أصيبت
خارجا من مكة بعد أيام منى سيقت الى مكة فنحرت بمكة (قال مالك) وان لم توقف
هذه البدن بعرفة فوجدت أيام منى سيقت الى مكة فنحرت بها ﴿ قال ﴾ وان كانت قد
وقفت بعرفة ثم وجدت في أيام منى نحررت بمنى (قال) ولا ينحر بمنى الا ما وقف به
بعرفة وان أصيبت هذه التي وقف بها بعرفة بعد أيام منى نحررت بمكة ولم تنحر بمنى
لان أيام منى قد مننت ^(١) ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي هدي عند مالك ليس بمضمون
(قال) التطوع وحده ﴿ قلت ﴾ فصف لنا التطوع في قول مالك (قال) كل هدي
ساقه الرجل ليس لشيء وجب عليه من جزاء أو فدية أو فساد حج أو فوات حج أو
شيء تركه من أمر الحج أو تاذبه من أهله في الحج أو في غير ذلك أو لمتعة أو لقران
والكنه ساقه لغير شيء وجب عليه أو يجب عليه في المستقبل وهذا تطوع ﴿ قلت ﴾
لابن القاسم أي هدي يجب على أن أقف به بعرفة في قول مالك (قال) كل هدي
لا يجوز لك أن تنحره ان اشتريته في الحرم حتى تخرجه الى الحل فتدخله الحرم أو
تشتريه من الحل فتدخله الحرم فهذا الذي يوقف به بعرفة لانه ان فات هذا الهدي
الوقوف بعرفة لم ينحر حتى يخرج به الى الحل ان كان انما اشترى في الحرم ﴿ قلت ﴾
أرأيت ان كان اشترى هذا الهدي في الحل وساقه الى الحرم وأخطأه الوقوف به بعرفة
أخرج به الى الحل ثانية أم لا في قول مالك (قال) لا يخرج به الى الحل ثانية ﴿ قلت ﴾
فأين ينحر كل هدي أخطأه الوقوف بعرفة أو اشتراه بعد ماضى يوم عرفة وليلة
عرفة ولم يقف به في قول مالك (قال) قال مالك ينحره بمكة ولا ينحره بمنى ﴿ قال ﴾
وقال مالك لا ينحر بمنى الا كل هدي وقف به في عرفة فأما ما لم يوقف به بعرفة
فينحره بمكة لا بمنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي الأسنان يجوز في الهدي والبدن

(١) (قوله قلت لابن القاسم أي هدي عند مالك الخ) من هنا الى آخر الرسم لم يذكر في

الترجمة ما يشير اليه فايحذر اه كتبه مصححه

والضحايا في قول مالك (قال) الجذع من الضأن والثني من المعز والثني من الابل والبقر ولا يجوز من الابل والبقر والمعز الا الثني فصاعداً (قال مالك) وقد كان ابن عمر يقول لا يجوز الا الثني من كل شيء (قال مالك) ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد رخص في الجذع من الضأن فأنا أرى ذلك أنه يجزئ الجذع من الضأن في كل شيء في الاضحية والهدى (قلت) لابن القاسم فما البدن عند مالك (قال) هي الابل وحدها (قلت) فالدكور والاناث عند مالك بدن كلها (قال) نعم وتجب مالك ممن يقول لا يكون الا في الاناث . قال مالك وليس هكذا قال الله تبارك وتعالى في كتابه قال والبدن جعلناها لكم ولم يقل ذكوراً ولا اناثاً (قلت) لابن القاسم فالهدى من البقر والغنم والابل هل يجوز من ذلك الذكر والانثى في قول مالك قال نعم (قلت) لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال لله عليّ بدنة أتكون في قول مالك من غير الابل (قال) قال مالك من نذر بدنة فأنما البدن من الابل الا أن لا يجذب بدنة من الابل فتجزئه بقرة فإن لم يجذب بقرة فسبعاً من الغنم الذكور والاناث في ذلك سواء (قلت) لابن القاسم فلو قال لله عليّ هدي ما يجب عليه في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن ان لم يكن له نية فالشاة تجزئه لأنها هدى

— رسم فيمن تداوى بدواء —

(قلت) لابن القاسم أرأيت ما كان من فدية الاذى من حلق الرأس أو احتاج الى دواء فيه طيب فتداوى به أو احتاج الى لبس الثياب فلبس أو نحو هذا مما يحتاج اليه فيفعله أيحكم عليه كما يحكم في جزاء الصيد (قال) لا في قول مالك قال ولا يحكم عليه الا في جزاء الصيد وحده (قال مالك) وهذا والذي أماط الاذى عنه أو تداوى بدواء فيه طيب أو لبس الثياب أو فداها هذه الاشياء خيراً أن يفعل أي ذلك شاء مما ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قلت) فان أراد أن ينسك فأين ينسك (قال) حيث شاء من البلاد (قلت) فان أراد أن ينسك بمنى أعليه أن يقف بنسكه هذا بمرقة قال لا (قلت)

ولا يخرج به الى الحل ان اشتراه بمكة أو بمكة وينجره بنى ان شاء يوم النحر من غير أن يقف به بعرفة ولا يخرج به الى الحل وينجره بمكة أن أحب حيث شاء قال نعم ﴿قلت﴾ وجميع هذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من لبس الثياب وتطيب في احرامه من غير أذى ولا حاجة له الى الطيب من دواء ولا غيره الا أنه فعل هذا جهالة وحمقاً يكون مخيراً في الصيام والصدقة والنسك مثل ما ينخير من فعله من أذى قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم قال مالك لو أن رجلاً دخل مكة في أشهر الحج بعمره وهو يريد سكنها والاقامة بها ثم حج من عامه رأيت ممتعاً وليس هو عندي مثل أهل مكة لانه إنما دخل يريد السكنى ولعله يبدو لها فأرى عليه الهدي

— رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى —

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً أحرم بعمره من أهل الآفاق في غير أشهر الحج وحل منها في غير أشهر الحج ثم اعتمر عمره أخرى من التمتع في أشهر الحج ثم حج من عامه أ يكون عليه دم المتعة (قال) نعم وأرى أن يكون ذلك عليه وهو عندي مثل الذي أخبرتك من قوله في الذي يقدم ليسكن مكة فلما جعل مالك عليه الدم رأيت على هذا دم المتعة لان هذا عندي لم تكن اقامته الاولى سكنى وقد أحدث عمره في أشهر الحج وهذا عندي أين من الذي قال مالك في الذي يقدم ليسكن ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفجعل بعمرته هذه التي أحدثها من مكة في أشهر الحج قاطعاً لما كان فيه وتجزئه عمرته هذه التي في أشهر الحج من أن يكون بمنزلة أهل مكة وان كان إنما اعتمر من التمتع قال نعم

— رسم فيمن غسل يديه بأشنان ومن غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام —

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من غسل يديه وهو محرم بأشنان مطيب أعليه كفارة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان بالريحان وما أشبهه غير المطيب فأراه

خفيفاً وأكره أن يفعله أحد ولا أرى على من فعله فدية فإن كان طيب الأُشنان بالطيب فعليه الفدية أيّ ذلك شاء فعل ﴿ قال ﴾ ققلنا لمالك فالأُشنان وما أشبهه غير المطيب الغاسول وما أشبهه يغسل به المحرم يديه (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من غسل رأسه بالخطميّ وهو محرم عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فأي الفدية شاء قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن دخل الحمام وهو محرم فتدلك فعليه الفدية ﴿ قال ﴾ وقال مالك من دهن عقيقه وقدميه من شقوق وهو محرم فلا شيء عليه ﴿ قال ﴾ وإن دهنهما من غير علة أو دهن ذراعيه وساقيه ليحسنهما لا من علة فعليه الفدية ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الصديقين يلصق عليهما مثل ما يصنع الناس إذا فعل ذلك المحرم (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن القروح تكون بالمحرم فيلصق عليها خرقاً (قال) قال مالك أرى أن كانت الخرق صفراء فلا شيء عليه وإن كانت كباراً فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت من كان عليه هدى من جزاء صيد فلم ينجره حتى مضت أيام التشريق فاشتراه في الحرم ثم خرج به إلى الحل أيدخل محرماً لمكان هذا الهدى أم يدخل حلالاً (قال) قال مالك يدخل حلالاً ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس أن يبعث بهديه هذا مع حلال من الحرم ثم يقفه في الحل فيدخله الحرم فينجره عنه

﴿ رسم في الصيام في الحج والعمرة ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الصيام في الحج والعمرة في أي شيء يجوز في قول مالك (قال) الصيام في الحج والعمرة عند مالك إنما هو في هذه الأشياء التي أصف لك إنما يجوز الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج أن لم يجد هدياً صام قبل يوم النحر ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع فإن لم يصمها قبل يوم النحر صامها أيام التشريق يفطر يوم النحر الأول ويصومها فيما بعد يوم النحر فإن لم يصمها في أيام التشريق فليصمها بعد ذلك إذا كان معسراً ، وفي جزاء الصيد قال الله تعالى أو عدل ذلك صياماً وفي فدية الأذي قال الله تعالى ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿ قال ﴾ وقال مالك كل من وجب

عليه الدم من حج فائت أو جامع في حجه أو ترك رمى الجمار أو تعدى الميقات فأحرم
 أو ما أشبه هذه الاشياء التي يجب فيها الدم فهو ان لم يجد الدم صام ﴿ قلت ﴾ لابن
 القاسم فكم يصوم هذا الذي وجب عليه الدم في هذه الاشياء التي ذكرت لي اذا
 هو لم يجد الدم في قول مالك (قال) ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع ﴿ قال ابن
 القاسم ﴾ وقد قال لي مالك في الذي يمشی في نذر فيعجز انه يصوم متى شاء ويقضى
 متى شاء في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكل ما كان
 من نقص في حج من رمى جرة أو ترك النزول بالمزدلفة فهو مثل العجز الا الذي
 يصيب أهله في الحج فان ذلك يصوم في الحج ﴿ قلت ﴾ والذي يفوته الحج أيصوم
 الثلاثة الايام في الحج اذا لم يجد هديا (قال) نعم يصوم في الحج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 أليس انما يجوز في قول مالك أن يصوم مكان هذا الهدي الذي وجب عليه في الجماع
 وما أشبهه اذا كان لا يجد الهدي فان وجد الهدي قبل أن يصوم لم يجز له أن يصوم
 (قال) نعم هو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتمتع اذا لم يصم حتى مضت أيام العشر
 وكان معسراً ثم وجد يوم النحر من يسلفه أله أن يصوم أو يتسلف (قال) قال مالك
 يتسلف ان كان موسراً ببلده ولا يصوم ﴿ قلت ﴾ فان لم يجد من يسلفه ولم يصم حتى
 رجع الى بلاده وهو يقدر ببلاده على الدم أيجزئه الصوم أم لا (قال) قال لي مالك
 اذا رجع الى بلاده وهو يقدر على الهدي فلا يجزئه الصوم وليعت بالهدي ﴿ قال ﴾
 وقال لي مالك وان كان قد صام قبل يوم النحر يوماً أو يومين في صيام التمتع فليصم
 ما بقي في أيام التشريق ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك الذي جامع أو ترك الميقات
 وما أشبههم أيجزئهم أن يصوموا مثل ما يجزئ المتمتع ببعض صيامهم قبل العشر
 وبعض صيامهم بعد العشر ويجزئهم أن يصوموا في أيام النحر بعد يوم النحر الاول
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكل شيء صنع في العمرة من ترك الميقات أو جامع فيها أو ما أوجب
 به مالك عليه الدم في الحج وما يشبه هذا فعليه اذا فعله في العمرة الدم أيضاً وان كان
 لا يجد الدم صام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك (قال) نعم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان

وجد الهدى قبل أن يصوم لم يجزه الصيام قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يجزي في شيء من هذا الهدى الذي ذكرت لك من الجماع وما أشبهه في قول مالك مما جعلته مثل دم المتعة الطعام (قال) نعم لا يجزئه الطعام ﴿قلت﴾ وليس الطعام في شيء من الحج والعمرة في قول مالك إلا فيما ذكرت لي ووصفته لي في هذه المسائل قال نعم

— رسم في موضع الطعام والهدي إذا عطب ما يصنع به —

﴿قلت﴾ في أي موضع الطعام في قول مالك في الحج والعمرة صفه لي في أي المواضع يجوز له الطعام في الحج والعمرة ﴿قال﴾ قال مالك ليس الطعام في الحج والعمرة إلا في هذين الموضعين في فدية الأذى وجزاء الصيد فقط ولا يجوز الطعام إلا في هذين الموضعين ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل في الحج والعمرة في شيء مما إذا ترك أن يفعله المحرم هدى لا يجوز فيه إلا الهدى وحده لا يجوز فيه طعام ولا صيام (قال) قال مالك كل شيء يكون فيه الهدى لا يجده الحاج والمعتبر فالصيام يجزي. وضع هذا الهدى وما كان يكون موضع هذا الهدى صيام أو طعام فقد فسرتك لك من قول مالك قبل هذه المسئلة

— رسم في هدي التطوع إذا عطب —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت هدي التطوع إذا عطب كيف يصنع به صاحبه في قول مالك (قال) قال مالك يرمي بقلأئدها في دمها إذا نحرها ويخلى بين الناس وبينها ولا يأمر أحداً أن يأكل منها لا فقيراً ولا غنياً فإن أكل أو أمر أحداً من الناس بأكلها أو بأخذ شيء من لحمها كان عليه البدل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما يصنع بخطمها وبجلالها (قال) يرمي به عندها ويصير سبيل الجلال والخطم سبيل لحمها ﴿قلت﴾ اتحفه عن مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان ربها ليس معها ولكنه بشها مع رجل فعطبت أياً أكل منها في قول مالك هذا الذي بشت معه كما يأكل الناس (قال ابن القاسم) سبيل هذا المبعوثه معه سبيل صاحبها لا يأكل منها كما يأكل الناس إلا أنه هو الذي

ينحرها أو يأمر بنحرها ويفعل فيها كما يفعل بها ربها أن لو كان معها وإن أكلها لم أر عليه ضمنا ۞ قال ابن القاسم ۞ ولا يأمر ربها هذا المبعوثه معه هذه الهدية إن هي عطبت أن يأكل فإن فعل فهو ضامن لها ۞ قال ابن القاسم ۞ ألا ترى أن صاحب الهدى حين جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما أصنع بما عطب منها قال انحرها وألق فلاندها في دمها وخل بين الناس وبينها ۞ قلت ۞ لابن القاسم أرأيت كل هدي وجب على في حج أو عمرة أو غير ذلك أيجوز لي في قول مالك أن أبعثه مع غيري قال نعم

— رسم فيمن سعى بعض السعي للعمرة ثم أحرم بالحج —

۞ قلت ۞ لابن القاسم أرأيت من أهل بعمرة من الميقات فلما طاف بالبيت وسعى بعض السعي بين الصفا والمروة أحرم بالحج أيكون قارنا وتلزمه هذه الحجة في قول مالك (قال) قال لنا مالك من أحرم بعمرة فله أن يبي بالحج ويصير قارنا ما لم يطف بالبيت ويسع بين الصفا والمروة ۞ قلت ۞ لابن القاسم أرأيت من بدأ في الطواف بالبيت في قول مالك ولم يسع بين الصفا والمروة أو فرغ من الطواف بالبيت وسعى بعض السعي بين الصفا والمروة ثم أحرم بالحج أليس يلزمه قبل أن يسمى (قال) الذي كان يستحب مالك أنه إذا طاف بالبيت لم يجب له أن يردف الحج مع العمرة (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن لا يفعل فإن فعل قبل أن يفرغ من سعيه رأيت أن يمضي على سعيه ويبدأ ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فاذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة وهو الذي سمعت من قول مالك ۞ قلت ۞ لابن القاسم أرأيت أن كان هذا المعتمر قد طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في عمرته ثم فرض الحج بمد فراغه من السعي بين الصفا والمروة ۞ قال ۞ قال مالك لا يكون هذا قارنا وأرى أن يؤخر حلاق شعره ولا يطوف بالبيت حتى يرجع من منى إلا أن يشاء أن يطوف تطوعا ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال وعلى هذا الذي أحرم بالحج بمد ماسعى بين الصفا والمروة في

عمرته دم لتأخير الحلاق لانه لما أحرم بالحج لم يقدر على الحلاق فلما أخر الحلاق
كان عليه الدم

— رسم في الدم ما يصنع به —

﴿قلت﴾ فهذا الدم كيف يصنع به في قول مالك (قال) قال مالك يقاده ويشعره
ويقف به في عرفة مع هدي تمتعه فان لم يقف به بعرفة لم يجزه ان اشتراه في الحرم
الا أن يخرج به الى الحل فيسوقه من الحل الى مكة ويصير منحره بمكة ﴿قلت﴾ لابن
القاسم ولم أمره مالك أن يقف بهذا الهدي الذي جعله عليه لتأخير الحلاق بعرفة
وهو ان حلق من أذى لم يأمره بأن يقف بهديه (قال) قال مالك ليس من وجب
عليه الهدي لترك الحلاق مثل من وجب عليه النسك من اماطته الاذى لان
الهدي اذا وجب لترك الحلاق فانما هو هدي وكل ما هو هدي فسبيله سبيل هدي
المتمتع والصيام فيه ان لم يجد ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد ذلك ولا يكون فيه
الطعام. وأما نسك الاذى فهو مخير ان شاء أطمع وان شاء صام وان شاء نسك والصيام
فيه ثلاثة أيام والنسك فيه شاة والطعام فيه لسته مساكين مدين مدين بمد النبي صلى
الله عليه وسلم فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من دخل مكة
معتمراً في غير أشهر الحج ثم اعتمر في أشهر الحج من مكة ثم حج من عامه أيكون
متمتعاً قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم

— رسم في المكي اذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم —

﴿من أفسد حجه وعمرته﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن مكيًا قدم من أفق من الآفاق فقرن الحج والعمرة
أيكون قارناً في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يكون عليه الهدي وهو قارن يفعل
ما يفعل القارن الا أنه مكي ولا دم عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فلو أن هذا المكي
أحرم بعمرة فلما طاف بالبيت وصلى الركعتين أضاف الحج الى العمرة (قال) قد

أخبرتكم أن مالكا كان لا يرى لمن طاف وركع أن يردف الحج مع العمرة وأخبرتكم أن رأيي على ذلك أن يمضي على سعيه ويحل ثم يستأنف الحج وإنما ذلك له ما لم يطف بالبيت ويركع فإذا طاف وركع فليس له أن يدخل الحج على العمرة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو دخل بعمرة فأضاف الحج ثم أحصر بمرض حتى فاتته الحج فانه يخرج الى الحل ثم يرجع فيطوف ويحل ثم يقضى الحج والعمرة قابلا قارنا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أفسد حجه أو عمرته باصابة أهله من أين يقضيها (قال) قال مالك من حيث أحرم بهما الا أن يكون احرامه الاول كان أبعد من الميقات فليس عليه أن يحرم الثانية الا من الميقات ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان تعدى الميقات في قضاء حجه أو عمرته فأحرم (قال) فأرى أن تجزئه من القضاء وأرى أن يهريق دما ^(٢) ﴿ قلت ﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال لي في الذي يتعدى الميقات وهو ضرورة ثم يحرم ان عليه الدم فليس يكون ما أوجب على نفسه مما أفسده أوجب مما أوجب الله عليه من الفريضة . ومما بين ذلك أن من أفطر في قضاء رمضان متعمداً انه لا كفارة عليه وليس عليه الا قضاء يوم

﴿ فيمن تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات والتكبير في العيدين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان تعدى الميقات فأحرم بعد ما جاوز الميقات بالحج وليس بضرورة أعليه الدم في قول مالك (قال) نعم ان كان جاوز ميقاته حلالا وهو يريد الحج ثم أحرم فعليه الدم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت اذا خرج الرجل في العيدين أيكبر من حين يخرج من بيته في يوم الاضحى ويوم الفطر قال نعم ﴿ قلت ﴾ حتى متى يكبر (قال) يكبر حتى يبلغ المصلي ويكبر في المصلي حتى يخرج الامام فاذا خرج الامام قطع التكبير ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والاضحى والفطر في هذا التكبير سواء عند مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا يكبر اذا رجع من المصلي الى بيته قال نعم لا يكبر ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فاذا كبر الامام بين ظهراني خطبته أيكبر بتكبيره (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وان

كبر فحسن وليكبر في نفسه قال وهذا رأيي ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسألت مالكا أو
سئل عن الرجل يأتي في صلاة العيدين وقد فاتته ركعة وبقيت ركعة كيف يقضي
التكبير اذا سلم الامام (قال) يقضى التكبير على ما فاتته ﴿ قال ﴾ فقل للمالك فلو أن
رجلا أدرك الامام في تشهد العيدين أيستحب له أن يدخل باحرام أم يقعد حتى
اذا فرغ الامام قام فصلى (قال) بل يحرم ويدخل مع الامام فاذا فرغ صلى وكبر ستاً
وخمساً ﴿ فقل ﴾ له فلو أنه جاء بعد ما صلى الامام وفرغ من صلاته أترى أن يصلي تلك
الصلاة في المصلي (قال) نعم لا بأس به لمن فاتته ويكبر ستاً وخمساً ان صلى وحده ﴿ وقال
مالك ﴾ لو أن اماماً نسي التكبير في العيدين حتى قرأ وفرغ من قراءته في الركعة
الاولى قبل أن يركع رأيت أن يعيد التكبير ويعيد القراءة ويسجد سجدة السهو
بعد السلام وان نسي حتى ركع مضى ولم يقض تكبير الركعة الاولى في الركعة
الثانية وسجد سجدة السهو قبل السلام وكذلك في الركعة الثانية ان نسي التكبير
حتى يركع مضى وسجد سجدة السهو قبل السلام (قال) وان نسي التكبير في الركعة
الثانية حتى يفرغ من قراءة الركعة الثانية الا أنه لم يركع بعد رجوع فكبر ثم قرأ ثم
ركع وسجد لسهوه بعد السلام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما قال لنا مالك من نسي التكبير
كما فسرت لك ولم يقل لنا الركعة الثانية من الاولى ولكن كل ما كتبت من هذه
المسائل فهو رأيي

﴿ رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض السعي فهل عليه شوال ﴾

﴿ وفي الرَّمَلِ في الزحام ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً اعتمر في رمضان فطاف بالبيت في
رمضان وسعى بعض السعي بين الصفا والمروة في رمضان فهل هلال شوال وقد
بقي عليه بعض السعي بين الصفا والمروة (قال مالك) هو متمتع الا أن يكون قد
سعى جميع سعيه بين الصفا والمروة في رمضان فأما اذا كان بعض سعيه بين الصفا
والمروة في شوال فهو متمتع ان حج من عامه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان قد

سعى جميع السعي ثم هلَّ هلال شوال قبل أن يخلق (قال) اذا فرغ من سعيه بين الصفا والمروة فهلَّ هلال شوال قبل أن يخلق الا أنه قد فرغ من سعيه بين الصفا والمروة ثم حج من عامه ذلك فليس يتمتع لان مالكا قال لنا اذا فرغ الرجل من سعيه بين الصفا والمروة فلبس اثياب فلا أرى عليه شيئاً وان كان لم يقصر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الرجل يزاحمه الناس في طوافه في الاشواط الثلاثة التي يرمل فيها ﴿ قال ﴾ قال مالك يرمل على قدر طاقته ﴿ قلت ﴾ فهل سمعت مالكا يقول اذا اشتد الزحام ولم يجد مسلكا انه يقف (قال) ماسمعت قال ابن القاسم ويرمل على قدر طاقته (وسئل) مالك عن رجل نسي أن يرمل أو جهل في أول طوافه بالبيت أو جهل أو نسي أن يسعى في بطن الوادي بين الصفا والمروة (قال) هذا خفيف ولا أرى عليه شيئاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد كان مالك قال مرة عليه الدم ثم رجع عنه بعد ذلك الى هذا أنه لا دم عليه سأله عنه مرارا كثيرة كل ذلك يقول لا دم عليه ﴿ قال مالك ﴾ ويرمل من الحجر الاسود الى الحجر الاسود (قال مالك) ان شاء استلم الحجر كلما مر وان شاء لم يستلم ولا أرى بأسا أن يستلم الحجر من لا يطوف يستلمه وان لم يكن في طوافه

﴿ في الابتداء بالاستلام قبل الطواف ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت الرجل أول ما يدخل مكة فابتدأ الطواف أول ما يدخل مكة كيف يطوف أيطوف بالبيت ولا يستلم الركن أو يبدأ فيستلم الركن (قال) قال مالك هذا الذي يدخل مكة أول ما يدخل يتبدى باستلام الحجر ثم يطوف ﴿ قلت ﴾ فان لم يقدر على استلام الحجر كبر ثم طاف بالبيت ولا يستلمه كلما مر به في قول مالك (قال) ذلك واسع في قوله ان شاء استلم وان شاء ترك ﴿ قلت ﴾ فان ترك الاستلام أترك التكبير أيضا كما ترك الاستلام في قول مالك (قال) قال مالك لا يدع التكبير كلما حاذاه كبر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت هذا الذي دخل مكة فطاف بالبيت الطواف الاول الذي أوجبه مالك الذي يصل به السعي بين الصفا

والمروءة فأمره مالك بأن يستلم إلا أن لا يقدر فيكبر ﴿قلت﴾ أرأيت ما طاف بعد هذا الطواف أبتدىء باستلام الركن في كل طواف يطوفه بعد ذلك (قال) ليس عليه أن يستلم في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب إلا أن يشاء ولكن لا يدع التكبير كلما مرّ بالحجر في كل طواف يطوفه من واجب أو تطوع ﴿قلت﴾ فالركن اليماني أيسلمه في كل ما مرّ به في الطواف الواجب أو التطوع (قال) مالك ذلك واسع إن شاء استلمه وإن شاء تركه ﴿قلت﴾ أفكبر إن ترك الاستلام (قال) مالك يكبر كلما مرّ به إذا ترك استلامه ﴿قال ابن القاسم﴾ سألت مالكا عن هذا الذي يقول الناس عند استلام الحجر إيمانا بك وتصديقا بكتابك فأنكره ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفزيد على التكبير في قول مالك أم لا عند استلام الحجر أو الركن اليماني (قال) لا يزيد على التكبير في قول مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت إن وضع الخدين والجهة على الحجر الأسود (قال) أنكره مالك وقال هذه بدعة

﴿رسم فيمن طاف في الحجر﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف في الحجر أعتدّ به أم لا ﴿قال﴾ قال مالك ليس ذلك بطواف ﴿قلت﴾ فيلغيه في قول مالك ويبنى على ما كان طاف . قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألنا مالكا عن الركن هل يستلمه من ليس في طواف (قال) لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف بالبيت أول ما دخل مكة ثم صلى الركعتين فأراد الخروج إلى الصفا والمروة أيرجع فيستلم الحجر قبل أن يخرج إلى الصفا والمروة أم لا (قال) قال مالك نعم يرجع فيستلم الحجر ثم يخرج ﴿قلت﴾ وإن لم يفعل أرى عليه مالك لذلك شيئا قال لا ﴿قلت﴾ أرأيت إن طاف بالبيت بعد ما سعى بين الصفا والمروة فأراد أن يخرج إلى منزله أيرجع إلى الحجر فيستلمه كلما أراد الخروج (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا ولا أرى ذلك إلا أن يشاء أن يستلمه بذلك له

— رسم في الموضع الذي يقف به الرجل بين الصفا والمروة —

﴿ وفي الدعاء ورفع اليدين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أي موضع يقف الرجل من الصفا والمروة (قال) قال مالك أحب إلى أن يصعد على أعلاها موضعا يرى منه الكعبة ﴿ قال ﴾ ققلنا لمالك فإذا دعا أيقعد على الصفا والمروة (قال) ما يعجبني ذلك إلا أن يكون به علة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فالنساء (قال) ماسألنا مالكا عنهن إلا كما أخبرتك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن النساء مثل الرجال أنهن يقفن قياما إلا أن يكون بهن ضعف أو علة إلا أنهن إنما يقفن في أصل الصفا والمروة في أسفلهما وليس عليهن صعود عليهما إلا أن يخلوا فيصعدن ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يذكر على الصفا والمروة دعاء مؤقنا قال لا ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر لكم مالك مقداركم يدعو على الصفا والمروة (قال) رأيته يستحب المكث في دعائه عليهما ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فهل كان يستحب مالك أن ترفع الأيدي على الصفا والمروة (قال) رفعا خفيفا ولا يمد يده رافعا ﴿ قال ﴾ ورأيت مالكا يستحب أن يترك رفع الأيدي في كل شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم إلا في ابتداء الصلاة (قال) نعم إلا في ابتداء الصلاة (قال) إلا أنه قال في الصفا والمروة أن كان رفعا خفيفا وقال لي مالك في الوقوف بعرفة أن رفع أيضا رفعا خفيفا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فهل يرفع يديه في المقامين عند الجمرتين في قول مالك (قال) لا أدرى ما قوله ولا أرى أن يفعل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن الإمام إذا أمر الناس بالدعاء وأمرهم أن يرفعوا أيديهم في مثل الاستسقاء والامر الذي ينزل بالمسلمين مما يشبه ذلك قال فليرفعوا أيديهم إذا أمرهم قال وليرفعوا رفعا خفيفا وليجعلوا ظهورهم إلى وجوههم ويطونها إلى الأرض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني بعض من أثق به أنه رأى مالكا في المسجد يوم الجمعة ودعا الإمام في أمر وأمر الناس برفع أيديهم فرأى مالكا فعل ذلك رفع يديه ونصبهما وجعل ظاهرهما مائلي السماء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك أكره للرجل إذا المصرف من عرفات أن يمر في غير طريق

المأزمين (قال) وأكره للناس هذا الذي يصنعون يقدمون أبنيتهم الى منى قبل يوم التروية وأكره لهم أيضا أن يتقدموا هم أنفسهم قبل يوم التروية الى منى (قال) وأكره لهم أن يتقدموا الى عرفة قبل يوم عرفة هم أنفسهم أو يقدموا أبنيتهم (قال مالك) وأكره البنيان الذي أحدثه الناس بمنى (قال) وما كان بعرفة مسجد مذ كانت عرفة وإنما أحدث مسجد بها بعد بنى هاشم بعشر سنين (قال مالك) وأكره بنيان مسجد عرفة لأنه لم يكن فيه مسجد منذ بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿قال﴾ فقلنا لما لك فالامام أين كان يخطب قال في الموضع الذي يخطب فيه ويصلي بالناس فيه كان يتوكأ على شئ ويخطب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أفتحفظ عن مالك أنه كره أن يقدم الناس أثقالهم من منى أو يقدم الرجل ثقله من منى (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى به بأساً

— ﴿رسم في موضع الابطح وفي الطواف للقارن ومن نسي بعض الطواف﴾ —

﴿قلت﴾ لابن القاسم كيف الابطح في قول مالك اذا رجع الناس من منى وأي موضع هذا الابطح (قال) قال مالك اذا رجع الناس من منى نزلوا الابطح فصلوا به الظهر والعصر والمغرب والعشاء الا أن يكون رجل أدركه وقت الصلاة قبل أن يأتي الابطح فيصلي الصلوات حينما أدركه الوقت ثم يدخل مكة بعد العشاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم فتى يدخل مكة هذا الذي صلى بالابطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء في أول الليل أو في آخر الليل (قال) قال مالك يصلي هذه الصلوات التي ذكرت لك ثم يدخل (قال) وأرى أنه يدخل أول الليل ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأين الابطح عند مالك (قال) لم أسمع منه أين هو ولكن الابطح معروف هو أبطح مكة حيث المقبرة وكان مالك يستحب لمن يقتدى به أن لا يدع أن ينزل بالابطح وكان يوسع لمن لا يقتدى به أنه اذا دخل مكة أن لا ينزل بالابطح قال وكان يفتي بهذا سراً وأما علانية فكان ينهى بالنزول بالابطح لجميع الناس ﴿قال﴾ وقال مالك من قرن الحج والعمرة أجزاء طواف واحد عنهما هي السنة ﴿قلت﴾ لابن القاسم

أرأيت من دخل مكة معتمراً مراهقاً فلم يستطع الطواف بالبيت خوفاً أن يفوته الحج فمضى الى عرفات وفرض الحج فرمى الجمرة أيحلق رأسه أم يؤخر حلاق رأسه حتى يطوف بالبيت لمكان عمرته في قول مالك (قال) قال مالك هذا قارن وليحلق اذا رمى الجمرة ولا يؤخر حتى يطوف بالبيت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت رجلاً دخل مكة معتمراً فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ونسى الركعتين اللتين على أثر الطواف حتى انصرف الى بلاده ووطئ النساء (قال) يركعهما اذا ذكر ويهدي هدياً ﴿ قلت ﴾ فان ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يصنع (قال) يعيد الطواف بالبيت ويصلي الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويُمِرُّ الموسى على رأسه ويقضى عمرته ويهدي ﴿ قلت ﴾ فان كان حين دخل مكة طاف بالبيت وسمى ثم أردف الحج فلما كان بعرفة ذكر أنه لم يكن طاف بالبيت الاستاكيف يفعل (قال) هذا قارن يعمل عمل القارن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره الحلاق يوم النحر بمكة (قال) قال مالك الحلاق بمنى يوم النحر أحب اليّ فان حلق بمكة أجزأه ولكن أفضل ذلك أن يحلق بمنى (قال) وقال مالك في الذي تضل بدنته يوم النحر انه يؤخر حلاق رأسه ويطأها ﴿ قلت ﴾ فيطأها نهاره كله يومه ذلك (قال) قال مالك لا ولكن ما بينه وبين أن تزول الشمس فان أصابها والا حلق رأسه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان كانت هذه البدنة مما عليه بدلها أو كانت مما لا بدل عليه لها فهما سواء (قال) نعم هما سواء عند مالك ولا يجزئان عليه شيئاً وهو بمنزلة من لم يهدى يفعل ما يفعل من لم يهدى من وطئ النساء والافاضة وحلق رأسه ولبس الثياب كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ما أوقفه غيري من الهدى أيجزئني في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئ الا ما أوقفته أنت لنفسك ﴿ قلت ﴾ هل توقف الابل والبقر والغنم في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل يبات بما وقف من الهدى بعرفة وفي المشعر الحرام (قال) ان بات به فحسن وان لم يبت فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ فهل يخرج الناس بالهدى يوم التروية كما يخرجون الى منى ثم يدفعون كما يدفعون الى

عرفات (قال) لم أسمع من مالك أكثر من أن يقف بها بعرفة ولا يدفع بها قبل غروب الشمس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فإن دفع بها قبل غروب الشمس فليس ذلك بوقف ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن عاد بها فوقها قبل انفجار الصبح بعرفة أيكون هذا وقفاً (قال) نعم هو عندي وقف وذلك أن مالكا قال لي في الرجل يدفع قبل أن تغرب الشمس من عرفة قال ان أدرك أن يرجع فيقف بعرفة قبل أن يطالع الفجر كان قد أدرك الحج وان فات به أن يقف بعرفة قبل طلوع الفجر فتمد فاته الحج فعليه الحج من قابل وكذلك الهدى إلا أن الهدى يساق الى مكة فينحر بها ولا ينحر بمنى ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ما اشترى من الهدى بعرفات فوقه بها أليس يجزئ في قول مالك قال نعم

﴿ في احرام أهل مكة والمعتمرين ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم من أين يستحب مالك للمعتمرين وأهل مكة أن يحرموا بالحج (قال) من المسجد الحرام

﴿ في تقايد الهدى وتشعيذه ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم متى يقلد الهدى ويشعر ويحجل في قول مالك (قال) قبل أن يحرم يقلد ويشعر ويحجل ثم يدخل المسجد فيصلى ركعتين ولا يحرم في دبر الصلاة في المسجد ولكن اذا خرج فركب راحلته في فناء المسجد فاذا استوت به ابي ولم ينتظر أن يسير وينوى بالتلبية الاحرام ان حجا فحج وان عمرة فعمرة ﴿ قلت ﴾ وان كان قارنا (قال) قال مالك اذا كان قارنا فوجه الصواب فيه أن يقول ليك بعمره وحجة يبدأ بالعمرة قبل الحجة (قال) ولم أسأله أيتكلم بذلك أم ينوى بقلبه العمرة ثم الحجة اذا هو لبي الا أن مالكا قال لي النية تكفيه في الاحرام ولا يسمى عمرة ولا حجة ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في القارن أيضاً ان النية تجزئه ويقدم العمرة في نيته قبل الحج (قال) قال مالك فان كان ماشياً فحين يخرج من المسجد ويتوجه للذهاب

يحرم ولا ينتظر أن يظهر بالبيداء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من قلده وهو يريد الذهاب مع هديه إلى مكة أيكون بالتقليد أو بالأشعار أو بالتجليل محرماً في قول مالك (قال) لا حتى يحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ يقدّم ثم يشعر ثم يجال في رأيي كل ذلك واسع ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من ضفر أو عقص أو لبد أيامره مالك بالحلاق قال نعم ﴿قلت﴾ فلم أمره مالك بالحلاق. قال للسنة ﴿قلت﴾ فما معنى هذا القول عندكم ولا تشبهوا بالتليد (قال) معناه أن السنة جاءت فيمن لبد فقد وجب عليه الحلاق وقيل من عقص أو ضفر فليحلق ولا تشبهوا أي لا تشبهوا علينا فاه مثل التليد

﴿رسم في تقصير المرأة﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل ذكر لكم مالك كم تأخذ المرأة من شعرها في الحج أو العمرة (قال) نعم الشيء القليل وقال لنا مالك ولتأخذ من جميع قرون رأسها (قال) قال مالك ما أخذت من ذلك فهو يكفيها ﴿قلت﴾ فإن أخذت من بعض القرون وأبقت بعضها أجزئها في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن رجلاً قصر من بعض شعره وأبقى بعضه أجزئه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فإن قصر أو قصرت بعضاً وأبقيا بعضاً ثم جامعها (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً وأرى عليهما الهدى ﴿قلت﴾ فكم حدة ما يقصر الرجل من شعره في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه حداً وما أخذ من ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أكان مالك يرى طواف الصدر واجباً (قال) لا ولكنه كان لا يستحب تركه وكان يقول إن ذكره ولم ينبأه فليرجع ويذكر أن عمر رضى الله عنه من الظهران خرج ولم يطف طواف الوداع ﴿قلت﴾ فهل حد لكم مالك أنه يرجع من مرة الظهران (قال) لا لم يحد لنا مالك أكثر من قوله إن كان قريباً

﴿رسم في الطواف على غير وضوء﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من طاف لعمرة وهو على غير وضوء ثم ذكر ذلك بعد

ما حل منها بمكة أو ببلاده (قال) قال مالك يرجع حراما كما كان ويطوف بالبيت وهو كمن لم يطف وان كان قد حلق بعد ما طاف لعمرته على غير وضوء فعليه أن ينسك أو يصوم أو يطعم ﴿قلت﴾ فان كان قد أصاب النساء وتطيب وقتل الصيد (قال) عليه في الصيد ما على المحرم لعمرته التي لم يحل منها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان وطئ مرة بعد مرة أو أصاب صيدا بعد صيد أو تطيب مرة بعد مرة أو لبس الثياب مرة بعد مرة (قال) أما الثياب والوطء فليس عليه الا مرة واحدة لكل ما لبس مرة ولكل ما وطئ مرة لان اللبس انما لبسه على وجه النسيان ولم يكن بمنزلة من ترك شيئا ثم عاد اليه الحاجة انما كان لبسه فورا واحدا دائما فليس عليه الا كفارة واحدة وأما الصيد فعليه لكل ما فعل من ذلك فدية فدية ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك اذا لبس المحرم الثياب يريد بذلك لبسا واحدا فليس عليه في ذلك الا كفارة واحدة وان لبس ذلك أياما اذا كان لبسا واحدا أرادہ ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كانت نيته حين لبس الثياب أن يلبسها لكي يروه^(٢) فجعل يخلعها بالليل ويلبسها بالنهار حتى مضى لذلك من لبسه ثيابه عشرة أيام (قال) ليس عليه في هذا عند مالك إلا كفارة واحدة (قال) والذي ذكرت لك من أمر المعتمر الذي طاف على غير وضوء فلبس الثياب لا يشبه هذا لانه لبس الثياب يريد بذلك لبسا واحدا فليس عليه في ذلك الا كفارة واحدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت هذا الذي جعلت عليه كفارة في قول مالك اذا لبس الثياب لبسا واحدا جعلت عليه كفارة واحدة مثل الاذى قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يكن به أذى ولكنه نوى أن يلبس الثياب جاهلا أو جرأة أو حقا في احرامه عشرة أيام فلبس النهار ثم خلع الليل ثم لبس أيضا لما ذهب الليل (قال) ليس عليه أيضا الا كفارة واحدة لانه على نيته التي نوى في لبس الثياب ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت الطبيب اذا فعله مرة بعد مرة ونيته أن يتعالج بدواء فيه طيب با دام في احرامه حتى يبرأ من جرحه أو قرحته (قال ابن القاسم) عليه كفارة واحدة (قال) مالك فان فعل ذلك مرة بعد مرة ولم تكن نيته على ما فسرت الكفارة لكل مرة فدية

قال ابن القاسم : سأل رجل مالكا وأنا عنده قاعد في أخت له أصابتها حمى
 بالجحفة فعالجوها بدواء فيه طيب ثم وصف لهم شي آخر فعالجوها به وكل هذه
 الادوية فيها الطيب وكان ذلك في منزل واحد (قال) فسمعت مالكا وهو يقول ان
 كان علاجكم إياها أمراً قريباً بعضه من بعض وهو في فور واحد فليس عليها الا
 فدية واحدة : قلت : لا ابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً أفرد الحج فطاف بالبيت
 الطواف الواجب عند مالك أول ما دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة وهو على غير
 وضوء ثم خرج الى عرفات فوقف المواقف ثم رجع الى مكة يوم النحر فطاف طواف
 الافاضة على وضوء ولم يسع بين الصفا والمروة حتى رجع الى بلاده وقد أصاب النساء
 ولبس الثياب وأصاب الصيد والطيب (قال) قال مالك يرجع ان كان قد أصاب
 النساء فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وعليه أن يعتمر ويهدي بعد ما يسعى
 بين الصفا والمروة وليس عليه في لبس الثياب شيء لانه لما رمى الجمرة وهو حاج حل
 له لبس الثياب قبل أن يطوف بالبيت فليس عليه في لبس الثياب شيء وهو اذا رجع
 الى مكة رجع وعليه الثياب حتى يطوف ولا يشبه هذا المعتمر لان المعتمر لا يحل له
 لبس الثياب حتى يفرغ من سعيه بين الصفا والمروة (وقال) فيما تطيب به هذا الحاج
 هو خفيف لانه انما تطيب بعد ما رمى جمره العقبة فلا دم عليه وأما ما أصاب من
 الصيد فان عليه لكل صيد أصابه الجزاء : قلت : وهذا قول مالك قال نعم : قلت :
 أفيحاق اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حين يرجع (قال) لا لانه قد حلق
 بمنى وهو يرجع حللاً الا من النساء والطيب والصيد حتى يطوف ويسعى ثم عليه
 عمرة بعد سعيه ويهدي : قلت : فهل يكون عليه لما أخر من الطواف بالبيت حتى
 دخل مكة وهو غير مراهق دم أم لا في قول مالك (قال) لا يكون عليه في قول مالك
 الدم لما أخر من الطواف الذي طافه حين دخل مكة على غير وضوء وأرجو أن
 يكون خفيفاً لانه لم يعتمد ذلك وهو عندي بمنزلة المراهق (قال) وقد جعل مالك
 على هذا الحاج العمرة مع الهدى وجل الناس يقولون لا عمرة عليه فالعمرة مع

الهدى تجزئه من ذلك وهو رأى

﴿فيمن آخر طواف الزيارة﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق (قال) سألت مالكا عن آخر طواف الزيارة حتى مضت أيام التشريق قال ان عجله فهو أفضل وان آخر فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يأتون مراهقين فينفذون لحجهم ولا يطوفون ولا يسعون ثم يقدمون منى فلا يفيضون من منى الى آخر أيام التشريق فيأتون فيدخلون باب المسجد فيدخلون ويطوفون بالبيت ويسعون ثم ينصرفون فيجزئهم طوافهم ذلك لدخولهم مكة ولا فاضتهم ولوداعهم البيت ﴿قلت﴾ رأيت من دخل مكة بحجة فطاف في أول دخوله ونسى أشواطاً وبقي الشوط السابع فصلى ركعتين وسعى بين الصفا والمروة (قال) ان كان ذلك قريباً فليعد فيطوف الشوط الباقي ويركع ويسعى بين الصفا والمروة (قال) فان تطاول ذلك أو انتقض وضوءه استأنف الطواف من أوله ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ﴿قلت﴾ فان هو لم يذكر هذا الشوط الذي نسيه من الطواف بالبيت الا في بلاده أو في الطريق وذلك بعد ما وقف بعرفات وفرغ من أمر الحج الا أنه لم يسع بين الصفا والمروة الا بعد طوافه بالبيت ذلك الطواف الناقص (قال) قال مالك يرجع فيطوف بالبيت سبوعاً ويصلى الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويفعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة فان كان قد جامع بعد ما رجع فعل كما وصفت لك قبل هذه المسئلة ﴿قلت﴾ لابن القاسم اكان مالك يكره التزويق في القبلة (قال) نعم كان يكرهه ويقول يشغل المصايين (قال مالك) وكان عمر بن عبد العزيز قد هم أن يقلع التذهيب الذي في القبلة فقليل له انك لو جمعت دهبه لم يكن شيئاً فتركه (قال مالك) وأكره أن يكون المصحف في القبلة ليصلى اليه فاذا كان ذلك موضعه حيث يعلق فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً دخل مكة

فطاف أول ما دخل مكة لا ينوي بطوافه هذا فريضة ولا تطوعاً ثم سمي بين الصفا والمروة (قال) لا يجرئه سعيه بين الصفا والمروة إلا بعد طواف ينوي به طواف الفريضة (قال) فإن فرغ من حجه ورجع إلى بلاده وتباعد أو جامع النساء رأيت ذلك مجزئاً عنه ورأيت عليه الدم والدم في هذا خفيف عندي (قال) وإن كان لم يتباعد رأيت أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ﴿قلت﴾ أتحمض عن مالك هذا (قال) لا ولكنه رأي لأن مالكاً قال في الرجل يطوف طواف الأفاضة على غير وضوء قال أرى عليه أن يرجع من بلاده فيطوف طواف الأفاضة إلا أن يكون قد طاف تطوعاً بعد طوافه الذي طافه للأفاضة بغير وضوء فإن كان قد طاف بعده تطوعاً أجزأه من طواف الأفاضة ﴿قلت﴾ وطواف الأفاضة عند مالك واجب قال نعم

— ﴿فيمن طاف بعض طوافه في الحجر﴾ —

﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف ببعض طوافه في الحجر فلم يذكر حتى رجع إلى بلاده (قال) قال مالك ليس ذلك بطواف فلا يرجع في قول مالك وهو مثل من لم يطف ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل سألتهم مالكاً عن طاف بالبيت منكوساً ما عليه (قال) ذلك لا يجرئه ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت محمولاً من غير عذر (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن قال مالك من طاف محمولاً من عذر أجزأه (قال ابن القاسم) وأرى أن يعيد هذا الطواف الذي طاف من غير عذر محمولاً (قال) فإن كان قد رجع إلى بلاده رأيت أن يهريق دماً ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت في حج أو عمرة طوافه الواجب فلم يستلم الحجر في شيء من ذلك أكون عليه لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكره مالك الحديث في الطواف (قال) كان يوسع في الأمر الخفيف من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يوسع في انشاد الشعر في الطواف (قال) لا خير فيه وقد كان مالك يكره القراءة في الطواف فكيف الشعر

﴿وقال مالك﴾ ليس من السنة القراءة في الطواف ﴿قلت﴾ فان باع أو اشترى في طوافه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا يمجني ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما يقول مالك فيمن كان في الطواف فوضعت جنازة فخرج فصلى عليها قبل أن يتم طوافه (قال) قال مالك لا يخرج الرجل من طوافه إلى شيء من الأشياء إلا إلى الفريضة ﴿قال ابن القاسم﴾ ففي قوله هذا ما يدلنا على أنه يستأنف ولا يبتى ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يطوف بعض طوافه فيذكر نفقة له قد كان نسيها فخرج فأخذها ثم رجع (قال) يستأنف ولا يبتى ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يؤخر الرجل ركعتي الطواف حتى يخرج إلى الحل (قال) قال مالك ان طاف بالبيت في غير إبان الصلاة فلا بأس أن يؤخر صلاته وان خرج إلى الحل فليركعهما في الحل ويجزئانه ما لم ينتقض وضوءه فان انتقض وضوءه قبل أن يركع وقد كان طوافه هذا طوافاً واجباً فليرجع حتى يطوف بالبيت ويركع الركعتين لأن من انتقض وضوءه بعد الطواف قبل أن يصلي الركعتين رجع فطاف لأن الركعتين من الطوف يوصلان بالطواف (قال مالك) إلا أن يتباعد ذلك فليركعهما ولا يرجع وليهد هدياً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أي ذلك أحب إلى مالك الطواف بالبيت أم الصلاة (قال ابن القاسم) لم يكن مالك يجيب في مثل هذا قال وأما الغريباء فالطواف أحب إليهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت رجلاً طاف سبوعاً فلم يركع الركعتين حتى دخل في سبوع آخر (قال) قال مالك يقطع الطواف الثاني ويصلي الركعتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يصل الركعتين حتى طاف سبوعاً تاماً من بعد سبوعه الأول أيصلي لكل سبوع ركعتين (قال) نعم يصلي لكل سبوع ركعتين لأنه أمر قد اختلف فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل يكره أن يطوف الرجل بالبيت وعليه خفاء أو نعلاء قال لا لم يكن يكره ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يدخل البيت بالنعلين أو الخفين قال نعم ﴿قلت﴾ فهل يكره أن يدخل الحجر بنعليه أو خفيه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قال ابن القاسم﴾ وكان مالك يكره أن يصعد أحد على منبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم بحقين أو نعين للامام أو غير الامام

— رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الاركان ومن —
﴿ طاف في سقائف المسجد ومن رمل في سعيه كله ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من طاف بالبيت وفي ثوبه نجاسة أو في جسده الطواف الواجب أيعيد أم لا (قال) لا أرى أن يعيد وهو بمنزلة من صلى بنجاسة فذكر بعد ما مضى الوقت قال بلغني ذلك عن أثق به ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت الركن أيستلمه كلما مر به أم لا في قول مالك (قال) ذلك واسع ان شاء استلم وان شاء ترك قال ويستلم ويترك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يستلم الركبتين الآخرين عند مالك أم يكبر اذا حاذها (قال) قال مالك لا يستلما . قال ابن القاسم ولا يكبر ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من دخل فطاف بالبيت أول ما دخل في حج أو عمرة ففسى أن يرمل الاشواط الثلاثة أيقضى الرمل في الاربعة الاشواط الباقية (قال) قال مالك من طاف أول ما دخل فلم يرمل رأيت أن يعيد ان كان قريبا وان تباعد لم أر أن يعيد ولم أر عليه لترك الرمل شيئا ثم خفف الرمل بعد ذلك ولم ير عليه إعادة أصلا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت رجلا نسي أن يرمل حتى طاف الاشواط الثلاثة ثم ذكر وهو في الشوط الرابع كيف يصنع (قال) يمضي ولا شيء عليه لا دم ولا غيره ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت من رمل الاشواط السبعة كلها أيكون عليه شيء في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ له رأيت من طاف في سقائف المسجد بالبيت (قال) قال مالك من طاف وراء زمزم من زحام الناس فلا بأس بذلك (قال ابن القاسم) وان كان يطوف في سقائف المسجد من زحام الناس فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ فان كان انما يطوف في سقائف المسجد فرارا من الشمس يطوف في الظل (قال) لا أدري ما أقول في هذا ولا يعجبني ذلك وعلى من فعل ذلك لغير زحام أن يعيد الطواف ﴿ قلت ﴾ رأيت من رمل في سعيه بين الصفا والمروة كله حتى فرغ من سعيه أنجزه ذلك في قول مالك (قال) يجزئه وقد أساء ﴿ قلت ﴾ رأيت ان بدأ بالمروة

وختم بالصفاء كيف يصنع في قول مالك (قال) يعيد شوطاً واحداً ويلبني الشوط
الأول حتى يجعل الصفاء أولاً والمروة آخراً

— فيمن ترك السعي بين الصفاء والمروة حتى رجع إلى بلده والجنب —
يسمى بين الصفاء والمروة والسعي بين الصفاء والمروة راكباً

قلت لابن القاسم رأيت أن ترك السعي بين الصفاء والمروة في حج أو عمرة
فاسدة حتى رجع إلى بلده كيف يصنع في قول مالك (قال) يصنع فيهما كما يصنع
من ترك السعي بين الصفاء والمروة في حجه التام أو عمرته التامة قلت فان كان
انما ترك من السعي بين الصفاء والمروة شوطاً واحداً في حج صحيح أو فاسد أو
عمرة صحيحة أو فاسدة (قال) قال مالك يرجع من بلده وإن لم يترك إلا شوطاً واحداً
من السعي بين الصفاء والمروة قلت له فهل يجزئ الجنب أن يسعى بين الصفاء
والمروة في قول مالك إذا كان قد طاف بالبيت وصلى الركعتين طاهراً (قال) إن
سعى جنباً أجزأه في رأيي قلت لابن القاسم هل يصعد النساء على الصفاء (قال)
قال مالك يقفن في أصل الصفاء والمروة وكان يستحب للرجال أن يصعدوا على أعلى
الصفاء والمروة موضعاً يرون البيت منه قلت لابن القاسم وإنما يقف النساء في الزحام
أسفل الصفاء ولو كنَّ في أيام لازلحام فيها كان الصعود لهن أفضل على الصفاء والمروة
قلت فهل كان مالك يكره أن يسعى أحد بين الصفاء والمروة راكباً من رجل
أو امرأة (قال) قال مالك لا يسعى أحد بين الصفاء والمروة راكباً إلا من عذر قال
وكان ينهى عن ذلك أشد النهي قلت لابن القاسم فان طاف راكباً هل كان
يأمره مالك بالاعادة (قال) أرى أن لم يفت ذلك رأيت أن يعيد قلت لابن
القاسم فان تطاول ذلك هل عليه دم قال نعم



❦ رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة ❦
: وهو يسعى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسعى ❦

قلت : لابن القاسم ما قول مالك فيمن جلس بين ظهراني سعيه بين الصفا والمروة من غير علة (قال) قال مالك ان كان ذلك شيئاً خفيفاً فلا شيء عليه ❦ قال ابن القاسم : وان تطاول ذلك حتى يصير تاركاً للسعي الذي كان فيه رأيت أن يستأنف ولا ينبغي : قلت : له فان لم يرمل في بطن المسيل بين الصفا والمروة هل عليه شيء (قال) لا شيء عليه كذلك قال مالك : قلت : أرايت من سعى بين الصفا والمروة ثم صلى على جنازة قبل أن يفرغ من سعيه أو اشترى أو باع أو جلس يتحدث أبنيني في قول مالك أو يستأنف (قال) لا ينبغي له أن يفعل ذلك ولا يقف مع أحد يحدثه : قلت : فان فعل شيئاً من ذلك (قال) لا أدري ما قول مالك فيه ولكن ان كان خفيفاً لم يتطاول أجزاءه أن ينبغي : قال : ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يصيبه الحقن وهو يسعى بين الصفا والمروة قال يذهب ويتوضأ ويرجع وينبغي ولا يستأنف

❦ رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وتحرك البيت يعني ❦

❦ قال : وقال مالك اذا طاف المعتمر بالبيت وسعى ولم يقصر قال فأحب الى أن يؤخر لبس الثياب حتى يقصر فان لبس الثياب قبل أن يقصر فلا شيء عليه وان وطئ قبل أن يقصر فأرى أن يهريق دماً : قلت : لابن القاسم حتى متى يجوز للرجل أن يؤخر في قول مالك الطواف والسعي بين الصفا والمروة (قال) الى الموضع الذي يجوز له أن يؤخر الافاضة اليه ❦ قلت : أرايت ان هو أخر الافاضة والسعي بين الصفا والمروة بعد ما انصرف من منى أياماً ولم يطف بالبيت ولم يسع (قال) قال مالك اذا تطاول ذلك رأيت أن يطوف بالبيت ويسعى ورأيت عليه الهدى ❦ قلت : فما حدة ذلك (قال) انما قال مالك اذا تطاول ذلك قال وكان مالك لا يرى بأساً ان هو أخر الافاضة حتى ينصرف من منى الى مكة وكان يستحب التعجيل ❦ قلت : لابن القاسم

أرأيت لو أن حاجاً أحرم بالحج من مكة فأخر الخروج يوم التبروة والليلة المقبلة فلم يبت بمنى وبات بمكة ثم عدا من مكة الى عرفات أ كان مالك يرى لذلك عليه شيئاً (قال) كان مالك يكره له ذلك ويراه قد أساء (قلت) فهل كان يرى عليه لذلك شيئاً (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئاً (قلت) وكان يكره أن يدع الرجل البيتوة بمنى مع الناس ليلة عرفة قال نعم (قلت) كما كره أن يبيت ليالي أيام منى إذا رجع من عرفات في غير منى (قال ابن القاسم) كان يكرههما جميعاً وليالي منى في الكراهية أشدُّ عنده ويرى أن من ترك المبيت ليلة من ليالي منى بمنى أن عليه دماً ولا يرى في ترك المبيت بمنى ليلة عرفة دماً (قلت) له وهل كان يرى على من بات في غير منى ليالي منى الدم أم لا (قال) قال مالك ان بات ليلة كاملة أو جلها في غير منى فعليه لذلك الدم وان كان بدض ليلة فلا يكون عليه شيء (قلت) والليلة التي يبيت الناس بمنى قبل خروجهم الى عرفات ان ترك رجل البيتوة فيها هل يكون عليه في ذلك دم في قول مالك (قال) لا ولكن كان يكره له ترك ذلك (قلت) لابن القاسم فهل كان مالك يستحب للرجل مكاناً من عرفات أو منى أو المشعر الحرام ينزل فيه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً (قال ابن القاسم) وينزل حيث أحب

— في الاذان يوم عرفة متى يكون والامام اذا ذكر صلاة —

﴿ وهو يصلي بالناس يوم عرفة ﴾

﴿ قلت ﴾ له متى يؤذن المؤذن بعرفة أقبل أن يأتي الامام أو بعد أن يجلس على المنبر أو بعد ما يفرغ من خطبته (قال) سئل مالك عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أبعد فراغ الامام من خطبته أم وهو يخطب قال ذلك واسع ان شاء والامام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته (قلت) فهل سمعتم منه أنه يؤذن والامام يخطب أو بعد فراغه من الخطبة أو قبل أن يأتي الامام أو قبل أن يخطب (قال) ما سمعت منه في هذا شيئاً ولا أظنهم يفعلون هذا وانما الاذان والامام يخطب أو بعد فراغ

الامام من خطبته قال مالك ذلك واسع . قلت : رأيت الصلاة يوم عرفة في قول مالك أباذان واحد واقامتين أو بأذنين واقامتين (قال) بأذنين واقامتين لكل صلاة أذان واقامة وكذلك المشعر الحرام اذنين واقامتين كذلك قال مالك لكل صلاة أذان واقامة (وقال) لى مالك في صلاة عرفة والمشعر الحرام أذان واقامة (قال) وقال مالك كل شأن الأئمة أذان واقامة لكل صلاة (قال) ولقد سئل مالك عن امام خرج على جنازة فحضرت الظهر أو العصر وهو في غير المسجد في الصحراء أيكفيه الاقامة . قال بلى يؤذن ويقيم وليس الأئمة كغيرهم ولو كانوا ليس معهم امام أجزأتهم الاقامة . قلت : لابن القاسم رأيت الامام اذا صلى يوم عرفة الظهر بالناس ثم ذكر صلاة نسيها قبل ذلك كيف يصنع (قال) يقدم رجلا يصلي بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي نسي ثم يعيد هو الظهر ثم يصلي العصر . قلت : فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم الظهر قبل أن يفرغ منها (قال) قال مالك تنتقض صلاته وصلاتهم جميعا . قال ابن القاسم : وأرى أن يستخلف رجلا فيصلي بهم الظهر والعصر ويخرج هو فيصلي لنفسه الصلاة التي نسيها ثم يصلي الظهر والعصر . قلت : فان ذكر صلاة نسيها وهو يصلي بهم العصر (قال) ينتقض به وبهم العصر ويستخلف رجلا يصلي بهم العصر ويصلي هو الصلاة التي نسي ثم يصلي الظهر والعصر وأحب إلى أن يعيدوا ماصلوا معه في الوقت وانما هم بمنزلة في رأيي ينتقض عليهم ما ينتقض عليه لان مالكا سئل عن الامام يصلي جنبا أو على غير وضوء فقال ان أتم بهم صلاتهم قبل أن يذكر أعاد ولم يعيدوا وان ذكر في صلاته قدم رجلا فأتهم وانتقضت صلاته ولم تنتقض صلاتهم (وقال) في الذي ينسى اذا ذكر في صلاته انتقضت صلاته وصلاتهم ولم يجعله مثل من صلى على غير وضوء أو جنبا فذكر وهو في الصلاة قال فرق مالك بينهما فكذلك أرى أن يعيدوا ماصلوا في الوقت . قال ابن القاسم : ولقد سأني رجل عن هذه المسألة ما يقول مالك فيها وكان من أهل الفقه فأخبرته أن مالكا يرى أن تنتقض عليهم كما تنتقض عليه فلا

أعلمه الا قال لي كذلك قال لي مالك مثل الذي عندي عنه وهذا مخالف لما في كتاب الصلاة وهذا آخر قوله

﴿ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمغنى عليه ﴾

﴿ قلت ﴾ له فاذا فرغ الناس من صلاتهم قبل أن يفرغ الامام أيدفعون الى عرفات قبل الامام أو ينتظرون حتى يفرغ الامام من صلاته ثم يدفعون الى عرفات بدفعه (قال) لم أسمع هذا من مالك ولكن في رأي أنهم يدفعون ولا ينتظرون الامام لان خليفته موضعه فاذا فرغ من صلاته دفع بالناس الى عرفة ودفع الناس بدفعه ﴿ قلت ﴾ أرايت من دفع من عرفات قبل مغيب الشمس ما عليه في قول مالك (قال) ان رجع الى عرفات قبل انفجار الصبح فوقف تم حجه (قال ابن القاسم) ولا هدى عليه وهو بمنزلة الذي أتى مفاوتا^(٤) ﴿ قال مالك ﴾ وان لم يعد الى عرفات قبل انفجار الصبح فيقف بها فعليه الحج قابلا والهدى ينحره في حج قابل وهو كمن فاته الحج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفع حين غابت الشمس قبل دفع الامام أيجزئه الوقوف في قول مالك (قال) لا أحفظه من مالك وأرى ذلك يجزئه لانه انما دفع وقد حل الدفع ولو دفع بدفع الامام كانت السنة وكان ذلك أفضل ﴿ قلت ﴾ أرايت من أغنى عليه قبل أن يأتي عرفة فوقف به بعرفة وهو مغنى عليه حتى دفعوا من عرفات وهو بحاله مغنى عليه (قال) قال لي مالك ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ له أرايت ان أتى الميقات وهو مغنى عليه فأحرم عنه أصحابه أيجزئه (قال) ان أفاق فأحرم قبل أن يقف بعرفات أجزأه حجه وان لم يفتق حتى يقفوا به بعرفات وأصبحوا من ليلتهم لم يجزه حجه ﴿ قلت ﴾ فان أفاق قبل انفجار الصبح فأحرم ووقف أيجزئه حجه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان مر به أصحابه بالميقات وهو مغنى عليه فأحرموا عنه ثم أفاق بعد ما جاوز الميقات فأحرم حين أفاق أ يكون عليه الدم لترك الميقات (قال) لا أحفظ هذا عن مالك وأرجو أن لا يكون عليه شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان أصحابه أحرموا عنه بحج أو بعمره أو قرنوا عنه فلما أفاق أحرم بغير ذلك (قال) ليس الذي أحرم عنه

أصحابه بشئ وإنما احرامه هذا الذى ينويه هو ﴿قلت﴾ أتخفظه عن مالك قال لا وهو رأى

﴿رسم فيمن وقف بعرفة جنباً أو على غير وضوء والرافض للحج﴾

﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن وقف بعرفات وهو جنب من احتلام أو على غير وضوء (قال) قد أساء ولا شئ عليه في وقوفه جنباً أو على غير وضوء ولأن يقف طاهراً أفضل وأحب إلى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الرجل يكون حاجاً أو معتمراً فنوى رفض احرامه أو يكون بنيته رافضاً لاحرامه ويكون عليه القضاء أم لا يكون رافضاً بنيته . وهل يكون عليه لما نوى من الرفض ان لم يجعله رافضاً دم أم لا في قول مالك (قال) مارأيت مالكا ولا غيره يعرف الرفض (قال) وأراه على احرامه ولا أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت من ترك أن يقف بعرفات متعمداً حتى دفع الامام أجزأه أن يقف ليلاً في قول مالك ﴿قال﴾ لا أعرف قوله قال ولكن أرى ان وقف ليلاً أن يجزئه وقد أساء ﴿قلت﴾ ويكون عليه الهدى (قال) ابن القاسم نعم عليه الهدى

﴿فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت من قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما أو يكون عليه دم القران أم لا (قال) نعم عليه دم القران الفاسد وعليه أن يقضيهما قابلاً قارناً وليس له أن يفرق بينهما (قال) قال لى مالك وعليه من قابل هديان هدى لقرانه وهدى لنفساد حجه بالجماع ﴿قلت﴾ فان قضاهما مفترقين العمرة وحدها والحج وحده أجزأه في قول مالك أم لا وكيف يصنع بدم القران ان فرقهما (قال) لا يجزأه وعليه أن يقرن قابلاً بعد هذا الذى فرق وعليه الهدى اذا قرن هدى القران وهدى الجماع الذى أفسد به الحجة الاولى سوى هدى عليه في حجه الفاسدة يعمل فيها كما كان يعمل لو لم يفسدها وكل من قرن بين حج وعمرة فأفسدهما بإصابة أهله أو تمتع بعمرة

الى الحج فأفسد حجه لم يضع ذلك عنه الهدى فيها جميعا وان كانا فاسدين

﴿ فيمن وطئ بعد رمي جرة العقبة ومن مرّ برفة ماراً ﴾

﴿ ولم يقف ومن دخل مكة بغير احرام ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت من جامع يوم النحر بعد رمي جرة العقبة قبل أن يحلق أو يكوز حجه تاما وعليه الهدى في قول مالك (قال) نعم وعليه عمرة أيضا عند مالك ينحر الهدى فيها الذي وجب عليه ﴿ قلت ﴾ له وما يهدي في قول مالك (قال) بدنة قال فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فشااة من النعم قل فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ له فهل يفرق بين الايام الثلاثة والسبعة في هذه الحجة (قال) نعم ان شاء فرقها وان شاء جمعها لانه انما يصومها بعد أيام منى اذا قضى عمرته وقد قال مالك فيمن كان عليه صيام من تمتع اذا لم يجد هديا ان يصوم أيام النحر بعد اليوم الاول من أيام النحر ﴿ قلت ﴾ وهل لمن ترك الصيام في تمتعه بالحج الى يوم النحر أن يصوم الثلاثة الايام بعد يوم النحر ويصل السبعة بها أم لا (قال) قال لي مالك قال الله تعالى وسبعة اذا رجعت فاذا رجع من منى فلا أرى بأسا أن يصوم (قال ابن القاسم) يريد أقام بمكة أم لم يقم وكذلك أيضا من صام أيام التشريق ثم خرج الى بلاده جاز له أن يصل السبعة بالثلاثة ويصوم وصيام الهدى في التمتع اذا لم يجد هديا لا يشبه صيام من وطئ بعد رمي الجرة بمن لم يجد هديا لان قضاءها بعد أيام منى وانما يصوم اذا قضى والمتمتع انما يصوم بعد احرامه بالحج ﴿ قلت ﴾ رأيت من مرّ برفة ماراً ولم يقف بها بعد مادفع الامام أيجزئه ذلك من الوقوف أم لا (قال) قال لنا مالك من جاء ليلا وقد دفع الامام أجزاءه أن يقف قبل طلوع الفجر ولم يكشفه عن أكثر من هذا وأنا أرى اذا مرّ برفة ماراً ينوي بمروره بها وقفا أن ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ رأيت من دخل مكة بغير احرام من الميقات فلم يحرم حتى دخل مكة فأحرم من مكة بالحج هل عليه شيء في قول مالك (قال) ان كان جاوز الميقات وهو يريد الاحرام بالحج وترك ذلك حتى دخل مكة فأحرم من مكة فعليه دم لترك

الميقات وحجه تام وقد كان ابن شهاب يوسع له في أن يدخل مكة حلالا وإن كان جاوز الميقات حتى دخل مكة وهو لا يريد الإحرام فأحرم من مكة فلا دم عليه ترك الميقات لأنه جاوز الميقات وهو لا يريد الإحرام وقد أساء حين دخل الحرم حلالا من أي الآفاق كان وكان مالك يكره ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يرى عليه لدخوله الحرم حلالا حجا أو عمرة أو هديا (قال) كان لا يرى عليه في ذلك شيئا

﴿رسم فيمن أدخل حجا على حجب أو عمرة على عمرة ومن صلى المغرب﴾
﴿والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من وقف بعرفة فأحرم بحجة أخرى أو بعمرة أو لما رمى جمرة العقبة أحرم بحجة أو بعمرة أخرى (قال ابن القاسم) من أحرم بعرفة بحجة أخرى على حجته فقد أخطأ ولا يلزمه إلا الحجة التي كان فيها وإن أحرم بعمرة فليست له عمرة وقد أخبرتك أن مالكا قال من أردف العمرة إلى الحج لم يلزمه ذلك وكان على حجه ﴿قلت﴾ لابن القاسم قد أعلمتنا أن مالكا كره العمرة في أيام التشريق كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيام التشريق لاهل الموسم أفأريت من أحرم منهم في أيام التشريق هل يلزمه في قول مالك أم لا يلزمه (قال) لا أدري ما قول مالك في هذا ولا أرى أن يلزمه إلا أن يحرم في آخر أيام التشريق بعد ما يرمي الجمار ويحل من أفاضته فإن ذلك يلزمه ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن صلى المغرب والعشاء قبل أن يأتي المزدلفة (قال) قال مالك أما من لم يكن به علة ولا بدابته وهو يسير بسير الناس فلا يصلي إلا بالمزدلفة (قال ابن القاسم) فأن صلى قبل ذلك فعليه أن يعيد إذا أتى المزدلفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة أمامك (قال) ومن كان به علة أو بدابته فلم يستطع أن يمضي مع الناس أمهل حتى إذا غاب الشفق صلى المغرب ثم صلى العشاء يجمع بينهما حيثما كان وقد أجزأه ﴿قلت﴾ ما قول مالك أن أدرك الإمام المشعر الحرام قبل أن يغيب الشفق أيصلي أم يؤخر حتى يغيب الشفق (قال) هذا ما لا أظنه يكون ﴿قلت﴾ فما يقول إن نزل (قال) لا أعرف ما قال مالك فيه قال

ولا أحب لأحد أن يصلي حتى يغيب الشفق لان الصلاتين يجمع بينهما فيؤخر
المغرب هناك الى العشاء

— رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من ترك الوقوف بالمزدلفة غداة النحر أيكون عليه في قول مالك
شيء أم لا (قال) قال مالك من مرّ بالمزدلفة ماراً ولم ينزل بها فعليه الدم ومن نزل
بها ثم دفع منها بعد ما نزل بها وان كان دفعه منها في وسط الليل أو أوله أو آخره
وترك الوقوف مع الامام فقد أجزأه ولا دم عليه ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يستحب
أن لا يتعجل الرجل وأن يقف مع الامام فيدفع بدفع الامام قال نعم ﴿ قلت ﴾ والنساء
والصبيان هل كان مالك يستحب لهم أن يؤخروا دفعهم حتى يكون دفعهم مع دفع
الامام من المشعر الحرام وأن يقفوا معه بالموقف في المشعر الحرام (قال) قال مالك كل
ذلك واسع ان شاؤا أن يتقدموا تقدموا وان شاؤا أن يتأخروا تأخروا ﴿ قلت ﴾
أرأيت من لم يقف بالمشعر الحرام وقد دفع الامام أيقف بعد دفع الامام أم لا (قال)
قال مالك من دفع الى عرفات فوقف بها ليلاً ثم أتى المزدلفة رقد طلعت الشمس فلا
وقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الشمس (قال ابن القاسم) وان أتى قبل طلوع الشمس
فليقف ان كان لم يسفر ثم ليدفع قبل طلوع الشمس ﴿ قلت ﴾ فهل يكون من لم يقف
مع الامام حتى دفع الامام ممن بات بالمشعر الحرام بمنزلة هذا يقفون ان أحبوا بعد
دفع الامام قبل طلوع الشمس (قال) انما قال لنا مالك الذي ذكرت لك في الذي لم
يبت بالمشعر الحرام ولم يدرك وقوف الامام وانما مرّ بالمشعر الحرام بعد أن طلعت
الشمس فلم ير له مالك وقفا واستحسن أن ان لم يسفر فانه يقف فأما من بات مع
الامام فلا يتخلف عن الامام ولا يقف بعده ﴿ قال ﴾ وقال لنا مالك لو أن الامام
أسفر بالوقوف بالمشعر الحرام فلم يدفع قال فليدفعوا وليتركوا الامام واقفا (قال) وكان
ينهى أن يقف أحد بالمشعر الحرام الى طلوع الشمس أو الاسفار ويرى أن يدفع
كل من كان بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل الاسفار

— ﴿رسم في الوقوف بالمشر الحرام قبل انفجار الصبح وبعده﴾ —
﴿ومن أتى المزدلفة مغمى عليه﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من وقف بالمشر الحرام قبل صلاة الصبح وبعد ما انفجر الصبح
أيكون هذا وقفا في قول مالك ﴿قال﴾ إنما الوقوف عند مالك بعد انفجار الصبح
وبعد صلاة الصبح فمن وقف قبل أن يصلي الصبح وإن كان بعد انفجار الصبح فهو
كمن لم يقف ﴿قلت﴾ أرأيت من لم يدفع من المشر الحرام حتى طلعت الشمس
أيكون عليه شيء في قول مالك أم لا (قال) لا شيء عليه عند مالك إلا أنه قد أساء
حين أخر الدفع منها إلى طلوع الشمس ﴿قلت﴾ أرأيت من أتى به إلى المزدلفة وهو
مغمى عليه أيجزئه ولا يكون عليه الدم في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه لأن
مالك قال إن وقفوا به بعرفة وهو مغمى عليه حتى دفعوا منها وهو مغمى عليه أجزأه
ولا دم عليه

— ﴿رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن يرمي أو ذبح﴾ —
﴿ومن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل﴾

﴿قلت﴾ له من أين كان يستحب مالك أن يدخل الداخل مكة (قال) كان يستحب
لن دخل مكة من طريق المدينة أن يدخل من كداء قال وأرى ذلك واسعا من حيث
ما دخل ﴿قلت﴾ فهل كان يستحب للرجل إذا طاف بالبيت وأراد الخروج إلى
الصفا والمروة أن يخرج من باب من أبواب المسجد يأمره به مالك (قال) لا لم يكن
يحد في هذا شيئا ﴿قلت﴾ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يرمي الجرة (قال)
قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ له فما قول مالك فيمن حلق قبل أن يذبح (قال) لا شيء
عليه وهو يجزئه ﴿قلت﴾ له فما يقول مالك فيمن ذبح قبل أن يرمي (قال) يجزئه ولا
شيء عليه ﴿قال مالك﴾ وإن ذبح قبل أن يطلع الفجر أعاد ذبيحته ﴿قال﴾ وقال
مالك وإن رمى قبل أن يطلع الفجر أعاد الرمي ﴿قال﴾ وقال مالك إذا طلع الفجر

فقد حل النحر والرمي بمنى ﴿قال﴾ وقال مالك وجه النحر والذبح ضحوة ﴿قلت﴾ ومن كان من أهل الآفاق متى يذبحون ضحايهم في قول مالك (قال) قال مالك اذا صلى الامام وذبح ﴿قلت﴾ فان ذبح قبل ذبح الامام (قال) يعيد عند مالك وسنة ذبح الامام أن يذبح كبشه في المصلى ﴿قلت﴾ فاقول مالك فيمن ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى الليل (قال مالك) ^(١) من أصابه مثل ما أصاب صفية حين احتبست على ابنة أخيها فأتت بعدما غابت الشمس يوم النحر رمت ولم يبلغنا أن ابن عمر أمرها في ذلك بشئ ﴿قال مالك﴾ وأما أنا فأرى اذا غابت الشمس من يوم النحر فأرى على من كان في مثل حال صفية يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس ان عليه الدم ﴿قال﴾ وقال مالك من ترك رمي جرة العقبة حتى تغيب الشمس من يوم النحر فعليه دم ﴿قال﴾ وقال مالك في المريض الذي يرمى عنه أنه ان صح في أيام التشريق فرمى الرمي الذي رمى عنه في الايام الماضية ان عليه الدم ولا يسقط عنه ما رمى الدم الذي وجب عليه ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى أن يرمى ما رمى عنه اذا صح في آخر أيام التشريق قال نعم ﴿قلت﴾ حتى متى يؤقت مالك لهذا المريض اذا صح أن يعيد الرمي (قال) الى مغيب الشمس من آخر أيام التشريق

— رسم فيمن نسي بعض رمي الجمار —

﴿قلت﴾ أرايت من ترك بعض رمي جرة العقبة من يوم النحر ترك حصاة أو حصاتين حتى غابت الشمس (قال) قال مالك يرمى ما ترك من رميته ولا يستأنف جميع الرمي ولكن يرمى ما نسي من عدد الحصى ﴿قلت﴾ فعليه في هذا دم (قال ابن القاسم) قد اختلف قوله في هذا وأحب الى أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾

(١) في الموطأ مانسه (مالك عن أبي بكر بن نافع (يعني مولي ابن عمر) عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نfst بالمزدلفة فتخلفت هي وصفية حتى أتاها بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فأمرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجرة حين أتتا ولم ير عليهما شيئاً) اهوقوله نfst بضم النون وفتحها مع كسر الاء فيهما والضم أشهر أى ولدت كتبه مصححه

فيرمى ليلاً في قول مالك هذا الذي ترك من رمي جرة العقبة شيئاً أو ترك الجرة كلها (قال) نعم يرميها ليلاً في قول مالك ﴿قلت﴾ فيكون عليه الدم (قال) كان مالك مرة يرى عليه ومرة لا يرى عليه ﴿قلت﴾ فان ترك رمي جرة من الجمار في اليوم الذي يلي يوم النحر ما عليه في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك مرة يقول من نسي رمي الجمار حتى تغيب الشمس فليرم ولا شيء عليه ومرة قال يرمي وعليه الدم وأحب إلى أن يكون عليه دم ﴿قلت﴾ وكذلك في اليوم الذي بعده قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك ان ترك حصاة من الجمار أو جرة فصاعداً أو الجمار كلها حتى تمضي أيام منى (قال) أما في حصاة فليهرق دماً وأما في جرة أو الجمار كلها فبدنة فان لم يجد فبقرة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان لم يجد فشاة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يجد فصيام قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك اذا مضت أيام التشريق فلا رمي لمن لم يكن رمي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان كان رمي الجمار الثلاث بخمس خمس كيف يصنع ان ذكر في يومه (قال) يرمي الاولى التي تلي مسجد منى بحصتين ثم يرمي الجرة التي تليها بسبع ثم العقبة بسبع وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولا دم عليه في قول مالك (قال) نعم لا دم عليه ان رمي في يومه ذلك ﴿قلت﴾ فان لم يكن ذكر ذلك الا من الغد أيرمي الاولى بحصتين والجرتين بسبع سبع قال نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وعليه دم (قال) نعم في رأيي وقد أخبرتك باختلاف قوله ﴿قلت﴾ فان كان قد رمى من الغد ثم ذكر قبل أن تغيب الشمس أنه قد كان نسي حصاة من الجرة التي تلي مسجد منى بالامس (قال) يرمي التي تلي مسجد منى بالامس بالحصاة التي نسيها ثم الجرة الوسطى ليومها الذهاب بالامس بسبع ثم العقبة بسبع ثم يعيد رمي يومه لان عليه بقية من وقت يومه وعليه دم للامس (قال) فان ذكر بعد ما غابت الشمس من اليوم الثاني رمي الجرة التي تلي مسجد منى بحصاة واحدة وهي التي كان نسيها بالامس ورمي الجرتين الوسطى والعقبة بسبع سبع لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجرة التي تلي مسجد منى ولا يعيد الرمي لليوم الذي

بعده اذا لم يكن ذكر حتى غابت الشمس وعليه لليوم الذي ترك فيه الحصاة من الجمره
التي تلى المسجد الدم فان لم يذكرك الحصاة التي نسي إلا بعد رمي يومين وذلك آخر أيام
التشريق فذكر ذلك قبل أن تغيب الشمس أعاد رمي الحصاة التي نسي وأعاد رمي
الجرتين الوسطى التي بعدها والعقبة لذلك اليوم وأعاد رمي يومه الذي هو فيه لان
عليه بقية من وقت الرمي في يومه ولا يعيد رمي اليوم الذي بينهما لان وقت
رميه قد مضى

— رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى الجرتين —
﴿ ومن رمى الحصيات كلها جميعا ﴾

﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم أرأيت ان رمى جمره العقبة من فوقها (قال) قال مالك يرميها
من أسفلها أحب اليّ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك وتفسير حديث القاسم بن محمد
أنه كان يرمي جمره العقبة من حيث تيسر قال مالك معناها من أسفلها من حيث
تيسر من أسفلها (قال مالك) واز رماها من فوقها أجزاء ﴿ قلت ﴾ أكان مالك
يكبر مع كل حصاة يرميها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يقول يوالى بين الرمي
حصاة بعد حصاة ولا ينتظر بين كل حصاة شيئاً (قال) نعم يرمي رمياً يترى بعضه
خلف بعض يكبر مع كل حصاة تكبيرة ﴿ قلت ﴾ وان رمى ولم يكبر مع كل حصاة
أيجزئه الرمي (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وهو مجزئ عنه ﴿ قلت ﴾ فان
سبح مع كل حصاة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً والسنة التكبير ﴿ قلت ﴾ فمن
أين يرمي الجرتين في قول مالك (قال) يرمي الجرتين جميعاً من فوقها والعقبة من
أسفلها عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رمى سبع حصيات جميعاً في مرة واحدة
(قال) قال مالك لا أرى ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ فأبى شئ عليه في قول مالك (قال)
قال مالك يرمي ست حصيات بعد رميته هذه وتكون تلك الحصيات التي رماهن
جميعاً موضع حصاة واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نسي حصاة من رمي الجمار الثلاث
فلم يدر من أيتها ترك الحصاة (قال) قال مالك مرة انه يعيد على الاولى حصاة

ثم على الجمرتين جميعا الوسطى والعقبية سبعا سبعا (قال) ثم سأله بعد ذلك عنها فقال يعيد رمي يومه ذلك كله على كل جرة بسبع سبع (قال ابن القاسم) وقوله الاول أحب اليّ لأنه لا شك أنه اذا استيقن أنه انما ترك الحصاة الواحدة من جرة جعلناها كأنه نسيها من الاولى فبني على اليقين وهذا قوله الاول وهو أحب قوليه اليّ

— رسم فيمن وضع الحصاة وضعا أو طرحها طرحا —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان وضع الحصاة وضعا أيجزئه في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك يجزئه ﴿ قلت ﴾ فان طرحها طرحا (قال) كذلك أيضا لا أحفظ من مالك فيه شيئا ولا أرى أنه يجزئه ﴿ قلت ﴾ فان رمى فسقطت حصاة في محمل رجل أو في حجره فنفضها الرجل فسقطت في الجمرة أو لما وقعت في المحمل أو في حجر الرجل طارت فوقعت في الجمرة (قال) انما سألتنا مالكا فقلنا له الرجل يرمي الحصاة فتقع في المحمل قال يعيد تلك الحصيات ﴿ قلت ﴾ فان رمى حصاة فوقعت قرب الجمرة (قال) ان وقعت في موضع حصى الجمرة وان لم تبلغ الرأس أجزأه ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) هذا قوله ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى من رمى فأصاب حصاته المحمل ثم مضت حتى وقعت في الجمرة أن ذلك يجزئه ولا تشبه عندي التي تقع في المحمل ثم ينفضها صاحب المحمل فان تلك لا تجزئه

— فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند الجمرتين وفي الرمي عند الزوال —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان نفذ حصاه فأخذ ما بقى عليه من حصى الجمرة مما قد رمى به فرمى بها هل يجزئه (قال) قال مالك يجزئه ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا ينبغي أن يرمى بحصى الجمار لأنه قد رمى به (قال ابن القاسم) ونزلت بي فسألت مالكا عنها فقال لي مثل ما قلت لك وذلك أنه كانت سقطت مني حصاة فلم أعرفها فأخذت حصاة من حصى الجمار فرميت بها فسألت مالكا فقال لي انه يكره أن يرمى بحصاة قد رمى بها مرة قلت له قد فعلت فهل على شيء قال لا أرى عليك في ذلك شيئا ﴿ قلت ﴾

أرأيت ان لم يقيم عند الجمرتين هل عليه في قول مالك شيء (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً (قال ابن القاسم) ولست أرى عليه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يأمر بالمقام عند الجمرتين قال نعم ﴿قلت﴾ وهل كان يأمر برفع اليدين في المقامين عند الجمرتين (قال) لم يكن يعرف رفع اليدين هناك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى جرة العقبة قبل أن تطلع الشمس بعد ما انفجر الصبح أيجزئه قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ والرجال والنساء والصبيان في قول مالك في هذا سواء قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من رمى الجمار الثلاث قبل الزوال من آخر أيام التشريق هل يجزئه ذلك في قول مالك (قال) قال مالك من رمى الجمار الثلاث في الايام الثلاثة قبل زوال الشمس فليعد الرمي ولا رمي الا بعد الزوال في أيام التشريق كلها ﴿قلت﴾ أرأيت حصى الجمار في قول مالك مثل أي شيء هو (قال) كان مالك يستحب أن يكون اكبر من حصى الخذف قليلاً ﴿قلت﴾ له فهل كان مالك يقول يؤخذ الحصى من المزدلفة (قال) كان يقول تأخذ من حيث شئت

— رسم في الرمي ماشياً أو راكباً —

﴿قلت﴾ فهل يرمي الرجل الجمار راكباً أو ماشياً (قال) قال مالك أما الشأن يوم النحر فيرمي العقبة راكباً كما يأتي على دابته بمضى كما هو فيرمي وأما في غير يوم النحر فكان يقول يرمي ماشياً ﴿قلت﴾ له فان ركب في رمي الجمار في الايام الثلاثة أو مشى يوم النحر الى جرة العقبة فرماها ماشياً هل عليه لذلك شيء في قول مالك (قال) لا أرى عليه لذلك شيئاً

— رسم في رمي الجمار عن المريض والصبي —

﴿قلت﴾ كيف يصنع المريض في الرمي في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ممن استطاع حمله ويطيق الرمي ويجد من يحمله فليحمله حتى يأتي الجمرة فيرمي وان كان ممن لا استطاع حمله ولا يقدر على من يحمله ولا يستطيع الرمي رمي عنه وليتحرر حين رميهم فليكب سبع تكبيرات لكل جرة ولكل حصاة تكبيرة

(قال مالك) وعليه الهدى لانه لم يرم وانما رُمِيَ عنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم لو أنه صح في بعض أيام الرمي أيرمي ما رُمِيَ عنه في قول مالك (قال) قال لي مالك نعم ﴿قلت﴾ ويسقط عنه الدم (قال) لا قال مالك عليه الدم كما هو ﴿قلت﴾ فان كانوا رموا عنه جرة العقبة وحدها ثم صح من آخر النهار قبل مغيب الشمس فرمى عليه في قول مالك الهدى أم لا (قال) لا هدى على هذا في رأيي لانه صح في وقت الرمي ورمى عن نفسه في وقت الرمي ﴿قلت﴾ فان كان انما صح ليلا (قال) يرمي ما رمي عنه ليلا ولا يسقط عنه الدم عند مالك لان وقت رمي ذلك اليوم قد ذهب ﴿قلت﴾ أرايت الصبي أيرمي عن الجمار (قال) قال مالك أما الصغير الذي ليس مثله يرمي فانه يرمي عنه (قال) وأما الكبير الذي قد عرف الرمي فانه يرمي عن نفسه ﴿قلت﴾ فان ترك الذي يقوى على الرمي الرمي أو تركوا أن يرموا عن الذي لا يقدر على الرمي أعاليهم الدم لهما جميعا في قول مالك (قال) نعم قال مالك ومن رمى عن صبي لم يرم عنه حتى يرمي الجمار كلها عن نفسه ثم يرمي عن الصبي وكذلك الطواف لا يطوف به حتى يطوف لنفسه ثم يطوف بالصبي

— في احرام الصغير والصبي يصيد صيدا —

﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك في الصغير اذا أحرم به (قال) قال مالك يجتنب به ما يجتنب الكبير وان احتاج الى شيء من الدواء أو الطيب صنع ذلك به وفدي عنه ويطاف بالصبي الذي لا يقوى على الطواف محمولا ويسمى به ولا يصلى عنه ركعتا الطواف اذا لم يكن يعقل الصلاة ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يسمى الذي يطوف بالصبي في المسيل بين الصفا والمروة ويرمل في الاشواط الثلاثة بالبيت في قول مالك (قال) انه يفعل ذلك بالصبي اذا طافوا به وسعوا بين الصفا والمروة قال مالك ويسمى لنفسه والصبي معه بين الصفا والمروة سعياً واحداً يحمله في ذلك ويجزئهما جميعا ﴿قلت﴾ فان أصاب الصبي صيداً أيحكم عليه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويلزم ذلك والده أم يؤخر حتى يكبر الصبي في كل شيء وجب على الصبي من الدم في الحج (قال) ما

سمعت من مالك فيه شيئاً والذي أستحب من ذلك أن يكون على والده لأن والده هو الذي أحجه فلزم الصبيّ الاحرام بفعل الوالد فعلى الوالد ما يصيب هذا الصبي في حجه قال ولو لم يكن ذلك على الوالد ثم مات الصبي قبل البلوغ بطل كل ما أصاب الصبي في حجته فهذا ما لا يحسن ﴿قلت﴾ له فهل يصوم الوالد في جزاء الصيد والفدية عن الصبي قال لا ﴿قلت﴾ فيطعم (قال) نعم له أن يطعم أو يهدي أى ذلك شاء ﴿قلت﴾ أرايت المجنون اذا أحجه والده أيكون بمنزلة الصبي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المنعمى عليه في رمي الجمار أسبيله سبيل المريض في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المريض هل يرمي في كف غيره فيرمي عنه هذا الذي رمى في كفه في قول مالك (قال) لا أعرف هذا ولم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا من أحد من أهل المدينة (قال) ولا أرى ذلك لأن مالكا قد وصف لنا كيف يرمي عن المريض ولم يذكر لنا هذا ﴿قلت﴾ فهل يقف عند الجمرتين الذي يرمي عن المريض يقف عن المريض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يقف الذي يرمي عن المريض في المقامين عند الجمرتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يتحرى هذا المريض حال وقوفهم عنه عند الجمرتين فيدعوكما يتحرى حال رميهم عنه ويكبر (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى ذلك حسناً مثل التكبير في رميهم عنه عند الجمار يتحين ذلك في الوقت فيدعو

— رسم في أخذ الرجل من شعره —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قصر يأخذ من جميع شعره أو يجزئه بعضه دون بعض (قال) يأخذ من شعر رأسه كله ولا يجزئه الا أن يأخذ من جميعه ﴿قلت﴾ فان جامع في عمرته بعد ما أخذ بعض شعره وبقي بعض لم يأخذ منه أيكون عليه الدم أم لا (قال) عليه الهدي ﴿قلت﴾ والنساء والصبيان في ذلك بمنزلة الرجال قال نعم (قال ابن القاسم) قال مالك من وطئ النساء ولم يقص من شعره في عمرته فعليه الهدي فهذا عندي مثله ﴿تم كتاب الحج الاول من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه* ويليه كتاب الحج الثاني﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ كتاب الحج الثاني ﴾

﴿ من المدونة الكبرى راية الامام سحنون ﴾

﴿ فيمن عبث بذكره فأنزل الماء ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن محرماً عبث بذكره فأنزل الماء أفسد ذلك حجه (قال) قال مالك إذا كان راكباً فهزته دابته فترك ذلك استدامة له حتى أنزل فقد أفسد حجه أو تذكر فأدام ذلك في نفسه تلذذاً بذلك وهو محرم حتى أنزل قال مالك فقد أفسد حجه وعليه الحج من قابل ﴿ قلت ﴾ فإن كانت امرأة ففعلت ما يفعل شرار النساء في إحرامها من العبث بنفسها حتى أنزلت أتراها قد أفسدت حجها قال نعم في رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك إن هو لمس أو قبل أو باشر فأنزل فعليه الحج قابلاً وقد أفسد حجه وإن نظر فأنزل الماء ولم يدم ذلك فجاءه ماء دافق فأهراقه ولم يتبع النظر تلذذاً بذلك فحجه تام وعليه الدم (قال) وإن أدام النظر واشتبهى بقلبه حتى أنزل فعليه الحج قابلاً والهدى وقد أفسد حجه (قال) قال مالك ومن قبل أو غمز أو باشر أو جس أو تلذذ بشيء من أهله فلم ينزل ولم تغب الحشفة منه في ذلك منها فعليه لذلك الدم وحجه تام

﴿ رسم فيمن أحصر بعدو في بعض المناهل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن محرماً بحج أحصر بعدو في بعض المناهل هل يثبت حرماً حتى يذهب يوم النحر أو يئأس من أن يدخل مكة في أيام الحج أو يحل

ويرجع (قال) اذ أحصر بعدو غلب لم يعجل بالرجوع حتى يأس فاذا يئس حلّ مكانه ورجع ولم ينتظر فان كان معه هدى نحره وحلق وحل ورجع الى بلاده وكذلك في العمرة أيضاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا قوله (قال) وقال مالك من أحصر بعدو نحر ان كان معه هدى وحلق أو قصر ورجع ولا قضاء عليه الا أن يكون ضرورة ويحل مكانه حيث أحصر حيثما كان من البلاد وينحر هديه هناك ويحلق هناك أو يقصر ويرجع الى بلاده ﴿قلت﴾ فان أخر الحلاق حتى يرجع الى بلاده (قال) يحلق ولا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ ومن أحصر فيئس من أن يصل الى البيت لفتنة نزلت أو لعدو غلبوا على البلاد وحالوا بينه وبين الذهاب الى مكة خف على نفسه فهو محصور وان كان عدواً يرجو أن ينكشف قريباً رأيت أن يتلو من انكشف ذلك والا صنع ما يصنع المحصور ورجع الى بلاده

ما جاء في الاقارع

﴿قلت﴾ كيف يصنع الاقارع الذي ليس على رأسه شعر اذا أراد الحلاق في حج أو عمرة (قال) قال مالك يمرّ موسى على رأسه ﴿قلت﴾ فان حلق الرجل رأسه عند الحلاق بالنورة (قال) لا أحفظه عن مالك وأراه مجزأ عنه ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للرجل أن يغسل رأسه بالخطمي اذا حلّ له الحلاق قبل أن يحلق (قال) لا لم يكن يكره ذلك له وكان يقول هو الشأن أن يغسل رأسه بالخطمي قبل الحلاق (قال) مالك وسمعت ذلك من بعض أهل العلم أنه لا بأس به ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم والصائم الحلال أن يغطس في الماء وينفيا رؤسهما في الماء (قال) نعم كان يكره ذلك لهما ﴿قلت﴾ فهل كان يرى عليهما شيئاً ان فعلا ذلك (قال) كان يرى على المحرم اذا غيب رأسه في الماء أن يطعم شيئاً وهو رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في الصائم ان لم يدخل حلقه شيء فلا شيء عليه ﴿قال﴾ وقال مالك أكره للمحرم أن يغسل ثوبه خشية أن يقتل الدواب الا أن تصيبه جنابة فبغسله

بالماء وحده ولا يغسله بالحرَضِ^(١) خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا أرى للمحرم أن يغسل ثوب غيره خشية أن يقتل الدواب ﴿قال مالك﴾ ولا يحلق المحرم رأس الحلال ﴿قلت﴾ فإن فعل هل عليه لذلك في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك يفقدى (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يتصدق بشيء من طعام لموضع الدواب التي في الثياب والرأس

﴿رسم في تقليم أظفار المحرم﴾

﴿قلت﴾ لا بن القاسم ما قول مالك في محرم قلم أظفار حلال (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن قلم أظفار حرام (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً ولكن المحرم الذي قلمت أظفاره لا ينبغي له أن يقلم أظفاره وهو محرم فإن كان الذي قلمت أظفاره أمره بذلك فعلى الذي قلمت أظفاره الفدية لأنه أمره بذلك وإن كان إنما فعل ذلك به حلال أو حرام أكرهه أو وهو نائم فأرى على الذي فعل ذلك به الفدية عنه وقد بلغنى عن مالك أنه قال ذلك في النائم

﴿في المحرم الحجام يحلق حراماً أو حجام محرم حراماً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن حجاماً محرم حراماً حلالاً فخلق موضع الحجام أيكون على هذا الحجام شيء في قول مالك أم لا لما خلق من موضع محجم هذا الحلال (قال) قال مالك إن خلق الشعر من موضع يستيقن أنه لم يقتل الدواب فلا شيء عليه ﴿قلت﴾ فإن كان هذا الحجام وهو محرم خلق محرم (قال) لا ينبغي لهذا المحرم أن يحلق موضع الحجام من المحرم فإن اضطر المحرم إلى الحجامة فخلق فعليه الفدية ﴿قلت﴾ ولا يكره لهذا الحجام المحرم أن يحجم المحرمين ويحلق منهم مواضع الحجام إذا أيقن أنه لا يقتل من الدواب شيئاً (قال) لا أكره ذلك له إذا كان المحرم المحتجم

(١) (الحرَض) بضم الحاء المهملة وسكون الراء وبضمهما هو الاثنان وقد قرأ بهما في قوله تعالى حتى تكون حرَضاً اهـ كتبه مصححه

انما احتج لموضع الضرورة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان هذا الحجام محرماً فدعاه محرم الى أن يسوي شعره أو يحلق قفاه ويعطيه على ذلك جعلاً والحجام يعلم أنه لا يقتل من الدواب في حلقه الشعر من قفاه شيئاً أكره للحجام أن يفعل ذلك (قال) نعم لان المحرم الذي سأل الحجام ذلك لا ينبغي له أن يفعل ذلك فأكره للحجام أن يعينه على ذلك ﴿قلت﴾ فان فعل (قال) لا أرى على الحجام شيئاً وأرى على الآخر الفدية ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك (قال) لا ولكنه رأيي

— رسم فيمن أخر الحلاق —

﴿قلت﴾ أرايت ان كان أخر الرجل الحلاق حتى رجع من منى ولم يحلق أيام التشريق أ يكون عليه لذلك الدم أم لا في قول مالك وكيف بمن حلق في الحل ولم يحلق في الحرم في أيام منى أو أخر الحلاق حتى رجع الى بلاده (قال) أما الذي أخر حتى رجع الى مكة فلا شيء عليه وأما الذي ترك الحلاق حتى رجع الى بلاده ناسياً أو جاهلاً فعليه الهدي ويقصر أو يحلق وأما الذي حلق في الحل في أيام منى فلا أرى عليه شيئاً

— فيمن أحصر بعدو وليس معه هدي —

﴿قلت﴾ أرايت ان أحصر بعدو وليس معه هدي أ يحلق ويحل مكانه ولا يكون عليه هدي في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحصر بمرض يكون معه الهدي أ يبعث به اذا أحصر في قول مالك أم يؤخره حتى اذا صح ساق هديه معه (قال) يجسه حتى ينطلق به معه الا أن يصيبه من ذلك مرض يتناول عليه ويخاف على الهدي قال فليبعث بهديه ولينتظر هو حتى اذا صح مضى (قال مالك) ولا يحل هودون البيت وعليه اذا حل ان كان الحج قد فاته هدي آخر ولا يجزئه الهدي الذي بعث به عن الهدي الذي وجب عليه من فوات الحج (قال مالك) وان كان لم يبعث بهديه وفاته الحج فلا يجزئه أيضاً ذلك الهدي من فوات حجه ﴿قال﴾ قال مالك وانما يكون هدي فوات الحج مع حجة القضاء ﴿قال﴾ وقال لي مالك لو أن امرأة

دخلت بعمره ومعه هدي فحاضت بعد ما دخلت مكة قبل أن تطوف بالبيت أوقفت هديها معها حتى تطهر ولا ينبغي لها أن تنحر هديها وهي حرام ولكن تجبسه حتى اذا طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة ثم نحررت هديها وقصرت من شعرها ثم قد حلت ﴿قال مالك﴾ فان كانت ممن يريد الحج وخافت الفوت ولا نستطيع الطواف لحيضتها أهات بالحج وسأقت هديها معها الى عرفات فأوقفته ولا تنحره الا بتنى وأجزأ عنها هديها من قرانها وسبيلها سبيل من قرن

﴿في الطيب قبل الافاضة وما ينبغي للمحرم﴾
﴿اذا حل أن يأخذ من شعر جسده وأظفاره﴾

﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يتطيب الرجل اذا رمى جرة العقبة قبل أن يفيض قال نعم ﴿قلت﴾ فان فعل أترى عليه الفدية (قال) قال مالك لا شئ عليه لما جاء فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يوجب على المحرم اذا حل من إحرامه أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره (قال) لم يكن يوجبه ولكن كان يستحب اذا حلق أن يقلم وأن يأخذ من شاربه ولحيته وذكر مالك أن ابن عمر كان يفعله

﴿في محرم أخذ من شاربه﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً حراماً أخذ من شاربه ما يجب عليه في قول مالك (قال) قال مالك من نتف شعرة أو شعرات يسيرة فأرى عليه أن يطعم شيئاً من طعام ناسيا كان أو جاهلاً وإن نتف من شعره ما أماط به عنه الاذى فعليه الفدية (قال مالك) ومن قص أظفاره ناسياً أو جاهلاً فليفتد ﴿قلت﴾ فان كان إنما قلم ظفراً واحداً (قال) لم أسمع من مالك في الظفر الواحد شيئاً ولكن أرى ان كان أماط به عنه أذى فليفتد وان كان لم يبط به عنه أذى فليطعم شيئاً من طعام ﴿قلت﴾ فهل حد لكم مالك فيما دون اماطة الاذى كم ذلك الطعام (قال) لم أسمعه يحد أقل من حفنة في شئ من الاشياء قال لان مالكا قال لنا في قلة حفنة من طعام قال وفي

قلات حفنة من طعام أيضاً (قال ابن القاسم) قال مالك والحفنة يد واحدة (قال) وقال مالك لو أن محرماً جعل في أذنيه قطنه لشيء وجده فيهما رأيت أن يفتدى كان في القطن طيب أو لم يكن (قال ابن القاسم) سألتنا مالكا عن الرجل يتوضأ وهو محرم فيمض يده على وجهه أو يخلل لحيته في الوضوء أو يدخل يده في أنفه لشيء ينزعه من أنفه أو يمسح رأسه أو يركب دابة فيحلق ساقيه إلا كاف أو السرج (قال) قال مالك ليس عليه في ذلك شيء وهذا تخفيف ولا بد للناس من هذا ﴿قلت﴾ لا ابن القاسم رأيت قول مالك في القارن إذا حلق رأسه من أذى أهو في الفدية والمفرد بالحج سواء (قال) قال مالك هو سواء كالمفرد بالحج في الفدية

﴿رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد﴾

﴿قلت﴾ رأيت الطعام في الأذى أو الصيام أن يكون بغير مكة (قال) نعم حيث شاء من البلدان ﴿قلت﴾ رأيت جزاء الصيد في قول مالك أن يكون بغير مكة (قال) قال لي مالك كل من ترك من نسكه شيئاً يجب عليه فيه الدم وجزاء الصيد أيضاً فإن ذلك لا ينحر ولا يذبح إلا بمكة أو بمكة فإن وقف به بعرفة نحر بمكة وإن لم يوقف بعرفة سيق من الحل ونحر بمكة ﴿قلت﴾ له وإن كان قد وقف به بعرفة ولم ينحره أيام النحر بمكة نحره بمكة ولا يخرج به إلى الحل ثانية قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت أن أراد أن يحكم عليه بالطعام في جزاء الصيد أو بالصيام (قال) قال مالك يحكم عليه في جزاء الصيد في الموضع الذي أصاب فيه الصيد (قال) فقيل له فإن حكم عليه في الموضع الذي أصاب فيه الصيد بالطعام فأراد أن يطعم في غير ذلك المكان (قال) قال مالك لا أرى ذلك وقال يحكم عليه بالطعام بالمدينة ويطعمه بمصر إنكاراً لمن يفعل ذلك يريد بقوله أن هذا ليس يجرئه إذا فعل هذا. وأما الصيام في جزاء الصيد فحيثما شاء من البلاد والنسك كذلك ﴿قلت﴾ لا ابن القاسم فالطعام في الفدية من الأذى في قول مالك أن يكون حيثما شاء من البلاد قال نعم ﴿قلت﴾ والصيام أيضاً (قال) نعم (قال ابن القاسم) لأن الطعام كفارة بمنزلة كفارة اليمين

﴿فَمِنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ﴾ -

﴿قُلْتُ﴾ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ رَمَى الْحَاجَّ جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَبَدَأَ فَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ وَأَخَذَ مِنْ لَحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ وَاسْتَجَدَّ وَاطْلَى بِالنُّورَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَ يَدِهِ الْيَوْمَ وَهُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَلَّمَ أَظْفَارَ يَدِهِ الْآخَرَى مِنْ الْغَدِ أَيْ كَوْنَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَوْ فِدْيَتَانِ (قَالَ) عَلَيْهِ فِدْيَتَانِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ لَبَسَ الثِّيَابَ وَتَطَيَّبَ وَحَلَقَ شَعْرَهُ وَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ فِي فَوْرٍ وَاحِدٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ لِذَلِكَ كُلِّهِ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَعَلِيهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ كَفَّارَةٌ

﴿رَسَمَ فَمِنْ مَرَضٍ فَتَعَالَجَ﴾ -

﴿قَالَ﴾ فَقَالَ لِمَالِكٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَنَا نَزَلْنَا بِالْجَحْفَةِ وَمَعِيَ أُخْتِي أَصَابَتْهَا حُمَّى فَوَصَفَ لِي دَوَاءً فِيهِ طِيبٌ فَعَالَجْتُهَا بِهِ ثُمَّ وَصَفَ لِي دَوَاءً آخَرَ فِيهِ طِيبٌ فَعَالَجْتُهَا بِهِ ثُمَّ عَالَجْتُهَا بِشَيْءٍ آخَرَ فِيهِ طِيبٌ وَذَلِكَ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (قَالَ) إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَرِيبًا بَعْضُهُ مَعَ بَعْضٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَلَا أَرَى عَلَيْهَا إِلَّا فِدْيَةً وَاحِدَةً لِذَلِكَ كُلِّهِ (قَالَ) وَقَدْ يَتَعَالَجُ الرَّجُلُ الْمَحْرَمُ يَوْصَفُ لَهُ الْأَلْوَانُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ فِي كُلِّهَا الطِّيبُ أَوْ فَيَقْدُمُهَا كُلُّهَا ثُمَّ يَتَعَالَجُ بِهَا كُلُّهَا يَتَعَالَجُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا ثُمَّ يَدْعُ ثُمَّ يَتَعَالَجُ بِالْآخَرِ بَعْدَهُ حَتَّى يَتَعَالَجَ بِكُلِّمِيعِهَا كُلِّهَا فَانْمَا عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ لِذَلِكَ كُلِّهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَمَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الظَّفَرِ إِذَا انْكَسَرَ (قَالَ) يَقْلَمُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ أَصَابَتْ أَصَابِعُهُ الْقُرُوحُ فَاحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَدَاوِيَ تِلْكَ الْقُرُوحَ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَدَاوِيَ قُرُوحَهُ تِلْكَ إِلَّا أَنْ يَقْلَعَ أَظْفَارَهُ (قَالَ) أَرَى عَلَيْهِ فِي هَذَا الْفِدْيَةِ ﴿قَالَ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ وَالْكَفَّارَةُ فِي الْأَظْفَارِ فِدْيَةٌ كَالْكَفَّارَةِ فِي إِمَاطَةِ الْأَذَى مِنَ الشَّعْرِ

﴿فَمِنْ قَتَلَ صَيْدًا أَوْ دَلَ عَلَيْهِ مُحْرَمًا أَوْ حَلَلًا﴾ -

﴿قُلْتُ﴾ لَوْ أَنَّ مُحْرَمًا دَلَ عَلَى صَيْدٍ مُحْرَمًا أَوْ حَلَلًا فَقَتَلَهُ هَذَا الْمُدْلُولُ أَيْ كَوْنَ عَلَى

الدال شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يستغفر الله ولا شيء عليه ﴿قلت﴾
أرأيت لو أن نفراً اجتمعوا على قتل صيد وهم محرمون ما عليهم في قول مالك (قال)
قال مالك على كل واحد منهم الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن محلين
اجتمعوا في قتل صيد في الحرم أ يكون على كل واحد منهم الجزاء كاملاً (قال) نعم
هم بمنزلة المحرمين ﴿قلت﴾ وكذلك قول مالك لو أن محرماً وحللاً قتلوا صيداً في
الحرم (قال) قال مالك على كل واحد منهما الجزاء كاملاً ﴿قلت﴾ فهل كان يزيد
على المحرم لأحرامه شيئاً (قال) ما علمت أنه يزيد عليه فوق الجزاء شيئاً ﴿قلت﴾ فلو
أن محرمين اجتمعوا على صيد فخرجوه جرحه كل واحد منهم جرحاً (قال) قال
مالك من جرح صيداً وهو محرم فغاب الصيد عنه وهو مجروح فعليه الجزاء كاملاً
﴿قال﴾ وقال مالك في محرم أمر غلامه أن يرسل صيداً كان معه فأخذه الغلام
فظن أن مولاه قال له اذبجه فذبجه الغلام (قال) قال مالك على سيده الجزاء ﴿قلت﴾
لابن القاسم فهل يكون على العبد أن كان محرماً أيضاً الجزاء في قول مالك (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى على العبد الجزاء ولا يضع ذلك عنه خطؤه ولو أمره
بالذبح فأطاعه فذبجه لرأيت أيضاً عليهما الجزاء جميعاً ﴿قال ابن القاسم﴾ كنت عند
مالك سنة خمس وستين ومائة فأتي بنفرا تهموا بدم فيما بين الأبواء والجحفة وهم
محرمون فردوا إلى المدينة فسجنوا فأتى أهلهم إلى مالك يسألونه عن أمرهم
ويخبرونه أنهم قد حصروا عن البيت وأنهم قد منعوا وأن ذلك يشتد عليهم (قال
مالك) لا يحلهم إلا البيت ولا يزالون محرمين في حبسهم حتى يخرجوا فيقتلوا أو
يحلوا فيأتوا البيت فيحلوا بالبيت ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن قرن الحج
والعمرة فأصاب الصيد وهو محرم قارن (قال) قال مالك عليه جزاء واحد

— رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن طرد صيداً —

﴿قلت﴾ له فما قول مالك فيما أصاب المحرم من الصيد كيف يحكم عليه (قال) سألتنا
مالكاً عن الرجل يصيب الصيد وهو محرم فيد أن يحكم عليه بالطعام أ يقوم الصيد

دراهم أو طعاما (قال) الصواب من ذلك أن يقوّم طعاما ولا يقوّم دراهم ولو قوّم الصيد دراهم ثم اشترى بها طعاما لرجوت أن يكون واسعا ولكن الصواب من ذلك أن يحكم عليه طعاما فإن أراد أن يصوم نظر كم ذلك الطعام من الامداد فيصوم مكان كل مدة يوما وإن زاد ذلك على شهرين أو ثلاثة ﴿قلت﴾ له فإن كان في الطعام كسر المدّة (قال) ما سمعت من مالك في كسر المدّة شيئا ولكن أحب إلى أن يصوم له يوما (قال ابن القاسم) ولم يقل لنا مالك أنه ينظر إلى جزاء الصيد من النعم فيقوّم هذا الجزاء من النعم طعاما ولكنه قال ما أعلمتك ﴿قلت﴾ وكيف يقوّم هذا الصيد طعاما في قول مالك أحى أم مذبوح أم ميت (قال) بل يقوّم حيا عند مالك على حاله التي كان عليها حين أصابه (قال) قال مالك ولا ينظر إلى فراهيته ولا إلى جماله ولكن إلى ما يساوي من الطعام بغير فراهية ولا جمال وشبه ذلك بفراهية الباز لا ينظر إلى قيمة ما يباع به أن لو صيد لفراهيته (قال ابن القاسم) قال مالك إن الفاره من الصيد وغير الفاره والبزاة إذا أصابها الحرام عليه في الحكم سواء ﴿قلت﴾ فكيف يحكم عليه إن أراد أن يحكم عليه بالنظر من النعم (قال) قلنا لمالك أيحكم بالنظر في الجزاء من النعم بما قد مضى وجاءت به الآثار أم يستأنف الحكم فيه (قال) بل يستأنف الحكم فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم فأنما فيه الاجتهاد عند مالك إذا حكم عليه في الجزاء قال نعم (قال مالك) ولا أرى أن يخرج مما جاء فيه الاجتهاد عن آثار من مضى ﴿قال﴾ وقال مالك لا يحكم في جزاء الصيد من النعم والابل والبقر إلا بما يجوز في الضحايا والهدي التي فصاعداً إلا من الضأن فإنه يجوز الجذع . وما أصاب المحرم مما لا يبلغ أن يكون مما يجوز ألا يكون في الضحايا والهدي من الابل والبقر والنعم فعليه فيه الطعام والصيام ﴿قال مالك﴾ ولا يحكم بالجفيرة ولا بالعناق ولا يحكم بدون المسن ﴿قلت﴾ وما قول مالك فيمن طرد صيداً فأخرجه من الحرم أ يكون عليه الجزاء أم لا (قال) لا أحفظ عنه فيه شيئا وأرى عليه الجزاء

❦ رسم فيمن رمى صيداً ❦

❦ قلت ❦ ما قول مالك فيمن رمى صيداً من الحل والصيد في الحرم فقتله (قال) قال مالك عليه الجزاء وكذلك قوله لو أن رجلاً في الحرم والصيد في الحل فرماه فقتله قال نعم عليه أيضاً في قوله جزاؤه ❦ قلت ❦ فإن رمى صيداً في الحل وهو في الحل فأصابه في الحرم هرب الصيد الى الحرم وتبعته الرمية فأصابته في الحرم (قال) قال مالك من أرسل كلبه على صيد في الحل وهو في الحل أيضاً اذا كان ذلك قرب الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فأصابه في الحرم فعلى صاحب الكلب الذي أرسله الجزاء لانه غرر فأرسل كلبه على صيد قرب الحرم (قال ابن القاسم) فأرى الرمية بمنزلة الكلب الذي أرسله قرب الحرم قال ولم أسمع في مسألتك في الرمية بعينها من مالك شيئاً ولكن ذلك عندي مثل الذي يرسل كلبه قرب الحرب ❦ قلت ❦ فقول مالك في الذي يرسل بازه قرب الحرم مثل قوله في الذي يرسل كلبه قرب الحرم قال نعم ❦ قلت ❦ فما قول مالك ان أرسل كلبه وليس بقريب من الحرم فطلبه الكلب حتى أدخله الحرم فقتله (قال) قال مالك لا شيء على الذي أرسل الكلب لأنه لم يغرر بالارسال (قال مالك) ولا يؤكل ذلك الصيد ❦ قلت ❦ وكذلك الباز في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ فما قول مالك ان أرسل كلبه أو بازه قرب الحرم وهو والصيد جميعاً في الحل فأخذ الكلب الصيد في الحل (قال) لا شيء عليه عند مالك لأنه قد سلم مما كان غرر به ❦ قلت ❦ أرايت ان أرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم وهو في الحل أيضاً فطلب الكلب الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم أيضاً الى الحل فأخذه في الحل أيكون على صاحبه الجزاء أم لا في قول مالك وكيف ان قتله بعد ما أخرجه الى الحل أيحل أكله في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك في مسألتك هذه شيئاً ولكن رأيي أن لا يأكله وأن يكون عليه فيه الجزاء لأنه لما دخل الحرم والكلب في طلبه من فوره ذلك حتى أخرجه الى الحل فكأنه أرسله في الحرم لانه انما أرسله قرب الحرم مغرراً ❦ قلت ❦ أرايت ان أرسل كلبه

أو بازه في الحل وهو بعيد من الحرم فطلب الكلب أو الباز الصيد حتى أدخله الحرم ثم أخرجه من الحرم طالبا له فقتله في الحل أيؤكل أم لا في قول مالك وهل يكون على صاحبه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يؤكل ولا أرى على الذي أرسل الكلب الجزاء ولا على الذي أرسل الباز جزاء لانه لم يغرب بقرب الحرم

❦ في محرم ذبح صيدا أو أرسل كلبه أو بازه على صيد ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت لو أن محرما ذبح صيدا أو أرسل كلبه على صيد فقتله أو بازه فقتله أيأكله حلال أو حرام (قال مالك) لا يأكله حلال ولا حرام قال وهو ميتة ليس بذكي قال وهو مثل ذبيحته ❦ قلت ❦ فما ذبح للمحرم من الصيد وان ذبحه رجل حلال الا أنه انما ذبحه من أجل هذا المحرم أمره المحرم بذلك أم لم يأمره (قال) قال مالك ما ذبح للمحرم من الصيد فلا يأكله حلال ولا حرام وان كان الذي ذبحه حلالا أو حراما فهو سواء لا يأكله حلال ولا حرام لان هذا انما ذبحه لهذا المحرم ومن أجله (قال مالك) وسواء ان كان أمره هذا المحرم أن يذبحه له أو لم يأمره فهو سواء اذا كان انما ذبح الصيد من أجل هذا المحرم فلا يؤكل (قال ابن القاسم) وكان مالك لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه كلوا وأبى أن يأكل وقال عثمان لأصحابه انما صيد من أجل ❦ قلت ❦ ما قول مالك في محرم ذبح صيدا فأدى جزاءه ثم أكل من لحمه أيكون عليه جزاء آخر أم قيمة ما أكل من لحمه (قال) قال مالك لا قيمة عليه ولا جزاء في لحمه وانما لحمه جيفة غير ذكي فأنما أكل حين أكل منه لحم ميتة وما لا يحل

❦ فيما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي والصيد ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ما أصاب المحرم من بيض الطير الوحشي ما عليه لذلك في قول مالك (قال) قال مالك على المحرم اذا كسر بيضا من بيض الطير الوحشي أو الحلال

في الحرم اذا كسره عشر ثمن أمه كجنين الحرة من دية أمه ﴿قلت﴾ لا بن القاسم وسواء في قول مالك ان كان فيه فرخ أو لم يكن فيه فرخ (قال) نعم ما لم يستهل الفرخ بعد الكسر صارخاً فان استهل الفرخ من بعد الكسر صارخاً فأرى أن يكون فيه الجزاء كاملاً كجزاء كبير ذلك الطير (قال) وإنما شبه مالك البيض بجنين الحرة فلو أن رجلاً ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً لم يكن عليه الا عشر دية أمه اذا خرج ميتاً قال فان خرج حياً فاستهل صارخاً فالدية كاملة فعلى الجنين فقس البيض في كل ما يرد عليك منه ﴿قلت﴾ ويكون في الجنين قسامة اذا استهل صارخاً في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان لم يستهل صارخاً فلا قسامة فيه قال نعم ﴿قلت﴾ فان كسر البيضة فخرج الفرخ حياً يضطرب ماعليه في قول مالك (قال) قال مالك من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً حياً يضطرب فأت قبل أن يستهل صارخاً فأتا فيه عشر دية أمه . فكذلك البيض هو عندى مثله انما فيه عشر ثمن أمه فان خرج الفرخ منه حياً فأتا فيه عشر ثمن أمه الا أن يستهل صارخاً فاذا استهل صارخاً ففيه ما في كباره

﴿محرّم ضرب بطن عنز من الأطباء﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن محرماً ضرب بطن عنز من الأطباء فألقت جنينها ميتاً وسامت الام (قال) عليه في جنينها عشر قيمة أمه (قال) ولم أسمع في جنين العنز من الأطباء من مالك شيئاً ولكنه في رأيي مثل جنين الحرة ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في جنين الحرة لو ضرب رجل بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً ثم ماتت بعده (قال) قال مالك ان عليه عشر دية أمه للجنين ودية كاملة للمرأة ﴿قلت﴾ وكذلك العنز من الأطباء ان ضربها فألقت جنينها ثم ماتت بعد ما طرحت جنينها (قال) نعم هكذا أرى أن يكون عليه في جنين العنز عشر ثمن أمه ويكون عليه في العنز الجزاء أيضاً كاملاً ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الحرة يضرب الرجل بطنها فتطرح جنينها حياً فيستهل صارخاً ثم يموت وتموت الام (قال) مالك عليه إن كان ضربها خطأ الدية للمرأة والدية للجنين كاملة تحمل العاقلة جميع ذلك وفي الجنين قسامة ﴿قلت﴾ وكذلك

ان ضرب بطن هذه العنز فألقت جنينها. حيا فاستهل صارخا ثم مات وماتت أمه انه ينبغي أن يكون عليه جزاء للام وجزاء للجنين كاملا قال نعم ﴿قلت﴾ ويحكم في الجنين في قول مالك إذا استهل صارخا كما يحكم في كبار الأطباء (قال) قال مالك يحكم في صغار كل شيء أصابه المحرم من الصيد والطير الوحشي مثل ما يحكم في كبارهم وشبههم صغار الاحرار وكبارهم في الدية سواء قال فكذلك الصيد ﴿قلت﴾ فهل ذكر لكم مالك في جراحات الصيد أيحكم فيها إذا هي سلمت أنفسها من بعد الجراحات كما يحكم في جراحات الاحرار أو مثل جراحات العبيد ما نقص من أثمانها (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وما أرى فيها شيئا إذا استيقن أنها سلمت ﴿قلت﴾ فما نرى أنت في جراحات هذا الصيد إذا هو سلم (قال) لا أرى عليه شيئا إذا هو سلم من ذلك الجرح ﴿قلت﴾ أرأيت إذا ضرب المحرم فسطاطا فتعلق بأطنابه صيد فعطب أ يكون على الذي ضرب الفسطاط الجزاء في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظه من مالك ولكن لا شيء عليه لأنه لم يصنع بالصيد شيئا إنما الصيد هو الذي صنع ذلك بنفسه (قال) وإنما قلته لأن مالكا قال في الرجل يحفر البئر في الموضع الذي يجوز له أن يحفر فيه فيقع فيها انسان فيهلك إنه لا دية له على الذي حفر البئر في الموضع الذي يجوز له أن يحفر وكذلك هذا إنما ضرب فسطاطه في موضع لا يمنع من أجل الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك الذي يحفر بئرا للماء وهو محرم فعطب فيه صيد (قال) كذلك أيضا في رأي لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك أيضا ان رأى الصيد وأنا محرم ففزع مني فأحصر^(١) فأنكسر من غير أن أفعل به شيئا فلا جزاء على (قال) أرى عليك الجزاء اذا كان انما كان عطبه ذلك لانه نفر من رؤيتك ﴿قلت﴾ أرأيت اذا فزع صيد من رجل وهو محرم فحصر الصيد فعطب في حصره ذلك أ يكون عليه الجزاء في قول مالك قال نعم

(١) (فأحصر) من الحصر وهو التضييق والحبس أي حبس ومنع من أن يفر منه ويفوته

﴿ في محرم نصب شركاً للذئب أو للسبع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن نصب محرم شركاً للذئب أو للسبع خافه على غنمه أو على دابته أو على نفسه فوقع فيه صيد ظبي أو غيره فعطب هل تحفظ عن مالك فيه شيئاً (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يضمن لأنه فعل شيئاً ليصيد به فعطب به الصيد ﴿ قلت ﴾ له إنما فعله للسباع لا للصيد فكيف يكون عليه الجزاء وقد كان جائزاً له أن يجعله للسبع والذئب (قال) لأن مالكا قال لو أن رجلاً حفر بئراً في منزله لسارق أو عمل في داره شيئاً ليتاف به السارق فوقع فيه إنسان سوى السارق رأيت ضامناً لدبته ﴿ قلت ﴾ وهل يرى مالك أن يضمن دية السارق إن وقع فيه فمات (قال) قال مالك نعم يضمن

﴿ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن أحرم وفي بيته صيد (قال) لا شيء عليه فيه ولا يرسله ﴿ قلت ﴾ فإن أحرم وفي يده صيد (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ فإن أحرم والصيد معه في قفص (قال) قال مالك يرسله ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أحرم وهو يقود صيداً أيرسله (قال) نعم يرسله إذا كان يقوده ﴿ قلت ﴾ فالذي في بيته من الصيد إذا أحرم لم قال مالك لا يرسله (قال) لأن ذلك أسيره وقد كان ملكه قبل أن يحرم فأحرم وليس هو في يديه (قال) وقال مالك إنما يجب عليه أن يرسل من الصيد إذا هو أحرم ما كان في يديه حين يحرم فأرى ما في قفصه أو ما يقوده بمنزلة هذا (قال) وقال مالك إذا أحرم أرسل كل صيد كان معه فالذي في قفصه والذي في يده في غير قفص والذي يقوده سواء عندنا ﴿ قلت ﴾ فكل صيد صاده المحرم فعليه أن يرسله (قال) قال مالك نعم عليه أن يرسله ﴿ قلت ﴾ فإن لم يرسله حتى أخذه حلال أو حرام من يده فأرسله أضمنان له شيئاً أم لا في قول مالك (قال) لا يضمنان له شيئاً في رأيي لأنهما إنما فعلا في الصيد ما كان يؤمر هذا الذي صاده

أن يفعله ويحكم عليه بإرساله ﴿قلت﴾ فلو أن الصيد كان قد ملكه وهو حلال ثم
 أحرم وهو في يده فأتاه حلال أو حرام فأرسله من يده أيضمن له شيئاً أم لا (قال)
 أرى أن لا يضمن له شيئاً لأن مالكاً قال لو أن رجلاً أخذ صيداً فأفقت منه الصيد
 فأخذه غيره من الناس (قال) قال مالك إن كان ذلك بمحدثان ذلك رأيت أن يرد
 على سيده الأول وإن كان قد ذهب ولحق بالوحش واستوحش فهو لمن صاده ولم ير
 مالك أن ملكه ثابت عليه إذا قاته ولحق بالوحش فهذا المحرم حين أحرم ينبغي له أن
 يرسل الصيد ولا يجوز له أخذه إذا أرسله حتى يحل من إحرامه فهو إذا ألزمته أن
 يرسله ولم أجز له أن يأخذه بعد ما يرسل حتى يحل من إحرامه فقد زال ملكه عنه
 حين أحرم فلا شيء على من أرسله من يده بعد إحرامه لأن ملكه زال عن الصيد
 بالاحرام ألا ترى أنه لو حبسه معه حتى يحل من إحرامه وجب عليه أن يرسله أيضاً
 وإن كان قد حل . ألا ترى أن ملكه قد زال عنه . ألا ترى أنه لو بعث به إلى بيته
 بعد أن أحرم وهو في يده ثم حل من إحرامه لم يجز له أن يحبسه بعد ما حل وكان
 عليه أن يرسله فهذا الدليل على أن ملكه قد زال عنه . وقد اختلف الناس في هذا أن
 يرسله أو لا يرسله فقال بعض الناس يرسله وإن حل من إحرامه لأنه كان صاده وهو
 حلال وقال بعض الناس لا يرسله وليحبسه لأنه قد حل من إحرامه ولا شيء عليه
 (قال) والذي أخذ به أن يرسله وكذلك المحرم إذا صاد الصيد وهو حرام لم يجب له
 فيه الملك فليس على من أرسل هذا الصيد من يدهذين ضمان لهما ﴿قلت﴾ لأن
 القاسم أرايت إن صاد محرم صيداً فأتاه حلال أو حرام ليرسله من يده فتنازعا
 فقتره بينهما ماذا عليهما في قول مالك (قال) أرى عليهما في قول مالك أن كانا حرامين
 الجزاء على كل واحد منهما وإن كان الذي نازعه حلالاً فعلى المحرم الجزاء ولا قيمة
 لهذا المحرم على الحلال لأن هذا المحرم لم يملك هذا الصيد ﴿قلت﴾ وكذلك إن أحرم
 وهو في يده قد كان صاده وهو حلال (قال) نعم هو مثل الأول لا ينبغي أن يضمن
 له شيئاً لأنه زال ملكه عن الصيد الذي هو في يده حين أحرم ﴿قلت﴾ فهل

يضمنان هذا الجزاء لهذا المحرم اذا نازعاه في الصيد الذي هو في يده حتى قتلاه (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئاً ولكن لا أرى أن يضمننا له الجزاء لأنهما إنما أرادا أن يرسلوا الصيد من يده فنازعهما فمنعهما ما لم يكن ينبغي له أن يمنعهما فمات الصيد من ذلك فلا يضمنان له شيئاً لان القتل جاء من قبله ﴿قلت﴾ لا بن القاسم فلو أن بازاً لرجل أفلت منه فلم يقدر على أخذه بحضرة ذلك حتى فات بنفسه ولحق بالوحش أكان مالك يقول هو لمن أخذه قال نعم ﴿قلت﴾ فهل تحفظ عنه في النحل شيئاً ان هي هربت من رجل فقات من فورها ذلك ولحقت بالجبال أتكون لمن وجدها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان أصل النحل عند أهل المعرفة وحشية فهي بمنزلة ما قد وصفت لك من الوحش في رأيي ﴿قال﴾ وقال مالك في النحل يخرج من جيب^(١) هذا الى جيب هذا ومن جيب هذا الى جيب هذا (قال) ان علم ذلك واستطاعوا أن يردوها الى أصحابها ردوها والا فهي لمن ثبتت في أجباحه (قال مالك) وكذلك حمام الابرجة

﴿رسم في الحكمين في جزاء الصيد﴾

﴿قال﴾ وسئل مالك عن الحكمين اذا حكما في جزاء الصيد فاختلفا أيؤخذ بأرفقهما أم يبدأ الحكم بينهما (قال) يتبدئ الحكم فيه غيرهما حتى يجتمعا على أمر كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد غير فقيهين اذا كانا عدلين في قول مالك (قال) لا يكونان الا فقيهين عدلين ﴿قلت﴾ أرايت ان حكما فأخطأ. حكما خطأ فيما فيه بدنة بشاة أو فيما فيه بقرة بشاة أو فيما فيه شاة بدنة أيتقض حكمهما ويستقبل الحكم في هذا الصيد قال نعم ﴿قلت﴾ أتحمظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان حكم حكمان في جزاء صيد أصابه محرم فحكمما عليه فأصابا الحكم وكان أمرهما أن يحكما عليه بالجزاء من النعم ففعلا ثم بداله أن ينصرف الى الطعام أو الصيام بعد ما حكما عليه بالنظر من النعم وأن يحكم عليه غيرهما أو هما (قال)

(١) الْجَيْبُ بِالْجِيمِ وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَيُنَاسِ حَلِيَةَ الْعَسَلِ جَمْعُهُ أَجْبِجٌ وَأَجْبَاحٌ أَهْ قَامُوسٌ

ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى له ذلك أن يرجع الى أيّ ذلك شاء ﴿قلت﴾ فهل يكون الحكمان في جزاء الصيد دون الامام (قال) نعم من اعترض من المسلمين ممن قبله معرفة من ذوى العدل بالحكم والعلم باذن ذلك الذى أصاب الصيد فحكما عليه فذلك جائز عليه

﴿في المحرم يقتل سباع الوحش من غير أن تؤذيه﴾
﴿وما يجوز له أن يقتل منها﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحرم اذا قتل سباع الوحش من غير أن يتبدئه (قال) قال مالك لا شيء عليه في ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك لا شيء عليه وذلك في السباع والتمور التي تعدو أو تفرس فأما صغار أولادها التي تعدو ولا تفرس فلا ينبغي لمحرم قتلها (قال مالك) ولا بأس أن يقتل المحرم السباع يتبدئها وان لم يتبدئه ﴿قلت﴾ له فهل يكره مالك للمحرم قتل الهر الوحشي والثعلب قال نعم ﴿قلت﴾ والضبع قال نعم ﴿قلت﴾ فان قتل الضبع كان عليه الجزاء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ له فان قتل الثعلب والهر أيكون عليه الجزاء في قول مالك أم لا (قال) قال مالك نعم عليه الجزاء في الثعلب والهر ﴿قلت﴾ فان ابتدأني الثعلب والهر والضبع وأنا محرم فقتلتهم أعلّى في قول مالك لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليك وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرايت سباع الطير ما قول مالك فيها للمحرم (قال) كان مالك يكره قتل سباع الطير كلها وغير سباعها للمحرم ﴿قلت﴾ فان قتل المحرم سباع الطير أكان مالك يرى عليه فيها الجزاء قال نعم ﴿قلت﴾ فان عدت عليه سباع الطير نخافها على نفسه فدفع عن نفسه فقتلها أيكون عليه فيها الجزاء في قول مالك (قال) لا شيء عليه وذلك لو أن رجلاً عدا على رجل فأراد قتله فدفعه عن نفسه فقتله لم يكن عليه شيء فكذلك سباع الطير ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أكل كل ذى مخلب من الطير (قال) لم يكن مالك يكره أكل كل شيء من الطير سباعها وغير سباعها ﴿قلت﴾ والغراب لم يكن مالك يرى به بأساً (قال) نعم لا بأس به عنده

﴿قلت﴾ وكذلك الهدهد عنده والخطاف (قال) جميع الطير كلها فلا بأس بأكلها عند مالك ﴿قلت﴾ له فهل كان يوسع في أكل الحيات والعقارب (قال) لم يكن يرى بأكل الحيات بأساً وقال لا يؤكل منها إلا الذي (قال) ولا أحفظ في العقرب من قوله شيئاً ولا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ له وكان مالك يكره أكل سباع الوحش قال نعم ﴿قلت﴾ أفكان يرى مالك الهرّ من السباع (قال) قال مالك لا أحب أن يؤكل الهرّ الوحش ولا الاهلي ولا الثعلب ﴿قلت﴾ فهل تحفظه عن مالك أنه كره أكل كل شيء سوى سباع الوحش من الدواب الخيل والبغال والحمير وما حرم الله في التنزيل من الميتة والدم ولحم الخنزير (قال) كان ينهى عما ذكرت فنه ما كان يكرهه ومنه ما كان يحرمه (قال) وكان مالك لا يرى بأساً بأكل القنفذ واليربوع والضب والصرب والارنب وما أشبه ذلك (قال) ولا بأس بأكل الوبرة عند مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الضب واليربوع والارنب وما أشبه هذه الاشياء اذا أصابها المحرم (قال) قال مالك عليه الجزاء يحكم فيها قيمتها طعاماً فان شاء الذي أصاب ذلك أطعم كل مسكين مداً وان شاء صام لكل مديوما هو عند مالك بالخيار

— رسم فيمن أصاب حمام الحرم —

﴿قلت﴾ له ما قول مالك في حمام الحرم يصيبها المحرم (قال) قال مالك لم أزل أسمع أن في حمام مكة شاة شاة (قال مالك) وحمام الحرم بمنزلة حمام مكة وفيها شاة شاة ﴿قلت﴾ فكم على من أصاب بيضة من حمام مكة وهو محرم أو غير محرم في الحرم في قول مالك (قال) عشر دية أمه وفي أمه شاة ﴿قلت﴾ فما قول مالك في غير حمام مكة اذا أصابه المحرم (قال) حكومة ولا يشبه حمام مكة وحمام الحرم (قال) وكان مالك يكره للمحرم أن يذبح الحمام اذا أحرم الوحشي وغير الوحشي لان أصل الحمام عنده طير يطير ﴿قال﴾ فقل للمالك ان عندنا حماما يقال له الرومية لا يطير وانما يتخذ للفراخ (قال) لا يعجبني لانها تطير ولا يعجبني أن يذبح المحرم شيئاً مما يطير ﴿قال﴾ فقلنا للمالك أفيدبح المحرم الاوز والدجاج . قال لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم

أليس الاوز طيراً يطير فما فرق ما بينه وبين الحمام (قال) قال مالك ليس أصله مما يطير وكذلك الدجاج ليس أصله مما يطير (قال) قلت لمالك فما أدخل مكة من الحمام الانسي والوحشي أترى للحلال أن يذبحه فيها (قال) نعم لا بأس بذلك وقد يذبح الحلال في الحرم الصيد إذا دخل به من الحل فكذلك الحمام في ذلك وذلك أن شأن أهل مكة يطول وهم محلون في ديارهم فلا بأس أن يذبحوا الصيد وأما الحرم فانما شأنه الايام القلائل وليس شأنهما واحداً (قال) وسئل مالك عن الجراد يقع في الحرم (قال) لا يصيده حلال ولا حرام (قال مالك) ولا أرى أن يصاد الجراد في حرم المدينة (قال ابن القاسم) وكان مالك لا يرى ما قتل في حرم المدينة من الصيد أن فيه جزاء وقال لا جزاء فيه ولكن ينهى عن ذلك (قال) ولا يحل ذلك له لنهي النبي صلى الله عليه وسلم (قال) مالك ما أدركت أحداً اقتدى به يرى بالصيد يدخل به الحرم من الحل بأساً الا عطاء بن أبي رباح قال ثم ترك ذلك وقال ولا بأس به (قلت) فما قول مالك في دبسي الحرم (قال) لا أحفظ من مالك في ذلك شيئاً الا أن مالكا قال في حمام مكة شاة وان كان الدبسي والقمرى من الحمام عند الناس ففيه ما في حمام مكة وحمام الحرم (قال ابن القاسم) وأنا أرى فيه شاة (قال ابن القاسم) واليما مثل الحمام ولم أسمع من مالك فيه شيئاً (قال) وقال مالك في حمام الحرم شاة . قال ابن القاسم قال مالك وانما الشاة في حمام مكة وحمام الحرم (وقال مالك) وكل ما لا يبلغ أن يحكم فيه مما يصيبه الحرم بشاة ففيه حكومة صيام أو اطعام

— فيمن حلف بهدي ثوب أو شيء بعينه —

(قلت) أرأيت من قال لله على أن أهدي هذا الثوب أي شيء عليه في قول مالك (قال) قال مالك يبيعه ويشتري بثمنه هدياً فيهديه (قلت) من أين يشتريه في قول مالك (قال) من الحل فيسوقه الى الحرم ان كان في ثمنه ما يبلغ بدنة فبدنة والا فبقرة والا فشاة ولا يشتري الا ما يجوز في الهدي الثني من الابل والبقر والمعز والجذع من

الضأن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك في هذا الثوب اذا كان لا يبلغ أن يكون في ثمنه هدي (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع منه أنه قال يبعث بثمنه فيدفع الى خزان مكة فينفقونه على الكعبة ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الى أن يتصدق بثمنه ويتصدق به حيث شاء ألا ترى أن ابن عمر كانت يكسو جلال بدنه الكعبة فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها ﴿قلت﴾ فان لم يبيعوه وبعثوا بالثوب نفسه (قال) لا يعجبني ذلك لهم ويباع هناك ويشترى بثمنه هدي ألا ترى أن مالكا قال يباع الثوب والجمار والفرس والعبد وكل ما جعل من العروض هكذا ﴿قال﴾ وقال مالك اذا قال ثوبي هذا هدي فباعه فاشترى بثمنه هديا وبعثه ففضل من ثمنه شيء بعث بالفضل الى خزان مكة اذا لم يبلغ الفضل أن يكون فيه هدي ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحب الى أن يتصدق به ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لرجل حرأنا أهديك الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنت فعليه أن يهدي هديا وان قال لا بل له هي هدي ان فعلت كذا وكذا فحنت أهداها وان كانت ماله كله ﴿قال﴾ وقال مالك وان كان قال لشيء مما يملك من عبد أو دار أو فرس أو ثوب أو عرض من العروض هو يهديه فانه يبيعه ويشترى بثمنه هديا فيهديه (قال) وان قال لما لا يملك من عبد غيره أو مال غيره أو دار غيره هو يهديه فلا شيء عليه ولا هدي عليه فيه ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني من أثق به عن ابن شهاب أنه كان يقول في هذه الاشياء مثل قول مالك سواء

— رسم في صيد المحرم مافي البحر —

﴿قال مالك﴾ ولا بأس بصيد البحر كله للمحرم والانهار والغدر والبرك وان أصاب من طير الماء شيئا فعليه الجزاء ﴿قال﴾ وقال مالك يؤكل كل مافي البحر الطافي وغير الطافي من صيد البحر كله ويصيده المحرم ﴿قال﴾ وقال مالك الضفدع من صيد البحر ﴿قال﴾ وقال مالك ترس الماء من صيد البحر ﴿قال وسئل﴾ مالك في ترس الماء اذا مات ولم يذبح أيؤكل (قال) اني لأراه عظيما أن يترك ترس الماء فلا

يؤكل الا بذكاة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في جرة فيها صيد أو ما أشبهه وجدوا فيها ضفادع ميتة (فقال) لا بأس بذلك لأنها من صيد الماء ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك في ترس الماء هذه السحفاة التي تكون في البراري (قال) ما سألت مالكا عنها وما يشك أنها اذا كانت في البراري ليست من صيد البحر وانها من صيد البر فاذا ذكيت أكلت ولا تحل الا بذكاة ولا يصيدها المحرم ﴿ قلت ﴾ له أرأيت المحرم اذا صاد طائرا ففتفه ثم حبسه حتى نسل ^(١) فطار (قال) بلغني عن مالك أنه قال اذا نسل وطار فلا جزاء عليه ﴿ قلت ﴾ له أرأيت لو أن محرما أصاب صيدا خطأ أو عمدا وكان أول ما أصاب الصيد أو قد أصابه قبل ذلك (قال) قال مالك يحكم عليه في هذا كله ﴿ قال ﴾ وقال مالك ليس على من قطع من شجر الحرم جزاء يحكم فيه الا أن مالكا يكره له ذلك ويأمره بالاستغفار ﴿ قلت ﴾ له أرأيت من وجب عليه الجزاء فذبحه بغير مكة (قال) قال مالك لا يجزئه ما كان ممن هدى الا بمكة أو بمكة ﴿ قلت ﴾ فان أطعم لحمه المساكين وذلك يبلغ سبع عدد قيمة الصيد من الامداد لو أطعم الامداد (قال) لا يجزئ في رأيي ﴿ قلت ﴾ له أرأيت ان وجب عليه جزاء صيد فقوم عليه طعاما فأعطى المساكين ثمن الطعام دراهم أو عرضا من العروض (قال) لا يجزئه في رأيي ﴿ قلت ﴾ له أرأيت ما كان من هدى واجب من نذر أو جزاء صيد أو هدي تمتع أو فساد حج أو ما أشبه ذلك سرق من صاحبه بعد ما قلده بمكة أو في الحرم أو قبل أن يدخله الحرم (قال) قال مالك كل هدي واجب ضل من صاحبه أو مات قبل أن ينجره فلا يجزئه وعليه البدل وكل هدي تطوع مات أو ضل أو سرق فلا بدل على صاحبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ذبح هديا واجبا عليه فسرق منه بعد ما ذبحه أيجزئه في قول مالك (قال) نعم يجزئه في رأيي (قال مالك) يؤكل من الهدي كله الا ثلث جزاء الصيد والفدية وكل هدي نذره للمساكين ويأكل ما وراء هذا من الهدي (قال مالك) وان أكل من هدي جزاء الصيد أو الفدية فعليه البدل وان كان

(١) (نسل) أى نبت ريشه اهن هامش الأصل

الذى أكل قليلاً أو كثيراً فعليه بدله ﴿قلت﴾ فإن أطعم من جزاء الصيد أو الفدية نصرانياً أو يهودياً أجزئته ذلك (قال) قال مالك لا يطعم من جزاء الصيد ولا من الفدية نصارى ولا يهود ولا مجوساً ﴿قلت﴾ فإن أطعم هؤلاء اليهود أو النصارى أ يكون عليه البدل (قال) أرى عليه البدل لأن رجلاً لو كانت عليه كفارة فأطعم المساكين فأطعم فيهم يهودياً أو نصرانياً لم يجزه ذلك ﴿قلت﴾ فنذر المساكين أن أكل منه أ يكون عليه البدل (قال) لم يكن هدى نذر المساكين عند مالك بمنزلة جزاء الصيد ولا بمنزلة الفدية في ترك الأكل منه إلا أن مالكا كان يستحب أن يترك الأكل منه ﴿قلت﴾ له فإن كان قد أكل منه أ يكون عليه البدل في قول مالك (قال) لا أدرى ما قول مالك فيه وأرى أن يطعم المساكين قدر ما أكل ولا يكون عليه البدل ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أطعم الأغنياء من جزاء الصيد أو الفدية أ يكون عليه البدل أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرجو أن يجزئ إذا لم يكن تعد ذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت الصيام في كفارة الصيد أمتابع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك يجزئه أن لم يتابع وإن تابع فذلك أحب إلى

﴿رسم في الرجل يطأ بغيره على ذباب أو ذر أو نمل﴾
 ﴿أو يطرح عن بغيره القراد أو غير ذلك﴾

﴿قال﴾ وكان مالك يقول في الرجل المحرم يطأ بغيره على ذباب أو ذر أو نمل فيقتلهن أرى أن يتصدق بشيء من طعام ﴿قال﴾ وقال مالك أن طرح الحلقة أو القراد أو الجنان أو البرغوث عن نفسه لم يكن عليه شيء (قال) وإن طرح الجنان والحلم والقراد عن بغيره فعليه أن يطعم (قال مالك) وإن طرح العاقمة عن بغيره أو دابته أو دابة غيره فلا شيء عليه أو عن نفسه ﴿قلت﴾ له أ رأيت البيض بيض النعام إذا أخذه المحرم فشواه أ يصلح أكله لحلال أو حرام في قول مالك (قال) لا يصلح أكله لا لحلال ولا لحرام في رأيي (قال) وكذلك لو كسره فأخرج جزاءه لم يصلح لأحد أن يأكله بعد ذلك أيضاً في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت المحرم إذا أصاب الصيد على وجه الاحلال

والرفض لأحرامه فانفلت وترك أحرامه فأصاب الصيد والنساء والطيب ونحو هذا في مواضع مختلفة (قال) أما ما أصاب من الصيد فيحكم عليه جزء بعد جزء لكل صيد وأما اللباس والطيب كله فعليه لكل شيء لبسه وتطيب كفارة واحدة وأما في جماع النساء فأنما عليه في ذلك كفارة واحدة وإن فعله مرارا ﴿قلت﴾ له أرأيت من أصاب صيدا بعد ما رمى جرة العقبة في الحل أيكون عليه الجزاء أم لا في قول مالك (قال) نعم عليه الجزاء عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كان قد طاف طواف الأفاضة إلا أنه لم يأخذ من شعره فأصاب الصيد في الحل ماذا عليه في قول مالك (قال) لا شيء عليه ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك وكذلك المعتمر إذا أصاب الصيد في الحل فيما بين طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة فإن عليه الجزاء فإن أصابه بعد سعيه بين الصفا والمروة قبل أن يحلق رأسه في الحل فلا جزاء عليه ﴿قلت﴾ له أيتصدق من جزاء الصيد على أب أو أخ أو ولد أو زوجة أو ولد أو مكاتب أو مدبرة أو أم ولد (قال) لا يتصدق على أحد ممن ذكرت من جزاء الصيد شيئا قال لأنه لا ينبغي أن يعطى هؤلاء من زكاة ماله عند مالك فكذلك جزاء الصيد أيضا عندي ﴿قلت﴾ أفتصدق من جزاء الصيد أو من الهدى الواجب أو التطوع على فقراء أهل الذمة (قال) لا يتصدق بشيء من الهدى على فقراء أهل الذمة عند مالك

﴿في تقويم الطعام في جزاء الصيد﴾

﴿قلت﴾ أي الطعام يقوّم في جزاء الصيد أن أراد أن يقوموه عليه أحنطة أم شعير أم تمر (قال) أحنطة عند مالك ﴿قلت﴾ فإن قوموه شعيرا أيجزئه في قول مالك (قال) إذا كان ذلك طعام ذلك الموضع أجزأه ﴿قلت﴾ فكم يتصدق على كل مسكين في قول مالك من الشعير أمداً أو مدين (قال) قال مالك مداً مداً مثل الأحنطة ﴿قلت﴾ فإن قوموه عليه تمرا أيجزئه (قال) لم أسمع من مالك في التمر شيئاً ولكن إن كان ذلك طعام تلك البلدة أجزأه ويتصدق على كل مسكين بمد وهو عندي مثل زكاة الفطر ﴿قلت﴾ فهل يقوم عليه حمصاً أو عدساً أو شيئاً من القطاني إن

كان ذلك طعام القوم الذين أصاب الصيد بينهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يجزئ فيه ما يجزئ في كفارة الايمان بالله ولا يجزئ في تقويم الصيد ما لا يجزئ أن يؤدي في كفارة اليمين ﴿قلت﴾ أفيتوم عليه أقطاً أو زيبياً (قال) هو مثل ما وصفت لك من كفارة الايمان ﴿قلت﴾ فما قول مالك في الطعام في جزاء الصيد وفدية الاذى أيطم بالمد الهشامي أم بمد النبي صلى الله عليه وسلم (قال) بمد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يطم بالهشامي الا في الظهر وحده ﴿قلت﴾ أرايت ان حكم عليه في جزاء الصيد بثلاثين مداً فأطعم عشرين مسكيناً فلم يجد العشرة تمام الثلاثين أيجزئه أن يصوم عشرة أيام مكان ذلك (قال) انما هو طعام كله في رأي أو صيام كله كما قال الله تبارك وتعالى وهو مثل الظهر لانه لا يجزئه أن يصوم في الظهر شهراً ويظم ثلاثين مسكيناً انما هو الصيام أو الطعام ﴿قلت﴾ له فهل له أن يذبح جزاءه اذا لم يجد تمام المساكين (قال) نعم اذا أنفذ بقيته على المساكين ﴿قلت﴾ أرايت جزاء الصيد وما كان من الهدى عن جماع وهدى ما نقص من حجه أي شعره ويقلده قال نعم الا النعم (قال) وهذا قول مالك قال ولا ينحره اذا كان في الحج اذا أدخله الحج عند مالك الا يوم النحر بمنى (قال) فان لم ينحره بمنى يوم النحر نحره بمكة بعد ذلك ويسوقه الى الحل ان كان اشتراه من الحرم ﴿قال ابن القاسم﴾ واذا أدخله من الحل معه الى مكة ونحره بمكة أجزأ ذلك عنه (قال مالك) وما كان من هدى في عمرة نحره بمكة اذا حل من عمرته اذا كان ذلك الهدى من شيء نقصه من عمرته فوجب عليه أو هدى نذر أو هدى تطوع أو جزاء صيد فذلك كله سواء ينحره اذا حل من عمرته فان لم يفعل لم ينحره الا بمكة أو بمنى الا ما كان من هدى الجماع في العمرة فانه لا ينحره الا في قضائها أو بعد قضائها بمكة ﴿قلت﴾ أرايت من فاته أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وهو متمتع بالعمرة الى الحج ومضت أيام النحر أيجزئه أن يهريق دماً موضع الدم الذي لزمه أم لا يجزئه في قول مالك الا الصيام (قال) مالك يجزئه أن يهريق دماً (قال) وقال مالك وذلك اذا كان لم يصم حتى قدر على الدم فانه لا يجزئه الصيام وان كان ذلك بعد

الحج وان كان في بلاده ﴿قلت﴾ فهل يبلغ بشئ من هدى جزاء صيد في قول مالك
 دمين (قال) لا ليس شئ من الصيد الا وله نظير من النعم ﴿قلت﴾ فان اصاب من
 الصيد شيئاً نظيره من الابل فقال احكموا على من النعم ما يبلغ ان يكون مثل البعير
 أو مثل قيمته (قال) لم أسمع في هذا شيئاً قال ولا أرى أن يحكم عليه الا بنظير
 ما اصاب من الصيد ان كان من الابل فن الابل وان كان من النعم فن النعم وان كان
 من البقر فن البقر وكذلك قال الله تبارك وتعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم فانما ينظر
 الى مثله من النعم في نحوه وعظمه

﴿فيمن أحصر بمرض ومعه هدي﴾

﴿قلت﴾ أرايت من أحصر بمرض ومعه هدى أينحره قبل يوم النحر أم يؤخره
 حتي يوم النحر وهل له أن يبعث به ويقيم هو حراما (قال) ان خاف على هديه لطول
 مرضه بعث به فنحر بمكة وأقام هو على احرامه (قال) وان كان لا يخاف على الهدى
 وكان أمراً قريباً حبسه حتي يسوقه معه قال وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان فاته
 الحج متى ينحر هدى فوات الحج في قول مالك قال في القضاء من قابل ﴿قلت﴾
 فان بعث به قبل أن يقضى حجه أيجزئه (فقال) سألت مالكا عن ذلك فقال لا يقدم
 هديه ولا ينحره الا في حج قابل (قال) فقلت له فانه يخاف الموت قال وان خاف الموت
 فلا ينحره الا في حج قابل ﴿قلت﴾ فان اعتمر بعد ما فاته حجه فنحر هدى فوات
 حجه في عمرته هل يجزئه (قال) أرى أن يجزئه في رأيي وانما رأيت ذلك لانه لو
 هلك قبل أن يحج أهدي عنه لمكان ذلك ولو كان ذلك لا يجزئه الا بعد القضاء ما
 أهدي عنه بعد الموت ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد بلغني أن مالكا قد كان خففه ثم
 استثقله بعد وأنا لا أحب أن يفعل الا بعد فان فعل وحج أجراً عنه ﴿قلت﴾
 أرايت المحصر بمرض اذا اصابه أذى فخلق رأسه فأراد ان يفتدي أينحره هدى الاذى
 الذي أطاق عنه بموضعه حيث هو أم يؤخر ذلك حتي يأتي مكة في قول مالك (قال)
 قال مالك ينحره حيث أحب

❦ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان أفرد رجل الحج فجامع في حجه فأراد أن يقضى أله أن يضيف العمرة الى حجته التي هي قضاء لحجته التي جامع فيها في قول مالك (قال) لا في رأيي ❦ قلت ❦ فان أضاف اليها عمرة أتجزئه من حجته التي أفسد أم لا في قول مالك حين أضاف اليها العمرة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى أنا أن يجزئه الا أن يفرد الحج كما أفسده قال لان القارن ليس حجه تاما كتمام حج المفرد الا بما أضاف اليه من الهدى ❦ قال ❦ وقال مالك يقلد الهدى كله ويشعر (قال) وفدية الاذى انما هو نسك ولا يقلد ولا يشعر (قال) ومن شاء قلده وجعله هديا ومن شاء ترك (قال) والاشعار في الجانب الايسر والبقر تقلد وتشعر ان كانت لها اسنمة وان لم يكن لها اسنمة فلا تشعر والغنم لا تقلد ولا تشعر والاشعار في الجانب الايسر من اسنمتها (قال) وسألت مالكا عن الذي يجمل ان يقلد بدنته او يشعرها من حيث ساقها حتى نحرها وقد أوقفها قال يجزئه ❦ قلت ❦ هل كان مالك يكره ان يقلد بالاونار (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أحب لاحد أن يفعله (قال ابن القاسم) بلغني عن مالك أنه قال يشعر في اسنمتها عرضا (قال) وسمعت أنا مالكا يقول يشعر في اسنمتها في الجانب الايسر (قال) ولم أسمع منه عرضا

❦ رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه ❦

❦ قال مالك ❦ لا يقطع أحد من شجر الحرم شيئاً فان قطع فليس فيه كفارة الا الاستغفار ❦ قال ❦ وقال مالك كل شيء أنبتته الناس في الحرم من الشجر مثل النخل والمان والفاكهة كلها وما يشبههما فلا بأس بقطع ذلك (قال) وكذلك البقل كله مثل الكراث والخس والسلق وما أشبه ذلك ❦ قال ❦ وقال مالك ولا بأس بالسنا والاذخر أن يقطع في الحرم (قال مالك) ولا بأس بالرعي في حرم مكة وحرم المدينة في الحشيش والشجر ❦ قال ❦ وقال مالك أكره للحلال والحرام ان يمتشأ في الحرم

مخافة ان يقتلا الدواب والحرام في الحل مثل ذلك فان سلما من قتل الدواب اذا احتشالم أر عليهما شيئا وأنا اكره ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك مر النبي صلى الله عليه وسلم وهو خارج في بعض مغازيه ورجل يرعى غنما له في حرم المدينة وهو يخبط شجرة فبعث اليه فارسين ينهيانه عن الخبط (قال) وقال النبي صلى الله عليه وسلم هشوا أو ارعوا (قال) فقلنا لما لك ما الهش قال يضع المحجن في الغصن فيحركه حتى يسقط ورقه ولا يخبط ولا يعضد ومعنى العضد الكسر ﴿قلت﴾ فهل يقطع الشجر اليابس في الحرم (قال) لا يقطع في الحرم من الشجر شيء يابس أو لم ييبس ﴿قلت﴾ وهو قول مالك قال هو قوله ﴿قال﴾ وقال مالك بلغني أن عمر بن الخطاب لما ولي وحج ودخل مكة أخر المقام الى موضعه الذي هو فيه اليوم وقد كان ملصقا بالبيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وقبل ذلك وكانوا قدموه في الجاهلية مخافة أن يذهب به السيل فلما ولي عمر أخرج أخيوطة كانت في خزانة الكعبة فد كانوا قاسوا بها ما بين موضعه وبين البيت اذ قدموه مخافة السيل فقاسه عمر فأخرجه الى موضعه اليوم فهذا موضعه الذي كان فيه في الجاهلية وعلى عهد ابراهيم قال وسأل عمر في أعلام الحرم واتبع رعاة قدماء كانوا مشيخة من مكة كانوا يرعون في الجاهلية حتى تتبع أنصاب الحرم فحدده فهو الذي حدد أنصاب الحرم ونصبه ﴿قال مالك﴾ وبلغني ان الله تبارك وتعالى لما أراد أن يري ابراهيم مواضع المناسك أوحى الى الجبال أن تنحي له فتنحت له حتى أراه مواضع المناسك فهو قول ابراهيم في كتاب الله تبارك وتعالى وأرنا مناسكنا ﴿قال﴾ وقال مالك من قتل بازا معلما وهو محرم كان عليه جزاؤه غير معلم ﴿قال مالك﴾ وعليه قيمته معلما لصاحبه

— رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي —

﴿قلت﴾ فما قول مالك في المرأة تريد الحج وليس لها ولي (قال) تخرج مع من تثق به من الرجال والنساء

— رسم فيمن بعث معه الهدى هل يجوز له أن يأكل منه —

﴿قال﴾ وقال مالك من بعث معه بهدي قلياً كل منه الذي بعث به معه إلا أن يكون هدياً نذره للمساكين صاحبه أو جزء صيداً أو فدية الأذى فلا يأكل هذا المبعوث معه منه شيئاً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت أن كان المبعوث معه مسكيناً (قال) لا أرى بأساً أن يأكل منه أن كان مسكيناً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أيجوز في جزء الصيد ذوات العور قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فالفدية أيجوز فيها ذوات العور قال لا ﴿قلت﴾ أيجوز فيها الجذع من الأبل والبقر والمعز (قال) لا يجوز في الفدية إلا ما يجوز في الضحايا والهدى ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فجلود الهدايا في الحج والعمرة وفي الأضاحي كل ذلك سواء (قال) نعم جلودها بمنزلة لحمها يصنع بجلودها ما يصنع بلحمها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك لا يعطى الجزار على جزارة الهدى والضحايا والنسك من لحومها ولا من جلودها شيئاً منها ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكذلك خُطْمُها وجلالها عندك قال نعم

— رسم فيمن أحصر بعد ما طاف وسعى —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قدم مكة مفرداً بالحج وطاف بالبيت وسعى ثم خرج إلى الطائف في حاجة له قبل أيام الموسم ثم أحصر أجزئته طوافه الأول عن احصاره (قال) لا يجزئه ذلك الطواف الأول قال وهو قول مالك ﴿قال مالك﴾ وكذلك لو أنه لما دخل مكة طاف وسعى بين الصفا والمروة ثم أحصر بمكة فلم يشهد الموسم مع الناس لم يجزه طوافه الأول من احصاره وعليه أن يطوف طوافاً آخر يحل به ﴿قلت﴾ فإذا طاف طوافاً آخر بعد ما فاته الحج ليحل به يسعى بين الصفا والمروة أم لا (قال) نعم عليه أن يسعى بين الصفا والمروة قال وهذا قول مالك ﴿قال﴾ وكذلك قال مالك فيمن أحصر بمرض ففاته الحج فقدم مكة فطاف بالبيت فعليه أن يسعى بين الصفا والمروة (قال) وليس لأحد ممن أحصر بمرض أن يحل إلا بعد السعي بين الصفا والمروة ثم يحلق

﴿رسم فيمن آخر الحلاق أو أحصر بعد ما وقف بعرفة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من آخر الحلاق في الحج أو العمرة حتى خرج من الحرم الى الحل فضت أيام التشريق أيكون عليه لذلك دم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك من آخر الحلاق من الحاج حتى رجع الى مكة حاق بمكة ولا شيء عليه وان نسي حتى يرجع الى بلاده فان مالكا قال يخلق وعليه الهدي وهو رأيي ﴿قلت﴾ فما قول مالك فيمن أحصر بعد ما وقف بعرفة (قال) قال مالك من وقف بعرفة ثم نسي رمي الجمار كلها حتى ذهبت أيام منى قال فان حجه تام وعليه أن يهدي بدنة . واذا وقف بعرفة فقد تم حجه وعليه أن يطوف بالبيت طواف الافاضة ولا يحل من احرامه حتى يطوف طواف الافاضة وعليه لكل ما ترك من رمي الجمار وترك المزدلفة وترك المبيت ليلتي منى هدي واحد يجزئه من ذلك كله

﴿رسم فيمن جامع أهله في الحج﴾

﴿قلت﴾ أرأيت اذا حج رجل وامرأته فجامعا متى يفترقان في قول مالك في قضاء حجتهما (قال) قال مالك اذا حجا قابلا افترقا من حيث يحزمان فلا يجتمعان حتى يحلا ﴿قلت﴾ أرأيت ان جامع امرأته يوم النحر بمنى قبل أن يرمي جرة العقبة (قال) قال مالك فقد أفسد حجه ﴿قلت﴾ أرأيت ان ترك رمي جرة العقبة يوم النحر حتى زالت الشمس أو كان قريبا من مغيب الشمس وهو تارك لرمي جرة العقبة فجامع امرأته في يومه ذلك (قال) قال مالك من وطئ يوم النحر فقد أفسد حجه اذا كان وطؤه قبل رمي الجرة وعليه حج قابل ولم يقل الى مالك قبل الزوال ولا بعده وذلك كله عندي سواء لان الرمي له الى الليل (وقال مالك) من وطئ بعد يوم النحر في أيام التشريق ولم يكن رمي الجرة فحجه مجزي عنه ويعتمر ويهدي (قال ابن القلبي) الا أن يكون أفاض قبل أن يطأ فان كان أفاض قبل أن يرمي في يوم النحر وغيره ثم وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فانما عليه الهدي وحجه تام ولا عمرة عليه ﴿قلت﴾

أرأيت من قرن الحج والعمرة فطاف بالبيت أول ما دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة ثم جامع أيكون عليه الحج والعمرة قابلاً أو الحج وحده (قال) بل يكون عليه الحج والعمرة قال وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تكون عمرته قد تمت حين طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة (قال) لان ذلك الطواف وذلك السعي لم يكن للعمرة وحدها وانما كان للعمرة والحج جميعاً فلذلك لا يجزئه من العمرة ألا ترى أنه لو لم يجمع ثم مضى على القران صحيحاً لم يكن عليه اذا رجع من عرفات أن يسعى بين الصفا والمروة لحجته وأجزأه السعي الاول فهذا يستدل على أن السعي بين الصفا والمروة في أول دخوله اذا كان قارناً انما هو للحج والعمرة جميعاً ليس للعمرة وحدها ﴿قلت﴾ أرأيت من تمتع بالعمرة في أشهر الحج ثم حل من عمرته فأحرم بالحج ثم جامع في حجته أيسقط عنه دم المتعة أم لا (قال) لا يسقط عنه دم المتعة عندي وعليه الهدي ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً طاف طواف الافاضة ونسى الركعتين حتى جامع امرأته أو طاف ستة أشواط أو خمسة فظن أنه قد أتم الطواف فصلى ركعتين ثم جامع ثم ذكر أنه انما كان طاف أربعة أو خمسة أو ذكر في الوجه الآخر أنه قد أتم الطواف ولم يصل الركعتين (قال) هذا يمتضى فيطوف بالبيت سبعا ويصل الركعتين ثم يخرج الى الحل فيعتمر وعليه الهدي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ له أرأيت رجلاً أحرم بعمرة فجامع فيها ثم أحرم بالحج بعد ما جامع في عمرته أيكون قارناً أم لا (قال) لا يكون قارناً ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا يردف الحج على العمرة الفاسدة

❦ رسم في المحرم يدهن أو يشم ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن محرماً دهن رأسه بالزيت غير المطيب أيكون عليه دم أم لا (قال) قال مالك عليه الفدية مثل فدية الاذى ﴿قلت﴾ له أرأيت ان دهن رأسه بالزنبق^(١) أو بالبان أو بالبنفسج أو بشبرج الجبلجلان^(٢) أو بزيت الفجل أو ما أشبه

(١) (الزنبق) كجعفر دهن الياسمين وورد اه قاموس (٢) (شبرج الجبلجلان) بجيمين مضمومتين

ذلك أهو عند مالك بمنزل واحدة في الكفارة المطيب منه وغير المطيب اذا ادهن به (قال) نعم ذلك كله عنده في الكفارة سواء ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك من دهن شقوا في يديه أو في رجليه بزيت أو شحم أو ودك فلا شيء عليه. وإن دهن ذلك بطيب فإن عليه الفدية ﴿قلت﴾ له هل يجوز مالك للمحرم أن يأتمم بدهن الجابلان في طعامه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾ وهو مثل السمن عندي ﴿قلت﴾ وكذلك زيت الفجل قال نعم ﴿قلت﴾ له أرأيت أن أراد أن يأتمم ببعض الادهان المطيبة مثل البنفسج والزنبق أكان مالك يكره له ذلك (قال) كان مالك يكره أن يستسقط المحرم بالزنبق والبنفسج وما أشبهه فإذا كره له أن يستسقط به فهو يكره له أيضاً أن يأكله ﴿قلت﴾ له وكان مالك لا يرى بأساً للمحرم أن يستسقط بالسمن والزيت (قال) نعم لم يكن يرى بذلك بأساً لأنه لا بأس بأن يأكله ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل المحرم يجعل في شرابه الكافور أيشربه المحرم فكرهه وقال لا خير فيه ﴿قلت﴾ له أكان مالك يكره للمحرم شم الطيب وإن لم يمسه بيده قال نعم ﴿قلت﴾ له فإن شمه تعمد ذلك ولم يمسه بيده أكان مالك يرى عليه الفدية في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى عليه فيه شيئاً ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم أن يمر في مواضع العطارين (قال) سئل مالك عنه فكرهه ورأى مالك أن يقام العطارون من بين الصفا والمروة أيام الحج وكان مالك يكره للمحرم أن يتجر بالطيب يريد إذا كان قريباً منه يشمه أو يمسه ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم شم الياسمين والورد والخيل^(١) والبنفسج وما أشبه هذا (قال) كان مالك يكره للمحرم شم الرياحين وهذا كله من الرياحين ويقول من فم له فلا فدية عليه فيه ﴿قال﴾ وكان مالك يكره للمحرم أن يتوضأ بالريحان أو يشمه ويقول إن شمه رأته خفيفاً ولا شيء عليه فإن توضأ به فلا فدية عليه (قال) وكان لا يرى بأساً أن يتوضأ بالحرط (قال) وكان مالك يكره الدقة التي فيها الزعفران ﴿قلت﴾ فإن أكلها أفتدي في قول مالك قال نعم

بينهما لامسا كنهو تمر الكزبرة وحب السمسم وشيرجه زيتة اه (١) نبت ذو زهره رائحة طيبة اه

﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في توب يجد فيه ريح المسك أو الطيب (قال) سألت مالكا عن الرجل يكون في تابوته المسك فيكون فيه ملحفته فيخرجها ليحرم فيها وقد علق بها ريح المسك (قال مالك) لا يحرم فيها حتى ينسلها أو ينشرها حتى يذهب ريحها منها ﴿قلت﴾ له هل كان مالك يكره للمحرم أن يبدل ثيابه التي أحرم فيها (قال) لا بأس أن يبيعها وأن يبدلها ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أكل طعاما قد مسته النار فيه الورس والزعفران (قال) قال مالك إذا مسته النار فلا بأس به وإذا لم تمسه النار فلا خير فيه ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت المحرم يمس الطيب ولا يشمه أ يكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾ وسواء إن كان هذا الطيب يلصق بيده أو لا يلصق بيده (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أن مالكا قال لنا إذا مس الطيب فعليه الفدية ﴿قال﴾ وقال مالك في الذين يمسهم من خلوق الكعبة (قال) أرجو أن يكون ذلك خفيفا وأن لا يكون عليهم شيء لا هم إذا دخلوا البيت لم يكادوا أن يسلموا من ذلك ﴿قلت﴾ فهل كان يكره مالك أن تخلق الكعبة في أيام الحج (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئا وأرى أن لا تخلق ﴿قلت﴾ أرايت أن تعمد المحرم شم الطيب ولم يمسه أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى فيه شيئا

﴿رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو يختضب﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في المحرم يكتحل (قال) قال مالك لا بأس أن يكتحل المحرم من حرّ يجده في عينيه ﴿قلت﴾ بالأنمد وغير الأنمد من الكحل الصبر والمرّ وغير ذلك (قال) نعم لا بأس به للرجل عند مالك إذا كان من ضرورة يجدها إلا أن يكون فيه طيب فإن كان فيه طيب افتدى ﴿قلت﴾ فإن اكتحل الرجل من غير حرّ يجده في عينيه وهو محرم لزينة (قال) كان مالك يكره له أن يكتحل لزينة ﴿قلت﴾ فإن فعل اكتحل لزينة (قال) أرى أن يكون عليه الفدية ﴿قلت﴾ فالمرأة (قال) قال مالك لا تكتحل المرأة لزينة ﴿قلت﴾ أفتكتحل بالأنمد في قول

مالك لغير زينة (قال) قال مالك الاثم هو زينة فلا تكتحل المحرمة به ﴿قلت﴾ فان اضطرت الى الاثم من وجع تجده في عينيها فاكثلت ايكون عليها في قول مالك الفدية (قال) لا فدية عليها كذلك قال مالك لان الاثم ليس بطيب ولانها انما اكثلت به لضرورة ولم تكتحل به لزينة ﴿قلت﴾ فان اكثلت بالاثم لزينة ايكون عليها الفدية في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فبال الرجل والمرأة جميعا اذا اكثلا بالاثم من ضرورة لم يجعل مالك عليهما الفدية واذا اكثلا لزينة جعل عليهما الفدية (قال) ألا ترى أن المحرم اذا دهن يديه أو رجله بالزيت في قول مالك للزينة كانت عليه الفدية وان دهن شقوا في يديه أو رجله بالزيت لم يكن عليه الفدية فالضرورة عند مالك مخالفة لغير الضرورة في هذا وان كان الاثم ليس بطيب فهو مثل الزيت عند مالك لان الزيت ليس بطيب ﴿قلت﴾ أرايت ان أصاب المحرم الرمد فداواه بدواء فيه طيب مرارا ايكون عليه كفارة واحدة في قول مالك أم كفارة لكل مرة (قال) بل كفارة واحدة لجميع مداوى به رمده ذلك (قال) فان انقطع رمده ذلك ثم رمد بعد ذلك أيضا فداواه فعليه فدية أخرى لان هذا وجع غير الاول وأمر مبتدأ وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ وكذلك القرحة تكون في الجسد فداويها بدواء فيه طيب مرارا (قال) نعم في قول مالك اذا أراد أن يداويها حتى تبرأ فليس عليه الا فدية واحدة (قال) فان ظهرت به قرحة أخرى في جسده فداواها بذلك الدواء الذي فيه الطيب فان عليه كفارة مستقبلة لهذه القرحة الحادثة لان هذا دواء تداوى به مبتدأ فيه طيب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان شرب المحرم دواء فيه طيب ايكون عليه الفدية أم لا في قول مالك (قال) عليه الفدية في قوله وهذا رأيي (قال) وذلك أني سألته عن الرجل المحرم يشرب الشراب فيه الكافور فكرهه (قال ابن القاسم) وهذا عندي بمنزلة الزعفران يأكله بالملح وما أشبهه فقد كرهه وجعل مالك عليه الفدية وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت من ربط الجبائر على كسر أصابه وهو محرم (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ أرايت كل ما

دأوى به القارن مما احتاج اليه فيه الطيب أياكون عليه كفارة واحدة أم كفارتان
 في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون على القارن في شيء من الأشياء مما تطيب به
 أو نقص من حجه إلا كفارة واحدة ولا يكون عليه كفارتان ﴿قلت﴾ فما قول
 مالك فيمن غسل رأسه ولحيته بالخطمي أياكون عليه الفدية قال نعم ﴿قلت﴾
 وكذلك ان خضب رأسه أو لحيته بالحناء أو الوسم قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت
 امرأة فحضبت يديها أو رجليها أو رأسها (قال) نعم عليها الفدية عند مالك ﴿قلت﴾ فان
 طرقت أصابعها بالحناء (قال) قال مالك عليه الفدية ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا خضب
 أصبعاً من أصابعه بالحناء لجرح أصابعه أياكون عليه الفدية في قول مالك (قال) ان
 كانت رقعة كبيرة فعليه الفدية في قول مالك وان كانت صغيرة فلا شيء عليه عند
 مالك ﴿قلت﴾ وكان مالك يرى الحناء طيباً قال نعم ﴿قلت﴾ فان دأوى جراحاته
 بدواء فيه طيب برقعة صغيرة أياكون عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما
 فرق ما بين الحناء والطيب اذا كان الحناء انما هو شيء قليل الرقعة ونحوها فلا فدية فيه
 ولا طعام ولا شيء وقد جعل مالك الحناء طيباً فاذا كان الدواء فيه طيب فعليه الفدية
 وان كان ذلك قليلاً قال لان الحناء انما هو طيب مثل الريحان ليس بمنزلة المؤنث من
 الطيب انما هو شبه الريحان والمذكر من الطيب وانما يختضب به للزينة فلذلك لا يكون
 بمنزلة المؤنث من الطيب واتحد قال مالك في المحرم يشم الريحان أكره ذلك له ولا
 أرى فيه فدية ان فعل ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمرأة المحرمة القفازين قال نعم
 ﴿قلت﴾ فان فعلت أياكون عليها الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك البرقع
 للمرأة قال نعم ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يصب على جسده ورأسه
 الماء من حر يجده (قال) لا بأس بذلك للمحرم عند مالك ﴿قلت﴾ فان صب على
 رأسه وجسده الماء من غير حر يجده (قال) لا بأس به أيضاً عند مالك ﴿قلت﴾
 وكان مالك يكره للمحرم دخول الحمام (قال) نعم لان ذلك يبتلى وسخه (قال مالك)
 ومن فعله فعليه الفدية انا تدلك وأنتى الوسخ ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم

أن يغيب رأسه في الماء قال نعم ﴿قلت﴾ لم كره له مالك أن يغيب رأسه في الماء (قال مالك) أكره له ذلك لتقتل الدواب ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره للمحرم أن يدخل منكبيه في القباء من غير أن يدخل يديه في كفيه ولا يزوره عليه قال نعم ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره له أن يطرح قميصه على ظهره يتردى به من غير أن يدخل فيه قال لا ﴿قلت﴾ فلم كره له أن يدخل منكبيه في قباؤه إذا لم يدخل يديه ولم يزوره (قال) لأن ذلك دخول في القباء ولباس له فذلك كرهه

— رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره —

﴿قلت﴾ فهل كان يوسع مالك في الخبز لاجلال أن يلبسه (قال) كان مالك يكره الخبز للرجال لموضع الحرير ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم أن يحرم في العصب عصب اليمين أو في شيء من ألوان الثياب غير الزعفران والورس (قال) لم يكن مالك يكره شيئاً ما خلا الورس والزعفران والمعصر المفدم الذي ينتفض ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للصبيان الذكور لبس الخبز كما يكرهه للرجال (قال) لم أسمع من مالك في الخبز شيئاً ولكن قال لنا مالك أكره لبس الحرير والذهب للصبيان الذكور كما أكرهه للرجال وأرجو أن يكون الخبز للصبيان خفيفاً ﴿قلت﴾ أرايت هذه الثياب الهروية أيجرم فيها الرجال (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وأنا أرى أن كانت إنما صبغها بالزعفران فلا تصاح فإن كان بغير الزعفران فلا بأس بها لأن المشق قد وسع فيه ﴿قال﴾ وقال مالك إذا احتاج المحرم إلى لبس الثياب فلبس خفين وقلنسوة وقيصاً وسراويل وما أشبه هذا من الثياب (قال) إن كانت حاجته إلى هذه الثياب جميعاً في فور واحد ثم لبسها واحداً بعد واحد وكانت حاجته إليها قبل أن يلبسها احتاج إلى الخفين لضرورة والقميص لضرورة والقلنسوة لضرورة وما أشبه هذا لضرورة فلبسها في فور واحد فأنما عليه في هذه الثياب كلها كفارة واحدة (قال) وإن كانت حاجته إلى الخفين فلبس الخفين ثم احتاج بعد ذلك إلى القميص فلبس القميص فعليه بلبس القميص كفارة أخرى لأن حاجته إلى القميص إنما كانت

بعد ما وجبت عليه الكفارة في الخفين فعلى هذا فقس جميع أمر اللباس ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك هل يتوشح المحرم (قال) نعم لا بأس به ما لم يعقد ذلك (قال) فقلنا لمالك فهل يحتجب المحرم (فقال) نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان عقد المحرم على عنقه ثوبه الذي يتوشح به أ يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) قال مالك ان ذكر ذلك مكانه فخله أو صاح به رجل فخله فلا شيء عليه وان تركه حتى تطاول ذلك وانتفع به فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للمحرم أن يخلل عليه كساءه (قال) سئل مالك عن ذلك فقال أكره للمحرم أن يخلل عليه كساءه ﴿ قلت ﴾ فإن خلل أ كان مالك يرى عليه الفدية (قال ابن القاسم) هو عندى مثل العقد يعقد ازاره أو يلبس قميصه انه ان ذكر مكانه فنزعه أو صاح به أحد فنزعه فلا شيء عليه وان طال ذلك حتى انتفع به فعليه الفدية ﴿ قلت ﴾ له أرأيت لو أن محرماً غطى وجهه أو رأسه ما قول مالك فيه (قال) قال مالك ان نزعه مكانه فلا شيء عليه وان تركه لم ينزعه مكانه حتى انتفع به اقتدى ﴿ قلت ﴾ وكذلك المرأة اذا غطت وجهها (قال) نعم الا أن مالكا كان يوسع للمرأة أن تسدل رداءها من فوق رأسها على وجهها اذا أرادت سترأفان كانت لا تريد سترأفان تسدل (قال) مالك وما جر النائم على وجهه وهو محرم من لحافه فاستنبه فنزعه فلا فدية عليه فيه ولم أره يشبه عنده المستيقظ وان طال ذلك عليه وهو نائم ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يأمرها اذا أسدلت رداءها أن نجافيه عن وجهها (قال) ما علمت انه كان يأمرها بذلك ﴿ قلت ﴾ فان أصاب وجهها الرداء (قال) ما علمت أن مالكا ينهاها عن أن يصيب الرداء وجهها اذا أسدلته ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يكره للمحرمة أن ترفع خمارها من أسفل الى رأسها على وجهها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يشبه هذا السدل (قال) لان هذا لا يثبت اذا رفعت حتى تعقده قال فعليها ان فعلته الفدية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غطى وجهه المحرم من عذراً أو من غير عذر فنزعه مكانه أهو عند مالك سواء (قال) قال مالك من غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً

فنزعه مكانه فلا شيء عليه وإن تركه حتى ينتفع به فعليه الفدية ﴿قلت﴾ وفديتهما إذا وجبت عليهما عند مالك سواء قال نعم ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمرأة المحرمة لبس الحرير والخز والعصب (قال) قال لا بأس به للمحرمة ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن أعصب على الجراح خرقه وأنا محرم (قال) لم يكن يكرهه إذا كانت به جراح وكان يرى عليه إذا فعل ذلك الفدية ﴿قلت﴾ أرايت المحرم إذا عصب رأسه من صداع أو جراح هل عليه الفدية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن عصب على رأسه من صداع أو جراح أو عصب على شيء من جسده من جرح أو جراح أكان عليه في ذلك الفدية في قول مالك قال نعم ﴿فقلت﴾ والجسد والرأس عند مالك سواء قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن عصب على بعض جسده من غير علة (قال) عليه الفدية أيضا عند مالك (قال) ويقتدى بما شاء إن شاء بطعام وإن شاء بصيام وإن شاء بنسك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره للمحرمة وغير المحرمة لبس القباء (قال) نعم كان يكره لبس القباء للجواري وأفنى بذلك وقال أنه يصفهن ويصف أعجازهن ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكرهه للنساء الحرائر (قال) قد أخبرتك بقول مالك في الأماء فإذا كرهه مالك للأماء فهو للحرائر أشد كراهية عنده ﴿قلت﴾ فهل كان مالك يكره للمحرمة لبس السراويل وغير المحرمة (قال) لم يكن يرى بلبس السراويل للمحرمة بأسا ﴿قال ابن القاسم﴾ فغير المحرمة عندي أخرى ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرمة أن تحرم في الحلي أو تلبسه بعد ما تحرم (قال) لم يكن مالك يكره للمحرمة لبس الحلي

— رسم في تغطية الرأس والوجه والذقن للمحرم والمحرمة —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة تنطى ذقنها أعليها لذلك شيء في قول مالك أم لا (قال) ذلك للزجل المحرم لا بأس به في قول مالك فكيف المرأة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أحرام الرجل في وجهه ورأسه عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وأحرام المرأة في وجهها قال نعم ﴿قلت﴾ وذقن المرأة وذقن الرجل في ذلك سواء (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت

المحرمة تبرقع وتجافيه عن وجهها هل يكرهه مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرى فيه الكفارة ان فعلت قال نعم

— رسم الكفارة في فدية الأذى —

﴿قلت﴾ أرايت الطعام في فدية الأذى كم هو عند مالك (قال) لستة مساكين مدين مدين لكل مسكين ﴿قلت﴾ وهو من الشعير والحنطة من أى ذلك شاء (قال) اذا كان ذلك طعام البلد في قول مالك أجزأه ان يعطى المساكين منه (قال) وان أعطاهم شعيراً اذا كان ذلك طعام تلك البلدة اذا أطمع منه فأنما يطعم مدين مدين ﴿قلت﴾ فهل يجزئه في قول مالك أن يغدى ويعشى ستة مساكين (قال) لا أرى أن يجزئه ولا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وإنما رأيت أن لا يجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال النسك شاة أو اطعام ستة مساكين مدين مدين أو صوم ثلاثة أيام فلا أرى أن يجزئه أن يطعم وهو في كفارة اليمين لا بأس أن يطعم وكفارة اليمين إنما هو مائة لكل مسكين فهو يغدى منه ويعشى وهذا هو مدان مدان فلا يجزئه أن يغدى ويعشى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ كان مالك يكره أن يزر المحرم الطيلسان على نفسه قال نعم

— في لبس المحرم الجورين والنعلين والخفين وحمله على رأسه —
﴿قلت﴾ وتفطية رأسه وهو نائم ﴿

﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره للمحرم لبس الجورين قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المحرم اذا لم يجد النعلين ووجد الخفين فقطعهما من أسفل الكعبين (قال) قال مالك لا شيء عليه ﴿قلت﴾ فان كان يجد النعلين واحتاج الى لبس الخفين لضرورة تقديمه فقطعهما من أسفل الكعبين (قال) قال مالك يلبسهما ويفتدى ﴿قلت﴾ لم جعل عليه في هذا اذا كان بقدميه ضرورة الفدية وترك أن يجعل على الذي لا يجد نعلين الفدية (قال) لان هذا اذا كان انما يلبس الخفين لضرورة فأنما هذا يشبه الدواء والذي

لا يجد النعلين ليس بمتداو وقد جاء في ذلك الاثر ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره
للمحرم أن يحمل على رأسه الاطباق والقلال والفرائر والاخرجة وما أشبه هذا
(قال) سألنا مالكا عن المحرم يحمل على رأسه خرجه فيه زاده مثل هؤلاء الرجال
أوجرا به قال لا بأس بذلك وإنما كره أن يحمل لغير منفعة للناس يتطوع به لهم أو
يؤاجر نفسه يحمل على رأسه فلا خير فيه فإن فعل فعليه الفدية وإنما رخص له
ل حاجته اليه كما رخص له في حمل منطقته لنفسه يحرز فيها نفقته ولم يرخص له في حمل
منطقة غيره ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان هذا المحرم يشتري البر بمكة فيحمله على رأسه
أو يبيع البر أو السقط (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئا وما أحب لهذا أن
يفعل هذا لان هؤلاء ليسوا بمنزلة أولئك الذين سألنا مالكا عنهم هؤلاء يتجرون
فلا ينبغي أن يتجروا بما يغطون به رؤسهم في احرامهم ﴿قلت﴾ أ رأيت محرمًا
غطاه رجل وهو نائم فغطى وجهه ورأسه فاستنبه وهو منطى كذلك فكشف عن
وجهه كيف يصنع في قول مالك (قال) الكفارة على الذي غطاه وليس على هذا النائم
شيء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان المحرم نائمًا فتقاب على جراد أو دبا فقتله أو على صيد
أو على فرخ حمام أو غير ذلك من الصيد فقتله أ يكون عليه الكفارة أم لا في قول
مالك (قال) نعم عليه الكفارة عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت محرمًا طيب وهو نائم
ما عليه في قول مالك (قال) أرى الكفارة على من طيبه وهو نائم ويفسل هذا المحرم
عنه الطيب ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت محرمًا حلق رأسه وهو نائم (قال) أرى
الكفارة على من حلقه ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت الصبي اذا أحرمه أبود فأصاب
الصبي الصيد ولبس القميص وأصاب الطيب على من الفدية والجزاء في قول مالك
(قال) على الاب في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان للصبي مال أعلى الاب أن يخرج
جزاء ذلك الصيد وتلك الفدية من مال الصبي أم لا في قول مالك أم ذلك على الاب
(قال) بل على الاب لانه هو الذي حج به اذا كان صغيراً لا يعقل

﴿ في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يقول على المشي الى بيت الله ان كملت فلانا فكلمه ماعليه في قول مالك (قال) قال مالك اذا كلمه وجب عليه أن يمشي الى مكة ﴿ قلت ﴾ ويجعلها في قول مالك ان شاء حجة وان شاء عمرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان جعلها عمرة فحتى متى يمشي (قال) حتى يسعي بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ فان ركب قبل أن يخلق بعد ما سعى في عمرته هذه التي حلف فيها أن يكون عليه شيء في قول مالك (قال) لا وإنما عليه المشي حتى يفرغ من السعي بين الصفا والمروة عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان جعلها حجة فالى أي موضع يمشي في قول مالك (قال) حتى يقضى طواف الافاضة كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فاذا قضى طواف الافاضة أيركب راجعا الى منى في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جعل المشي الذي وجب عليه في حجه فمشي حتى لم يبق عليه الاطواف الافاضة فأخر طواف الافاضة حتى رجع من منى أيركب في رمي الجمار وفي حوائجه بمنى في قول مالك (قال) لا يركب في رمي الجمار (وقال) قال مالك لا بأس أن يركب في حوائجه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا لا أرى به بأسا وإنما ذلك بمنزلة أن لو مشى فيما قد وجب عليه من حج أو عمرة فأتى المدينة فركب في حوائجه أو رجع من الطريق في حاجة له ذكرها فيما قد مشى فلا بأس أن يركب فيه وهو قول مالك الذي أحب وأخذ به ﴿ قلت ﴾ له ما قول مالك فيه اذا هو خرج ماشيا في مشي وجب عليه أنه أن يركب في المناهل في حوائجه (قال) قال مالك نعم (قال ابن القاسم) لا أرى بذلك بأسا ليس حوائجه في المناهل من مشيه ﴿ قلت ﴾ ما قول مالك ان ذكر حاجة نسيها أو سقط بعض متاعه أيرجع فيها راكبا قال لا بأس به ﴿ قلت ﴾ فهل يركب اذا قضى طواف الافاضة في رمي الجمار بمنى (قال) نعم وفي رجوعه من مكة اذا قضى طواف الافاضة الى منى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هو ركب في الافاضة وحدها وقد مشى حجه كله أوجب عليه لذلك في قول مالك دم أم يجب عليه العودة ثانية حتى يمشي ما ركب (قال) أرى أن يجزئه ويكون عليه

الهدى (قال) لأن مالكاً قال لو أن رجلاً مرض في مشيه فركب الاميال أو البريد أو اليوم ما رأيت عليه الرجوع ثانية لمشيئه ذلك ورأيت أن يهدي هدياً ويجزى عنه (وقال مالك) لو أن رجلاً دخل مكة حاجاً في مشى عليه فلما فرغ من سعيه بين الصفا والمروة خرج الى عرفات راكباً وشهد المناسك وأفاض راكباً (قال مالك) أرى أن يجزى الثانية راكباً حتى اذا دخل مكة وسعى بين الصفا والمروة خرج ماشياً حتى يفيض فيكون قد ركب ما مشى ومشى ما ركب ولم يره مثل الذي ركب في الطريق الاميال من مرض ﴿قلت﴾ أرايت ان مشى هذا الذي حلف بالمشى فحنت فمجز عن المشى كيف يصنع في قول مالك (قال) يركب اذا عجز فاذا استراح نزل فمشى فاذا عجز عن المشى ركب أيضاً حتى اذا استراح نزل ويحفظ المواضع التي مشى فيها والمواضع التي ركب فيها فاذا كان قابلاً خرج أيضاً فمشى ما ركب وركب ما مشى واهراق لما ركب دماً ﴿قلت﴾ فان كان قد قضى ما ركب من الطريق ماشياً أيكون عليه الدم في قول مالك (قال) قال مالك نعم عليه الدم لانه فرّق مشيه في أول مرة ﴿قلت﴾ فان هو لم يتم المشى ثانية أعليه أن يعود الثالثة في قول مالك (قال) ليس عليه أن يعود بعد المرة الثانية وليهرق دماً ولا شئ عليه ﴿قلت﴾ فان كان من حين مشى في المرة الاولى الى مكة مشى وركب فعلم أنه ان أعاد الثانية لم يقدر على أن يتم ما ركب ماشياً (قال) قال مالك اذا علم أنه لا يقدر على أن يمشى المواضع التي ركب فيها في المرة الأولى فليس عليه أن يعود ويجزئه الذهاب الاول ان كانت حجة فحجة وان كانت عمرة فعمرة ويهرق لما ركب دماً وليس عليه أن يعود ﴿قلت﴾ فان كان حين حلف بالمشى فحنت يعلم أنه لا يقدر على أن يمشى الطريق كله الى مكة في ترده الى مكة أيركب في أول مرة ويهدي ولا يكون عليه شئ غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك يمشى ما أطاق ولو شيئاً ثم يركب ويهدي بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الضعيفة ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل حلف بالمشى الى بيت الله فحنت فمشى في حج ففاته الحج (قال مالك) يجزئه المشى الذي مشى ويجعلها عمرة ويمشي حتى يطوف بين الصفا

والمروة وعليه قضاء الحج قابلاً راكباً والهدى لفوات الحج ولا شيء عليه غير ذلك
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان حنث فلزمه المشي فخرج فمشى فعجز ثم ركب وجعلها عمرة ثم
 خرج قابلاً ليمشي ماركباً وليركب مامشياً فأراد أن يجعلها قابلاً حجة أله ذلك أم ليس
 له أن يجعلها الا عمرة أيضاً في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجعل المشي الثاني ان
 شاء حجاً وان شاء عمرة ولا يبالي وان خالف المشي الاول الا أن يكون نذر المشي
 الاول في حج فليس له أن يجعل الثاني عمرة وان كان الاول نذره في عمرة فليس له
 أيضاً أن يجعل المشي الثاني في الحج (قال) وهذا الذي قال لى مالك ﴿قلت﴾ وليس
 له أن يجعل المشي الثاني ولا الاول فريضة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان
 هو مشى حين حنث فعجز عن المشي فركب ثم رجع من قابل ليقضي ماركب فيه
 ماشياً فقوي على أن يمشي الطريق كله أوجب عليه أن يمشي الطريق كله أم يمشي
 ماركباً ويركب مامشياً (قال) ليس عليه أن يمشي الطريق كله ولكن عليه أن يمشي
 ماركباً ويركب مامشياً قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان حلف بالمشي فحنث
 وهو شيخ كبير قد يئس من المشي (قال) قال مالك يمشي ما أطاق ولو نصف ميل ثم
 يركب ويهدي ولا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ فان كان مريضاً هذا الخالف فحنث
 كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ان كان مريضاً قد يئس من البرء فسيبيله سبيل
 الشيخ الكبير وان كان مرض مريضاً يطعم بالبرء منه وهو ممن لو صح كان
 يجب عليه المشي ليس بشيخ كبير ولا امرأة ضعيفة فلينتظر حتى اذا برأ وصح مشى
 الا أن يكون يعلم أنه وان برأ وصح لا يقدر على أن يمشي أصلاً الطريق كله
 فليمش ما أطاق ثم يركب ويهدي ولا شيء عليه في رأيي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان عجز عن
 المشي فركب كيف يحصى ماركب في قول مالك أ يحصى عدد الايام أم يحصى ذلك في ساعات
 النهار والليل أم يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض فاذا رجع ثانية مشى ماركباً
 وركب مامشياً (قال) انما يأمره مالك بأن يحفظ المواضع التي ركب فيها من الارض
 ولا يلتفت الى الايام والليالي فان عاد ثانية مشى تلك المواضع التي ركب فيها ﴿قلت﴾

ولا يجزئه عند مالك أن يمشى يوماً ويركب يوماً أو يمشى أياماً ويركب أياماً فإذا عاد ثاية قضى عدد تلك الأيام التي ركب فيها (قال) لا يجزئه عند مالك لأن هذا إذا كان هكذا يوشك أن يمشى في الموضع الواحد المرتين جميعاً ويركب في الموضع الواحد المرتين جميعاً فلا يتم المشى إلى مكة فليس قول مالك على عدد الأيام وإنما هو على المواضع من الأرض ﴿ قلت ﴾ والرجال والنساء في المشى سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال على المشى إلى بيت الله حافياً راجلاً أعليه أن يمشى وكيف أن اشعل (قال) ينتعل وإن أهدي فحسن وإن لم يهد فلا شيء عليه وهو خفيف ﴿ قلت ﴾ هل يجوز لهذا الذي حلف بالمشى فحث فمشى وجعلها عمرة أن يحج حجة الاسلام من مكة (قال) قال مالك نعم يحج حجة من مكة وتجزئه من حجة الاسلام ﴿ قلت ﴾ ويكون متمتعاً إن كان اعتمر في أشهر الحج قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قرن الحج والعمرة يريد بالعمرة عن المشى الذي وجب عليه وبالحج حجة الفريضة أيجزئه ذلك عنهما من حجة الاسلام في قول مالك (قال) لا يجزئه ذلك عندي من حجة الاسلام ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه دم القران في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجزئه من حجة الاسلام في قول مالك (قال) لأن عمل الحج والعمرة في هذا واحد ولا تجزئه من فريضة ومن شيء أوجبه على نفسه ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل كان عليه مشي فمشى في حجه وهو ضرورة يريد بذلك وفاء نذر يمينه وأداء الفريضة عنه قال لنا مالك لا تجزئه من الفريضة وهي للنذر الذي عليه من المشى وعليه حجة الفريضة قابلاً وقالها غير مرة

﴿ رسم في الشركة في الهدى والضحايا ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يشترك في جزاء الصيد إذا وجب عليه في جزاء الصيد شاة فشارك بسبع بمير أو شارك في سبع بعير في فدية وجب عليه أو شارك في هدى التطوع أو في شيء من الهدى أو البدن تطوعاً أو فريضة (قال) قال مالك لا يشترك في شيء من الهدى ولا البدن ولا اللسك في الفدية ولا في شيء من هذه الأشياء كلها

﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً زمه الهدي هو وأهل بيته وكان ذلك الذي لزم كل واحد منهم شاة شاة فأراد أن يشتري بغيراً فيشركهم جميعهم فيه عما وجب عليهم من الهدي (قال) لا يجوزهم في رأيي ﴿قلت﴾ فأهل البيت والاجنيون في الهدي والبدن والنسك عند مالك سواء (قال) نعم كلهم سواء لا يشترك في النسك ولا في الهدي عنده وإن كانوا أهل بيت واحد ﴿قلت﴾ والهدي التطوع لا يشترك فيه أيضاً عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن كان الرجل يشتري الهدي التطوع فيريد أن يشرك أهل بيته في ذلك لم يجزه في قول مالك (قال) نعم لا يجوز في قول مالك أن يشترك في شيء من الهدي لا في تطوعه ولا في واجبه ولا في هدي نذر ولا في هدي نسك ولا في جزاء صيد ﴿قلت﴾ فالضحايا هل يشترك فيها في قول مالك (قال) قال مالك لا يشترك فيها إلا أن يشتريها رجل فيذبحها عن نفسه وعن أهل بيته وأما ما سوى هؤلاء من الاجنيين فلا يشتركون في الضحايا ﴿قلت﴾ فإن كانوا أهل بيت أكثر من سبعة أنفسهم أجزئ عن جميعهم شاة أو بعير أو بقرة (قال) تجزي البقرة والبعير والشاة في الضحايا إذا ضحى بها عنه وعن أهل بيته وإن كانوا أكثر من سبعة أنفسهم ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً اشتراها فأراد أن يذبحها عن نفسه وعن ناس أجنيين معه ولا يأخذ منهم الثمن ولكن يتطوع بذلك (قال) قال مالك لا ينبغي ذلك وإنما ذلك لأهل البيت الواحد (قال) ولقد سئل مالك عن قوم كانوا رفقاء في الغدو في بيت واحد فحضر الاضحى وكانوا قد تخارجوا نفقتهم فكانت نفقتهم واحدة فأرادوا أن يشتروا من تلك النفقة كبشاً عن جميعهم فقال لا يجوزهم ذلك وإنما هؤلاء عندي شركاء أخرج كل واحد منهم من الدراهم قدر نصيبه في الكبش فلا يجوز ذلك

﴿في الاستثناء في الحلف بالمشي إلى بيت الله وغير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أرايت من قال على المشي إلى بيت الله إلا أن يبدو لي والآن أرى خيراً من ذلك ماذا عليه في قول مالك (قال) عليه المشي وليس استثناءه في هذا شيء في رأيي لأن الكا قال لا استثناء في المشي إلى بيت الله ﴿قلت﴾ أرايت أن قال على المشي

الى بيت الله ان شاء فلان (قال) هذا لا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان وليس هذا باستثناء وانما مثل هذا مثل الطلاق أن يقول الرجل امرأتى طالق ان شاء فلان أو غلامى حرٌّ ان شاء فلان فلا يكون عليه شيء الا ان يشاء فلان ولا استثناء في طلاق ولا عتاقة ولا مشى ولا صدقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى بيت الله ينوي مسجداً من المساجد أتكون له نية في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى بيت الله وليست له نية ماعليه في قول مالك (قال) عليه المشى الى مكة اذا لم يكن له نية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى الصفا والمروة (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يلزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى المسجد الحرام (قال) قال مالك عليه المشى الى بيت الله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى الحرم (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا أرى عليه شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال على المشى الى منى أو الى عرفات أو الى ذى طوى (قال) أرى ان قال على المشى الى ذى طوى أو منى أو عرفات أو غير ذلك من مواضع مكة أن لا يكون عليه شيء ولا يكون المشى الا على من قال مكة أو بيت الله أو المسجد الحرام أو الكعبة فاعدا أن يقول الكعبة أو البيت أو المسجد أو مكة أو الحجر أو الركن أو الحجر فذلك كله لا شيء عليه فان سئى بعض ما سميت لك من هذه الاشياء لزمه المشى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان كلمتك فعلى السير الى مكة أو قال على الذهاب الى مكة أو قال على الانطلاق الى مكة أو على أن آتى مكة أو على الركوب الى مكة (قال) أرى أن لا شيء عليه الا أن يكون أراد أن يأتيها حاجاً أو معتمراً فيأتيها راجلاً الا أن يكون نوى ماشياً والا فلا شيء عليه أصلاً وقد كان ابن شهاب لا يرى بأساً أن يدخل مكة بغير حج ولا عمرة ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلها غير محرم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال على المشى ولم يقل الى بيت الله (قال) ان كان نوى مكة مشى وان لم يكن نوى مكة فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ وان قال على المشى الى بيت الله ونوى مسجداً من المساجد

كان ذلك له في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ رأيت قوله على حجة أو لله على حجة
أهو سواء في قول مالك وتلزمه الحجة قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك من قال لله على
أن آتي المدينة أو بيت المقدس أو المشي إلى المدينة أو إلى بيت المقدس فلا شيء عليه
الا أن يكون نوى بقوله ذلك أن يصلي في مسجد المدينة أو في مسجد بيت المقدس
فإن كانت تلك نيته وجب عليه الذهاب إلى بيت المقدس أو إلى مسجد المدينة راكبا
ولا يجب عليه المشي إليه وإن كان حلف بالمشي ولا دم عليه ﴿قال﴾ وقال مالك
واب قال لله على المشي إلى مسجد بيت المقدس أو إلى مسجد المدينة وجب عليه
الذهاب إليهما وأن يصلي فيهما (قال) وإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو مسجد
بيت المقدس فهو مخالف لقوله على المشي إلى المدينة أو على المشي إلى بيت المقدس
فهو إذا قال على المشي إلى بيت المقدس فلا يجب عليه الذهاب الا أن ينوي الصلاة
فيه وإذا قال على المشي إلى مسجد المدينة أو إلى مسجد بيت المقدس وجب عليه
الذهاب راكبا والصلاة فيهما وإن لم ينو الصلاة فيهما وهو إذا قال على المشي إلى
هذين المسجدين فكأنه قال لله على أن أصلي في هذين المسجدين

﴿في حمل المحرم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره﴾

﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قوله في المنطقة للمحرم التي فيها نفقته (قال) قال مالك
لا بأس بالمنطقة للمحرم التي تكون فيها نفقته ﴿قلت﴾ ويربطها في وسطه (قال) قال
مالك يربطها من تحت أزاره ولا يربطها من فوق أزاره ﴿قلت﴾ فإن ربطها من فوق
أزاره افتدى (قال) لم أسمع من مالك في الفدية شيئا ولكني أرى أن يكون عليه
الفدية لانه قد احتزم من فوق أزاره (قال) قال مالك إذا احتزم المحرم فوق أزاره
بخط أو بحبل فعليه الفدية ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يدخل السيور في
الثقب التي في المنطقة ويقول بعقده (قال) قال مالك يشد المحرم المنطقة التي فيها
نفقته على وسطه ويدخل السيور في الثقب ولا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فهل كان مالك
يكره أن يجعل المنطقة في عضده أو فخذه (قال) نعم لم يكن يوسع أن يجعل منطقة

نفقته الا في وسطه ﴿قلت﴾ فان جعلها في عضده أو في فخذه أو في ساقه أو يكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع منه في الفدية شيئاً الا الكراهية لذلك (قال ابن القاسم) وأرجو أن يكون خفيفاً ولا يكون عليه الفدية (قال) ولقد سئل مالك عن المحرم يحمل نفقة غيره في وسطه ويشدها على بطنه (قال) لا خير في ذلك وانما وسع له أن يحمل نفقة نفسه ويشدها على وسطه لموضع الضرورة ولا يجوز له أن يربط نفقة غيره ويشدها في وسطه ﴿قلت﴾ فان فعل أيكون عليه الفدية في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الفدية في هذا شيئاً وأنا أرى أن يكون عليه الفدية في هذا لانه انما أرخص له أن يحمل نفقة نفسه (قال) والذي أرى لو أن محرماً كانت معه نفقته في هميان قد جعله في وسطه وشده عليه فاستودعه رجل نفقته فجعلها في نفقته في هميانه ذلك وشد الهميان على وسطه أنه لا يرى عليه شيئاً لان أصل ما شد الهميان على وسطه لنفسه لا لغيره

﴿فيمن قال ان كملت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره فحنت متى يحرم﴾

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً قال ان كملت فلانا فأنا محرم بحجة أو بعمره (قال) قال مالك أما الحجة فان حنت قبل أشهر الحج لم تلزمه حتى تأتي أشهر الحج فيحرم بها اذا دخلت أشهر الحج الا أن يكون نوى أو قال في يمينه أنا محرم حين أحنت فأرى عليه ذلك حين حنت وان كان في غير أشهر الحج ﴿قال﴾ وقال مالك وأما العمرة فاني أرى الاحرام يجب عليه فيها حين حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويخاف على نفسه ولا يجد من يصحبه فلا أرى عليه شيئاً حتى يجد أنساً وصحابة في طريقه قال فاذا وجدهم فعليه أن يحرم بالعمرة ﴿قلت﴾ فمن أين يحرم أمن الميقات أم من موضعه الذي حنت فيه في قول مالك (قال) من موضعه ولا يؤخره الى الميقات عند مالك ولو كان له أن يؤخر الى الميقات في الحج لكان له أن يؤخر ذلك في العمرة (ولقد قال) لي مالك يحرم بالعمرة اذا حنت الا أن لا يجد من يخرج معه ويستأنس به فان لم يجد أخره حتى يجد فهذا يدل في الحج أنه من حيث حنت اذ جعله مالك في العمرة

غير مرة من حيث حنث الا أن يكون نوى سن الميقات أو غير ذلك فهو على نيته ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال حين أكل فلانا فأنا محرم يوم أكله فكلمه (قال) أرى أن يكون محرما يوم يكلمه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنث (قال) قال مالك يمشي من حيث حلف الا أن تكون له نية فيمشي من حيث نوى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة أهو في قول مالك مثل الذي قال يوم أفعل كذا وكذا فأنا محرم بحجة (قال) نعم هو سواء في قوله ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان قال ان فعلت كذا وكذا فأنا أحج الى بيت الله (قال) أرى قوله ان فعلت كذا وكذا فأنا أحج الى بيت الله أنه اذا حنث فقد وجب عليه الحج وهو بمنزلة قوله فعلى حجة ان فعلت كذا وكذا وهذا مثل الرجل يقول ان فعلت كذا وكذا فأنا أمشي الى مكة أو فعلى المشي الى مكة فهو سواء وكذلك قوله فأنا أحج أو فعلى الحج هو مثل قوله فأنا أمشي أو فعلى المشي ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك من قال فعلى المشي الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا أو أنا أمشي الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنث ان عليه المشي وهما سواء (قال) ورأيت قوله فأنا أحج أو فعلى الحج على هذا ﴿قلت﴾ وكذلك قوله أنا أهدي هذه الشاة ان فعلت كذا وكذا فحنث أيكون عليه أن يهديها في قول مالك (قال) نعم عليه أن يهديها عند مالك اذا حنث الا أن يكون بموضع بعيد فيبيعها ويشتري بثمنها شاة بمكة ويخرجها الى الحل ثم يسوقها الى الحرم عند مالك اذا حنث ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الرجل يقول أنا أحج بفلان الى بيت الله ان فعلت كذا وكذا فحنث (قال) قال مالك اذا قال الرجل أنا أحمل فلانا الى بيت الله فاني أرى أن ينوى فان كان أراد تعب نفسه وحمله على عنقه فاني أرى أن يحج ماشيا ويهدي ولا شيء عليه في الرجل ولا يحجه وان لم ينو ذلك فليحج راكباً وليحج بالرجل معه ولا هدي عليه فان أبي الرجل أن يحج فلا شيء عليه في الرجل وليحج هو راكباً ﴿قال ابن القاسم﴾ وقوله أنا أحج بفلان الى بيت الله هو عندي أوجب من الذي يقول أنا أحمل

فلاناً الى بيت الله لا يريد بذلك على عنقه لان إحجابه الرجل الى بيت الله من طاعة الله فأرى ذلك عليه الا أن يأتي الرجل فلا يكون عليه في الرجل شيء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال لنا مالك في الرجل يقول أنا أحمل هذا العمود الى بيت الله أو هذه الطنفسة أو ما أشبه هذا من الاشياء انه يحج ماشياً ويهدي لموضع ما جعل على نفسه من حملان تلك الاشياء وطلب مشقة نفسه وليضع المشقة عن نفسه ولا يحمل تلك الاشياء وليهد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال ان فعلت كذا وكذا فعلى أن أهدي دورى أو رقيقى أو أرضى أو دوابى أو بقرى أو غنمى أو ابلى أو دراهمى أو دنانيرى أو ثيابى أو عروضى لعروض عنده أو قمحى أو شعيرى فخنث كيف يصنع في قول مالك وهل هذا كله عنده سواء اذا حلف به أم لا (قال) هذا كله عند مالك سواء اذا حلف فخنث أخرج ثمن ذلك كله فبعث به فاشترى له به هدى الا الدراهم والدنانير فانهما بمنزلة الثمن يبعث بذلك ليشتري بها بدن كما وصفت لك (وقال مالك) اذا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فان على أن أهدي مالى فخنث فان عليه أن يهدي ثلث ماله ويجزئه ولا يهدي جميع ماله ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال على أن أهدي جميع مالى أجزاء من ذلك الثلث في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا قال الرجل ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدي بعيرى وشاتى وعبدى وليس له مال سواهم فخنث وجب عليه أن يهديهم ثلاثهم بعيره وشاته وعبده يبيعهم ويهدي ثمنهم وان كانوا جميع ماله فليهدهم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له الا عبد واحد ولا مال له سواه فقال لله على أن أهدي عبدى هذا ان فعلت كذا وكذا فخنث (قال) قال مالك عليه أن يهدي عبده يبيعه ويجعل ثمنه في هدى وان لم يكن له مال سواه ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن له مال سوى هذا العبد فقال ان فعلت كذا وكذا فله على أن أهدي جميع مالى فخنث (قال) قال مالك يجزئه أن يهدي ثلثه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال لله على أن أهدي جميع ما أملك أجزاء من ذلك الثلث قال نعم ﴿ قلت ﴾ فاذا سمي فقال لله على أن أهدي شاتى وبعيرى وبقرتى فعدد ماله حتى سمي جميع ماله فعليه اذا سمي

أن يهدي جميع ماسمى وإن أتى ذلك على جميع ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
 فإن لم يسم ولكن قال الله على أن أهدى جميع مالى فخنث فأنما عليه أن يهدي ثلث
 ماله في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فما فرق ما بينهما عند مالك إذا سمى فأتى على
 جميع ماله أهدى جميعه وإذا لم يسم وقال جميع مالى أجزاء الثلث ﴿قال﴾ قال مالك
 إنما ذلك مثل الرجل يقول كل امرأة أن نكحها فهي طالق فلا شئ عليه وإن سمى
 قبيلة أو امرأة بعينها لم يصلح له أن ينكحها فكذلك هذا إذا سمى لزمه وكان أوكد
 في التسمية ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بعيرى هذا وهو بافريقية أبيعه
 ويبعث ثمنه يشتري به هدى من المدينة أو من مكة في قول مالك (قال) قال مالك
 الأبل يبعث بها إذا جعلها الرجل هديا يقلدها ويشعرها ولم يقل لنا مالك من بلد من
 البلدان بعد ولا قرب ولكنه إذا قال بعيرى أو ابلى هدى أشعرها وقلدتها وبعث
 بها ﴿قال ابن القاسم﴾ أرى ذلك لازما من كل بلد إلا من بلدة يخاف بعدها وطول
 السفر والتلف في ذلك فإذا كان هكذا رجوت أن يجزئه أن يبيعها ويبعث بأثمانها
 فيشتري له بها هدى من المدينة أو من مكة من حيث أحب ﴿قلت﴾ فإن لم يحلف
 على ابل بأعيانها ولكن قال الله على أن أهدى بدنة ان فعلت كذا وكذا فخنث (قال)
 يجزئه عند مالك أن يبعث بالثمن فيشتري البدنة من المدينة أو من مكة فتوقف بعرفة
 ثم تنحر بمنى فإن لم توقف بعرفة أخرجت إلى الحل إن كانت اشترت بمكة ونحرت
 بمكة إذا ردت من الحل إلى الحرم (قال مالك) وذلك دين عليه وإن كان لا يملك
 ثمنها ﴿قلت﴾ فلو قال الله على أن أهدى بقرى هذه فخنث وهو بمصر أو بافريقية
 ما عليه في قول مالك (قال) البقر لا يبلغ من هذا الموضع فعليه أن يبيع بقره هذه
 ويبعث بالثمن يشتري بثلثها هدى من حيث يبلغ ويجزئه عند مالك أن يشتري له من
 المدينة أو من مكة أو من حيث أحب من البلدان إذا كان الهدى يشتري يبلغ من
 حيث يشتري ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الله على أن أهدى بقرى هذه وهو
 بافريقية فباعها وبعث بثلثها أيجزئه أن يشتري بثلثها بعيرا في قول مالك (قال) يجزئه

أن يشتري بها ابلا فيهديها لاني لما أجزت البيع لبعء البلد صارت البقر كأنها دنانير
 أو دراهم فلا أرى بأساً أن يشتري بالثمن بعيراً وان قصر عن البعير فلا بأس أن يشتري
 غنماً (قال) ولا أحب له أن يشتري غنماً الا أن يقصر الثمن عن البعير والبقر ﴿قلت﴾
 فلو قال لله عليّ أن أهدي غنمي هذه أو بقري هذه فحنت وذلك في موضع يبلغ
 البقر والغنم منه وجب عليه أن يبيعها بأعيانها ولا يبيعها ويشتري مكانها في قول مالك
 قال نعم ﴿قال﴾ وقال مالك وإذا حلف بصدقة ماله فحنت أو قال مالى في سبيل الله
 فحنت أجزاء من ذلك الثلث (قال) وان كان سمي شيئاً بعينه وكان ذلك الشيء جميع
 ماله فقال ان فعلت كذا وكذا فله الله عليّ أن أتصدق على المساكين بعبدى هذا وليس
 له مال غيره أو قال فهو في سبيل الله وليس له مال غيره فعليه أن يتصدق به ان كان
 حلف بالصدقة وان كان قال هو في سبيل الله فليجعله في سبيل الله ﴿قلت﴾ أبيعث
 به في سبيل الله في قول مالك أم يبيعه ويبعث بثمنه (قال) بل يبيعه فيدفع ثمنه الى من
 يغزو في سبيل الله من موضعه ان وجد فان لم يجد فليبعث بثمنه ﴿قلت﴾ فان حنت
 وعينه بصدقته على المساكين أبيعته في قول مالك ويتصدق بثمنه على المساكين
 قال نعم ﴿قلت﴾ فان كان فرساً أو سلاحاً أو سروجاً أو أداة من أداة الحرب
 فقال ان فعلت كذا وكذا فهذه الاشياء في سبيل الله يسميها بأعيانها أبيعها ثم يجعلها
 في سبيل الله في قول مالك (قال) بل يجعلها في سبيل الله بأعيانها ان وجد من
 يقبلها اذا كان سلاحاً أو دواب أو أداة من أداة الحرب الا أن يكون بموضع لا يبلغ
 ذلك الموضع الذي فيه الجهاد ولا يجد من يقبله منه ولا من يبلغه له فلا بأس بأن يبيع
 ذلك ويبعث بثمنه فيجعل ثمنه في سبيل الله ﴿قلت﴾ فيجعل ثمنه في مثله أم يعطيه
 دراهم في سبيل الله في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن يجعل
 في مثلها من الاداة والكراع ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذا وبين البقر اذا جعلها هدياً
 جاز له أن يبيعها ويشتري بأثمانها الابل اذا لم تبلغ (قال) لان البقر والابل انما هي
 كلها للاكل وهذه اذا كانت كراعاً أو سلاحاً فانما هي قوة على أهل الحرب ليس

للاكل فينبغي أن نجعل الثمن في مثله ﴿ قات ﴾ فان كان حلف بصدقة هذه الخيل وهذا السلاح وهذه الأداة بآعه وتصدق به في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك ان كانت يمينه أن يهديه بآعه وأهدى ثمنه في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ واذا حلف الرجل فقال ان فعلت كذا وكذا فمالي في سبيل الله فانما سبيل الله عند مالك في مواضع الجهاد والرباط (قال) قال مالك سبيل الله كثير وهذا لا يكون الا في الجهاد (قال مالك) فليعط في السواحل والغور (قال) فقيل للمالك أفيعطى في جدة (قال) لا ولم ير جدة مثل سواحل الروم الشام ومصر (قال) فقيل له انه قد كان بجدة أي خوف (قال) انما كان ذلك مرة واحدة ولم ير جدة من السواحل التي هي مرباط ﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا حلف بالصدقة وفي سبيل الله وبالحدي فهذه الثلاثة الايمان سواء ان كان لم يسم شيئا من ماله بعينه صدقة أو هديا أو في سبيل الله أجزاءه من ذلك الثالث وان كان سمي وأتى في التسمية على جميع ماله وجب عليه أن يبعث بجميع ماله ان كان في سبيل الله أو في الهدى وان كان في الصدقة تصدق بجميع ماله ﴿ قات ﴾ نلو قال ان فعلت كذا وكذا فانا أهدي عبدي هذا أو أهدي جميع مالي فحث ماعليه في قول مالك (قال) أرى أن يهدي عبده الذي سمي وثالث ما بقى من ماله ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في الصدقة وفي سبيل الله قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك من قال لله علي أن أهدي بدنة فعليه أن يشتري بعيرا فان لم يجد بعيرا فبقرة فان لم يجد بقرة فسبعاً من الغنم ﴿ قات ﴾ أرايت ان كان يجد الابل فاشتري بقرة فتحرها وقد كانت وجبت عليه بدنة أتجزئه في قول مالك (قال) قال لنا مالك فان لم يجد الابل اشترى البقر (قال) قال لي مالك والبقر أقرب شيء من الابل (قال ابن القاسم) وانما ذلك عندي ان لم يجد بدنة أي اذا قصرت النفقة فلم تبلغ نفقته بدنة وسع له من البقر فان لم تبلغ نفقته البقر اشترى الغنم (قال) ولا يجزئه في قول مالك أن يشتري البقر اذا كانت عليه بدنة الا أن لا تبلغ نفقته بدنة لانه قال فان لم

يُجَدُّ فهُوَ إِذَا بَلَغَتْ نَفَقَتَهُ فَهُوَ يُجَدُّ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَكَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ
وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقُطَيْعُ بْنُ الْعَلَاءِ مِنْهُمْ أَيْضًا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالُوا فَإِنْ لَمْ يُجَدِّ بِدَنَةِ
فَبِقِرَّةٍ (زُيِّنَتْ) فَإِنْ لَمْ يُجَدِّ الْغَنَمُ أُيْجَزُتْ الصِّيَامُ (قَالَ) لَا أَعْرِفُ الصِّيَامَ فِيمَا نَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ
إِلَّا أَنْ يُجِبَّ أَنْ يَصُومَ فَإِنْ أُيْسِرَ يَوْمًا مَا كَانَ عَلَيْهِ مَا نَذَرَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ أَحَبَّ الصِّيَامَ
فَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (قَالَ) وَلَقَدْ سَأَلْنَا مَالَكًا عَنِ الرَّجُلِ يَنْذِرُ رَقَبَةً إِنْ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذَا
وَكَذَا أَتَرَى أَنْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يُجَدِّ رَقَبَةً (قَالَ) قَالَ لِي مَالِكُ مَا الصِّيَامُ عِنْدِي بِمَجْزِيٍّ
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَصُومَ فَإِنْ أُيْسِرَ يَوْمًا مَا أُعْتِقَ فَبِذَا عِنْدِي مِثْلُهُ (قَالَ) * وَسَأَلْنَا مَالَكًا
عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ مَالِي فِي رَتَاجِ الْكَعْبَةِ (قَالَ) قَالَ مَالِكُ لَا أَرَى عَلَيْهِ فِي هَذَا شَيْئًا
لَا كَفَّارَةً يَمِينٍ وَلَا يَخْرُجُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ (قَالَ مَالِكُ) وَالرَتَاجُ عِنْدِي هُوَ الْبَابُ
فَإِنَّا أَرَاهُ خَفِيفًا وَلَا أَرَى فِيهِ شَيْئًا (قَالَ) وَقَالَ لَنَا غَيْرُ عَامٍ (زُيِّنَتْ) * لَابْنِ الْقَاسِمِ
أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ فِي كَسْوَةِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي طِيبِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي
حَطِيمِ الْكَعْبَةِ أَوْ أَنْ أُضْرَبَ بِهِ حَطِيمِ الْكَعْبَةِ أَوْ أَنْ أُضْرَبَ بِهِ الْكَعْبَةُ أَوْ أَنْ أُضْرَبَ
بِهِ أَسْتَارُ الْكَعْبَةِ (قَالَ) مَسَمِعْتُ مِنْ مَالِكٍ فِي هَذَا شَيْئًا وَأَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ مَالِي فِي
كَسْوَةِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي طِيبِ الْكَعْبَةِ أَنْ يَهْدِيَ ثَلَاثَ مَالِهِ فَيُدْفَعُ إِلَى الْحُجْبَةِ وَأَمَّا إِذَا
قَالَ مَالِي فِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ أَوْ فِي الْكَعْبَةِ أَوْ فِي رَتَاجِ الْكَعْبَةِ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِأَنَّ
الْكَعْبَةَ لَا تَنْقُضُ قَتْنِي بِمَالٍ هَذَا وَلَا يَنْقُضُ الْبَابُ فَيَجْعَلُ مَالٌ هَذَا فِيهِ (قَالَ) وَسَمِعْتُ
مَالَكًا يَقُولُ رَتَاجُ الْكَعْبَةِ هُوَ الْبَابُ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ مَالِي فِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي رَأْيِي وَذَلِكَ أَنَّ الْحَطِيمَ لَا يَبْنِي فَتَجْعَلُ نَفَقَةَ هَذَا فِي بَنِيَانِهِ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) *
وَهَلَفَنِي أَنْ الْحَطِيمَ فِيمَا بَيْنَ الْبَابِ إِلَى الْمَقَامِ قَالَ وَأَخْبَرَنِي بِبَعْضِ الْحُجْبَةِ (قَالَ) وَمَنْ قَالَ
أَنَا أُضْرَبُ بِمَالِي حَطِيمِ الْكَعْبَةِ فَهَذَا يُجِبُّ عَلَيْهِ الْحُجَّ أَوْ الْعَمْرَةَ وَلَا يُجِبُّ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ
شَيْءٌ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ أَنَا أُضْرَبُ بِكَذَا وَكَذَا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَانْهَاجَ أَوْ
يَعْتَمِرُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرِدْ حِمْلَانِ ذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى عُنُقِهِ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ)

فكذلك هذه الاشياء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ما يبعث به الى البيت من الهدايا من الثياب والدرهم والدنانير والعروض أيدفع ذلك الى الحجة في قول مالك (قال) بلغني عن مالك فيمن قال لشيء من ماله هو هدى قال يذبحه ويشتري بثمنه هديا فان فضل شيء لا يكون في مثله هدى ولا شاة رأيت ان يدفع الى خزان الكعبة يحملونه فيما تحتاج اليه الكعبة (قال) ولقد سمعت مالكا وذكر له أنهم أرادوا أن يشتروا مع الحجة في الخزانة فأعظم ذلك وقال بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دفع المفتاح الى عثمان بن طلحة رجل من بين عبد الدار فكانه رأى هذه ولاية من النبي صلى الله عليه وسلم فأعظم أن يشرك معهم ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من قال لله على أن أتحر بدنة أين ينحرها قال بمكة ﴿قلت﴾ وكذلك اذا قال لله على هدى قال ينحره ايضا بمكة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان قال لله على أن أتحر جزورا أين ينحره أو لله على جزور أين ينحره (قال) ينحره في موضعه الذي هو فيه . قال لي مالك ولونوى موضعا فلا يخرجها اليه ولينحره بموضعه ذلك (قال ابن القاسم) كان الجزور بعينه أو بغير عينه فذلك سواء ﴿قال﴾ فقلت للمالك وان نذره لمساكين البصرة أو مصر وكان من غير أهل البصرة أو من غير أهل مصر قال نعم (قال مالك) وان نذره لمساكين البصرة أو مصر فلينحره بموضعه وليتصدق به على مساكين من عنده اذا كانت بعينها أو بغير عينها أو نذر أن يشتريه من موضعه فيسوقه الى مصر (قال مالك) وسوق البدن الى غير مكة من الضلال ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من ساق معه الهدى يؤم البيت متى يقلده ويشعره (قال) سئل مالك عن الرجل من أهل مصر أو من أهل الشام يشتري بدنة بالمدينة يريد أن يقلدها ويشعرها بذى الخليفة ويؤخر احرامه الى الجحفة قال لا يعجبنى ذلك اذا كان يريد الحج أن يقلد ويشعر الا عند ما يريد ان يحرم الا أن يكون رجلا لا يريد أن يحج فلا أرى بأسا أن يقلد بذى الخليفة ﴿قال﴾ وبلغني أن مالكا سئل عن رجل يبعث بهدى

تطوعا مع رجل حرام ثم بدا له بعد ذلك أن يحج فحج وخرج فأدرك هديه (قال)
مالك ان أدركه قبل أن ينحر رأيت أن يوقفه حتى يحل وان لم يدركه فلا أرى عليه
شيئا ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما كان مالك يكره القطع من الآذان في الضحايا والهدى
(قال) كان يوسع فيها اذا كان الذي بأذنها قطعاً قليلاً مثل السمة تكون في الاذن
﴿ قلت ﴾ وكذلك الشق في الاذن (قال) نعم كان يوسع اذا كان في الأذن الشيء القليل
مثل السمة ونحوها ﴿ قلت ﴾ فان كان القطع من الأذن شيئاً كبيراً (قال) لم يكن
يجزها اذا كانت مقطوعة الاذن أو قد ذهب من الأذن الشيء الكبير (قال) وانما
كان يوسع فيما ذكرت لك من السمة أو ما هو مثل السمة ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك
في الخصى أهدي قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الضحايا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك
في الذي قد ذهب بعض عينيه أيجوز في الضحايا والهدى والبدن والنسك (قال)
قال مالك وبلغني عنه أنه وسع في الكوكب يكون في العين اذا كان يبصر بها
ولم يكن على الناظر ﴿ قلت ﴾ أرأيت المريض أيجوز في الهدى والضحايا أم لا (قال)
الحديث الذي جاء العرجاء اليين عرجها والمريضة اليين مرضها وقال لا يجوز اليين
عرجها ولا اليين مرضها وبهذا الحديث يأخذ في العرجاء والمريضة ﴿ قلت ﴾ لابن
القاسم أرأيت من ساق هدياً تطوعاً فعطب في الطريق أو ضل عليه البدل في قول
مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان أصابه بعد ما ذهبت أيام النحر قال ينحره بمكة ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وان كانت أضحيته ضلت منه فأصابها قبل يوم النحر
أو في أيام النحر أينحرها في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون ضحى فلا شيء عليه وان
أصابها في يوم النحر اذا كان قد ضحى يبدلها وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أصابها
بعد ما ذهبت أيام النحر أيذبحها (قال) لا ولكن يصنع بها ما شاء ﴿ قلت ﴾ فما فرق
ما بينها وبين الهدى في قول مالك (قال) لان الهدى يشعر ويقلد فلا يكون له أن
يصرفه الى غير ذلك والضحايا لا تشعر ولا تقلد وهو ان شاء أبدلها بخير منها

والهدي والبدن ليست بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أرأيت ان ساق هديا واجبا من جزاء الصيد أو غير ذلك مما وجب عليه فضل في الطريق فأبداه فنحر البدل يوم النحر ثم أصاب الهدي الذي ضل منه بمد أيام النحر أينحره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ينحره أيضاً ﴿قلت﴾ ولم ينحره في قول مالك وقد يخرج بداه (قال) لانه قد كان أوجبه فليس له أن يرده في ماله ﴿قلت﴾ فان اشترى هديا تطوعا فلما قلده وأشعره أصابه أعور أو أعمى كيف يصنع في قول مالك (قال مالك) يمضي به هديا ويرجع على صاحبه بما بين الصحة والداء فيجعله في هدي آخر ان بلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هديا ﴿قلت﴾ فان لم يبلغ ما يرجع به على البائع أن يشتري به هديا (قال) قال مالك يتصدق به ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الهدي الذي قلده وأشعره وهو أعمى عن أمر واجب عليه وهو مما لا يجوز في الهدي لم أوجبه مالك وأمره أن يسوقه (قال) قول مالك عندي لو أن رجلا اشترى عبداً وبه عيب فأعتقه عن أمر واجب عليه وهو أعمى مما لا يجوز في الرقاب الواجبة ثم ظهر على العيب الذي به فانه يرجع على بائعه بما بين الصحة والداء فيستعين به في رقبة أخرى ولا تجزئه الرقبة الاولى التي كان بها العيب عن الامر الواجب الذي كان عليه وليس له أن يرد الرقبة الاولى رقيقا بعد عتقها وان لم تجزه عن الذي أعتقها عنه (قال) لي مالك وان كان العيب مما تجزئه الرقبة به جعل ما يسترجع بذلك العيب في رقبة أو في قطعة مكاتب يتم به عتقها وان كانت تطوعا صنع به ما شاء فالبدنة اذا أصاب بها عيبا لم يستطع أن يردها تطوعا كانت أو واجبة وهي ان كانت واجبة فعليه بدلها ويستعين بما يرجع به على البائع في ثمن بدنته الواجبة عليه وان كانت بدنته هذه التي أصاب بها العيب تطوعا لم يكن عليه بدلها وجعل ما أخذ من بائعه ليعيها الذي أصابه بها في هدي آخر فان لم يبلغ هديا آخر تصدق به على المساكين ﴿قلت﴾ أرأيت ان جنى على هذا الهدي رجل فقفا عينيه أو أصابه شيء يكون له أرش فأخذه صاحبه ما يصنع به في قول مالك

(قال) أرى ذلك بمنزلة الذي رجع بعيب أصابه في الهدى بعد ما قلده
﴿ قلت ﴾ والضحايا لو أن رجلا جنى عليها فأخذ صاحبها لجنايتها أرشا
وكيف يصنع بها أن أصاب بها عيبا حين اشتراها أصابها
عمياء أو عوراء كيف يصنع (قال) الضحايا في قول مالك
ليست بمنزلة الهدى الضحايا إذا أصاب بها عيبا
ردها وأخذ ثمنها فاشتري به بدلها وكذلك
أن جنى على هذه الضحايا جان أخذ
صاحبها منه عقل ما جنى وأبدل
هذه الضحية واشتري
غيرها ولا يذبح هذه
التي دخلها
العيب

﴿ تم كتاب الحج الثاني من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ ويليهِ كتاب الحج الثالث ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب الحج الثالث﴾

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت كل هدى قلده رجل من جزاء الصيد أو نذر أو هدي القران أو غير ذلك من الهدى الواجب أو التطوع اذا قلده أو أشعره وهو صحيح يجوز في الهدى ثم عطب بعد ذلك أو عمي أو أصابه عيب فحمله صاحبه أو ساقه حتى أوقفه بعرفة فنحره بمنى (قال) قال مالك يجوزته ﴿قلت﴾ فان ساقه الى منى وقد فاته الوقوف بعرفة أيجزته أن ينحره بمنى أو حتى يردّه الى الحل ثانية فيدخله الحرم في قول مالك (قال) ان كان أدخله من الحل فلا يخرجّه الى الحل ثانية ولكن يسوقه الى مكة فينحره بمكة (قال) قال مالك كل هدي فاته الوقوف بعرفة فحمله مكة ليس له محل دون ذلك وليس منى له بمحل ﴿قلت﴾ فان فاته الوقوف بهذا الهدى فساقه من منى الى مكة فعطب قبل أن يبلغ مكة (قال) لا يجوزته وهذا لم يبلغ محله عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت من اشترى أضحية عن نفسه ثم بدا له بعد أن نواها لنفسه أن يشرك فيها أهل بيته أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لانه كان يجوز له ان يشركهم أولاً (قال) والهدى عند مالك مخالف للضحايا ﴿قلت﴾ أ رأيت البقرة أو الناقة أو الشاة اذا نتجت وهي هدى كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال) يحمل ولدها معها الى مكة ﴿قلت﴾ أعليها أم على غيرها (قال) ان كان له محمل حملة على غيرها عند مالك وان لم يكن له محمل غير أمه حملة على أمه ﴿قلت﴾ فان لم يكن في أمه ما يحمله عليها كيف يصنع بولدها في قول مالك (قال ابن القاسم) أرى ان يكلف حملة ﴿قلت﴾ فهل يشرب من لبن الهدى في

ان قال ذلك فحسن وان لم يقل ذلك وسمى الله أجزأه ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 ما قول مالك فيمن نحر هديه بمنى قبل طلوع الفجر يوم النحر جزاء صيد أو متعة
 أو نذرا أو غير ذلك (قال) قال مالك اذا حلّ الرمي فقد حلّ النحر ولكن لا ينحر حتى
 يرى قال مالك ومن رى بعد ماطلع الفجر قبل أن تطلع الشمس ثم نحر هديه فقد
 أجزأه ومن رى قبل الفجر أو نحر لم يجزئه ذلك وعليه الاعداء ﴿قلت﴾ فمن سوى
 أهل منى هل يجزئهم أن ينحروا قبل صلاة العيد ونحر الامام في قول مالك (قال)
 لا يجزئهم الا بعد صلاة العيد ونحر الامام ﴿قلت﴾ وأهل البوادي كيف يصنعون في
 قول مالك الذين ليس عندهم امام ولا يصلون صلاة العيد جماعة (قال) يتحرون أقرب
 أئمة القرى اليهم فينحرون بعده ﴿قلت﴾ أرايت أهل مكة من لم يشهد الموسم منهم متى
 يذبح أضحيته في قول مالك (قال) هم مثل أهل الآفاق في ضحاياهم اذا لم يشهدوا الموسم
 ﴿قال﴾ وقال مالك كل شيء في الحج انما هو هدي وما ليس في الحج انما هو أضاحي
 ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا اشترى بمنى يوم النحر شاة أو بقرة أو بعيرا ولم يوقفه بعرفة ولم
 يخرجها الى الحل فدخله الحرم وينوي به الهدى وانما أراد بما اشترى أن يضحي أيجوز
 له أن يذبحه قبل طلوع الشمس أو يؤخره ويكون أضحية ويذبح اذا ذبح الناس
 ضحاياهم في الآفاق في قول مالك أم كيف يصنع (قال) يذبحها ضحوة وليست
 بضحية لان أهل منى ليس عليهم أضاحي في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت من أوقف هديه
 من جزاء صيد أو متعة أو غير ذلك أوقفه بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بمكة جاهلا
 وترك منى متعمداً أيجزئه ويكون قد أساء أم لا يجزئه (قال) قال مالك في الهدى
 الواجب اذا أوقفه بعرفة فلم ينحره بمنى أيام منى ضلّ منه فلم يجده الا بعد أيام منى
 (قال) لا أرى أن يجزئ عنه وأرى أن ينحر هذا وعليه الهدى الذي كان عليه كما هو
 ﴿قال﴾ وقد أخبرني بعض من أثق به عن مالك أنه كان يقول قبل الذي سمعت
 منه انه ان أصاب الهدى الذي ضلّ منه أيام منى بعد ما أوقفه بعرفة أصابه بعد أيام
 منى فانه ينحره بمكة ويجزئ عنه (قال ابن القاسم) وقوله الاول الذي لم أسمع منه

أحب إلى من قوله الذي سمعت منه وأرى في مسألتك أن يحزى، إذا نحره بمكة ﴿قلت﴾ هل بمكة أو بعرفات في أيام التشريق جمعة أم هل يصلون صلاة العيد أم لا في قول مالك (قال) لا أدري ما قول مالك في هذا إلا أن مالكا قال أرى في أهل مكة إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يجب عليهم الجمعة وعلى أهل مكة صلاة العيد ويجب على من كان بها من الحاج ممن قد أقام قبل يوم التروية أربعة أيام أجمع على مقامها أنه يصلي الجمعة إذا زالت الشمس وهو بمنى إذا أدركته الصلاة قبل أن يخرج إلى منى

— من لا تجب عليهم الجمعة —

﴿قال﴾ وقال مالك لا جمعة بمنى يوم التروية ولا يوم النحر ولا أيام التشريق ولا يصلون صلاة العيد ولا جمعة بعرفة يوم عرفة

— ما نحر قبل الفجر —

﴿قلت﴾ أرأيت ما كان من هدى ساقه رجل فنحره ليلة النحر قبل طلوع الفجر أيجزئه أم لا وكيف ان كان وجب عليه إذا نحره قبل طلوع الفجر في قول مالك أم لا وهل هدى المتعة في هذا أو هدى القران كغيرهما من الهدايا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الهدايا كلها إذا نحرها صاحبها قبل انفجار الصبح يوم النحر لم تجزه وإن كان قد ساقها في حجه فلا تجزئه وإن هو قلد نسك الاذى فلا يجزئه أن ينحره إلا بمنى بعد طلوع الفجر والسنة أن لا ينحر حتى يرمى ولكن ان نحره بعد انفجار الصبح قبل أن يرمى أجزأه ﴿قلت﴾ أرأيت الهدى هل يذبح ليالى أيام النحر أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تذبح الضحايا والهدايا إلا في أيام النحر ولا تذبح ليلا ﴿قال ابن القاسم﴾ وتأول مالك هذه الآية ليدكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام (قال) فانما ذكر الله الايام في هذا ولم يذكر الليالى (قال) وقال مالك من ذبح أضحيته بالليل في ليالى أيام الذبح أعاد بأضحية أخرى ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قلد هديه فضل منه وقد قلده وأشعره فأصابه رجل وهو ضال

فأوقفه بعرفة فأصابه ربه الذي قلده يوم النحر أو بعد ذلك أيجزئه ذلك التوقيف أم لا يجزئه (قال) يجزئه في رأيي ﴿قلت﴾ ولم يجزئه وهو لم يوقفه وقد قال مالك فيما يوقف التجار أنه لا يجزئ عمن اشتراه (قال) قال مالك ما أوقف التجار فليس مثل هذا لأن هذا لا يرجع في ماله أن أصابه وعليه أن ينحره وما أوقف التجار أن لم يصيبوا من يشتره ردوه فباعوه وجاز ذلك لهم فليس توقيف التجار مما يوجب هدياً وهذا قد وجب هدياً^(٢) فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً نحر هديه من جزاء صيد أو متعة أو هدى قران أو فوت حج أو نسك في فدية الأذى أيجزئه أن يطعم مساكين أهل الذمة (قال) قال مالك لا يطعم منها مساكين أهل الذمة ﴿قلت﴾ فإن أطعم مساكين أهل الذمة منها ما عليه (قال) إن أطعم من جزاء صيد أو فدية فعليه البدل في ذلك وإن كان أطعم من هدى غير هذين قال فهو خفيف عندي ولا أرى عليه في ذلك القضاء ولا أحفظه عن مالك وقد أساء فيما صنع

— عيوب الهدي —

﴿قلت﴾ أرأيت المكسورة القرن هل تجوز في الهدي والضحايا في قول مالك (قال) قال مالك المكسورة القرن جائز إذا كان قد برأ فإن كان القرن يدمي فلا تصلح ﴿قلت﴾ فما قول مالك هل يجوز المجروح أو الدبر في الهدي (قال) قال مالك لا يجزئ الدبر من الإبل في الهدي وذلك في الدبرة الكبيرة (قال ابن القاسم) فأرى المجروح بتلك المنزلة إذا كان جرحاً كبيراً ﴿قال﴾ وقال مالك لو أن قوماً أخطؤا في ضحاياهم فذبح هؤلاء ضحايا هؤلاء وهؤلاء ضحايا هؤلاء أنه يضمن كل واحد منهم ضحيته لصاحبه الذي ذبحها بغير أمره (قال) ولا يجزئهم من الضحايا وعليهم أن يشتروا ضحايا فيضحوا عن أنفسهم ﴿قال﴾ وقال مالك إذا لم يكن مع الرجل هدى فأراد أن يهدي فيما يستقبل فله أن يحرم ويؤخر الهدي وإذا كان معه الهدي فليس له أن يقلده ويشعره ويؤخر الأحرار وإنما يحرم عند ما يقلده ويشعره بعد التقليد والأشعار وكذلك قال لي مالك

— من لا يجد نعلين ويجد دراهم —

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن الرجل لا يجد نعلين ويجد دراهم أهو ممن لا يجد نعلين حتى يجوز له لبس الخفين ويقطعهما من أسفل الكعنين (قال) نعم قال فقلنا لمالك أرايت ان وجد نعلين فسام بهما صاحبهما ثمننا كثيرا (قال) أما ما يشبه ثمن النعال أو فوق ذلك قليلا فاني أرى ذلك عليه أن يشتري وأما ما يتفاحش من الثمن في ذلك مثل أن يسام بالنعلين الثمن الكثير فاني لا أرى عليه ان يشتري وأرجو أن يكون في سعة

— فيمن نسي ركعتي الطواف —

﴿ قال ﴾ وسئل مالك عن رجل دخل مكة حاجا أو معتمرا فطاف بالبيت ونسى الركعتين للطواف وسعى بين الصفا والمروة وقضى جميع حجه أو عمرته فذكر ذلك في بلده أو بعد ما خرج من مكة (قال) ان ذكر ذلك بمكة أو قريبا منها بعد خروجه رأيت أن يرجع فيطوف ويركع ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا والمروة (قال) فاذا فرغ من سعيه بعد رجعه فان كان في عمرة لم يكن عليه شيء الا أن يكون قد لبس الثياب وتطيب وان كان في حج وكانت الركعتان هما للطواف الذي طاف حين دخل مكة الذي وصل به السعي بين الصفا والمروة وكان قريبا رجع فطاف وركع ركعتين وسعى وأهدى وان كانتا في الطواف الآخر وكان قريبا رجع فطاف وركع ركعتين اذا كان وضوءه قد انتقض ولا شيء عليه وان كان قد بلغ بلده وتباعد ركع الركعتين ولا يبالي من أي الطوافين كانتا وأهدى وأجزأت عنه ركعتاه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت اذا دخل مرافقا فلم يطف بالبيت حتى خرج الى عرفة فلما زار البيت لطواف الافاضة طاف طواف الافاضة ونسى ركعتي الطواف وسعى بين الصفا والمروة ثم فرغ من أمر الحج ثم ذكر بعد ما خرج وهو قريب من مكة أو بمكة (قال) يرجع فيطوف ويصل الركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الدم في قول مالك (قال) لا لان هاتين الركعتين انما تركهما من طواف

هو بعد الوقوف بعرفة وذلك الاول انما تركهما من طواف هو قبل الخروج الى عرفة
فذلك الذي جعل مالك فيه دما وهذا رجل مرأى فلا دم عليه للطواف الاول لانه
مرأى ولا دم عليه لما أخر من الركعتين بعد الطواف الذي بعد الوقوف بعرفة لانه
قد قضا **﴿قلت﴾** لابن القاسم أرأيت اذا لم يذكر هاتين الركعتين من الطواف
الاول الذي قبل الوقوف أو من الطواف طواف الافاضة دخل مرأى ولم يكن
طاف قبل ذلك بالبيت فذكر ذلك بعد ما بلغ بلاده أو تباعد من مكة (قال) قال مالك
يمضي ويركع الركعتين حيث ذكرهما وليهرق لذلك دما ومحل هذا الدم مكة **﴿قلت﴾**
لابن القاسم أرأيت ان أوقفت هدي بعرفة فضل منى فوجدته رجل فخره بمنى لانه
رآه هديا أجزى عني في قول مالك اذا أصبته وقد نحره (قال) بلغني عن مالك أنه
قال يجرئه اذا نحره الذي نحره من أجل أنه رآه هديا قال وأرى ذلك ولم أسمع من
مالك **﴿قلت﴾** لابن القاسم أرأيت العبد اذا أذن له سيده بالحج فأحرم فأصاب النساء
وتطيب وقد أصاب الصيد وأماط عنه الاذى أ يكون عليه الجزاء أو الفدية أو الهدي
لما أصاب كما يكون على الحر المسلم ام لا في قول مالك وهل يكون ذلك على سيده
أم عليه (قال) قال مالك على العبد الفدية لما أصابه من الاذى مما احتاج فيه العبد
الى الدواء أو اماطة الاذى (قال) وليس له أن يطعم أو ينسك من مال سيده الا أن
يأذن له سيده فان لم يأذن له سيده في ذلك صام (قال ابن القاسم) ولا أرى لسيده
أن يمنعه الصيام **﴿قال ابن القاسم﴾** وأنا أرى أن كل ما أصاب العبد من الصيد
خطأ ما لم يعمد له أو فوات حج أصابه لم يتخلف له عمداً أو كل ما أصابه خطأ مما
يجب عليه فيه الهدي ان سيده لا يمنعه من الصيام في ذلك اذا لم يهد عنه سيده
أو يطعم عنه لانه أذن له بالحج ولان الذي أصابه خطأ لم يعمده فليس للسيد أن يمنعه
من الصيام الا أن يهدي أو يطعم عنه وان كان أصاب ما وجب عليه به الهدي عمداً
أو الفدية عمداً فليسيده أن يمنعه من أن يفتدى بالنسك وبالصدقة وليسيده أن يمنعه من
الصيام اذا كان ذلك مضراً به في عمله فان لم يكن مضراً به في عمله لم أر أن يمنع لان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار . ومما يبين ذلك أن العبد اذا ظاهر من امرأته فليس له سبيل الى امرأته حتى يكفر وليس له أن يصوم الا برضى سيده اذا كان ذلك مضراً بسيده في عمله لانه هو الذي أدخل على سيده ما يضره وليس له أن يمنعه الصيام اذا لم يكن مضراً به في عمله وكذلك قال مالك في الظهار مثل الذي قلت لك ﴿ قلت ﴾ فالذي أصاب الصيد متعمداً أو وطئ النساء أو صنع في حجه ما يوجب عليه الدم أو الطعام أو الصيام انما رأيت مثل الظهار من قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أذن السيد لعبده في الاحرام السيد أن يمنعه ويحله في قول مالك (قال) قال مالك ليس لسيده أن يحله بعد ما أذن له في الاحرام ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في رجل كبر فيئس ان يبلغ مكة لكبره وضعفه أنه أن يحج أحداً عن نفسه ضرورة كان هذا الشيخ أو غير ضرورة (قال) قال مالك لأحبه ولا أرى أن يفعل

﴿ باب في الوصية بالحج ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك فيمن مات وهو ضرورة فلم يوص بأن يحج عنه أيجب عنه أحد تطوعاً بذلك عنه ولد أو والد أو زوجة أو أجنبي من الناس (قال) قال مالك يتطوع عنه بغير هذا أو يتصدق عنه أو يعتق عنه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الرجل أوصى عند موته أن يحج عنه ضرورة أحب اليك أن يحج عن هذا الميت أم من قد حج (قال) قال مالك اذا أوصى أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب اليّ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأحب اليّ اذا أوصى أن ينفذ ما أوصى به ولا يستأجر له الا من قد حج وكذلك سمعت أنا منه (قال ابن القاسم) وان جهلوا واستأجروا من لم يحج أجزأ ذلك عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أوصى هذا الميت فقال يحج عني فلان بشئى وفلان ذلك وارث أو غير وارث كيف يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان وارثاً دفع اليه قدر كرائه ونفقته ورد ما بقى على الورثة وان كان غير وارث دفع الثلث اليه فحج به عن الميت فان فضل من المال عن الحج شئ

فهو له يصنع به ما شاء ﴿ قلت ﴾ لم جعل مالك لهذا الرجل مافضل عن الحج (قال)
سألنا مالكا عن الرجل يدفع اليه النفقة ليحج عن الرجل ففضل عن حجه من النفقة
فضل لمن تراه (قال) قال مالك ان استأجره استئجاراً فله مافضل وان كان أعطى
على البلاغ رد مافضل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فسر لي ما الاجارة وما البلاغ (فقال)
اذا استؤجر بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان فهذه اجارة له مازاد وعليه
مانقص . واذا قيل له هذه دنائير تحج بها عن فلان على أن علينا مانقص عن البلاغ
أو يقال له خذ هذه فحج عن فلان فهذه على البلاغ ليست اجارة ﴿ قال ابن القاسم ﴾
والناس يعرفون كيف يأخذون ان أخذوا على البلاغ فهو على البلاغ وان أخذوا على
أنهم ضمنوا الحج فقد ضمنوا الحج ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في رجل دفع
اليه مال ليحج به عن ميت من بعض الآفاق فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت من
مكة (قال) أرى أن ذلك مجزئ عنه الا أن يكون اشترط على الذي يحج عن الميت
أن يحج من أفق من الآفاق أو من المواقيت فأرى ذلك عليه ضامناً ويرجع ثانية
فيحج عن الميت ثم رجع ابن القاسم عنها فقال عليه أن يحج ثانية وهو ضامن ﴿ قلت ﴾
فان قرن وقد أخذ مالا ليحج به عن الميت فاعتمر عن نفسه وحج عن الميت (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه ضامناً للمال لانه أخذ نفقتهم وأشرك في عملهم غير
ما أمروا به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في رجل اعتمر عن نفسه ثم حج عن ميت فعليه
الهدى ﴿ قلت ﴾ له أرايت ان حج رجل عن ميت فأغنى عليه أو ترك من المناسك
شيئاً يجب عليه فيه الدم (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن تجزئه
الحجة عن الميت اذا كان هذا الحاج عن الميت لو كانت الحجة عن نفسه أجزأته فكذلك
اذا حج عن الميت وكذلك قال مالك فيمن حج عن نفسه فأغنى عليه ان ذلك مجزئ
عنه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان دفعوا وصية هذا الميت الى عبد ليحج عن هذا الميت أيجزئ
عن الميت (قال) لا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن العبد لا حج له فلذلك رأيت
أن لا يحج عن هذا الميت وكذلك الصبيان ﴿ قلت ﴾ فالمرأة تحج عن الرجل والرجل

عن المرأة (قال) لا بأس بذلك (قلت) وهو قول مالك قال نعم (قلت) فالمكاتب
والمعتق بعضه وأم الولد والمدير في هذا سواء عندك بمنزلة العبد لا يحتاجون عن ميت
أوصى قال نعم (قلت) فمن يضمن هذه النفقة التي حجج بها عن العبد (قال) الذي
يدفع اليهم المال (قلت) أرأيت لو أن رجلاً هلك فأوصى أن يحج عنه فأنفذ الوصي
ذلك ثم أتى رجل فاستحق رقبة الميت هل يضمن الوصي أو الحاج عن الميت المال
وكيف بما قد بيع من مال الميت وأصابه قائماً بعينه (قال) أرى إذا كان الميت حراً
عند الناس يوم بيع ماله فلا يضمن له الوصي شيئاً ولا الذي حجج عن الميت ويأخذ
ما أدرك من مال الميت وما أصاب مما قد باعوا من مال الميت قائماً بعينه فليس له أن
يأخذه إلا بالثمن ويرجع هو على من باع تلك الأشياء فيقبض منه ثمن ما باع من
مال عبده (قال) لأن مالكا قال في رجل شهد عليه أنه مات فباعوا رقيقه ومتاعه
وتزوجت امرأته ثم أتى الرجل بعد ذلك قال ان كانوا شهدوا بزور ردت إليه امرأته
وأخذ رقيقه حيث وجدتم أو الثمن الذي به باعوه ان أحب ذلك (قال) مالك وان
كانوا شبه عليهم وكانوا عدولاً ردت إليه امرأته وما وجد من متاعه أو رقيقه لم
يغير عن حاله وقد بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن إلى من ابتاعه وليس له أن يأخذ
ذلك حتى يدفع الثمن إلى من ابتاعه وما تحول عن حاله فقات أو كانت جارية وطئت
فحملت من سيدها أو أعتقت فليس له إلا الثمن وإنما له الثمن على من باع الجارية فأرى أن
يفعل في العبد مثل ذلك (قال ابن القاسم) وأنا أرى العتق والتدبير والكتابة فوتا فيما
قال لي مالك والصغير إذا كبر فوتا فيما قال لي مالك لأن مالكا قال لي إذا لم تغير عن
حالتها فهذه قد تغيرت عن حالتها والذي أراد مالك تغيير بدنها (قلت) لا ابن القاسم
فكيف يتبين شهود الزور ههنا من غير شهود الزور كيف نعرفهم في قول مالك
(قال) إذا أتوا بأمر يشبه أن يكون انما شهدوا بحق مثل ما لو حضروا معركة فصرع
فنظروا إليه في القتل ثم جاء بعد ذلك أو طعن فنظروا إليه في القتل ثم جاء بعد ذلك
أو صدق به فظنوا أنه قد مات فخرجوا على ذلك ثم حيي بعدهم أو أشهدهم قوم على

موته فشهدوا بذلك عند القاضي فهو لاء يعلم أنهم لم يعمدوا الزور في هذا وما أشبهه
 وأما الزور في قول مالك فهو اذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم ﴿ قال ﴾ وقال
 مالك اذا شهدوا بزور رد اليه جميع ماله حيث وجدته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى ان
 كانوا شهدوا زور أنه يرد اليه ما اعتق من رقيقه وما دبر وما كوتب وما كبر وأم
 الولد وقيمة ولدها أيضاً (قال مالك) ويأخذ المشتري ولدها بالقيمة . وكذلك قال لي
 مالك في الذي يباع عليه بشهادة زور انه يأخذها ويأخذ قيمة ولدها أيضا اذا شهدوا
 على سيدها بزور أنه مات عنها فباعوها في السوق وقد قال مالك في الجارية المسروقة
 ان صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أحب قوله اليّ (قال ابن القاسم) قال
 مالك وانما يأخذ قيمة ولدها يوم يحكم فيهم ومن مات منهم فلا قيمة له ﴿ قلت ﴾
 لابن القاسم أرايت ان حج عن ميت وانما أخذ المال على البلاغ لم يؤاجر نفسه
 فأصابه أذى فوجبت عليه الفدية على من تكون هذه الفدية (قال) لا أحفظ عن
 مالك فيه شيئا ولكني أرى أن تكون هذه الفدية في مال الميت ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 أرايت ان هو أغمى عليه أيام منى فرمي عنه الجمار في أيام منى على من يكون هذا الهدي أنى
 مال الميت أم في مال هذا الذي حج عن الميت (قال) كل شيء لم يتعمده هذا الحاج عن
 الميت فهو في مال الميت مثل الفدية وما ذكرت من الانماء وما يشبه ذلك وكل شيء
 يتعمده فهو في ماله اذا كان انما أخذ المال على البلاغ وان كان أجيرا فكل شيء أصابه
 فهو في ماله من خطأ أو عمد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان أخذ هذا الرجل مالا ليحج
 به عن الميت على البلاغ أو على الاجارة فصده عدو عن البيت (قال) ان كان أخذه على
 البلاغ رد ما فضل عن نفقته ذاهبا وراجعا وان كان أخذه على الاجارة رد المال وكان
 له من اجارته بحساب ذلك الى ذلك الموضع الذي صده عنه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول
 مالك (قال) هذا رأيي وقد قال مالك في رجل استؤجر ليحج عن ميت فمات قبل
 أن يبلغ فسئل عنه فقال أرى أن يحاسب فيكون له من الاجارة بقدر ذلك من الطريق
 ويرد ما فضل ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان دفع الى رجل مال ليحج به عن ميت

فأحصر بمرض وقد كان أخذ المال على البلاغ أو على الاجارة (قال) أما اذا أخذه على البلاغ فلا شيء عليه وله نفقته في مال الميت ما أقام مريضاً لا يقدر على الذهاب وان أقام الى حج قابل أجراً ذلك عن الميت فان لم يتم الى حج قابل وقوى على الذهاب الى البيت قبل ذلك فله نفقته ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت هذا الذي حج عن الميت ان سقطت منه النفقة كيف يصنع (قال) لا أحفظ عن مالك في هذه المسألة هكذا بعينها شيئاً ولكني أرى ان كان انما أخذ ذلك على البلاغ فانه حيث سقطت نفقته يرجع ولا يمضي ويكون عليهم ما أنفق في رجعته وان مضى ولم يرجع فقد سقطت عنهم نفقته فهو متطوع في الذهاب ولا شيء عليهم في ذهابه الا أن يكون أحرم ثم سقطت منه النفقة فليمش ولينفق في ذهابه ورجعته ويكون ذلك على الذي دفع اليه المال ليحج به عن الميت لانه لما أحرم لم يستطع الرجوع (قال) وهذا اذا أخذ المال على البلاغ فانما هو رسول لهم . قال واذا أخذه على الاجارة فسقط فهو ضامن للحج أحرم أو لم يحرم وهو رأيي ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت لو أن رجلاً مات فقال حجوا عني بهذه الاربعين الدينار فدفعوها الى رجل على البلاغ ففضلت منها عشرون (قال) أرى أن يرد الى الورثة ما فضل عنه وانما ذلك مثل ما لو قال رجل اشتروا غلام فلان بمائة دينار فأعتقوه عني فاشتروه بثمانين قال قال مالك يرد ما بقي الى الورثة فعلى هذا رأيت أمر الحج . وان كان قال أعطوا فلاناً أربعين ديناراً يحج بها عني فاستأجروه بثلاثين ديناراً فحج وفضلت عشرة فاني أرى أيضاً أن ترد العشرة ميراثاً بين الورثة لاني سمعت مالكا غير مرة وسألته عن الرجل يوصي أن يشتري له غلام فلان بمائة دينار ليعتق عنه فيشتريه الورثة بثمانين ديناراً لمن ترى العشرين قال مالك أرى أن ترد الى الورثة فيقتسموها على فرائض الله فرأيت أنا الحج اذا قال ادفعوها الى رجل بعينه على هذا . وقد سمعت مالكا وسئل عن رجل دفع اليه أربعة عشر ديناراً يتكاري بها من المدينة من يحج عن الميت فتكاري بعشرة كيف يصنع بالاربعة قال يردها الى من دفعها اليه ولم يرها للذي حج عن الميت ﴿قلت﴾ لابن القاسم هل

كان مالك يوسع أن يعتصر أحد عن أحد اذ كان يوسع في الحج (قال) نعم ولم أسمعه منه
 وهو رأي إذا أوصى بذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم فما قول مالك فيمن حج عن ميت
 أقول ليبيك عن فلان أم النية تجزئه (قال) النية تجزئه ﴿قلت﴾ له أرأيت من أصاب صيداً
 في حجه فقال احكموا عليّ بجزائه فحكم عليه بجزائه فأراد أن يؤخر الجزاء الى حج قابل
 أو الى أبعد من ذلك حتى يحل أو حتى يجعل ذلك في عمرة هل يجوز له ذلك في قول
 مالك (قال) نعم يجوز له أن يهدي هديه هذا متى شاء ان شاء أهداه وهو حرام وان
 شاء أهداه وهو حلال ولكن ان قلده وهو في الحج لم ينجره الا بتنى وان قلده وهو
 معتمر أو بعث به نحر بمكة ﴿قلت﴾ أرأيت من أوصى فقال حجوا عني حجة الاسلام
 وأوصى بعق نسمة بعينها وأوصى أن يشتري عبد بعينه فيعتق عنه وأعتق عبداً في
 مرضه فبثله ودبر عبداً وأوصى بعق عبد له آخر وأوصى بكتابة عبد له آخر وأوصى
 بزكاة بقيت عليه من ماله وأقر بديون للناس في مرضه (قال ابن القاسم) قال مالك
 الديون مبدأة كانت لمن يجوز اقراره له أو لمن لا يجوز له اقراره ثم الزكاة ثم العتق
 بتلا والمدبر جميعاً معاً لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال مالك ثم النسمة بعينها
 والذي أوصى أن يشتري بعينه جميعاً لا يبدأ أحدهما على صاحبه . قال ثم المكاتب
 ثم الحج . فان كانت الديون لمن يجوز له اقراره أخذها وان كانت لمن لا يجوز له
 اقراره رجعت ميراثاً الا أنه يبدأ بها قبل الوصايا ثم الوصايا في ثلث ما بقي بعدها
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً قال أحجوا فلانا حجة في وصيته ولم
 يقل عني أعطى من الثلث شيئاً أم لا في قول مالك (قال) يعطى من الثلث قدر ما يحج
 به ان حج فان أبي أن يحج فلا شيء له ولا يكون له أن يأخذ المال ثم يقعد ولا
 يحج فان أخذ المال ولم يحج أخذ منه ولم يترك له الا أن يحج ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 هل تحج المرأة عن الرجل في قول مالك (قال) نعم كان يجيزه ولم يكن يرى بذلك
 بأساً ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل أوصى أن يمشى عنه (قال) لا أرى
 أن يمشى عنه وأرى أن يهدي عنه هديان فان لم يجدوا فهدى واحد ﴿قال﴾ ولقد

سألنا مالكا عن امرأة أوصت بأن يحج عنها ان حمل ذلك ثلثها فان لم يحمل ذلك
الثلث أعتق به رقبة ان وجدوها بذلك الثمن فحمل الثلث ان يحج عنها (قال) أرى ان
يعتق عنها رقبة ولا يحج عنها ﴿قلت﴾ هل يجزئ ان يدفعوا الى عبد أو الى صبي
بأن يحج عن الميت في قول مالك (قال) ماسمت من مالك فيها شيئا وأرى ان دفعوا
ذلك الى عبد أو الى صبي ضمنوا ذلك في رأيي الا أن يكون عبداً ظنوا أنه حر ولم
يعرفوه ﴿قلت﴾ أرايت ان أوصى أن يحج عنه هذا العبد بعينه أو هذا الصبي بعينه
(قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئا ولكني أرى أن يدفع اليهما فيحجان عن
الرجل اذا أذن السيد للعبد أو أذن الوالد للولد ولا ترد وصيته ميراثا لان الحج برئ
وان حج عنه صبي أو عبد لان حجة الصبي والعبد تطوع فالميت لو لم يكن ضرورة
فأوصى بحجة تطوعاً أنفذت ولم ترد وصيته الى الورثة فكذلك هذا ﴿قلت﴾
أرايت الصبي اذا لم يكن له أب وأذن له الولي أن يحج عن الميت أيجوز اذنه (قال)
لا أرى بذلك بأساً الا أن يخاف عليه في ذلك ضيعة أو مشقة من السفر فلا أرى
ذلك يجوز لان الولي لو أذن له أن يتجر وأمره بذلك جاز ذلك ولو خرج في
تجارة من موضع الى موضع باذن الولي لم يكن بذلك بأس في رأيي فاذا كان هذا
له جائزا فخائر له أن يحج عن الميت اذا أوصى اليه الميت بذلك وأذن له الولي وكان
قوتاً على الذهاب وكان ذلك نظراً له ولم يكن عليه في ذلك ضرورة ﴿قلت﴾ أرايت
ان لم يأذن له الولي (قال) أرى ان يوقف المال حتى يبلغ الصبي فان حج به الصبي
والا رجع ميراثا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك قال لا (قال ابن القاسم) وهذا الذي
أوصى ان يحج عنه هذا الصبي علمنا انه إنما أراد التطوع ولم يرد الفريضة (قال) ولو
أنه كان ضرورة وقصد قصد رجل بعينه فقال يحج عني فلان فأبى فلان أن يحج عنه أعطى
ذلك غيره قال وهذا قول مالك (قال ابن القاسم) وليس التطوع عندى بمنزلة الفريضة
(قال) وهذا أوصى بحجة تطوعاً أن يحج بها عنه رجل بعينه فأبى ذلك الرجل أن
يحج عنه رد الى الورثة ومثل ذلك مثل رجل قصد قصد مسكين بعينه فقال تصدقوا

عليه بمائة دينار من ثلثي فوات المسكين قبل الموصى أو أبي أن يقبل أنها ترجع ميراثا
 الى ورثته أو قال اشترى عبد فلان فأعتقوه عنى في غير عتق عليه واجب فأبي أهله
 ان يبيعوه فان الوصية ترجع ميراثا ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة أهلت بالحج بنير اذن
 زوجها وهي ضرورة ثم ان زوجها حللها ثم اذن لها من عامها فحجبت أتجزئها حجتها
 عن التي وجبت عليها من التي حللها زوجها منها وعن حجة الاسلام (قال) أرجو ذلك
 ولا أحفظه عن مالك ﴿قلت﴾ وكذلك الامة والعبد يحرمان بنير اذن سيدهما
 فيحللها السيد ثم يمتقان فيحجبان عن التي حللها السيد منها وعن حجة الاسلام
 أتجزئهما هذه الحجة منهما جميعا قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال هذا رأيي لاني
 سمعت مالكا يقول في عبد نذر ان أعتق الله رقبة فعليه المشى الى بيت الله في حج
 قال يحج حجة الاسلام ثم النذر بعدها وهذا حين أحرم فقد نذرهما فلا تجزئ حجته
 حين أعتق عنهما ﴿قلت﴾ أرأيت السيد يأذن لعبده أو لأُمته أو الزوج لزوجته
 بالاحرام فأراد أن يحلهم بعد ذلك أله ذلك في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان
 خاصموه قضى لهم عليه أن لا يحلهم في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان باع
 عبده أو أُمته وهما محرمان أيجوز بيعه أم لا في قول مالك (قال) نعم في قول مالك
 يجوز بيعه اياهما وليس للذى اشتراها أن يحلها ويكونان على احرامهما ﴿قلت﴾
 فان لم يعلم باحرامهما أترأه عيبا يردهما به ان أحب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا
 وأراه عيبا يردهما به ان لم يكن أعلمه باحرامهما الا أن يكون ذلك قريبا ﴿قلت﴾
 أرأيت ان أحرم العبد بنير اذن سيده فخله من احرامه ثم اذن له في أن يحج قضاء
 عن حجته التي حللها منها بعد ما مضى عامه ذلك أيجزئ من التي حللها منها في قول
 مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ ويكون على العبد الهدى أو الصيام أو الاطعام
 لموضع ما حللها السيد من احرامه (قال) اذا أهدى عنه السيد أو أطعم أجزأه والا صام
 هو وأجزأ عنه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت
 الرجل يهل بحجة فتفوته أهل فيها حين فاتته بالعمرة اهلا لا مستقبلا في قول مالك

أم لا (قال) يمضى على اهلاله الاول ولا يهل بالعمرة اهلالا مستقبلا ولكن يعمل
 فيها عمل العمرة وهو على اهلاله الاول ويقطع التلبية اذا دخل الحرم لان الحج قد
 فاته فصار عمله فيما بقي منها في قول مالك مثل عمل العمرة **قلت** **﴿** لابن القاسم
 رأيت رجلا حج ففاته الحج فجامع بعد ما فاته الحج وتطيب وأصاب الصيد ما
 عليه في قول مالك (قال) عليه في كل شيء صنع من ذلك مثل ما على الصحيح الحج
 الا أنه يهريق دم الفوات في حجة القضاء وما أصاب الصيد وتطيب ولبس فيها
 فليهرقه متى ما شاء والهدى عليه عن جماعة قبل ان يفوته الحج أو بعد أن فاته هدى
 واحد ولا عمرة عليه ولو كان يكون عليه العمرة اذا وطئ بعد ان فاته الحج لكان
 عليه عمرة اذا وطئ وهو في الحج ثم فاته الحج لان الذي فاته قد صار الى عمرة فعليه
 هديان هدى لوطئه وهدى لما فاته وكذلك قال مالك **﴿** قلت **﴿** رأيت الرجل
 يحرم بالحج فيفوته الحج أنه ان ثبت على احرامه في قول مالك الى قابل أم لا (قال)
 قال مالك من أحرم بالحج ففاته الحج فله أن يثبت على احرامه الى قابل ان أسب
 ذلك (قال مالك) وأحب الى أن يمضى لوجهه فيحل من احرامه ذلك ولا ينتظر
 قابلا (قال) وانما له ان يثبت على احرامه الى قابل ما لم يدخل مكة فان دخل مكة فلا
 أرى له ان يثبت على احرامه ولیمض الى البيت فليطف وليسع بين الصفا والمروة
 وليحل من احرامه فاذا كان قابلا فليقض الحجة التي فاته وليهرق دما **﴿** قلت **﴿** فان
 ثبت على احرامه بعد ما دخل مكة حتى حج باحرامه ذلك قابلا أم لا من حجة
 الاسلام (قال) نعم يجوز **﴿** قلت **﴿** رأيت من أهل بحجة ففاته فأقام على احرامه حتى
 اذا كان من قابل في أشهر الحج حل منها ثم حج من عامه أو يكون متمما في قول مالك
 أم لا (قال) لا أحفظ من ملك في هذا شيئا ولكن لا أرى لاحد فاته الحج فأقام
 على احرامه حتى يدخل في أشهر الحج أن يفسخ حجته في عمرة فان فعل رأته متمما
﴿ قلت **﴿** لابن القاسم رأيت المرأة اذا أحرمت بنير اذن زوجها ثم حلها أو العبد
 اذا أحرم بنير اذن سيده ثم حلله ثم أعتقه ثم حج العبد بعد ما أعتقه عن النبي حلله

سيده وعن حجة الاسلام (قال) لا تجزئه واذا حجت المرأة اذا آذن لها زوجها عن حجة الاسلام وعن الحجة التي حلها منها زوجها (قال) تجزئها هذه الحجة عنهما جميعاً (قال) لأن المرأة حين فرضت الحج فحلها زوجها منها ان كانت فريضة فهذه تجزئها من تلك وهذه قضاء تلك الفريضة وهي تجزئها من الفريضة التي عليها (قال) وان كانت حين حلها زوجها انما حلها من تطوع فهذه قضاء عن ذلك التطوع الذي حلها زوجها منه (قال) والعبد ليس مثل هذا حين أعتق لان العبد حين حله سيده انما حله من التطوع فان أعتق ثم حج حجة الاسلام ينوي بها عن الحجة التي أحله سيده منها وحجة الفريضة فلا تجزئه حجة واحدة من تطوع وواجب وتكون حجة هذا العبد التي حجها بعد عتقه اذا نوى بها عنهما جميعاً عن التي حله سيده منها وعليه حجة الفريضة مثل ما قال مالك في الذي يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت وهو ضرورة فيمشي في حجة فريضة ينوي بذلك نذره وحجة الفريضة لم تجزه من حجة الفريضة وأجزاء من نذره وكان عليه حجة الفريضة فمسئلة العبد عندي مثل هذا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن مكياً قرن الحج والعمرة من ميقات من المواقيت أيكوز عليه دم القران في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عليه دم القران كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أتى وقد فاتته الحج في قول مالك متى يقطع التلبية (قال) اذا دخل الحرم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت من أتى وقد فاتته الحج أيرمل بالبيت ويسعى في المسيل بين الصفا والمروة في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكذلك من اعتمر من الجعرانة أو التنعيم فاذا طاف بالبيت فأحب الى أن يرمل فاذا سعى بين الصفا والمروة فأحب الى أن يسعى ببطن المسيل ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يخفف ويوسع لهذا الذي اعتمر من الجعرانة أو التنعيم ان لا يرمل وأن لا يسعى ببطن المسيل بين الصفا والمروة (قال) كان يستحب لهما ان يرملوا وان يسعيا ويأمرهما بذلك ولم أره يوجب عليهما الرمل بالبيت كما يوجب ذلك على من حج أو اعتمر من المواقيت وأما السعى بين الصفا والمروة فكان يوجب على من اعتمر من

التنعيم وغير ذلك ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت طواف الصدر ان تركه رجل فهل عليه عند مالك طعام أو دم أو شيء من الاشياء (قال) لا إلا أن مالكا كان يستحب له أن لا يخرج حتى يطوف طواف الوداع ﴿قلت﴾ فلو أنه طاف طواف الوداع ثم اشترى وباع بعد ما طاف أيعود فيطوف طواف الوداع أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يطوف طواف الوداع ثم يخرج من المسجد الحرام ليشتري بعض جهازه أو طعامه يقيم في ذلك ساعة يدور فيها ثم يخرج ولا يعود الى البيت فقال لا شيء عليه ولا أرى عليه في هذا عودة الى البيت ﴿قال﴾ فقلت له ولو أن كرهم أراد بهم الخروج في يوم فبرز بهم الى ذي طوى فطافوا طواف الوداع ثم أقام كرهم بذي طوى يومه وليلته وبات بها أكنت ترى عليهم ان يرجعوا فيطوفوا طواف الوداع قال لا وليخرجوا (قال) فقلت للمالك أرأيت اذ هم بذي طوى بعد ما خرجوا يقصرون الصلاة أم يتمون وقد رحلوا من مكة الى ذي طوى وهم على رحيل من ذي طوى الى بلادهم (قال) يتمون بذي طوى حتى يخرجوا منها الى بلادهم لان ذا طوى عندي من مكة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت من أقام بمكة بعد طواف الوداع يوما أو بعض يوم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى أن يعود فيطوف ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت طواف الصدر أهو على النساء والصبيان والعبيد في قول مالك (قال) نعم هو على كل احد ﴿قلت﴾ أرأيت من خرج من مكة ولم يطف طواف الوداع (قال) قال مالك ان كان ذلك قريبا رجعا الى مكة فطاف طواف الوداع وان كان قد تباعد مضى ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ فهل قال لكم مالك انه يعود من مر الظهران ان هو ترك طواف الوداع (قال) لم يجد لنا مالك في ذلك شيئا وأرى ان كان لا يخشى فوت أصحابه ولا منعا من كراهية أن يقيم عليه فأرى أن يعود فان خاف أن لا يقيم عليه الكرى أو أن يفوته أصحابه فأرى أن يمضي ولا شيء عليه ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما قول مالك في امرأة طافت طواف الافاضة ثم حاضت أخرج قبل ان تطوف طواف الوداع قال نعم ﴿قلت﴾ فان كانت لم تطف طواف الافاضة ثم حاضت أخرج

(قال) قال مالك لا يخرج حتى تطوف طواف الافاضة ﴿ قال ﴾ وقال مالك يحبس عليها كريها أقصى ما كان يمسكها الدم ثم تستظهر بثلاث ولا يحبس عليها كريها أكثر من ذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في النساء أيضا يحبس عليها كريها أكثر ما يمسك النساء دم النفاس من غير سقم ثم لا يحبس عليها بعد ذلك اذا كانت لم تطف طواف الافاضة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ يكون على أهل مكة اذا حجوا طواف الوداع أم لا (قال) لا أحفظه عن مالك ولا أرى عليهم طواف الوداع ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن الرجل يفرغ من حجه فيريد العمرة من التمتع أو من الجعرانة أعليه أن يطوف طواف الوداع (قال) قال مالك لا أرى ذلك عليه (قال) وقال مالك وان هو خرج الى ميقات من المواقيت مثل الجحفة وغيرها من المواقيت ليعتمر منها فأرى عليه اذا أراد الخروج أن يطوف طواف الوداع ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكل من دخل مكة حاجا يريد أن يستوطنها أ يكون عليه أن يطوف طواف الوداع (قال) لا هذا سبيله سبيل أهل مكة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت من حج من أهل مصر الظهران أ يكون عليه طواف الوداع أم لا اذا خرج في قول مالك (قال) أرى أن عليه طواف الوداع لان مالكا قال فيمن أراد الخروج من مكة الى سفر من الاسفار انه يطوف طواف الوداع اذا أراد الخروج (قال) فأرى هذا بمنزلة المكي اذا أراد الخروج ﴿ قلت ﴾ وأهل عرفات عندك بهذه المنزلة في طواف الوداع (قال) نعم ولم أسمع من مالك في هذا شيئا وهو رأيي وليس من يخرج من مكة الى منزله يريد الاقامة ان كان منزله قريبا بمنزلة من يخرج الى موضع قريب ثم يعود ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العمرة هل فيها طواف الوداع في قول مالك (قال) نعم اذا أقام ثم أراد الخروج طاف طواف الوداع وقد قال مالك في المكي اذا أراد الخروج الى سفر من الاسفار انه يطوف طواف الوداع فهذا مثله فان خرج من مكانه فلا شيء عليه ويجزئه طوافه ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك من فاته الحج ففسخه في عمرة أو أفسد حجه فكذلك أيضا عليهم طواف الصدر (قال) نعم مثل قول مالك في المكي اذا أراد الخروج اذا أقام

هذا المفسد حجه بمكة لان عمله قد صار الى عمل عمرة فان خرج مكانه فلا شيء عليه
﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من تعدى الميقات فأحرم بعد ما تعدى الميقات ثم فاته
الحج أيكون عليه الدم ترك الميقات في قول مالك (قال) لا أحفظه عن مالك ولكني
لا أرى عليه الدم ﴿قلت﴾ فان تعدى الميقات ثم جامع ففسد عليه حجه أيكون عليه
الدم ترك الميقات قال نعم ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لان الذي فاته الحج انما
اسقطت عنه الدم ترك الميقات لان عليه قضاء هذه الحجة ﴿قلت﴾ والذي جامع
أيضاً عليه حجته (قال) لا يشبه الذي فاته الحج الذي جامع في تركه الميقات لان
الذي فاته الحج كان عمله في الحج فلما فاته الحج كان عمله عمل العمرة فلا أرى عليه الدم
لانه لم يتم على الحج الذي أحرم عليه انما كان الدم الذي وجب عليه ترك الميقات فلما
حال عمله الى عمل العمرة سقط عنه الدم وأما الذي جامع في حجه فهو على عمل الحج
حتى يفرغ من احرامه فلذلك رأت عليه الدم لانه لم يخرج من احرامه الى احرام
آخر مثل الذي فاته الحج فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت من قلد
هديه أو بدنته ثم باعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان يعرف
موضعه ردّ ولم يجز البيع فيه فان ذهب ولم يعرف موضعه كان عليه أن يشتري مكانه
بدنة بثمنه الا أن لا يجحد بثمنه فعليه أن يزيد على ثمنه لانه قد ضمنه حتى يشتري بدنة
وليس له أن ينقص من ثمنه وان أصاب بدنة بأقل من ثمنه ﴿قلت﴾ لابن القاسم
ما قول مالك فيمن دل على صيد وهو محرم أو أشار أو أمر بقتله هل عليه في قول
مالك لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليه الا أن يكون الذي أمره بقتله عبده فيكون
عليه جزاء واحد الا أنه قد أساء وعلى الذي قتله ان كان محرماً الجزاء وان كان حلالاً
فلا شيء عليه الا أن يكون في الحرم ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت ان أفسد المحرم
وكر الطير أيكون عليه شيء أم لا (قال) لا شيء عليه ان لم يكن في الوكر فراخ أو
بيض ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان كان في الوكر فراخ أو بيض
فأفسد الوكر (قال) أرى عليه في البيض ما يكون على المحرم وفي الفراخ وذلك من

قبل أنه لما أفسد الوكر فقد عرض الفراخ والبيض للهلاك ﴿قلت﴾: أحفظه عن مالك قال لا ﴿قلت﴾: لا بن القاسم أرأيت من أرسل كلبه على صيد في الحرم فأشلاه رجل آخر فأخذ الصيد أيكون على المشلى شيء أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً ولكن ان انشلي الكلب فأشلاه الرجل الذي أشلاه فأرى على الذي أشلاه الجزاء أيضاً ﴿قلت﴾: فان أرسل كلبه على ذئب في الحرم فأخذ صيداً أيكون عليه الجزاء أم لا (قال) قال مالك من غرر بقرب الحرم فأرسل كلبه على صيد في الحل قرب الحرم فأخذه في الحرم كان عليه الجزاء (قال) وأرى من أرسل كلبه في الحرم على ذئب فأخذ صيداً فسيبيله سبيل من غرر بقرب الحرم فعليه الجزاء ﴿قلت﴾: لا بن القاسم أرأيت لو أن محرماً أمسك صيداً فقتله حرام أو حلال أمسكه له حتى قتله أو أمسكه ولم يرد أن يمسه للقتل فقتله القاتل (قال) ان أمسكه وهو لا يريد قتله انما يريد أن يرسله فمدا عليه حرام فقتله فعلى القاتل جزاؤه وان قتله حلال فعلى الذي أمسكه جزاؤه لان قتله كان من سببه وان أمسكه لأحد يريد قتله فقتله فان كان الذي قتله حراماً فعليهما جميعاً جزاآن وان قتله حلال فعلى المحرم جزاؤه وليس على الحلال جزاؤه وليستغفر الله تعالى

تم كتاب الحج الثالث وبه يتم الجزء الثاني من المدونة الكبرى

بمحمداً الله وعونه

ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب الجهاد

فهرست المجلد الأول من المدونة الكبرى

الجزء الأول

٢	التوقيت في الوضوء	١٩	في الذيل والوطء على الروث والعنزة
٤	الوضوء بماء الخبز والإدام والنبذ والماء الذي يقع فيه الخشاش وغير ذلك	٢٠	في الدم وغيره يكون في الثوب يصلي به
٥	الوضوء بسور الدواب والدجاج والكلاب وما أشبه ذلك	٢٣	في المسح على الجائر
٧	استقبال القبلة للبول والغائط	٢٣	في وضوء الأقطع
٧	الاستنجاء من الريح والغائط	٢٤	في غسل بول الجارية والغلام
٨	الوضوء من مس الذكر	٢٤	في الذي يبول قائماً
٩	الوضوء من النوم	٢٤	في الوضوء من البثر تقع فيه الدابة
١٠	في سلس البول والمذي والدود والدم يخرج من الدبر	٢٦	في عرق الحائض والجنب والدواب
١٢	في وضوء المجنون والسكران والمغمى عليه إذا أفاقوا	٢٧	في الجنب يتغمس في النهر انغماساً ولا يتدلك
١٣	في الملامسة والقبلة	٢٧	في اغتسال الجنب في الماء الدائم
١٣	في الذي يشك في الوضوء والحديث	٢٨	في الغسل من الجنابة والماء ينضح في الإناء والمرأة توطأ ثم تحيض
١٤	الوضوء بسور الحائض والجنب والنصراني	٢٩	في مجاوزة الختان
١٤	ما جاء في تنكيس الوضوء	٣٠	في وضوء الجنب قبل أن ينام
١٥	فيمن نسي المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين ومن فرق وضوءه أو غسله ناسياً أو متعمداً أو بعضه	٣١	في الذي يجد الجنابة في لحافه
١٦	في مسح الرأس	٣١	في المسافر يريد أن يطأ أهله وليس معه ماء
١٦	في الذي يعجز عنه وضوءه أو ينسى بعض وضوءه وغسله	٣٢	في الجنب يغتسل ولا ينوي الجنابة
١٧	مسح الوضوء بالمنديل	٣٢	في مرور الجنب بالمسجد
١٧	جامع الوضوء وتحريك اللحية	٣٢	في اغتسال النصرانية من الجنابة والحبيضة
١٨	في غسل التيمم والحجامة والقلس والوضوء منها	٣٣	في الجنب يصلي ولا يذكر جنابته
		٣٣	في الثوب يصلي به وفيه النجاسة
		٣٤	الصلاة بالحقن
		٣٥	الصلوات بوضوء واحد
		٣٥	في غسل النصراني والصلاة بثياب أهل الذمة

٣٦	فيمن صلى على موضع نجس أو تيمم	٨١	الصلاة أمام القبلة بصلاة الإمام
٣٧	في الرعاف	٨٢	الصلاة فوق ظهر المسجد بصلاة الإمام
٣٩	في هيئة المسح على الخفين	٨٣	الصلاة خلف هؤلاء الولاة
٤٢	باب في التيمم	٨٣	الصلاة خلف أهل الصلاح وأهل البدع
٤٥	ما جاء في المجذور والمحسوب	٨٤	الصلاة خلف الصبي والسكران والعبد
٤٩	ما جاء في الحائض		الأغلف
٥٣	ما جاء في النفاء	٨٦	الصلاة بالإمامة
٥٤	في المرأة الحامل نلد ولدًا ويبقى في بطنها	٨٧	إعادة الصلاة مع الإمام
	آخر	٨٨	ترك إعادة الصلاة مع الإمام
٥٤	في الحامل ترى الدم على حملها	٨٩	المسجد تجمع فيه الصلاة مرتين
٥٥	(كتاب الصلاة)	٩٠	في المواضع التي تجوز فيها الصلاة
٥٥	ما جاء في البرقوت	٩٠	المواضع التي يكره فيها الصلاة
٥٧	في الأذان	٩١	ما تعاد منه الصلاة في الوقت
٥٩	التهني عن الكلام في الأذان	٩٢	فيمن صلى إلى غير القبلة
٦٢	ما جاء في الإحرام في الصلاة	٩٣	المغنى عليه والمعتوه
٦٤	القراءة في الصلاة	٩٤	صلاة الحرائر والإماء
٦٨	رفع اليدين في الركوع والإحرام	٩٥	صلاة العريان والمكفث ثيابه
٦٩	الدب في الركوع	٩٦	الرجل يقضي بعد سلام الإمام
٧٠	في الركوع والسجود	٩٧	صلاة النافلة
٧٢	الذي ينحس عن الركعة خلف الإمام	٩٩	الإشارة في الصلاة
٧٢	جلوس الصلاة	١٠٠	التصفيق والتسييح في الصلاة
٧٣	في هيئة السجود	١٠٠	الفضحك والعطاس في الصلاة
٧٤	الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع	١٠١	البصاق في المسجد
	اليدين على اليد	١٠٢	في صلاة الصبيان
٧٤	السجود على الثياب والبسط والمصليات	١٠٢	في قتل البرغوث والقملة في الصلاة
	والخمرة والثوب يكون فيه النجاسة	١٠٢	القنوت في الصبح والدعاء في الصلاة
٧٥	في الثوب إذا سجد عليه	١٠٤	إعادة الصلاة من أولها من النسخ وغيره
٧٦	ما جاء في صلاة المريض	١٠٥	في صلاة الرجل خلف الصفوف
٧٩	في صلاة الجالس	١٠٦	في صلاة المرأة بين الصفوف
٧٩	الصلاة على المحمل	١٠٦	جامع الصلاة
٨١	الإمام يصلي بالناس قاعداً	١٠٩	التزويق والكتاب والمصحف والحجر
٨١	الإمام يصلي بالناس على أرفع مما عليه		يكون في القبلة
	أصحابه	١٠٩	(كتاب الصلاة الثاني)

١٠٩ ما جاء في سجود القرآن	١٦٠ في صلاة الخوف
١١٢ ما جاء في غير الطاهر يحمل المصحف	١٦٣ في صلاة الخوف
١١٣ ما جاء في ستر الإمام في الصلاة	١٦٥ في صلاة الاستسقاء
١١٤ ما جاء في المرور بين يدي المصلي	١٦٧ في صلاة العيدين
١١٥ ما جاء في جمع الصلاتين ليلة المطر	١٧١ في التكبير أيام التشريق
١١٦ ما جاء في جمع المريض بين الصلاتين	١٧٢ الصلاة بعرة
١١٦ ما جاء في جمع المسافر بين الصلاتين	١٧٤ (كتاب الجنائز)
١١٨ ما جاء في قصر الصلاة للمسافر	١٧٤ القراءة على الجنائز
١٢٢ ما جاء في الصلاة في السفينة	١٧٦ رفع الأيدي في التكبير على الجنائز
١٢٤ ما جاء في ركعتي الفجر	١٧٦ حمل سرير الميت
١٢٦ ما جاء في الوتر	١٧٧ في المشي أمام الجنائز وسبقها إلى المقبرة
١٢٩ ما جاء في قضاء الصلاة إذا نسيها	١٧٧ في الصلاة على الجنائز في المسجد
١٣٢ ما جاء في السهو في الصلاة	١٧٧ الصلاة على قاتل نفسه
١٤٣ ما جاء في التشهد والسلام	١٧٧ الصلاة على من يموت من الحدود والقود
١٤٤ ما جاء في الإمام يحدث ثم يقدم غيره	١٧٨ الصلاة على المعجمي الصغير
١٤٥ ما جاء في غسل الجمعة	١٧٩ الصلاة على السقط ودفنه
١٤٦ ما جاء فيمن زحمه الناس يوم الجمعة	١٨٠ في الصلاة على ولد الزنا
١٤٧ ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة	١٨٠ في الصلاة على الغلام المرتد
١٤٨ ما جاء في خروج الإمام يوم الجمعة	١٨٠ في الصلاة على بعض الجسد
١٤٨ ما جاء في استقبال الإمام يوم الجمعة	١٨٠ في إتباع الجنائز بالنار
والإنصات	١٨١ في الذي يفوته بعض التكبير
١٥٠ ما جاء في الخطبة	١٨١ في جنائز توضع ثم يؤتى بأخرى بعد
١٥١ ما جاء في المواضع التي يجوز أن تصلى	يكبر على الأولى
فيها الجمعة	١٨٢ في جنائز الرجال والنساء
١٥٢ فيمن تجب عليه الجمعة	١٨٢ في الصلاة على قتلى الحوارج والقتلية
١٥٤ في البيع والشراء يوم الجمعة	والإياضية
١٥٤ في الإمام يحدث يوم الجمعة	١٨٣ في غسل الشهيد وكفنه ودفنه والصلاة
١٥٦ في خطبة الجمعة والصلاة	عليه
١٥٩ في القوم تفوتهم الجمعة فيريدون أن	١٨٤ في شهيد الصوص
يجمعوا الظهر أربعاً	١٨٤ في الصلاة على اللص القتل
١٥٩ التخطي يوم الجمعة	١٨٤ في غسل الميت
١٦٠ في جمعة الحاج	١٨٥ غسل الرجل امرأته والمرأة زوجها
١٦٠ صلاة الجمعة في وقت العصر	١٨٦ في الرجل يموت في السفر وليس معه

٢٠٦ فيمن التبت عليه الشهور فصام رمضان قبل دخوله أو بعده	١٨٦ في غسار المرأة الصبي
٢٠٦ فيجنب والحائض في رمضان	١٨٦ غسل الميت المجروح
٢٠٧ في المغمى عليه في رمضان والنائم نهاره كله	١٨٧ في غسل المسلم الكافر
٢٠٨ فيمن أكل ناسياً في رمضان	١٨٧ في الخنوط
٢٠٩ في صيام الصبيان	١٨٧ تجمير أكفان الميت
٢٠٩ فيمن أكل أو شرب في صيامه مكرهاً	١٨٨ في ولادة الميت إذا اجتمعوا للصلاة على الميت
٢١٠ صيام الحامل والمرضع والشيخ الكبير	١٨٨ في خروج النساء وصلاتهن على الجنائز
٢١١ في صيام المرأة تطوعاً بغير إذن	١٨٩ في السلام على الجنائز
٢١١ في قضاء صيام رمضان في عشر ذي الحجة وأيام التشريق	١٨٩ في تجميع القبور
٢١١ في الذي يوصي أن يقضى عنه صيام واجب	١٩٠ في إمام الجنائز يحدث
٢١٢ ما يتابع من الصيام وما لا يتابع	١٩٠ في الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر
٢١٣ في الذي يسلم في رمضان	١٩١ (كتاب الأيام والاعتكاف وليلة القدر)
٢١٣ في الذي ينثر صياماً متتابعاً أو غير متتابع أو بعينه أو بغير عينه	١٩١ السحور والأكل بعد طلوع الفجر
٢١٨ في الكفارة في قضاء رمضان	١٩٣ في الذي يرى هلال رمضان وحده
٢١٩ فيمن كان عليه أيام من رمضان فلم يقضها حتى دخل عليه رمضان آخر	١٩٥ في القبلة والمباشرة والحفنة والسعوط والحجامة
٢٢٠ فيمن أصبح في رمضان ينوي الإفطار فلم يأكل حتى غربت الشمس	١٩٧ في الحفنة وصب الدهن في الأذن والكحل للصائم
٢٢١ فيمن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض من يومه أو المرأة تفطر ثم تحيض من يومها أو الرجل يقدم من السفر صائماً فيفطر في بيته	١٩٨ في ملازمة الصائم ونظره إلى أهله
٢٢١ في الجارية تحيض في رمضان أو الغلام يحتلم فأكل بقية رمضان	١٩٩ في ذوق الطعام ومضغ العلك والشيء يدخل في حلق الصائم
٢٢١ في الذي يصوم رمضان وهو ينوي به قضاء رمضان آخر	٢٠٠ في القيء للصائم
٢٢٢ في قيام رمضان	٢٠٠ في المضمضة والسواك للصائم
٢٢٣ السنة في قيام رمضان وصلاة الأمير خلف القاري	٢٠١ الصيام في السفر
	٢٠٣ في صيام آخر يوم من شعبان
	٢٠٥ في الذي يصوم متطوعاً ويفطر من غير علة
	٢٠٥ في رجل أصبح صائماً ينوي به قضاء يوم من رمضان ثم ذكر في النهار أنه قد كان قضاؤه .

٢٢٤	التفعل بين الترويحيتين	٢٣٠	في الاستثناء في اليمين بالاعتكاف
٢٢٤	في قنوت رمضان ووتره	٢٣٠	في اعتكاف العبد والمكاتب والمرأة تطلق أو يموت عنها زوجها
٢٢٥	(كتاب الاعتكاف)	٢٣٢	في قضاء الاعتكاف
٢٢٥	الاعتكاف بغير صوم	٢٣٢	في إيجاب الاعتكاف والجوار وموضع الاعتكاف
٢٢٦	في المعتكف يظاً امرأته في ليل أو نهار	٢٣٣	في المعتكف يموت ويوصي أن يطعم عنه
٢٢٦	في المعتكف يقبل أو يياشر أو يلمس أو يعود مريضاً أو يتبع جنازة	٢٣٤	في نذر الاعتكاف
٢٢٨	في خروج المعتكف واشترائه	٢٣٥	في خروج المعتكف وطعامه ودخول أهله عليه وعمله
٢٢٩	في عيادة المعتكف المرضى والصلاة على الجنائز	٢٣٦	في المعتكف يخرج السلطان لخصومة أو لغير ذلك كارهاً
٢٢٩	في اشتراء المعتكف وبيعه	٢٣٩	ما جاء في ليلة القدر
٢٢٥	في تغليم المعتكف أظفاره وأخذه من شاربته		
٢٣٠	في صعود المعتكف المنار للأذان		

الجزء الثاني

٢٤٢	كتاب الزكاة الأول من الملوثة الكبرى	٢٨٢	ما جاء في الجزية
٢٤٢	في زكاة الذهب والورق	٢٨٤	في أخذ الإمام الزكاة من المانع الزكاة
٢٤٥	باب ما جاء في المال يشتري به صاحبه بعد الحول قبل أن يؤدي زكاته	٢٨٤	في تعجيل الزكاة قبل حولها
٢٤٥	في زكاة الحلّي	٢٨٥	في دفع الزكاة إلى الإمام العدل وغير العدل
٢٤٨	في زكاة أموال العبيد والمكاتبين	٢٨٦	في المسافر تحمل عليه الزكاة في السفر
٢٤٩	ما جاء في أموال الصبيان والمجانين	٢٨٦	في إخراج الزكاة من بلد إلى بلد
٢٥١	في زكاة السلع	٢٨٧	في زكاة المعادن
٢٥٤	في زكاة النبي يدير ماله	٢٩٠	في معادن أرض الصلح وأرض العنوة
٢٥٦	في زكاة القرض وجميع الدين	٢٩٠	ما جاء في الركاز
٢٦٠	زكاة الفائدة	٢٩٠	في الركاز يوجد في أرض الصلح وأرض العنوة
٢٧٢	في زكاة المديان	٢٩٢	في الجوهر واللؤلؤ والنحاس يوجد في دفن الجاهلية
٢٧٧	في زكاة القراض	٢٩٢	في زكاة اللؤلؤ والجوهر والمسك والعنبر
٢٧٩	في زكاة تجار المسلمين		والفلوس ومعادن النحاس والرصاص
٢٨٠	في تعشير أهل اللمة		

- ٢٩٤ في زكاة الخضر والقواكه
 ٢٩٥ في قسم الزكاة
 ٢٩٧ فيمن لا يقسم عليه الرجل زكاته من أقاربه
 ٢٩٩ في العتق من الزكاة
 ٢٩٩ في إعطاء المكاتب وابن السبيل من الزكاة
 ٢٩٩ في تكفين الميت وإعطاء اليهودي والنصراني والعبد من الزكاة
 ٣٠٠ فيمن يعطي مكان زكاة الذهب والورق عرضاً
 ٣٠٠ في الرجل له الدين على الرجل فيتصدق به عليه بنوي بذلك زكاة ماله
 ٣٠٠ في قسم خمس الركاز
 ٣٠١ ما جاء في الفهي
 ٣٠٦ (كتاب الزكاة الثاني من المدونة الكبرى)
 ٣٠٦ في زكاة الإبل
 ٣١٠ في زكاة البقر
 ٣١٢ في زكاة الغنم
 ٣١٤ في زكاة الغنم التي تشتري للتجارة
 ٣١٥ في زكاة ماشية القراض
 ٣١٥ في زكاة ماشية الذي يدير ماله
 ٣١٦ في زكاة الضأن والمعز والبقر والجواميس إذا اجتمعت
 ٣١٧ في زكاة ماشية المديان
 ٣١٩ في زكاة ثمن الغنم إذا بيعت
 ٣٢٠ في تحويل الماشية في الماشية
 ٣٢٢ في زكاة فائدة الماشية
 ٣٢٦ في الرجل يموت بعدما حال الحول على ماشيته ولم يأتها المصدق ويوصي بزكاتها
 ٣٢٧ في الدعوى في الفائدة
 ٣٢٧ في دفع الصدقة إلى الساعي
 ٣٢٩ في زكاة ماشية الخلطاء
 ٣٣٤ في الغنم يحول عليها الحول فيذبح صاحبها منها ويأكل ثم يأتيه الساعي
 ٣٣٥ في الذي يهرب بماشيته عن الساعي
 ٣٣٦ زكاة الماشية يغيب عنها الساعي
 ٣٣٨ في إبان خروج السعاة
 ٣٣٨ في زكاة الماشية المغصوبة
 ٣٣٩ في أخذ الساعي قيمة زكاة الماشية
 ٣٣٩ في اشتراء الرجل صدقته
 ٣٣٩ في زكاة النخل والثمار
 ٣٤١ في الرجل يحرص عليه نخله ثم يموت قبل أن يجد
 ٣٤٢ ما جاء في الحرص
 ٣٤٣ في زكاة الخلطاء في الثمار والزرع والأذهاب
 ٣٤٣ في زكاة الثمار المحبسة والإبل والأذهاب
 ٣٤٤ في جمع الثمار بعضها إلى بعض في الزكاة
 ٣٤٤ في الذي يجد نخله أو يحصد زرعه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف
 ٣٤٥ في زكاة الزرع
 ٣٤٦ في زكاة الزرع الأخضر يموت صاحبه ويوصي بزكاته
 ٣٤٨ في زكاة الزرع الذي قد أفرك واستغنى عن الماء يموت صاحبه
 ٣٤٨ في جمع الحبوب والقطاني بعضها إلى بعض في الزكاة
 ٣٤٩ في زكاة حب الفجل والجلجلان
 ٣٤٩ في إخراج المحتاج زكاة الفطر
 ٣٥٠ في إخراج زكاة الفطر قبل الفلّو إلى المصل
 ٣٥٠ في إخراج المسافر زكاة الفطر
 ٣٥٠ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبده
 ٣٥١ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن رقيقه الذين اشترى للتجارة
 ٣٥١ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الآبق
 ٣٥١ في إخراج زكاة الفطر عن رقيق القراض

- ٣٥٢ في إخراج زكاة الفطر عن العبد المخدم
والخارج والمرهون
- ٣٥٢ في إخراج زكاة الفطر عن العبد يباع
يوم الفطر
- ٣٥٢ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي يباع
بالحيار
- ٣٥٣ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي
يباع يبعاً فاسداً
- ٣٥٣ في إخراج زكاة الفطر عن العبد الذي
يورث
- ٣٥٤ في إخراج زكاة الفطر عن الذي يسلم
يوم الفطر وعن المولود يوم الفطر وعن
يموت ليلة الفطر
- ٣٥٥ فيمن لا يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر
عنه
- ٣٥٥ فيمن يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه
- ٣٥٦ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن أبويه
- ٣٥٦ في إخراج الرجل زكاة الفطر عن عبيد
ولده الصغار
- ٣٥٧ في إخراج زكاة الفطر عن اليتيم
- ٣٥٧ في إخراج القمح والذرة والأرز والتمر
في زكاة الفطر
- ٣٥٧ في إخراج القطنية والدقيق والتين
والعروض في زكاة الفطر
- ٣٥٨ في قسم زكاة الفطر
- ٣٥٩ في الرجل يخرج زكاة الفطر ليؤديها فتلف
- ٣٦٠ (كتاب الحج الأول)
- ٣٦٠ في الأفراد بالحج والتمتع
- ٣٦٠ رسم في القران في الحج والفصل للإحرام
- ٣٦١ رسم في وقت الإحرام
- ٣٦١ فيمن توجه ناسياً لتلبية وادهان المحرم
عند الإحرام
- ٣٦٢ رسم في لبس المصبغ للإحرام وليس
- التسخان (هو شيء يشبه الطيالة)
- ٣٦٣ رسم في غسل المحرم رأسه
- ٣٦٣ في المحرم يغمس رأسه في الماء وفي
الإحرام قبل الوقت
- ٣٦٣ رسم في استلام الأركان وقطع التلبية
- ٣٦٤ في الصلاة بالمسح الحرام
- ٣٦٥ رسم في قطع التلبية للذي يفوته
الحج وغيره وفي المحصر
- ٣٦٦ فيمن أحصر بعتوه هل عليه هدي
- ٣٦٦ رسم في التلبية في المسجد الحرام
- ٣٦٦ في قطع التلبية ورفع الصوت بالتلبية ،
والتلبية عن الصبي
- ٣٦٨ فيمن دخل مراهقاً وهو محرم بالحج وحج
الوصي باليتيم
- ٣٦٩ في الغلمان الذكور يحرم بهم في أرجلهم
الخلاخل وفي كراهية الحلي للصبيان
- وإحرام أهل مكة والحكم في الصيد
- ٣٧٠ رسم فيمن أضاف العمرة إلى الحج أو
طواف الزيارة ومن أدخل عمرة على حجة
أو حجة على عمرة
- ٣٧١ رسم في قران أهل مكة وموضع الإحرام
ومجاوزته
- ٣٧١ فيمن أحرم من وراء الميقات
- ٣٧٣ في مكّي أحرم من مكة بالحج وفيمن
فاته الحج
- ٣٧٤ فيمن اعتمر في غير أشهر الحج
- ٣٧٥ رسم فيمن أدخل عمرة على حجة والمراهق
وغيره
- ٣٧٥ في مكّي أحرم بالحج من خارج الحرم
- ٣٧٦ رسم في تأخير الطواف للمكّي والمعتمر
والمواقيت لأهل المدينة وغيرهم
- ٣٧٧ رسم في دخول مكة بغير إحرام
- ٣٧٨ رسم في القران

- ٣٧٩ فيمن تعدى الميقات
٣٧٩ رسم في الميقات وفيمن أفسد حجه ودخول مكة بغير إحرام عامداً أو جاهلاً
٣٨٠ رسم في النصراني يسلم بعد دخول مكة وحج العبد والصبي
٣٨١ فيمن أهل بالحج فجامع امرأته وفيمن أفسد حجه
٣٨٢ رسم فيمن كان له أهل بمكة وغيرها فاعتمر وحج ومن ساق الهدي
٣٨٣ فيمن دخل معتمراً في أشهر الحج
٣٨٤ رسم في الهدي إذا عطب واستحقاق الهدي الذي يكون مضموناً والأكل منه
٣٨٥ رسم في الهدي يدخله عيب بعدما يقلد ويشعر أو قبل ذلك وفي الضحايا
٣٨٧ رسم فيمن تداوى بدواء
٣٨٨ رسم فيمن حل من عمرته ثم أحرم بعمره أخرى
٣٨٨ رسم فيمن غسل يديه بأشتان ومن غسل رأسه بالخطمي ودخول الحمام
٣٨٩ رسم في الصيام في الحج والعمرة
٣٩١ رسم في موضع الطعام والهدي إذا عطب ما يصنع به
٣٩١ في هدي التطوع إذا عطب
٣٩٢ رسم فيمن سعى بعض السعي للعمرة ثم أحرم بالحج
٣٩٣ رسم في الدم ما يصنع به
٣٩٣ رسم في المكي إذا قرن الحج والعمرة ومن أين يحرم من أفسد حجه وعمرته
٣٩٤ فيمن تعدى الميقات فأحرم بعدما جاوز الميقات والتكبير في العيدين
٣٩٥ رسم فيمن طاف للعمرة وسعى بعض السعي فهل عليه شوال وفي الرَّمَل في الزحام
- ٣٩٦ في الابتداء بالاستلام قبل الطواف
٣٩٧ رسم فيمن طاف في الحجر
٣٩٨ رسم في الموضع الذي يقف به الرجل بين الصفا والمروة وفي الدعاء ورفع اليدين
٣٩٩ رسم في موضع الأبطح وفي الطواف للقارن ومن نسي بعض الطواف
٤٠١ في إحرام أهل مكة والمعتمرين
٤٠١ في تقليد الهدي وتشعيه
٤٠٢ رسم في تقصير المرأة
٤٠٢ رسم في الطواف على غير وضوء
٤٠٥ فيمن آخر طواف الزيارة
٤٠٦ فيمن طاف بعض طوافه في الحجر
٤٠٨ رسم فيمن طاف وفي ثيابه نجاسة واستلام الأركان ومن طاف في سقائف المسجد ومن رمل في سعيه كله
٤٠٩ فيمن ترك السعي بين الصفا والمروة حتى رجع إلى بلده والجنب يسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة راكباً
٤١٠ رسم فيمن جلس في سعيه ومن لم يرمل في سعيه أو صلى على جنازة وهو يسعى أو يحدث ومن أصابه حقن وهو يسعى
٤١٠ رسم فيمن لبس الثياب قبل أن يقصر وتأخير الطواف وترك المبيت بمنى
٤١١ في الأذان يوم عرفة متى يكون والإمام إذا ذكر صلاة وهو يصلي بالناس يوم عرفة
٤١٣ رسم في الوقوف بعرفة والدفع والمنع عليه
٤١٤ رسم فيمن وقف بعرفة جنباً أو على غير وضوء والرافض للحج
٤١٤ فيمن قرن الحج والعمرة فجامع فيهما فأفسدهما

- ٤١٥ فيمن وطىء بعد رمي جمرة العقبة ومن
مرّ بعرة ماراً ولم يقف ومن دخل مكة
بغير إحرام
- ٤١٦ رسم فيمن أدخل حجاً على حج أو عمرة
على عمرة ومن صلى المغرب والعشاء قبل
أن يأتي المزدلفة
- ٤١٧ رسم فيمن ترك الوقوف بالمزدلفة
- ٤١٨ رسم في الوقوف بالمشر الحرام قبل
انفجار الصبح وبعده ومن أتى المزدلفة
مغنى عليه
- ٤١٨ رسم في دخول مكة ومن حلق قبل أن
يرمي أو ذبح ومن ترك رمي جمرة العقبة
يوم النحر حتى الليل
- ٤١٩ رسم فيمن نسي بعض رمي الجمار
- ٤٢١ رسم فيمن رمى العقبة من أسفلها ورمى
الجمرتين ومن رمى الحصيات كلها جميعاً
- ٤٢٢ رسم فيمن وضع الحصاة وضعاً أو طرحها
طرحاً
- ٤٢٢ فيمن رمى بحصاة قد رمى بها والمقام عند
الجمرتين وفي الرمي عند الزوال
- ٤٢٣ رسم في الرمي ماشياً أو راكباً
- ٤٢٣ رسم في رمي الجمار عن المريض والصبي
- ٤٢٤ في إحرام الصغير والصبي بصيد صيداً
- ٤٢٥ رسم في أخذ الرجل من شعره
- ٤٢٦ (كتاب الحج الثاني)
- ٤٢٦ فيمن غبث بذكره فأنزل الماء
- ٤٢٦ رسم فيمن أحصر بعلو في بعض المناهل
- ٤٢٧ ما جاء في الأقرع
- ٤٢٨ رسم في تقليص أظفار المحرم
- ٤٢٨ في المحرم الحجام يخلق حراماً أو حجام
محرم حجم حلالاً
- ٤٢٩ رسم فيمن أخر الحلاق
- ٤٢٩ فيمن أحصر بعدو وليس معه هدي
- ٤٣٠ في الطيب قبل الإفاضة وما ينبغي للمحرم
إذا حل أن يأخذ من شعر جسده وأظفاره
- ٤٣٠ في محرم أخذ من شاربه
- ٤٣١ رسم في الكفارة بالصيام وفي جزاء الصيد
- ٤٣٢ فيمن رمى جمرة العقبة
- ٤٣٢ رسم فيمن مرض فتعالج
- ٤٣٢ فيمن قتل صيداً أو دل عليه محرماً أو حلالاً
- ٤٣٣ رسم فيمن أصاب الصيد كيف يقوم ومن
طرد صيداً
- ٤٣٥ رسم فيمن رمى صيداً
- ٤٣٦ في محرم ذبح صيداً أو أرسل كلبه
أو بازه على صيد
- ٤٣٦ فيما أصاب المحرم من بيض الطير
الوحشي والبصير
- ٤٣٧ في محرم ضرب بطن عتر من الظباء
- ٤٣٩ في محرم نصب شركاً للذئب أو لل سبع
- ٤٣٩ فيمن أحرم وفي يده صيد أو في بيته
- ٤٤١ رسم في الحكمين في جزاء الصيد
- ٤٤٢ في المحرم يقتل سبع الوحش من غير أن
تؤذيه وما يجوز له أن يقتل منها
- ٤٤٣ رسم فيمن أصاب حمام الحرم
- ٤٤٤ فيمن حلف بهدي ثوب أو شيء بعينه
- ٤٤٥ رسم في صيد المحرم ما في البحر
- ٤٤٧ رسم في الرجل يطأ يمينه على ذباب أو
ذرة أو نمل أو بطرح عن بعيره القراد
أو غير ذلك
- ٤٤٨ في تقويم الطعام في جزاء الصيد
- ٤٥٠ فيمن أحصر بمريض ومعه هدي
- ٤٥١ فيمن جامع أهله وقد أفرد الحج
- ٤٥١ رسم في قطع شجر الحرم والرعي فيه
- ٤٥٢ رسم في المرأة تريد الحج وليس لها ولي
- ٤٥٣ رسم فيمن بعث معه الهدى هل يجوز
له أن يأكل منه

- ٤٥٣ رسم فيمن أحصر بعدما طاف وسعى
 ٤٥٤ رسم فيمن أخر الحلاق أو أحصر بعدما
 وقف بعرفة
 ٤٥٤ رسم فيمن جامع أهله في الحج
 ٤٥٥ رسم في المحرم يدهن أو يشم
 ٤٥٧ رسم في المحرم يكتحل أو يتداوى أو
 يختضب
 ٤٦٠ رسم في صنوف الثياب للمحرم وغيره
 ٤٦٢ رسم في تغطية الرأس والوجه والتفن
 للمحرم والمحرمة
 ٤٦٣ رسم الكفارة في قدية الأذى
 ٤٦٣ في لبس المحرم الجوريين والنعلين والخفين
 وحمله على رأسه وتغطية رأسه وهو نائم
 ٤٦٥ في الذي يحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنت
 ٤٦٨ رسم في الشركة في الهدي والضحايا
 ٤٦٩ في الاستثناء في الحلف بالمشي إلى بيت
 الله وغير ذلك .
 ٤٧١ في حمل المحرم نفقته في المنطقة أو نفقة غيره
 ٤٧٢ فيمن قال إن كلمت فلاناً فأنا محرم بحجة
 أو بعمره فحنت متى يحرم
 ٤٨٣ (كتاب الحج الثالث)
 ٤٨٥ كيف ينحر الهدي
 ٤٨٥ إذا ذبح الضحية أو الهدي غير صاحبه
 أو يهودي أو نصراني
 ٤٨٧ من لا تجب عليهم الجمعة
 ٤٨٧ ما نحر قبل القجر
 ٤٨٨ عيوب الهدي
 ٤٨٩ فيمن لا يجد نعلين ويجد دراهم
 ٤٨٩ فيمن نسي ركعتي الطواف
 ٤٩١ باب في الوصية بالحج

MĀLIK B. ANAS

Died 179 H.

**AL - MUDAWWANA
AL - KUBRA**

Vol. I

New reprint by offset

Dar SADER, Publishers

P. O. B. 10

BEIRUT - Lebanon